جامعة مولود معمري – تيزي وزو
كلية الحقوق و العلوم السياسية

مكافحة تهريب المهاجرين السريين

أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم

تخصص قانون

إعداد الطالب:
صايش عبد المالك

إشراف الأستاذ الدكتور:
رداف أحمد

لجنة المناقشة:

الدكتور **تاجير محمد**، أستاذ التعليم العالي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، **رئيسًا**

الدكتور **رداف** أحمد، أستاذ التعليم العالي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، **مشرفًا ومقررًا**

الدكتور **مانع جمال عبد الناصر**، أستاذ التعليم العالي، جامعة باجي مختار،عنابة، **ممتحنًا**

الدكتور **رزيق عمار**، أستاذ التعليم العالي، جامعة الحاج لخضر،باتنة، **ممتحنًا**

الدكتور **خلفي عبد الرحمن**، أستاذ محاض قسم أ، جامعة عبد الرحمن ميرة،بجاية، **ممتحنًا**

تاريخ المناقشة : فيفري 2014

إهداء



﴿ . . . رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

سورة النمل، الآية 19

فإلى اللذين أمر ربي ببرهما وما كنت لأصل إلى ما وصلت إليه لولا توفيق من الله ودعوات منهما

إلى أشقاء روحي إخوتي وأخواتي

إلى التي وقفت بجانبي وسهرت وتعبت في سبيل راحتي

إلى كل من ساهم في انمام هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة

أهدي هذا العمل




إلى أستاذي المشرف:

الأستاذ الدكتور ردّاف أحمد

أتقدّم بأسمى آيات الشكر والعرفان لقبوله الإشراف على هذه الرّسالة، ولصبره معي على تصويبها وتنقيحها، وأشكره أيضا على تواضعه وجديته في العمل.




عبد المالك

قائمة المختصرات

أولا: باللغة العربية

- ج ر: جريدة رسمية.
- د ت ن: دون تاريخ نشر.
- ص: الصفحة.
- ص ص: من الصفحة إلى الصفحة.
- ط: طبعة.

ثانيا: باللغات الأجنبية

- **AIC** : the Australian Institute of Criminology.
- **BIT** : Bureau International du Travail
- **CCTO** : Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée.
- **Ed** : Edition.
- **EUROPOL**: Office Européen de Police.
- **FRONTEX** : du français Frontières extérieures (L'Agence Européenne Pour La Gestion De La Coopération Opérationnelle Aux Frontières Extérieures Des États Membres De l'Union Européenne).
- **Ibid**.: Abréviation du mot latin *Ibidem* (Même Ouvrage).
- **ICMPD** : International Centre for Migration Policy Development.
- **INTERPOL** : contraction de l'expression anglaise «International Police».
- **JOCE** : Journal Officiel de la Communauté Européenne.
- **JOGDL** : Journal Officiel du Grand-duché de Luxembourg.
- **JORF** : Journal Officiel De La République Française.
- **JORADP** : Journal Officiel De La République Algérienne Démocratique Et Populaire.
- **JORT :** Journal Officiel De La République Tunisienne.
- **N (NO)** : Numéro.
- **OCDE** : Organisation de Coopération et de Développement Économiques.
- **OIT** : Organisation International de Travail.
- **OMI** : International Maritime Organization.
- **Op Cit** : Abréviation de la locution latine *Opus Citatum* (Œuvre Citée).
- **P**: Page.
- **PCTIM :** Protocole contre le trafic le illicite de migrant.
- **Pp**: de la page a la page.
- **Suiv** : Suivant
- **UNICRI** : the United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute.
- **UNODC**: United Nations Office on Drugs and Crime.

مُقَدِّمَة:

لطالما ارتبط الإنسان في عيشه بمؤثرين أساسيين هما الغذاء والأمن، ولا يزال كذلك، وينعكس ذلك من خلال الميزة التي أصبحت لصيقة به بفعل ذلك ألا وهي الهجرة، وقد عبر على ذلك الديمغرافي الفرنسي ألفريد سافي (Alfred Sauvy)[1] بقوله "**إما أن ترحل الثروات إلى حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر إلى حيث توجد الثروات**"[2]، وبطبيعة الحال فإن انتقال الثروة التي يعبر عنها حاليا بانتقال رؤوس الأموال، وكذلك انتقال الأشخاص أو الهجرة تعتبر من المواضيع الأكثر تداول في العلاقات الدولية المعاصرة[3].

والذي يحلل هذه الظاهرة الأخيرة – أي الهجرة – من الناحية التاريخية، يجد أنها ارتبطت فعلا بوجود الإنسان، ونعني بذلك الإنسان البدائي الذي لم يعرف الاستقرار إلا بعد اكتشافه للزراعة، وقبل ذلك كان في حركة شبه دائمة بحثا عن الغذاء أو للابتعاد عن المخاطر و التهديدات المحيطة به[4]، أما بعد اكتشاف الزراعة وشيوعها أصبح يوفر حاجاته من دون عناء التنقل والترحال، وهذا ما ساهم من جانب أخر في ظهور كيان

---

[1] **ألفريد سافي (Alfred Sauvy)** عالم اقتصاد وديموغرافيا، ولد بفرنسا في 1898/10/31 وتوفي في 1990/10/30، هو أو من استعمل مصطلح العالم الثالث لأول مرة في عام 1952، ومن بين المنددين بسياسة تحديد أو تخفيض النسل والشيخوخة، المصدر: الموسوعة الحرة **ويكيبيديا**، تم الاطلاع عليها في 2011/11/10، أنظر:

http://fr.wikipedia.org/wiki/Alfred_Sauvy.

[2] **الأخضر عمر الدهيمي**، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، ندوة حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعوم الأمنية، 2010/02/08، ص 2.

[3] **رزيق المخادمي عبد القادر** ، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 17.

[4] يقول **ألفرد نورث ويتهيد** (Alfred North Whitehead): "...عندما يتوقف الإنسان عن التجوال سيتوقف عن الصعود في سلم الارتقاء والبقاء"، أنظر **ليون . ف** وآخرون، الهجرة الدولية ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ترجمة فوزي سهوانة، نشرة السكان بدعم من الجامعة الأردنية و الأمم المتحدة، د ت ن، ص 13.

سياسي يسود و يؤطر المجتمعات البشرية، وينظم مختلف العلاقات التي تثور بين أفراده.

إن بروز هذه الظاهرة السياسية المتمثلة في الدولة كان له أثر مماثل لأثر اكتشاف الزراعة على التحركات السكانية، ولكن أثرها كان متناقضا بين مرحلتين، ففي المرحلة الأولى كانت الدولة كما يبنه "**فولتير**"[1] تشجع دخول الأجانب إلى إقليمها وتمنع خروج رعاياها منه"[2]، و تفسير هذه السياسة يكمن في أهمية الأفراد بالنسبة للدولة من الناحية الاقتصادية عن طريق دفع الضرائب، مما يجعل الملك أكثر غنى كلما زاد عدد رعياه، ومن الناحية العسكرية فإن الدولة بحاجة لأكبر قدر ممكن من المواطنين حتى يضمن الملوك الدفاع عن ممالكهم[3].

ولكن بعد مختلف التطورات التي طرأت على الدولة وخصوصا مع ظهور مصطلح "الدولة الأمة" أو الدولة القومية[4] الذي تبنته الثورة الفرنسية بعد نجاحها، ظهر ما يعرف

---

[1] فولتير (**Voltaire**) واسمه الحقيقي فرنسوا ماري أروت (**François-Marie Arouet**)، من أشهر الفلاسفة والمفكرين الذين عايشوا عصر التنوير، ولد بباريس في 1694/12/21، وتوفي بها في 1778/05/30، من أشهر أعماله القاموس الفلسفي، المصدر موسوعة لاروس، تم إطلاع عليها في 2011/11/01:
http://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Voltaire/149270

[2] **Wihtol de Wenden Catherine**, « Ouverture et fermeture de la France aux étrangers » Un siècle d'évolution, Vingtième Siècle. Revue d'histoire, 2002/1 no 73, p. 27-38.

[3] يقول فولتر في المنجد الفلسفي الصادر في 1764: " كان في بلدان يمنع خروج أي مواطن من البلد الذي ولد فيه... و هو خوف من أن يهجره الجميع، و لذلك يجب تشجيع بقاء المواطنين و كذا تشجيع دخول المهاجرين"، أنظر:
Emission les mots croisés: Les politique migratoires : France 3 du 27/02/2005 in : **www.frace3.fr**

[4] بحسب التعريف الذي قدمنه اليونسكو (UNESCO) فإن الدولة القومية (**L'état-nation**) هي ذلك المجال الذي تتشابك فيه الحدود الثقافية و الحدود السياسية... وهي في معناها المتداول حليا فهي تعبر عن الجماعة السياسية التي تضمن شرعية الدولة على إقليمها، وهي تؤكد التوافق الموجود بين فكرة الدولة و الأمة، والجنسية هي الرابط الذي يشكل همزة الوصل بين المواطن والدولة والذي يمكنه من الاستفادة من المزايا السياسية والاجتماعية التي تقدمها الدولة الراعية، المصدر، موقع اليونسكو في الرابط التالي:
http://geo-phile.net/IMG/pdf/5-_Etat-nation_UNESCO.pdf

بالانتماء الذي يكرس التمييز بين المواطن والأجنبي – المرفوض من طرف الدولة الرومانية القديمة – وزاد في ذلك جحافل المهاجرين الذين كانوا يتوافدون على القارة الأمريكية بعد اكتشافها، فهذه العوامل وغيرها جعلت الدولة تتجه نحو تأسيس مفهوم "المواطن" الذي يتحدد عن طريق رابطة الجنسية، كخطوة أولى لتنظيم دخول الأجانب إلى إقليمها وتقيده عن طريق مختلف السياسات التي تم تبنيها فيما بعد.

وإذا تناولنا الهجرة من شقها الاجتماعي نجد أنها تعتبر واحدة من الظواهر الاجتماعية القديمة، وأنها ترتبط بمجموعة من الأسباب منها ما هو اجتماعي كالبطالة والنمو الديمغرافي، ومنها ما هو اقتصادي والمتمثلة أساسا في التفاوت في المستوى المعيشي الموجود بين دول الانطلاق ودول المقصد، ومنها ما هو سياسي وأمني، كحالات الحرب والثورات و النزاعات العسكرية، إضافة إلى العوامل الطبيعية كالتصحر والجفاف وغيرها.

أما من الناحية القانونية التي تعنينا أكثر فإن مسألة الهجرة أصبحت تُثار تدريجيا بعد أن شرعت مجموعة من الدول بوضع سياسات خاصة لتنظيم شؤون الهجرة، سواء تعلق الأمر بالدخول أو بالخروج من إقليمها، تحت حجة مبدأ السيادة الذي يعطي لها الحق في تحديد شروط ولوج ومغادرة حدودها وكذا الإجراءات اللازمة لذلك.

ومن جهة أخرى فإن مسألة الهجرة تثار من جانب قانوني لا يقل أهمية، ونقصد بذلك كونها حق يتمتع به كل فرد مهما اختلف جنسه أو جنسيته، وهو ما تبناه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 13 التي تنص على أنه:" **لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة. يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه.**"[1]

[1] أنظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948.

وهذا يدل على أن الحكومات لا يجوز لها أن تضع القيود والعراقيل التي من شأنها أن تعيق حركة الأفراد، غير أن هذه المسألة أصبحت تطرح أكثر في ظل توجه بعض الدول إلى تجريم فعل الهجرة في منظوماتها القانونية، مميزة بين نوعين منها أحدهما تسميه "هجرة شرعية" تتماشى مع الشروط والإجراءات التي تضعها، والأخر "هجرة غير شرعية" تعرض صاحبها للجزاء القانوني.

ودائما في الشق القانوني يمكن أن نلاحظ أن من المسائل التي أصبحت تثار بشدة في موضوع الهجرة، أنها إذا لم تكن قانونية فمعنى ذلك أن صاحبها لا يقوم بها بصفة عفوية فردية، بل هو بحاجة إلى تدخل شخص أو أشخاص عديدون تتضافر جهودهم وتتكامل في سبيل تمكين الراغب في الهجرة من عبور الحدود في سرية وبعيدا عن رقابة أعوان الدولة، وعلى ذلك فإن جلّ الجهود الحالية التي تبذلها هذه الأخيرة أصبحت تنصب على نشاط هذه الشبكات الذي ينبغي اعاقته من أجل تخفيض وتيرة الهجرة غير الشرعية.

أما من زاوية القانون الدولي الذي غالبا ما يوصف على أنه ينظم العلاقات التي تثور بين أشخاص المجتمع الدولي؛ ألا وهما الدول والمنظمات الدولية، فإننا نجد أن نشاط هذه الشبكات يهدف إلى نقل الأشخاص من إقليم دولة إلى إقليم دولة أخرى، وعلى هذا الأساس فإن هذا الفعل الذي يوصف على أنه جريمة تقع أثاره على أكثر من دولتين، وعادة يطلق على عليها وصف دول الانطلاق أو العبور أو الاستقرار، وهذا ما يضفي طابعا دوليا على هذا النشاط، وقد درج الفقه على إدخاله ضمن إطار "**الجريمة عبر الوطنية المنظمة**" أو "**الجرائم العابرة للحدود**" (La criminalité transnationale organisée).

ولأن العولمة جعلت من العالم مجرد قرية صغيرة من خلال الإمكانيات التكنولوجية المتاحة سواء في مجال النقل أو الإعلام، فإن ذلك خلق جو مناسبا لتنامي ظاهرة الجريمة عبر الوطنية المنظمة وانتشارها على نطاق واسع، مما دفع بالدول إلى وضع

خطط متناسقة واستراتيجيات موحدة من أجل السيطرة على النشاط الإجرامي المنظم العبر للحدود، والتي تكللت بصياغة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة والمعروفة باتفاقية "**بليرمو**"[1] عام 2000، واضيف لها ثلاثة بروتوكولات؛ الأول يتعلق بتهريب الأسلحة، والثاني بمكافحة الاتجار بالبشر وبخاصة الأطفال والنساء، أما الثالث فيتناول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر والجو.

إن هذا البرتوكول يعتبر الإطار القانوني الذي يتم من خلاله دراسة ظاهرة تهريب المهاجرين، التي أخذت أبعادا جديدة وعرفت اتساعا ورواجا شديدا نتيجة تزايد حدة الهجرة غير الشرعية، من جهة ومن جهة أخرى، نتيجة للرقابة المتزايدة –المفرطة – المفروضة على الحدود والتي صعبت أكثر الانتقال الذاتي للأشخاص بطريقة سرية، وجعلتهم يقبلون على خدمات بعض الصيادين أو الناقلين أو محترفي التهريب لتمكينهم من تجاوز العقبات الموجودة.

ويجب الاشارة إلى أن تسليط الضوء على هذه الجريمة إلى غاية الآن لم يتم بقدر كافي، وهذا ما يعطي لهذه الدراسة أهمية بالغة تكتسيها من عدة جوانب بالرغم من الإقبال المحتشم على تناولها، وتتجلى هذه الأهمية بالأساس من الناحيتين العلمية والعملية.

فمن الناحية العملية نلاحظ أن فعل التهريب ليس بالأمر الدخيل في البحوث الاجتماعية بشكل عام وفي العلوم القانونية بشكل خاص، غير أن مسألة تهريب المهاجرين تبقى واحدة من المجالات التي لم تطلها الدراسات الأكاديمية في الجزائر لا من قريب ولا من بعيد، السبب العام في ذلك راجع إلى حداثة – استفحال– هذه الظاهرة

[1] **باليرمو** (Palermo) مدينة إيطالية، هي عاصمة إقليم صقلية الذي يتمتع بالحكم الذاتي وأحد أكبر مدنه، وفي نفس الوقت عاصمة مقاطعة **بلرم**، وتعتبر المركز الثقافي والتاريخي والاقتصادي– الإداري الرئيسي في صقلية.

التي تبلورت في النصف الثاني من القرن المنصرم، وعرفت أوج شيوعها مع بداية الألفية الجديدة، أما السبب الخاص الذي جعل الدراسات المتعلقة بهذا الجانب نادرة، فهو قلة وجود أو على الأقل فعالية هذه الشبكات في الجزائر إلا في الوقت القريب.

ومع أن هذه الدراسة ستتناول مكافحة تهريب المهاجرين بشكل عام، إلا أنها ستأتي لسد جزء يسير من الفراغ الذي سببه قلة البحوث المتعلقة بهذا النمط من الجريمة في الجزائر، بل وحتى في الدول العربية بشكل عام.

أما من الناحية العملية فربما لا يسعنا المجال للإحاطة بأهمية هذا الموضوع، إذ أن المناخ السائد في عصرنا الحديث قد ساهم كثيرا في بروز ثم تحفيز هذا النمط "المدوّل" من الجريمة، والمتمثل في الجريمة عبر الوطنية المنظمة ، وهذا نتيجة التطور الكبير في وسائل الاتصال والمواصلات مما سمح بإعطاء الطابع الدولي للأفعال بكل سهولة، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن كل هذه المعطيات لم تؤدي فقط إلى انتشار الجريمة بشكل أوسع فقط، وإنما كذلك إلى بلوغ مستويات أعلى من التنظيم والتنسيق، سواء بين أفراد العصابة الواحدة أو بين مختلف العصابات الناشطة في نفس المجال أو في مجالات مختلفة، مما أعطاها دافعا أقوى وقدرة أكبر في تحقيق أهدافها، إلى درجة أن بعض المنظمات الإجرامية استطاعت أن تفرض هيمنتها على بعض الدول من خلال التحالفات التي أقامتها.

ومن هنا تتأتى في الحقيقة الأهمية البالغة لدراسة واحدة من أهم الجرائم التي تعرف رواجا متزايدا، آلا وهي جريمة تهريب المهاجرين السريين، وهذا في ظل مختلف

التطورات التي طرأت على الهجرة الدولية في السنوات الأخيرة والتي دفعت بالمهاجرين إلى سلوك الطرق غير الشرعية لبلوغ بلدان المقصد.

وبطبيعة الحال فإنه لا الإحصائيات الميدانية و لا الظروف أو المناخ الدولي العام يوحيان أن ظاهرة الهجرة الدولية ستأخذ منحا تنازليا، سواء على المدى القريب أو البعيد، بل وعلى العكس من ذلك فإن المؤشرات توحي إلى أن السنوات القادمة ستعرف إقبالا غير مسبوق في مجال الهجرة.

و أمام الإجراءات الصعبة التي باتت تضعها الدول بدون استثناء على الحركات الطبيعية للسكان[1]، فإنه من البديهي جدا أن يكون هناك إقبال كبير للراغبين في الهجرة على طلب خدمات شبكات تهريب المهاجرين وبالتالي أن يعرف نشاطها ديناميكية أكبر، وهذه المؤثرات هي التي تجعل البحث على سبل مكافحة نشاط هذه الشبكات ذا أهمية قصوى، نظرا لأنها تشكل واحدة من أنماط التنظيمات الإجرامية التي هي في طريقها للاستفحال، كما أشرنا إليه سابقا، وذلك يشكل تهديدا حقيقيا على بنية المجتمع بما أن له مشروع واحد وهو امتصاص الشباب ودفعهم للهجرة نحو الخارج.

إن طبيعة هذا الموضوع (مكافحة جريمة تهريبا المهاجرين السريين) وخصوصياته وحداثة اهتمام كل من القانون الدولي والتشريعات الداخلية به، تجعل جوانبه التي تستحق الاحاطة متعددة إلى درجة يكون فيها من الصعب تحديد إطار دقيق لما يجب تناوله.

ومع هذا سأحاول من خلال هذه الدراسة التركيز على بعض النقاط الأساسية، بالنسبة لجوانب موضوع مكافحة جريمة تهريب المهاجرين، وذلك من خلال البحث عن الأطر القانونية المتوفرة لتحقيق هذا الهدف، وكذا عن الآليات الموضوعة لغرض القضاء

[1] **Chomette G.-P**, Voyage sur la nouvelle frontière de l'UE, Le Courrier des pays de l'Est 2004/2, n° 1042, p. 49-58.

أو على الأقل للحد من نشاط الشبكات المتخصصة في هذا المجال (الباب الثاني)، ولكن قبل كل هذا من الأهمية بمكان أن نبرز الجانب المفاهيمي العام لهذه الظاهرة من خلال دراسة ماهية تهريب المهاجرين (الباب الأول).

وبحسب طبيعة الموضوع فإننا للإلمام بكافة جوانبه وبكل العناصر المتعلقة به تستدعي التركيز على المنهجين الوصفي والمنهج التحليلي وبشكل أقل على المنهجين النقدي والتاريخي، مع تقسيم البحث إلى بابين.




الباب الأول:

الإطار المفاهيمي لظاهرة تهريب المهاجرين




إذا كانت الجريمة قد وجدت مع وجود الإنسان ولازمته عبر كافة مراحل تطوراته، مما جعلها تؤثر على المجتمعات التي كونها وعلى طبيعة العلاقات التي نشأت بين أفراده، فإن جهوده لمحاربتها أيضا لم تتوقف عبر الزمن، بل وأكثر من ذلك أنها تطورت مع تطور فكره وتطور الظاهرة الإجرامية في حد ذاتها، فانتقلت من جهود فردية يقودها الضحية أو المتضرر، إلى جهود جماعية تمثل المجتمع والذي تدخلت الدولة لحمايته فاستأثرت بهذه الجهود.

ثم في الأخير وصلت الإنسانية إلى ذروة التطور في مجال محاربة الجريمة وذلك بتنسيق الجهود على المستوى العالمي، لتشارك بذلك كل المجتمعات في هذه العملية، خصوصا وأن أن الجريمة كانت هي بدورها في تطور وزيادة متواصلة، مما صعّب من مهمة القضاء عليها، والأخطر من ذلك أنها متجددة ليكون كل عصر وفترة تاريخية مسرحا لظهور نمط جديد من الجريمة يتناسب مع مستجداتها.

وفي عصرنا هذا الذي يطبعه التعقيد وتتحكم فيه الماديات مع تراجع شبه تام للقيم الاجتماعية والأخلاقية، أضحت الجريمة أحد أهم المعالم التي تميزه والتي تهدد تنظيمه وبقائه، خاصة بعد أن أصبحت محلا للتكامل والتعاون بين أعوانها في إطار عصابات ذات نفوذ وسلطة، مما يساعد المجرمين على بلوغ أهدافهم بشكل أفضل وتحقيق مكاسب أكبر، ولا شك أن هذا الهدف الأخير هو الذي يدفع المجرمين إلى ابتكار وسائل جديدة "للتربح" وزيادة مواردهم، ولعل تهريب المهاجرين يعتبر من الطرق الجديدة المبتكرة من طرف العصابات الإجرامية لكسب الأموال، ولكنه في نفس الوقت يعبر عن أحد الافرازات الجديدة للإجرام المعاصر[1].

[1] مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بعنوان: "استراتيجيات شاملة لمواجهة التحديات العالمية: نظم منع الجريمة"، المنعقد بسلفادور، البرازيل من 12-2010/04/19، ص 37.





الفصل الأول:

مفهوم تهريب المهاجرين

السريين





إن السعي الحثيث للشبكات الإجرامية لزيادة مصادر تربحها وحاجة كثير من الأشخاص إلى تغيير مستقر عيشهم بحثا على ظروف عيش أفضل[1]، أفضت إلى قيام بعض العصابات بالاستثمار في الأشخاص الراغبين في الهجرة لضمان تمريرهم عبر الحدود بعيدا عن رقابة أجهزة الدولة، والتكفل بإجراءات نقلهم إلى البلدان التي يرغبون فيها، مقابل أموال طائلة يحصلون عليها من المهاجرين أنفسهم قبل أو بعد الرحلة أو من ذويهم.

وإذا كانت هذه الوسيلة قد أصبح اليوم منتشرا بشدة، على الأقل في بعض الدول التي تصدر أو تستقبل أو يمر عبرها المهاجرون، فإن وجودها مرتبط بدرجة كبيرة بالعامل تاريخي، إذ نظرا لمختلف التطورات والتغيرات التي عرفتها الحركات السكانية عبر الزمن، والتي أثرت في محفزاتها وتوجهاتها وبالخصوص في أهدافها والوسائل المستعملة لذلك، جعلت نوع من العلاقة تبرز فيما بينها وبين الجريمة المنظمة الوطنية وعبر الوطنية في آن معا.

وعلى الرغم من أن تدخل بعض العصابات في تدبير وتنظيم الحركات السكانية بهذا المعنى كانت منذ القرون الأولى لرواج تجارة الرقيق، إلا أن مفهوم تدبير الدخول من دولة إلى أخرى بالوجه الحالي ليس بذلك القدم، مما يجعلنا نقول أن تهريب المهاجرين هو واحدة من الظواهر المستجدة في القانون الدولي وفي التشريعات الداخلية، بما أن تنظيمه وإلحاقه بمصاف الأفعال المجرمة في نظر القانون لم يتم إلا في السنوات الأخيرة الماضية.

[1] **Eduardo Geronimi**, Aspects juridiques du trafic et de la traite des travailleurs migrants, document publié par OIT, Genève, 2003, p 10,12, in :
http://www.ilo.org/public/english/protection/migrant/download/pom/pom2f.pdf

وبالتالي فنحن بحاجة ماسة للإحاطة بجدية بجميع الجوانب المتعلقة بمفهوم تهريب المهاجرين، عن طريق استعراض مختلف المراحل التي تبلور خلالها، وبتبيان تعريفاته الفقهية والقانونية، والتي ترتبط بدورها بمجموعة من الظواهر أو الجرائم الأخرى التي سيتم تحديد تعريفها، بداية بالتهريب مرورا بالجريمة المنظمة عبر الوطنية ووصولا إلى الهجرة غير الشرعية.

خصوصا وأن هذه الأخيرة يقع خلط كبير بينها وبين تهريب المهاجرين وهذا بالنظر إلى العلاقة الوطيدة التي أصبحت قائمة بينهما، وأن التهريب لا يقوم إلا بوجود ولو نوع من الاقبال النسبي عليها[1]، مما يجعل هذه الدراسة لا تستغني عن تمييز المصطلحين وعن تحديد طبيعة العلاقة القائمة بينهما، وكذا تلك القائمة بين كل من تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، وهما الظاهرتان اللتان تجمعهما أوجه تشابه عديدة ولا يختلفان إلا في نقاط قليلة.

ثم إن الاهتمام يجب أن ينصب كذلك على الجريمة عبر الوطنية المنظمة على اعتبار أن تهريب المهاجرين ما هو إلا شكل من أشكالها، مما يجعله يتشارك معها في خصائصها ويخضع لأحكامها في المسائل التي غفل بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن تناولها.

كما ولا نستغني عن ذكر العلاقة التي تثور بين هذه الجريمة وبين بعض الظواهر الاجرامية الأخرى التي تعتبر جرائم قائمة بحد ذاتها، وفي نفس الوقت تعتبر من قبيل الأعمال المساعدة للإجرام، وعليه سنحاول اكتشاف العلاقة القائمة بين كل من جرائم الاتجار بالمخدرات، الفساد، وتبييض الأموال.

[1] **عبد الله سعود السراني**، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم الندوة العلمية حول "مكافحة الهجرة غير الشرعية"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 8-2010/02/10، الرياض، 16 وما بعدها.

المبحث الأول: مراحل نشأة ظاهرة تهريب المهاجرين

تعد ظاهرة تهريب المهاجرين واحدة من أهم الأنواع الحديثة للجريمة عبر الوطنية المنظمة، على عكس هذه الأخيرة التي يرجع تاريخ نشأتها بحسب بعض الدارسين إلى نشأة المافيا الايطالية الصقلية في أواخر القرن الثالث عشر، وكان ذلك عقب احتلال الفرنسيين لأراضي الجزيرة الايطالية عام 1282، وعليه فإن هذه المنظمة تعتبر من الناحية التاريخية أم المنظمات الإجرامية وأقدمها على الإطلاق، وهذا ما جعل الروايات بشأن نشأتها متعددة، لكن هناك روايتين مشهورتين:

فالرواية الأولى تقول أنها تكونت في الجزيرة منظمة سرية لمقاومة الغزاة من الجنود الفرنسيين بزعامة رجل وطني من منطقة باليرمو يدعى" **جان بروسيدا** "وكانت هذه المنظمة تحمل شعارا يقول "الموت للفرنسيين هو صرخة ايطاليا" وترجمته بالإيطالية هي (**M**ozte **A**lla **F**rancia **I**talia **A**nela)، على أساس ذلك جاءت كلمة مافيا (MAFIA) كاختصار لهذا الشعار أي من الحروف الأولى لكل كلمة[1].

الرواية الثانية وهي التي رواها الرئيس الأسبق لعائلة "**بونانو**" في نيويورك **جوزيف بونانو** في كتابه "**رجل الشرف**"؛ تقول أنه في العام 1282 في أسبوع الآلام كانت الصلوات المسائية في العاصمة باليرمو تقام في الكنائس، وكان عملاء المالية يرابطون لاعتقال المتخلفين عن دفع الضريبة، وفيما كانت حسناء صقلية متوجهة مع والدتها إلى الكنيسة هاجمها جندي فرنسي بحجة مساعدة عملاء المالية، وقام بجرّها إلى خلف الكنيسة واعتدى عليها، فما كان من والدتها إلا أن راحت تصرخ بأعلى صوتها "Mafia" "Mafia" أي ابنتي! ابنتي! ومع مرور الوقت أصبحت هذه الكلمة رمزا واسما لمقاومة الطغيان[2].

---

[1] **مختار سعد**، نشأة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وطرق مكافحتها، الندوة الإقليمية حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية المنعقدة في مصر تاريخ 28–29 مارس 2007، ص 2. أنظر النص الكامل في الموقع التالي:
http://www.pogar.org/publications/arabniaba/crime/cairo/saad-a.pdf

[2] أنظر موسوعة وكيبيديا الحرة، تاريخ أخر اتطلاع 2013/05/02، موجود على الرابط التالي:

غير أن هذا الهدف النبيل تغير تدريجيا وأصبحت "**المافيا**" بعد تحرير صقلية مجرد اسم يتخذ كستار للمنظمات الإجرامية، التي أصبحت تمتهن عديد من الأعمال الإجرامية كالقتل والسرقة والفساد وغيرها من الأعمال غير المشروعة، وظل عملها في زيادة وكذلك نفوذها إلى أن شمل النطاق جميع أقطار إيطاليا.

ثم بعد قرون عديدة ازداد نفوذ هذه المنظمات الإجرامية مع زيادة ظاهرة الهجرة الداخلية والخارجية، حيث رحلت اليد العاملة من "**صقلية**" و"**كتانيا**" و"**نابولي**" إلى المناطق الصناعية في الشمال، ومن ثم إلى دول عديدة على غرار الولايات المتحدة الأميركية وألمانيا منذ العام 1870.

ومن هناك كانت المحطة الأولى لظهور المافيا خارج إيطاليا، وكانت البداية عند حظر بيع وصناعة المشروبات الكحولية في الولايات المتحدة الأميركية حيث ظهرت بها أولى الشبكات، التي استطاعت أن تثبت وجودها وتقوي نفوذها نتيجة للعلاقات الوثيقة التي كونتها مع أجنحة المافيا في ايطاليا، ثم امتدت شرقا تجاه أسيا فأصبحت كل من "**كتانيا**" و"**بالرمة**" و "**سيراكوزا**" جسرا عائما في عمليات تهريب المخدرات بين المثلث الذهبي في آسيا (ماينمار وتايلاند ولاوس)[1].

و من خلال مجمل هذه التطورات التي طرأت على المنظمات الإجرامية وكذا مختلف الأوضاع التي حصلت على الساحة الدولية، بدأت معالم الجريمة عبر الوطنية تظهر إلى الوجود في أربعينات القرن العشرين بعدما اكتسحت المافيا الايطالية والأميركية عالم تهريب المخدرات بين الدول، ثم عرفت أوج ازدهارها خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي[2]، بعد أن توافرت عناصر عديدة غذت الجريمة وخلقت لها ظروفا ملائمة للازدهار.

---

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7_%D8%B5%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%A9

[1] **مختار سعد**، المرجع السابق، ص 107.

[2] أنظر برنامج تعزيز حكم القانون في بعض الدول العربية– مشروع تحديث النيابة العامة، أعمال عن الندوة الإقليمية حول: "الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، القاهرة، 28، 29 مارس 2007، ص 6.

إذ في هذه الفترة استطاع العالم أن يبلغ دراجات عالية من التطور التكنولوجي وبالخصوص في مجالي الاتصالات والمواصلات[1]، كما شهدت سقوط الأنظمة التقليدية لدول الكتلة الشرقية بعد تحول أغلبها إلى اقتصاد السوق، وتزامن ذلك مع نشوء الاتحاد الأوروبي عام 1992[2]، الذي كرس حرية مرور البضائع والأشخاص بين دوله، بينما اتجه نحو الانغلاق على الدول التي لا تنتمي إلى هذا الكيان، من خلا تبنيه لاتفاقية تشنعن، والتي أدت إلى خلق ما يعرف بفضاء تشنغن من خلال اتفاقية أمستردام.

إضافة إلى ذلك فقد تميزت هذه الفترة بضعف السلطة لدى الكثير من الدول خاصة تلك التي تعاني مشاكل كبيرة في التنمية، مما أتاح للجريمة المنظمة مناخا مناسبا لتوسيع أنشطتها ونطاق عملها، وباتت تشكل خطرًا داهمًا على كيان الدول وأسسها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خاصة بعد أن تعددت أشكالها وتوسع نفوذها[3] .

وإذا كان البعض يعتبر أن جريمة تهريب المهاجرين هي واحدة من النتائج التي تمخضت عن هذا التطور، إلا أن الدارس للحركات السكانية من الناحية التاريخية خاصة فيما يتعلق بأسبابها وكيفياتها يدرك أن هذا السلوك له جذور عميقة جدا في التاريخ، تعود إلى بداية بروز الأشكال القديمة لاستغلال البشر ثم تطورت تدريجيا، إلى أن أخذت شكلها الحديث، ولمعرفة أعمق لظاهرة تهريب المهاجرين سنتتبع مختلف أطوار نشأتها وأهم المراحل التي مرت بها.

---

[1] **الوهيد محمد سليمان**، ماهية الجريمة المنظمة، أعمال ندوة "الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي"، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، 2003، ص 09، أنظر أيضا **البداينة ذياب موسى**، التقنية والإجرام المنظم، أعمال ندوة "الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي"، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، 2003، ص 137، 138.

[2] نشأ الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة الاتحاد الأوروبي التي تعرف أيضا باسم اتفاقية أو معاهدة ماسترخت والتي تم الاتفاق عليها من قبل المجلس الأوروبي في مدينة ماسترخت الهولندية في ديسمبر 1991، وتم التوقيع عليها في نفس المدينة في 7 فيفري 1992، ودخلت حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1993.

[3] **مختار سعد**، المرجع السابق، ص 107.

المطلب الأول: مرحلة تجارة العبيد

إذا كانت العبودية اليوم قد ولى عهدها فإنها لم تكن كذلك إلى وقت قريب في كثير من المناطق، خاصة بإفريقيا وشبه الجزيرة العربية والنيبال وفي كوريا، وكذلك في بعض المناطق التي لم تحز استقلالها إلا حديثا كإقليم بلوشستان على الحدود الهندية البورمية[1] وبعض المناطق في الفلبين[2]، وربما يعود سبب عدم اندثارها إلى اعتبارها أحد أقدم العلاقات التي قامت بين البشر، والتي تنبع من طبيعة الإنسان الذي يميل لحب السيطرة على الآخرين، وكذا من موقف بعض التنظيمات على غرار القانون الروماني الذي كرس العبودية في ما يعرف بقانون الشعوب[3].

الفرع الأول: نشأة العبودية

لا يوجد تفسير دقيق ومتفق عليه لنشأة العبودية وهذا راجع كما أشرنا إليه سابقا إلى قدم وجودها كواحدة من أبرز العلاقات التي سادت بين البشر، خصوصا في الفترة التي سبقت القرن الثامن عشر، حيث كان التعامل بالعبيد والاستعباد سلوكا معتادا وطبيعي، بينما تبين الدراسات أن هناك طرق لاسترقاق الناس، تكونت من خلالها الصورة الشمولية للعبودية، فكثير من العبيد يتم أسرهم في الحروب والغارات، والبعض منهم يتم استرقاقهم عن طريق أفراد عائلاتهم أو من قبل رجال الدين لارتكابهم جرائم معينة، والبعض الأخر يُقدِم على العبودية بإرادته أو بإرادة أحد أفراد عائلته، الذين

[1] بورما والاسم الرسمي للدولة جمهورية اتحاد ميانمار هي احدي دول جنوب شرق آسيا.

[2] **Miers Suzanne,** «Le nouveau visage de l'esclavage au XXe siècle», *Cahiers d'études africaines*, 2005/3-4, 179, p. 667-688, p 667.

[3] **Watson Alan**, «A Slave's Marriage: Dowry or Deposit , Journal of legal History», vol. 12, 1991, p. 132; see too, **Buckland W.W.**, The Roman Law of Slavery, 1908; Greenidge **C.W.W**., Slavery, 1958, p. 15 à 18; **Sawyer Roger**, Slavery i Twentieth Century, 1986, p. 1 à 8; and **Kewin Bales et Peter T. Robbins,** "No One Shall be Held in Slavery or Servitude: A Critical Analysis of International Slavery Agreements", *Human Rights Review*, Vol. 2, 2001, p. 18. Cited by **Weissbrodt David,** Abolir l'esclavage et ses formes contemporaines, HCDH, Nations Unies New York et Genève 2002, p 03.

يقدّمونه لأحد كبار الشخصيات عادة في سبيل الحصول على الغداء في أوقات المجاعة أو كضمان عن دين ما[1].

لكن بعض المفكرين حاول قراءة النظام العبودي في إطار نظرية عامة، على غرار الفكر الماركسي الذي يرى بأن نشأة نظام العبودية يرجع إلى الصراع الذي كان قائما ولا يزال بين الطبقات[2]، فيرى الماركسيون أن البشر البدائيون كانوا في البداية يعشون حياة ترحال مستمر بحثا عن المأكل والمشرب، واستمر ذلك إلى غاية اكتشاف الزراعة صدفة، حيث أصبح الاستقرار بالنسبة إليهم إمكانية متاحة في مزارع توفر لهم قوت عيشهم.

وإن هذا الاكتشاف يعتبره الماركسيون منعرجا كبيرا في حياة الإنسان وتطوره إذ أدى إلى ظهور فئتين من الناس؛ الأولى لها ملكية خاصة بالتالي لها وساءل العيش، والثانية ليس لها ملكية فأصبحت تابعة للأولى، و شيئا فشيء ظهرت فئة مالكة هم الأسياد و أخرى مملوكة و هم العبيد، وكانت تلك هي البداية الأولى لنظام الرق[3]، وعلى أساس هذا الأفكار فإن الماركسيون يؤكدون أن الحضارة الغربية، ما كانت لتصل إلى ما وصلت إليه من الرقي لو لا الاعتماد على اليد العالمة المجانية القادمة من المجتمعات التي تم استعبادها[4].

---

[1] **Miers Suzanne**, Op Cit, p 668.

[2] **أنمار أسعد خليل**، النظام الاقتصادي الرأسمالي، بحث مقدم إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمرك، كلية الإدارة والاقتصاد، 2011، ص 11 – 39.

[3] نفس المرجع، ص 11 – 39؛ أنظر أيضا: **خليفة عبد الله**، الاتجاهات المثالية في الفلسفة العربية الإسلامية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2005، ص 235 وما بعدها؛ وأنظر:

Harris Mémel-Fotê, L'esclavage dans les sociétés lignagères de la forêt ivoirienne (XVIIe-XXe siècle), IRD Editions, 2007, p 172.

[4] **عبد الله البارودي**، المغرب الامبريالية والهجرة، ترجمة المركز العربي للوثائق والدراسات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د ت ن، ص 39، 40.

ولا يختلف الفكر الماركسي عن رواد نظرية التطور وعلى رأسهم داروين[1]، الذي يتفق مع ماركس في أن سبب و جود العبودية هو التطور الذي عرفه الإنسان و لكنه يختلف معه في نقطتين؛ سبب وجودها والأساس الذي تقوم عليه؛ فماركس يرجع سبب نشأة العبودية كما سلف إلى اكتشاف الزراعة وأساسها إل الطبقية.

أما داروين فيرى أن سبب نشأة العبودية هو تطور الإنسان من الناحيتين البيولوجية والنفسية، من شكله القديم (القرد) إلى شكل أكثر تطورا والمتمثل في الكائن البشري، ولأن هذا التحول يخضع لمجموعة من الظروف والعوامل البيولوجية، فإن اختلاف هذه الأخيرة جعلت التطور لا يكون بنفس الوتيرة لدى جميع الأنماط، حيث استطاعت بعض القردة أن تبلغ حدودا معتبرة من التتطور فنتج عنه كائن جديد وهو الإنسان، بينما لم تتمكن بعض الأنماط الأخرى من بلوغ نفس مستويات التطور فبقيت في مركز وسيط بين القرد والإنسان، وعلى أساس الاختلاف الموجود بينهما فإن هذا الأخير سخر الكائن الثاني لخدمته، خصوصا وأن هذا النوع من الكائنات كثير الانتشار في بعض المناطق وعلى رأسها القارة الإفريقية[2].

ويجب الإشارة في هذا الصدد أن داروين لا يشجع بطريقة مباشرة على الاسترقاق[3]، إلا أن أفكاره كانت سندا قويا للفكر الإمبريالي الذي كرس النظام العبودي في شكله الأول المتمثل في استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ثم في شكله المتطور والمتمثل في استغلال الشعوب لشعوب أخرى[4].

---

[1] **تشارلز رويرت داروين** (Charles Robert Darwin) 1809–1882، هو مؤسس نظرية التطور و من الفقهاء الذين ساهموا في تكريس و تبرير نظام العبودية.

[2] **ليون . ف** وآخرون، مرجع سابق، ص 14.

[3] Darwin : « Je revendique l'existence des races, mais je ne suis pas raciste. Je suis contre l'esclavage… » voir **Jean François Peyret, Alain Prochiantz**, Les variations Darwin, Odile Jacob, 2005, p 65.

[4] **Harun Yahya,** Le désastre causes a l'homme par le darwinisme, traduction **Dominique Insermet**, Attique publishers Inc, Canada, 2001, p 10.

وبعيدا عن جميع هذه الآراء الفقهية والجدل الفلسفي الذي ينصب على أساس النظام العبودي، يمكن القول أن هذا النظام منبعه هو العنصرية ثم كرسته أنانية الإنسان وحبه للسيطرة على الغير واستغلاله لخدمته الشخصية، وإذا كان هذا النظام في أبسط صوره يجعل فئة من الناس نظرا لأصولها (عامل و راثي)، أو لجنسها(عامل عنصري)، أو لوضعها (كأسرى الحروب) أو لتصرف قامت به (الدائن الذي لا يفي بدينه في النظام الروماني)، فإنه في حقبة أخرى تغير وجهه ليصبح تجارة مربحة لدى الكثير من الرأسماليين الجشعين.

الفرع الثاني: التجارة بالعبيد كأولى بوادر الهجرة غير الشرعية

من الواضح أن الهجرة السرية لم تعاصر الفترات التي ازدهرت فيها تجارة العبيد، ولكن هذا لا يجعل منهما ظاهرتان غريبتان عن بعضهما، وما يدل على ذلك أن هناك ما يعرف اليوم بالرق المعاصر والذي يرتبط كثيرا بالهجرة غير الشرعية[1]، ليس هذا وفقط بل إننا من خلال هذا التحليل سنبين كيف أن التجارة بالعبيد كانت أحد الأسباب التي أدت إلى تبلور ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، ولكن قبل ذلك سنتطرق أولا إلى كيفية انتقل العبودية من شكلها البدائي البسيط إلى وجه أكثر تطورا و تنظيما.

أولا: ازدهار تجارة العبيد من إفريقيا نحو أوروبا

لقد كان تعريف العبودية محل جدل منذ بداية السعي نحو محاربة هذه الظاهرة، على الرغم من أهميته البالغة في إطار الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي الرامية إلى القضاء عليها، وإن هذا الجدل يرتبط بسببين أساسيين.

[1] Voir **Botte Roger**, « Les habits neufs de l'esclavage : métamorphoses de l'oppression au travail », *Cahiers d'études africaines*, 2005/3 n° 179-180, p. 651-666.

فالأول يكمن في اختلاف الآراء حول الأعمال التي يمكن أن تدرج في إطار العبودية والتي يتعين محاربتها، أما الثاني يتمثل في أن تحديد تعريف واضح وثابت يخلق نوع من الالتزام على عاتق الدول لاتخاذ مجموعة من الإجراءات الردعية اللزمة ضد الأعمال التي تدخل في إطاره.

ومع ذلك يمكن أن نرصد مجموعة من المحاولات التي قدمت لتحديد معناها، ومنها تعريف الاتفاقية المتعلقة بالعبودية التي تبنتها عصبة الأمم في 1926/09/26، وجاء في مادتها الأولى على العبودية هي "حالة أو ظرف أي فرد تُمارس عليه السلطات الناتجة عن حق الملكية"[1].

ويعرفها البعض بأنها: "عملية تسخير شخص لحساب شخص أخر و خضوعه له بصفة كلية ودائمة، مما يجعله ملكا له يتصرف فيه كتصرفه في الأشياء الأخرى التي يملكها سواء بالولادة أو بسبب الحرب أو بيع أو تصرف"[2]، ونتيجة لذلك فقد كان هؤلاء الأشخاص يباعون و يشترون في أسواق تجارة الرقيق، وقد كانت العبودية متفشية منذ الحضارات القديمة، لدواع اقتصادية واجتماعية كما أشرنا، فكانت حضارات الصين وبلاد الرافدين والهند تستعمل العبيد في الخدمة المنزلية أو العسكرية و في البناء و في كافة الأعمال الشاقة عموما، أما قدماء المصريين فقد استعملوا العبيد في تشييد القصور الملكية والصروح الكبرى و غير ذلك.

كما عرف هذا النظام لدى الإغريق على نطاق واسع لدرجة أن مدينة أثينا كان معظم سكانها من العبيد مثلما يتضح من كتابات هوميروس[3]، و عرف كذلك لدى

[1] **Roger Botte,** Op cit, p. 651 et suiv.

[2] **Claude Arditi**, «Les ‘‘enfants bouviers’’ du sud du Tchad, nouveaux esclaves ou apprentis éleveurs ? », Cahiers d'études africaines 3/2005 (n° 179-180), p. 713-729.

[3] هوميروس هو شاعر ملحمي إغريقي أسطوري عاش حوالي القرن الثامن قبل الميلاد، أنظر **أحمد محمد عوف:** تاريخ العبودية، موسوعة حضارة العالم : http://www.ar.wikipedia.org

الرومان؛ فبفضل العبيد بُنيت البنيات الرومانية التي مازالت صامدة إلى حد الآن، ثم جاء الإسلام الذي جعل من محاربة الرق والدعوة إلى المساواة بين الناس أحد أبرز أولوياته، لكن رغم تراجعه الواضح في عهد الرسول (ﷺ) والخلفاء[1]، إلا أنه عاد إلى سابق عهده في ظل الدولة الأموية وما بعدها وانتشرت المتاجرة بالرقيق على نطاق جد واسع، وهذا حتى بعد أن تراجعت حدته بشكل ملحوظ في الدول الغربية مع بداية القران التاسع عشر[2].

أما قبل هذه الفترة وإلى غاية القرن الخامس عشر فانتشرت تجارة العبيد الأفارقة في الدول الغربية على نطاق واسع، و غذتها أفكار بعض المفكرين الذين أسسوا لنظام العبودية على غرار كل من داروين (Darwin) و فريدريك أنجل (Friedrich Angels)[3]، خاصة وأنها تزامنت من جهة مع شيوع أفكار المدرسة التجارية المركنتلية أو المعدنية[4] التي ساهمت فلسفتها في تبلور الحركة الامبريالية في انجلترا وفرنسا وإسبانيا، ثم انتشرت في كامل أرجاء أوروبا، مما أفضى إلى بروز الحركة الاستعمارية والتي فحت الأبواب على مخزون بشري هائل في إفريقيا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تزامنت هذه

[1] لم يحرم الإسلام العبودية بشكل مباشر ذلك أنها كانت أمرا واقعا وعلى ذلك فقد سعى إلى مكافحة العبودية بطريقة غير مباشر من خلال الترغيب في إعتاق الرّقاب ابتداء، فجعل تحرير الرقاب كفارة ملزمة للقتل الخطأ، والجماع في نهار رمضان، والظهار، واختيارية لكفارة اليمين، كما ضيقت أحكام الشريعة مصدر الرق وحصرته فقط في الجهاد.

[2] **Miers Suzanne**, Op Cit, p 668.

[3] **Harun Yahya**, Op Cit, p 106.

[4] المدرسة التجارية أو المذهب التجاري أو المركنتلية(Mercantilisme) هي مدرسة نشأت في أعقاب المرحلة الانتقالية بين النظامين الإقطاعي و الرأسمالي قادها مجموعة من كبار التجار في أوروبا، ينحصر فيها الاهتمام بالحصول على المعادن النفيسة (الذهب والفضة)، على أساس أن غنى الدولة بحسبها يتوقف على كمية ما تمتلكه من هذين المعدنين، وقد أنتشر المذهب التجاري أو المركنتلية في القرن السادس عشر ويعتبر "**أنطوان دو مونكرتيان**" (Antoine de Monchretien) أول من بحث في هذا الموضوع في كتابه الاقتصاد السياسي عام 1615، وكانت المدرسة التجارية المعدنية التي ظهرت في اسبانيا هي أحد المحفزات الأساسية لشيوع الحركات الاستعمارية الامبريالية.

الفترة مع الحاجة الماسة لليد العاملة المجانية التي يستخدمها الرأسماليون لخدمة الثورة الصناعية[1].

و تعتبر البرتغال هي الدولة السباقة في هذا المجال حيث كانت تقوم ومنذ عام 1444 بإرسال ما بين 700 و 800 ألف عبد سنويا من مراكز تجميع العبيد علي الساحل الغربي لأفريقيا بعد أن يتم خطفهم من بين ذويهم في أواسط أفريقيا، إلى العمل في أوروبا أو في أمريكا.

ثم سرعان ما لحقت بها إسبانيا في القرن السادس عشر حيث كانت بدورها تقوم بنقل العبيد من مستعمرات لها في إفريقيا إلى مستعمراتها في المناطق الاستوائية بأمريكا اللاتينية ليتم تسخيرهم في الزراعة، ثم جاء دور كل من إنجلترا، فرنسا، هولندا والدنمرك منذ عام 1616، وتشير بعض الدراسات إلى أنه إجمالا تم نقل حوالي 15 مليون عبد إفريقي نحو أمريكا مقابل 2 مليون مهاجر أوروبي واستقبلت البرازيل لوحدها ما بين 3,5 و 4 ملايين عبد إفريقي[2]، فيما يبقى عداد الذين ماتوا في الطريق أو تم التخلص منهم غير قابل للتقدير، مما يجعل تجارة العبيد وصمة عار تلاحق أوروبا وتبقى راسخة في ذهن البشرية.

ثانيا: تجارة العبيد والهجرة غير الشرعية أي علاقة

ربما تبدو العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وتجارة العبيد في الوهلة الأولى مبهمة أو غير موجودة أصلا ، و لكن هذه الغموض و الإبهام ينجلي بمجرد أن نعرف أن الهجرة غير القانونية بعد أن عرفت سلسلة من التطورات أصبحت تتم عن طريق شبكات

[1] **Miers Suzanne**, Op Cit, p 675.
[2] **Saillant Francine et Araujo Ana Lucia**, « L'esclavage au Brésil : le travail du mouvement noir », *Ethnologie française*, 2007/3 Vol. 37, p. 462.

متخصصة في التهريب وهذه الأخيرة تدخل ضمن ما يعرف في القانون الدولي بجريمة الاتجار بالأشخاص أو العبودية الحديثة[1] و التي تدخل بدورها في الجريمة عبر الدولية المنظمة.

و يجب أن نعرف أن تجارة العبيد التي كانت مسموحا بها بل ومشجعة في وقت ما، أضحت منذ نجاح الثورة الأمريكية تعرف منحا أخر باتجاه تجريمها واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لمكافحتها، وقد تم في البداية إقرار بعض الحقوق المدنية المحدودة للعبيد في بعض الولايات الأمريكية، ثم تجرأت بعض الولايات على إلغائها بشكل نهائي بالنص على تحريمها في دساتيرها لإعطائها طابع الأولوية والأهمية، غير أن بعضها كان يرفض قطعا ذلك وهو ما كان عاملا إضافيا لاندلاع الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

---

[1] إن مصطلح العبودية الحديثة (Esclavage moderne) بات يعرف انتشارا واسعا، على الرغم من التوجه الذي ذهب إليه المكتب الدولي للعمل (BIT) منذ عام 1930 حيث أصبح يفضل استعمال مصطلح "**السخرة**" (travail forcé) بدلا من العبودية، وقد عرفت السخرة في اتفاقية منظمة العمل الدولي على أنها "**كل عمل أو خدمة يُجبَر الشخص عليه تحت التهديد بأي عقوبة، أو لم يتطوع الشخص للقيام به**"، أنظر اتفاقية منظمة العمل الدولي رقم 29 لعام 1930، المعتمدة من طرف المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، في الدورة 14، بتاريخ 28 جوان 1930، أنظر حول ذلك أيضا:

Morice A, « Comme des esclaves », ou les avatars de l'esclavage métaphorique, *Cahiers d'études africaines* 2005/3- 4, 179, p. 1015-1036, p 1017.

[2] إن مسألة الرق والمتاجرة فيه من المسائل المهمة التي اختلفت فيها وجهات النظر بين القسمين الشمالي والجنوبي للولايات المتحدة، فكانت الولايات الشمالية تؤمن بفكرة التدرج في إلغاء الرق، واتخذت التدابير اللازمة لذلك، وأخذت الواحدة بعد الأخرى تدخل التعديلات الضرورية على دساتيرها، وكانت أولى هذه الولايات ماساتشوستس، التي ألغت الرق عام 1780، تلتها بنسلفانيا في السنة نفسها، ثم نيويورك عام 1799.

لكن الخلافات أخذت تشتد بين الجانبين بصدد الرق خاصة بعد انتخاب أبرهم لينكون رئيسا للولايات المتحدة والذي كان معارضا شديدا للمتاجرة بالرقيق، فتمردت عليه إحدى عشر ولاية جنوبية، مما أدى إلى اندلاع حرب بين الجانبين في عام 1861 انتهت بانتصار الشمال عام 1856 وبالتالي منعت تجارة الرقيق كلية. أنظر: **وديع الضبع**، أبراهام لنكلن، دار المعارف، القاهرة، د ت ن، ص167 ؛ وكذلك **ميرز**، حضارة العالم الجديد، ترجمة **فؤاد جميل**،

لكن كان هناك نسق قوي يقود نحو تحريمها خصوصا لما سارت بعض الدول الأوروبية في هذا النهج، وكانت البداية بالدنمرك التي ألغت التجارة بالعبيد عام 1792 ثم تبعتها بريطانيا ودول أخرى كُللت في الأخير بمؤتمر فيينا لعام 1815 بين مجموعة من الدول الأوربية، والذي أفضى إلى تبني معاهدة لمنع التجارة بالعبيد، وعززتها بريطانيا بعقد معاهدة ثنائية مع الولايات المتحدة عام 1848، ليكون هناك إطارا قانونيا دوليا يمنع التجارة بالعبيد ويدعو إلى مكافحتها.

غير أن الحرب ضد استغلال الإنسان لأخيه الإنسان لم تكن لتنتهي فقط باتفاقيات وقوانين، بل تلى ذلك مرحلة أخرى هي مرحلة قمع ومحاربة هذه العملية، ولم تتمكن الإنسانية من تخطي هذه المرحلة المظلمة من تاريخها إلا بعد جهود بذلتها الدول في هذا المجال استمرت حوالي ثلاثة قرون.

ولقد تجسدت جهود الدول التي كانت سباقة إلى ذلك من خلال قيامها بتحرير عبيدها، وكانت فرنسا هي أو دولة بادرت إلى هذه الخطوة ثم حذت حذوها مجموعة أخرى من الدول على غرار هولندا وجمهوريات جنوب أمريكا و ختمتها البرازيل في عام 1888.[1]

كما تجسدت بعض الجهود الأخرى في المطاردات التي كانت تقوم بها القوات البحرية لبعض الدول، ضد مهربي العبيد مثلما كانت تفعل القوات البحرية الفرنسية مشاركة مع القوات البريطانية، ثم تكللت بصدور كثير من المواثيق الدولية التي تمنع

بغداد، بدون دار نشر، 1958 ص 219 ، مشار إليهما عند **طالب محيبس الوائلي**، لماذا نشبت الحرب الأهلية الأمريكية؟ وكيف؟ تاريخ الإطلاع أنظر الموقع: www.ulum.nlTalib.pdf، تاريخ 18 مارس 2009، ص 3، 4.

[1] **Saillant Francine et Araujo Ana Lucia**, op cit, p 461 et suiv.

الاستغلال على غرار كل من اتفاقية منع العبودية لعام 1926 و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948[1].

المطلب الثاني: مرحلة تهريب العمال

لقد كان تحريم وتجريم المتاجرة بالرقيق مجرد مرحلة أولى في الحرب على العبودية، ذلك أن رسوخ هذه التجارة في الفكر الإنساني عبر الزمن لم يكن لينتهي بمجرد صدور قانون أو إبرام اتفاقية، خصوصا وأن محترفي هذه التجارة لم يكونا ليتنازلوا عن تجارتهم المربحة ببساطة، لذلك فما حدث لا يعدو أن يون تغيرا على المستوى النظري، أو لنقل أنه انتقل فقط من الإطار "المشروع" وهي المتاجرة بالعبيد إلى إطار "غير مشروع" وهو تهريب العبيد[2].

لكن هناك أيضا مجموعة من التحولات الهامة التي أثرت في التحركات السكانية، بداية من التطورات التي طرأت على وسائل النقل في خضم الثورة الصناعية، وكذا النمو السكاني الكبير الذي حدث في أوروبا وفي أسيا في بداية القرن التاسع عشر، إضافة إلى تكرر الأزمات الاقتصادية الناتج عن التبني المطلق للفكر الرأسمالي وهجر صغار الفلاحين لأماكن عملهم.

---

[1] **أحمد محمد عوف**، مرجع سابق.

[2] في الوقت الذي تم فيه منع التجارة بالعبيد كلية كان لازال هناك أشخاص أوروبيون يذهبون إلى إفريقيا لجمع العبيد بواسطة أعيان المناطق أو لوحدهم وينقلونهم إلى مناطق الاستغلال، ففي أنغولا مثلا كان يقصدها مجموعة من البرتغاليين لشراء العبيد أو لجمعهم بأنفسهم ثم يبعثونهم إلى جزر ساو تومي (Sao Tomé) لاستغلالهم في إنتاج الكاكاو، كما أن ألاف الأفارقة ماتوا بعد ما تم نقلهم لخدمة الفيلق العسكري البريطاني في شرق إفريقيا إبان الحرب العالمية الأولى. أنظر:

Miers Suzanne, Op Cit, p 673.

وكل هذه الأسباب أثرت في تغير المناخ العام للهجرة، إذ ساهمت في زيادة معدلتها إلى نسب غير معهودة خصوصا باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية[1]، التي لم تكن علاقتها بأوروبا في أحسن حالاتها مما جعلها تلجأ تنظيم دخول الأجانب إليها، لتظهر بذلك العقبات الأولى على تنقل الأشخاص والذي أحدث تغيرا في أشكال الهجرة.

الفرع الأول: زوال تهريب العبيد وبروز تجارة العمالة

لقد بذلت الدول التي التزمت بمحاربة الاسترقاق جهود معتبرة في تخفيض نسب التجارة بالعبيد[2]، وساعدها في ذلك تحكمها في المستعمرات التي تصدر العبيد بحيث استطاعت أن تجفف منابعه، لكنها لم تتمكن من القضاء على سلطة كبار تجار العبيد في إفريقيا، هذا من جانب ومن جانب أخر فإن الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد وصول الثورة الصناعية إلى أوجها لم يعد بحاجة إلى اليد العاملة بشكلها الكلاسيكي، وإنما أصبح يعتمد على المهارات والتقنيات التي لا تتوفر في العبيد، الذين أثبت الفكر الحديث على أن مردوديتهم تقل عن مردودية العامل الأجير نظرا لغياب عامل التحفيز.

ومن الناحية الرسمية فإن الدول المُستعمرة أصبحت تتعامل مع من يتم نقلهم وفق عقود يبرمونها من أجل العمل في إقليمها أو في إقليم مستعمرة أخرى، وهكذا ذهب العديد

---

[1] **ليون . ف** وآخرون، مرجع سابق، ص 15، 16.

[2] بعد تراجع مستويات تجارة العبيد برزت ظاهرة أخرى هي نقل المهاجرين بطريقة سرية وغير قانونية من إفريقيا إلى بعض الدول الغربية خاصة الأوروبية، والتي انتبهت إليها منظمة الأمم المتحدة خلال فترة السبعينات، فأصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراره رقم 1706 (L III) أبرز في الفقرة الثالثة من ديباجته قلقه العميق من عمليات النقل غير القانوني للمهاجرين، بحيث يتم استغلال حالات الفقر والأمية والبطالة التي تمتاز بها دول المصدر ليتم استغلال العمالة المتوفرة فيها من خلال نقل غير شرعي لهم إلى بعض البلدان التي يستغلون فيها على نحو مشابه للعبودية، أنظر:

Ben Cheïkh, Farah; Chekir, Hafidha, Les obstacles à la ratification par la Tunisie de la Convention internationale sur les droits des travailleurs migrants et des membres de leurs familles, ‘‘CARIM - AS’’, 2009/28, Robert Schuman Centre for Advansed Studies, San Dominico Di Fiesole (FI) : Institut européen, 2009, p 1.

من الهنود إلى غينيا وإفريقيا الشرقية، واليابانيين إلى هواي والبرازيل، والصينيون إلى غرب الولايات المتحدة، بعضهم بهذه العقود والبعض الأخر اختاروا السفر لوحدهم[1].

ولا يجب أن نغفل حقيقة مهمة وهي أن الدول لما منعت في وقت أول الاتجار بالعبيد ثم وضعت عقبات على دخول الأجانب إلى إقليمها، كانت مصالح الرأسماليين أو أرباب العمل هي المهددة بالدرجة الأولى، بعد أن خلقت ندرة كبيرة في سوق العمالة التي أصبحت مكلفة جدا لأنها تعتمد على المخزون المحلى فقط على عكس العمل المجاني الذي كان يوفره العبيد، و أمام هذه الحالة التي يرفضها عموما الفكر الرأسمالي كان من الواجب البحث عن البديل الذي يخلف نظام العبودية، وبذلك بدأت عمليات نقل المهاجرين لإشباع النقص الذي كان موجودا في بعض الدول الغربية[2].

الفرع الثاني: نهاية تجارة العمالة وبروز الهجرة غير الشرعية

على أساس أن الفكر الرأسمالي قائم على هدف رئيسي يتمثل في تحقيق الربح، فإن أرباب العمل يبحثون باستمرار عن اليد العملة الرخيصة لذا فهم يفضلون العمالة الأجنبية عن العمال المحليين، وهذا من جهة هو العامل الأساسي المشجع على الهجرة غير الشرعية، ومن جهة أخرى هو الذي يدفع الحكومات للتدخل لتنظيم تدفق الأجانب بما يسمح بتوفير فرص العمل لمواطنيها.

---

[1] **ليون . ف** وآخرون، مرجع سابق، ص 15، 16.

[2] نضرب كمثال على ذلك أن المصانع الفرنسية المتخصصة في صناعة السيارات كان أغلبية عمالها من المهاجرين، و بين عامي 1906 و 1907 قام العمال الايطاليون بشلّ بعض هذه المصانع بالإضراب احتجاجا على ظروف العمل القاسية، فبادرت بعضها على غرار "**رنو**" باستيراد قوافل من المهاجرين من منطقة القبائل في الجزائر لتعويض العمال الايطاليون، و كانت هذه الحادثة وغيرها إذانا بزوال تجارة العبيد و استبدالها بتجارة العمالة، أنظر:

Chitour Chems Eddine, La nouvelle immigration entre errance et body shopping, édition ENGA, Alger, 2004, p 292.

وهنا يمكن أن نشير إلى بعض الفروق في تطور الهجرة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية التي تستقبل معظم الوافدين إليها من المكسيك، ومع ذلك فإن المهاجرين الصينيين هم الذين تسببوا في تغير السياسة الأمريكية في مجال الهجرة، عن أوروبا التي تستقبل غالبية المهاجرين تجاهها من إفريقيا وبصفة أقل من أسيا.

ومع هذا فإن الهجرة نحو الولايات المتحدة الأمريكية لا تختلف دلالاتها ولا اعتباراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عن الهجرة الإفريقية نحو أوروبا، ويعتبر العامل التاريخي أحد أبرز الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة الهجرة السرية وتهريب المهاجرين من المكسيك نحو الشمال، لكن يجب الإشارة أن بداية الحركات السكانية كانت عكس التيار الحالي متجهة من أمريكا إلى المكسيك في السنوات التي سبقت اندلاع الحرب بين البلدين في عام 1846، والتي أدت إلى استحواذ الولايات الأمريكية على مناطق عديدة من المكسيك بشراء بعضها وتمرد بعضها الأخر ممن فضلت الإنظمام إلى الاتحاد الفدرالي الأمريكي.

ولم تكن نهاية الحرب في صالح المكسيك فالتوقيع على معاهدة **غوادلوب هيدالغو** (Guadalupe Hidalgo) أدى من جديد إلى انضمام كاليفورنيا ونيفادا وأيوتا إلى الولايات المتحدة، كما تم شراء معظم أراضي ولايتي أريزونا ونيومكسيكو وبعض أراضي كولورادو وويومينج[1].

ونظرا لهذه العوامل كان المكسيكيون كثيري التنقل إلى هذه المناطق التي تعتبر أصلا تابعة لهم، وفي الوقت الذي كان من المفروض أن يتم تقييد حريتهم في التنقل، صدر عام 1882 قانون يمنع العمال الصينيون من الدخول إلى الولايات المتحدة لمدة عشرة سنوات، بعد مضي هذه المدة لم تتأثر وفود الصينيين كثيرا وذلك بفعل بداية بزوغ

[1] From Wikipedia, the free encyclopedia, in http://en.wikipedia.org/

ظاهرة تهريب المهاجرين وعليه تم تمديد العمل بهذا القانون عشر سنوات أخرى ثم أقر كقانون دائم في عام 1904[1].

مع ذلك لم تتأثر الهجرة الصينيين من ذلك إذ كانوا يتوافدون في قوارب ترسو في إنسينادا (Ensenada) على الحدود الشرقية بين كاليفورنيا والمكسيك ويتم نقلهم إلى الحدود مقابل 5 دولارات ثم يتم تهريبهم مقابل 40 دولارا، كما كانوا كذلك يدخلون إلى المكسيك ليتم تهريبهم فيما بعد من مدينة ألباصو (El Paso) إلى أريزونا أو من المركز الحدودي (Juarez) إلى نيومكسيكو أو تكساس[2].

أما بالنسبة للمكسيكيين، فكما أشرنا إلى ذلك، لم يكن التنقل بالنسبة إليهم مشكلة بدليل أن الكثير منهم كانوا يشغلون من قبل أرباب العمل الأمريكيين ولم يكن ذلك يحرج المفتشية التي أوفدتها الحكومة الفيدرالية لفرض الرقابة على تهريب الصينيين، هذه الأخيرة تم منذ بداية عام 1920 رفع أعداد ضباطها في ظل تزايد عدد المهاجرين الصينيين وكذلك المهاجرين غير الشرعيين الأوروبيين.

وعلى الرغم من صدور قانون عام 1921 لتفضيل الهجرة الأوروبية فإن الهجرة المكسيكية لم تتراجع بل قدر عدد المهاجرين آنذاك بحوالي نصف مليون، وتم تحفيزهم أكثر للهجرة منذ عام 1940 أين كانت الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى اليد العاملة خاصة في المجال الفلاحي، فقامت بإطلاق برنامج "بيرسيرو" بين عامي 1942 و1964 والذي استقطب عمالا مكسيكيين كثيرين.

وبعد هذه الفترة لم يكترث أرباب العمل لنهاية فترة برنامج "بيرسيرو" وبقيت تقريبا نفس وتيرة التشغيل، مما رفع أعداد العمال غير الشرعيين بصفة كبيرة، خاصة وأن

[1] **Daniel Sabbagh,** « Le statut des «Asiatiques» aux États-Unis L'identité américaine dans un miroir », *Critique internationale* n°20 - juillet 2003, pp 69 – 92.
[2] **David Kyle et Rey Koslowski,** Global human smuggling, a comparative perspectives, second edition, the Johns Hopkins University press, Maryland USA, 141 – 143.

عملية الدخول ليست بالصعبة بالنظر إلى شساعة الحدود وطبيعة التضاريس إضافة إلى قلت أعوان الرقابة في البداية.

ولذلك فكان المهاجرون "يهربون أنفسهم" أو يعتمدون على دليل (مرشد) مغامر ليقودهم إلى وجهتهم، غير أن زيادة شدة الحراسة على الحدود وكذا تحول المهاجرين من النشاط في الفلاحة للاستقرار في المدن وكذا تزايد شدة المنافسة بين المرشدين دفعت بعضهم للعمل في إطار منظم، فتشكلت بفعل ذلك معالم عصابات تهريب المهاجرين، والتي أصبحت خدماتها مطلوبة أكثر بدخول فئتي الأطفال والنساء إلى مجال الهجرة [1]، وأسس بذلك المهربون مسالك عديدة لبلوغ الولايات المتحدة سواء من **سان دييغو** تجاه **تيخوانا، الباسو** إلى **خواريز، نوغاليس** إلى **نوغاليس، لاريدو** إلى **نويفو لاريدو، ماك ألين** إلى **رينوسا** وأخير من **براونزفيل** نحو **ماتاموروس**[2].

ثم انتعشت الهجرة غير الشرعية القادمة من بلدان أخرى على غرار هايتي والبهماس، تأثرا بانهيار النظام الشيوعي والأزمة الاقتصادية الدولية التي أثرت كثيرا في كوبا، مما شجع الكثيرين على ركوب البحر مستعينين بالصيادين ليتجهوا إلى سواحل الولايات المتحدة، وهو ما مكن حرس سواحلها من توقيف ما يناهز 200 ألف مهاجر سري خلال سنة 1980 لوحدها[3].

أما في أوروبا فإن الدول التي أصبحت اليوم تستقبل أكبر نسبة من المهاجرين غير الشرعيين، ونقصد بذلك كل من إسبانيا وإيطاليا وبدرجة أقل اليونان، فإنها إلى وقت

[1] **David Kyle et Rey Koslowski,** op cit, pp 141 – 143.

[2] San Diego/Tijuana, El Paso/Juarez, Nogales /Nogales, Laredo/Nuevo Laredo, McAllen/ Reynosa and Brownsville/Matamoros, see **UNODC**, Estimating illicit financial flows resulting from drug trafficking and other transnational organized crimes, Research report, Vienna, October 2011, p 61.

[3] **Audebert Cedric et Robin Nelly,** « L'externalisation des frontières des « Nords » dans les eaux des « Suds ». », *Cultures & Conflits*, n° 73, printemps 2009, pp. 41, 42.

قريب كانت بلدان هجرة نازحة بامتياز[1]، ولذلك سيتم التركيز في هذه الدراسة بصة أكبر على فرنسا التي كانت قبلة لعديد من الأشخاص الحاملين لجنسيات مختلفة، وعلى أساس ذلك الإقبال كانت سباقة إلى سن قوانين عديدة تنظم من خلالها توافد الأجانب باتجاهها.

وكانت البداية بقانون صادر في 8 أوت 1893 يلزم إدراج المهاجرين في سجل رسمي، مع وجوب إعطاء رقم استدلالي لكل واحد منهم، فكانت هذه هي الخطوة الأولى لفرض بطاقة الهوية على الفرنسيين لتسهيل تمييز الأجنبي عن المواطن[2]، ومن جانب أخر كان هناك دور لعبته المنظومة القانونية لدول المصدر على غرار ظهير (قانون) 27 سبتمبر 1921، والذي كان المغرب يهدف من خلاله إلى تغطية حاجات سوق العملة في أوروبا من جهة، ومن جهة أخرى لمنع فتح مكاتب للتوظيف التي كان يسيرها أرباب العمل الفرنسيين[3]، والتي كانت منطلقا لظهور شبكات تهريب المهاجرين.

ولم يؤثر ذلك في تراجع عدد من الأشخاص يصلون سنويا إلى فرنسا بتأطير من هذه المنظمات[4]، التي أصبحت تقوم بتنظيم رحلات للمهاجرين خلسة من بلدانهم بعد أن يخضعوا لفحص دقيق، وخصصت لذلك سفن تقوم بترحيل قوافل من المهاجرين من الجزائر و المغرب باتجاه فرنسا.

---

[1] **Khachani Mohamed,** La migration clandestine au Maroc, Entre mondialisation et protection des droits - Dynamiques migratoires marocaines : histoire, économie, politique et culture Casablanca, 13, 14 et 15 juin 2003, p 1&2.

[2] بادر إلى ذلك النائب في الحزب الجمهوري صافوا أنطوان (Savoie Antoine) في جويليا 1917، أنظر:

Piazza Pierre , «Septembre 1921 : la première "carte d'identité de Français" et ses enjeux», *Genèses*, 2004/1 n° 54, p. 76-89. p 76.

[3] **Hassan Bousetta et al**, Les migrations marocaines vers la Belgique et l'Union européenne : Regards croisés, Actes de la journée d'étude organisée dans le cadre du Pôle d'Attraction Interuniversitaire (PAI) par le CEDEM le 17 février 2004, Publications de l'Université de Deusto, Bilbao, 2005, p 36, voir aussi **Khcheni Mohamed**, La migration clandestine au Marco, op cit, p 2.

[4] **Akellal Ahmed,** Les motivations historiques et sociales de l'émigration marocaine, in L'émigration marocaine, Publications de l'Académie du Royaume du Maroc, Rabat, 1999, cité par **KHCHENI Mohamed**, La migration clandestine au Marco, op cit, p 2, référence n°2.

وفي هذا الصدد تورد بعض الإحصائيات أن عدد المرحلين خلسة من المغرب في تلك الفترة وصل إلى 1200 شخص من أصل 1600 مهاجر مقيمين في التراب الفرنسي، أي ما نسبته 75% من المهاجرين كانوا في وضعية غير قانونية في فرنسا[1]، مما يبين أن هذا القانون ساهم كثيرا في بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية لتتطور فيما بعد في ظل معطيات أخرى.

المطلب الثالث: مرحلة الهجرة غير الشرعية العفوية

إن أوروبا كانت – و لازالت – محورا رئيسيا للتحركات السكانية خاصة و أن حضارتها تضرب في جذور التاريخ القديم و الحديث، وساعدها في ذلك من جهة موقعها الجغرافي الذي يتوسط العالم، مما يجعلها معبرا دائما لسيول المهاجرين باختلاف أنواعهم، ومن جهة أخرى توافر جل العوامل المتحكمة في ظاهرة الهجرة خاصة الاقتصادية منها والاجتماعية.

و لما كانت التطورات الحاصلة في العالم في كافة الميادين لم تستثني حتى التنقلات البشرية، فقد كان تأثيرها على الهجرة بأن تعددت أشكالها وأهدافها، تزامنا مع تطور نظرة الدول إليها و اختلاف السياسات التي عالجتها و التي يمكن حصرها في:

الفرع الأول: سياسة تشجيع الهجرة والحاجة لليد العاملة

لقد شهد القرن العشرون تغيرا كبيرا في مجال معاملة الدول لما كان يعتبر قبل ذلك حقا تقليديا، آلا وهو حرية الحركة من أي نقطة إلى أي اتجاه يختاره الفرد[2]، هذا

[1] **صايش عبد المالك**، التعاون الأورو – مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، رسالة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق جامعة عنابة، 2007، ص 23.

[2] **ليون ف**، مرجع سابق، ص 38.

التغير برز بالأساس مع ظهور مفهوم الدولة القومية (Etat nation) والتي جعلت كثير من الدول تمنع الهجرة وبعضها تشجعها والبعض الآخر يقوم بتنظيمها وفق نظام الحصص ثم الاسلوب الانتقائي.

هذا الأخير سارت على نهجه كل من الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا، وبينما دول أخرى كالاتحاد السوفيتي والصين اتجهت إلى منع الهجرة بالنظر إلى النظام الاقتصادي المعتمد، أما أوروبا فقد شجعت كثير من بلدانها الهجرة.

إذ في نهاية القرن الثامن عشر بادر الغرب إلى فتح الحدود نتيجة النمو الدمغرافي المتزايد في بعض الدول، والمنخفض في بلدان أخرى من أوروبا فشاعت على أساس ذلك كثيرا هجرة الفئات غير المرغوب فيها إلى المستعمرات، التي تطورت تدريجيا لتفتح الأبواب على مسرعيها للهجرة بشكل عام بتشجيع من أرباب العمل أحيانا[1]، و من بلدان الانطلاق أو الوصول في أحيان أخرى، ثم جاء ظرف ولّد حالة إلحاح كبيرة لتشجيع المهاجرين بل و إلى استقدامهم و هي الحرب العالمية الثانية و التي جرت الكثير من الدمار لأوروبا.

مع العلم أن أوروبا خلال هذه المرحلة لم تشجع الهجرة غير الشرعية بشكل رسمي و مباشر، بل تغاضت فقط عن فرض الرقابة على دخول المهجرين غير القانونيين و لم تضايق حتى مستخدميهم بفرض الرقابة أو توقيع العقاب عليهم في حالة استقدامهم[2].

[1] لقد برر وزير الشؤون الاجتماعية في عهد ديغول، **جون مرسال جني** (Jean Marcel Jeanneney) التغاضي عن الهجرة السرية باحتياجات الاقتصاد الفرنسي، وهو نفس العذر الذي قدم أمام البرلمان البلجيكي من طرف الوزير سيرفي (Servé)، أنظر: **KHCHENI Mohamed**, La migration clandestine au Marco, op cit, p 2.

[2] La circulaire du 29 juillet 1968 indiquait que « l'importance de l'immigration des travailleurs étrangers venus en France par leurs propres moyens, pour y trouver un emploi, a continué de s'accroître au point de représenter, pour les six premiers mois de l'année 1968, 83% de l'immigration totale »; le pourcentage des

و السبب أن الحرب العلمية الثانية خلفت دمارا وفوضى غير مسبوقين، كما خلفت ما يزيد عن 50 مليون نازح و لاجئ، فلجأت الدول الأوروبية بدورها إلى اليد العاملة الأجنبية لسد نقصها و إعادة بناء نفسها، و كان نتيجة ذلك أن المهاجر لا يزعج نفسه في البحث عن الوثائق و طلب الرخص ما دام لا يسأل عنها أصلا، و هو ما جعل نسبة المهاجرين الذين دخلوا أوروبا بطريقة غير شرعية تصل إلى 75% من النسبة الإجمالية للمهاجرين[1].

و الأمر الأخر الذي حفز الهجرة هو بداية بروز نمط جديد من شبكات نقل المهاجرين و هي الشبكات الأسرية، و التي يعرفها الأستاذ **دوغلاس ماسي** على أنها:" مجموعة العلاقات الجماعية التي تقوم بين المهاجرين و الطامحين في الهجرة (المهاجرون المستقبليون) و غير الطامحين، و التي تنتج في محيط الانطلاق أو الوصل و يكون أساسها القرابة أو الصداقة أو الأصل أو الانتماء إلى نفس الجماعة"، لتشكل على هذا الأساس سلسلة لا تنتهي من المهاجرين يحفز ويساعد كل واحد فيها الأخر على تحقيق هدف الهجرة[2].

و قد عكف على أساس ذلك العديد من الباحثين على دراسة التأثيرات المحتملة لهذه المعطيات وبالأخص الأسرة في التحفيز على الهجرة، فوجدت الباحثة **إزابيل تابود لوناتي** (Isabelle Taboada-Leonetti) أن الغالب في الأمر أن يكون التفكير في الهجرة سببه كون أحد أفراد الأسرة مهاجرا، أو راجع إلى توجه جماعي بين مجموعة من الأشخاص.

---

entrées irrégulières n'était que de 26% en 1948 **Khcheni Mohamed**, La migration clandestine au Marco, p 2.

جدير بالذكر أن الدول الغربية كانت آنذاك تتقبل بالفعل دخول الأجانب إلى إقليمها بمن فيهم الذين يدخلون بطرق غير قانونية، والدليل على ذلك هو عدم وجود قانون يمنع تواجد الأجانب على إقليمها بطريقة غير شرعية.

[1] **صايش عبد المالك**، التعاون الأورو – مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، المرجع السابق، ص 31.

[2] **CHITOUR Chems Eddine**, Op Cit, p 35.

الفرع الثاني: تغير الظروف والسعي لوقف الهجرة

لقد تمخضت عدة أثار على الهجرة عامة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة لمحلقات الحرب من جهة، و نتيجة سياسة أوروبا في هذا المجال من جهة أخرى، إذ إضافة إلى الحركة الهائلة التي سببتها الحرب العالمية الثانية في السكان، ظهرت صور جديدة للمهاجرين منهم أصبحوا يسمون اللاجئون (Réfugié)، ومنهم من يطلق عليهم مصطلح النازحون (Émigrés)، وأيضا لفظ المرحلون (Déportés)، كما ظهرت بعض الأشكال المرتبطة بالاستعمار مثل العمال الأجانب والجنود المستقدمين من المستعمرات (Indigènes) والمعمرين المستقرين في المستعمرات (Colons) وكذلك الأشخاص المنفيين (Exilés) وأشكال أخرى عديدة.

ومع تزايد النمو السكاني في دول العالم الثالث كنتيجة للسياسة الدمغرافية المتبعة و تعدد الأسباب الأخرى الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية الدافعة للهجرة بدأت تتحدد معالم خريطة تحرك المهاجرين؛ من الشرق إلى الغرب (من أسيا نحو أوروبا و من هاتين معا إلى أمريكا)، و من الجنوب إلى الشمال (من إفريقيا بشكل عام نحو أوروبا ومن أمريكا اللاتنية باتجاه أمريكا الشمالية)[1].

وإذا كنت مجمل التحركات السكانية التي حدثت خلال الحرب العالمية الثانية وما قبلها يتحكم فيها عامل الأمن، بالإضافة إلى البحث عن ظروف عيش أحسن، فإن ما جاء بعدها من الهجرة تعددت أوجهها و العوامل التي تتحكم فيها، فأكثر الناس هاجروا

[1] **Sauvy Alfred** . L'Europe submergée : sud- nord dans 30 ans, Paris: Edition Dunob, 1987. pp 170, 171 ; voir aussi **Mouhoubi Salah**, La politique de coopération Algérie- Française, bilant perspectives, Edition OPU, Benaknoun, Sans année d'édition, p 235.

لاعتبارات اقتصادية أو بسبب التجمع الأسري أو لغرض الدراسة، لكن بعضهم كان هدفه هو الترفيه والسياحة، أو في شكل لجوء بل وحتى من أجل الجهاد[1].

لكن تبقى أكثر العوامل تحكما فيها هما الصراعين القطبي[2] والديني والعوامل الاقتصادية مما جعل موجات الهجرة تتزايد بشكل غير مسبوق و تأخذ نفس الوجهة وهي المناطق الأكثر تطورا، التي سرعان ما أصبحت مكتظة بالمهاجرين و تزامن ذلك مع الأزمة البترولية التي عرفها العالم في السبعينات.

ولقد كان لهذه الأزمة انعكاسات كبيرة على الاقتصاد الأوروبي خاصة وأنها جاءت في وقت تزايدت فيه معدلات النمو السكاني في بعض الدول كإسبانيا وإيطاليا واليونان وغيرها، مما خلق حركية لدى سكانها في البداية باتجاه أمريكا اللاتينية[3] وجنوب إفريقيا وأستراليا، ثم داخل أوروبا، ما جعل إجمالي المهاجرين في بداية السبعينات يفوق عدد سكان هولندا (13 مليون)، كما أثر كذلك في تغير معالم السياسة الأوروبية المتعلقة بالهجرة، خاصة مع اتجاهها المستمر نحو الانصهار والاندماج في إطار فضاء واحد.

[1] ظهر هذا النوع من الهجرة غداة الهجوم الروسي على أفغانستان عام 1979، فهب كثير من الشبان العرب إلى الجهاد بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية المتخوفة من المد الشيوعي، ثم بعد انهزام الاتحاد السوفيتي في أفغانستان تحول المقاتلون العرب إلى بلدان أخرى كالشيشان والعراق، مع ملاحظة أن نقل هؤلاء المقاتلين كان يتم بالاعتماد على نفس تقنيات تهريب المهاجرين، أنظر في مسألة تقنيات تهريب الصفحة 165 وما بعدها من هذا البحث.

[2] من أهم الحوادث التي قد تبقى علقة في ذهن الإنسانية ما حدث في 11 أوت 1977 لما هرب حوالي 7000 شخص من فيتنام ولاوس على متن قوارب صغيرة فمنعوا من الدخول إلى أي دولة وكان مصيرهم الهلاك، وإذا كان من الصعب تحديد المسؤولية القانونية لهذه الحالة، فإن المسؤولية الأخلاقية لهذا الكارثة تقع على كل من الولايات المتحدة بوصفها الدولة التي سببت هذا الصراع العسكري، وكذلك الدول الأسيوية المجاورة التي رفضت دخولهم إلى أراضيها، أنظر **ليون ف**، مرجع سابق، ص 21.

[3] **Khachani Mohamed, Mghari Mohamed,** L'immigration marocaine en Espagne, ''CARIM - AS'', 2009/28, Robert Schuman Centre for Advansed Studies, San Dominico Di Fiesole (FI) : Institut européen, 2006, p 2.

على أساس ذلك بدأت أوروبا في الانغلاق على نفسها وذلك من خلال تعزيز حوافز الهجرة داخل الفضاء الأوروبي، وتضيق أطرها على المستوى الخارجي عن طريق تنسق جهودها لقمع الهجرة الأجنبية الوافدة بكافة أنواعها، فتمخضت عنها اتفاقية "**تشنغن**" التي خلقت فضاء للتنقل الحر في أوروبا بين الأوروبيين، واعتمدت فيما يخص الأجانب سياسة الهجرة الانتقائية وسيلة التراخيص السياحية المحددة المدة.

كما لم تستثني الهجرة غير الشرعية التي جعلتها محور اهتماماتها في اتفاقية شنغن، أو ما تبعها من صكوك مثل اتفاقية دبلان لعام 1997 ومعاهدة أمستردام التي دخلت حيز النفاذ في ماي 2004، و اشتملت معظم هذه الاتفاقيات وخاصة اتفاقية أمستردام على أهم القضايا المتعلقة بانتقال الأشخاص داخل أقاليم الدول الأعضاء سواء كانوا رعايا لهذه البلدان أو أجانب، و ساهمت كثيرا في بناء سياسة أوروبية مشتركة في مجال الهجرة و اللجوء مما أدى بالبعض إلى وصفها بـ "قلعة" تمنع دخول الأجانب.

لكن بينما كانت أوروبا تنتظر أن تكون ثمار سياستها هو تناقص عدد المهاجرين الوافدين تجاهها حصل العكس، بحيث أدت هذه السياسة إلى تزايد الإقبال عليها لكن بطريقة غير قانونية، ما دام أن هذه الطريقة هي الخيار الوحيد المتبقي أمام غالبية الراغبين في الهجرة[1].

المطلب الرابع: مرحلة تبلور شبكات تهريب المهاجرين

إن السياسة الأوروبية هذه تجاه الهجرة قد جاءت في وقت زادت فيه الحاجة إلى تغيير مكان العيش لدى الكثيرين، وفي وقت تتوقع فيه الأمم المتحدة زيادة معدلات الهجرة وكذلك زيادة حاجة الغرب إلى ما يقارب 700 مليون مهاجر بحلول عام 2050

[1] **زروقي إبراهيم**، الهجرة السرية والأمن القومي: دراسة في الانعكاسات وإستراتيجيات المواجهة، المجتمع الجزائري نموذجا، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة تلمسان، 2009، ص 43.

للحفاظ على التوازن بين عدد السكان ونسبة الفئة النشيطة[1]، وإذا أضفنا إلى كل ذلك تزايد نشاط شبكات الإجرام المنظم على المستوى الدولي في ظل التطور الهائل لوسائل النقل فإن النتيجة الحتمية من كل ذلك هو ظهور متزايد لممتهني تهريب المهاجرين.

الفرع الأول: نشأة شبكات التهريب

لقد سبق وأن بينا أن النشاط الذي تقوم به شبكات تهريب المهاجرين إنما يعود أصل وجوده إلى بعض منظمات و جماعات أرباب العمل والرأسماليين، التي انتشرت بعد نهاية نظام العبودية والتجارة بالرقيق.

مما يعطي إشارة قوية إلى أن هذه التجارة تم تعويضها بنظام تهريب العمال، وفي المرحلة التي تلت فترة العشرينات بدأت معالم أخرى تظهر في مسألة نقل العمال الأجانب، إذ نظرا للعقوبات التي سلطتها القوانين على عمليات نقل الأجانب تراجع أرباب العمل عن القيام بهذا العمل بأنفسهم، و وظفوا أشخاصا يعملون لحسابهم للقيام بنقل العمال شكلوا همزة وصل بين أرباب العمل وشبكات تهريب المهاجرين، ورفعوا المسؤولية القانونية لأرباب العمل عن عمليات النقل غير الشرعية.

لكن العلاقة التي نشأت بين المهربين وأرباب العمل سرعان ما تقلصت نتيجة الأزمة الاقتصادية والبترولية الأولى في عام 1973، وكذا نتيجة تبني الدول الغربية مجموعة من الإجراءات صارمة إزاء الهجرة بكافة أنواعها[2]، و إزاء الهجرة غير الشرعية بالخصوص، وهذا ما ساهم في نسوج تدريجي لعلاقة توطدت شيء فشيء بين شبكات التهريب و المهاجرين غير الشرعيين[3].

[1] **Wihtold De Wenden Cathrine**, « Pour un droit a la mobilité et une démocratisation des frontières », Paris, *Revue Panoramique*, n° 55, 4eme édition, 2001, p 12.
[2] **Khcheni Mohamed**, La migration clandestine au Marco, p 2.
[3] **Bousetta Hassan et al**, op cit, 37.

و يجب الإشارة إلى أن هناك نمط ثاني من شبكات الهجرة نشئت حديثا في دول الانطلاق و التي نمت بصفة تدريجية، تتألف عادة من مجموعة من المهاجرين السريين الذين خاضوا التجربة من قبل وهم على دراية كافية بكيفية عبور الحدود، أو مجموعة من الصيادين أو من الطامحين في الهجرة، غير أن ظروفهم لا تسمح لهم بذلك، و لكن في كل الأحوال ينتهي بها المطاف إلى أخذ الطابع الإجرامي، خصوصا بعد تجريم هذا العمل وكذا بسبب سعيها لكسب المال من خلال استغلال ظروف المهاجرين.

الفرع الثاني: أسباب ظهور شبكات التهريب

يرتبط فعل التهريب مثله مثل الهجرة غير الشرعية بمجموعة من الأسباب، بحيث تأتي الأسباب السياسية والقانونية في مقدمتها، لكن كان أيضا للعوامل الاقتصادية والتطور التكنولوجي، وكذا للعوامل الاجتماعية دورا بارزا في تبلور شبكات التهريب.

أولا: الأسباب السياسية والقانونية

في البداية ينبغي الإشارة إلى أن هذه الأسباب تعتبر العامل الرئيسي الذي أدى إلى تبلور ظاهرة الهجرة السرية، ثم أدت فيما بعد إلى تزايدا ظاهرة تهرب المهاجرين خاصة منذ نهاية السبعينات، لكن ويجب التمييز بين السياسات المتخذة من قبل دول الوصول (الغرب) وكيف كانت عاملا مشجعا للتهريب، وبين تلك المتبناة من طرف دول الانطلاق أو دول الجنوب والتي ساهمت بدورها في بروز وتفاقم هذه الظاهرة.

فأما الدول الغربية فقد كان لسياستها المتعلقة بالهجرة دورا كبيرا في ظهور شبكات التهريب، فالولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكبر محطة للهجرة السرية[1] وهي أكبر

[1] في عام 2005 كان هناك 35 مليون مهاجر يعيشون في الولايات المتحدة، 30% منهم كانوا في وضعية غير شرعي، أي ما يفوق 10 ملايين، أنظر:

دولة ينشدها المهربون من الصين والفلبين ومن المكسيك وحتى من بعض الدول الأوربية في وقت ما[1]، ينبع هذا الاستهداف من سياستها المتعلقة بالهجرة، والتي تجد جذورها في قانون عام 1921 الذي يحدد نسب قبول المهاجرين بـ 150.000 تأشيرة أوروبية سنوية وتمنع الهجرة الأسيوية نهائيا والذي يعرف بنظام الحصص (Le système de quotas)[2].

لكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية زال هذا التمييز نظرا لكون هذه الحرب أصلا نابعة عن التمييز بين الأجناس، إضافة إلى أن هذا التوجه لا يخدمها في جذب مزيد من الدعم من دول العالم الثالث في خضم صراعها مع الاتحاد السوفياتي في إطار الحرب الباردة، ولكن الأهم من ذلك أن أكثر من ثلثي الأجانب الذين دخلوا إلي إقليم فالولايات المتحدة الأمريكية دخلوا خارج إطار هذه الحصص.

وعلى هذا الأساس تم التخلي كما قلنا عن نظام الحصص وعوض بنظام التسقيف (Le système de plafonds)، الذي يحدد 290.000 تأشيرة كحد أقصى توزع على الدويلات بنسب لا تفوق 20.000 مهاجر لكل ولاية، مع الاعتماد على ما يسمى بالفئات المفضلة (Les catégories préférentielles)، ولم تلبث هذه السياسة التي اعتمدت في عام 1965 أن عدلت في أعوام 76 و 78 ثم 1990[3].

ويلاحظ على السياسة الأمريكية أنها تجتهد كثيرا "لعقلنة" نظامها المتعلق بالهجرة، ومع ذلك فقد استمر التوافد غير الشرعية في التزايد وكذلك نشاط شبكاتها، بل وإن الإصلاحات المتعلقة بها قد أضحت واحدة من أهم النقاط المتنازع فيها بين صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد ارتفاع عدد المهاجرين السريين فيها

Gordon H. Hanson, "The Economic Logic of Illegal Immigration", Council on Foreign Relations (*CSR*), n° 26, April 2007, p 6.

[1] **Khcheni Mohamed**, La migration clandestine au Marco, p 2.

[2] **Dominique DANIEL**, La politique de l'immigration aux États-Unis, Dalloz, *Revue internationale et stratégique,* n° 50, 2003/2, 147 à 155, p 147,148.

[3] **Daniel Dominique**, po cit, p 149.

فوق النسب التي كانت عليها في الثلاثين (30) سنة الماضية (من 5 إلى 12 مليون)، وهو ما دفع بالرئيس بوش إلى التوقيع على قانون أثار كثير من الجدل وجعل مزاعم الحكومات الغربية برعاية الديمقراطية يهوى، وهذا القانون هو "**قانون السياج الآمن**" (The Secure Fence Act)، والذي يسمح بإنفاق 1,2 مليار دولار لوضع سياج بطول 1126 كلم على امتداد الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك[1].

ولما نعلم أن الهجرة غير الشرعية القادمة من المكسيك باتجاه هذا البلد قد بلغت ذروتها بعد وقف العمل بنظام **بيراسيرو** (Bracero programme) الذي دام بين عامي 1942 و 1963، وكان يغني الكثير من العمال المكسيكيين من الانتقال إلى أمريكا للعمل بعد أن تم نقل مجموعة من المعامل الأمريكية إلى الحدود المكسيكية، إضافة إلى ألاف التأشيرات التي تقدم للمكسيكيين سنويا، فإنه لا نجد من تفسير للزيادة في دور الشبكات الإجرامية في مجال تهريب المهاجرين إلا السياسة الأمريكية في حد ذاتها.

ويكفي كدليل على ذلك أن نسب الأشخاص الذين يتم ضبطهم سنويا على الحدود قد بلغ مليون شخص بحسب بعض التقديرات[2]، ثم إنه من الملاحظ أن الهجرة إلى الولايات المتحدة كانت دائما قائمة على أُسُسٍ انتقائية، إذ انتقلت من اختيار الأوروبي عن غيره من الأجناس ثم أصبحت تنتقي على أُسُسٍ علمية ومهنية، وفي كلتا الحالتين فإن الفئات الراغبة أكثر في الهجرة هي التي بقيت محرومة منها.

أما أوروبا فسياستها لا تقل تأثيرا على بروز ظاهرة تهريب المهاجرين، وإذا بحثنا عن جذورها فسنجد أنها تنبع من سياسة تشجيع الهجرة التي أعقبت مشروع **مرشال**[3]، إلى درجة أنها لم تكن تتضايق من عمليات نقل العمال الأجانب و لم تكن تفرض عليها

[1] **Gordon H. Hanson** , op cit, p 1.
[2] **Daniel Dominique**, po cit, pp 151, 152.
[3] **مشروع مارشال** هو مشروع اقتصادي لإعادة تعمير أوروبا وتم وضعه من طرف الجنرال جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي وتم إعلانه في5 جويليا 1947.

رقابة تسمح لها بترشيد توافد الأجانب[1]، مما جعل هذه العملية تنتقل إلى الوجه الحالي والمتمثل في تهريب المهاجرين، ويعتبر إبرام اتفاقية تشنغن الخطوة الأولى في هذا الاتجاه لكنها دعمت فيما بعد بآليات كثيرة انطلاقا من الهجرة الانتقائية إلى البطاقات الزرقاء، ولكن تعتبر سياسات التسوية أكثرها تأثيرا على تزايد معدلات المهاجرين[2].

فلقد أدت سياسات التسوية المتتالية إلى تحفيز مزيد من الأشخاص الراغبين في الهجرة، إلى اختيار الأسلوب غير الشرعي الذي لا يتطلب إجراءات معقدة كما أنه يمنح إمكانية الحصول على بطاقة الإقامة من خلال إجراءات التسوية[3]، غير أنه من جانب أخر فإن مهمة عبور الحدود لن تكون ممكنة في ظل التعزيزات الأمنية على الحدود إلا من خلال الاستعانة بشبكات التهريب، ومن جانبها ساهمت سياسات دول الجنوب في تفعيل دور شبكات تهريب المهاجرين، ولكن على عكس الأثر الذي أحدثته السياسات الغربية، كان دور دول الجنوب وحكوماتها يتجسد في شكل سلوك سلبي متمثل في عدم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لقمع شبكات التهريب.

ويتضح ذلك أولا من خلال عدم المصادقة على الصكوك الدولية التي تعالج هذا المجال إلا في وقت متأخر، وبالأخص بروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين، والذي يمكن أن يكون آلية فعالة لمحاربة هذه الجريمة عن الطريق التعاون

[1] ما بين 1945 و 1980 لم يصدر في فرنسا أي قانون متعلق بدخول وإقامة الأجانب! ومن عام 1980 إلى غاية يومنا هذا شُرّع في فرنسا أكثر من عشرون قانون متعلق بالهجرة منها (la loi Hortefeux novembre 2007 La loi Sarkozy du 24 juillet 2006).

[2] Accueil, l'état de France, projet, 2009/4 n° 311, p. 38-47, p 39.

[3] لقد قامت كل من اسبانيا وايطاليا بعمليتي تسوية في أعوام 2003، 2005 و 2006 تم خلالها تسوية وضعية أكثر من 13.000.00 مهاجر، وبعدها مباشرة عرفت الهجرة إلى هذه البلدان تضاعفا ملحوظا.

- Voir Accueil, l'état de France, op cit, p 42. Voir aussi **Mohamed Khachani, Mohamed Mghari,** L'immigration marocaine en Espagne, op cit, p 3 ; voir aussi **Guardiola Lago M.,** La traite des êtres humains et l'immigration clandestine en Espagne : réfléchissent-elles les prévisions des Nations Unies et de l'Union européenne ?, *Revue internationale de droit pénal*, 2008/3, Vol. 79, p. 405-436, p 435.

الدولي، وثانيا أن أغلب الدول لم تحيّن تشريعاتها لتجرم فعل التهريب إطلاقا أو على الأقل لم تبادر إلى ذلك إلا مؤخرا مثل الجزائر[1].

ثانيا: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

إن الجريمة بصفة عامة عادة ما تكون مرتبطة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية، والهجرة في حد ذاتها تعبر عن تنمية ناقصة في دول الانطلاق تدفع إلى النزوح نحو المناطق الأكثر رخاء أي إلى بلدان الوصول.

ولنبرز دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية في تبلور شبكات تهريب المهاجرين سنركز الحديث بالأساس على الشبكات التي تنشأ في الجنوب، و التي لا يكون لها – على الأقل في بداية نشأتها– خلفية إجرامية، بل عادة ما يكون أعضاءها عاطلين عن العمل وبالتالي فهم يسترزقون من هذا العمل، والكثير منهم لا يرى فيه عملا سلبيا أوضارا للمجتمع، بل على العكس فهو يقدم حسب رأيه المساعدة اللازمة للراغبين في الهجرة، ويتأكد هذا من خلال كون أغلبية المهربين في الدول المغاربية من الذين كانت لهم تجربة الهجرة غير الشرعية وكذا الذين تمنعهم ظروفهم العائلية من مغادرة بلدانهم نحو الوجهات التي يختارونها.

كما يمكن أن نأخذ كمثال بعض العصابات الصينية التي يعتقد المجتمع أنها تقدم خدماتها وتجربتها أمام أبنائها لنقلهم إلى بلدان الهجرة، خاصة وأنها قد تقوم بذلك مقابل مبلغ مالي تستطيع أن تدفعه العائلة إذا لم يستطيع المهاجر ذلك، وتعرض عليهم الدفع بالتقسيط أو بعد نجاح الرحلة.

[1] إلى غاية 2003 لم تودع لدى الأمانة العمة سوى ثلاثة توقيعات من طرف إسبانيا في 1 مارس 2002 و من فرنسا في 29 أكتوبر 2002 أما الجزائر فصادقت على هذا البرتوكول بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03–418 المؤرخ في 09 نوفمبر 2003، وعليه لم يدخل البروتكول حيز النفاذ إلا في 2005.

ونحن من خلال هذا التحليل لسنا بصدد تبرير التهريب بل على العكس فإننا نعتقد أن هذه الأسباب تصلح لتبرير الهجرة[1]، أما اللجوء إلى الإجرام فلا يمكن أن يكون مبررا أبدا ليستند إليه المهربون، وعليه نخلص في النهاية إلى القول بأن شبكات تهريب المهاجرين تعتبر تطورا لعمليات نقل العمل التي كانت تقوم بها منظمات أرباب العمل الأوروبيون ثم موظفيهم، و هي في نفس الوقت تعتبر تطورا أو تأقلما مع الحرب التي أعلنت على تجارة العبيد.

و بعيدا عن الأسباب التي خلقت هذه الجريمة و من يجب أن يقع عليه اللوم، يتحتم اليوم على كل الدول التي تعتبر معنية بها أن تتعاون للقضاء عليها، ذلك أنها أصبحت من أكبر التحديات التي تهدد سلامة الأفراد وتشتت الأسر، بل ويمكن القول أنها تمثل خطرا حقيقيا على تماسك المجتمعات وسلامة الدول، خاصة وأن أهدافها الربحية وتوجهاتها الحديثة تجعلها قريبة من أي شبكة تشترك معها في الهدف على غرار تلك المختص في الاتجار بالبشر وتهريب الأسلحة والمخدرات بل وحتى مع شبكات الإرهاب.

و من جهة أخرى فإنها تخلق مآسي إنسانية عدية تتجسد في كثير من الأحداث التي تعرضها وسائل الإعلام، بداية بعشرات الأشخاص الذين يغرقون يوميا في البحر الذين يضيعون أو يموتون عطشا في الصحراء، ويمكن أن نضرب في ذلك أمثلة عديدة على غرار السفينة التي غرقت قبالة السواحل الليبية في نهاية شهر مارس من عام 2009 و التي راح ضحيتها أكثر من عشرين شخصا و أكثر من 200 مفقود، ووصولا إلى الوضع المعيشي المتردي الذي يتواجد عليه غالبية المهاجرين غير الشرعيين في بلدان الوصول.

[1] **Gao Yun et V. Poisson**, Le trafic et l'exploitation des immigrants chinois en France, Genève, Bureau international du Travail, 2005, Pp 32-35.

المبحث الثاني: تعريف جريمة تهريب المهاجرين السريين

من طبيعة الموضوعات الجديدة أنها كثيرة الإبهام و الغموض، نظرا لقلة أو حتى انعدام الدراسات التي تناولتها، وعلى اعتبار أن جريمة تهريب المهاجرين هي واحدة من الظواهر الجديدة التي دخلت حديثا إلى قاموس القانونين الدولي والوطني على حد سواء، فإنها تستدعي الإحاطة بمفهومها بشكل دقيق والتعرض إلى جميع تفصيلها، من خلال إبراز مختلف تعريفاتها وذلك بعد الاحاطة بالمصطلحات التي ترتبط بها وكذا بتحديد علاقاتها ببعض الظواهر الأخرى المشابهة لها.

المطلب الأول: الإحاطة ببعض المصطلحات ذات الصلة بتهريب المهاجرين

تعرف الجريمة بشكل عام على أنها فعل يخالف نصا قانونيا يحضر أو يمنع السلوك المكون له، ويرتب لمن يأتي به عقوبة جنائية[1]، غير أن الجرائم لا تفتأ أن تتطور إلى درجة أصبحت فيه بعضها توصف على أنها ليست إلا تعبيرا عن توسع المشرعين وإفراطهم في التجريم، لكن بعضها الأخر تترجم التطورات التي تطرأ على المجتمع فيتدخل المشرع من أجل تنظيمها، وتدبير انتقال الأشخاص عبر الحدود يعتبر أحد هذه المجالات.

إن استخلاص تعريف يستوفي جميع جوانب ظاهرة تهريب المهاجرين يقود حتما إلى التطرق إلى الإطار العام الذي تندرج تحته، وبالتالي التطرق إلى بعض المصطلحات التي لها علاقة بهذا الفعل، و عليه سنحاول تقديم تعريف لكل من فعل التهريب، الهجرة السرية و كذلك الجريمة المنظمة.

[1] **الطاهر عبد الجليل حبوش**، الوقاية و التأهيل و المكافحة للجرائم المستحدثة، ندوة علمية بعنوان " الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها"، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، تونس، من 28 إلى 30 جوان 1999، 240.

الفرع الأول: تعريف التهريب

إن الحدود الاقليمية للدولة هي التي تعين الفضاء الذي تمارس داخله سيادتها، وأكثر الأشكال التي يتم من خلالها الاعتداء على هذه الخاصية الأساسية للدولة هو التهريب، ولما كان الأمر كذلك فإن هذه الأخيرة تسخر مصالح خاصة لمراقبة حدود إقليمها وتنظيم دخول وخروج الأشخاص والبضائع؛ تشمل عادة الجمارك وحرس الحدود اللتان تتقاسمان الاختصاص فيما بينهما.

والملاحظ أن فعل التهريب كثيرا ما يرتبط بالجرائم الجمركية المتعلقة بالبضائع التي يعاقب عليها القانون، وعلى هذا الأساس نجد أن قانون الجمارك هو الوثيقة الأولى التي تحدد تعريف التهريب، كما نجد له تعريفات كذلك لدى بعض الأجهزة والمنظمات المختصة بالمجال الجمركي.

ونبدأ بالتعرف الذي صاغته المنظمة العالمية للجمارك حيث تعرف فعل التهريب على أنه "مخالفة جمركية تتعلق باجتياز غير شرعي للبضائع عبر الحدود للتهرب من حقوق الخزينة العمومية".

و يعرفه البعض على أنه: "إدخال البضائع في حدود الدولة أو إخراجها منها بطريقة غير مشروعة، أو إتيان فعل غير مشروع يتنافى مع القانون ويقصد به التخلص من دفع الضريبة الجمركية المفروضة على البضائع الواردة أو الصادرة أو يقصد به مخالفة بعض القوانين الجمركية الخاصة" ويلاحظ أن هذا التعريف كغالبية التعريفات تربط التهريب بالبضائع، وهي الأكثر شيوعا في أنواع التهريب غير أن هذا لا يمنع من التهريب قد ينصب على غير البضائع مثلما هو الشأن بالنسبة للأشخاص[1].

أما المشرع الجزائري فإنه لم يضع تعريفا قانونيا وافيا للتهريب الجمركي إنما حدد المبدأ العام الذي يحكم جريمة التهريب، و حدد الأفعال المشكلة لهذه الجريمة، وبالتالي

[1] **خليل عبد المصلح شفق الرشيدان**، فعالية تفتيش وسائط النقل في منافذ التفتيش الحدودية (دراسة مسحية على منافذ جمارك حديثة)، مذكرة ماجستير في العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009، ص 29.

فإن الإحاطة الشاملة بالمفهوم القانوني للتهريب تقتضي منا معرفة القاعدة العامة وحصر الأفعال التي حددها المشرع لهذه الجريمة.

فالقاعدة العامة هذه حددت في القانون الجزائري بموجب المادة 324 من قانون الجمارك الجزائري التي تنص على أنه يعد تهريبا كل: "استيراد البضائع أو تصديرها خارج هذه المكاتب الجمركية"[1]، ثم حصر الأفعال التي تدخل ضمن المجال الجمركي من خلال مواد متفرقة، و الأمر المهم الذي يمكن أن نستشفه من هذا التعريف هو أن المشرع ميّز بين نوعين من التهريب وهما التهريب الفعلي والتهريب الحكمي، والذي يهمنا هو التهريب الكلاسيكي أو "**الفعلي**" الذي يعني كل استيراد أو تصدير يتم خارج المكاتب الجمركية[2]، ويلاحظ أن هذا التعريف قد ربط التهريب بعمليتي التصدير والاستيراد وهما عمليتان متصلتان بالبضائع العابرة للحدود.

والملاحظ أن التهريب يرتبط بالأشياء التي لا يرغب المشرع في دخولها أو خروجها من الإقليم أو يضع لها إجراءات وشروط يجب استيفائها، ولذلك نجد أن الأفعال التي يشيع ارتباطها بالتهريب هي المخدرات والأسلحة والنقود، كما ظهرت مؤخرا أفعال أخرى على غرار نقل الأعضاء البشرية ونقل الأشخاص.

غير أن نقل البشر عبر الحدود خارج مقتضيات القانون لا تدخل في جميع الأحوال في إطار فعل التهريب، ذلك أن القانون الدولي يستعمل في هذا الشأن ثلاثة مصطلحات أساسية هي التجارة بالرقيق، العبودية الحديثة التي أو السخرة، وهذه يصطلح عليها القانون الدولي مصطلح الاتجار بالبشر، وأخيرا عملية نقل المهاجرين عبر الحدود والتي تسمى بتهريب المهاجرين.

---

[1] أنظر قانون 10/98 مؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419 الموافق 22 غشت 1998، يعدل ويتمم القانون 07/79 المؤرخ في 26 شعبان 1399 الموافق 21 يوليو 1979 و المتضمن قانون الجمارك، ج ر ع 61، صادرة في 23 غشت 1989، ص 6-59

[2] **براهمي بوطالب محمد**، مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بالقايد – تلمسان، 2012، ص 64.

الفرع الثاني: تعريف الهجرة السرية

يرتبط فعل تهريب المهاجرين بالهجرة غير الشرعية من دون كافة أنواع التحركات السكانية الأخرى سواء كانت نزوحا أو لجوء أو تهجيرا، وعلى ذلك فمن الضروري أن نتعرض إلى تعريف المهاجر غير الشرعي أو الهجرة غير الشرعية التي تعتبر موضوعا للتهريب [1].

و جدير بالذكر أن التعريفات المقدمة للهجرة مكونة أساسا من نظرة نيوكلاسيكية (Néoclassique) إضافة إلى بعض المحاولات الأخرى التي ظهرت وازدهرت في الربع الأخير من القرن العشرين، وهي أساسا الفترة التي شاعت فيها هذه الظاهرة وعرفت أوج انتشار لها، وأكثرها تستند في تفسيرها وتعريفها على أسبابها بالتالي ظهر التفسير الاقتصادية والتفسير الجغرافي والتفسير الاجتماعي والثقافي، وهذه النظريات على اختلاف أسسها تعاني جميعها من عراقيل عدة نتيجة صعوبة تحديد مواضيعها وقياسها و نتيجة تعدد أشكالها[2].

فمن الناحية الاجتماعية تعد الهجرة من أهم العوامل المؤثرة في النمو السكاني، وتعرف بأنها انتقال الفرد أو الجماعة من مكان إلى آخر بغرض الاستقرار في المكان الجديد لفترة طويلة، و يستثنى من ذلك الإقامة المحددة كما في حالات الرحلات الاستكشافية و العلاج و السياحة[3].

---

[1] أنظر مجموعة أدوات الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر، البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، منشورات الأمم المتحدة، رقم (A.06.V.11)، فيينا، 2006، ص xiii.

[2] **جواكلين آرنجو**، « تفسير الهجرة: المداخل المفاهيمية و النظرية »، (ترجمة الكرار درية)، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو ، العدد 165، (سبتمبر 2002)، ص 51.

[3] **محمد رمضان**، « الهجرة السرية في المجتمع الجزائري، أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي »، دراسة ميدانية، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد 43، خريف 2009. ص 2.

أما من الناحية الديمغرافية فإن الهجرة تعتبر واحدة من المؤثرات التي تتحكم في تغيرات السكان إضافة إلى المواليد والوفيات[1]، غير أنها تعتبر الأقل أهمية إلا في بعض الحالات أين تؤثر بشكل واضح في بنية السكان كحالات اللجوء الجماعية في أوقات الحروب أو الكوارث الطبيعية.

وبشكل عام فإن الهجرة كما عرفها "جونار" (Gonnard) هي "ترك بلد والالتحاق بغيره، سواء منذ الميلاد، أو منذ مدة طويلة، بقصد تحسين الوضعية بالعمل." ويعرفها عبد الله عبد الغني غانم بشكل أوسع فيقول أنها: " الحركة الطوعية للعمال وغيرهم داخل البلد الواحد و خارجه و كذا الحركة الجبرية كما حدث في هجرة العبيد من إفريقيا إلى الأمريكيتين"[2].

ويعرف المهاجر بحسب مؤتمر روما الدولي المنعقد في عام 1924 على أنه "كل أجنبي يصل إلى بلد طلبا للعمل، وبقصد الإقامة الدائمة..."[3] كما عرف **موريس بودراز** المهاجر بأنه:" كل من ينوي مسبقا– بعد مغادرة بلده الأصلي– الإقامة الدائمة في البلد المستقبل ليصبح من مواطنيه فيما بعد"، و هو رأي الأستاذ "ڤارليز لويس" الذي يعرف المهاجر على أنه :" كل من يغادر بلده للإقامة في دولة أجنبية إقامة دائمة أو لمدة طويلة لقضاء حاجات يراها ضرورية"[4].

[1] **الشهاوي طارق عبد الحميد**، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص 16.

[2] **عبد الله عبد الغني غانم**، هجرة الأيادي العاملة، دراسة في الأنثروبلوجية الاجتماعية للبناء الاجتماعي على مجتمع الحمالين بميناء الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ب ت ن، ص 3.

[3] **زروقي إبراهيم**، مرجع سابق، ص 2.

[4] **قزو محمد أكلي**، الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين في فرنسا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو 1986، ص 21–22.

ويلاحظ أن هذه التعاريف لا تميز نوع من الهجرة عن الأنواع الأخرى، وبالتالي فحتى الهجرة غير الشرعية تدخل في حكمها ، ولذلك فلكي نميز الهجرة غير الشرعية عن الإطار العام سنبرز التعريفات التي تقدم لها من الناحية الفقهية والقانونية.

أولا: التعريف الفقهي للهجرة السرية

يجب أن نشير في البداية إلى أن الهجرة السرية يرمز إليها بمصطلحات عديدة، منها "الهجرة غير القانونية" وهي تسمية تدل على أن هذا النوع من الهجرة يتم بطريقة تخالف القوانين المعمول بها في تنظيم دخول الأجانب وخروجهم، ويترادف هذا المصطلح مع " الهجرة غير الشرعية" أو "غير المشروعة"[1] وكذا "الهجرة غير النظامية "، أما "الهجرة السرية" فهي تتبع من الطابع السري الذي يميز طريقة دخول المهاجر إلى دولة المقصد، وكذا الحالة التي يعيش فيها، أما في أوساط المهاجرين أنفسهم فيتم تداول مصطلحات أخرى بدلالات خاصة على غرار "الحرقة" و "الهدة"[2].

أما فيما يخص تعريفها فمن الصعب إيجاد تعريف وتفسير دولي دقيق للهجرة بنظرية منفردة، وتأتي هذه الصعوبة نظرا لتعدد المفاهيم المقدمة من طرف الدول لاختلاف الأغراض والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها[3].

---

[1] على أساس ذلك ورد في التشريع الجزائري النص على الهجرة غير الشرعية في قانون رقم 01/09 المعدل لقانون العقوبات في قسم ثامن بعنوان الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني، ويبدو أن المشرع كان في حيرة من أمره أين يضع هذا الابتكار – الذي كان محل انتقاد من كثير من القانونيين والمنظمات الجمعاوية – إذ لا يعتبر هذا السلوك ماسا لا بالدولة ولا بالأشخاص، فأضاف قسما ثامنا للفصل الخامس من الباب الأول بعنوان "**الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني**" حتى يعطي له الصبغة التجريمية.

[2] **صايش عبد المالك،** التعاون الأورو – مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مرجع سابق، ص 10.

[3] **زوزو عبد الحميد:** دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين 1919–1939 ، الشركة الجزائرية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 1984، ص 11.

و ليس هذا الاختلاف وحده من يصعب الوصول إلى مفهوم دولي موحد إنما هناك كذلك التداخل مع تسميات أخرى مع اختلاف الأسس التي تقام عليها، كما يمكن أن نظيف عاملا ثالثا يتمثل في أن هذا النوع هو في الحقيقة من صنع القوانين سواء في دول الوصول أو العبور أو الإنطاق.

وهذا ما يذهب إليه الأخصائي في مجال الهجرة إدواردو جيرونيمي (Eduardo Geronimi) بقوله أن "الهجرة غير الشرعية هي كل حركة سكانية دولية تتم خارج ما تتطلبه القوانين في دول الانطلاق أو الوصول أو هما معا أو في دول العبور، والهجرة غير الشرعية بهذا المعنى هي نتيجة للقوانين التي وضعت لردع توافد المهاجرين، وهي عبارة عن جريمة ضد سيادة الدولة"[1].

ولنورد بعض المحاولات لتقديم تعريف جاد للهجرة نذكر ذلك الذي قدمه الدكتور **محمد رمضان** بقوله "الهجرة غير الشرعية في معناها العام هي التسلل عبر الحدود البرية و البحرية، و الإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة. وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية و تتحول فيما بعد إلى غير شرعية، و هو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية.[2]"، أما الدكتور **أحمد عبد العزيز الأصفر** فيعرفها على أنها "دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك... دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة، وبقائه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة..." [3]

[1] "Les migrations irrégulières peuvent se définir comme tout mouvement international qui a lieu en dehors du cadre réglementaire des pays d'envoi, de réception, des deux, ou de transit. Par définition, la migration irrégulière est le résultat de la législation promulguée pour contrôler les flux migratoires, et est une infraction contre la souveraineté de l'État." Voir **Eduardo Geronimi**, op cit, 2003, p 5.

[2] **محمد رمضان**، مرجع سابق، ص 4.

[3] **الأصفر أحمد عبد العزيز**، الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة، الندوة العلمية بعنوان "مكافحة الهجرة غير المشروعة"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، أيام 8-2010/02/10، ص 03- 42.

أما الدكتور محمد فتحي عيد فيعرفها على أنها "...قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة أو من غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية أو الدخول إلى الدولة عبر أحد منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة، وغالبا ما تكون الهجرة غير المشروعة جماعية ونادرا ما تكون فردية"[1].

أما المهاجر غير القانوني فإنه يعتبر بهذا الوصف كل شخص يدخل إلى دولة أجنبية دون حيازة التراخيص أو الوثائق اللازمة لذلك و تكون له نية الاستقرار أو العمل لمدة طويلة ثم العودة إلى وطنه، وكل من يهاجر بصفة قانونية و يستقر في الإقليم الأجنبي خارج المدة المحددة في الترخيص[2]، بالتالي فهو الشخص الذي يكون في وضعية غير قانونية إما بدخوله الإقليم الأجنبي بصفة قانونية ثم تحول إلى مهاجر سري بعد نفاذ مدة الترخيص، أو أنه دخل متسللا بطريقة غير قانونية و هذه الأوصاف تفصل فيها أكثر التعريفات القانونية.

ثانيا: التعريف القانوني

لقد كانت أولى محاولات تعريف مصطلح الهجرة في الملتقى الدولي حول الهجرة الدولية المنعقد في ماي 1928، لكن هذا المؤتمر لم يفلح في الخروج بتعريف موحد لها، وذلك راجع لاعتبارات عديدة ومنها أن الهجرة لم تكن مطروحة كمشكلة تعاني منها الدول على حد ما أصبحت عليه في عصرنا.

وربما يرجع ذلك أيضا إلى كثيرة التعريفات التي تم تقديمها في هذا المؤتمر مما صعب من الخروج بتعريف يحضى بإجماع المشتركين، وهذا على الرغم من أن بعضها

[1] **محمد فتحي عيد**، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، الندوة العلمية بعنوان "مكافحة الهجرة غير المشروعة"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، أيام 8-2010/02/10، ص 50.

[2] **قزو محمد أكلي**. مرجع سابق، ص 24.

لقي نوع من الاستحسان لدى المشاركين نذكر منها التعريف الذي يعرض المهاجر على أنه: " كل أجنبي يصل إلى بلد ما طلبا للعمل و بقصد الإقامة الدائمة ".

ووسط هذا الاختلاف حاول المشاركون تقريب وجهات النظر من خلال تعيين لجنة مختصة مكلفة بإعداد تعريف يكون محل إجماع، لكن حتى هذه اللجنة لم تفلح بإقناع كل الحاضرين، ومما جعلهم يأخذون بالرأي الأكثر تقبلا فتم الاتفاق على إقرار المقترح الإيطالي الذي لقي إجماعا جزئيا و الذي يعرف المهاجر بأنه " كل مواطن يغترب لهدف البحث عن عمل أو الالتحاق بالزوج أو الزوجة أو بباقي الأقارب الذين هاجروا لنفس الغرض الذي ذهب إليه المهاجر الأول"[1].

ولإن لم تفلح أعمال هذا المؤتمر في صياغة تعريف متفق عليه للهجرة فإن مسألة الهجرة غير الشرعية لم تكن أصلا مطروحة في جدول أعماله، بل وإننا لا نجد لهذه للظاهرة حضورا في المناقشات الدولية بشكل عام، إلا من خلال الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم المنبثقة عن الجمعية العامة في 18 ديسمبر 1990.

هذه الاتفاقية قدمت تعريفا للعمال المهاجرين الشرعيين في المادة 2 من القسم الأول فقرة (أ) على أنهم: " الأشخاص الذين يعملون أو سيعملون أو قد عملوا في نشاط مأجور في دولة غير دولتهم "[2] وتضيف المادة 5 فقرة (أ) على أنه: "يعتبر في وضعية قانونية المهاجرون و أفراد عائلاتهم إذا رُخِّصَ لهم الدخول والإقامة والعمل في الدولة التي يمارس فيها العمل وفقا للنظام المعمول به في تلك الدولة وبما لا يتعارض مع الاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها ".

[1] **قزو محمد أكلي**. مرجع سابق، ص 11.

[2] Convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leurs familles du 18 décembre 1990. Résolution de l'assemblée générale nº 45/158.

أما تعريف المهاجر غير القانوني فقد جاء سلبيا في الفقرة (ب) من المادة 2 والتي تنص على أنه: " يعتبر بدون وثائق و في وضعية غير قانونية كل من لا يشمل الشروط المنصوص عليها في الفقرة أ من هذه المادة "، وعليه وبالعودة إلى كل من الفقرتين 2 و 3 يمكن أن نستنبط تعريف للمهاجر السري فنقول أنه "يعتبر مهاجرا غير قانوني كل شخص دخل أو يقيم أو يقوم بنشاط مأجورا في إقليم غير إقليم دولته و لا تكون بحوزته الوثائق اللازمة للدخول إلى تلك الدولة و الإقامة فيها ولا الوثائق اللازمة للعمل[1].

وإلى نفس هذا التعريف ذهب المكتب الدولي للعمل (BIT) لما عرف المهاجر السري بأنه: " كل شخص يدخل، يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة لذلك يعتبر مهاجرا غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية"[2].

بينما نجد تفصيلا أكبر في التعريف المقدم من طرف المنظمة الدولية للعمل (OIT) التي تعتبر أن:" الهجرة السرية أو غير الشرعية هي التي يكون بموجبها المهاجرين مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية و القوانين الوطنية ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير القانونيين:

* الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني.

[1] Convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leurs familles, op cit.

[2] Voici la définition telle que rapportée par le BIP « Les personnes qui se rendent ou qui travaillent à l'étranger sans autorisation légale sont qualifiées d'immigrés illégaux, clandestins, sans-papiers ou en situation irrégulière. », voir le Rapport VI du **BIT**, Une approche équitable pour les travailleurs migrants dans une économie mondialisée, Conférence internationale du BIT, 92ème session, rapport nº 6, Genève, (2004). Pp 11 - 21.

* الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية.
* الأشخاص الذين يعملون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها قانونا"[1]، والذين رخص لهم العمل بموجب عقد، و يخالفون هذا العقد سواء بتخطي المدة المحددة له أو بالقيام بعمل غير مرخص له بموجب العقد.

والملاحظ أن أغلب التعريفات تستند على هذه الأوصاف الثلاثة الأخيرة التي ذكرتها منظمة العمل الدولية في تعريف المهاجر غير الشرعي، هذا ويجب التنبيه إلى أن الأشخاص الذين يعملون بصفة غير قانونية لا يدخلون ضمن فئة المهاجرين غير الشرعيين إذا كانت وضعيتهم قانونية، بل يعتبرون مهاجرين شرعيين مخالفين للقانون في مسألة العمل وهذا يستوي فيه الوطني مع المهاجر، على عكس الصفتان الأولى والثانية اللتان تنطبقان على المهاجر غير القانوني مهما كانت طريقة الدخول و الإقامة السرية و غير الشرعية.

أما عن برتوكول الأمم المتحدة المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة، فإنه لم يتعرض إلى تعريف الهجرة غير الشرعية واكتفى فقط بتعريف الدخول غير الشرعي في المادة 3 فقرة "ب" التي تنص على أنه "يقصد بتعبير الدخول غير المشروع عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدولة المستقبلة"[2]، و الملاحظ أن هذا البرتوكول يعرف الهجرة بتعبيرها البسيط و هو الدخول غير المشروع

[1] **بيار فرنسيس**، الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية، الندوة العلمية حول الهجرة غير الشرعية، من تنظيم المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع لجامعة الدول العربية، أيام 4، 2011/07/5، لبنان، ص 2.

[2] أنظر بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر والجو، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمد من طرف الجمعية العامة في 15 نوفمبر 2000.

إلى الدولة المعنية و لا يتناول حالة الإقامة غير المشروعة نظرا لأنه ينصب على تجريم فعل التهريب.

وحتى في التشريعات الداخلية للدول هنالك قلة قليلة فقط من القوانين التي عرفت الهجرة والمهاجر غير الشرعي، رغم أن أغلبها باتت تعالج هذا النمط من الهجرة وبعضها يجرمها.

ومن بين القوانين التي أفردت تعريفا للهجرة غير الشرعية نجد القانون الليبي في القانون رقم 19 الذي أفصح عن بيان المقصود بالمهاجر غير الشرعي، حيث نصت المادة الأولى منه على أنه :"في تطبيق أحكام هذا القانون يعد مهاجراً غير شرعي كل من دخل أرض الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وأقام بها بدون إذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى"[1].

ويمكن أن نستخلص من هذا التعريف أن المشرع الليبي قد أفصح عن قصد الدخول إلى الجماهيرية وساوى بين أن يكون القصد هو "الاستقرار" ، في ليبيا أو أن يكون القصد هو "العبور" إلى دولة أخرى، ولكنه مع ذلك يبقى مبهما نوعا ما، إذا لا يبين المقصود من عبارة "بدون إذن أو تصريح" هل يقصد بها الآذنات والتصريحات المتعلقة بالدخول أو بالإقامة، وما زاد الطين بلة أن المشرع الليبي لم يميز بين الهجرة غير المشروعة – كما يسميها– وبين جريمة تهريب المهاجرين، وهذا ما يتجلى من خلال نص المادة الثانية (02) حيث جاء فيها: "يعتبر من أعمال الهجرة غير المشروعة ما يلي:

أ. إدخال المهاجرين غير الشرعيين إلى البلاد أو إخراجهم منها بأية وسيلة.

[1] قانون رقم (19) لسنة 1378 و.ر– 2010 مسيحي، المنشور في 2010/06/16، بشأن مكافحة الهجرة غير المشروعة.

ب. نقل أو تسهيل نقل المهاجرين غير الشرعيين داخل البلاد مع العلم بعدم شرعية وجودهم بها.

ج. إيواء المهاجرين غير الشرعيين أو إخراجهم أو إخفاؤهم بأية طريقة عن تتبع الجهات المختصة أو إخفاء معلومات عنهم لتمكينهم من الإقامة في البلاد أو الخروج منها.

د. إعداد وثائق سفر أو هوية مزورة للمهاجرين أو توفيرها أو حيازتها لهم.

هـ. تنظيم أو مساعدة أو توجيه أشخاص آخرين للقيام بأي فعل من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة السابقة"[1].

أما المشرع الجزائري فلم يورد تعريفا للهجرة غير الشرعية على الرغم من تجريمه لهذا السلوك، واكتفى فقط بذكر الأفعال التي تشكل الركن المادي لها والتي يعاقب عليها في المادة 175 مكرر 1 من قانون 01/09[2] التي تنص على ما يلي: "...كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر التراب الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، و ذلك بانتحال هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أية وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين و الأنظمة السارية المفعول. وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود. "

ومن خلال هذه المادة يمكن أن نستخلص تعريفا للمهاجر غير الشرعي فيعد كذلك كل من يغادر الجزائر من دون تقديم الوثائق الرسمية التي يتطلبها القانون والأنظمة المعمول بها، ويكون ذلك بانتحال هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أية وسيلة

[1] القانون الليبي رقم (19) لسنة 1378 و.ر– 2010 مسيحي ، مرجع سابق.

[2] قانون 01/09 المؤرخ في 29 صفر 1430 الموافق 25 فيفري 2009، يعدل و يتمم الأمر رقم 156/66 المتضمن قانون العقوبات، ج ر 15، الصادرة في 08 مارس 2009.

احتيالية أخرى، أو أن يفعل ذلك من منافذ وأماكن غير مخصصة لمغادرة الإقليم الوطني، والمتمثلة في مراكز الحدود.

ويعاب على المشرع الجزائري أن هذا التعريف قصره فقط على مغادرة التراب الوطني ولم يشمل الدخول إليه، مما يطرح سؤالا هل هذا يعني أن المشرع الجزائري لا يعتبر هجرة غير الشرعية إلا ما كان منها مغادرة للإقليم الوطني سواء كان ذلك من الأجانب أو الجزائريين، ولماذا لم يدرج الدخول غير الشرعي للأجانب إلى الإقليم الوطني ضمن هذه الجريمة[1]؟ وهذا في الحقيقة يقودنا إلى طرح سؤال أخر عن الأسباب والدوافع "الحقيقية" لتجريم الهجرة غير الشرعية؟

وعلى عكس المشرع الجزائري فقد كان تعريف المشرع المغربي شاملا، إذ جاء في القانون 03-02 حيث جاء نص المادة 50 منه كما يلي:"...كل شخص غادر التراب المغربي، بصفة سرية، وذلك باستعماله أثناء اجتياز أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وسيلة احتيال للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة، أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة المعمول بها، أو باستعماله وثائق مزورة، أو بانتحاله اسما، وكذا كل شخص تسلل إلى التراب المغربي أو غادره من منافذ أو عبر أماكن غير مراكز الحدود المعدة خصيصا لذلك.[2]"

وكخلاصة لكل ما سبق نستنتج أن صعوبة تقديم تعريف لهذه الفئة ترتبط بتعدد تسمياتهم بين المهاجر "غير القانوني"، "السري"، "غير الشرعي"، "غير النظامي"، "وعديم الوثائق"[3]، وفي ظل ذلك يمكن أن نقترح التعريف التالي: "المهاجر السري هو كل

[1] **صايش عبد المالك**، مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة على القانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد 2011/01، ص 08-22.

[2] القانون المغربي 03-02، مرجع سابق.

[3] **صايش عبد المالك**، التعاون الأورو – مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مرجع سابق، ص 14.

من يقوم بعبور حدود دولة غير دولته بصفة سرية وخلسة عن السلطات، أو الذي دخل بموجب الوثائق التي يتطلبها القانون، ولكنه خرق المدة الإقامة المحددة في الوثيقة وتكون له نية الاستقرار والعيش والعمل في سرية وخارج ما يقرره القانون".

الفرع الثالث: تعريف الجريمة عبر الوطنية المنظمة

تعتبر الجريمة واحدة من الظواهر المصاحبة لوجود الانسان،[1] غير أن الظهور الفعلي للجريمة المنظمة كان في المرحلة التي امتدت من القرون الوسطى إلى غاية أوائل القرن التاسع عشر، أين ظهرت القرصنة بشكل جلي وواسع مركزة نشاطها بشكل أساسي على نهب السفن التجارية، ومعها بدأت بوادر التنظيم تتجلى في وسط القراصنة، إلى درجة أن تم تقسيم البحار والمحيطات فيما بين مختلف العصابات، ثم ونظرا للتطور الذي عرفه الإنسان في المجال التكنولوجي و في وسائل الاتصالات والمواصلات، وما صاحب ذلك من نمو للنشاط التجاري وعولمة الأسواق أدى إلى تحول العالم إلى شبه قرية[2]، مما جعل الجريمة تأخذ نطاقا أوسع من المجال الوطني وتدخل إلى المجال الدولي، ليتم تداول مصطلح "**الجريمة المنظمة عبر الوطنية**" على أوسع نطاق[3].

وعلى الرغم من قِدم هذا الفعل نسبيا إلا أن حصر تعريف جامع له يبقى من الأمور المستعصية، والذي انعكس في اختلاف الدول في حصر هذا المفهوم، في منظومتها القانونية الداخلية، وعلى عكس ما كان منتظرا فإن هذا الاختلاف تواصل حتى بعد المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الجريمة عبر الوطنية

[1] وعلى ذلك يرى جانب من الفقه أن أول أنواع هذه الجريمة تتمثل في القرصنة التي مارسها الإغريقيون الذين كانوا يقومون برحلات بحرية منظمة لخطف النساء وسلب الأموال.

[2] **Eduardo Geronimi**, op cit, pp 10, 11.

[3] **كوركيس يوسف داود**، الجريمة المنظمة، رسالة دكتورا (منشورة)، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 14، 45.

المنظمة، وهذا ما ستبرزه من خلال التطرق إلى مجموعة من التعريفات التي قدمها الفقه و كذا تعريف كل من الاتحاد الأوروبي و هيئة الأمم المتحدة.

أولا: التعريف الفقهي

ينقسم الفقه بشكل عام في مسألة تعريف الجريمة المنظمة إلى قسمان؛ فجانب منه يجمع في تعريفه بين المنظمة و النشاط الذي تمارسه، فيعرفون على أساس ذلك الجريمة المنظمة بأنها النشاط الإجرامي الذي تقوم به منظمة شكلية تكرس جهدها في المقام الأول للكسب بوسائل غير مشروعة[1]، أما الاتجاه الثاني فيبني تعريفه على عناصر المنظمة الإجرامية وعليه فهو يعتبر الجريمة المنظمة على أنها "جماعة من الأشخاص تتفق على تشكيل مجموعة أشرار لها تنظيم تهدف إلى ارتكاب أعمال غير مشروعة بدافع الربح المالي. [2]"

ثانيا: تعريف الجريمة المنظمة حسب الإتحاد الأوروبي

يبني الإتحاد الأوروبي تعريفه للجريمة المنظمة على مجموعة من الشروط التي يجب توافرها في الفعل الذي يعطى له هذا الوصف، وقد وضع هذا التعريف من قبل من

[1] **قرايش سامية**، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2009، ص 15.

[2] **يعرفها** الدكتور **رمسيس بينهام** بأنها: "هي كل جريمة يمسك بزمامها طرفان أحدهما هو الطرف القائد و الأخر هو الطرف المقود، ويتميز الطرف القائد بشدة الحنكة و قوة الشخصية والتجانس و القدرة على فرض نظام يسير عليه الأطراف المقودون، ويتميز هذا النظام بالتزام كل طرف بالسرية و عدم الكشف عن زملائه أو قائده وإلا تعرض للموت... "، و يعرفها الدكتور "**محي الدين عوض**" على أنها:" نشاط إجرامي يقوم به مجموعة من الأشخاص في شكل منتظم يمّكنهم من الاتفاق و التخطيط لارتكاب الفعل الإجرامي، باستخدام أساليب غير مشروعة كالعنف و التهديد و الاحتيال و الفساد، بغية تحقيق مكاسب مالية أو مادية أخرى" أنظر في ذلك **كوركيس يوسف داود**، المرجع السابق، ص 14– 17.

الخبراء الذين ينتمون إلى مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة التابعة لهذه المنظمة في سنة 1993، التي خلصت إلى أنها "جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجراميا ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة، ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي وذلك بهدف الحصول على السطوة أو تحقيق الربح..."[1]

ثالثا: تعريف منظمة الأمم المتحدة

على الرغم من أن اتفاقية باليرمو هي الحيز الذي كان من الواجب أن يتناول تعريف الجريمة المنظمة، إلا أنها لم تفعل ذلك بسبب اختلاف وجهات نظر الدول الحاضرة في المؤتمر[2]، واكتفت بتعريفها من خلال الجمع بين الجماعات الإجرامية والسلوك محل التجريم.فجاء تعريفها بالشكل التالي: "كل جريمة يتم ارتكابها من طرف جامعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن و تعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"[3].

---

[1] وقد بينت 11 معيارا لتمييز الجريمة المنظمة وهي: تعاون عدد من الأشخاص يزيد عددهم عن اثنين، أن يكون لكل شخص مهام محددة، أن يكون العمل لفترات طويلة أو على الأقل غير محددة، أن يكون هناك استخدام لأي شكل من أشكال التنظيم و المراقبة، أن يكون هناك اشتباه في القيام بأعمال إجرامية خطيرة، أن يمتد النشاط إلى المستوى الدولي، استعمال العنف أو أية وسيلة أخرى من وسائل الترهيب، استخدام هياكل تجارية أو شبه تجارية، المشاركة في عمليات غسيل الأموال، ممارسة النفوذ على السياسة و على وسائل الإعلام و السلطات القضائية والاقتصادية، أن تسعى إلى تحقيق الربح أو السلطة، أنظر **قرايش سامية**، المرجع السابق، ص 17.

[2] المرجع نفسه، ص 17.

[3] أنظر اتفاقية الأمم لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة رقم 25 الدورة 55 المؤرخ في 2000/11/15.

ويلاحظ من هذا التعريف أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية قائمة على تلازم عنصرين أساسيين، تتحدد من خلالهما الطبيعة القانونية لها، ويتمثل هاذين الوصفين فيما يلي:

- صفة التنظيم التي تعني أن جميع التصرفات التي يتألف منها الفعل الموصوف بنعت الجريمة المنظمة يجب أن تكون مضبوطة وفق إدارة محكمة، و عادة ما تسند هذه المهام إلى زعيم العصابة.
- الصفة عبر الوطنية، و التي يقصد بها أن تتجاوز الجريمة حدود الدولة الواحدة لتصل إلى دولة أو عدة دول أخرى، سواء من حيث المكان الذي ارتكبت فيها، أو ذلك الذي تم فيه الإعداد لها، أثارها، وأخيرا من حيث جنسية الأشخاص الذين شاركوا فيها.

ويمكن أن نجد تكريسا لهاذين الوصفين كذلك في التعريف الذي قدمته منظمة الشرطة الدولية (الانتربول) والذي يعرف الجريمة عبر الوطنية المنظمة على أنها: "النشاط المستمر المخالف للقانون والذي يقوم به كيان منظم ويسعى إلى تحقيق هدفه الإجرامي ولو بتجاوز حدوده الوطنية"[1].

المطلب الثاني: التعريف القانوني لتهريب المهاجرين

لقد سبق وأن بينّا بأن مصطلح التهريب مهما كان نوعه يرتبط كثيرا بالحدود القومية للدول، إذ يعتبر تهريبا كل ما يتم تمريره عبر الحدود و من دولة إلى أخرى خارج

[1] **خالد بن مبارك القريوي القحطاني**، التعاون الأمني الدولي ودوره في مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أطروحة دكتوراه في الفلسفة في العلوم الأمنية، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعوم الأمنية، الرياض، 2006، ص 73، 74.

ما تسمح به سلطات الدولة وما تقرره القوانين، ومهما كانت طبيعة موضوعه فإن جميع تعريفاته تبقى مرتبطة بالحدود[1].

وعلى اعتبار تعدد أنواعه فقد يتبادر إلى الأذهان أن تهريب الأشخاص بشكل عام هو أحدث أنواع التهريب نشأة، و الحال هو العكس تماما كما سبق تبيان ذلك، هذا من جهة، و من جهة أخرى سنجد أن هذه الظاهرة كغيرها من الظواهر الاجتماعية متعلقة بجملة من الأسباب التي يكتسي فهمها أهمية كبيرة في محاربتها، وحتى في التحكم في الهجرة السرية بعد فهم طبيعة العلاقة الموجودة بين المهاجرين والمهربين، ليس فقط كناقلين بل حتى كمشجعين ومشغلين، وكي يتسنى ذلك ينبغي التركيز كثيرا على إبراز تعريف دقيق لجريمة تهريب المهاجرين من خلال ماتكرسه الصكوك الدولية وما تعتمده من خلال القوانين الداخلية.

لكن من الضروري أن ننوه بأن أغلب التعريفات التي تُقدم لفعل تهريب المهاجرين، تستند على جملة من الأوصاف التي حددها البروتوكول، والذي سنخصص له محورا خاصا، ثم نتناول بعض التعريفات الواردة في القانونين وتلك التي يقدمها الفقهاء.

الفرع الأول: تعريف تهريب المهاجرين من خلال بروتوكول الأمم المتحدة

لقد تم اعتماد البرتوكول الخاص بتهريب المهجرين من خلال قرار الجمعية العامة 25/55 المرفق الثالث، وكان لزاما على اللجنة التي قامت بصياغة نصوصه أن تقترح تعريفا دقيقا لهذه الجريمة، توضح به معالمه وتزيل من خلاله التشابه الموجود بينه وبين بعض الظواهر المشابهة وخصوصا الاتجار بالبشر[2].

---

[1] **صايش عبد المالك**، مكافحة تهريب المهاجرين كآلية للحد من الهجرة السرية، الملتقى الوطني حول "الهجرة غير الشرعية بين الظاهرة الإجرامية و السياسة الجنائية"، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى آق اخموك، أيام 4،5 ماي 2010، ص 01.

[2] كانت هناك مصطلحات عديدة يتم تداولها في الوسط القانوني كتهريب الأجانب الاتجار بالأجانب تهريب السلع أو البضائع البشرية وغيرها، أنظر: **Eduardo Geronim,** op cit, p 8.

ويبدو أن المهمة لم تكن سهلة للوصول إلى تعريف يتفق عليه جميع الأطراف خاصة في ظل غياب صك دولي سابق يعالج هذه المسألة، وكذا في ظل التناقضات البادية في مختلف التعريفات التي تبنتها القوانين الداخلية للدول، والتي أدت إلى عدم انسجام واضح في تجريم هذا العمل وتكييف العقاب الملائم له من جهة، وإلى استغلال هذه الوضعية من طرف الشبكات العاملة في هذا المجال من جهة أخرى[1].

وعلى العموم فقد أورد البروتوكول تعريفا بشأن تهريب المهاجرين في المادة 3 فقر (أ) في شرح المصطلحات المستخدمة، حيث تنص على أنه "يقصد بتعبير ''تهريب المهاجرين'' تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"[2].

إن حركات وتنقلات الأشخاص عبر الحدود بقدر ما تتزايد وتيرتها تتعدد أيضا أشكالها وأنواعها ، وهذا بتحفيز من عوامل كثيرة لكن بعضها فقط هي التي يشملها تهريب المهاجرين، لذلك كان من الواجب أن يكون هناك تعمق وتدقيق في إبراز تعريف هذه الظاهرة، وهذا ما حاول البرتوكول القيام به من خلال التعريف المقدم أعلاه، من خلال تحديد العناصر أو الشروط الأساسية التي يجب توافرها للقبول بوجود تهريب للمهاجرين[3] والتي تتمثل فيما يلي:

أولا: طريقة عبور الحدود

لقد ورد في الفقرة (ب) من المادة 3 على أنه: "يقصد بتعبير" الدخول غير المشروع "عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدولة المستقبلة"[4]،

---

[1] **Eduardo Geronim,** op cit, p 10.

[2] أنظر بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر والجو، مرجع سابق.

[3] **هالة غالب**، المواجهة الدولية لجرائم تهريب المهاجرين، المجلة الجنائية القومية، العدد الأول (خاص)، المجلد 51، مارس 2008، ص 103-138.

[4] بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، المرجع السابق.

إذا أن الدول لها حق سيادي في فرض الإجراءات التي تراها مناسبة للولوج إلى إقليمها بواسطة مجموعة من الوثائق التي تقررها، ومع أن فرض مثل هذه الأمور يعد عرقلة لحرية التنقل إلا أن دواعي الأمن والصالح القومي تفرض ذلك، خصوصا في ظل تعذر وضع مبادئ عامة تسير عليها كافة الدول فيما يخص تنظيم مرور الأجانب، والتي جعلت أغلب الدول لا تتفق إلا فيما يخص ضرورة تقديم جواز سفر، أما بالنسبة لمسألة فرض التأشيرة فإنها تخضع لمبدأ المعاملة بالمثل المعروف في القانون الدولي.

فبالنسبة لجواز السفر يعتبر وثيقة صادرة من السلطات المختصة في الدولة التي ينتمي إليها حامله، تبين بمقتضاها هويته، وجنسيته، وموطنه، وتاريخ ميلاده ومهنته[1]، ويلاحظ من خلال تسميته "جواز" أنه يعتبر الوسيلة التي تجيز لصاحبه السفر عبر الحدود، وكذلك الأمر بالنسبة للاصطلاح الفرنسي الذي يستعمل لفظا مركبا " Passe & Port" للتعبير عن تلك الوسيلة التي كان يحملها التاجر قديما ليتمكن من دخول المدن المحصنة عبر الموانئ.

وتعتبر هذه الوثيقة من أقدم الآليات التي كانت تفرضها الدول على عبور الأشخاص لحدودها حرصا على أمنها، وكمثال على ذلك فقد أمر حاكم مصر في عام 100 هـ الموافق 720 م بالقبض على كل من كان مسافرا أو متنقلا من مكان إلى أخر من غير سجل أو إذا وجد صاعدا أو نازلا من مركب.

غير أن ضبط جواز السفر في قانون خاص لم يظهر سوى في نهاية القرن الثامن عشر، وكانت فرنسا أو دولة بادرت إلى ذلك في عام 1792 وتبعتها انجلترا في عام 1836 ثم تركيا عام 1843، ثم عُمم على المستوى الدولي بعد نهاية الحرب العلمية الثانية، ومنذ ذلك الحين أصبح الدخول إلى الدول بطريقة شرعية مرتبط بهذه الوثيقة، وكل ولوج لا يستند إليها عُد من قبيل الدخول غير الشرعي، مع ملاحظة أن استعمال

[1] **القحطاني سعيد حسين فهد**، حماية وثائق السفر في النظام السعودي الجديد ولائحته التنفيذية (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير في العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004، ص 32-41.

وثائق سفر مزورة تزويرا كليا[1] تعتبر واحدة من الطرق التي يستعملها المهربون، غير أنه في حالات كثيرة لا يكون الحصول على جواز السفر بالنسبة للراغب في الهجرة هو المشكل بل هو كيفية الحصول على تأشيرة الدخول، ولذلك فإنه في حالة اللجوء إلى التزوير كوسيلة للدخول غير المشروع فإن محل التزوير يقتصر على بعض البيانات في جواز السفر خاصة ما يتعلق منها بالتأشيرة.

فهذه الأخيرة تعد الوسيلة الأولى التي تحاول من خلالها الدول التحكم في حركات الهجرة الوافدة إليها، بل ويعتبر هذا الإجراء تسبيقا للحدود، وبمعنى أخر أنها تجعل الراغب في الهجرة يجد أمامه حدودا افتراضية قبل أن يصل إلى عقبة الحدود الحقيقية[2]، هذه العقبة هي التي تجعل التأشيرة محلا للتزوير خاصة بالنسبة للدول المتخلفة التي لا تتمتع وثائقها بدرجة عالية من الحماية، على عكس الدول المتقدمة التي تزيد بصفة مستمرة في تأمين تأشيراتها لتصعب من إمكانيات التصرف فيها أو تزويرها، ولأن هذه الدول هي التي يقصدها المهاجرون عادة فإن هؤلاء يلجئون في غالب الأمر إلى التسلل خلسة إليها.

ومثل هذه المعطيات هي التي تجعل الهجرة غير الشرعية المعاصرة لا تعتمد على التزوير في الوثائق بدرجة كبيرة، نتيجة لمجموعة من الاعتبارات التي يعيها المهربون والمهاجرون في نفس الوقت، بل على أسلوب التسلل عبر مناطق غير معدة لعبور الحدود، و هو الشيء الذي تؤكده إحصائيات صادرة عن دائرة الهجرة والتجنُّس الأمريكية التي تشير إلى أن نسب المتسللين خلسة إلى إقليم الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ 5 ملايين مهاجر سنويا، كما تشير بعض الإحصائيات الأخرى إلى أن نسبتهم في الإتحاد الأوروبي وصلت إلى حدود 3 ملايين.

---

[1] أنظر في كيفية تزوير الوثائق المتعلقة بالسفر الصفحة 197 وما بعدها من هذا البحث، وأنظر أيضا **سعد بن محمد بن عبد العزيز**، جريمة استعمال جواز السفر المزور في نظام مكافحة التزوير في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000، ص 22 وما بعدها.

[2] **Cuttitta Paolo,** Le monde-frontière. Le contrôle de l'immigration dans l'espace globalisé, *Cultures & Conflits*, 68, hiver 2007, pp. 61-84.

وفيما يعرف البعض التسلل على أنه " اختراق شخص أو مجموعة أشخاص الحدود الدولية لإقليم دولة ما دون علم السلطات المختصة"[1]، يلاحظ أن السبب المحرك لظاهرة التسلل هو افتقار الراغب في الهجرة إلى الوثائق التي تتطلبها الأنظمة و القوانين للدخول إلى إقليم الدولة، وهذا في الحقيقة يعكس كذلك افتقاره للمبالغ الهائلة التي يجب توفيرها للحصول على وثائق مزورة[2] .

غير أن هذه الحالة يستوي فيها حيازة الشخص للوثائق من عدمه، بمعنى أن المهاجر الذي يدخل إلى إقليم الدولة من الأماكن غير المخصصة لعبور الحدود يعتبر مهاجرا غير شرعيا حتى وإن كان يحوز الوثائق اللازمة[3]، وهذا ما يفهم من نص المادة 175 مكرر 1 فقرة 2 من قانون العقوبات الجزائري[4] وكذا من نص المادة 50 من قانون 03-02 المغربي المتعلق بدخول وخروج الأجانب من الإقليم المغربي وبالهجرة غير المشروعة[5].

ويفهم من التعريف المقدم من طرف البروتوكول أن الدخول غير المشروع يشترط فيه كذلك أن يكون قد تم إلى دولة طرف في البروتوكول، أي صادقت عليه، ومن ثم

[1] **الكعبي خلفان راشد**، ظاهرة التسلل عبر الحدود وأبعادها الأمنية بدولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص 10.

[2] **مشكوري كريم متقي**، الهجرة السرية للأطفال القاصرين المغاربة نحو أوربا، دراسة في ظل المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، فاس، 2006، ص 33، 34.

[3] **صايش عبد المالك**، « مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة على القانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات »، مرجع سابق، ص 13.

[4] جاء نص هذه الفقرة على النحو التالي: "وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود" من دون الإشارة لشرط حمل الوثائق مما يوحي أن الأمر سيان ويقع في كلا الحالتين تحت طائلة العقاب، أنظر في ذلك قانون 09-01، مرجع سابق.

[5] ظهير شريف رقم 196-03-1، مرجع سابق.

فإن السفر إلى دولة ليست طرفا فيه لا تنطبق عليهم أحكامه، إلا إذا قرر البروتوكول ذلك[1].

ويجب أن لا يفهم أن الأمر يتعلق بخطأ في الصياغة لأن نفس هذا التعبير ورد كذلك في النص الأصلي باللغة الإنجليزية[2]، مما يفتح مجالا للتساؤل حول الحكمة من ربط مفهوم التهريب بالعضوية في البروتوكول؟ ألا يعني ذلك إهدار لحقوق المهاجرين الذين يقصدون دولة غير عضو في الاستفادة من الحقوق التي يقرها البروتوكول؟ خاصة وأن هذا الأخير قد يكون مواطنا لدولة طرف ويدخل إلى إقليم دولة ليست طرفا، ولعل الغرض من هذا التحديد هو جعل هذا التعريف لا يسري إلا على الأشخاص الدوليين الذين تبنوا هذا البروتوكول، وهنا أيضا تبقى مسألة تطرح وهي أن المعاهدات بشكل عام لا تسري إلا في حق الدول التي تريد ذلك!

ويبدو أن هناك خطأ وقع فيه صائغو البروتوكول وإلا لما تنبه إلى ذلك القانون النموذجي للأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين، والذي حاول أن يصحح ذلك من خلال الأشارة إلى أنه «...بينما يشير تعريف "تهريب المهاجرين" المذكور في الفقرة (أ) من المادة 3 من البروتوكول إلى الدخول غير المشروع إلى "دولة طرف"، قد يكون من الأنسب، في القوانين الوطنية، الإشارة إلى الدخول غير المشروع إلى " أية دولة"»[3].

ثانيا: الشخص المهاجر

زيادة على ما سبق يشترط التعريف في المرتبة الثانية ضرورة أن يكون الشخص المهاجر من غير مواطني الدولة التي هاجر إليها، ويعني ذلك أن الدخول غير الشرعي يجب أن يتم من شخص "أجنبي" لا يحمل جنسية الدولة التي يتم الدخول إليها مهما كان

[1] **هالة غالب**، مرجع سابق، ص 111.

[2] «"Smuggling of migrants" shall mean the procurement, in order to obtain, directly or indirectly, a financial or other material benefit, of the illegal entry of a person into a State Party of which the person is not a national or a permanent resident. »

[3] أنظر القانون النموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، 2010، ص 29.

نوع هذه الجنسية سواء أصلية أو مكتسبة، وحتى في حالة كونه أجنبي يشترط البروتوكول أيضا شرطا أخر متعلق بالإقامة بحيث لا يجب أن يكون المهاجر من المقيمين الدائمين في تلك الدولة[1].

وهذا الشرط بدوره يمكن أن يكون محلا لانتقادات عديدة؛ ففيما يخص التحقق من جنسية المهاجر فمن الواضح أنها أصعب تحدي يواجه المصالح المكلفة بمكافحة الهجرة السرية، بما أنهم في غالب الأمر لا يحملون معهم وثائق ثبوتية، لسبب معروف وهو أنهم لا يريدون الكشف عن هويتهم أو جنسيتهم لكي لا يتم طردهم، وزيادة على ذلك فإنه حتى ولو كانوا يحملون وثائق فإنها تكون تحت تصرف المهربين وغالبا ما تتم مصادرتها.

وحتى لو فرضنا أنهم يحملون وثائق ومعروفة جنسيتهم أو كانوا يحملون أوراقا تثبت شرعية إقامتهم، أو من خلال التقنية البيومترية التي أصبحت تستعمل في مجال تحصين وثائق السفر، فهل هذا يغير شيء من فعل التهريب ما دام أن العنصر الفعّل المعني بجريمة التهريب هو المهرب[2].

ولتقريب الصورة أكثر نضرب مثالا على ذلك بشخص جزائري أراد أن يدخل التراب الوطني من دولة إفريقية تقع جنوب الصحراء، فاستعان بشبكات التهريب لأنه لم يجد وسيلة أخرى توصله إلى الجزائر في الأجل الذي يريده، هل يغير ذلك من فعل التهريب شيء؟ وبمعنى أخر هل هذا الفعل لا يعتبر تهريبا أم يعتبر كذلك؟

فموضع الاستغراب بالنسبة لهذا التعريف يكمن في أنه لا يمكّننا من أن نعرف بوضوح من هو العنصر الفعّل في جريمة التهريب، على رغم من أنه ينبغي أن يكون هو المهرب أو عصابات التهريب الإجرامية، بغض النظر عن كون المهاجر يحمل جنسية الدولة التي دخل إليها أم لا أو كان مقيما دائما فيها من عدمه، فبما أن الحق

[1] **هالة غالب**، مرجع سابق، ص 112.

[2] **Eduardo Geronimi**, op cit, p 16, 17.

الذي يراد حمايته بحسب ما يفهم من التعريف هو سيادة الدولة![1] فإن أي عملية لا تراعى فيها الشروط التي تحددها فذلك يعتبر تهريبا، خاصة وأن شبكات التهريب تهدف بشكل رئيسي لكسب الربح فهذا قد يجعل نشاطها يمتد إلى أشخاص يملكون الوثائق ولهم الحق في الدخول غير المشروع.

ثالثا: الهدف من نقل المهاجرين

لقد استخلصنا من قبل أن العنصر الفعّل في جريمة تهريب المهاجرين هم المهربون الذين يتهيكلون في شبكات منظمة ذات طابع إجرامي، بعكس المهاجرين غير الشرعيين الذين لا تكون لهم صلة ولا نية الإجرام، فلا تحركهم سوى الحاجة الاقتصادية والرغبة في تحسين مستويات معيشتهم[2]، وهذه الوضعية يستغلها المهربون لتحقيق الأهداف الخاصة بهم والمتمثل في الربح المادي.

وعليه يظهر أن الاستغلال هو الأساس الذي جعل الأمم المتحدة تجرم فعل تهريب المهاجرين، بينما تنفي أن يكون البرتوكول مستندا أو ذريعة لتجريم الهجرة السرية بحسب مقتضيات المادة 5 من البروتوكول، التي تنص على أنه:" لا يصبح المهاجرون عرضة للملاحقة الجنائية بمقتضى هذا البروتوكول، نظرا لكونهم هدفا للسلوك المبين في المادة 6 من هذا البروتوكول"[3].

غير أن فكرة الاستغلال في جريمة تهريب المهاجرين لها حدود معينة تجعلها تختلف عن فكرة الاستغلال في جريمة الاتجار بالبشر، بحيث أن هذه الأخيرة أشمل

---

[1] إن هذا الطرح هو طرح غربي بحت يسعى إلى حماية حدوده من دخول غير مرغوب فيه للأجانب، بينما هنالك طرف أولى بالعناية وهم المهاجرون الذين يجب أن يكونوا موضع حماية هذا البرتوكول بما أنهم يعتبرون ضحيا لاستغلال شبكات التهريب، وعلى أساس ذلك ورد في المادة 2 ما يلي: " أغراض هذا البروتوكول هي منع ومكافحة تهريب المهاجرين، وكذلك تعزيز التعاون بين الدول الأطراف تحقيقا لتلك الغاية، مع حماية حقوق المهاجرين المهرّبين."

[2] أنظر **صايش عبد المالك، صايش عبد المالك**، التعاون الأورو – مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، المرجع السابق، ص 39–43، وأنظر أيضا **عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك**، الهجرة غير المشروعة و الجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص 23.

[3] أنظر بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق.

وأوسع، بينما في جريمة تهريب المهاجرين فهي تقتصر على الحصول على منفعة مالية أو أي منفعة مادية أخرى – أي التربح – سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشر.

وشرط التربح في الحقيقة لا يقتصر فقط على تهريب المهاجرين بل يشمل جميع أصناف الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وعلى أساس ذلك كانت العوائد المالية لعصابات الإجرام المنظم هي السبب الرئيس الذي دفع الدول إلى إبرام اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الإضافية، ولا نجد في ذلك شيء من الغرابة إذا علمنا أن الخبراء في هذا المجال يقدرون عوائد الإجرام المنظم بما يناهز ثلث الناتج القومي العالمي[1]، يتم تبيضها باستعمال وسائل عديدة خاصة في بعض الدول ذات التوجه الرأسمالي التي تتيح كثيرا من الحرية في ممارسة النشاط الاقتصادي.

وإذا كان النشاط في مجال تهريب المخدرات والأسلحة يعتبر الأكثر مردودية بالنسبة لشبكات الإجرام المنظم، فإن هيئة الأمم المتحدة تبرز تهريب المهاجرين كواحد من المجالات التي تجني فيها العصابات أموالا طائلة، بحيث وصلت أرباح شبكات التهريب التي تنشط باتجاه أوروبا بنحو 5 مليارات دولار[2]، أما في الولايات المتحدة ففيما يقدر عدد المهاجرين الذين يدخلونها سنويا بطريقة غير شرعية بحوالي 3 ملايين مهاجر، يستعين 90% منهم بشبكات التهريب التي تجني من هذا النشاط ما يناهز 7 مليارات دولار سنويا[3].

وتجدر الإشارة إلى أن برتوكول الأمم المتحدة المتعلق بتهريب المهاجرين حاول فتح المجال – بشكل محتشم– في مسألة المقابل الذي يتلقاه المهربون، على أساس أن العبارة الأخيرة من المادة 3 في الفقرة (أ) جاء نصها كما يلي: "...من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى؛" وذلك للدلالة على

[1] **القحطاني خالد بن مبارك القريوي** ، مرجع سابق، ص 106.

[2] **عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك**، مرجع سابق، ص 20.

[3] See Global Report Vienna United Nations Office on Drugs and Crime: The Globalization of Crime: A Transnational Organized Crime Threat Assessment United Nations publication, 2010, p 4, in: http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/TOCTA_Report_2010_low_res.pdf

عدم أهمية طريقة الحصول على المنفعة ولا شكلها ولا أن تكون مشروعة أم لا، كما يستوي أن تكون موجهة للمهربين أنفسهم أو لغيرهم[1].

وعلى الرغم من أن الغالب في الأمر أن يتم تسديد أجر المهربين نقدا وسلفا، إلا أن الواقع أثبت تعامل المهربين بطرق أخرى كالتقسيط والتسديد البعدي من طرف المهاجر أو أسرته وحتى بتسخير المهاجرين في بلد الوصول في أعمال يديرها المهربون لتسديد أجرة سفرهم[2]، وأبعد من ذلك فإن هذا البروتوكول فتح المجال واسعا بعبارة "أو أية منفعة مادية أخرى" بما أنه في بعض الحالات يُتفق مع المهاجرين على حمل كميات من المخدرات إلى بلد الوصول كأجرة سفر.

لكن يبقى السؤال مطروحا في حالة ما إذا كان هناك منفعة غير مادية مهما كانت طبيعتها؟ كما هو الحال بالنسبة للخدمات الجنسية – ولا نقصد هنا الاستغلال الجنسي الذي يحتويه الاتجار بالبشر بل مجرد مقابل لعملية النقل – أو الترويج لأفكار معينة وإيديولوجيات متطرفة، فلأن النص قيد هذا المجال ففي اعتقادي أنه من الأجدر لو كانت هذه الفقرة أشمل في هذا الجانب بحذف كلمة "مادية"، لتصبح هذه الجملة بالشكل التالي:" ...من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على أي منفعة مهما كانت طبيعتها" ، وهذا ما أيده القانون النموذجي للأمم المتحدة الذي أشار إلى أنه ينبغي أن يفهم التعبير السابق بمفهوم واسع، ليشمل المتعة الجنسية والأفلام أو العروض الإباحية وحتى تذاكر الطائرات والقطارات وكافة أنواع المزايا والرشاوى[3].

لكن يبقى من الراجح أن يكون الغرض من التحديد الذي جاء به البروتوكول هو حماية الأشخاص الذين يقدمون خدمات ومساعدات للمهاجرين بداع إنساني، ليتم التمييز بينهم وبين المهربين، غير أن ذلك لا يردعنا من القول أن هناك نقاط كثيرة تستحق إعادة النظر في التعريف الذي أورده بروتوكول الأمم المتحدة، بما يسمح توضيح أكبر

[1] **هالة غالب**، مرجع سابق، ص 112.

[2] **Guido Friebel** & **Sergei Guriev,** ''Smuggling Humans: A Theory of Debt-Financed Migration'', *Journal of the European Economic Association*, February, 2006, 4 (6), 1085-1111.

[3] أنظر قانون نموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق، ص 14.

لفعل تهريب المهاجرين وعصاباته، وإذا كان هذا هو حال البروتوكول فما بال القوانين الوطنية؟

الفرع الثاني: التعريفات الواردة في بعض القوانين الوطنية

لقد كان بروتوكول الأمم المتحدة هو المرجعية التي اعتمدت عليها القوانين الداخلية لأغلبية الدول في تحديد مفهوم تهريب المهاجرين، وهذا يرجع بالأساس إلى أن الأمم المتحدة هي التي حثت الدول على تبني تعريفات مستنبطة منه، وذلك ما يتضح من القانون النموذجي الصادر عن هذه الهيئة والمتعلق بتهريب المهاجرين، لكن بعض القوانين لم تعر للتعريف أهمية كبيرة مكتفية فقط بتجريمه.

أولا: تعريف تهريب المهاجرين في القانون الجزائري

تناول المشرع الجزائري تهريب المهاجرين في قانونين مختلفين هما قانون 11/08 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الإقليم الجزائري وإقامتهم به وتنقلهم فيه[1]، وقانون 01/09 الذي يعدل ويتمم الأمر 156/66 المتضمن قانون العقوبات[2].

ففي القانون الأول لم يورد المشرع الجزائري تعريفا لتهريب المهاجرين رغم معالجته لشق من هذه الظاهرة فيه، بل و لم يستعمله حتى كمصطلح على الرغم من أنه تم تبنيه بعد مرور ثلاثة سنوات من تصديق الجزائر على بروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بتهريب المهاجرين، وقد جاءت المادة 46 تتناول صراحة مسألة تهريب المهاجرين حيث تنص على أنه:" يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمسة سنوات و بغرامة من 60000 إلى 200000 دج **كل شخص يقوم بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتسهيل أو محاولة**

[1] قانون 11/08 المؤرخ في 21 جمادى الثانية الموافق 25 يونيو 2008، يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، ج ر عدد 36، الصادرة في 02 يوليو 2008.

[2] قانون 01/09، مرجع سابق.

تسهيل دخول أو تنقل أو إقامة أو خروج أجنبي من الإقليم الجزائري بصفة غير قانونية"[1].

وقد حددت هذه المادة بدقة مواصفات تهريب المهاجرين في الفقرة الثانية[2]، غير أن التعريف الصريح لم يحتويه إلا قانون 01/09 المعدل لقانون العقوبات الذي استدرك من خلاله المشرع الجزائري مسألة غياب تعريف لهذه الظاهرة، بتخصيص القسم الخامس مكرر 2 من قانون العقوبات لجريمة تهريب المهاجرين.

وقد رأى المشرع أن يبتدئ هذا الجزء بتعريفه لجريمة التهريب في المادة 303 مكرر 30 التي تنص على أنه:" يعد تهريبا للمهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى"[3].

والملاحظة الأولى التي تتجلى بمجر الإطلاع على الوثيقتين هي أن المشرع الجزائري استعمل عبارة "القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني"، بدل تعبير "تدبير الدخول غير المشروع إلى دولة طرف" الذي ورد في البروتوكول!

بصريح العبارة ذلك يعني أن "**الإدخال غير المشروع**" لا يعده المشرع في مصاف تهريب المهاجرين، مع أن هذا الفعل هو الذي يستهدفه نص المادة 3 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، الذي لا يعتبر الإخراج غير المشروع تهريبا إلا إذا كان البلد المقصود طرفا فيه، وهنا يطرح إشكال حقيقي فإذا عرضت قضية على القاضي الجزائري بشأن تهريب مجموعة من المهاجرين من طرف شبكة مختصة من الجزائر باتجاه دولة ليست عضو في الاتفاقية، فإن القاضي بالنظر إلى التعريف الوارد في القانون يكيف

---

[1] قانون 11/08، مرجع سابق.

[2] **صايش عبد المالك**، محاربة الهجرة السرية من خلال القانون رقم 11/08، الملتقى الوطني حول: تنظيم العلاقات الدولية الخاصة ، واقع متطور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامع قاصدي مرباح ورقلة، يومي 21،22 أفريل 2010، مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 236-246.

[3]- انظر القانون 01/09 ، مرجع سابق.

الفعل على أنه جريمة تهريب المهاجرين، غير أن المتهم يمكن أن يتمسك بالتعريف الوارد في البروتوكول لتبرئة نفسه بما أن هذا الأخير أسمى من القانون!

الإشكال الذي وقع فيه المشرع الجزائري هو أنه قام بالنص على حالة الإدخال غير المشروع في غير محله وذلك في القانون المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر، ووجد حرجا بعد عام من ذلك في أن يجرم فعل الهجرة غير الشرعية بضغط أوروبي، ولا يجرم فعل التهريب الذي يعتبر الدعامة الأساسية للسيطرة على الهجرة، هذا على عكس المشرع المغربي الذي صاغ قانونا خاص بدخول وخروج الأجانب والهجرة[1].

ثانيا: تعريف تهريب المهاجرين في القانون المقارن

إذا كانت بعض الأنظمة تورد تعريفا لموضوع القانون في فصل خاص إما في بداية ذلك القانون أو في نهايته، فإن بعضها الآخر تحتوي قوانينها على فصل عام يخصص للتعريفات، فيما تفضل البعض عدم التطرق له وتركه للمحاكم، ولم ينكر القانون النموذجي للأمم المتعلق بتهريب المهاجرين أي من هذه الحالات[2].

وهكذا سارت القوانين المقارنة فيما يتعلق بتهريب المهاجرين غير الشرعيين، فبالنسبة للاتحاد الأوروبي فإنه تبنى نفس التعريفات الواردة في بروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين، وهذا ما يمكن أن نستشفه من خلال قرار مجلس الاتحاد الأوروبي الصادر 28 نوفمبر 2002[3]، ومع ذلك فإن أغلب دوله لم تتبنى قوانين خاصة بتهريب المهاجرين، والكثير منها لم تتناوله حتى في تقنيناتها العقابية إلا في

[1] **صايش عبد المالك**، « مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة على القانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات »، مرجع سابق، ص 6، 7.

[2] أنظر قانون نموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق، ص 12.

[3] Voir Directive 2002/90/CE du 28 novembre 2002, définissant l'aide à l'entrée, au transit et au séjour irréguliers, J.O., L 328 du 5.12.2002, p.17 ; voir aussi, Décision-cadre du 28 novembre 2002, visant à renforcer le cadre pénal pour la répression de l'aide à l'entrée, au transit et au séjour irréguliers, J.O., L 328 du 5.12.2002, p.1.

إطار عام[1]، والأمر نفسه يقال على النظام التشريعي السويسري الذي لم يتناول التهريب إلا في عموميات تعرض لها قانونها المتعلق بدخول وخروج الأجانب من الإقليم السويسري في المادتين 115 و 116، حيث تنص المادة 116 أن "التحفيز على الدخول، الخروج أو الإقامة غير الشرعية يعاقب عليها بعقوبة سالبة للحرية...[2]".

وتجدر الإشارة إلى أن المنظومة القانونية السويسرية المتعلقة بالهجرة كانت محلا لتعديلات عديدة منذ انضمام هذه الأخيرة إلى فضاء تشنغن الأوروبي بداية من عام 2008. ولم تشذ كندا عن موقف الدول السالفة الذكر فجاء تعريف قانون هذه الدولة في المادة 117 من قانون الهجرة وحماية اللاجئين التي نصت على ما يلي: "يعتبر من قبيل الاجرام كل من يقوم قصدا بتنظيم دخول شخص أو عدة أشخاص إلى كندا من دون حيازة الوثائق –جواز سفر، تأشيرة أو غيرها– التي يتطلبها هذا القانون أو يحفز، يساعد أو يشجع هؤلاء الأشخاص على الدخول إلى كندا"[3].

ويلاحظ أن هذا النص لا يعرّف جريمة تهريب المهاجرين بل يكتفي فقط بذكر الأفعال التي تدخل فيه، ويستعمل لفظ تنظيم الدخول بدل تدبير الدخول الذي يحتويه البروتوكول، وزيادة على ذلك يلاحظ أن هذا القانون يوسع دائرة التهريب إلى مجرد التحفيز أو التشجيع والمساعدة، مع ملاحظة أن القانون النموذجي السالف الذكر لا ينكر ذلك ما دام أنها واردة في نص المادة 6 من بروتوكول تهريب المهاجرين.

وسار المشرع المغربي في نفس هذا التوجه إذ لم يحتوي قانونه على تعريف لجريمة تهريب المهاجرين بدوره على الرغم من أن هذا البلد يعتبر أحد أكبر الدول

[1] Voir « La politique Belge en matière de traite des êtres humains : Ombres et lumières », Rapport annuel du Centre pour l'égalité des chances et la lutte contre le racisme, Novembre 2005, p 17 et suiv, in : http://meilleurdesmondes.be/blog/wp-content/uploads/2011/06/CECLCR-TEHRapport2005.pdf

[2] Loi fédérale du Canada sur les étrangers (LEtr) du 16 décembre 2005 (Etat le 11 octobre 2011), disponible sur : http://www.admin.ch/ch/f/rs/1/142.20.fr.pdf

[3] Au Canada, la Loi sur l'immigration et la protection des réfugiés (LIPR) dans l'article 117 stipule que : « commet une infraction quiconque sciemment organise l'entrée au Canada d'une ou plusieurs personnes non munies des documents – passeport, visa ou autre – requis par la présente loi ou incite, aide ou encourage une telle personne à entrer au Canada ». Loi sur l'immigration et la protection des réfugiés, LC 2001, c 27, <http://canlii.ca/t/mvb3> consulté le 2012/01/27.

المعنية بالظاهرة وبالهجرة غير الشرعية كذلك[1]، وعلى الرغم كذلك من أنه سن قانونا خاصا بهذه الأخيرة في عام 2003، أي ثلاثة سنوات بعد اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، واقتصر اهتمام المشرع المغربي بالنص على تجريم هذا الفعل في المادة 52 من القانون 03-02 التي تنص على أنه: " يعاقب... كل من نظم أو سهل دخول أشخاص مغاربة كانوا أو أجانب بصفة سرية إلى التراب المغربي أو خروجهم منه بإحدى الوسائل المشار إليها في المادتين السابقتين وخاصة نقلهم مجانا أو بعوض"[2].

لكن الشيء المهم هو أن المشرع المغربي –على عكس الجزائري– وفِّق في حصر جميع الحالات التي قد تشكل تهريبا للمهاجرين، بأن شمل تعريفه هذا ادخل الأشخاص أو إخراجهم من الإقليم المغربي مهما كان الغرض من ذلك وحتى ولو كان ذلك بدون عوض، وأيد هذا التوجه المشرع التونسي أيضا، غير أنه كان أوسع وأشمل فيما يخص تحديد الأفعال المكونة للتهريب، إذ تنص المادة 38 من قانون 3 فيفري 2004 على أنه: " يعاقب... كل من أرشد أو دبر أو سهل أو ساعد أو توسط أو نظم بأي وسيلة كانت، ولو دون مقابل، دخول شخص إلى التراب التونسي أو مغادرته خلسة سواء تم ذلك برا أو بحرا أو جوا، من نقاط العبور أو من غيره"[3].

أما في القانون الليبي فقد وردت الإشارة إلى هذه الجريمة في نص المادة الثانية (02) من القانون رقم 19 الصادر في عام 2010 والمتعلق بالهجرة غير الشرعية، غير أنه لم يورد تعريفا صريحا شأنه شأن أغلب التشريعات المقارنة، لكنه انفرد بالمزج بين

[1] **Sarehane Fatna et al**, Traite transnationale des personnes Etat des lieux et analyse des réponses au Maroc, Etude réalisée sous la direction de l'Organisation internationale pour les migrations, en coopération avec le Ministère de la justice du Royaume du Maroc, Août 2009, p 12, in : http://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/activities/countries/docs/Traite_Transnationale_des_personnes_%20Etat_des_lieux_et_analyse_des_r%C3%A9ponses_au_Maroc.pdf

[2] القانون المغربي 03-02، مرجع سابق.

[3] Loi organique Tunisienne n° 2004-6 du 3 février 2004, modifiant et complétant la loi n° 75-40 du 14 mai 1975, relative aux passeports et aux documents de voyage. JORT n°11 du 6 février 2004, pages 252 et suiv.

جريمة تهريب المهاجرين مع الهجرة السرية، وذلك ما يستشف من نص المادة المذكورة حيث جاء فيها: "يعتبر من أعمال الهجرة غير المشروعة ما يلي:

أ. إدخال المهاجرين غير الشرعيين إلى البلاد أو إخراجهم منها بأية وسيلة.

ب. نقل أو تسهيل نقل المهاجرين غير الشرعيين داخل البلاد مع العلم بعدم شرعية وجودهم بها...

د. إعداد وثائق سفر أو هوية مزورة للمهاجرين أو توفيرها أو حيازتها لهم..."[1]

إضافة إلى هذه التعريفات يمكن أن نشير إلى بعض المحاولات الأخرى التي تقدمها بعض الهيئات والأخصائيين في مجال الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.

ونعرج في البداية إلى التعريف المقدم من طرف مركز تهريب المهاجرين والاتجار التابع للولايات المتحدة، والذي يعرف فعل تهريب المهاجرين على أنه: " تسهيل، نقل، محاولة نقل أو إدخال غير مشروع لشخص أو مجموعة من الأشخاص عبر الحدود الدولية، بمخالفة قانون دولة أو أكثر، سواء كان ذلك الدخول بطريقة سرية أو باستعمال أحد الوسائل الاحتيالية، كالتزوير في الوثائق."[2] ويضيف المركز أنه في كثير من الأحيان، يجري تهريب الأشخاص من المهربين بغية الحصول على منفعة مالية أو أي منفعة مادية أخرى، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الشرط لا يعتبر أساسيا للجريمة، فعلى سبيل المثال، بعض الناس ينخرطون في عمليات التهريب لجمع شمل أسرهم.

ولهذا فإن الصفة الأساسية لتهريب البشر – بالنسبة للمركز– هي موافقة الشخص (أو الأشخاص) الذي يجري تهريبه، والذي يكون مستعدا لدفع مبالغ كبيرة من المال في سبيل ذلك، ويضيف المركز أن الغالبية العظمى من الناس الذين يدخلون إلى الولايات المتحدة بطريقة غير شرعية كانوا موضعا للتهريب ولم يكونوا ضحايا للاتجار بالبشر،

[1] القانون الليبي رقم (19)، مرجع سابق.

[2] Original definition of the centre: «Human smuggling is the facilitation, transportation, attempted transportation or illegal entry of a person(s) across an international border, in violation of one or more countries laws, either clandestinely or through deception, such as the use of fraudulent documents.», See, **The Human Smuggling and Trafficking Center,** Fact sheet: Distinctions between Human Smuggling and Human Trafficking, Unclassified, in: http://redlightchildren.org/wp/wp-content/uploads/Fact-Sheet.pdf?PHPSESSID=e3f153803148a04bffc8a3f844492923

أما التعريفات الفقهية لتهريب المهاجرين فعلى الرغم من قلتها فإننا نشير إلى بعضها على غرار ذلك الذي يقدمه "بتر أندرس" بقوله " إذا كان التهريب في مفهومه هو كل عملية إدخال أو إخراج، من دون ترخيص من الدولة، فإن كل دخول سري للحدود من طرف الأشخاص يمثل شكلا من أشكل التهريب، والشيء الذي تغير باختلاف الوقت والمكان هو درجة التهريب وطبيعته وطرقه ومنظمات كل نوع من أنواع التهريب[1].

وعرفته "سهيمة بن عاشور" على أن " التهريب يقوم به أشخاص يدعون مهربين (Passeurs) يبرمون عقدا ينص على نقل الأشخاص عبر الحدود إلى غاية الوجهة النهائية، في مقابل مقدار مالي محدد سلفا، بعد عبور الحدود تنتهي العلاقة بين المهربين والمهاجرين"[2]، أما الأستاذة "فتيحة قورارى" فهي ترى أن " التهريب هو قرار ذاتي باستخدام وسيلة ما كدفع مبالغ نقدية مقابل دخول بلد أجنبي بطريقة غير شرعية"[3]، ويلاحظ على هذا التعريف أنه يمزج نوع ما بين التهريب والهجرة غير الشرعية رغم الفرق الموجود بين كلاهما[4].

أما التعريف الذي يمكن اقتراحه لجريمة تهريب المهاجرين والذي يمكن استخلاصه من مختلف التعريفات التي وردت فيما سبق، سواء كانت قانونية أو فقهية، وعلى الرغم من الصعوبات التي يخلقها اختلاف وجهات نظر الدول التي تريد تأمين حدودها، إلا أننا سنحاول أن نعرض تعريفا شاملا لكل خصائص الجريمة ولذا نقول أن تهريب المهاجرين هو "كل تحفيز، تشجيع أو مساعدة لغرض تدبير عبور شخص أو مجموعة من الأشخاص للحدود الدولية بطريقة غير مشروعة بهدف الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مادية أو أي منفعة أخرى."

---

[1] ""If smuggling the can be defined as the practice of bringing in or taking out without state authorization, than all population flows involving a clandestine border crossing are by definition a form of smuggling. What has varied a cross time and place is the degree, nature, methods, and organization of such smuggling." See, **Kyle David and Koslowski Rey,** op cit,, p 140.

[2] **Ben Achour Souhayma,** Le droit tunisien face à la traite de personne et au trafic de migrant, ''CARIM - AS'', 2011/47, Robert Schuman Centre for Advansed Studies, San Dominico Di Fiesole (FI) : Institut européen, 2011, p 1.

[3] **محمد قوراري فتيحة**، «المواجهة الجنائية لجرائم الاتجار بالبشر، دراسة في القانون الإماراتي المقارن»، مجلة الشريعة والقانون، عدد 40، أكتوبر 2009، ص 173- 287.

[4] أنظر حول الفرق بين تهريب المهاجرين والهجرة غير الشرعية الصفحة 97 من هذا البحث.

المبحث الثالث: علاقة جريمة تهريب المهاجرين ببعض الظواهر المشابهة

لا يسعنا دراسة جريمة تهريب المهاجرين من دون الإشارة إلى علاقته مع بعض الظواهر المشابهة له، خاصة وأن هذا الفعل يعتبر نوعا من أنواع الجريمة عبر الوطنية المنظمة، وهذه الأخيرة تترابط أنواعها بعلاقات وطيدة ومعقد، لدرجة يصعب فيها أحينا إيجاد نقاط فاصلة بين بعض أنماطها، على غرار كل من جريمتي تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

وحتى الأمم المتحدة حرصت على تمييز تهريب المهاجرين عن جريمة الاتجار بالبشر سواء من خلال مجموعة أدواتها المتعلقة بتهريب المهاجرين أو تلك التي خصصتها للاتجار بالبشر، كما أن أغلب الدراسات التي تتناول هذا الموضوع أو ذاك لا تستغني عن ذلك، كما نها تركز على تمييزه عن الهجرة غير الشرعية.

ثم إن غرض تهريب المهاجرين على غرار الجريمة المنظمة وكافة أنواعها يبقى هو نفسه، ألا وهو تحقيق أكب قدر ممكن من المكاسب المالية، في وهذا الأمر الذي يجعل من اللجوء إلى بعض الأفعال المساعدة حتمية لا مفر منها كالرشوة وتبييض الأموال والتزوير وغيرها.

المطلب الأول: علاقة جريمة تهريب المهاجرين بالجريمة المنظمة عبر الوطنية

تنفرد جريمة تهريب المهاجرين عن الأنواع الأخرى للجريمة المنظمة ، أنها تكون في كل الحالات جريمة منظمة عبر الوطنية، وإذا كانت طبيعة هذه الجريمة تبين وتؤكد الصفة المذكورة بما أن هذا الفعل يتمحور حول محاولة تجاوز الحدود الدولية[1]، فإن اتفاقية باليرمو تعطي لنا السند القانوني لاعتبار الصفة عبر الوطنية كواحدة من خصائص تهريب المهاجرين، وهو الأمر الذي يمكننا من تحديد طبيعة العلاقة بين كلاهما.

[1] **هالة غالب**، مرجع سابق، ص 115.

الفرع الأول: معايير تحديد الجريمة المنظمة عبر الوطنية

لقد جاء تحديد هذه المعايير في المادة الثالثة (3) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية[1]، وأشارت هذه المادة إلى أربعة معايير نذكرها في ما يلي:

أولا: المعيار القائم على تعدد الدول التي ارتكبت فيها الجريمة

أشارت إليه المادة المذكورة بتعبيرها "إذا ارتكب الجرم في أكثر من دولة واحدة"، وهذا يعني أن تقوم الجماعة الإجرامية بارتكاب الجرم ولو كان واحدا ولكنه يشمل إقليم أكثر من دولة، سواء في وقت واحد أو على فترات عديدة، ومن ثم فالمعيار هنا هو مكان وقوع الجريمة[2].

إذ مع اتساع نطاق حرية تنقل الأشخاص وكذلك حرية تنقل الأموال التي حفزها التطور التكنولوجي الكبير الذي عرفه العالم مؤخرا، أصبح نطاق الجريمة يتخطى الحدود القومية للدولة ويصل إلى نقاط بعيدة من هذه المعمورة، وهذا بالأساس ما أدى إلى بروز شبكات إجرامية عالمية على غرار المافيا الإيطالية و الصينية والروسية[3].

ثانيا: المعيار القائم على تعدد الأفعال المكونة للجريمة

جل الجرائم التي توصف على أنها عبر وطنية تستدعي أن يكون فيها تناسق بين أفعال عديدة، خاصة بالنظر للأهداف التي تسعى لبلوغها وإلى خطورة النتائج التي تترتب عنها، وفي الغالب تتشكل الجريمة من السلوك الإجرامي والذي يعتبر الفعل

---

[1] أنظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 نوفمبر 2000، المصادق عليها بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي 55/02، المؤرخ في 5 فبراير 2002، ج ر عدد 09، الصادرة في 10 فيفري 2002.

[2] **هالة غالب**، مرجع سابق، ص 115.

[3] **قرايش سامية**، المرجع السابق، ص 31.

المباشر الذي يؤدي إلى تحقيق أهدافه، وهذا السلوك يرتبط بمجموعة من الأعمال سواء للتحضير للجريمة أو للمساعدة في تنفيذها أو للتحريض عليها.

ولما كان هذا التنوع في الأعمال التي تحيط بالجريمة بينت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أنه إذا "ارتكب الجرم في دولة واحدة ولكن جرى جانب كبير من الأعداد والتخطيط له أو توجيهه أو الإشراف عليه في دولة أخرى،" بمعنى أن السلوك الإجرامي إذا تم في دولة واحدة ولكن أعماله التحضيرية والتحريضية تقع في دولة أو عدة دول أخرى فإن هذا العمل يعتبر من قبيل الجريمة المنظمة عبر الوطنية[1].

ثالثا: المعيار القائم على اتساع المدى الذي تنشط فيه الشبكات الإجرامية

تنص المادة 3 فقرة 3 من من اتفاقية مكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة على أنه يعد السلوك إجراما عابرا للحدود "إذا ارتكب الجرم في دولة واحدة ولكن شاركت في ارتكابه جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية في أكثر من دولة واحدة"[2]، ومعنى ذلك أن الطابع الدولي لا يقتصر على الحالتين المذكورتين آنفا، وهما شمول أعمال الجريمة لدول عديدة أو كون بعض أفعالها الثانونية تمت في أكثر من بلد كما نصت على ذلك الفقرتين الأولى والثانية، بل إن وصف "الدولية" يمتد ليشمل حتى حالة ما إذا كان العمل ينحصر في إقليم دولة واحدة، ولكن بشرط أن تكون الشبكة التي تأتي الفعل المشكل للجريمة لها نشاط ذا طابع دولي، أي أن هذه العصابة يجب أن يكون لها نشاط جانبي دولي.

فمن الواضح أن الأشخاص الذين ينتمون إلى الشبكات الإجرامية ينزوون في تنظيم واحد والغرض من ذلك هو القيام بأنشطة إجرامية على أساس دائم، وتستوجب درجة عالية من التنسيق والتعاون كما تتطلب أيضا الكثير من التخصص والقدرة على

[1] **هالة غالب**، مرجع سابق، ص 115.

[2] إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة، مرجع سابق.

التنسيق[1]، وبناء على ذلك تزرع بعض المنظمات الإجرامية أعضائها في بلدان عديدة حتى يكون لها فعالية أكبر في بلوغ أهادف.

ولقد أظهرت التجارب صعوبة معالجة الجريمة المنظمة في إطار الجهود المحلية بسبب العلاقات الدولية والاقتصادية المتنامية، ونظرا للأساليب التقنية المستعملة من قبل المجرمين غدى من المؤكد أن الإمكانات المسخرة للقضاء عليها باتت قاصرة على إستيعابها، وأن العمل الدولي المنسق أجدى في التصدي لأخطاره، فتفطنت اتفاقية الأمم المتحدة إلى ذلك وأدخلت هذه الحالة في مجال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، حتى تمكن الدول التي يرتكز فيها العمل الإجرامي ذات البعد العالمي من الاستفادة من المزايا التي تمنحها هذه الاتفاقية خاصة فيما يتعلق بالتعاون فيما بين الدول.

رابعا: المعيار القائم على اتساع أثر الجريمة

الحالة الأخير – وهي في الحقيقة تكملة للمعايير السابقة – تتجسد في كون بعض المنظمات الإجرامية تمارس نشاطها بصفة كلية على إقليم دولة واحدة ويكون جميع أفرادها مستقرين فيها، غير أن آثارها، تمتد إلى بلد أخر أو عدة بلدان، فهذه الحالة بدورها تدخل في نطاق الجريمة المنظمة عبر الوطنية وهذا ما ورد في الفقرة 4 من الاتفاقية السالفة الذكر حيث نصت على أنه يعتبر من الجريمة المنظمة عبر الوطنية "إذا ارتكب الجرم في دولة واحدة ولكن له آثار شديدة في دولة أخرى."[2] غير أنها اشترطت لذلك أن تكون الآثار شديدة من دون أن تبين المقصود من ذلك و لا درجة الشدة التي يعتد بها، بالتالي أمكن إدخال هذا الأمر ضمن المسائل الموضوعية التي تخضع لتقدير الدول، مما يفتح الباب أمام تعدد الاختصاص الدولي للجريمة الواحدة[3].

---

[1] **محمد فتحي عيد**، عصابات الإجرام ودورها في الاتجار بالأشخاص، الندوة العلمية حول "مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية"، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، أيام 15 – 2004/03/17، ص 8 – 64، ص 51.

[2] إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة، مرجع سابق.

[3] **هالة غالب**، مرجع سابق ص 116.

الفرع الثاني: إسقاط معايير الجريمة عبر الوطنية المنظمة على جريمة تهيب المهاجرين

إذا كان توافر معيار واحد فقط يكون كافيا لإضفاء وصف الجريمة المنظمة عبر الوطنية حسب اتفاقية باليرمو، فإن حالة جريمة تهريب المهاجرين تحتوي غالبا جميع هذه المعايير، ونادرا فقط ما تكون أحدها غائبة عن هذا الفعل، فالحالة الأولى هي ارتكاب الجريمة في أكثر من دولة واحدة، بمعنى أن يكون محل ارتكاب الركن المادي لهذه الجريمة يشمل دولتين أو أكثر، و هذه الحالة يمكن اعتبارها صفة جوهرية ثابتة في جريمة تهريب المهاجرين مادام أن ركنها المادي يتضمن تمرير أو تدبير عبور الحدود لشخص أو مجموعة من الأشخاص، و عليه ففرضية التهريب مرتبطة دائما بفكرة الحدود وبشكل أدق بفكرة العبور غير القانوني للحدود التي ينجر عنها الصفة عبر الدولية لهذا العمل[1].

الحالة الثانية التي تفردها المادة الثالثة (3) هي حالة كون الجرم ارتكب في دولة واحدة ولكن جرى كثير من الإعداد و التخطيط له أو توجيهه أو الإشراف عليه في دولة أو دول أخرى، وهذا ما يتلائم تماما مع عملية تهريب المهاجرين بحيث يتم نقل الأشخاص من بلد إلى أخر مرورا بدولة أو عدة دول يتم فيها أحيانا إيواء المهاجرين وتدبير وسائل سفرهم والتخطيط لكل ذلك، كما قد يكون الإشراف على عملية التهريب من دولة غير معنية كلية، يستقر فيها مخططوها وممولوها أو رؤساء العصابة، وهذا ما يتوافق مع المعيار الثالث أيضا أين تشترط الفقرة 3 أن يكون هناك انتشار لأفراد العصابة في دول عديدة.

أما بالنسبة لآثار جريمة التهريب فلا تحتاج إلى توضيح بما أنها لا تتحقق إلا بتوافر دولتين على الأقل، أحدها تُصدّر المهاجرين والأخرى تستقبلهم، كما قد تكون بعضها عبارة عن مناطق عبور، وتبقى فقط مسألة شدة هذه الآثار التي سبق وأن بينا أنها مسألة موضوعية خاضعة للسلطة التقديرية للدول، فإن شاءت تعتمد على كثرة

[1] **Duez Denis**, L'union européenne et l'immigration clandestine, de la sécurité intérieure à la construction de la communauté, édition de l'université de Bruxelles, Belgique, 2008, p 138.

المهاجرين أو على عدد عمليات التهريب أو على ظرف استعمال السلاح أو التهديد باستعماله[1].

من خلال كل ما سبق يمكن أن نميز طبيعة العلاقة الموجودة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية وجريمة تهريب المهاجرين، بحيث أن هذه الأخيرة ليست إلا نوع من أنواع الإجرام المنظم العابر للحدود، بل وإنه من أهم أنواعه وإلا لما أحاطتها الأمم المتحدة بهذه العناية، إلى درجة ألحقتها باتفاقيها لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في برتوكول خاص لمحاربة هذه الجريمة، حرصت في بداية هذا البروتوكول – في المادة الأولى – على إبراز العلاقة الموجودة بالاتفاقية الأم، وبينت أن أحكامها تنطبق على البروتوكول كما أن الأفعال المجرمة بموجب هذا الأخير تعتبر أيضا مجرمة وفقا للاتفاقية[2].

المطلب الثاني: علاقة تهريب المهاجرين بالاتجار بالبشر

ينبغي في البداية أن نشير إلى أن الاتجار بالبشر كان موضوعا للقانون الدولي منذ عدة عقود خاصة في صيغه القديمة وفروعه المختلفة، كما كان موضع اهتمام كثيرا من الباحثين والدارسين – على عكس تهريب المهاجرين – ذلك أن هذه الجريمة حسب رأيهم هي الأكثر انتشارا وعواقبها أشد تأثيرا على حقوق الإنسان، ولذلك نجد أن التعريفات المقترحة له عديدة سواء على المستوى الدولي[3] كاتفاقية الرق والاتجار بالرقيق

[1] وهذا ما نجده في غالبية القوانين و من بينها القانون الجزائري الذي يجعله من ظروف التشديد، أنظر المادة 303 مكرر 32 من قانون 01/09، مرجع سابق، والمادة 46 من قانون 11/08، مرجع سابق، وأنظر أيضا المادة 4 من القانون الليبي رقم 19 لعام 2010، مرجع سابق.

[2] تنص المادة الأولى من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو على: "هذا البروتوكول يكمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ويكون تفسيره مقترنا بالاتفاقية.

تنطبق أحكام الاتفاقية على هذا البروتوكول، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، ما لم ينص فيه على خلاف ذلك.

تعتبر الأفعال المجرمة وفقا للمادة ٦ من هذا البروتوكول أفعالا مجرمة وفقا للاتفاقية."

[3] أ نظر حول أهم هذه الاتفاقيات **عبد الله سعود السراني**، مرجع سابق، ص 116 وما بعدها.

والممارسات المشابهة له لعام 1956 واتفاقية مجلس أوروبا الخاصة بالعمل ضد الاتجار بالبشر[1]، أو على المستوى الداخلي كالقانون الجزائري والأردني والفرنسي[2].

غير أننا سنتعرض للتعريف الذي ورد في المادة الثالثة (3) من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة التي تنص على أنه: "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو إساءة استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء."[3]

وعلى أساس هذا التعريف يمكن لنا أن نرى بوضوح أن الاتجار بالبشر هو أكثر أنماط الجريمة المنظمة عبر الوطنية تشابها بتهريب المهاجرين، الأمر الذي يجعل أي دراسة تتناول الموضوعين لا تستغني عن التعرض للعلاقة التي تجمعهما، بالتركيز على نقاط الاختلاف الموجودة بينهما، لكننا في هذا المقام سوف لن نقتصر على إبراز هذه النقاط بل سنحاول إضافة إلى ذلك التعرض أوجه الشبه فيما بينهما.

---

[1] للمزيد حول الاتفاقية والقوانين المتعلقة بالاتجار بالبشر أنظر **أمير فرج يوسف**، مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2011، ص 109 وما بعدها.

[2] المشرع الجزائري تناول الاتجار بالأشخاص في نفس القانون مع تهريب المهاجرين أي في قانون رقم 01/09 وأورد له تعريفا في المادة 303 مكرر 4، وعرفه القانون الأردني في 3 من قانون رقم (9) لعام 2009، المؤرخ في 2009/09/16، أما المشرع الفرنسي فأورد له تعريفا في قانون العقوبات في المادة 225 فقرة 4-1، التي استحدثت بموجب قانون 1631/2007، المؤرخ في 20 نوفمبر 2007، ج ر 2007/11/21.

[3] بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمد من طرف الجمعية العامة في 15 نوفمبر 2000، المصادق عليه من الطرف الجزائر بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي 417/03، المؤرخ في 09 نوفمبر 2003، ج ر عدد 69، الصادرة بتاريخ 12 نوفمبر 2003.

الفرع الأول: أوجه التشابه بين الظاهرتين

النقطة الأولى التي يمكن أن ننطلق منها لإبراز التشابه الموجود بين تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، هي أن كلاهما يشتمل على جرم نقل الأشخاص من مكان إلى آخر بطريقة تخالف الأنظمة المعمول بها[1]، وعلى أساس ذلك فإن كلا العملين معاقب عليه وفقا للقواعد القانونية الوطنية والدولية، واللتان تضعانهما في مصاف الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ولما كان موضوع كل من الجريمتين هو نقل الأشخاص من مكان إلى مكان أخر فإنه من الطبيعي أن تكون الأسباب التي ترتبط بها أغلب حالات الأشخاص المهربين والمتاجر بهم هي نفسها الأسباب العامة التي تسبب التحركات السكانية، بالتالي يعتبر الفقر والبطالة والظروف الاقتصادية الصعبة والتطلع إلى أوضاع معيشية أفضل هي أهم الدوافع التي تحفز على الهجرة، هذا بالإضافة إلى بعض الأسباب الأخرى كالفساد السياسي والاجتماعي والحروب والنزاعات والظروف الطبيعية الصعبة[2].

ثم من ناحية الأفعال التي تتشكل منها كل جريمة يلاحظ أنها نفسها تقريبا سواء تعلق الأمر بالتجنيد أو النقل أو الإيواء، أما الاستقبال فيبقى خاصية دائمة في الاتجار بالبشر بينما تبقى حالاته قليلة بالنسبة لتهريب المهاجرين[3].

ونفس الشيء ينطبق على الوسائل المستخدمة لتحقق بها الشبكات الإجرامية أغراضها، فإذا استثنينا الاختطاف الذي لا يتصور إلا بالنسبة للاتجار بالأشخاص، فإن التهديد بالقوة واستعمالها والقسر والاحتيال والخداع واستغلال السلطة واستغلال حالة استضعاف وإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا معينة لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص

[1] **العريان محمد علي**، عمليات الاتجار بالبشر وآليات مكافحتها (دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص 38.

[2] **خالد مصطفى فهمي**، النظام القانوني لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في ضوء القانون رقم 64 لسنة 2010 والاتفاقيات الدولية والتشريعات العربية، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 88.

[3] **Eduardo Geronimi,** op cit, p 9.

آخر، كلها وسائل قابلة للاستعمال لاستدراج ضحايا الاتجار بالبشر وكذلك لإقناع المهاجرين [1].

كما لا يختلفان أيضا من حيث الأغراض التي تسعى الشبكات الإجرامية العاملة في كلا المجالين لتحقيقها، والمتمثلة في الحصول على منفعة مهما اختلاف مقدار ونوع هذه المنفعة المرجوة من كلا الجريمتين.

وعلى الرغم من أن تهريب المهاجرين يرتبط في أغلب الحالات بالمنفعة المادية في حين أن الاتجار بالأشخاص يقترن أيضا بالاستغلال بمختلف أنوعه، ومع هذا فقد أثبت الواقع أن المنفعة هي بالأساس المعيار الأساسي الذي يقوم عليه كلاهما، كما أن مسألة الاستغلال غير مستبعدة أيضا عن جريمة تهريب المهاجرين، وتتجلى في شكل عقود دين[2] قابلة للدفع بعد وصول المهاجر إلى بلد المقصد في أعمال يديرها المهربون[3].

وينبغي الإشارة في الأخير إلى أن الاتجار بالبشر الذي يعتبر أوسع من تهريب المهاجرين، يستهدف ثلاثة فئات يمكن من خلالها تمييز أنواع الاتجار وهي؛ الاتجار بالنساء، الاتجار بالأطفال والاتجار بالعمال[4]، وهذا الأخير هو أشد الأنواع تداخلا مع تهريب المهاجرين، بحيث أنه يتعلق بنفس الفئة التي يشملها تهريب المهاجرين وهم العمال الذي يتم انتقائهم– خصوصا في أسيا والشرق الأدنى– في بناء على عقود

[1] **محمد قوراري فتيحة**، مرجع سابق، ص 179–182.

[2] حتى يتم تسهيل إقناع الأشخاص للإقبال على الهجرة بطريقة غير شرعية وكذلك نتيجة للمنافسة التي ظهرت بن المهربين أصبح هناك طريقتين لدفع تكاليف الرحلة وهما التمويل الذاتي (Self-financed) الذي يتم من طرف الراغب في الهجرة أو عائلته، والتمويل بالدين (Debt-financed) حيث يستفيد المهاجر من إرجاء الدفع إلى وقت لاحق، أنظر: **Guido Friebel and Sergei Guriev,** ''Smuggling Humans: A Theory of Debt-Financed Migration'', op ci, pp 1101-1106.

[3] **Kyle David and Koslowski Rey,** op ci, p 140.

[4] **الشيخلي عبد القادر**، جرائم الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية وعقوباتها في الشريعة والقوانين العربية والقانون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص 75، 76.

توظيف قانونية، ثم يتم نقلهم إلى أماكن العمل في قطاعات البناء والصناعة والزراعة وكذا خدمات البيوت، بمجرد وصول العمال يتم استغلالهم من طرف وكالات التشغيل التي تبدأ تدريجيا بتغيير شروط التوظيف بما يحقق مآربها، كما تقوم عادة بمصادرة وثائق السفر الخاصة بالعمال وتهديدهم بشكل مستمر حتى يرضخوا لشروط العمل الجديدة، كما تبادر إلى حرمانهم من كل أجورهم أو من أجزاء منها حتى تبقي على تبعيتهم لها[1].

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين الظاهرتين

إذا كان الاتجار بالعمال هو أكثر أنماط الاتجار بالبشر تقاربا مع ظاهرة تهريب المهاجرين، فإنه مع ذلك تبقى معالم الاختلاف موجودة بين هذه الأخيرة وكافة أنماط الاتجار، وتظهر أوجهه من زوايا أو نواحي عديدة نذكر أبرزها فيما يلي:

أولا: من ناحية نوعية الجريمة

تصنف الجرائم بحسب طبيعة صاحب الحق المحمي إلى جرائم تقع على الدولة أو الشيء العمومي، وجرائم تقع على الأفراد سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو أشخاصا معنويين، وللتفرقة بين النوعين أهمية بالغة من الناحية القانونية، لذلك عالج المشرع الجزائري النمط الأول في الباب الأول من الجزء الثاني من قانون العقوبات والنمط الثاني في الباب الثاني من نفس الجزء[2].

واستنادا إلى هذا التقسيم سنجد أن الاتجار بالبشر يشكل جريمة ضد الأشخاص ويهدد سلامتهم وبالتالي يكون الأفراد المتاجر بهم في وضع الضحية أو المجني عليه[3]،

---

[1] **الشيخلي عبد القادر**، مرجع سابق، ص 76.

[2] أنظر الأمر رقم 156/66، المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق 8 يونيو 1966، والمتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.

[3] **محمد مطر**، أحكام قانونية عامة لمكافحة الاتجار بالبشر من منظور دولي مقارن، ص 7، وثيقة الكترونية، تم الإطلاع عليها في 2012/02/09، متوفرة على الرابط التالي:
http://www.protectionproject.org/wp-content/uploads/2010/09/charts-in-Arabic1.pdf

بينما يقع التهريب على أنظمة الدولة التي لا يتم مراعاتها أثناء عبور الحدود مما يشكل نوع من الانتهاك لسيادة الدولة[1]، وعليه فموضوع الانتهاك هنا هي الأنظمة القوانين وليس الأفراد[2]، إلا إذ أدخلنا ذلك من قبيل تهديده للأمن القومي للدول خاصة وأن التهريب له علاقة مع بعض الصور الخطيرة للإجرام على غرار الإرهاب وترويج المخدرات.

وتباعا لذلك يعتقد بعض القانونين أن التفرقة بين ظاهرتي تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر أمر ضروري خاصة من الناحية القانونية، وهذا لسبب وجيه وهو أن الاتجار بالبشر ينصب على أشخاص تثبت عليهم صفة الضحية[3]، وهؤلاء يحرص القانون الدولي والقوانين الوطنية على حمايتهم خاصة في حال ما كانوا نساء أو أطفالا، أما المهاجرون الذين يكونون موضوعا للتهريب فليس لهم مركز الضحية نظرا لأن

[1] See **Zaid A. Zaid**, "The obligations of transit countries in controlling irregular Immigration through the borders", *Journal Of Law*, no 4, vol. 34, December 2010, pp 11–52.

[2] وهنا أيضا يكون قانون العقوبات الجزائري محلا للنقد إذا أن المشرع الجزائري أدرج تهريب المهاجرين في الباب الثاني بعنوان الجنايات والجنح ضد الأفراد تحت الفصل الأول بعنوان الجنايات والجنح ضد الأشخاص، وجعل تهريب المهاجرين (جاء في القسم 5 مكرر 2) في نفس خانة الاتجار بالبشر (قسم 5 مكرر) والاتجار بالأعضاء البشرية (القسم 5 مكرر 1)، بينما جرم الهجرة غير الشرعية في الباب الأول بعنوان الجنايات والجنح ضد الشيء العمومي تحت فصل خامس بعنوان الجنايات والجنح التي يرتكبها الأشخاص ضد النظام العمومي، وأوجد قسما ثامنا بعنوان الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني، وهذا في الحقيقة هو الموضع الذي كان ينبغي أن تأتي فيه جريمة تهريب المهاجرين.

والحقيقة أن المشرع الجزائري يضعنا بذلك في موقف صعب جدا؛ فمن جهة يعتبر المهاجر غير الشرعي جانيا بحسب المادة 175 مكرر 1، ثم يضعه في موقع الضحية في نفس القانون بموجب المادة 303 مكرر 30.

[3] تعرف الأمم المتحدة الضحية في إعلانها بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة، وإساءة استعمال السلطة في المادة 18 فقرة ب بأن الضحايا هم: "الأشخاص الذين أصيبوا بضرر فردي أو جماعي بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي، أو المعاناة النفسية أو الخسارة الاقتصادية، أو الحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بالحقوق الأساسية عن طريق أفعال، أو حالات إهمال تشكل انتهاكا للقوانين الجنائية النافذة في الدول الأعضاء، بما فيها القوانين التي تحرم الإساءة الجنائية لاستعمال السلطة، ويشمل مصطلح الضحية أصلا حسب الاقتضاء العائلة المباشرة للضحية الأصلية أو معاليها المباشرين والأشخاص الذين أصيبوا بضرر من جراء التدخل لمساعدة الضحايا في محنتهم أو لمنع الإيذاء"، أما في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر خاصة النساء والأطفال فقد عرف "الضحية هو شخص تعرض لأذى ما سواء جسديا أم عقليا أم اقتصاديا نتيجة تعرضه لمجموعة من العوامل والأفعال والوسائل والأغراض ..." أنظر بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، مرجع سابق.

التهريب يرتبط بركن الرضا[1]، بمعنى أن المهاجر يصبح في وضعية المُهَرَّب نتيجة لرضاه[2]، إلا في بعض الحالات التي يمكن فيها أن يصبح ضحية لبعض الأعمال الأخرى المرتبطة بالتهريب كالاستغلال الجنسي و العنف والسطو وغيرها.

غير أن مسألة الرضا ليست عامة أيضا بالنسبة لجميع حالات الاتجار، إذ يستثنى منها حالات الأطفال الذين لم يصل سنهم 18 سنة كاملة، فهؤلاء لا يؤدي رضاهم إلى اعتبارهم مهاجرين غير شرعيين أي مهرَّبين، وإنما كل عملية تشغيل أو نقل أو إيواء أو استقبال لهذه الفئة تكيف على أنها اتجار بالبشر[3]، وهذا يجعل بعض حالات التهريب تتحول إلى اتجار إذا ما كان أحد المهاجر قاصرا، ولهذا الاختلاف أهمية من الناحية القانونية خاصة وأن العقوبات التي تفرد لحالات الاتجار بعقوبات أشد قسوة.

ثانيا: من ناحية العمل الذي تقوم به العصابات

مبدئيا يتوقف دور المهربين على ضمان دخول الأشخاص عبر الحدود، وبالتالي فمهمتهم تنتهي بمجرد وصول المهاجرين إلى الدولة المتفق عليها، وهذا عكس حالة الاتجار بالأشخاص التي تنطوي على صفة الاستمرارية في العلاقة بين المتاجر أو بين المستغل وضحيته[4]، وأساس هذه العلاقة هو الاستغلال الذي ينتفي في الجريمة الأولى على اعتبار أن العلاقة بين أطرافها مؤقتة، وهذه الأوصاف تجعل الاتجار بالبشر أشد خطورة والأشخاص المتاجر بهم في حاجة أكبر إلى المساعدة والحماية بالنظر إلى قساوة الضرر الواقع عليهم والأوضاع المهينة التي يتم استغلالهم فيها[5]، وهذه الميزة هي أحد الأسباب التي تبرر الاهتمام الوسع بهذه الجريمة على عكس جريمة تهريب المهاجرين.

---

[1] **Geronim Eduardo,** op cit, p 19.

[2] Migration irrégulière, trafic illicite de migrants et droits humains : vers une cohérence, Traduction : **Saguès Salvatore**, Rapport du Conseil International sur les Politiques des Droit humains, p 2, Genève, 2010 In : http://www.ichrp.org/files/summaries/39/122_pb_fr.pdf

[3] **Weyembergh A.**, La lutte contre la traite et le trafic d'êtres humains, Revue internationale de droit pénal 2006/1-2, 77, p. 211-221.

[4] **خالد مصطفى فهمي**، مرجع سابق، ص 147.

[5] **العريان محمد علي**، مرجع سابق، ص 37، 38.

ثالثا: من ناحية مدى الجريمتين

من ناحية مدى الجريمتين نلاحظ أن تهريب المهاجرين يكون دائما ذا طابع عبر وطني، وذلك بالنظر إلى أن هذه الجريمة تتخطى الحدود القومية للدول، وهذا يشمل الشروط الأربعة المحددة من طرف اتفاقية الأمم المتحدة لوصف "عبر الوطنية"، على العكس من ذلك فإن الاتجار بالبشر قد يكون عابرا للحدود كما قد لا يشكل جريمة منظمة عبر وطنية لأنها قد تتم داخل حدود دولة واحدة[1].

ثم إن الأثر المترتب في حال كانت الجريمتين عابرتين للحدود تختلف، فبينما تمنح في العادة تراخيص الإقامة لضحايا الاتجار بما أنها أطراف ينبغي حمايتها، فإن المهاجرين غير الشرعيين غالبا ما يتم إعادتهم إلى أوطانهم وفق اتفاقيات تبرم في هذا الإطار[2].

المطلب الثالث: علاقة تهريب المهاجرين بالهجرة غير الشرعية

منذ ما يقارب العشريتين أصبحت مسألة الهجرة غير الشرعية حاضرة في صميم الأجندة الإعلامية والسياسية بشكل ملفت، سواء من حيث آثارها الاجتماعية والاقتصادية أو من حيث أبعادها القانونية و الأمنية، وأكثر من ذلك أنها أصبحت تسبب كثير من الحرج لبعض البلدان وتتخذها أطراف أخرى كوسيلة للضغط والتأثير في العلاقات الدولية، وهذا ما جعلها محلا للجدل والنقاش في الدول المستقبلة لها وبشكل أقل في تلك التي تصدرها.

والملفت للنظر أيضا أن أغلب الآراء التي تأتي من هنا وهناك بشأنها تكون مبنية على أحكام ارتجالية غير نابعة عن استطلاعات ولا من بحوث ودراسات أكاديمية، مما أدى في كثير من الأحيان إلى إصدار أحكام على المهاجرين تكون في بعض الأحيان

[1] **خالد مصطفى فهمي**، مرجع سابق، ص 147.

[2] **مطر محمد** ، مرجع سابق، ص 7. أنظر أيضا:

- The Human Smuggling and Trafficking Center, p 4.

قاسية[1]، مع أن الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى تلك المتعلقة بالظروف الطبيعية قد تكون كافية لتفسير الإقبال المتزايد على الهجرة[2]، ثم لا ننس أن مختلف التطورات التي مرت بها هي التي أدت إلى ارتباطها بالشبكات الإجرامية كما بينا ذلك.

وعليه فمن الأهمية بمكان أن نبين العلاقة القائمة بين الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، والتي تبرز من نواحي عديدة سنجد أن الدراسة التاريخية للهجرة السرية تبين أن هذه الأخيرة ساهمت في ظهور شبكات التهريب، ومن جهة أخرى نلاحظ أن تمكن المهاجرين من بلوغ بلدان المقصد يعود إلى قدرة هذه عصابات في تنظيم حركات الهجرة، وأخيرا يلاحظ أن هذه الأخيرة أصبح لها دورا فعالا في الأشخاص على الإقبال على الهجرة غير الشرعية بالتالي فلها دور في تشجيع لهذه الظاهرة.

الفرع الأول: الهجرة غير الشرعية والحاجة إلى شبكات التهريب

لقد بينّا فيما سبق أنه من الناحية التاريخية يمكن أن نرجع الجذور الأولى لظهور عصابات تهريب المهاجرين إلى التجارة بالعبيد، ولكن اتضح أيضا أن اتجاه هذه العصابات للنشاط بشكل صريح في مجال نقل الأشخاص لم يتبلور بصورة جلية ومفهومة إلا بظهور الهجرة غير الشرعية في حد ذاتها، التي تعتبر أحد الآثار السلبية لمجموعة القوانين والسياسات التي انتهجتها الدول المستقبلة للمهاجرين.

---

[1] **Djerbal Daho, Kadri Aissa,** Nouveaux enjeux entre états, sociétés, groupes et individués, *Revue NAQD*, « Migrant Migration El Harga », automne 2009, pp 5-7.

[2] حول أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية أنظر **معيفي لعزيز**، الهجرة غير القانونية بين الحلول الأمنية والحلول الاقتصادية والاجتماعية، الملتقى الوطني حول"ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الأبعاد القانونية والإنسانية"، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى آق اخموك، أيام 04،05 ماي 2010، وأيضا **محمد معمر**، أسباب ودوافع الإقبال على ظاهرة الحرقة؛ دراسة ميدانية للحراقة المطرودين من اسبانيا بمدينة الغزوات ولاية تلمسان، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009، ص 88 وما بعدها، وأنظر أيضا **صايش عبد المالك**، التعاون الأورو – مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مرجع سابق، ص 39–44، وأنظر أيضا **زروقي إبراهيم**، مرجع سابق، ص 31–51، وأنظر أيضا **دوبي بونوة جمال**، ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الأبعاد القانونية و الإنسانية، الملتقى الوطني حول"ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الأبعاد القانونية و الإنسانية"، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى آق اخموك، أيام 04،05 ماي 2010.

إذ كان لهذه السياسة تأثير مباشر على تراجع نسب الهجرة الشرعية وتزايد معدلات الهجرة السرية، خاصة في ظل اتساع الهوة بين العالمين المتقدم والمتخلف في مجال التنمية.

وإذا كانت أوروبا الغربية التي تستقبل أغلب المهاجرين إليها من إفريقيا[1]– ثم من وأوروبا الشرقية وأسيا – قد ظهر فيها أول أشكال التهريب من خلال منظمات أرباب العمل، فإن سياسات الانغلاق التي مارستها والتغير الجذري في قوانينها المتعلقة بتنقل الأشخاص، أعطت حافزا لوكلاء منظمات أرباب العمل للاستقلال عنهم وتنظيم أنفسهم للتخصص في مجال تهريب المهاجرين، وهذا دليل كافي للقول أن الهجرة غير الشرعية هي التي ساهمت في إحداث التحول من التجارة بالعمال إلى نقل الأشخاص وتهريب المهاجرين.

كما حفزت أيضا الهجرة السرية بعض من البدو الرحل والسكان الذين يقطنون مناطق العبور في تغيير نشاطهم الأصلي المتمثل في الزراعة والرعي، ليمتهنوا نقل الأشخاص عبر الحدود؛ وهذه هي حالة بعض المهربين الذين ينشطون في صحراء سيناء، وهم البدويون (Bédouins) الذين تحولوا في البداية إلى تشكيل منظمات لنقل الماشية والمخدرات وغيرها وكان ذلك انطلاقا من عام 1948 [2].

ثم بعد زيادة نسب الهجرة السرية انطلاقا من التسعينات توجهوا إلى العمل في تهريب الأشخاص عبر الحدود مستغلين معرفتهم الدقيقة بالمسالك عبر الصحراء (Savoir Circuler)، وهو نفس العامل الذي يستغله الطوارق (Touaregs) الذين يمتلكون معرفة دقيقة بمسالك الصحراء الكبرى[3]، فيقومون بنقل الأفارقة سواء باتجاه موريتانيا أو إلى الجزائر ثم المغرب أو تجاه ليبيا نحو إيطاليا[4]، وبالتالي يمكن القول أن وفود المهاجرين

[1] **Khcheni Mohamed**, La migration clandestine au Marco, p 1 et 2.
[2] **Anteby-YEMINI Lisa**, « Migrations africaines et nouveaux enjeux de la frontière israélo-égyptienne », *Revue Cultures &Conflits*, Numéro 72 (hiver 2008), pp 76-99, p 78.
[3] **Bensaad A.,** « Les migrations transsahariennes, une mondialisation par la marge », *Maghreb-Machrek*, n°185, 2005, pp. 13-36.
[4] **Pliez Olivier,** « Le Sahara libyen dans les nouvelles configurations migratoires », *Revue Européenne De Migrations Internationales*. Vol. 16 N°3, 2000, pp. 165-181.

غير الشرعيين ساهم ولو بطريقة غير مباشرة في تحول بعض فئات المجتمع، بموجب نوع معين من النشاط كانوا يمارسونه مسبقا، إلى مهربين للأشخاص.

وفي نفس الإطار يمكن أيضا أن نستشف العلاقة بين تهريب المهاجرين والهجرة غير الشرعية من خلال التنقل غير النظامي للسكان باتجاه الولايات المتحدة، بحيث لما منع الصينيون من الدخول إلى الولايات المتحدة منذ عام 1882، أصبحوا يتوافدون على المكسيك للدخول عبرها، وهذا الأمر هو الذي جعل بعض المكسيكيين الذين كانوا كثيري التردد بين المناطق الجنوبية للولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، إلى مد يد المساعدة إلى هؤلاء الوافدون مقابل مقدار مالي، ثم بزيادة عددهم تبلورت أولى صور شبكات تهريب المهاجرين في الحدود الأمريكية المكسيكية[1].

الفرع الثاني: دور شبكات التهريب في تنظيم الهجرة غير الشرعية

إن البلدان التي لا تضع قيودا على الهجرة القانونية ولا تصعب من إجراءات الحصول على التأشيرة لا تعاني مبدئيا من ظاهرة الهجرة غير القانونية[2]، وعكس ذلك فإن الدول التي لا ترغب في استقطاب إلا من تنتقيهم من المهاجرين هي التي تتحمل عبء المهاجرين غير الشرعيين.

غير أنه من الواضح أن الراغبين في الهجرة لا يستطيعون – إلا في حالات نادرة – أن يقطعوا المسافات التي تفصل بلدانهم عن دول المقصد بمفردهم، خاصة وأنهم في الغالب لا يتمتعون بمستويات تعليمية تسمح لهم بالتعامل والتواصل مع مختلف التجمعات السكانية التي يمرون بها، وأكثر من ذلك أنهم لا يدرون بالمسالك التي يتوجب سلوكها بين تلال ووديان وجبال، وتصبح المهمة مستحيلة في حال المرور عبر الصحاري والبحار والمحيطات[3].

[1] **Daniel Sabbagh,** op cit, pp 69 – 92.

[2] **عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك**، مرجع سابق، ص 18.

[3] **Yun Gao et Poisson V.**, Le trafic et l'exploitation des immigrants chinois en France, op cit, Pp 32-35.

على أساس ذلك يصبح الاتصال بالأشخاص ذوا الخبرة في هذا المجال والذين يمتلكون الوسائل والمعدات اللازمة للتنقل ضروريا جدا قبل بدء المغامرة، وإلا فإن كل محاولة فردية تعد رحلة نحو المجهول تنعدم فرص نجاحها، الأمر الذي يجعل المهاجرين بحاجة إلى السماسرة وإلى الناقلين وإلى مزوري الوثائق وغيرهم.

وإذا كان البعض يرى أنه ليس هناك تنظيم ولا سلم رئاسي بين جميع هؤلاء الفاعلين لتجعلهم يرقون إلى مستويات عصابات المافيا، إلا أن آخرون يعتقدون خلاف ذلك، وأن هناك عاملين أساسيين ساهما في وجود صفة التنظيم والهيكلة لعصابات التهريب[1]، وهما عامل التطور عبر الزمن لهذا النشاط وكذا المنافسة بين مختلف الناشطين في هذا المجال[2].

وأي كان فالصعوبات التي يلاقيها المهاجرون تزداد بشكل مستمر مترجمة جهود الدول لمكافحة الدخول غير المشروع إلى أراضيها[3]، مما يجعل من اللجوء لشبكات التهريب مسألة ملحة، ذلك أن هذه الأخيرة تضع كل الوسائل الممكنة للتحايل أو لتضليل أو لتفادي الرقابة وحتى لإرشائها[4].

ونحن نعلم أن الرحلة يمكن أن تستغرق أيام إلى شهور عديدة وقد تستدعي المكوث في بعض الأماكن لتحين فرصة العبور، وبالتالي توضع لهذا الأمر مساكن خاصة يجمع فيها المهاجرون يكونون خلالها بحاجة إلى الطعام والماء وغيرهما، كما

[1] **Maurizio Ambrosini**, Migrants dans l'ombre. Causes, dynamiques, politiques de l'immigration irrégulière, *Revue européenne des migrations internationales*, vol. 26 - n°2, 2010, pp. 7-32.

[2] في الحقيقة يتم تنظيم الهجرة غير الشرعية بإحدى الطرق الثلاثة الآتية: فهي إما أن تتم عن طريق ما يعرف بالتنظيم الذاتي (Auto-organisation)، أو باللجوء إلى العصابات الصغيرة المستقلة أو إلى عصابات متوسطة أو إلى العصابات العابرة للحدود، أنظر:

Mabrouk Mehdi, « Emigration clandestine en Tunisie : organisations et filières », Revue NAQD (Revue d'études et de critique sociale), « Migrant Migration El Harga », automne 2009, pp 101-126.

[3] أكثر الأمثلة التي يمكن أن نثيرها في هذا المجال الجدران والسياج المقام على طول الحدود الأمريكية المكسيكية التي بلغت تكلفتها حوالي 2 مليار دولار، وتلك الموضوعة على طول حدود سبتة ومليلة مع المغرب، والمدعمة بالكمرات فوق الحمراء المزروعة في مياه البحر في مضيق جبل طارق، لرصد المهاجرين العابرين سباحة.

[4] **الأصفر أحمد عبد العزيز**، مرجع سابق، ص 30.

ينبغي في بعض الأحيان أن يتم استعمال وسائل نقل قد تكون تقليدية أو متطورة، ثم إنه في الغالب لا يمكن الاستغناء عن جهاز تحديد المواقع والاتجاهات[1]، الذي يمكنهم من تحديد مسارهم في حالة ما إذا لم يكن هناك مهرب دليل يرفقهم في رحلتهم.

ولتسهيل عملية التهريب فإن شبكاته تقوم بهيكلة نفسها وفق نظام يسمح لها بالعمل في أحسن الظروف، وعليه يتم توزيع المهام بين أعضاء العصابة بين من يكون مهمته هو تجنيد المهاجرين (Les recruteurs) وبين من يقومون بالنقل (Les chauffeurs) والذين يعهد لهم الإيواء (Les logeurs)[2]، مع ملاحظة أن الفئة الأولى هي التي تقوم بالعمل المحوري لأنها تقوم في نفس الوقت بعملية التجنيد والتحفيز.

الفرع الثالث: تهريب المهاجرين وتفاقم الهجرة غير الشرعية

لازالت أوروبا والولايات المتحدة بحاجة ماسة لليد العاملة الأجنبية خاصة في المجالات غير المحبذة من طرف مواطنيها كالبناء والفندقة والأعمال المنزلية وغيرها[3].

ولكن مع ذلك فإنها تنتهج سياسات صرامة في مجال الهجرة تعيق بها حرية تحرك اليد العاملة، مما يدفع أرباب العمل إلى اللجوء لتشغيل المهاجرين السريين في ظل نقص المهاجرين الشرعيين وكذلك في ظل التهاون الذي تبديه حكوماتهم في مجال الرقابة على تشغيل هؤلاء وضمان حد أدنى لحقوقهم[4]، وهو ما يعطي حافزا أخر لزيادة إقبال الشباب على الهجرة غير الشرعية الشيء الذي ينعش أكثر نشاط عصابات التهريب[5].

---

[1] جهاز تحديد المواقع (Global Positioning System (GPS)) هو جهاز يستعمله المهربون والمهاجرون لتحديد الاتجاهات، وقد أنشئ هذا النظام أثناء الحرب الباردة لأغراض عسكرية وذلك لتوفير نظام ملاحي للجيش الأمريكي وحلفائه لمساعدة الطائرات والقطع البحرية للوصول لأهدافها في مختلف الأحوال الجوية، ثم تحول فيما بعد إلى الاستعمالات المدنية، وبجانب هذا النظام يوجد أيضا غلوناس الروسي وغاليليو الأوروبي، المصدر موسوعة ويكيبيديا.

[2] **Mabrouk Mehdi,** op cit, p 110, 111.

[3] **Maurizio Ambrosini**, op cit, p 12.

[4] **Ragaru Nadège**, « Du bon usage de la traite des êtres humains. Controverses autour d'un problème social et d'une qualification juridique », *Genèses*, 2007/1 n° 66, p. 69-89.

[5] **Mutluer Mustafa,** « Les migrations irrégulières en Turquie », Traduit par **Stéphane de Tapia**, *Revue européenne des migrations internationales*, vol. 19 - n°3 | 2003, pp. 151-172.

وزيادة على ذلك فإن هذه العصابات تلعب دورا كبيرا في تشجيع الشباب لترك أماكن عيشهم والسفر إلى المناطق الأكثر رفاهة، وهذا الدور يعتبر منطقيا بما أن أرباحها مرتبطة بدرجة الإقبال على الهجرة، فكلما زاد عدد المهاجرين كلما زادت معهم نسب أرباحها.

وإذا كانت عصابات الاتجار بالبشر تتعامل مع ضحيا يسهل خداعهم والتلاعب بهم، كما تمتلك فرصا للجوء إلى العنف كوسيلة لإقناعهم، فإن شبكات تهريب المهاجرين على العكس من ذلك تتعامل مع أناس يكون لهم على الأقل درجة معينة من الوعي والقدرة على التمييز وحتى على الدفاع عن أنفسهم، مما يجعل الأساليب المعتمدة لإقناعهم ذات طبيعة خاصة، ويوظف في سبيل ذلك أشخاص بمواصفات معينة يدعون بالمجندين.

فمهمة التجنيد تناط بمجموعة من الأشخاص الذين يكونون عادة شباب يعيشون في الأحياء الفقيرة، حيث تعرف فكرة الهجرة غير الشرعية رواجا أكبر[1]، وتسهل الأوضاع المزرية التي يتواجد فيها شبابها من مهمة الترويج لها والترويج كذلك لنشاط الشبكة التي يعملون في إطارها، من خلال اقتراح مجموعة من المزايا التي توفرها واستعراض قدراتها على إتمام رحلاتها بنجاح تام وفي أحسن الأحوال، كما قد يتم اللجوء إلى إظهار قدرات أشخاصها في التحكم التام في الوسائل التي يستعان بها أثناء الرحلة وفي توفيرها.

إضافة إلى ذلك قد تكون قدرة العصابة في ربط صلات مع جهات رسمية عديدة أحد الوسائل المستعملة لإقناع المهاجرين على الهجرة، وهذا يرفع من فرص نجاح الرحلة من جهة ويخفض من أخطارها من جهة أخرى، غير أن أفضل الطرق وأنجعها وأكثرها شيوعا هو استعراض نماذج عن الشباب الذين نجحوا في الوصول إلى دولة المقصد، وبلوغ أهدافهم في العمل وتحسين وضعهم الاقتصادي ما جعلهم يبتاعون، في بلدانهم

[1] **Nechad Abdelhamid,** Pauvreté et immigration clandestine : Cas du Maroc, Colloque international «Migration maghrebine : enjeux et contentieux», Oujda le 24 et 25 novembre 2005, in : http://www.ps2d.net/media/NECHAD%20Abdelhamid.pdf

الأصلية، منازل وسيارات فخمة وغير ذلك[1]، وكيف أن الأشخاص الذين تتألف منهم المنظمة لعبوا الدور الأبرز في نجاح رحلتهم وتغيير أحوالهم، وهذا ما يعبر عنه الأستاذ خشاني بمصطلح "تجارة الوهم"[2].

على هذا الأساس نعتقد أن هناك عمل كبير تقوم به هذه المنظمات على المستوى النفسي لإقناع الشباب بفكرة الهجرة، فالمخاطر المقترنة بها من صحاري وبحار وما يمكن أن يتعرض له المعني من الجوع والعطش والأمراض، هي كلها أسباب كافية لتجعل أي شخص عاقل يحجم عن المخاطرة بنفسه في رحلة غير مضمونة العواقب، وبالتالي فإن العمل الذي تقوم به هذه الشبكات يؤثر بشكل واضح على نفسية المقدمين على الهجرة[3]، إلى درجة تهون فيها جميع هذه المخاطر أو تكون بعيدة عن الحسبان.

وتجدر الإشارة إلى أن المجندون الذين تعهد لهم مهمة البحث عن المهاجرين غير الشرعيين المحتملين، يتم اختيارهم بعناية، ولذلك فغالبا ما يكونون هم بدورهم من نفس المناطق التي تنتشر في أوساط شبابها ظاهرة الهجرة السرية[4]، ولهم نفس الوضعية الاجتماعية للمهاجرين وهذا ما يسهل عليهم الوصول إلى الراغبين في الهجرة بكل سهولة، وما يمكنهم أيضا من إقناعهم وتشجيعهم على محاولة الهجرة بطريقة السرية.

المطلب الرابع: علاقة تهريب المهاجرين ببعض الظواهر الإجرامية

إن الطرح الغربي لمحاربة الهجرة غير الشرعية كثيرا ما كان قائما على المقاربة الأمنية (Le tout-sécuritaire) ولا يزال كذلك، وهذا لا يعني أن الغرب لا يقر بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للظاهرة، غير أن الهاجس الذي يتخوف منه هو

---

[1] **محمد محمود السرياني،** هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الشمال والجنوب، حلقات علمية لجامعة الندوة العلمية بعنوان "مكافحة الهجرة غير المشروعة"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، أيام 8-2010/02/10، ص 169-196.

[2] **Khachani Mohamed,** La migration clandestine au Maroc, ‘‘CARIM - AS’’, 2008/09, Robert Schuman Centre for Advansed Studies, San Dominico Di Fiesole (FI) : Institut européen, 2008, p 12.

[3] **Mabrouk Mehdi,** op cit, p 120.

[4] على أساس هذا الدور المناط بهم يطلق على هؤلاء المجندون في تونس تسمية "**اللقاطة**" أو "**الجلابة**"، أنظر: **Mabrouk Mehdi,** op cit, p 120.

ارتباط الهجرة غير الشرعية ببعض الظواهر التي تشكل تهديدا لأمن الدول المستقبلة للمهاجرين، ومما يجعل تهريب المهاجرين يكون له هو أيضا علاقة مع بعض الظواهر التي تهدد أمن المجتمعات.

الفرع الأول: تهريب وترويج المخدرات

منذ عقود عديدة أصبحت جريمة تهريب المخدرات واحدة من أخطر الجرائم العابرة للحدود وأكثرها انتشارا، كما تعتبر الشبكات الناشطة في هذا المجال هي الأكثر قوة على الإطلاق، إلى درجة أصبحت مندسة في بعض حكومات الدول المنتجة لها و/أو تسيطر على القرار السياسي فيها[1]، وبفضل الأرباح التي تجنيها فإن قوتها المالية تجعلها قادرة على مجابهة جميع العراقيل التي قد تعيقها، وأن تضع أفضل الطرق وتسخر جميع الوسائل الممكنة لممارسة نشاطها.

ولما كان العامل المشترك بين جريمتي تهريب المهاجرين وتهريب المخدرات هو كون كلا الجريمتين تعبر عن نقل شيء ما بعيدا عن رقابة الدولة، وبما أن المهاجرين قد يلجئون في بعض الأحيان إلى القيام بأي شيء في سبيل عبور الحدود، فإن بعض الشبكات العاملة في مجال تهريب المخدرات تستغل هذا الوضع لصالحها[2]، خاصة أن أكبر الدول المصدرة للمهاجرين هي في نفس الوقت من أكبر الدول المصدرة للمخدرات، ونقصد من ذلك الصين (تجارة الهروين) والمكسيك (تجارة الكوكايين)[3]، ومنه فمن الطبيعي أن تنشأ علاقة وطيدة بين الظاهرتين تؤسسها وتشجعها الشبكات العاملة في المجالين، كما يمكن أن تتجسد فيما بينهما من خلال استعمال واستنباط تقنيات تهريب المخدرات لتطبيقها في مجال تهريب الأشخاص.[4]

---

[1] **Schiray Michel**, « Introduction : trafic de drogues, organisations criminelles et politiques publiques de contrôle », *Revue internationale des sciences sociales* , 2001/3 n° 169, p. 389-396.

[2] Manuel de formation de l'**ONUDC**, « assistance for the implementation of the ECOWAS Plan of Action against trafficking in persons ». Voir aussi le rapport de l'OMI intitulé « Traite transnationale des personne état des lieux et analyse des réponses au Maroc », OMI/Ministre de la justice/BCR/HCR, Aout 2009, p 41.

[3] **Geffray Christian**, « Introduction : trafic de drogues et Éta »t, *Revue internationale des sciences sociales*, 2001/3 n° 169, p. 463-468.

[4] **عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك**، مرجع سابق، ص 74.

من جهتهم فإن المهاجرين يعتمدون على مهربي المخدرات كأحد الخيارات التي يمكن اللجوء إليها لعبور الحدود بطريقة آمنة، خاصة إذا كان الطامحين إلى الهجرة من رعايا الدول التي تمثل بوابة لتهريب المخدرات أو عابرين لها[1]، فهذه تنتشر فيها عصابات تمتهن أساسا تهريب المخدرات لكنها تجد في الراغبين في عبور الحدود خلسة وسيلة للقيام بنشاطهم في أمان تام، وعليه أصبحت تمارس كلا من تهريب الأشخاص وتهريب المخدرات في نفس الوقت.

ففي تركيا مثلا تقترح شبكات التهريب على المهاجرين أن تقدم لهم وثائق سفر مزورة للدخول بكل سهولة إلى أوروبا سواء عن طريق البر أو الجو، في مقابل أن يقوموا بحمل أكياس قد يعرفون محتواها أو لا يعرفون إلى أشخاص سيتصلون بهم في بلد المقصد[2].

نقطة أخرى ذات صلة أيضا بمسألة العلاقة بين تهريب المهاجرين وتهريب المخدرات، وتتمثل في الدور الذي يلعبه المهاجرون في تفشي ظاهرة تعاطي المخدرات والترويج لتجارتها، وأساس ذلك هو الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه أغالب المهاجرين غير الشرعيين في مناطق استقرارهم، نظرا للضغوط التي تسببها سلطات الدولة التي تسعى لمحاربة تشغيل الأجانب المقيمين فيها بطرق غير شرعية، ثم لافتقار غالبية المهاجرين للمؤهلات المهنية التي تسمح لهم بالانخراط في سوق العمالة بسهولة، إضافة إلى عدم إتقانهم للغة المتداولة في بلد الاستقرار.

وهذه الأسباب تدفع ببعض المهاجرين غير الشرعيين إلى ممارسة أي نشاط يقتاتون منه مهما كانت طبيعته، وطبعا فالوضع السري وغير القانوني الذي يتميزون به يجعل أفضل الفرص المتاحة للعيش تقترحها عليهم العصابات الإجرامية، خصوصا تلك

[1] **Casillas Rodolfo R. et Le Goff Hélène,** L'enlèvement, un nouveau visage de la vulnérabilité du migrant centraméricain au Mexique , Problèmes d'Amérique latine, 2010/2 N° 76, p. 77-93.

[2] يروي بعض المهاجرين السريين الجزائريين الذين ذهبوا إلى تركيا مرورا بسوريا محاولين الدخول إلى أوروبا عبر اليونان ثم إيطاليا، أنهم تم الاتصال بهم من طرف بعض الشبكات التي وعدتهم بمساعدتهم في الدخول إلى أوروبا في مقابل أن تسلم لهم بضاعة يوصلونها إلى أشخاص سيتصلون بهم فور وصولهم.

التي تنشط في مجال الترويج للمخدرات[1]، لكن من جانب أخر هناك بعض المهاجرين الذي ينخرطون مباشرة في عصابات المخدرات بعد أن تضمن له الوصول إلى بلد المقصد.

الفرع الثاني: الفساد

لا شك أن الفساد أصبح اليوم يهدد كيان الدولة أكثر من أي وقت مضى، نتيجة العلاقة التي تتطور بشكل تصاعدي بين أعوان الدولة المكلفين بتنفيذ القانون والخارجين عن القانون، إلى درجة أصبح يتم فيها تداول مفهوم "ضلوع الدولة في الجريمة" (La criminalisation de l'état)، خاصة بالنسبة لبعض الدول على اعتبار أن درجة تفشي الفساد تختلف من دولة إلى أخرى[2].

ففي الدول المتخلفة أو ذات الحزب الواحد تنتشر ظاهرة الفساد بشدة تغذيها من جهة ضعف الأجور بالنسبة للموظفين، وسعي العصابات الإجرامية إلى تأمين أعمالها بنسج خيوط اتصال مع الدوائر العامة للدولة.

وبالنسبة لجريمة تهريب المهاجرين يتجسد الفساد فيها في شكل مبالغ مالية يتم دفعها إلى الموظفين كرشاوى لتيسير عبور الحدود لزبائنها[3]، وإذا كان هذا النمط يشمل أغلب الطرق المعتمدة للهجرة غير الشرعية، إلا أن أكثر أساليب الهجرة التي تنتشر فيها الرشوة هي التسلل إلى البواخر المغادرة إلى إقليم دولة ما، وذلك باقتراح مبالغ مغرية لأعوان فاسدون يعملون في محيط السفينة، في مقابل أن يغض هؤلاء الطرف عن دخول المهاجرين إلى وسيلة النقل أو ليوفروا لهم لباسا متجانسا مع البحارة[4].

غير أنه في بعض الأحيان قد يصل الأمر إلى ضلوع العون العمومي في الشبكة الإجرامية، فيتقاضى بناء على ذلك أجرا ثابتا من العصابة في مقابل المهام المسندة إليه،

[1] **Schiray Michel**, op cit, p 395.
[2] **Geffray Christian**, op cit, p 463.
[3] **Casillas Rodolfo R. et Le Goff Hélène,** op cit, p 81.
[4] **كريم متقي**، مرجع سابق، ص 35.

وهنا قد تمتد وظيفته إلى مجالات عديدة على غرار إعطاء معلومات عن الأماكن التي توجد فيها قوات حرس الحدود وتنقلاتهم، أو إعطاء معلومات عن مواعيد نقص الحراسة، أو بإعطاء إنذار للشبكات في حال اكتشاف أمرها وغير ذلك من المهام، وعلى العموم فهم في هذه الحالة يقومون بأي مهام من شأنها أن تساعد في تحقيق عملية التهريب.

ويجب أن لا نربط الفساد بالدوائر العامة فقط، لأنه في حالة المهاجرين غير الشرعيين، كل من له منصب معين يستغله لا يتوان في استخدامه لإكراه هؤلاء الأجانب على دفع أقساط مالية لصالحه، فقط لأنهم أجانب! وعلى أساس ذلك يجب أحيانا أن يتم دفع أقساط مالية لموظفي القطارات ولرجال الأمن والحراسة، بل وفي بعض الحالات قد يطالب بها حتى سائقي سيارات الأجرة وعمال الفنادق وغيرهم، ورغم أن هذه الأقساط التي تدفع يتحملها المهاجر، إلا أنها تساهم بدرجة كبيرة في انتشار الفساد، خصوصا في بعض البلدان التي تعرف انتشارا واسعا لظاهرة الهجرة غير الشرعية[1].

الفرع الثالث: تبييض الأموال

إن جريمة تبييض أو غسيل الأموال[2] ترتبط بشكل مباشر وإجباري بالعوائد المالية للإجرام، إذ لكي يتسنى للمجرمين استغلال الأموال التي يجنونها من نشاطهم يتوجب عليهم إدماجها في الاقتصاد الرسمي أو الشرعي[3]، مع العلم أن هذه الجريمة تشكل تهديدا حقيقيا لاقتصاد الدول خصوصا تلك السائرة في طريق النمو حيث يتم اقحام

[1] **Casillas Rodolfo R. et Le Goff Hélène,** op cit, p 83.

[2] حول موضوع تبييض الأموال أنظر **شريط محمد،** ظاهرة غسيل الأَموال في نظر الشريعة الإسلامية والقَانون الجزائري دراسة تحليلية مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص شريعة وقانون، كلية العلوم الاسلامية، جامعة الجزائر، 2010، ص 18، أنظر أيضا **المطيري صقر بن هلال،** جريمة غسل الأموال "دراسة حول مفهوم ومعوقات التحقيق فيها وإشكالية تنسيق الجهود الدولية لمواجهتها"، مذكرة ماجستير في العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص 34.

[3]

الأموال فيها من دون دفع الضرائب[1]، وإذا كانت هذه الدول هي المفضلة لدى العصابات الإجرامية لممارسة نشاطها ومن بينها تهريب المهاجرين، فهي في نفس الوقت المكان الآمن الذي يمكن أن تقوم فيه بتغطية أموالها وإعطاء الشرعية اللازمة لضخها في القنوات الرسمية.

أما عن العلاقة التي تربط تبييض الأموال بتهريب المهاجرين فهي لا تختلف عن العلاقة التي تربطه بأنواع الجرائم الأخرى، ذلك أن الأموال التي يجنيها المهربون من جراء نقل الأشخاص حتى ولو كانت قائمة على أساس الرضا، فهي تعتبر أمولا غير مشروعة في نظر القوانين لذلك فهي تخضع لعملية "غسيل" حتى يتم اعطاء الشرعية لها.

لكن بالنسبة لتهريب المهاجرين لا تقتصر المخاطر ذات الطبيعة المالية على مسألة تبيض الأموال، إذ هناك أمر أخر لا يقل خطورة ويتمثل في عمليات تحويل الأموال بطرق سرية تجاه الشبكات التي قامت بتأمين دخولهم إلى بلد المقصد وهو ما يعرف بتهريب العملات، كما تذهب مبالغ تصل إلى ملايين الدولارات إلى مقاصد أخرى، على غرار تلك التي يبعثها مجموعة من الأشخاص القاطنين في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ذويهم في أمريكا الوسطى لتسديد تكاليف الهجرة، وغالبا ما تكون هذه النقود تحت تصرف المهاجر في أي مكان يريده في المكسيك من خلال تناسق وتنظيم كبيرين تقوم عليهما عصابات التهريب[2].

وإذا كنا قد استعرضنا جانب من العلاقة التي تربط تهريب المهاجرين بكل من تهريب المخدرات والفساد وتبييض الأموال، فهذا لا يعني أن تهريب المهاجرين ليس له علاقة مع ظواهر إجرامية أخرى.

[1] **أحمد رشاد سلام**، الأخطار الظاهرة و الكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير الشرعية، الندوة العلمية حول "مكافحة الهجرة غير الشرعية"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 8-2010/02/10، الرياض، ص 197- 283.

[2] **Casillas Rodolfo R. et Le Goff Hélène,** op cit, p 80.

بل على العكس من ذلك فالولايات المتحدة الأمريكية وأوربا بشكل أقل تربط كثيرا تهريب المهاجرين والهجرة السرية بالإرهاب[1]، الذي يعتبر أحد الهواجس التي تؤرق الدول الغربية، وعلى أساس ذلك فإن السياسة الأمريكية المتشددة تجاه هاتين الظاهرتين نابع من العلاقة الافتراضية التي تربطهما بالإرهاب[2]، خصوصا بالنسبة لتهريب المهاجرين الذي قد يكون أحد الوسائل التي يتم اللجوء إليها من طرف الإرهابيين لعبور الحدود[3].

وختاما لكل ما سبق يمكن الحديث أيضا عن الآثار التي يخلفها تهريب المهاجرين من أمراض متنقلة وخصوصا الجنسية منها، وكذا عمليات اغتصاب ضد النساء وحتى ضد فئة الذكور وكذا الإجهاض[4]، والتي تقع على المهاجرين الذين يتم تهريبهم سواء من طرف المهربين أو من طرف أشخاص آخرين أثناء رحلة عبور الحدود، مما يجعلهم ضحايا على غرار ضحايا الاتجار بالبشر.

[1] **Rodier Claire**, « Les camps d'étrangers, nouvel outil de la politique migratoire de l'Europe », *Mouvements*, N°30 novembre-décembre 2003, pp 102-107.

[2] **Nieto Gómez R.,** L'énigme de la Homeland Security pour l'Administration Obama : quel scénario pour la sécurité et l'administration des frontières ?, Hérodote 2009/1, n° 132, p. 166-180.

[3] **شريفي الشريف،** الهجرة غير الشرعية والإرهاب الدولي، ، الملتقى الوطني حول"ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الأبعاد القانونية و الإنسانية المركز"، الجامعي أمين العقال الحاج موسى آق اخموك، أيام 04،05 ماي 2010.

[4] **Casillas Rodolfo R. et Le Goff Hélène,** op cit, p 83.




الفصل الثاني:

تحليل وقائع جريمة تهريب المهاجرين




لاعتبار المصالح المتعارضة للدول ورغبة منها في تصدي لكل ما يمكن أن يمثل تهديدا لها، أصبحت الهجرة غير الشرعية منذ حوالي عشرين سنة تدخل بصفة متزايدة في الإطار الأمني، ويتم العامل معها على أساس أنها ظاهرة خطيرة تهدد سلامة وأمن الدول ومجتمعاتها.

وإذا كانت هذه الفكرة تبلورت منذ سنوات التسعينات فإنها أصبحت حاضرة بأكثر إلحاح عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، التي غيرت كثيرا مسار العلاقات الدولية بفعل الهاجس الأمني الذي أصبح يقلق الغرب كثيرا، وهذا على الرغم من الموقف الصلب والرافض الذي تبديه بعض الجهات، وخصوصا من المنظمات الدولية والفاعلين في المجال الإنساني وحتى من طرف بعض الدول.

لكنه مع ذلك فلا يمكن نكران ارتباط الهجرة غير الشرعية بعلاقات متنوعة مع مختلف أنماط الظواهر والإجرامية الخطيرة [1]، كما تمت الإشارة إلى ذلك في موضع متقدمة من هذه المذكرة، على غرار الإرهاب والجريمة المنضمة عبر الوطنية بمختلف تشعباتها، وهي علاقة طبيعية تنشأ نتيجة للمحيط الذي يعيش فيها المهاجر ويتعامل معه.

ولعل الشيء الايجابي في هذه العلاقة هذه العلاقة الوطيدة بالإجرام هي أنها أرغمت الدول للتوجه نحو تبني استراتيجيات قائمة على أساس التعاون في المجال "الشرطي" والقضائي للتصدي لهذه الظاهرة، هذا ونشير إلى أن بعض السياسات المتطرفة تنظر إليها على أساس أنها تمثل خطرا وتهديدا خارجيا بالمعنى العسكري، وأنها تمس دفاعها وسلامتها الأمنية، زيادة على ما تمثله من خطر على التماسك الاجتماعي لمجتمعاتها.

[1] **Jannard Louis-Philippe** et **Crepeau François**, « La lutte contre le trafic de migrants au Canada: un combat contre le crime organisé ou contre l'immigration irrégulière? », *Nos Diverses Cités*, No. 7, p126.

لكن مع ذلك فتبقى مسألة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر هي التي تشد اهتمام المجتمع الدولي أكثر في مجال التحركات السكانية[1]، فبالنظر إلى طبيعة الشبكات التي تمتهن هذه الأعمال وخطورتها احتلت مكانة ضمن اهتمامات المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة لتصبح بذلك واحدة من الموضوعات التي يناقشها القانون الدولي ويخصها باهتمام متزايد.

لأن الطابع الدولي لظاهرة تهريب المهاجرين هي مسألة مفروغ منها، فإن تناول سمات وكيفية تَجسُّد هذا الطابع من خلال تبيان واقع انتشارها في العالم هو أمر لابد منه (مبحث أول)، هذا الواقع في الحقيقة هو الذي يترجم مدى الاهتمام الذي يجب أن تحاط به، سواء على المستوى القانوني أو على المستوى الاكاديمي، ثم يجب أيضا استقراء الظروف الحالية والتنبؤ بالمعطيات المستقبلية لمعرفة ما هو المصير الذي ينتظر شبكات تهريب المهاجرين، بين الاضمحلال والتقهقر أو الانتشار والتطور.

ومهما يكن فإن ردة الفعل الطبيعية إزاءها وإزاء كل سلوك يستنكره العقل البشري السوي، يجب أن يكون بالنفور منه والبحث عن سبل القضاء عليه، باستهداف الأشخاص الذين يُقْدِمون عليه، ولأن تهريب المهاجرين يتم من خلال شبكات تختلف درجة تنظيمها، فإنه ينبغي التعرف عليها عن كثب وفهمها من حيث تحديد تركيبتها وكيفية عملها والأماكن التي تنشط فيها (مبحث ثاني).

ثم من المؤكد أن كيفية التعامل مع هذه الشبكات يبرز من خلال المنظومة القانونية لكل دولة، وعلى الرغم من غياب التوافق فيما بين الدول في التكييف القانوني الذي يعطى لها، فإن وجود صيغة دولية ثابتة تجعل من تهريب المهاجرين جريمة قائمة وبأركان محددة على الأقل من الناحية الجنائية (مبحث ثالث).

[1] **Draganova Diana**, La migration irrégulière : portrait de la situation actuelle, note de synthèse, Centre d'Etudes et de la Recherche Internationale, Université de Montréal, juillet 2007, p 19.

المبحث الأول: انتشار ظاهرة تهريب المهاجرين

على الرغم من أن تهريب المهاجرين ليست عملية شديدة التعقيد في إجراءاتها ومراحلها على غرار الاتجار بالأشخاص، وليست بنفس درجة تنظيم وحنكة مهربي المخدرات، ومع ذلك فهناك نقاط عديدة يطرحها تشد الانتباه، وتعكس أحيانا تزايد حاجة المهاجرين إلى خدمات المهربين، وتترجم أحيانا أخرى الاختلاف في خصوصيات التهريب بحسب اختلاف أماكن الانطلاق والعبور وحتى الوصول.

فمن المعلوم أن النشاط الذي تقوم به عصابات التهريب يمتد إلى ثلاثة مستويات، وهي الأماكن التي يتم الانطلاق منها ثم التي يتم قصدها والتي تتطلب المرور بمناطق أخرى وهي مناطق العبور، وطبعا هناك مجموعة من الأعمال التي يتشكل منها فعل التهريب والتي تختلف بحسب اختلاف هذه المناطق.

المطلب الأول: تهريب المهاجرين في إفريقيا

إن القارة الإفريقية لها من الخصوصية في مجال الهجرة ما يجعلها تختلف عن القارات الأخرى، فمن جهة فهي تعتبر القارة الوحيدة التي يمكن أن نحكم عليها على أنها منطقة للهجرة النازحة (Une region d'immigration) على أساس أن كل دولها مصدرة للمهاجرين باستثناء جنوب إفريقيا، وهذا منبعه من الخاصية الثانية والمتمثلة في كونها القارة الوحيدة التي تجمع كل العوامل المحفزة على الهجرة[1]، مما يجعلها واحدة من أكبر المناطق المصدرة للأشخاص، ليس فقط في العصر المعاصر بل حتى على مر القرون.

[1] تتمثل هذه المحفزات في العوامل الطبيعية كالتصحر والجفاف، العوامل الاقتصادية وهي الأكثر تحكما في الهجرة وهنا نخص بالذكر تدني المستوى المعيشي وغياب فرص العمل وغيرها، إضافة إلى انعدام الاستقرار السياسي والأمني، هذا ناهيك عن المشاكل الأخرى الاجتماعية والتربوية والصحية و الثقافية...إلخ، أنظر حول مسألة أسباب

على أساس هذه الخاصية، كان من الطبيعي أن ينتشر تهريب المهاجرين في جميع أرجاء هذه القارة، خاصة على اعتبار أن امتداده التاريخي يجد أصله في عمليات الاتجار بالعبيد، التي كانت تنطلق من مناطق عديدة في إفريقيا جنوب الصحراء إلى الدول الغربية، غير أن الظروف الحالية التي تميز المنطقة قد أفضت أيضا إلى بروز شبكات تختص في مجال تهريب البشر في الشمال استقرت أكثرها في الدول المغاربية وبعضها في مصر.

الفرع الأول: تهريب المهاجرين في إفريقيا جنوب الصحراء

بعيدا عن العامل الاقتصادي قد لا نتمكن من إعطاء تحليل دقيق وعميق للهجرة الإفريقية، ولهذا نجد أن جل الدراسات لا تفصلهما – الهجرة و العوامل الاقتصادية– عن بعضهما إذ أن كلاهما يؤثر بشدة في الأخر، لكن الحقيقة أن هناك عامل أخر يدخل بينهما وهو العامل التاريخي الذي يبرز دوره سواء في الحركات السكانية واتجاهاتها أو في أنماطها ووسائلها، وهو ما يجعل الدراسات الجادة في هذا المجال لا تستغني كذلك عن الجانب التاريخي ليس فقط في دراسة الهجرة السرية وإنما حتى في الدراسات المتعلقة بشبكات تهريب المهاجرين و بالخصوص في القارة الإفريقية[1].

الهجرة، **محمد سمير مصطفى**، الهجرة غير الشرعية (الموت من أجل الحياة)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 48، 49، خريف 2009، شتاء 2010، ص 112–115، أنظر أيضا **محمد فتحي عيد**، عصابات الإجرام ودورها في الاتجار بالأشخاص، مرجع سابق، ص 51، وأنظر **عبد الله سعود السراني**، مرجع سابق، ص 105–108.

[1] لا تقتصر الهجرة ولا تهريب المهاجرين في إفريقيا على الأفارقة فقط على الأقل في الوقت الحالي، ذلك أن تأثيرات العولمة جعلت إفريقيا – بما في ذلك دولها الواقعة جنوب الصحراء– تتحول إلى منطقة عبور سواء بالنسبة لتهريب المهاجرين خاصة بالنسبة للدول الأسيوية، أو بالنسبة لتهريب المخدرات القادمة من دول أمريكا اللاتنية، أنظر في ذلك:

Robin Nelly, L'émigration internationale à Dakar : au cœur des nouveaux trafics mondiaux. In : Lombard Jérôme (ed.), Mesclier Evelyne (ed.), Velut S. (ed.) La mondialisation côté Sud : acteurs et territoires. Paris (FRA) ; Paris : IRD ; ENS, 2006, p. 143-162.

و البداية يجب أن تكون من الممرات التي كانت تستعملها القوافل الإمبريالية والرابطة بين القارة الإفريقية و القارة العجوز والتي تزامنت مع بداية الجفاف في إفريقيا وما صاحب ذلك من حروب ونزاعات شملت كافة أرجاء منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وهذا ما دفع بكثير من الأفارقة إلى ترك أماكن عيشهم وتحولهم إلى لاجئين عمل بعضهم في الورشات وبعضهم في حقول البترول، بينما اختار عشرات الآلاف منهم الاستقرار كلاجئين في كل من ليبيا والجزائر[1]، وهؤلاء اشتغلوا في مجال نقل البضائع والأشخاص، لكنهم بمرور الوقت تخصصوا أكثر في مجال نقل المهاجرين السريين حتى تحولوا إلى شبه وكالات سياحية[2].

بهذه الطريقة تحول هؤلاء الأشخاص من رَحّالة وبدويين إلى مهربين لا يقتصر دورهم فقط في نقل الأشخاص بطريقة غير شرعية، بل وحتى في التشجيع على الهجرة وتحديد توجهاتها وخلق مناطق جديدة لها، بعد أن انتشروا في عديد من الدول الشمالية وتغلغلوا في مدنها وتعرفوا على محيطها.

وعليه يمكن القول أن المسالك الرئيسية الحالية للهجرة غير الشرعية الإفريقية إنما هي في أصلها مسالك عبرها البدو الرحل في وقت ما، ثم وظفوا معرفتهم الجيدة بها لتمرير المهاجرين، وتشهد على لذلك مدن عديدة عبرها هؤلاء على غرار زغوه (Zaghawa) ودارفور (Darfour) في السودان ومدينة توبوس (Toubous) في تشاد، وريقبي (Réguibi)، كونتا (Kounta) وبيربار (Beraber) في مالي وكذا الطوارق (Touaregs) في شمال النيجر[3].

[1] Pour plus d'informations sur le sujet voir **Spiga Sassia**, « Aménageurs et migrants dans les villes du Grand Sud algérien », *Autrepart*, 2005/4 n° 36, p. 81-103.

[2] **Bredeloup Sylvie et Pliez Olivier,** op cit.

[3] **Pliez O.,** Villes du Sahara, urbanisation et urbanité dans le Fezzan libyen, CNRS Editions, coll. Espaces et territoires, Paris, 2003, p 207.voir aussi **Spiga S**., « Tamanrasset, capitale du Hoggar : mythes et réalités », *Méditerranée*, tome 99, 2002, pp. 83-90.

وطبعا من البديهي أن الجهد الذي يبذله هؤلاء المهربون يكون بمقابل مالي كبير يقبضونه من الراغبين في الهجرة، لكن الوسيلة المالية لا تنتهي في هذا الحد لأن المهاجر إضافة إلى ما يدفعه إلى المهرب يكون ملزما بتقديم حصص مالية أخرى كلما صادف طريقه عقبات، هذه العقبات تتمثل أساسا في رجال الأمن وحرس الحدود أو حتى سائقي قطارات أو حافلات، بالتالي تصبح الأموال وسيلة فعالة لرشوة بعض الأعوان الذين يضمنون لهم تسهيل مهمة العبور[1].

والملاحظ إن الضغوط التي تمارس على الدول المغاربية من طرف الاتحاد الأوروبي لصد قوافل الهجرة التي تعبر على إقليمها كبيرة إلى درجة توحي أن ما تعنيه أوروبا من هجرة سببها هذه الدول، وهذا الطرح غير صحيح إذ أن حنكة شبكات التهريب خلقت مسالك جديدة لتنوع بذلك منافذ عبور المهاجرين وهو ما جعلها تتجه شرقا إلى دول الخليج و تركيا ومنها إلى دول شرق أوروبا كبولونيا والنرويج و السويد، والملفت للنظر أن نسبة كبيرة أخرى من المهاجرين لا يتم الحديث عنهم من الذين يتجهون جنوبا صوب الطوغو، غانا، نيجيريا، الغابون وإفريقيا الجنوبية على أمل الدخول إلى إقليم الولايات المتحدة الأمريكية أو أستراليا.

الفرع الثاني: تهريب المهاجرين في الجنوب الشرقي للمتوسط

تعتبر لبنان واحدة من المناطق التي يجتمع فيها المهاجرين غير الشرعيين في المشرق العربي، ويدخل معظم هؤلاء من دول الجوار خصوصا من الأردن وسوريا

[1] يعبر ج "**براشي**" على هذا الوضع بقوله:
"Relevant à la fois des finances locales et de la corruption, ces ponctions transforment chaque halte en un lieu ressource paradoxal où le migrant doit, par toutes les voies, rechercher de nouveaux moyens de financer la poursuite de son périple après avoir épuisé ses économies pour l'atteindre." voir **Bredeloup Sylvie et Pliez Olivier,** op cit.

والعراق، كما قد يصل بعضهم من دول أخرى كمصر والسودان بالاعتماد على وسطاء ينقلونهم في جماعات صغيرة تتكون من 10 إلى 12 شخصا، ليصلوا بهم في العادة إلى "باب الهوى"[1] على الحدود السورية التركية حيث يلزمهم مسيرة يومين مشيا على الأقدام لبلوغ الأراضي التركية، أين يتسلمهم مهرب أخر يقوم هو بدوره بنقلهم إلى الحدود مع الاتحاد الأوروبي[2].

وإذا كانت الدول المذكورة هذه تعرف بعض الحركية في مجال الهجرة غير الشرعية والتي تنشط بدورها أعمال عصابات تهريب البشر، فإن هذه الأخيرة تعرف انتشارا أكبر إلى الجنوب وبالتحديد في مصر.

فلقد كانت صحراء سيناء منذ أمد بعيد أرضا لتهريب السلع والمخدرات والكحول بين كل من مصر وغزة، إسرائيل وسوريا والأردن وصولا إلى العراق، ولقد تمكن البدويون – الذين كانوا روادا لنشاط التهريب هذا– بعد عام 1949 من تكوين شبكات تهريب السلع و الماشية بمباركة من الكيان الإسرائيل، وبمرور الوقت تكوّن اقتصاد موازي قوي يدر بأرباح لا يستهان بها على البدويين، وبداية من عام 1990 اتسع نشاط هؤلاء المهربين البدويين أكثر وأصبح يشمل الأشخاص الراغبين في عبور الحدود باتجاه دول عديدة، وعلى وجه التحديد صوب إسرائيل وكذلك النساء الخادمات أو اللاتي يتم استغلالهن في الدعارة.

ومنذ بداية الألفية الجديدة بدأت تتفاقم الأمور أكثر فأكثر من خلال زيادة عدد الأشخاص الذين يتم تهريبهم عبر هذه المناطق، بعد أن عرفت مستويات الهجرة عامة

[1] باب الهوى هي قرية تقع على الحدود السورية التركية تقع حوالي 50 كم في الشمال الشرقي لمحافظة حلب، وكانت قبل الثورة تعتبر بوابة رئيسية للمهاجرين غير الشرعيين الذين يقصدون أوروبا عبر تركيا.

[2] **محمد محمود السرياني**، مرجع سابق، ص 187.

ارتفاعا محسوسا، في مقابل إصرار الدول المستقبلة لها على غلق حدودها لاعتبارات اقتصادية وسياسية وأمنية.

وعلى ذلك يختار كثير من الراغبين في الهجرة القادمين من السودان و ساحل العاج وإريتريا أن يدفعوا لعصابات التهريب 500 إلى 3500 دولار[1] لإيصالهم إلى الحدود الإسرائيلية، ويختلف الثمن باختلاف الموقع الذي يوصّل إليه المهاجر بما أن هناك أماكن سهلة الوصول وأخرى صعبة المنال قد تتطلب جهودا عديد من العصابات، وهناك آخرون ممن يعملون لمدة يحددها أفراد العصابة حتى يسددوا قيمة الرحلة[2].

وعليه فإن البدويون يعرضون المعرفة الدقيقة لمنطقة سيناء الصحراوية والمسالك التي ينبغي عبورها للوصول إلى الحدود، في مقابل سعر يحدد قبل بداية الرحلة في القاهرة عادة.

وإذا كان دور المهربين يقتصر فقط في نقل المهاجرين فإن طبيعة نشاطهم يدفعهم إلى لعب دور المشجع للهجرة من خلال الترويج للوضع المثالي الذي يعيش فيه من تمكنوا من الوصول إلى الحدود الأخرى بفضل المساعدة التي يتلقونها من المهربين، ونظرا للوضعية غير الشرعية التي يعيش فيه المهاجر حتى في مصر فإن مكان اللقاء لا يختلف عن الجيران في تونس والمغرب والجزائر، و هي في العادة أماكن التجمعات الشعبية كالأسواق والمقاهي[3].

[1] وهو ما يعادل بالعملة الجزائرية 000 35 إلى 000 245 دج.

[2] **Anteby-Yemini Lisa**,« Migrations africaines et nouveaux enjeux de la frontière israélo-égyptienne », *Revue Cultures Et Conflits*, Numéro 72 (hiver 2008), pp 76, 99.

[3] يعتبر "**ستيفان**" أحد النماذج وهو شاب إفواري كان يعيش في المغرب بصفة غير شرعية ثم انتقل إلى مصر وهناك سمع لأول مرة بإسرائيل خيار بديل للهجرة، ومثال ثاني هو "**مارك**" الذي عاش في مصر لمدة سبعة سنوات قادما إليها من جنوب السودان، وفي أحد الأيام عرض عليه أحد البدويين فكرة الهجرة إلى إسرائيل لكنه رفض ذلك مخافة أن

رغم أن التطمينات التي يتلقاها المهاجرون من عصابات التهريب هي بالأساس ما يشجعهم على الهجرة بهذا الأسلوب، إلا أن ما يلاقونه هو عكس ذلك تماما، ليبقى ما عانوه من عطش وجوع وأمراض في الصحراء عالقا في أذهانهم بعد نهاية الرحلة إن تمكنوا من النجاة أصلا.

ذلك أن وسيلة نقلهم إن لم تتم عن طريق السير على الأرجل، فإنه يتم الاعتماد على بعض الوسائل كالحيوانات بعض المركبات القديمة[1]، مما يجعل هذه الرحلة قد تستغرق أياما أو حتى أسابيعا وشهور، وخلال ذلك قد يتم حجز المهاجرين في بنايات قديمة مهجورة في وسط الصحراء ولمدد غير معروفة، إلى أن تحين الفرصة التي يراها المهرب مناسبة للعبور من أحدى المسالك التي – وإن كانت متعددة– يقع أغلبها موجود في جنوب مدينة رفح.

ولكي يتم إحكام السيطرة عليهم يطلب من جميع المهاجرين تسليم جميع وثائقهم، وفي أحيان أخرى تكون أموالهم كذلك عرضة للابتزاز تحت التهديد بالسلاح أو على الأقل بتركهم في وسط الصحراء، بينما تكون النساء بجانب ذلك كله مهددات بالاغتصاب وهذا على طول المسار نحو الحدود، بعد الوصول وبمجرد عبور الحواجز والأسلاك يتم التخلي عن المهاجرين ليعتمدوا على أنفسهم[2].

كما يجب أن نشير في نفس السياق إلى أن زيادة إقبال اليد العاملة المصرية على الهجرة خصوصا أوروبا، جعل عدد كبير من الأشخاص يمتهنون تهريب المهاجرين في

يكون هذا الشخص من المخابرات السودانية، فجاء إليه هذا الأخير مرات عديدة ليقنعه، فتمكن من ذلك بعد أن قدم له رقم هاتف لأحد السودانيين المهاجرين في إسرائيل والذي أقنعه بهذا الخيار.

[1] وولد (wolde) هو أحد المهاجرين الإريتريين الذين قيل لهم أن المسافة سوف يتم قطعها بالسيارة فوجد نفسه يقطع مسافات بعيدة راجلا، وقد كان هو أكثر حضا من البعض الآخر الذين بقوا –إضافة إلى ذلك– لأكثر من ثلاثة أيام دون طعام.

[2] **Anteby-Yemini Lisa**, op cit, pp 76, 99.

مقابل مبالغ قد تصل إلى 7 آلاف دولار، بالنسبة للطرق الآمنة كتزوير الوثائق أو تأمين الزواج بإحدى النساء من أوروبا الشرقية، أما بالنسبة للطرق الأكثر خطورة ونعني بذلك النقل عن طرق البحر باتجاه اليونان أو قبرص[1] فإن الشبكات تقترح في العادة أثمانا لا تتعدى ألفين دولار[2].

وفي هذه الحالة الثانية تتكفل بعمليات النقل شبكات مؤلفة من مجموعة من الصيادين أو من الذين سبق لهم ممارسة هذا النشاط، والذين يمتلكون قوارب صغيرة يستخدمونها في هذا المجال، ومثل هذه الشبكات لا تختلف عن تلك التي تنشط في الدول المغاربية، أي غرب البحر الأبيض المتوسط.

كما يمكن أن نشير أيضا إلى الدور الذي تلعبه ليبيا أيضا في هذا المجال بالنسبة للمصريين والأفارقة القادمين من غانا النيجر والسودان، وفي حالات كثيرة يقترح المهربون على الراغبين في الهجرة محاولة الدخول من الأراضي الليبية عبر القوارب إلى قبرص أو إيطاليا، وربما أكثر شيء يدل على أهمية ليبيا بالنسبة للمهربين هو عدد المهاجرين الذين تم ضبطهم من قبل قوات الأمن.

إذ تشير بعض الإحصائيات إلى أن عددهم بلغ حوالي 43.000 في عام 2003 وكان قبل سنة من ذلك قد بلغ 45.000، وانخفض هذا الرقم إلى حدود 40.000 في عام 2005[3].

[1] تعتبر قبرص من أكبر الدول الأوروبية من حيث نسب المهاجرين الذين تتراوح نسبتهم ما بين 13 و 14% من عدد السكان الذين لا يتجاوزون 300 854 نسمة بمعنى أن هناك ما يناهز 000 110 إلى 000 116 مهاجر، أنظر:
Papasavva A., « L'immigration à Chypre : découverte du problème ou procrastination ? », *Outre – Terre*, 2006/4, n° 17, p. 231-237. P 231.

[2] **عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك**، مرجع سابق، ص 61، 62.

[3] Rapport De L'office Des Nations Unies Contre La Drogue Et Le Crime intitulé : Crime organise et migration clandestine de l'Afrique vers l'Europe, juillet 2006, p 4, disponible sur lien suivant : http://www.unodc.org/pdf/research/Migration_Africa_French.pdf

وحتى وإن كانت إيطاليا في ذلك الوقت تعتقد أن هنالك ما يقارب 1,5 مليون مهاجر غير شرعي في ليبيا يستعدون لدخول إقليمها، وهو رقم بعيد عن الواقع، فإن السلطات الليبية في تلك الفترة لم تكن تنكر ذلك، ولا حتى دور عصابات التهريب التي تتركز بالخصوص في ليبيا، وتتحين الفرص لنقل المهاجرين إلى إيطاليا عن طريق رشوة مصالح الأمن[1].

و نشير إلى أن هذه الأعداد وإن كانت تدل على شدة إقبال المهاجرين السريين على ليبيا، فهي أيضا تعكس الاحتيال والخداع الذي يقع فيه غالبية الأشخاص الذين يتم اقتيادهم إلى ليبيا، والذين يكون مآل غالبيتهم هو الوقوع في أيدي قوات الأمن الليبية، بعد أن يسلبهم المهربون ممتلكاتهم ويتركون ضائعين في أماكن معزولة[2].

الفرع الثالث: تهريب المهاجرين في الدول المغاربية

مهما كانت نسب الهجرة غير الشرعية مرتفعة في دول أخرى من إفريقيا في شمالها أو جنوبها، سواء تعلق الأمر بالدول التي تعتبر كمناطق انطلاق أو وصول أو عبور، فإن الدارس لهذه الظاهرة لا يمكن أن يستغني عن حالة الدول المغاربية بشكل عام والمغرب بشكل خاص.

ذلك أن هذه الدول تشكل همزة وصل لا غنى عنها للوصول إلى أوروبا، خصوصا وأن المسالك التي يعبرها المهاجرون تقتضي أن تكون قصيرة على غرار

[1] **عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك**، مرجع سابق، ص 46-48.

[2] تؤكد بعض العينات التي تم استجوابها بأن المهاجرين نظرا لمستواهم التعليمي المتدني أو المنعدم كثيرا ما يسهل خداعهم من طرف المهربين، بأن يبين لهم أن فرص الوصول إلى الضفة الأخرى من ليبيا هي أفضل، على الرغم من بعد المسافة بين ليبيا والضفة الأخرى، بل وإن بعضهم ذهب إلى ليبيا معتقدا أنه انطلق من الجزائر ومر على ليبيا للوصول إلى المغرب ثم دخول الأراضي الإسبانية.

مضيق جبل طارق غربا وصقليا شرقا[1]، وهذه حالة المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، لكنها تعتبر منطقة عبور لأشخاص من جنسيات مختلفة مثل الصين والهند وفيتنام وبنغلاديش وكذا من عدد من الدول العربية، مما جعل بعض الاحصاءات تتحدث عن امكانية وصول عدد الموقوفين في هذه الدول حدود 80 ألفا سنويا[2].

هذا ناهيك عن المستويات المرتفعة والمتزايدة من الشباب وحتى الأطفال المغاربيين الذين يحاولون بشتى الطرق الوصول إلى أوروبا، بحيث يمثل المهاجرون غير الشرعيون المغربيين ما نسبته واحد من كل ثلاثة مهاجرين في أوروبا، وهو ما يعادل نسبة لا تقل عن 33% من إجمالي المهاجرين غير الشرعيين، أما في تونس فتتحدث الاحصائيات التي تمت ما بين أفريل من عام 2003 إلى نفس الشهر من عام 2004، عن 10800 مهاجر غادروا تونس بطريقة غير شرعية[3].

وبالنظر إلى هذه المعطيات يمكن أن نتصور كيف تعزز وانتعش نشاطهم، بالإضافة إلى الدور الذي لعبوه في تشجع الباحثين عن الربح السريع للاستثمار في المتاجرة بأحلام الشباب، كما أن ذلك أدى إلى تبلور شبكات عديدة تنشط في هذا المجال بالمنطقة، وأخرى في طور النشوء في ظل وجود محيط ملائم واقبال متزايد على الهجرة، وتتركز هذه العصابات في الغالب في المناطق التي يكثر فيها المهاجرون غير الشرعيين، على غرار كل من تمنراست، الغزوات، عين تيموشنت وعنابة في الجزائر وتيطوان، صفاقس وبنزرت في تونس والنظور، الدار البيضاء، الرباط، أغادير والحسيمية في المغرب.

[1] **Gérard Prévost**, « Qu'y a-t-il de nouveau ah jour d'hui dans les manifistation migratoires ? », *Naqd*, automne /hiver 2009, pp 21-38, p 32.
[2] Rapport de l'office des nations unies contre la drogue et le crime, op cit, p 5.
[3] **Habib Fourati,** de la migration irrégulière de tunisiens a la migration irrégulière des étrangers à travers la Tunisie : une tentative d'estimation, note d'analyse et de synthèse ''CARIM - AS'', 2008/74, Robert Schuman Centre for Advansed Studies, San Dominico Di Fiesole (FI) : Institut européen, 2008, p 7 et 8.

أولا: تهريب المهاجرين في الجزائر

إن الجزائر ليست قريبة بما فيه الكفاية لا من اسبانيا على الشمال الغربي، حيث أن أقرب نقطة من إسبانيا هي مدينة الغزوات والتي تبعد بحوالي 195 كلم (حوالي 105 ميل بحري)، و لا من فرنسا في الشمال أو حتى من إيطاليا في الشمال الشرقي، بما أن ولاية عنابة تبعد عن سردينيا مسافة 245 كلم (132 ميل بحري)[1]، وهذا من شأنه أن يكون له أثر على المنافذ والطرق المستعملة للهجرة من الجزائر.

كما أن هذه الخاصية أدت إلى وجود نقص كبير في مجال التأطير من طرف عصابات التهريب، التي لا تسمح لها إمكانياتها ولا خبرتها للولوج بسهولة إلى أوروبا، وعليه فإنها تفضل التنسيق مع العصابات التي تعمل في هذا المجال والتي تنتشر في كل من تونس وليبيا والمغرب بشكل أقل[2].

والحقيقة أن هذا لا يعني غياب تام لعمليات التهريب التي تنطلق من الجزائر، بل هي موجودة ولكنها لا تضاهي المستويات المتطورة الموجودة في الجارتين الشرقية والغربية، التي تتجذر بها ثقافة "الحرقة" بشكل أكبر كما أن التهريب فيها أكثر تنظيما وديناميكية.

وبالعودة إلى الجزائر تعتبر شواطئ ولاية مستغانم هي المحطة الرئيسية التي ينطلق منها "الحراقة" الجزائريون نحو إسبانيا، غير أنه ابتداء من عام 2007 أصبحت ايطاليا وبالضبط سردينيا محل اهتمام بالنسبة للمهربين والمهاجرين على حد سواء، وعلى أساس ذلك تحولت شواطئ سيدي سالم في عنابة إلى نقطة انطلاق لآلاف المهاجرين

[1] **محمد معمر**، مرجع سابق، ص 52.

[2] **مهدي مبروك**، « الهجرة السرية بالمغرب العربي : الشباب، الشبكات، و ثقافة الهروب، مجلة المغرب الموحد »، عدد 4، 2010، ص 8، متوفر على الرابط التالي: www.maghrebuni.org/n4/malaf/**mehdi**.doc

غير الشرعيين الراغبين في الوصول إلى أحد إحدى الدول الأوروبية، على الرغم من أن المسافة التي تفصل الساحلين ومن خلال ذلك تشكلت بها عصابات التهريب بصفة تدريجية، واستطاعت بمر الزمن أن تكتسب خبرة وتُعِدّ استراتيجياتها الخاصة في طريقة العمل والتنظيم.

كما ينبغي الإشارة إلى أن كثافة المهاجرين المتواجدين ببعض المناطق الجنوبية، وعلى الخصوص بولاية تمنراست بحكم متاخمتها للنيجر، أدرار التي لها حدود مع مالي وإليزي على الشرق القريبة من ليبيا[1]، التي أصبحت اليوم تعرف ديناميكية كبيرة في مجال تهريب السلاح والارهاب، وفي نفس الأخذ فإنها تتوافر على جميع ظروف نشأة العصابات المتخصصة في نقل المهاجرين إلى المناطق الشمالية تمهيدا لدخولهم إلى الإقليم المغربي أو التونسي، وأخرى تقوم بإيوائهم وتشغيلهم في البناء والأعمال المنزلية الأخرى، وهي ليست عصابات تهريب بأتم معنى الكلمة، ولكنها تقوم بأنشطة مساعدة أو تدخل ضمن الاطار العام للتهريب.

ويلاحظ أن العامل الجغرافي أثر كثيرا في طرق تهريب المهاجرين في الجزائر وحتى على كيفيات الإعداد له، إذ في غالب الأمر لا يكون هناك علاقة بين المهرب والمهاجر إلا بعد اقتناع هذا الأخير بالفكرة تأثرا بأصدقائه[2]، كما أن هذه العلاقة لا

[1] تبين الأرقام الواردة في دراسة أعدها المركز الوطني للإحصاء، كيف أن الجزائر يعد بالفعل بلد استقبال للمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، وخاصة من النيجر (200 11 مهاجر) ومالي (186 1) ونيجريا وغانا، وتعتبر الجزائر بالنسبة للبعض مجرد منطقة عبور (42,2%)، أما البعض الآخر فيأتونها بنية الاستقرار (57,8%)، أنظر حول هذا الموضوع:

Hamouda Nacer-Eddine, la migration irrégulière vers et à travers l'Algérie, ''CARIM - AS'', 2008/75, Robert Schuman Centre for Advansed Studies, San Dominico Di Fiesole (FI) : Institut européen, 2008, pp 1 et suiv.

[2] **Labdelaoui Hocine**, « HARGA » ou la forme actuelle de l'émigration irrégulière des algériens, ''CARIM - AS'', 2009/18, Robert Schuman Centre for Advanced Studies. San Domenico di Fiesole (FI) : Institut universitaire européenne, 2009, p 6-8, Voir aussi Direction de la police des frontières, direction générale de sureté nationale, « Etat des lieux sur l'émigration clandestine en Algérie », actes de le rencontre/débat sur les jeunes expulsés d'Europe et le HARAGAS, Ministère de la solidarité nationale, 2007, p 32.

تستمر طويلا، إذ تكون بدايتها في أحد مراكز التجمعات الشعبية وهي المقاهي غالبا، يتم فيها الحديث عن الأمور الأساسية للرحلة وهي:

- السعر الذي يتراوح متوسطه ما بين 000 50 إلى 000 70 لكنه يتغير بحسب الظروف وكذا بحسب العصابات.
- وسيلة النقل وتتمثل في قوارب خشبية قديمة أغلبها معدة للصيد، ولذلك فهي لا تتوافر على أدنى شروط الأمنية للسفر، كما لا تستطيع مقاومة التغيرات الجوية التي يمكن أن تطرأ، وهذا ما يفسر اهتمام المهاجرين والمهربين على حد سواء بنشرات الطقس والأحوال الجوية، كما يفسر أيضا ارتفاع نسب الإقبال على الهجرة في فصلي الربيع والصيف.
- العربات والشاحنات المعدة لنقل البضائع وسيارات الدفع الرباعي التي يكثر استعمالها لادخال المهاجرين إلى الجزائر عبر الصحراء.
- الأجهزة التي يتم توفيرها هي جهاز تحديد الاتجاهات (GPS) الذي يساعد المجموعة على تحديد وجهتها، وصدرية النجدة في حالات نادرة.

أما عن كيفية القيام بالرحلة فهي تنطلق من أحد المناطق الساحلية المعزولة والتي لا تشد انتباه أجهزة الأمن، حيث يترك المهرب لكل مجموعة مكونة من 10 إلى 20 شخص – وهي أصلا حمولة زائدة – قارب يحتوي على محرك وكمية معينة من الوقود[1]، ثم يقدم لهم مجموعة من النصائح في حال اعترضت سبيلهم القوات البحرية الجزائرية أو التابعة لدولة المقصد، وكذا بعض التوجيهات الأساسية عند بلوغ الضفة الأخرى وبالأخص القيام بحرق القارب بمجرد الوصول حتى لا يتم اعادتهم فيه وكذا التخلص من الأوراق الثبوتية الخاصة بهم[2].

[1] **مهدي مبروك**، الهجرة السرية بالمغرب العربي: الشباب، الشبكات، و ثقافة الهروب، مرجع سابق، ص 8.

[2] للمزيد حول ظاهرة "الحرقة" في الجزائر راجع:

Labdelaoui Hocine, « HARAGA » ou la forme actuelle de l'émigration irrégulière des algériens, op cit, pp 1 et suiv.

ويلاحظ أن أغلبية حالات التهريب في الجزائر تكون من طرف شبكات بسيطة، غير منظمة و لا مهيكلة وفقا للبناء والتنظيم الذي تعرفه عصابات الإجرام المنظم، وهذا ما يجعلهم يحاولون تقليل علاقاتهم مع المهاجرين حتى يبقون بعيدين عن الشكوك، وحتى في حال القبض على المهاجر فلا يستطيع التبليغ عن المهربين لأنهم لا يعرفونهم.

كما أنهم لا يرافقونهم ولا يقدمون لهم خدمات ما بعد الوصول لدولة المقصد، ولا يضمنون حتى نجاح الرحلة مما يجعل الأموال التي يجب دفعها في اليوم المحدد للرحلة أو قبل ذلك بصفة جزئية، غير قابلة للتعويض إلا في حالات نادرة حيث يتم توفير وسائل جديدة للرحلة.

ومع كل هذا يمكن الحديث عن وجود بعض القرائن التي توحي بتغيرات أو تطورات تعرفها هذه الشبكات، تجعلها تكتسب صفة التنظيم بصفة تدريجية، خاصة من خلال قدرتها على المناورة وتضليل أجهزة الأمن، وكذا تغيير مواقع نشاطها بين الشرق والغرب، بل وأصبحت تربط اتصالات مع الشبكات الدولية المختصة بالخصوص في تونس وليبيا[1].

أما الملاحظة الأخيرة التي يمكن أن نبديها بشأن تهريب المهاجرين في الجزائر، فتتمثل في الاعتماد بصفة شبه كاملة على الرحلات البحرية باستعمال القوارب الصغيرة، ثم هناك أيضا بعض الحالات المعزولة لمحاولة الهجرة عن طريق التسلل إلى السفن الأجنبية، لكنها تبقى محاولات معزولة قد ترتبط فقط برشوة أعوان الرقابة، أما بالنسبة لاستعمال الوثائق المزورة فهي حالات لا تكاد تذكر بالنسبة للجزائر ولكنها شائعة بالنسبة للآفارقة الذي يقصدونها.

[1] **مهدي مبروك**، الهجرة السرية بالمغرب العربي: الشباب، الشبكات، مرجع سابق، ص 8.

ثانيا: تهريب المهاجرين في تونس

في حالة تونس فعلى الرغم من قوة الجهاز الأمني بهذا البلد، وعلى الرغم كذلك من بعد المسافة بينها وبين الضفة الأوروبية، فإنها عرفت دوما ديناميكية كبيرة في مجال الهجرة السرية، لكنها زادت أكثر بعد الثورة وسقوط النظام، ليكون هذا التحول عاملا آخر للهجرة، لكن مع ذلك فهنالك أيضا جملة من الأسباب التي ترتبط بها الهجرة التونسية ومن بينها انتشار شبكات التهريب على نطاق واسع في تونس[1]، إضافة إلى إمكانياتها التنظيمية والمالية نتيجة عملها في إطار شراكة مع المنظمات الإجرامية الليبية، وعلى أساس ذلك أمكن القول أن تهريب المهاجرين هو واقع معاش.

في الواقع إن المسافة التي تفصل تونس عن إيطاليا ليست محفزا كافيا لإقبال حوالي 000 40 ألف تونسي على الهجرة خلال خمسة سنوات ممتدة من 1998 إلى 2003، بما أن هذه المسافة لا تقل عن 150 كلم.

كما أن الوجهة الأخيرة للتونسيين ليست صقيليا أو لمبدوزا، بل هي فرنسا بالأساس، ثم يمكن أيضا أن نلاحظ دور شبكات الهجرة المنتشرة بكثرة، بدليل أنه في الفترة المذكورة أعلاه تم تفكيك 179 شبكة[2]، وهي منتشرة في الموانئ والشواطئ الكثيرة التي تتخذ كمواقع تنطلق منها رحلات الهجرة؛ في كل من بيزرت تونس سوسة صفاقص قابس وغيرها، وهي كلها مناطق توفر أيضا بعض مناصب الشغل بالنسبة للمهاجرين العابرين سواء من إفريقيا جنوب الصحراء أو من دول شمال إفريقيا بشكل عام[3].

[1] **Ben Achour Souhayma,** Le droit tunisien face à la traite de personne et au trafic de migrant, op cit, 2.
[2] **Boubakari (H),** « Migration de transite entre la Tunisie, la Libye et l'Afrique subsaharienne : étude à partir du cas du grand Tunis », Rapport pour le conseil de l'Europe, conférence régionale, Les migrants dans les pays du transit : partage de responsabilité en matière de gestion et de protection, Strasbourg, septembre 2004, p 3 et 4/
[3] **Boubakri Hassen, Mazzella Sylvie**, « La Tunisie entre transite et immigration : politique migratoire et conditions d'accueil des migrants africains à Tunis », *Autrepart* (36), 2005, pp 149-195, p 152.

ثالثا: تهريب المهاجرين في المغرب

بالنسبة للمغرب، الذي يعتبر أكثر البلدان المعنية بالهجرة، فهو البلد الأول عربيا وإفريقيا في مجال تصدير المهاجرين غير الشرعيين، كما يعتبر الوجهة المفضلة للعبور باتجاه أوروبا[1] على أساس قرب المسافة بين القارتين الأوروبية والإفريقية في مضيق جبل طارق، حيث لا تتعدى المسافة بين إسبانيا –التي أصبحت تفرض التأشيرة على المغاربة منذ 1991– والمغرب في هذه المنطقة 14 كلم (حوالي 7,56 ميل بحري)[2]، ثم أيضا بسبب وجود مستعمرتين اسبانيتين وهما "سبتة" و "مليلة" على الجانب الجنوبي للمتوسط، لكن السبب الأخر الذي لا يقل أهمية يكمن في انتشار ظاهرة الهجرة السرية في المغرب على نطاق واسع، مما يجعل هذا البلد يقدم كل الخدمات اللازمة للراغبين في الهجرة بطرق غير شرعية لا تتوافر في غيره، هذه الخدمات تقترحها شبكات التهريب الكثيرة المنتشرة فيه[3].

والملاحظة الأولى التي يمكن أن نبديها بالنسبة للعصابات المنتشرة في المغرب، هي غياب التخصص بين التهريب والمتاجرة بالأشخاص، وبمعنى أخر أن نفس الشبكات التي تقوم بتهريب البشر هي التي تمتهن المتاجرة بهم، وهذا يخلق صعوبة أكبر في التمييز بين ظاهرتي تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص[4]، وحتى في حالة وجود

---

[1] مع أن أهمية المغرب تبدو كبيرة بالنسبة للمهاجرين غير أن بلوغ هذا البلد غير ممكن إلا بعد عبور الجزائر، بحيث أن أكثر من 90% من نسب المهاجرين الافارقة الذين يدخلون المغرب يعبرون على الجزائر.
Voir **Escoffier Claire**, Communautés d'itinérance et savoir– circuler des transmigrant-e-s au Maghreb, Thèse de doctorat en Sociologie et Sciences Sociales, Université Toulouse II, Juin 2006, p 79.

[2] **نجاح قدور**، الهجرة السرية في بلدان المغرب العربي: حالة المغرب، وثيقة الكترونية، تاريخ الإطلاع 08/09/04، ص 8 وما بعدها، متوفر على الرابط التالي: http://www.dirasaat.com.ly/2007/28/pages/doc/b4.doc

[3] **KHACHANI Mohamed,** La migration clandestine au Maroc, op cit, p 7.

[4] **Baba Naima**, le Maroc face à la traite transnationale : Interroger les éléments de réponses, ''CARIM - AS'', 2011/43, Robert Schuman Centre for Advansed Studies, San Dominico Di Fiesole (FI) : Institut européen, 2011, p 12.

التخصص فإن هناك نوع من التعاون بين المتاجرين والناقلين أو المهربين الذين يعملون معا لتحقيق أهدافهم.

كما يمكن الإشارة إلى تبلور شبكات غير ممتهنة لتهريب المهاجرين كنشاط أصلي لكنها ولجت إلى هذا المجال لاعتبارات معينة، وأبرز مثال يمكن أن نسوقه عصابات تهريب المخدرات المغربية المتمركزة في إيطاليا، والتي أصبحت تدمج تهريب المخدرات بالهجرة غير الشرعية، من خلال تكليف المهاجرين بنقل شحنات من المخدرات في مقابل التكفل لهم بإجراءات الهجرة، كما يمكن الحديث أيضا عن بعض العصابات غير المنظمة بشكل محكم والتي تختزل عملها في الغالب باقتراح خدمات العصابات على المهاجرين، وبالتالي فهي تكتسب طابعا شبيها بالوسيط بين المهربين والمهاجرين[1].

وعلى أساس أن عراقة فعل التهريب في المغرب وكذلك خصوصية عوامل الهجرة ومحيطها بهذا البلد، فإن هناك طرق كثيرة تستعملها في التهريب بداية من التزوير في أوراق السفر ووثائق الإقامة وأيضا عقود العمل وتأشيرة الدخول[2]، ثم استعمال القوارب الخشبية والمطاطية، مع ملاحظة أن هذه الشبكات كانت تنشط أصلا في تهريب المخدرات وأصبحت بفعل ازدياد عدد الراغبين في الهجرة تنشط أيضا في مجال تهريب الأشخاص، وهي تتمركز في شواطئ، العرائش، طنجة، سبتة ومولاي بوسلهام والناضور، وتقوم برحلات شبه يومية مقابل 10 ألف درهم[3].

[1] Rapport de l'OMI «traite transnationale des personne état des lieux et analyse des réponses au Maroc», op cit, p 42.

[2] **عياد أبلال**، الهجرة السرية مقاربة سوسيولوجية، مطبعة انفو–برنت، المغرب، 2002، ص 64، مشار إليه في **مشكوري كريم متقي**، مرجع سابق، ص 33.

[3] لقد اكتسبت هذه الشبكات قدرة كبيرة على العمل على الرغم من الرقابة المتزايدة لقوات البحرية الاسبانية والمغربية، إذ أصبت تستعمل سفنا سوداء يصعب رؤيتها في الظلام، وطورت محركاتها لتصل إلى حدود 120 حصان، كما أصبحت تستعمل سفنا تسمى البلانادورة (Planadora)، بمحرك قوته 500 حصان لم تستطع القوات البحرية حجز ولا واحدة منها، هذا على الرغم من الرادارات والكاميرات المستعملة من طرفها.

كما تستعمل قوارب الصيد أيضا كوسيلة من خلال تمكين المهاجرين من الدخول إليها وإعطائه نفس زي البحارة حتى لا يتم اكتشافه، وفي هذه الحالة تكون تكلفة الهجرة أعلى لتصل إلى 30 ألف درهم، لكن كثير من المغاربة يفضل الطرق المجانية بالتسلل خلسة إلى السفن أو إلى الحافلات السياحية الأوروبية وشاحنات نقل المواد الفلاحية النسيج، حتى أصبح اصطفاف آلاف المغاربة خاصة الأطفال أمام الموانئ يوميا أمرا مألوفا في أغلب المرافئ المغربية، وأيضا في محطات البنزين وأماكن استراحة السائقين.

ومن خصوصيات الهجرة في المغرب استعمال الدراجات المائية و كذا قطع المسافة المائية بالسباحة نظرا لقرب المسافة، وهما الطريقتان اللتان جعلتا إسبانيا تقوم بزرع كاميرات حرارية في وسط البحر لترصد تحركات المهاجرين، بل وقامت حتى بزرع أجهزة تترصد خفقان القلب على بعد 20 كلم منذ عام 2003[1]، ثم إنه من الخيارات المطروحة للدخول إلى إقليم اسبانيا الجنوبي عبور الأسوار العالية المدعمة بالأسياج[2].

ونشير في الأخير لحالة موريتانيا التي تعتبر عاصمتها الاقتصادية نواذيبو مركزا هاما للمهاجرين السريين، وإذا كان إقبال الأفارقة إليها قد بدأ منذ عشرات السنين لأسباب اقتصادية، فإن لها اليوم بعدا أخر وهو الولوج من خلالها إلى لاس بالماس في جزر الكناري[3]، وتأخذ ثلاثة اتجاهات الأول والثاني بريان باتجاه الجزائر عبر ولاية تندوف التي تتخذ بدورها كمنطقة عبور، أو باتجاه الصحراء الغربية للوصول إلى جزر الكناري، وفي كلتا الحالتين تتطلب الرحلة أموالا تتراوح بين 1000 إلى 1500 أورو[4].

[1] **Boni Tanella**, « L'Afrique des clandestins», *Social Science Information*, Vol 47, n° 4, pp 681-696, p 687.

[2] **مشكوري كريم متقي**، مرجع سابق، ص 33 وما بعدها.

[3] **Choplin Armelle et Lombard Jérôme,** « Migrations et recompositions spatiales en Mauritanie ''Nouadhibou du monde''. Ville de transit... et après ? », *Afrique contemporaine*, 2008/4 n° 228, p. 151-170.

[4] **Oumar Ba Cheikh et Choplin Armelle,** « Tenter l'aventure par la Mauritanie : migrations transsahariennes et recompositions urbaines », Autrepart, 2005/4 n° 36, p. 21-42. Pp 24, 25.

أما الطريق الثالث فهو بحري يتجه إلى جزر الكناري انطلاق من ميناء نواذيبو، الذي تمر عليه سفن صيد قادمة من دول عديدة كفرنسا، اسبانيا، اليابان والصين وغيرها، وعلى أساس ذلك كان هذا الميناء هو المكان الملائم لتهريب الأشخاص، من خلال دفع قِيم نقدية تتراوح بين 2500 إلى 3000 أورو لربان السفينة[1] لحجز مكان على متن إحدى السفن، وقد يكون السعر المقترح أقل ليصل إلى 500 أورو لكن الطريقة تكون أخطر، إذ في هذه الحالة يسهل فقط الطريق أمام المهاجر للتسلل إلى ملحقات السفن والاختباء بها، لكن الربان في هذه الحالة لا يتردد في رمي المهاجرين إلى البحر عند وجود رقابة[2].

لقد تخلى على أساس ذلك عمال هذا الميناء ومحيطه عن نشاطهم التقليدي المتمثل في الصيد والتجارة، واتجهوا إلى تنظيم عمليات تهريب المهاجرين من خلال بناء علاقات مع مسئولي السفن ومع مصالح الأمن لضمان ممارسة هذا النشاط بعيدا عن أي تهديد من طرف السلطات[3].

المطلب الثاني: تهريب المهاجرين في أسيا

يعود تاريخ بداية الهجرة الآسيوية إلى الولايات المتحدة إلى بداية القرن الثامن عشر، عندما وصل بعض التجار من الفيليبين على متن بواخر واستقروا في بايوس بلويزيانا (Louisiane)، ولكن أول موجة هجرة حقيقية نحو هذا البلد كانت في عام 1840 لما وصل كثير من الصينيين للعمل في هاواي في مجال الزراعة، أو إلى السواحل الغربية للعمل في المناجم، وإذا كانت هجرة غالبية الآسياويين آن ذاك كانت بنية العودة

[1] أكثر هذه الحالات يقوم بها بران سفن برتغاليين يدفع لهم بعض المهاجرين من غينيا بيساو المستقرين في أوروبا ليقوما بنقل أقاربهم من هذا الميناء.

[2] **Oumar Ba Cheikh et Choplin Armelle,** op cit, p 25.

[3] Ibid., p 26.

بعد تحقيق بعض المكاسب المادية، فإن التطورات التي حدثت على جميع أنواع التحركات الإنسانية لم تستثني الهجرة الآسيوية، التي زاد حجمها بمرور الوقت وارتفعت الحواجز أمامها لتكون العامل الأول الذي أدى إلى ظهور تهريب المهاجرين.

ولقد كان صدور قانون استبعاد الصينيين (Chinese Exclusion Act) الصادر عام 1892 مجرد بداية فقط لمنع الهجرة الآسيوية، بما أنه سرعان ما ظهرت أصوات منددة بالهجرة اليابانية في كاليفورنيا، ثم توسعت لتشمل الكوريين والهنود بعد اجتماع ضم أكثر من ستين جمعية عمالية في سان فرانسيسكو في عام 1905[1]، وعلى الرغم من التقارب الذي حدث بين الولايات المتحدة والصين بسبب التهديد الياباني المشترك، إلا أن التزامات روزفلت لم تغير الكثير في سياسة الهجرة في أمريكا.

بموازاة هذه العوائق كان هناك نموا ديموغرافيا غير مسبوق في جل دول أسيا لم يستطع اقتصادها مواكبته، وهذا في ظل تطور ملحوظ للنشاط الاجرامي العابر للحدود في دول أسيا أو من قبل أسيويين مقيمين خارج هذه القارة، والذي مس كافة مجالات الحياة وكانت الهجرة واحدة منها من خلال تمكين الراغبين في ذلك من الوصول إلى الدول التي يرغبون فيها.

غير أن جسامة النشاط الذي تقوم به شبكات التهريب في هذه المنطقة لا تضاهيه أي قارة أخرى، إذ أن نصف الأشخاص المهربين عالميا هم من أسيا[2]، ونظرا لهذه الأهمية التي تحتلها هذه القارة فإننا سنتناول نماذج عن بعض الدول التي تعرف رواجا كبيرا لهذا النوع من الإجرام المنظم.

[1] **Sabbagh Daniel,** « Le statut des "Asiatiques" aux États-Unis, L'identité américaine dans un miroir », *Critique internationale* n°20 - juillet 2003, pp 69-92, pp 70-72.

[2] **Yumin R. Wang**, "Human smuggling, illegal Chinese immigrants and crimes, an examination of the American experience", Tamkang Journalof International Affairs (Taiwan), 2004, pp 45-66. P 47.

الفرع الأول: تهريب المهاجرين في الصين

ليس من الممكن دراسة ظاهرة تهريب المهاجرين بعيدا عن أكبر بلد مصدر للمهاجرين غير الشرعيين، بحكم الكثافة السكانية التي تميزه من جانب وبحكم كونه أحد أكبر المناطق التي تنشط فيها عصابات التهريب من جانب آخر، فالصين تعتبر النموذج الذي يُمكِّنُنا من فهم تهريب المهاجرين كظاهرة إجرامية وتحليلها كسلوك اجتماعي نابع عن إفرازات العولمة، ولكنه أيضا هو واحد من آثار التناقضات الاقتصادية التي تطبع على العالم المعاصر[1].

يرتبط الأجرام المنظم في الصين بأحد أكبر العصابات الإجرامية الناشطة على مستوى العالم وتعرف بالثلاثيات (Triades)[2]، والتي بدأت بالنشاط منذ نهاية القرن التاسع عشر، مما جعلها اليوم ذات اختصاصات متعددة بعد أن استطاعت أن توسع مجال عملها فشملت بذلك تهريب المخدرات من تايلاند وجمايكا وكوبا باتجاه أمريكا الشمالية

[1] من هذه التناقضات يمكن أن نذكر الاختلاف الصارخ بين الدخل الفردي في دول أسيا والولايات المتحدة بحيث أن ما يتقاضاه فلاح في الفلبين في 70 سنة يتقاضاه محامي من شيكاغو في ساعة، كما أن الأجر الذي يتقاضاه عامل في بنغلاديش أقل بأربعين مرة مما يتقاضاه عامل في الدول المتقدمة، حول الفرق الشاسع بين نسب العيش بين العالمين المتقدم والمتخلف راجع:

Michel Choussudovsky, Ma mondialisation et la pauvreté, les éditions El-Hikma, Alger, 2000, p 82 et suiv.

[2] **الثلاثيات في الصين (Triades)** هي عصابة كانت تحارب ضد العائلة الملكية "**شينغ**" في الصين وتدل تسميتها على تلك الرابطة الدموية و الروحية القائمة بين أفرادها مدى الحياة، وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر هرب عدد من أعضائها إلى "**هونج كونج**" وتخلوا تدريجيا عن العمل السياسي وانخرطوا في العمل الإجرامي، يبلغ عدد أعضائها في "**هونج كونج**" وحدها أكثر من مائة ألف عضو حسب المجلة الأمريكية "**تيوز زيك**"، وتتسم بدرجة عالية من التنظيم والبطش والقسوة، استطاعت من خلال ذلك التغلغل في الأجهزة الإدارية و السياسية للدول التي تنشط بها على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، ألمانيا، انجلترا بلجيكا، وجنوبا في استراليا، نيوزيلندا وجنوب إفريقيا، أنظر: **محمد فتحي عيد**، عصابات الإجرام المنظم ودورها في الاتجار بالأشخاص، مرجع سابق، ص 48، 49.

وأوروبا، كما أصبحت تمتهن كذلك السطو على البنوك ومحلات المجوهرات وابتزاز الأشخاص، ومع مرور الوقت شمل مجال عملهم أيضا نقل الأشخاص عبر الحدود، خاصة الآسيويون الراغبين في الهجرة سواء عن طريق الوثائق المزورة أو بشحنهم في السفن و القطارات[1].

واستطاعت بفعل الاتحاد الذي قام بينها وبين عصابة الياكوزا اليابانية أن تكتسب قوة وفعالية أكبر، خاصة في مجال نقل الاشخاص بطريقة غير قانونية إلى اليابان، ولكن مجال عملها لا يقتصر على القارة الآسيوية، بل إن تركيزها ينصب على الولايات المتحدة بالأساس إضافة إلى دول أخرى تكون محل اهتمام المهاجرين على غرار أستراليا ودول أوربا الغربية[2].

والشيء الملاحظ بالنسبة لعصابات التهريب هذه أنها تمتلك من "المهنية" ما يجعلها تقترح خدمات لا توفرها أي عصابة غيرها على مستوى العالم، فهي قادرة على بلوغ أي دولة في العالم من دون استثناء، بما أن فروعها موزعة ومتفرعة حتى في البلدان المتطورة، وهي تستعمل من التقنيات الحديثة ما يجعلها قادرة على تزوير أشد الوثائق حماية، وقد لا تكون بحاجة حتى إلى ذلك بما أن إمكانياتها المادية جعلتها قادرة ليس فقط على إرشاء الأعوان العموميون بل وكذلك من التقرب إلى دواليب السلطة للسيطرة على الكيان السياسي لبعض الدول.

كما أن هذه العصابة تستعمل أكثر وسائل النقل أمانا وسرعة وتستطيع أن توفر خدمات للمهاجرين كتحديد الوجهة الأمثل للهجرة، وتوفير الإقامة والعمل والأوراق اللازمة لذلك، وهذا ما مكنها من استقطاب أعداد أكبر من الراغبين في الهجرة، خاصة في ظل

[1] **محمد فتحي عيد**، عصابات الإجرام المنظم ودورها في الاتجار بالأشخاص، مرجع سابق، ص 48، 49.
[2] **Yumin R. Wang**, op cit, p 48.

اقتراحها لما يعرف "بالدفع البعدي" من طرف المهاجرين أو ذويهم، إذا عجز المهاجرون عن دفع تكاليف الرحلة.

وتعتبر كل من "تشجيانغ" و "قوانغدونغ" و "فوجيان" هي أكثر المناطق المصدرة للهجرة في الصين، بحيث أن المهاجرين القادمين من تشجيانغ يختارون أوروبا[1]، أما سكان فوجيان فيفضلون الهجرة إلى الولايات المتحدة أو إلى كندا واستراليا[2]، ونظرا لإقبال سكان هذه المناطق على الهجرة بهذه الحدة فإنها باتت محلا لنشاط متزايد لعصابات تهريب البشر، وكذا لبعض الوسطاء الذين يستعملون تقنيات متعددة على غرار بعض وكالات السفر في دونجباي (Dongbei) التي تبيع تأشيرات تعطى لمهام تجارية للراغبين في الهجرة، هذه التأشيرات يستحيل على أي مهاجر أن يحصل عليها بالاعتماد على نفسه[3]، ولكي تروج لنشاطها تقوم هذه العصابات بنشر اعلانات في أكشاك الهاتف وأمام الثانويات وفي بعض المحلات التجارية المتواجدة في الأحياء الشعبية[4].

أما في زيجانغ التابع لاقليم فواجيان فإن الهجرة قد تستغرق أشهر عديدة، حيث يكون المهاجر في كافة مراحل رحلته في وضع غير قانوني وغير آمن، كما أن الرحلة قد يتخللها استعمال للوسائل البرية والبحرية والجوية، غير أنه في أغلب الأحيان يتم إخفاء المهاجرين في حاويات معدة لنقل السلع[5].

في حالة اللجوء إلى هذه الطريقة فإن مسألة اختيار مهرب "شريف"! وكفء تكتسي أهمية قصوى، وإلا فإن المهاجر يكون في حالة خوف دائمة نظرا للسلطة التي يكتسبها المهرب عليه بمجرد بداية الرحلة، بما أنه الوحيد الذي يعرف خبايا الطريق وله

[1] **Yun G., Lévy F. et Poisson V.**, De la migration au travail. L'exploitation extrême des chinois-e-s à paris, Travail, *Genre Et Sociétés*, 2006/2, N° 16, p. 53-74. P 59,60.
[2] **Ibid.**, p 59,60.
[3] **Chomette G.-P**, op cit, p. 49-58.
[4] **Gao Yun et V. Poisson**, Le trafic et l'exploitation des immigrants chinois en France,, op cit, Pp 30.
[5] **Poisson V.**, « Des réseaux transnationaux : le cas des Chinois du Zhejiang », *Outre - Terre* 2006/4, n° 17, p. 421-430.

صلات هنا وهناك هي التي ترفع من فرص بلوغ بلد المقصد، وعلى أساس ذلك فالمهرب أو الوسيط يكون غالبا من اقتراح الأقارب أو أحد المعارف، ولأن النقل في هذه الحالة يكون عبر حدود برية وبحرية محاطة بجملة من المخاطر فإن ثمن الرحلة يتراوح بين 18 ألف و 27 ألف أورو أو ما يعادل 30 ألف دولار[1]، ورغم ارتفاع سعر الرحلة إلا أن المهاجرين لا يعتبرونه غاليا بالنظر إلى صعوبة المسالك التي يطلق عليها الصينيون مصطلح "صعود الجبال" (Pa Shan) التهديدات والمخاطر المحيطة بالناقلين أثناء قيامهم بعملهم[2]، بل على العكس هم يعتبرون هؤلاء الأشخاص الذين يتمركزون في شنغهاي، بكين وهونغ كونغ لا يتلقون مبالغ تعكس العمل الذي يقومون به والمحفوف بالمخاطر[3].

و بالنسبة لتيري كريتان (Thierry Crétin) فإن الشبكات الإجرامية الصينية تعتبر الأكثر تنظيما في العالم و أكثر من ذلك فهو يعتقد أن الهجرة السرية هي اختصاص صيني محض، و هذا ما يتجلى من خلال السهولة والخيار الذي يكون أمام الراغب في الهجرة لايجاد الوسيط الذي يمكنه من عبور الحدود، فهذه الشبكات لها شعبية واسعة و احتكاك كبير بالوسط الشعبي، مما يسهل مهمة الاتصال بهم مباشرة من طرف المهاجر أو عن طريق الأصدقاء و الأهل، هذا من جهة و من جهة أخرى يلاحظ كذلك على هذه الشبكات أنها تشكل فعلا شبكات عنكبوتية متصلة بين مجموعة من الأفراد الذين ينتشرون في العديد من البلدان و يقومون بتنسيق الجهود فيما بينهم من دون أن يكون هناك سلطة رئاسية بين أفرادها، بمعنى أنها تعمل في شكل تنسيقي مستقل.

لكن بمقابل ذلك هناك نمط ثاني من الشبكات الخاضعة للسلطة الرئاسية و من ثَم فهي كثيرة الترابط و التنظيم والحنكة أو الخبرة المهنية إن صح التعبير، و على ذلك نجد

[1] **BIT**, Une approche équitable pour les travailleurs migrants dans une économie mondialisée, Conférence internationale du BIT, 92ème session, rapport nº 6, Genève, (2004). pp 11 - 21.
[2] **Gao Yun et V. Poisson**, Le trafic et l'exploitation des immigrants chinois en France,, op cit, Pp 32-35.
[3] **Yun G., Lévy F. et Poisson V.**, De la migration au travail. L'exploitation extrême des chinois-e-s à paris, op cit, p 61.

أن الوثائق التي يتم تزويرها وسرقتها يتم جمعها من مناطق متفرقة من العالم، مما يزيد يقينا حول درجة إنتشارها عبر بلدان عديدة في العالم، كما أن نمط عملها يتسم بالتخصص إذ يلاحظ أن هذه العصابات تتألف من:

- الرؤساء الذين يسمون في الاصطلاح الصيني برؤوس الأفاعي (Shetou)، وحسب تصريحات بعض المهاجرين السريين فإن هؤلاء الزعماء يتمركزون في منطقتي **هونغ كونغ** (Hong-Kong) و **مكاو** (Macao).
- المجُندون (Recruteurs) و هم الأشخاص الذين يتولون مهمة البحث عن الراغبين في الهجرة.
- الأشخاص الذين يقومون بإيواء المهاجرين (Logeurs).
- المرافقون و هم الأشخاص الذين تعهد إليهم مهمة مصاحبة المهاجرين لكل الرحلة في بعض الأحيان، و لكن في الغالب يتناوب مجموعة من المرافقين في على مجموعة الواحدة من المهاجرين كل حسب المجال الإقليمي الذي يختص به[1].

الفرع الثاني: تهريب المهاجرين في الفلبين

يمكن اعتبار الهجرة في الفلبين على أنها خيار سياسي بدأ بتشجيع وتمويل من الحكومة في عام 1974، وذلك كإجراء لمواجهة البطالة المستفحلة وتدني مستويات رصيدها من العملة الصعبة، فكانت الوفود الأولى تتجه عامة نحو الشرق الأوسط[2]، لكنها مع مرور الزمن أصبحت لا تكاد تستثني دولة في العالم بحيث يوجد أزيد من 7 ملايين فلبيني مهاجر عبر العالم، كما أنها تنوعت بين العاملة البسيطة وهجرة الكفاءات وبين الهجرة القانونية والهجرة غير الشرعية، ومن المفارقات التي ينبغي الإشارة إليها أن

[1] **Gao Yun et V. Poisson**, Le trafic et l'exploitation des immigrants chinois en France,, op cit, p 35.
[2] **Paragas Fernando,** « Les réseaux interpersonnels transnationaux des travailleurs migrants philippins » Une communication en hélice, *Réseaux*, 2010/1 n° 159, p. 57-89.

هناك عدد من الفيليبيين الذي يدخلون إلى المغرب ليس فقط من أجل العبور، بل حتى من أجل العمل خصوص بالنسبة للنساء اللاتي يتاجر بهن[1].

وبحسب التقرير المشترك الصادر عن معهد البحوث حول الجريمة الدولة والعدالة (UNICRI) والمعهد الأسترالي حول علم الإجرام (AIC)، فإن الهجرة غير الشرعية الفيليبينية تأتي مباشرة بعد الهجرة المكسيكية من حيث حجمها، يوجد في كافة أنحاء العالم حوالي 2 مليون مهاجر فلبيني في وضعية غير شرعية، أغلبهم استعانوا بوكالات ومؤسسات لتشغيلهم في الخارج وبعض هذه المؤسسات تعمل حتى في إطار قانوني.

هذا بالنسبة للأشخاص الذين يمتلكون وثائق سفر وبالأخص جواز السفر، أما بالنسبة للذين لا يمتلكون هذه الوثائق فإن الاستعانة بشبكات التهريب ضروري، والاقتراح الأول الممكن هي الأبواب الخلفية الجنوبية التي تمكن من الدخول إلى ماليزيا غربا عبر بحر الصين الغربي أو بحر السولوس، كما أن إمكانية اللجوء إلى تزوير الوثائق قائمة ولكن بثمن لا يقل عن 3400 دولار وهو ما يعادل حوالي 3000 أورو، ولكن هناك تسهيلات تقدم في هذا المجال تتمثل في إمكانية تسديد المبلغ تقسيطا عند الوصول إلى ماليزيا والعثور على عمل.

أما الخيار الثاني المطروح فهو الدخول إلى تايوان التي تقع إلى الشمال والتي لا يطلب المهربون نظير خدماتهم المقدمة للدخول إليها سوى 1500 إلى 1800 دولار، أما إذا اختار المهاجرون أوروبا كوجهة فإنه غالبا ما يتم الاستعانة بوكالات السفر التي تقوم بتأمين وثائق سفر بمقابل مالي لا يقل عن 5000 دولار[2].

[1] **Sarehane Fatna et autres**, op cit, p 20 et 37.
[2] **Fiona David**, Global Programme Against Trafficking in Human Beings, Rapid Assessment: Human Smuggling and Trafficking from the Philippines, Report prepared by the United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute (UNICRI) and the Australian Institute of Criminology (AIC), November 1999, p 17 et 18.

ولكن يبقى أن الهجرة في أسيا تعرف ديناميكية لا يمكن أن تحصر في نموذجين، غير أننا تطرقنا إلى أكثر المناطق التي ينتشر فيها التهريب ويتم الاعتماد عليه كوسيلة أساسية للهجرة، أما الحديث عن الهجرة عامة فإن محركها الأساسي يتمثل في الصراعات والتوترات التي تطبعها بعض الدول على غرار أفغانستان باكستان والعراق إضافة إلى مجمل الأوضاع الاقتصادية التي تعرفها بعض الدول كبنغلاديش، ولكن مع هذا فإن الشبكات الدولية الإجرامية ستعكف دوما على انتهاز كل الفرص المتاحة للربح، وهو ما يجعلها تسعى إلى الاستفادة من التحركات السكانية سواء كانت هجرة اقتصادية أو لجوء أو غيرهما[1].

المطلب الثالث: تهريب المهاجرين في أمريكا

لا يخفى على أحد أن الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة يرتبط اسمها بالولايات المتحدة الأمريكية، كدولة مقصد، والمكسيك كبلد مصدر أو معبر للمهاجرين السريين، ولا تبدو هذه المعطيات غريبة لما نعلم الفرق الشاسع في مستويات التنمية بين البلدين، وكذا بالنظر إلى طول الحدود الممتدة بينهما والمقدرة بحوالي 3360 كلم، الشيء الذي يعطي فرصا للتسلل بكل حرية عبرها.

غير أن إجراء مقارنة بسيطة بين الجهود المبذولة والإمكانيات المجندة من طرف الولايات المتحدة تدعو للاستغراب كيف أمكن لما يقارب عشرة ملايين مهاجر غير قانوني مكسيكي أن يعبر تلك الحدود الصحراوية الوعرة، والمراقبة من كل ذلك الكم من حراس الحدود وبتلك التجهيزات المتطورة، وحتى بجدار فاصل يبلغ طوله 1200 كلم[2]؟

[1] **Alain Tarrius**, « Migrants transnationaux et nouveaux réseaux criminels », *Revue européenne des migrations internationales*, vol. 26 - n°2 | 2010, pp. 155-167, 155 et 156.

[2] **الأصفر أحمد عبد العزيز**، مرجع سابق، ص 22.

إن هذا التحدي تحققه شبكات غاية في التطور والتنظيم موزعة بين دول الانطلاق وبين دول العبور والوصول، تعمل في تناسق تام وبوسائل بشرية وتجهيزات تقنية، تمكنها من تخطي العقبات المتزايدة التي تضعها الحكومات المتعاقبة على الولايات المتحدة، سواء كانت عقبات مادية أو ذات طابع قانوني، لكن يجب أن نعرف أن القلب النابض للهجرة السرية موجود في المكسيك وتمثله عصابات التهريب سواء بالنسبة للمهاجرين الأجانب أو المكسيكيين.

الفرع الأول: المكسيك كمنطقة عبور

من الواضح تماما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأكثر استهدافا من المهاجرين القادمين من الاكوادور، كولومبيا، البيرو، غوتيمالا، كوستاريكا وباناما، وجميع المهاجرين الوافدين من هذه البلدان يمرون لزوما عبر المكسيك، الذي لا يرتبط الضغط الملقى عليه بهؤلاء فقط بما أن أغلب المهاجرين الآسيويين يكون هو ملاذهم أيضا لدخول الولايات المتحدة، وكل هذه الحقائق جعلت من المكسيك حالة فريدة من نوعها في مجال تهريب المهاجرين.

ولقد سبق وأن أشرنا كيف أن الوفود التي كانت تصل تباعا إلى الولايات المتحدة من الصين للعمل في المجال الزراعي في الشمال الغربي أو في المناجم جنوبا، هي التي كانت السبب في ظهور تهريب المهاجرين في المكسيك، وذلك بعد أن صدر قانون أمريكي يمنع الصينيين من الدخول إلى إقليمها في عام 1882[1]، مما جعلهم يدخلون عبر المكسيك إلى أريزونا ونيو مكسيكو وتكساس بمساعدة من المكسيكيين الذين يعرفون الدروب والمسالك المؤدية إلى جل الدويلات الجنوبية للولايات المتحدة، وبحسب تقدير

[1] **Sabbagh Daniel,** op cit, pp 69 – 92.Voir aussi : **Mary Angela Lagdameo**, human smuggling from fujian to new york, master of arts, faculty of the graduate school university of southern california, August 2008, p 9.

الخبراء فإن 50 ألف مهاجر صيني كانوا يهربون في كل سنة إلى هذا البلد[1]، وزيادة على كون المكسيك بلد عبور فهي أيضا تحتل الصدارة ما بين الدول المصدرة للمهاجرن.

الفرع الثاني: المكسيك كبلد مصدر ومنظم للهجرة السرية

هناك أكثر من عامل دافع للهجرة المكسيكية نحو الولايات المتحدة لكن العامل التاريخي يبقى أهمها، ويتمثل هذا العامل في كون بعض الدويلات التابعة للولايات المتحدة تابعة للمكسيك، وعلى أساس ذلك كان هناك حركة عادية إلى هذه المناطق، زيادة على أن الولايات المتحدة لم تتخذ موقفا رافضا للهجرة المكسيكية إلا حديثا، بل تبنت بعض السياسات التي أرادت منها تقليص حجم الهجرة فساهمت في تأزمها، ونعني بذلك أساسا برنامج بيراسيرو (Bracero)[2]، بعد نهاية العمل بهذا البرنامج لم تعد التأشيرات التي كانت تمنح للمكسيكيين منذ بداية الثمانينات كافية لامتصاص جميع الراغبين في العمل في الولايات المتحدة الأمريكية[3].

على أساس ذلك كانت الهجرة السرية أحد الحلول الممكنة للدخول إلى الولايات المتحدة، غير أن الرقابة التي تفرضها هذه الأخيرة على حدودها جعلت هذه المهمة عسير، إلا باللجوء إلى إحدى عصابات التهريب المحترفة، وهذا ما يجعل نسب اللجوء للمهربين[4] في المكسيك هي الأكثر ارتفاعا في العالم، إذ حتى في سنوات التسعينات التي

---

[1] **Cleo J. Kung,** supporting the snakeheads: human smuggling from china and the 1996 amendment to the U.S statutory definition of "refugee", the journal of Criminal law et Criminology, Vol 90, No 4, 2000, pp 127161316, p 1273.

[2] (Bracero) هي كلمة اسبانية تعني العامل اليومي، أنظر في ذلك: **Gordon H. Hanson,** op cit, p 9.

[3] **A. shirk D.**, « Migration transfrontalière et développement : le cas du Mexique », *Outre - Terre* 2007/1, , p. 95-109, 96.

[4] يطلق على المهربين في المكسيك لفظ (*polleros*) وهو المهرب بالإسبانية، غير أنهم معروفون أكثر بلفظ القيوط (*coyotes*) والذي يطلق على الذئب الذي يعيش في شمال أمريكا والذي يمتاز بدهاء فائق، وعليه يطلق هذا اللفظ

لم تشهد نفس ترتيبات الرقابة المرتفعة التي باتت مطبقة في الوقت الحالي، كان عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون الولايات المتحدة الأمريكية بالاستعانة بالمهربين لا يقل عن 90%[1].

وتنبغي الإشارة إلى أن جهود الحكومة الأمريكية لدحض الهجرة غير الشرعية، قد ساهمت بالفعل في تخفيض نسب المهاجرين في السنوات الأخيرة، ولكن ذلك كان على حساب هؤلاء، إذ أن الاستراتيجية التي تبنتها قائمة على فرض الرقابة الشديدة على المدن لدفع الراغبين في الدخول بطريقة سرية إلى سلوك معابر معزولة، مما يؤدي إلى سهولة ضبطهم خارج المراكز العمرانية، غير أن ذلك ساهم في رفع عدد ضحايا الهجرة غير الشرعية بشكل ملفت، من موتى ومفقودين وغير ذلك من الأخطار التي تحدق بالمهاجرين[2].

وبالنسبة لتركيبة المهربين في المكسيك، فيمكن أن نميز بين نوعين من شبكات التهريب من حيث مكان تموقعها؛ بما أن بعضها تتموقع على الحدود الأمريكية المكسيكية وتغتنم عبور أي مهاجر محاولا تخطي الحدود سريا لتعرض عليه خدماتها، لكن هذه الشبكات تفتقد إلى التنظيم المحكم الذي يرفعها إلى مصاف العصابات القوية، وفي نفس الوقت لا تتمتع بمصداقية وبثقة الراغبين في الهجرة لذلك فإن هؤلاء غالبا ما يفضلون التعامل مع الشبكات التي تتمركز في المدن الكبرى[3] والتي لها هيكلة وقدرات تنظيمية عالية.

عليهم للدلالة على حنكتهم الشديدة في التعامل مع الأوضاع الصعبة لتمرير الأشخاص على الحدود المكسيكية الأمريكية.

[1] Etude économique de l'OCDE : Mexique ; volume 2003, supplément n°1- janvier 2004, p 161.

[2] **David Spener**, op cit, p 296, 297.

[3] لقد كان الاعتقاد السائد سابقا أن العلاقة التي تقوم بين المهربين والمهاجرين تنحصر في وفاء كل طرف بالتزامه، بمعنى أن المهرب يلتزم بضمان عبور الحدود للمهاجر وهذا الأخير يلتزم بدفع الثمن، غير أن الممارسة المتكررة على

أما من ناحية الحجم فهناك ثلاثة أنواع من المهربين، النوع الأول هم أشخاص يعملون بصفة منفردة في محيط من الأهل والأصدقاء، أما النوع الثاني فهي شبكات صغيرة منظمة وهي تتراجع تدريجيا من حيث العدد ومن حيث النشاط، أما النوع الثالث فهي الشبكات عبر الوطنية، التي تتمتع بقوة ونفوذ كبيرين تجعلها قادرة على تجنيد المهاجرين في مسافات بعيدة عن المكسيك، كما أنها قادرة على استعمال أحدث الوسائل والمعدات الممكنة[1].

بالنسبة لكندا التي تعتبر هي بدورها دولة مستقبلة للمهاجرين، يبدوا أن السياسة المرنة التي كانت تنتهجها في مجال الهجرة[2] من جهة، والموقع الجغرافي الذي تتميز به من جهة أخرى، جعلها لا تدخل ضمن أولويات المهربين –حتى لا نقول المهاجرين– ومع ذلك فهناك مهربين (Passeurs) يوجهون نشاطهم إلى هذه الدولة، ولكنهم لا يشكلون عصابات منظمة بحسب وصف بعض المهاجرين لهم، بل هم أشخاص يعملون بشكل منفرد ويقومون بمهام متعددة، منها تجنيد المهاجرين، تسهيل الحصول على الوثائق للمهاجرين، جمع الأموال، تبليغ المهاجرين بالمعلومات اللازمة، وأخيرا مرافقة المهاجرين أثناء الرحلة[3].

طول عشرات السنين غيرت هذه العلاقة، بظهور فكرة الثقة المتبادلة والدفع المسبق أو اللاحق كما أن هناك حتى ما يعرف بمهرب العائلة، بمعنى أن هناك أشخاص يثق فيهم أفراد معينون قاموا قبلا بتهريبهم فيتكفلون بنقل العائلة، راجع حول هذا الموضوع:

Sersli Stephanie, Smuggler or service provider? Reframing the context for human smuggling to Canada, masters thesis, York University; Toronto, Ontario, July 2009, pp 83-86.

[1] **David Spener**, op cit, pp 109-113.

[2] لقد أصبحت كندا تنتهج سياسة صارمة تجاه الهجرة مما جعلها مهددة بنشاط شبكات التهريب، غير أنها في هذا المجال صاغت قوانين قد تكون هي الأشد لمعاقبة المهربين، أنظر في ذلك:

Jannard Louis Philippe et Crépeau François, « La lutte contre le trafic de migrants au Canada: un combat contre le crime organisé ou contre l'immigration irrégulière? », *Nos Diverses Cités*, No. 7,Mars 2006, pp.126-130.

[3] **Estibaliz Jimenez et Ph. D.**, L'immigration irrégulière et le trafic des migrants comme ultime recours pour atteindre le Canada : l'expérience migratoire des demandeurs d'asile, Refuge: Canada's periodical on refugees, Volume 26, issue 1, 2009, pp 148-160, p 153.

ومع ذلك يمكن الإشارة إلى بعض الشبكات التي تنتشر بالأساس في نفق مضيق ويندسور (Detroit-Windsor)[1]، والتي تقدم خدماتها الناتجة عن عقود عديدة من الخبرة للراغبين في عبور الحدود بطرق غير قانونية، خاصة وأن الرحلة من إفريقيا أو أسيا طويلة إلى حد يكون فيه الاستغناء عن هذه الشبكات مستحيلا، كحالة "طوني" الذي انتقل من ألبانيا إلى إيطاليا بحرا عن طريق الباخرة، ثم للوصول إلى الولايات المتحدة استعمل الأسلوب الجوي أي الطائرة، وكانت وجهته الأخيرة هي كندا والتي استعمل القطار لبلوغها.

المطلب الرابع: تهريب المهاجرين في أوروبا

لطالما كانت أوروبا قبلة للمهاجرين من كل الأصناف ومن جميع الأقطار، لكنها اليوم أصبحت معروفة أكثر كوجهة للمهاجرين غير الشرعيين، بعد تراجع تدفقات الهجرة الشرعية، نتيجة تغير السياسات الدولية المنتهجة لمواجهتها، وبدخول عامل جديد على واقعها في أوروبا، نعني بذلك تبلور الفضاء الأوروبي، حيث أصبح بفعله حجم هذه الهجرة أكبر والتحديات التي تطرح أخطر[2].

فمن الواضح أن الفضاء الأوروبي أضحى قبلة مفضلة للمهاجرين غير الشرعيين، غير أن بعض الدول لم تدخلهم محور اهتمامها إلا حديثا، وسبب ذلك لا يعود إلى مستويات التنمية التي تحفز عادة التحركات السكانية، بل السبب يكمن في سهولة دخول بعض الدول التي تنتمي إلى هذا الكيان، ونظرا للنظام المعمول به داخله فإن المهاجر يكون بذلك قد خطى خطوة عملاقة للدخول إلى البلدان التي يقصدونها بالفعل وعلى

[1] نفق مضيق ويندسور (Detroit Windsor) هو طريق سيار يربط بين الولايات المتحدة الأمريكية و كندا تم تشيده في عام 1930 وهو ثاني أكبر معبر بين البلدين بعد جسر السفير (le pont Ambassadeur).

[2] **Atak Idil**, l'européanisation de la lutte contre la migration irrégulière et les droit humains, une étude de renvois forcés en France, au Royaume-Uni et en Turquie, Bruylant, 2011, pp 39,40.

رأسها فرنسا و ألمانيا وسويسرا أو حتى انجلترا[1]، وباستثناء هذه الأخيرة فكل هذه الدول تدخل ضمن فضاء تشنغن.

وعلى أساس أن كثير من الدول المنتمية سواء إلى الاتحاد الأوروبي أو إلى فضاء تشنغن لا تستطيع إدارة تدفقات المهاجرين، خاصة في ظل تزايد اقبال الراغبين في العبور إلى هذه البلدان، استطاعت بعض العصابات أن تؤسس مناطق خلفية فيها، تبني منها رحلات غير شرعية نحو أوروبا الغربية، خاصة وأنها تمتلك المعلومات اللازمة لمخادعة يقظة أعوان الأمن.

كما أنها تمتلك الوسائل المادية والبشرية الكفيلة بمساعدة الراغبين في عبور الحدود في تحقيق حلمهم، وعلى أساس ذلك يمكننا الحديث عن وجود شبكات تهريب حتى في عقر دار أوروبا – سيتم تفصيلها في محطة قادمة من هذا البحث– خاصة في اليونان وإيطاليا وإسبانيا، أين استطاعت منذ بداية التسعينات أن تحقق مستويات مرتفعة من المهاجرين المهربين[2].

ولقد كانت هناك احصائيات عديدة استطاعت أن تثبت بأن الهجرة غير الشرعية المتجهة نحو أوروبا باتت مرتبطة أكثر فأكثر بتهريب المهاجرين، بحيث أن أغلب المهاجرين لا يستطيعون الوصول إلى البلدان التي يقصدونها من دون مساعدة المهربين، وهذا ما جعل الخدمات التي يقدمونها للوصول إلى أوروبا تشكل لهم بالفعل تجارة

[1] ينبغي الإشارة إلى أن انجلترا لا تنتمي إلى فضاء تشنغن رغم أنها عضو في الاتحاد الأوروبي، على عكس سويسرا التي لا تنتمي إلى الاتحاد ومع ذلك فهي تخضع لأحكام اتفاقية تشنغن منذ 5 جوان 2008.

Voir **Lhomel Édith**, « Immigration et élargissement de l'Union européenne Une harmonisation des politiques à plusieurs vitesses », *Le Courrier des pays de l'Est*, 2007/2 n° 1060, p. 4-24, p 16.

[2] بعض المصادر تحدثت عن 300 ألف وأخرى عن 200 ألف مهاجر يتم تهريبهم سنويا باتجاه أوروبا في سنوات 1992، إلى 1994، راجع في ذلك:

Salt John, current trends in international migration in Europe, council of Europe published, Strasbourg, 2005, p 42, voir aussi **Salt John,** Migrations internationales européennes: Évaluation de la situation actuelle, European Population Papers Series No. 5, Mars 2002, p 5, in : http://www.coe.int/t/f/coh%E9sion_sociale/population/No%205%20Migrations%20internationales.pdf

مربحة، كما أن جسامتها وأخطارها هي التي دفعت الدول الأوروبية نحو تبني سياسات صارمة بهدف محاربتها[1]، على اعتبار أن وتيرة تطورها تبين لنا بوضوح أنها ستكون مستقبلا أحد أكثر الجرائم عبر الدولية انتشارا.

إذ تشير هذه الاحصائيات التي تمت في سنوات التسعينات إلى أنه في المجر لم يكن عدد الأشخاص، الذين يتلقون مساعدة من طرف المهربين، إلا في حدود 20% إلى 25% من النسبة الإجمالية للمهاجرين الذين يصلونها، غير أن هذه النسبة ارتفعت في عام 2003 إلى حدود 70%.

ومن جانب أخر فإن هذه الإحصائيات تبين أيضا أنه إذا كان العدد الاجمالي للمهاجرين غير الشرعيين الموقوفين على مستوى الحدود قد انخفض في عام 2004 في 10 دول من أصل 20 دولة تم فيها الاحصاء، فإن نسبة الذين استعانوا بالمهربين من هؤلاء الموقوفين ارتفعت في 14 دولة، وزاد عددهم من 3737 في عام 2003 إلى 4307 وهو ما يعطينا نسبة ارتفاع تصل إلى 15%[2].

كما يمكن أيضا قراءة هذه الأعداد من زاوية أخرى، وهي متعلقة بالطرق التي يستخدمها مهربوا المهاجرين لأجل عبور الحدود الأوروبية، فقد أكدت مختلف حالات الموقوفين أنه هناك اعتماد بشكل أساسي على الطرق الحدودية البرية وأيضا على السكك الحديدية.

لكن هنالك أيضا عدد من الذين ضبطوا في المسالك الغابية وفي المنافذ الحدودية البعيدة عن مراكز الحدود، بالإضافة إلى تلك الحالات التي تم ضبطها في المدن أو في

[1] **Jandl Michael**, The Development-Visa Scheme: a proposal for a market-based migration control policy, *Global Migration Perspectives*, No. 36, June 2005, p 3.

[2] See **Futo Peter, Jandl Michael (eds.),** 2005 year Book on illegal migration, human smuggling and trafficking in central and eastern Europe, a survey and analysis of borders apprehensions data from 22 states, International centre of migration policy Development, Vienna, 2006, p 22.

أماكن أخرى، وفي كل الحالات فهي تبين أن هناك تغير طرأ على خيارات المهربين من خلال التخلي عن الدخول عبر المنافذ غير الشرعية للاقتراب أكثر نحو مناطق عبور الحدود الرسمية[1].

ولتحقيق الدخول من هذه الأماكن تلجأ العصابات الإجرامية إلى إخفاء المهاجرين غير الشرعيين، في وسائط نقل تحوز على الإجازات والترخيص الرسمية لعبور الحدود، خاصة تلك التي لا تخضع إلى تفتيش دقيق من طرف حراس الحدود لاعتبارات يعرفها المهربون، ومن ذلك مثلا إخفائهم في خزانات وقود الشاحنات[2] أو في المقاعد أوفي الأماكن المعدة لنقل السلع سواء في الشاحنات أو في القطارات أو البواخر[3]، كما يتم كذلك الاعتماد على وثائق سفر مزورة لتمرير الأشخاص بطرق غير شرعية من الأماكن القانونية لعبور الحدود.

وهذه المعطيات تجعل أكثرية المهاجرين غير الشرعيين لا يتم تهريبهم في جماعات كبيرة، لأن ذلك ما يتلاءم مع استعمال المزورات ومع إخفاء المهاجرين في أماكن معينة من وسائل النقل، ذلك أنه كلما قل عدد الأشخاص الذين يتم تمريرهم في العملية الواحدة كلما قل معها خطر الانكشاف لعناصر الأمن.

وهذه في الحقيقة خاصية أساسية يتميز بها التهريب في أوروبا عن غيره من الأساليب التي تنتهجها العصابات الأخرى، وربما يعود سبب ذلك إلى درجة احترافيتها والتي تجعلها تسعى لتحقيق نسب عالية من النجاح، ولكن قد يكون مرد ذلك أيضا هو صعوبة عمليات التهريب في أوروبا، كما يمكن لنا أيضا أن نلتمس بعض الفروق حتى بين هذه الدول فيما بينها وهذا ما سنشير إليه فيما يلي:

[1] **Jandl Michael**, Irreguler migration, human smuggling and the eastern enlargement of European union, international migration review, vol 41, No. 2, summer 2007, pp 291 315, p 303, 304.
[2] **Mustafa Mutluer**, op cit, p 157.
[3] **Khachani Mohamed,** la migration clandestine au Maroc, op cit, p 04.

الفرع الأول: تهريب المهاجرين في الدول المنظمة حديثا إلى الاتحاد الأوروبي

بطبيعة الحال تعتبر الدول المنظمة حديثا إلى الاتحاد الأوروبي مناطق ذات مخاطر قليلة للدخول غير المشروع نحو أوروبا الغربية، على أساس أنها لا تعرف إقبالا كبيرا على الهجرة، وهذا جعلها تكون القبلة الجديدة لكثير من الطامحين في الهجرة، كما أنها أصبحت بفعل ذلك تعرف هذه الدول نشاطا حيويا لعصابات تهريب البشر، خاصة في مجال تقديم الوثائق المزورة التي تمكن من التنقل بحرية في الفضاء الأوروبي.

إذ زيادة على المحررات المعتادة التي تكون موضوعا للتزوير بالنسبة للهجرة غير الشرعية، فإن العصابات في هذه الدول توفر مجموعة إضافية من الخدمات، خصوصا في مجال تزوير الوثائق على أساس أنها تدخل ضمن مجال سريان فضاء تشنغن، مما يجعل هذه العصابات تعرض أيضا بطاقات تعريف مزورة أو رخص سياقة أو بطاقات إقامة أو بطاقات زرقاء، وحتى وثائق دبلوماسية مزورة[1].

فعلى سبيل المثال في جمهورية التشيك كان هناك في السنوات الأخيرة انخفاض محسوس في نسبة الأشخاص المهربين بالطرق الكلاسيكية، ومع ذلك فقد ارتفع عدد المضبوطين في سيارات فردية مقارنة بما كان عليه الحال، وربما هذا يفسر بالتغيير المستمر في استراتيجيات المهربين لرفع نسب نجاح عملياتهم، ونفس هذا الأمر هو الذي جعل عصابات التهريب في المجر تتخلى عن التهريب الجماعي للأشخاص، لتصبح عملياتها تنصب على شخص إلى ثلاثة أشخاص على الأكثر، إلا في بعض الحالات النادرة التي يتم اللجوء فيها إلى عمليات كبيرة لكنها تتم سيرا على الأقدام ومن مسالك بعيدة عن أجهزة الرقابة[2].

[1] **Jandl Michael**, Irreguler migration, human smuggling and the eastern enlargement of European Union, op cit, p 307.
[2] **Ibid**., p 307.

بينما نجد أن بولندا يعتمد فيها المهربون على أسلوب التزوير الذي يقع على جوازات السفر أو على التأشيرات[1]، ومن المعلوم أن مجرد الحصول على جواز سفر صادر من أحد هذه الدول يجعل حامله في غنا عن طلب التأشيرة لأنه يعتبر بذلك رعية أوروبي تمكنه اتفاقية تشنغن من الدخول إلى أي بلد يشمله الفاء الأوروبي، ولما نعرف ضعف هذه الدول في مجال تأمين وثائقها، فإن هذه الوسيلة ستكون بالتأكيد أحد الطرق المفضلة لدى عصابات التهريب.

ومع هذا فيمكن أن يتم الاستناد كذلك إلى بعض الطرق الأخرى كإخفاء المرشحين للهجرة في السيارات والشاحنات، أما في سلوفاكيا فإن الإحصائيات تبين أن أكثر حالات التهريب تتم عن طريق القطارات، على غرار إيطاليا التي أدت إلى سيول المهاجرين المغادرين عبر القطارات تجاه فرنسا إلى خلق أزمة دبلوماسية بشأن المهاجرين التونسيين سنة 2011[2].

غير أننا لما نتحدث عن الجريمة المنظمة بشكل عام وتهريب المهاجرين بشكل خاص، فإن ألبانيا تصبح النموذج الأكثر تجسيدا لمدى قوة وفعالية الشبكات الإجرامية وكذا لدرجة خطورتها، إذ يعتبر دور هذه الدولة في عبور الحدود جوهريا بالنسبة للمهاجرين الأكراد والعراقيين والأفغان والباكستانيين والصينيين وغيرهم[3]، مما يجعلها معقلا كلاسيكيا لعصابات الاجام المنظم استطاعت بموجب ذلك بناء علاقات قوية مع

[1] **Ibid**., p 306.

[2] على اثر سقوط نظام بن علي في تونس وتدهور الأوضاع الأمنية فيها استطاع مئات من التونسيين الوصول إلى إيطاليا بشكل غير شرعي، وأمام هذا الكم الهائل لم تجد هذا الأخيرة من حل سوى إعطائهم بطاقة الإقامة ثم توجيههم إلى فرنسا باعتبار أنها وجهتهم الحقيقية، وعلى إثر ذلك قامت فرنسا بوقف القطارات القادمة من إيطاليا استنكارا للعمل الذي قامت به إيطاليا مما زج بالدولتين في أزمة دبلوماسية دامت عدة أيام، أنظر حول الموضوع موقع فرنس 24، تاريخ الاطلاع، 2012/05/13، في:

http://www.france24.com/ar/20110417-italy-france-train-illegal-tunisia-migrants-lampedusa-eu-north-africa-diplomacy

[3] **Raufer X**., Le crime organisé albanophone en 2007, vue cavalière, Outre - Terre 2006/4, n° 17, p. 403-419, pp 410, 411.

المافيا التركية (Maffya turque) والمثلث الصيني (Triades Chinoises) والمافيا الإيطالية (La Sacra corona unita)[1].

ولقد ساهمت هذه الأخير في تهريب الأشخاص والاتجار بالبشر خاصة من الأطفال الصغار الذي يتم تبنيهم في أوروبا الغربية وبالخصوص إيطاليا، أما عن الوسيلة المفضلة بالنسبة لهذه العصابة فهي التزوير ويدل على ذلك الحالات التي بلغت 1500 وثيقة مزورة من طرفها ضبطت في فرنسا لوحدها[2].

ما تتجلى قوة هذه العصابة في قدرتها في تهريب الأشخاص حتى باتجاه انجلترا سواء عن طريق فرنسا، إيطاليا ألمانيا أو النمسا[3]، وعادة ما يجبر المهاجر على القيام بأعمال مجرمة قانونا لتمويل رحلتهم، كما أن طابعها الإجرامي لا يمنعها من استغلال الأشخاص في مجال الاتجار بالأعضاء البشرية.

الفرع الثاني: تهريب المهاجرين في تركيا

هناك مجموعة من الخصائص التي تتميز بها تركيا والتي تجعلها واحدة من أكبر الدول التي تستقطب آلاف المهاجرين سواء بنية الاستقرار أو بنية العبور، ولكنها لطالما كانت أيضا دولة مصدرة للمهاجرين، خصوصا في السنوات العجاف التي عرفتها والتي سبقت النهضة الاقتصادية التي حققتها مؤخرا.

---

[1] وحدة التاج المقدس المعروفة (La Sacra Corona Unita)، هي أحدث فرقة مافيا نشأة في إيطاليا عام 1981 في كوزان وسترا في سقيليا، ولهذه المافيا علاقات قديمة مع ألبانيا تعود تقريبا إلى عهد الغزو العثماني في عام 1472، أنظر موسوعة وكيبيديا على الرابط التالي: http://fr.wikipedia.org/wiki/Sacra_corona_unita

[2] **Raufer X**., op cit, pp 410, 411.

[3] في جانفي من عام 2002 تم القبض على مهرب من كوسوفو يبلغ من العمر 22 سنة كان يحمل 13 مهاجر غير شرعي في حاوية متجهة إلى إنجلترا، فوصل به الأمر خطأ إلي ايرلندا أين قبض على عليه، **.ibid.**, pp 410, 411.

مما أن نفس هذه الخصائص جعلت تركيا من الدول الأوروبية القليلة التي لم تستطع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهذا ساهم في خلق وضع خاص بالنسبة للهجرة العابرة على إقليمها، ويزيد من هذه الخصوصية الموقع الذي تحتله كبوابة لأوروبا، بموجب الحدود الشاسعة التي تمتلكها مع سوريا والعراق وإيران وأذربيجان على الشرق، كما تمتلك أيضا حدودا بحرية مع كل من لبنان الأردن وحتى مع مصر.

وهي مميزات تجعلها تستقطب أعدادا كبيرة من الراغبين في الوصول إلى أوروبا عبر حدودها الغربية مع كل من اليونان وبلغاريا[1]، وهذا ما وضع تركيا موضع اتهام من طرف الدول الأوروبية وكذا الولايات المتحدة على لا تقوم بممارسة الرقابة الكافية على حدودها بما يمنع مرور المهاجرين، بعدما وجدت أن كثير منهم يصلون إليها بعد المرور على إقليم هذه الدولة.

وحتى وإن كانت هذه حقيقة ملموسة فإن تركيا ليس بيدها أن تغير من الأمر شيء، إذ من الصعب مراقبة أزيد من 7 آلاف كلم من الحدود البحرية وحوالي 2800 كلم من الحدود البرية ذات الطابع الجبلي[2]، حتى ولو استعملت في ذلك أحدث التقنيات وسخرت له أكبر الإمكانيات البشرية والمادية.

ومهما يكن فإن تركيا اكتسبت هذه المكانة منذ بداية التسعينات نظرا للظروف العامة التي ساهمت في بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل عام، وأيضا باعتبار الرقابة الشديدة المفروضة على مستوى الحدود وكذا للتوسع الذي عرفته منظمة الاتحاد الأوروبي، بينما لم تكن سياستها سببا في تبلور الهجرة غير الشرعية.

[1] **Tarrius Alain**, « Migrants transnationaux et nouveaux réseaux criminels », *Revue européenne des migrations internationales*, vol. 26 - n°2 | 2010, pp. 155-167.

[2] **Claude-Valentin Marie,** prévenir l'immigration irrégulière : entre impératifs économique, risque politique et droits des personnes, 2ème, éditions du conseil de l'Europe, Strasbourg, 2008, p 22.

ونظرا لهذه المكانة التي تحتلها تركيا في مجال الهجرة بشكل عام، وأيضا لاعتبارها منطقة لاستقرار الكثير من العصابات الناشطة سواء في مجال تهريب الأسلحة أو تهريب المخدرات وغيراها من مجالات الإجرام [1]، فالدور كان على تهريب المهاجرين الذين يستغلون في مجال تمرير المخدرات أو الأسلحة من طرف الشبكات الإجرامية القديمة، كما ظهرت بالموازاة مع ذلك عصابات تخصصت فيما يعرف في تركيا بالاتجار بالأحلام (Umut Tacirleri)، أما بالنسبة للطرق المستخدمة من طرف المهاجرين غير الشرعيين للالتحاق بالإقليم الأوروبي انطلاقا من تركيا فيمكن أن تقسم إلى ثلاثة طرق أساسية بحسب الوسائل المستعملة.

فالطريقة الأولى قائمة على استعمال الحافلات التي تقوم بنقل المهاجرين إلى غاية بلوغ أحد المرافئ، أين يتم الاستعانة بأحد القوارب الصغيرة المعدة أصلا للصيد لكي توصلهم إلى بواخر كبيرة (Boat Peoples)، وهذه تقوم بنقل المرشحين للهجرة إلى السواحل اليونانية وبالتحديد إلى جزيرة ساموس(Samos) في جماعات تتراوح بين 20 إلى 40 شخصا[2]، ولكن قد يتم نقلهم أبعد من ذلك إلى السواحل الإيطالية أو حتى الفرنسية[3].

الطريقة الثانية وهي الأكثر شيوعا تتمثل في استعمال المهاجرين للطريق البري مشيا على الأقدام لمحاولة بلوغ الحدود اليونانية أو البلغارية، ولكن هناك عقبة تقف أمامهم، إذ لا يستطيعون بلوغ الضفة الأخرى من الحدود إلا بعد عبور نهر "ميريك"[4] من

---

[1] تهرب الأسلحة على اعتبار أن تركيا محاطة بمناطق تعرف توترات عديدة في العراق وأفغانستان وفلسطين ومؤخرا في سوريا، مما يجعلها ممرا حتميا لتهريب الأسلحة، أما تهريب المخدرات فيأخذ منحا عكسيا، بحيث تمر كميات كبيرة تنتج بأسيا في أفغانستان وباكستان عبر هذه الدولة لتعرف وجهتها نحو أوروبا أو إلى أمريكا الشمالية.

[2] **محمد محمود السرياني**، مرجع سابق، ص 187.

[3] **Mustafa Mutluer**, op cit, p 157.

[4] **نهر ميريك** بالفرنسية (La Maritsa) وبالتركية (Meriç) هو نهر يقع في منطقة البلقان يمتد من بلغاريا ويقطع الحدود اليونانية التركية، يعتبر من أشهر المناطق الشرقية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية نظارا للأعداد المرتفعة من المهاجرين الذين يقطعونه سنويا والذي يقدر بحسب بعض الاحصائيات بحوالي 30 ألف، كما يرتبط اسمه أيضا

المعابر المخصصة لذلك، أو سباحة أو باستعمال القوارب الصغيرة، وتعتبر هذه المنطقة من أكثر الأماكن ارتباطا بحالات الوفاة لدى المهاجرين في أوروبا، على الرغم من اعتمادهم على مهربين ذوا حنكة وخبرة كبيرتين على الضفة التركية للنهر وعلى الجهة المقابلة والتي تمتلك التنسيق اللازم للقيام بكل إجراءات التهريب.

أما الطريقة الثالثة فهي تعتمد على وسائل النقل البرية فقط وبالخصوص على السيارات والشاحنات والعربات الكبيرة، حيث يخبئ المهاجرون في هذه الحالة في المقطورات أو في خزانات الوقود أو في الكراسي وغيرها من أماكن التمويه التي يغفل عنها المراقبون.

كما أن هناك حالات أخرى يتم الاعتماد فيها على تزوير الوثائق، خاصة لما يتعلق الأمر بالوسائل الجوية أو حتى البرية والبحرية التي تمر عبر المراكز الرسمية لعبور الحدود، ولكن أكثر هذه الحالات يتم فيها تزوير الوثائق خارج تركيا، لتصبح هذه الأخيرة مجرد منطقة عبور خصوصا على مدن مثل اسطنبول التي تعتبر أحد أهم مناطق العبور في النظام العالمي للهجرة غير الشرعية[1]، كما أن تركيا تعتبر من أكبر المناطق في العالم التي يمتزج فيها تهريب المخدرات وتهريب المهاجرين من خلال تزوير وثائق السفر لأشخاص مقابل قيامهم بنقل كميات من المخدرات إلى البلدان التي سيدخلونها[2].

بآلاف المهاجرين الذين يدفعون حياتهم ثمنا للهجرة غير الشرعية، أنظر حول موضوع نهر ميريك موسوعة وكيبيديا على الرابط التالي: http://fr.wikipedia.org/wiki/Maritsa.

وحول الجانب الإنساني للمهاجرين أنظر مقال التحقيق الصحفي المعد من طرف موقع مجلة الثقافات المتوسطية باب المادبعنوان "تركيا: مهاجرون دون حقوق"، تاريخ الاطلاع 2012/05/20، متوفر على الموقع التالي: http://www.arabicbabelmed.net/tahqiq-sahafi/90-youth-migration/408-immigration-turkey.html

[1] **Olivier Clochard**, « La Méditerranée : dernière frontière avant l'Europe », *Les Cahiers d'Outre-Mer*, 222 /Avril-Juin 2003, p 165.

[2] **Raufer X**., op cit, pp 408-410.

المبحث الثاني: هيكلة شبكات تهريب المهاجرين ومخاطرها

إن درجة انتشار شبكات تهريب المهاجرين وإن كانت لا تستثني دولة من دول العالم، إلا أن بناءها وطرق نشاطها تختلف باختلاف المناطق التي تتمركز فيها، على اعتبار أن هناك دولا عرفت انتشار شبكات التهريب منذ نهاية القرن التاسع عشر على غرار المكسيك، والصين[1]، كما أن بعضها الآخر عرفت تجذرا لبعض شبكات الإجرام المنظم العابر للحدود، مثل إيطاليا التي تنتشر فيها عصابات كمورا (Camorra) ومافيا (mafia) ودرنغيتا (N'drangheta)، وعصابة الثالوث الصينية الروسية (Triads) والياكوزا (Yakuza) اليابانية والكرتلات الكولومبية (Triads)[2]، والتي انخرطت في أعمال تهريب الأشخاص حتى تكتسب مزيدا من الأرباح[3].

وعلى العكس من ذلك فإن بعض المناطق على الرغم من أن الهجرة غير الشرعية تعرف انتشارا كبيرا بها، إلا أن الشبكات التي تتكفل بنقل المهاجرين لا تمتاز بكثير من الاحترافية أو أنها بدأت تكتسب بعضها بعد سنوات من الممارسة، ومع ذلك فإنها تبقى تشكل خطورة كبيرة بأفعالها سواء على الدولة في حد ذاتها أو على المجتمع أو على المهاجرين.

المطلب الأول: أنواع شبكات تهريب المهاجرين

هناك عديد من الشباب الذين يمتلكون الجرأة وحب المغامرة، وكذا بقدرة عالية على التنظيم والرقابة، وهذا النوع يفضل عدم التعامل مع شبكات التهريب التي تستغل أموالهم في مقابل خدمات يمكن الاستغناء عنها، وعلى أساس ذلك يعتمد هؤلاء الشباب

[1] **Sabbagh Daniel,** op cit, pp 69 – 92.Voir aussi **Lagdameo Mary Angela**, op cit, p 9.

[2] **البداينة ذياب موسى،** مرجع سابق، ص 140.

[3] Irregular Migration, Human Smuggling and Human Right, International Council on Human Rights Policy, Versoix, Switzerland, 2009, p 17.

على أنفسهم في جمع التجهيزات اللازمة وكذلك المعلومات الأساسية للمسالك والأوقات المثالية للانطلاق[1].

مثل هذه العينات يمكن تصورها بالنسبة لحالات الهجرة التي لا يفصل فيها بين بلدان الانطلاق والوصول مسافة كبيرة، وعليه فإن التحضير للرحلة حتى وإن كان يستدعي قليل من الحنكة والمعرفة بالمسالك إلا أن الامكانيات المعتمدة لاتكون كبيرة، كما أن اجراءات المراقبة أيضا قد لا تكون عالية، ولهذا يعتمد المغاربية والتونسيون والجزائريون على أنفسهم،[2] وكذلك الأمر بالنسبة لبعض المكسيكيين، ولكن لا يمكن أن نتصور أن المهاجرين الذين يقطعون مسافات طويلة يمرون خلالها ببلدان عديدة أن يعتمدوا على أنفسهم وحنكتهم، بل يجب عليهم اللجوء إلى هذه العصابات المتخصصة، والتي يمكن أن نميز فيها عدة أنواع.

الفرع الأول: الزمر

الزمرة أو العصابة الصغيرة (Petites Bandes) هم مجموعة من الأفراد يتراوح عددهم ما بين ستة (6) إلى ثمانية (8) أفراد، يستقرون في أحياء حضرية لكنها فقيرة أو في الأرياف والبوادي المتاخمة أو القريبة من المدن الكبرى، عادة ما تجمعهم علاقة فيما بينهم قبل مزاولة هذا النشاط مهما كانت طبيعة هذه العلاقة سواء قرابة أو صداقة أو غير ذلك، كما أن بعضهم قد يكونون من الذين حاولوا الهجرة في وقت سابق مما يجعل لهم نوع من الخبرة في مجال عبور الحدود[3].

---

[1] **مهدي مبروك**، الهجرة السرية: 4 صور للمهاجر والوطن والمهربين وأرض الأحلام، مجلة الانساني، العدد 50، خريف 2010، ص 10.

[2] [2] **مهدي مبروك**، الهجرة السرية بالمغرب العربي: الشباب، الشبكات، و ثقافة الهروب، مرجع سابق، ص 8.

[3] **Mabrouk Mehdi**, « Emigration clandestine en Tunisie : Organisations et filières », Revue Naqd, n° 26/27, Automne/Hiver 2009, Pp 104 et 105.

غير أن الخبرة الحقيقية يكتسبونها من تكرار محاولات تهريب المهجرين، بحيث أن كل عملية تجعلهم يحصلون على معارف جديدة يستفيدون منها في محاولات لاحقة، لكن يبقى أن مثل هذه الشبكات غير مهيكلة بصفة تجعلها شبكة منظمة بأتم معنى الكلمة، بل يمكن القول أنها في طريقها فقط إلى النضوج وهذا ما يبدو جليا من خلال التقسيم الضعيف للمهام بين الأفراد ومن خلال الدور الذي يلعبه قائد المجموعة الذي يقوم بأغلبية النشاطات بمفرده، مما يجعله بشكل منطقي يستأثر بأغلبية العائدات المالية للعملية[1].

وإن مثل هذه الشبكات المستقرة بالدول المغاربية تعتمد بشكل كبير على العلاقات الشخصية التي تقوم بين أفراد عصاباتها والمهاجرين في تجنيد المهاجرين، مما يجعلها قادرة بالفعل على خلق نوع من الديناميكية في نشاطها، رغم أنها لا تستعمل في العادة إلا قوارب مطاطية أو خشبية صغيرة.

أما بالنسبة لتجنيد المهاجرين فغالبا ما يتم ذلك في المقاهي حيث يترصد الراغبون في الهجرة ظهور "**خيط**" يقودهم إلى الشبكة، معنى ذلك أن هذه الأخيرة لا تقوم في الغالب بمهام "**تجنيدية**" حفاظا على المجموعة من الشكوك التي قد تحوم حولهم، خصوصا من جانب عناصر الأمن.

وكثير من هذه الخصائص لا نجدها تنطبق على الشبكات الصغيرة هذه والمستقرة على الحدود المكسيكية الامريكية، فهذه تبني عادة نشاطها على تَحيُّن الفرص أو الأوضاع التي قد يقع فيها المهاجرون، بحصول بعض العوائق أو المشاكل لهم فتقوم باقتراح خدماتها للنقل بواسطة شاحنات مثلا[2].

[1] **مهدي مبروك**، الهجرة السرية بالمغرب العربي: الشباب، الشبكات، و ثقافة الهروب، مرجع سابق، ص 8.
[2] **Eduardo Geronimi,** op cit, p 12.

غير أن هذا النوع غير موثوق فيها لأنها تعتمد على النشاط "المناسباتي" لذلك فهي لا تتوانى في التنصل عن التزاماتها كلما سمحت لها الأوضاع بذلك، ويؤكد ذلك الخداع والغدر الذي تعرض له كثير من المهاجرين الذين وقعوا في شباك هذا النوع من العصابات[1].

الفرع الثاني: الشبكات المتوسطة

الشبكات المتوسطة **(Les filières moyennes)** هي في العادة منظمات مكونة من 10 أشخاص فأكثر ومهيكلة نوعا ما، تتوزع فيها المهام بين أعضائها بشكل دقيق كل حسب مجال اختصاصه، وتستطيع توفير الأموال والمعدات اللازمة لعملياتها.

استطاعت هذه الشبكات البروز في ظل تنامي معدلات الهجرة غير الشرعية بعد تراجع فرص الهجرة الشرعية، وكذلك في ظل توجه العديد من الدول نحو تجريم الهجرة السرية، فوجدت هذه الشبكات كيف تقوم باستثمار رغبة الشباب في السفر بأي طريقة، وأسست منها مجالا للقيام بنشاطات تدر لها بأرباح كبيرة.

إن هذه الشبكات تفوق قدراتها على التهريب القدرات التي تتمتع بها الزمر، وذلك من خلال الامكانيات التي تمتلكها والتخصص الذي تتسم به، وعليه فهي قادرة على توفير خدمات عديدة لا توفرها الزمر كالإيواء والنقل[2].

كما أنها لا تنتظر قدوم المهاجرين لطلب خدماتها، بل لها مجندون ينتشرون في المناطق التي تعرف بتواجد كثيف للراغبين في الهجرة، وأكثر من ذلك فلهذه الشبكات دور محوري في تشجيع الشباب على الهجرة بالترويج لأعمالها وبتقديم نماذج عن

[1] **Sersli Stephanie**, op cit, pp 83-86.
[2] **Mabrouk Mehdi**, « Emigration clandestine en Tunisie : Organisations et filières », op cit, pp 110-111.

مهاجرين نجحوا في تغيير مستوى معيشتهم نحو الأحسن، ويطلق على هؤلاء ألفاظ عديدة في الدول المغاربية مثل "اللقاطة" و"الجلابة" أو "الخيط"[1].

على الرغم من صغر حجم هذه العصابات إلا أنها قادرة على تأطير وتنظيم نفسها بما يسمح لها بجمع كل هذه المهام التي أشرنا إليها، ويلاحظ أنه من خلال كل هذه المهام يمكن أن نميز بين عديد من الوظائف التي يتم تقسيمها بين أفراد هذه الشبكات، والتي تسمح لها بالقيام بنشاطاتها بأكثر فعالية ومهنية وهي:

أولا: المجندون

المجندون **(Les recruteurs)** هم وسطاء قاعديون ينحدرون من أحياء فقيرة وأغلبهم بطالون أو عمال غير دائمين، يقتصر دورهم داخل العصابة في البحث عن الراغبين في الهجرة وانتقائهم، مما يعكس ضعف ثقلهم في العصابة وكذا قلة ارتباطهم بها، ومع ذلك فالدور الذي يقومون به قد يكون أكثر أهمية في حالة ما إذا أنيط لهم وظيفة تشجيع الأشخاص على الهجرة، وذلك بالنظر إلى مناطق سكنهم التي تساعدهم على الاحتكاك بالفئات التي يسهل إقناعها بالهجرة السرية[2].

ثانيا: الناقلون

الناقلون **(les chauffeurs)** هم مجموعة من الأشخاص الذين يزاولون النقل كمهمة أصلية سواء في المناطق النائية أو بشكل غير قانوني، مما يسمح لهم بربط صلات مع المهربين بكل سهولة، بحيث يكلفون بصفة أساسية بنقل المعدات والوسائل التي

[1] **مهدي مبروك**، الهجرة السرية بالمغرب العربي: الشباب، الشبكات، و ثقافة الهروب، مرجع سابق، ص 8.

[2] **Gao Yun et Véronique Poisson**, le trafic et l'exploitation des immigrants chinois en France, op cit, p 34. Voir aussi **Saillard, Christine Ta**, Les modalités d'entrée des ressortissants chinois en France, Rapport à la Direction de la Population et des Migrations, Ministère des Affaires sociales, du Travail et de la Solidarité, 2002, pp. 70-71.

ستستعمل في عملية تهريب الأشخاص، كالقوارب والمحركات والوقود، وكذا المؤن والتجهيزات الأخرى التي قد يحتاجها المهاجرون مثل المواد الغذائية والماء والألبسة.

ولاعتبارات تقنية ولوجستية يستعمل الناقلون عربات صغيرة تمكنهم من الافلات من الرقابة، لكن تنبغي الإشارة إلى أن بعض الشبكات تخلت عن مهمة النقل في ظل تشديد الرقابة عليها من طرف عناصر الأمن، وعليه أصبحت تشترط على المهاجرين أن يتكفلوا هم بأنفسهم بهذا الدور[1].

ثالثا: الأشخاص الذين يتكفلون بالإيواء (Les logeurs)

في أغلب عمليات تهريب المهاجرين يكون عدد من هؤلاء أو جميعهم قادمين من مناطق بعيدة عن المكان الذي تبتدئ منه الرحلات، وفي هذه الحالة تكون هناك عمليات تحضير كثيرة ينبغي القيام بها قبل بدأ الرحلة، وعليه يكون المهربين بحاجة إلى أماكن يبيتون فيها زبائنهم إلى غاية استكمال جميع إجراءات الرحلة وتحين الفرصة المناسبة لبدئها[2]، وإذا كان بعضهم يجد مأوى لدى العائلة أو أحد الأقارب، فإن الأكثرية بحاجة إلى مكان يسكنوه إلى غاية الانطلاق.

إن المدة التي يبقاها المهاجرون في انتظار نقلهم إلى بلد الوصول قد تستغرق أيام أو أسابيع وفي حالات أخرى قد تستغرق شهورا عديدة، وهنا يكون احتمال تشغيل المهاجرين في أنشطة موازية غير مستبعد، ذلك أن إمكانيات المهاجرين المالية غالبا ما تكون غير كافية لقضاء وقت طويل في مناطق العبور، كما أن المهربين لن يتوانوا في كسب مزيد من الأرباح عن هؤلاء إذا ما وجدوا الفرصة بتشغيلهم في وظائف معينة[3].

[1] **Mabrouk Mehdi**, « Emigration clandestine en Tunisie : Organisations et filières », op cit, pp 110-111.
[2] **Ba Cheikh Oumar et Armelle Choplin**, « Tenter l'aventure par la Mauritanie : migrations transsahariennes et recompositions urbaines », *Autrepart*, 2005/4 n° 36, p. 21-42, p 30.
[3] **Mabrouk Mehdi**, « Emigration clandestine en Tunisie : Organisations et filières », op cit, pp 110-111.

رابعا: المرافقون

المرافقون (***Accompagnateur***) هم مجموعة الأشخاص الذين يتولون اقتياد المهاجرين في جزء من المسلك المؤدي إلى بلد المقصد أو كله، يعتبر هؤلاء أهم حلقة في عملية التهريب لما لهم من الخبرة، التي اكتسبوها من خلال ممارستهم لعمليات تهريب المخدرات أو السلع والمواشي والوقود وغير ذلك، وهذا المثال نجده كثيرا في إفريقيا على غرار بعض الطوارق الجزائريين والليبيين والبدويين في مصر، والذين كانوا يمارسون في الأصل نشاط خارج نطاق الهجرة، ثم استفادت شبكات تهريب المهاجرين من خبرتهم[1].

والبعض الأخر اكتسبوا خبرتهم من خلال محاولاتهم العديدة في مجال الهجرة، بحيث أصبحوا يعرفون المسالك الواجب اتباعها جيدا وكذا الطرق التي ينبغي استعمالها والأوقات المفضلة لذلك، وإذا كانت وظيفة المرافق تعتبر جوهرية إلى حد لا يمكن أن يتم الاستغناء عنهم كحالة عبور الحدود المكسيكية الأمريكية، فإن بعض الحالات الأخرى لا تقتضي أن يكون فيها مرافق أو على الأقل بشكل جزئي على غرار الدخول من تركيا إلى اليونان حيث يتم مرافقة المهاجرين إلى غاية حدود نهر ميريك[2].

خامسا: المهربون

يعتبر المهربون (**Les passeurs**) الرأس المدبر لعمليات التهريب والنواة التي تسير جميع الأنشطة المتعلقة بالتهريب، لا يعرفهم أغلب المهاجرين وفي بعض الأحيان لا يعرفهم حتى أعضاء العصابة، يديرون أعمالهم في الخفاء، ويضطلعون بالمهام الأكثر

[1] **Anteby-Yemini Lisa**, op cit, p 78. Voir aussi **Mabrouk Mehdi**, « Emigration clandestine en Tunisie : Organisations et filières », op cit, pp 114-115.

[2] **Ahmet İçduygu**, « Transborder Crime between Turkey and Greece: Human Smuggling and its Regional Consequences », *Southeast European and Black Sea Studies*, Vol. 4, No. 2, May 2004, pp. 294–314.

صعوبة كتدبر الوثائق المزورة والحصول على التأشيرات وارشاء الأعوان العموميون[1]، وإضافة إلى ذلك فإن هناك عاملان أساسيان يجعلانهم بالفعل نواة هذه العصابات، إذ من جهة تكون كل العمليات ممولة من طرفهم ومن جهة أخرى أنهم يقومون بمهمة التنسيق بين جميع الوظائف التي ذكرناها من قبل.

ولأنهم في الغالب غير معروفين من طرف المهاجرين فإن هناك تسميات عديدة تطلق عليهم، للدلالة على قدراتهم أو لزيادة الغموض الذي يكتنف شخصيتهم، ففي دول شمال إفريقيا يطلق عليهم اسم "معلم"، في الصين يسمون "رأس الأفعى" التي يقابلها بالصينية (Shetou) أو (Headed Snake)[2] أما في المكسيك فيدعون "قيوط" (Coyotes)[3].

ونشير في الأخير إلى أن هذه الشبكات لا تعمل في جو منغلق ولا تتوخى الحذر خوفا من السلطات، بل أحيانا تذهب إلى هذه السلطات لتوريطها في أعمالها خاصة في مجال تزوير الوثائق والتسلل عبر الحدود خلسة، ومع هذا تبقى هذه الشبكات ذات قدرات محدودة فهي لا تقترح إلا أساليب معينة للهجرة لا تستطيع الخروج عنها، كما أن هناك بلدان محددة تقترحها للهجرة في حدود فعاليتها وقدراتها ولا تتعدى هذا المجال، وعليها فإن احترافيتها تبقى محدودة وكذلك الأمر بالنسبة لتنظيمها إذا ما قارناها بالعصابات عبر الوطنية[4].

الفرع الثالث: الشبكات الدولية

بالنسبة للشبكات الدولية **(Les filières transfrontalières)** يمكن من البداية أن نميز بين نوعين منها؛ بعضها وجدت لممارسة تهريب المهاجرين وبه، وهي على غرار

[1] **Mabrouk Mehdi**, « Emigration clandestine en Tunisie : Organisations et filières », op cit, pp 112-113.
[2] **Kyle David, Liang Zai**, Migration Merchants: Human Smuggling from Ecuador and China, Working Papers, Center for Comparative Immigration Studies, UC San Diego, 2001, p 15.
[3] **Études économiques de l'OCDE,** op cit, p 161. See too **Joris van Wijk**, Luanda – Holanda: Irregular Migration from Angola to the Netherlands, International Migration Vol. 48 (2) 2010, 1-30, p 24.
[4] **Geronimi Eduardo,** op cit, p 12.

الشبكات المتوسطة تعتبر نتاج السياسات الحكومية المتطرفة في مجال الهجرة[1]، أغلبها تطورت من شبكات متوسطة إلى شبكات دولية على غرار بعض العصابات المغربية، وبعضها أيضا شكلت من طرف أرباب العمال الأوروبيين مع نهاية السبعينات ثم استقلت عنهم وطورت نفسها، لكنها في كل الحالات هي شبكات مختصة في مجال تهريب المهاجرين وتركز أعمالها في هذا الجانب فقط، مع العلم أن هذا النشاط لم يجرم إلا حديثا، وعلى أساس ذلك فهي لا تعتبر نفسها تمارس نشاطا إجراميا، بل تقرأ أعمالها على أنها خدمات تقدمها للمهاجرين لإنقاذهم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشون فيها.

أما البعض الأخر فلها جذور تاريخية أبعد من تهريب المهاجرين وهي التي يطلق عليها في العادة لفظ عصابات الاجرام المنظم عبر الوطني، واستنادا إلى قدم مزاولتها للعمل الإجرامي فإن نشاطاتها تمتاز بالتعدد سواء من حيث النوع أو من حيث المكان.

وعلى الرغم من أن شبكات تهريب المهاجرين تحوز في كل الحالات صفة "عبر الوطنية"، نظرا لطبيعة عملها، إلا أن الوضع بالنسبة لهذه الجماعات يختلف من حيث حجمها بحيث أنها تستطيع بسهولة أن توظف آلاف الأشخاص، من دون أن يخلق ذلك أدنى صعوبات في مجال التنظيم والتسيير، بل أكثر من ذلك فهي تتمتع بهيكلية أشد تعقيدا لكنها أكثر تنظيما وفعالية، ثم إننا سنلاحظ أن هناك تقسيما للوظائف بين أعضائها بأسلوب يتم باحترافية عالية[2]، ولو أن رؤسائها لا تكون لهم علاقة بالإجرام بل في أغلب الأحيان تجدهم يمارسون نشاطات مشروعة توفر لهم الحماية من المتابعات القضائية، وتمكنهم من تبييض الأموال التي يحصلون عليها من عوائد الإجرام.

[1] **مهدي مبروك**، الهجرة السرية بالمغرب العربي: الشباب، الشبكات، و ثقافة الهروب، مرجع سابق، ص 8.

[2] **Geronimi Eduardo,** op cit, p 12. Voir aussi **Mabrouk Mehdi**, Emigration clandestine en Tunisie : Organisations et filières, op cit, pp 113-114.

أمر آخر من المهم الإشارة إليه وهو أن هناك تناسق وتشابك كبير بين أعضائها، وفي غالب الأحيان تكون العلاقات القائمة بين أفرادها غير مرتبطة بالأموال بل هي تتراوح بين علاقات روحية، إلى علاقات عائلية نابعة من انتماء غالبية أفراد هذه العصابات إلى نفس العائلة أو لمنطقة واحدة أو يتقاسمون نفس الاديولوجية.

وبجانب كل ذلك فإن هذه العصابات تمتاز بقوة المال والسلطة مما يسمح لها بالولوج إلى مراكز اتخاذ القرار حتى في بعض الدول المتخلفة منها والمتقدمة، خاصة من خلال قيامها بتمويل الحملات الانتخابية لرجال السياسة، وكذا بربط علاقات مع كبار الموظفين الفاسدين في الدولة والذين تسهل رشوتهم، وهذا كله يجعلها تكتسب نوع من الحصانة لممارسة نشاطها، قد تتدخل في بعض الأحيان أجهزة أمن الدولة لحمايته والسهر على حسن سيرها.

كما تمتاز أيضا بجانب ذلك كله بمهارات عالية في التنظيم وكذا بالقدرة على نقل المهاجرين لمسافات بعيدة من خلال الوسائل التي تمتلكها، هي قادرة بكل سهولة على عبور البحر والمحيطات لنقل المهاجرين من الصين إلى الولايات المتحدة عبر هونكونغ، بنما غواتي مالا والمكسيك ومن إفريقيا جنوب الصحراء إلى أوروبا وكندا[1].

ثم إن القوة التي تمتلكها هذه العصابات تضفي عليها نوع من المميزات التي لا نعثر على مثلها لدى الشبكات الأخرى، فلأنها تمارس أنشطة عديدة فهذا يجعلها تمزج أحيانا بين بعض الأنشطة كتهريب المهاجرين مع تهريب المخدرات والاتجار بالبشر والأعضاء البشرية، وتتعامل بالديون مع المهاجرين كما قد يدفعون بتقديم خدمات للمهربين مهما كان نوعها، كالخدمات الجنسية أو حمل بضاعة معينة أثناء عبور الحدود أو العمل لمدة كافية لتغطية مصاريف الرحلة وغير ذلك.

[1] **Cindy Yik-Yi Chu**, «Human Trafficking and Smuggling in China», *Journal of Contemporary China* (2011), 20(68), January, pp 39–52, 45-47.

ثم إن قوتها وانتشارها قد يجعلانها تتمتع بنوع من الرهبة والسلطة التي يخضع لها المهاجر مما يجعله يوفي بالتزاماته المالية تحت وطئة الخوف، وفي حالة رفضه فإنها لا تتوانى في تصفيته وحتى تصفية عائلته التي يمكن أن تكون هي من ضمنت تكاليف المهاجر في حال لم يوفي بالتزاماته[1].

المطلب الثاني: الطرق التي تستعملها شبكات التهريب

لقد تراكمت أساليب عديدة لتهريب المهاجرين بعضها كان نتاج التقدم التكنولوجي الذي حققته البشرية، بعضها جاءت نتاج الخبرة التي اكتسبتها شبكات التهريب بعد مزاولتها لهذا النشاط على مر السنوات، ولكن أكثرها جاءت كحتمية للتعامل مع الضغوطات المستمرة التي تمارسها مصالح الأمن والرقابة المتزايدة، ولمعرفة الطرق المستعملة في ذلك سنفصل الأمر فيما يلي:

الفرع الأول: الطرق البرية

إن أسلوب التسلل مع كونه ليس الطريقة الوحيدة المعتمد عليها لعبور الحدود والدخول إلى أقاليم دول أخرى، إلا أنه يعد من أبرز الأنماط المعتمدة والمعروفة في مجال الهجرة السرية وهذا على الرغم من أنه لا يلاقي الصدى الإعلامي الذي يعرفه الأسلوب البحري، مع ذلك فإن الأرقام في هذا المجال تعبر عن نفسها، إذا جاء عن دائرة الهجرة و التجنيس الأمريكية أن ما يقارب خمسة (5) ملايين مكسيكي يتسللون عبر الحدود إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنويا بينما تشير بعض التقارير إلى أن هذا العدد ينزل إلى ثلاثة (3) ملايين في أوروبا.

[1] **Gao Yun et V. Poisson**, Le trafic et l'exploitation des immigrants chinois en France,, op cit, Pp 30.

يمكن تعرف التسلل بأنه " هو الاقتراب غير المستور إلى عمق الدولة بعد اختراق الحدود الدولية سواء عن طريق فرد أو جماعة سيرا على الأقدام أو باستعمال وسيلة تنقل ليلا للقيام بغرض معين ومن ثم العودة"، ويعرف أمنيا على أنه "اختراق شخص أو مجموعة أشخاص الحدود الدولية لإقليم دولة ما دون علم السلطات المختصة"[1].

الفرع الثاني: الطرق البحرية

يعتبر الأسلوب البحري لتهريب المهاجرين من أكبر الأساليب شيوعا على الرغم من أنه ليس الأكثر استعمالا، خاصة بالنسبة لحالة الهجرة الافريقية والآسيوية، ويعود السبب في ذلك إلى أن دول المقصد موجودة على ضفاف أخرى من البحر، غير أن السبب الحقيقي في ذلك هو ارتباط هذه الطريقة بمآسي الهجرة غير الشرعية، التي تعبر عنها حالات الغرق الفردية والجماعية التي يتم تسجيلها سنويا، أما عن الطرق المستخدمة في الوسيلة البحرية فهناك طريقتان هما الأكثر رواجا، تتمثل الأولى في امتطاء قوارب صغيرة يتم بيعها للمهاجرين أو كبيرة تابعة للمهربين، أما الثانية فتتم عن طريق التسلل خفية بصفة فردية أو بالاستعانة بالمتواطئين إلى داخل سفينة أجنبية[2].

وإضافة إلى هذه الوسائل يستعمل المهاجرون وسيلة الدراجات المائية في حالة قرب المساحة المائية التي ينبغي قطعها، وهي طريقة شائعة في المغرب إضافة إلى طريقة التسلل إلى الشاحنات التي تمر عبر مساحات مائية[3].

---

[1] **القحطاني مسعود بن جار الله**، فعالية استخدام التقنيات الحديثة في الحد من ظاهرة التسلل والتهريب عبر الحدود، رسالة ماجستير في العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009، ص ص 08، 13.

[2] للمزيد حول موضوع التسلل راجع **خلوصي مدحت عباس**، النقل البحري والإجرام المنظم (التسلل عبر السفن)، ندوة الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، ط 1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003، ص ص 179-194.

[3] **مشكوري كريم متقي**، مرجع سابق، ص 33-35.

الفرع الثالث: الطرق الجوية

لقد أثبتت الدراسة التي قامت بها اللجنة المختصة بشؤون المهاجرين السريين التابعة لوزارة العمل الفرنسية بأن عدد المهاجرين الصينيين الذين يعبرون الحدود جوا لا يستهان به، إذ أن ثلاثة أرباع من نماذج المهاجرين السريين المقيمين على الإقليم الفرنسي الذين تم استجوابهم صرحوا بأنهم دخلوا التراب الفرنسي عن طريق الجو، 30 % منهم قالوا أنهم دخلوا مباشرة إلى الإقليم الفرنسي عبر الجو، و 35% دخلوه بعد العبور على إقليم دولة أوروبية أخرى، أما البقية فقالوا أنهم هاجروا عبر الزوارق أو القطارات أو هما معا.

مع الإشارة إلى أن الرحلة استغرقت من يوم واحد إلى شهور عدة، أما التحري الذي قامت به مصلحة السكان و المهاجرون فقد بينت أن 69% دخلوا جوا أما ما تبقى منهم أي 31% فقد دخلوا باستعمال طريقتين أو أكثر من الطرق المذكورة (الطرق البرية، الجوية و البحرية)[1].

لماذا هذا الارتفاع في نسبة المهاجرين الذين استعملوا الأسلوب الجوي رغم أنه إعلاميا غير معروف؟ في الحقيقة أن العديد من الأسباب كانت وراء هذا الاختيار ويأتي على رأسها أن الأسلوب الجوي يعتبر الأكثر أمنا و الأكثر سرعة، و مع ذلك فهو في نفس الوقت الأكثر كلفة، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى أن المهاجر السري يقتصر مفهومه بالنسبة للكثيرين على الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير شرعية إلى بلد ما، في حين أن غالبية المهاجرين السريين يدخلون في بداية الأمر بطريقة شرعية غير أنهم يمددون إقامتهم خارج المدة

[1] **Gao Yun et V. Poisson**, Le trafic et l'exploitation des immigrants chinois en France, op cit, p 38.

المسوح لهم بأن يمكثوها[1]، مما يعطي لهم صفة المهاجر السري، كما أن الاحتمال الثاني المطروح للراغبين في الهجرة هو الدخول جوا ولكن باستعمال جواز سفر مزور، مما يجعله هو كذلك في نظر السلطات الإدارية للدولة المستقبلة مهاجرا شرعيا رغم أنه ليس كذلك.

المطلب: الثالث: المقابل المالي

كما سبق وأن أشرنا إليه يعتبر التربح عاملا أساسيا في نشاط الشبكات الاجرامية، إلى درجة أن أصبحت خاصية تميزها عن غيرها من التجمعات، وإذا كانت عصابات تهريب المهاجرين لا تشذ عن هذه القاعدة، غير أن مجال عملها يعطي لها بعض الخصوصية في طريقة تقدير أرباحها وكيفية الحصول عليها.

الفرع الأول: تقدير ثمن العبور

إن الثمن لا يخضع لقاعدة ثابتة و إنما يمتاز بالتغير بحسب الكثير من المعطيات، ويأتي في أولها درجة القرابة بحيث كلما كان المهاجر قريبا عائليا كلما قل الثمن والعكس[2]، و يلاحظ من خلال هذا أن النشاط في سبيل تهجير العائلة قد يتحول مع الوقت إلى واحدة من كبريات شبكات تهريب المهاجرين[3]، ثم هناك أيضا عامل

[1] فبحسب وزارة الداخلية الفرنسية فإن نسبة 90% من من المهاجرين الذين وجدوا مقيمين بطريقة غير الشرعية في فرنسا كانوا قد دخلوا بطريقة شرعية ثم مددوا اقامتهم خارج المدد المصرح بها، أنظر موسوعة ويكيبديا على الموقع التالي: http://fr.wikipedia.org/wiki/Immigration_ill%C3%A9gale_en_France

[2] **Gao Yun et V. Poisson**, Le trafic et l'exploitation des immigrants chinois en France, op cit p 34.

[3] في 2003 تم تسليم **شانغ شويبينغ** (Cheng Chuiping) إلى قضاء ولاية نيويورك، هذه المرأة تعتبر زعيمة رؤساء شبكات تهريب المهاجرين و التي تعتبر هي في حد ذاتها مهاجرة غير قانونية، تمت محاكمتها بتهمة تهريب ألاف المهاجرين السريين إلى أمريكا و أوروبا كان من بينها قضية جثث 58 مهاجرا سريا التي تم إيجادها متعفنة في أحد المركبات التي كانت تحاول الوصول بهم إلى إنجلترا، و إضافة للتهمة المذكورة أعلاه توبعت كذلك بتهم الرشوة، الاختطاف، العنف و التعذيب.

المساهمة في جمع الطامحين في الهجرة، فإذا تمكن شخص ما من جمع النصاب اللازم للرحلة فإن التخفيض في الثمن قد يصل إلى حد الإعفاء منه، و كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص الذين يساهمون في توفير وسائل النقل كجهاز تحديد الاتجاهات أو المحرك، وكذلك الأمر لمن يسهل عملية عبور الحدود عن طريق رشوة الإداريين ومصالح حراسة الحدود وربان السفن وغير ذلك[1].

أما بالنسبة لكيفية التسديد فالمتعارف عليه أن يتم ذلك قبل بدأ الرحلة، سواء دفعة واحدة أو في أقساط، بحيث يتم تحديد السعر بالتناسب مع طبيعة الخدمة، التي يمكن أن تكون مجرد تزوير للوثائق أو التمكين من دخول السفن و الطائرات أو رشوة أعوان الحراسة أو أن يتم النقل بوسائل خاصة بالمهرب، و في حالات عديدة يمكن أن تشمل الخدمة جميع هذه الأمور أو بعضها، و هذه هي المتغيرات التي تؤثر في الثمن، إضافة بطبيعة الحال إلى المسافة، كما أن الدفع قد يتم بعد الرحلة وفقا للاتفاق المبرم بين المهاجر والمهرب[2].

و على ذلك نجد في الجزائر أن الثمن الذي يقترحه المهرب يتراوح بين 50 ألف دينار جزائري إذ اقتصر دور المهرب على توفير الزورق الذي يقل المهاجر فقط، ويصل إلى 12 ألف دينار إذا تم تجهيز الزورق بجهاز تحديد الاتجاهات (GPS) ويصل إلى ذروته في حدود 14 دينار ألف إذ قام المهرب بإيصال المهاجرين إلى الوجهة المحددة بينما نجده في المغرب في حدود 10 ألف درهم[3].

---

[1] **Mabrouk Mehdi**, « Emigration clandestine en Tunisie : Organisations et filières », op cit, Pp 104 et 105.

[2] **Marylène Lieber** et autres, Les modalités d'entrée des ressortissants chinois en France, Migration Etudes, n° 108, juillet-aout 2002, p 7.

[3] **بكوش كريم**، هاجس الهجرة غير الشرعية بين الإجراءات النظرية والإكراهات الميدانية، المركز الجامعي بتمنراست، الملتقى الوطني الثاني حول: ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الأبعاد القانونية والإنسانية، 04،05 ماي 2010، ص 16.

ونشير في الأخير إلى أن الأموال المحصل عليها من عمليات التهريب لا تعتبر فوائد مباشرة يتم توزيعها على أفراد العصابة، بل تشمل إضافة إلى ذلك مجموعة التكاليف التي تدفع لاقتناء المعدات أو للحصول على وثائق أو مقابل خدمات معينة[1]، ويمكن أن نشير إلى بعضها فيما يلي:

- تكاليف للحصول على دعوة من مؤسسة أجنبية.
- تكاليف جواز السفر وبطاقة الهوية.
- تكاليف تدفع لمصلحة الجمارك وشرطة الحدود لتسهيل العبور.
- تكاليف تدفع لوكالة السفر.
- تذكرة الطائرة أو الباخرة.
- الاستقبال في مكان النزول.
- تكاليف شراء المعدات اللازمة للرحلة كالمحركات والوقود وجهاز تحديد الاتجاهات.

أما عن توزيع الأرباح فيما بين أعضاء الشبكات فهنا يختلف الأمر بالنسبة للعصابات الدولية التي تدفع أجرا ثابتا لأفرادها، وتعود جميع العوائد الأخرى إلى الرؤساء، عن الشبكات المتوسطة التي تحدد نسبا يتلقاها كل عضو تتناسب مع مكانته في العصابة، أما بالنسبة للزمر فغالبا ما يقوم أفرادها بتقسيم عوائد عماليتهم بالتساوي نظرا لغياب فكرة تقسيم المهام ولعدم وجود سلم رئاسي للوظائف التي يقومون بها.

الفرع الثاني: عقود الدين مقابل العمل

وهي إحدى الصور المعروفة لدى الدول التي ترسخت فيها ثقافة تهريب المهاجرين واكتسب ممتهنوها خبرة عالية في هذا المجال، هذه الخبرة جعلتها تكتشف أن الأموال

[1] **Gao Yun et Véronique Poisson**, le trafic et l'exploitation des immigrants chinois en France, op cit, p 40.

الباهظة التي تتطلبها الرحلة قد تحول دون مقدرة بعض المهاجرين من المحاولة، خاصة بالنسبة لبعض الحالات التي يكون فيها بلد المقصد بعيدا، وبالتالي فثمن الرحلة يكون مرتفعا، وعلى ذلك أصبحت شبكات التهريب تتعامل مع المهاجرين بالديون كواحدة من الاستراتيجيات المنتهجة لتعزيز نشاطها[1].

إذا أن المهاجر يكون بين خيارين فإما أن لا يدفع ثمن الرحلة كله أو جزء منه إلا بعد الوصول إلى دولة المقصد، أين يبدأ بدفع أقساط من دينه من خلال عمله في المجال غير المشروع، أو أن يتم تشغيله من طرف هذه العصابات في المجال الإجرامي حتى يقوم بتسديد ديونه، وهذه الحالة الثانية تكون كثيرة الشبه بمفهوم الاتجار بالبشر أو بالاسترقاق الحديث[2].

أما الحالة الثانية فهي أن تكون أسرة المهاجر هي التي تتكفل بدفع ما تبقى من ثمن الرحلة للمهربين، وهذا بطبيعة الحال يكون دائما مقترنا بالتهديد الذي تتعرض له الأسرة لدفع الثمن، وقد يعتقد البعض أن هذه الطريقة هي أأمن لأنه لا يتم دفع ثمن الرحلة في حالة ما إذا لم تستطع هذه الشبكات تهجير الشخص الراغب في الهجرة.

والحال في الحقيقة غير ذلك، إذ أن قوة الإكراه لدى العصابات كبيرة جدا مما يجعل تعاقدها يأخذ شكل بذل عناية وليس تحقيق نتيجة، بمعنى أن المهرب يقبض ثمنا مقابل محاولته لتحقيق عملية نقل الشخص المستهدف إلى الدولة المتفق عليها وليس لتحقيقها، مما يعني أن المهاجر في أغلب الأحيان يدفع حتى نظير المحاولة الخائبة، بل

[1] **Friebel** Guido et Guriev **Sergei,** ''Smuggling Humans: A Theory of Debt-Financed Migration'', op cit, p 1 et suiv. Voir aussi **Thanh-Dam Truong,Des Gasper**, ''Transnational Migration and Human Security: The Migration-Development-Securité Nexus'', *Hexagon series on human environment security and peace*, vol 6, Springer, New York, 2011, p 325.

[2] **Guido Friebel et Sergei Guriev,** Smuggling Humans: A Theory of Debt-Financed Migration discussion peper serises IZA EDITION Februray 2004, p 20, disponible sur siteftp.iza.orgdp1025.pdf

وأكثر من ذلك فقد تطالب الأسرة بسداد دين ولدها المهاجر الذي توفي أو تم ضبطه أو ضاع أثناء محاولة تمريره عبر الحدود.

المطلب الرابع: عوامل انتشار جريمة تهريب المهاجرين

بديهي جدا أن يعرف نشاط شبكات تهريب المهاجرين تزايدا منقطع النظير في السنوات الأخيرة تماشيا مع زيادة نسب الهجرة، وينعكس هذا الازدهار من خلال القدرات الهائلة في التنظيم والإمكانيات البشرية و المادية التي وضعتها لتحقيق أغراضها، مما جعل نشاطها يصل إلى ذروته و لا يقف عند حدود نقل المهاجرين، بل وإلى خلق الرغبة في الهجرة لديهم، ويمكن أن نرجع أسباب هذا التزايد في عوامل عديدة.

الفرع الأول: الدور الدعائي لشبكات تهريب المهاجرين

تلعب شبكات تهريب المهاجرين دور لا يستهان به في تشجيع الشباب بالخصوص على الخوض في غمار الهجرة من خلال الرسائل التي يمررها بعض الأشخاص الذين نجحوا في مشروع الهجرة[1]، واستطاعوا من خلال ذلك تغيير معيشتهم نحو الأفضل، ولاشك أن هذا الأسلوب يعتبر وسيلة فعالة للتحايل على الزبائن لتشجيعهم على الهجرة، وللتشهير بعملهم وقدرتهم على "مدّ يد العون" للراغبين في ذلك لتمكينهم من تحسين وضعهم المعيشي.

غير أنه من الواضح أيضا أن ما يسرد على الراغبين في الهجرة لا يعدو أن يكون مجرد حقائق مزيفة غايتها معروفة، وعلى ذلك فهم في المرحلة الأولى من التجنيد لا يظهرون إلا الوجه الحسن من مغامرة الهجرة، مع أن فرص فشلها في أغلب الأحيان

[1] **Khechani Mohamed**, La migration clandestine au Maroc , série, ‘‘CARIM - AS’’, 2008/50, Robert Schuman centre for Advanced studies, San Dominico di Fiesole (FI) : Institut Universitaire Européen, 2008, p, 11.

هي أكبر من فرص نجاحها، بسبب الأحوال الجوية أو التضاريس الوعرة أو بسبب قوات مراقبة الحدود.

ومن جانب أخر فإن هناك سؤالا مهما ينبغي طرحه، إذ في ظل المخاطر المحدقة بالمهرب فماذا يجعله يخاطر بنفسه ويشتغل في مجال الإجرام؟ فإذا كان بإمكانه أن يوصل أناسا إلى هذه الجنة الموعودة، فلماذا لا يبدأ بنفسه؟ وطبعا مثل هذه الأمور لا يتفطن إليها المهاجرين في الغالب وذلك راجع على الأرجح إلى مستواهم التعليمي، وسيطرة فكرة الهجرة على عقولهم لدرجة تكون هي الأمل الوحيد الذي يتشبثون به.

الفرع الثاني: العولمة وأثر التقدم التقني

إن عوامل انتشار جريمة تهريب المهاجرين السريين لا تخرج في حقيقة الأمر عن العوامل العامة لانتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية، و يأتي في مقدمتها سرعة النقل الدولي وسهولته[1] مما يجعل المهربين يستطيعون في ظرف وجيز أن يقوموا بنقل أكبر قدر ممكن من المهاجرين، ولكن ما يهمهم أكثر بطبيعة الحال هو جني مبالغ طائلة من الأموال، وهذا الأمر يزيد من اقبال المهاجرين على خدمات شبكات التهريب خاصة في ظل استحالة الحصول على تأشيرة الدخول إلى أقاليم الدول الكبرى، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى تساهم هذه الإمكانيات في تدويل العروض التي تقدمها هذه الشبكات، بحيث من السهل أن تنقل خدماتها من الدولة الأصلية التي تمارس فيها نشاطها إلى الدول الأخرى المجاورة، وهذا ما يزيد في الطابع عبر الوطني لهذا النشاط، إذ زيادة على تعدد الأقاليم التي يصل لها أثر الجريمة، تتعدد كذلك جنسيات ضحاياها و أماكن وقوع الركن المادي لها.

[1] **كوركيس يوسف داود**، المرجع السابق، ص 54.

الفرع الثالث: دور الدولة وسياساتها المتعلقة بالهجرة

يتفق جل المختصين في مجال الهجرة على اعتبار أن السياسات المنتهجة من طرف حكومات الدول –خصوصا المستقبلة لها– من أجل تنظيم دخول وخروج الأجانب من إقليمها، على أنها تعتبر من أهم العوامل التي ساعدت على انتشار عصابات تهريب المهاجرين وتزايد نشاطها، هذا بالإضافة إلى الموقف السلبي الذي تبنته بعض الدول إزاء هذه الظاهرة.

فقد ساهمت الأولى في ترسيخ عقلية "الحرقة" من خلال سياسات الهجرة المنتهجة من طرف هذه الدول والقائمة بالأساس على مقاربة أمنية محضة[1]، والتي ما فتئت تزداد تعقيداتها بشكل مستمر، مما جعل الراغبين في الهجرة سواء لأسباب اقتصادية أو لدواع أمنية لا يجدون إلا هذه الشبكات لتحقيق أهدافهم[2].

أما دول العبور والانطلاق فبالإضافة إلى مشاركتها لسياسات دول الوصول، فإنها تساهم من خلال الظروف التي تتميز بها في نشاط شبكات الهجرة، إذ أكثرها لا تملك في قوانينها نصوصا تُجّرم مثل هذا العمل مما يجعله بمنأى عن العقاب وعليه لا يكون هناك رادع ينفر الأفراد من مثل هذا السلوك.

ثم من جانب أخر فإن السياسات المنتهجة من قبل بعض الدول تغذي بالفعل ظاهرة الجريمة المنظمة عبر الدولية بكافة فروعها، و المثال الأول الذي يمكن أن نشير إليه في هذا الصدد هو السلوك السلبي لبعض الدول التي تعاني من نقص في اليد العاملة، فقدمت لشبكات تهريب المهاجرين الكثير من التسهيلات، سواء بغض الطرف

[1] **Évelyne Ritaine**, « Dos à la mer ? Les pays européens du Sud face à l'immigration », *Critique internationale* n°18 - janvier 2003, pp 143-158, p 143 et 144.

[2] **Weber Serge**, « D'un rideau de fer à l'autre : Schengen et la discrimination dans l'accès à la mobilité migratoire », *Géocarrefour*, Vol. 84/3, 2009, pp 163-171, p 168 et 169.

عن عبور الحدود بطرق غير شرعية، أو باستعمال جوازات سفر مزورة ودفع الرشاوي للمسئولين، هذا السلوك هو الذي أعطى بالدرجة الأولى الخبرة اللازمة لشبكات التهريب لاكتشاف طرق ومسالك جديدة لتمرير المهاجرين[1]، بل ويعتبر من العوامل التي ساهمت في ظهور النواة الأولى لجريمة تهريب المهاجرين.

كما أن الحاجة (التخلف الاقتصادي) قد دفعت بالعديد من الدول إلى تبني سلوكات تخالف القيم السياسية –إن صح التعبير– بتشجيع جميع مبادرات الاستثمار لديها من دون البحث عن مصادر أموال هؤلاء المستثمرين، وهو ما يعتبر حافزا بالنسبة لعصابات الجريمة المنظمة التي تجد من خلال ذلك طرق يسيرة لغسل عائدات نشاطها، أو بتمكينها من إيداع الأموال في بنوكها واستعمالها في تمويل مشاريعها و هو ما يعرف بغسيل الأموال[2].

الفرع الرابع: العوامل الاقتصادية

إذا كانت العوامل الاقتصادية تعتبر المحرك الأساسي لموجات الهجرة التي تتجه من الدول الأقل تقدما إلى الدول الأكثر تقدما، فإن دور هذه العوامل في تنامي ظاهرة تهريب المهاجرين لا يستهان بها[3]، فبطريقة غير مباشرة تؤدي العوامل الاقتصادية إلى زيادة نسب التهريب من خلال زيادة أعداد المهاجرين السريين الذين يطلبون خدمات شبكاتها.

كما أن الظروف المعيشية في بعض الدول تحفز وتشجع على شيوع ظاهرة تهريب المهاجرين، التي تنظر إليها بعض المجتمعات على أنها حرفة مشروعة لكسب

[1] **Mabrouk Mehdi**, « Emigration clandestine en Tunisie : Organisations et filières », op cit, pp 114-115.

[2] **كوركيس يوسف داود**، المرجع السابق، ص 54، 55.

[3] **محمد محمود السرياني**، مرجع سابق، ص 174.

لقمة العيش، بل أكثر من ذلك فهي تنظر إليها كعمل إنساني يتيح للمعوزين البحث عن سبل أفضل للعيش خارج حدود دولتهم.

يضاف إلى ذلك أن نفس ظروف العيش هذه تجعل من السهل على شبكات تهريب المهاجرين رشوة الأعوان العموميين، من خلال استغلال الأوضاع الاقتصادية لهؤلاء الأعوان، وهو العمل الذي يلعب دورا بارزا في نشاط بعض الشبكات المختصة في هذا المجال، ونفس هذه العوامل هي التي تشجع على الإقبال على الإجرام بشكل عام وعلى تهريب المهاجرين بشكل خاص.

المطلب الخامس: مخاطر شبكات تهريب المهاجرين

إن التاريخ قد أثبت أن الدولة إنما استطاعت فرض وجودها من خلال الوظيفة المنوط بها آلا وهي تحقيق "الأمن"، ومن خلال نفس هذه الوظيفة تحاول إثبات علة استمرارها، وعليه يمكن أن نقول أن الدولة قد تزول بزوال هذه الوظيفة وهذا ما يجعل أي دولة سواء كانت متقدمة أو متخلفة تحاول أن تفرض وجودها من خلال وظيفة الحفاظ على الأمن[1]، و لكي تحقق ذلك فإن أول ما تقوم به هو تحديد مفهوم الخطر، و من ثم وضع الوسائل القانونية والهيكلية اللازمة لدرئه ولحماية المجتمع.

و لما كان الأمر كذلك فمن المستساغ جدا أن تضع الحكومات ما تراه مناسبا من القوانين والسياسات لمكافحة الخطر الأساسي الذي يهدد أمن شعوبها في الوقت الحالي، ونعني بذلك الجريمة المنظمة بكافة فروعها و بالأخص جريمة تهريب المهاجرين، والتي يمكن أن نلتمس مخاطرها على مستويات عديدة منها ما يمس بالدولة في حد ذاتها ومنها ما يقع على المجتمع أو الفرد.

[1] **Duez Denis**, L'union européenne et l'immigration clandestine ; de la sécurité intérieure a la construction de la communauté politique, édition de l'université de Bruxelles, 2008, p 50.

الفرع الأول: تهريب المهاجرين يمثل تهديدا لسيادة الدولة

إن التهديد الأولي الذي تشكله جريمة تهريب المهاجرين إنما يقع على سيادة الدولة من خلال خرق حدودها الإقليمية، والذي يمكن أن نصفه "بالتحدي الخطير"[1].

والأمر سيان بالنسبة للدولة المقصودة أو الدولة التي تتخذ كمعبر بل وحتى بالنسبة للدولة التي يتم منها الانطلاق، إذ أن الأصل أن الدولة هي وحدها من يقرر كيف يتم دخول الأجانب إلى إقليمها وأعدادهم وجنسياتهم ومؤهلاتهم وغير ذلك من الشروط التي تحددها لضمان مصلحتها ومصلحة شعوبها، من خلال قوانين وأنظمة تحددها تمنح بواسطتها الحق في الدخول إلى نطاق سيادتها الذي يعين بحدودها الإقليمية[2].

غير أن تدخل المهربين بالمساعدة التي يقدمونها للمهاجرين يضرب بكافة هذه الشروط عرض الحائط ومعها القوانين التي تنظم بها حركات الأشخاص، ولما كان القانون هو الأداة الأساسية للتعبير عن السيادة فإن عدم التقيد بقوانين الدولة يعد مساسا صارخا بها وهذا ما ذهبت إليه الأمم المتحدة[3]، هذا ناهيك عن المشاكل المطروحة في هذا المقام والمتعلقة بمعرفة طبيعة الأشخاص الذين يتم إدخالهم إلى إقليمها وهدفهم من وراء ذلك وطبيعة الأنشطة التي سيمارسونها[4].

---

[1] **Geronimi Eduardo**, op cit, p 5. Voir aussi Rapport de la Commission des migrations, des réfugiés et de la population (conseil de l'Europe), L'interception et le sauvetage en mer de demandeurs d'asile, de réfugiés et de migrants en situation irrégulière, Doc. 12628, 1er juin 2011.

[2] **Mathilde Darley**, « Le contrôle migratoire aux frontières Schengen : pratiques et représentations des polices sur la ligne tchéco-autrichienne », *Cultures et Conflits*, Numéro 71 (automne 2008), pp 13-29, 14. Voir aussi **Claire Escoffier**, op cit, p 11

[3] **Corrin C**., Le trafic des femmes dans l'Europe du Sud-Est. Particularités locales, généralités internationales, *Travail, genre et sociétés* 2003/2, N° 10, p. 83-106. P 98.

[4] هنالك علاقة جد وطيدة بين مهربي المهاجرين وبعض المنظمات الإجرامية الأخرى سواء الإرهابية أو المختصة في المخدرات أو المتجارة بالأشخاص و الأعضاء البشرية.

الفرع الثاني: تهديد الكيان السياسي والاجتماعي

يمثل تهريب المهاجرين تهديدا حقيقيا على الكيان السياسي للدولة، فمن خلال النشاط الذي تمارسه الشبكات الإجرامية على إقليم دولة ما تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تشجيع بعض الظواهر، على غرار ظاهرة الفساد التي تعد واحدة من بين أخطر الجرائم التي تشتكي منها الدول خاصة النامية منها.

والعلاقة بين جريمة تهريب المهاجرين والرشوة علاقة وطيدة[1]، إذ تعتبر هذه الأخيرة من أهم الوسائل التي تستعملها شبكات الهجرة لاختراق الحدود، مما يمكنها من بسط النفوذ على الأعوان العموميين التابعين للدولة، وإقامة علاقات مع الأحزاب السياسية وبعض الشخصيات النافذة في شؤون الحكم[2]، وتحويل ولائهم من هذه الأخيرة نحو شبكات التهريب، التي تدفع لهم أموالا طائلة نظير الخدمات التي يقدمونها، سواء تعلق الأمر بتزوير الوثائق أو تسهيل مرور الأشخاص خلسة أو تغطيتهم أعمالهم، وهذا الأمر يؤدي لا محالة إلى ضعف العلاقة بين الدولة ورعاياها وسيطرة المادة على "القيم السياسية" الشيء الذي سيقضي تدريجيا على مبدأ الولاء للدولة واحترام قانونها.

كما يمكن أن نشير إلى تأثيرات أخرى ذات طبيعة اجتماعية والتي تتجلى من خلال كون أن هذه الشبكات تعد من أهم العوامل التي تساعد على انتشار بعض الآفات في أوساط المجتمع وهذا ما تؤكده بعض النماذج الواقعية.

فثلا بعض الشبكات العاملة في تركيا تقترح تمكين الراغبين في الهجرة من اختراق الحدود عن طريق تأمين وثائق مزورة مقابل حمل المهاجر لكمية من المخدرات معها،

---

[1] حول العلاقة بين تهريب المهاجرين والفساد بشكل عام والرشوة بشكل خاص راجع الصفحة 107 وما بعدها من هذا البحث.

[2] **كوركيس يوسف داود**، المرجع السابق، ص 54، 55.

وهو نظام معمول به كذلك في كوبا وبعض كبريات الدول المصدرة لهذه المادة المحظورة، مما يجعل هذه الدول تنتشر فيها المخدرات بصفة كبيرة ويتخذها عديد من المهاجرين كمهنة لهم، وكذلك الأمر بالنسبة للزنا لكنها عادة ما تكون نتيجة دين لا تستطيع المهاجرات الوفاء به فيتم استغلالهن في أعمال البغاء لتحصيله[1]، كما تبقى البطالة كذلك واحدة من بين أهم أثار جريمة تهريب المهاجرين و هذا نتيجة اختيار أرباب العمل لليد العاملة الرخيصة التي يوفرها المهربون (المهاجرين السريين) عن العمال المحليين الذين يشترطون أجورا عالية.

الفرع الثالث: مخاطر التهريب على الأشخاص المهربين

بعيدا عن التهديدات التي يشكلها التهريب على الدولة وعلى المجتمع الذي ينبغي على الحكومات حمايته[2]، فإن مخاطره على الأفراد تعتبر من أهم الأسباب التي حركت المجتمع الدولي باتجاه تبني سياسات تهدف لمحاربته، هذا مع العلم أن الصكوك الدولية لا تعامل الأشخاص موضوع التهريب على أنهم ضحايا، لمجموعة من الاعتبارات التي أبرزناها في معرض الحديث عن تمييز جريمة تهريب المهاجرين عن الاتجار بالبشر.

ولكن انتفاء صفة الضحية قائم على أساس افتراض وجود ركن الرضا في الاتفاق المبرم بين المهرب والمهاجر غير الشرعي[3]، وهذا السند –أي الرضا– ينتهي بمجرد الدخول في مرحلة التنفيذ، بحيث يفقده المهاجر، الذي يصبح الطرف الضعيف في

---

[1] **كوركيس يوسف داود**، المرجع السابق، ص 55، 56.

[2] **Maurizio Ambrosini**, op cit, p 9.

[3] على ذلك فإن بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين في المادة 5 لم يستعمل مصطلح "ضحية" وعوضه بمصطلح "هدفا"، إذ تنص هذه المادة على ما يلي: " لا يصبح المهاجرون عرضة للملاحقة الجنائية بمقتضى هذا البروتوكول، نظرا لكونهم هدفا للسلوك المبين في المادة ٦ من هذا البروتوكول." أنظر بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، مرجع سابق، أنظر أيضا القانون النموذجي لمكافحة تهريب، مرجع سابق، ص 19.

العلاقة، جميع الخيارات ويصبح خاضعا خضوعا مطلقا لإرادة أفراد العصابة، وعليه فإن فكرة غياب مركز الضحية بالنسبة للمهاجرين[1] ينبغي بالفعل إعادة النظر فيها لأنها قد تؤدي إلى هضم حقوق المهاجرين غير الشرعيين، من طرف مختلف أجهزة الدولة المكلفة بتطبيق القوانين وذلك تحت غطاء التشريعات التي يتم سنها.

إذ تفيد المعلومات الواردة من المهاجرين أنهم كثيرا ما تعرضوا هم أو مرافقيهم لاعتداءات شديدة لفظية وجسدية، كما أن هناك الكثير منهم ممن يتم ابتزازهم أو السطو عليهم، بل وفي بعض الأحيان يتم التخلص منهم في عرض البحر في حالة وجود زيادة في الحمولة مثلا أو في وسط الصحراء[2]، ومن المؤكد أن وجود مجموعة من الأجانب الذين لا يفهمون لغة الدولة ولا يعرفون مخارجها ومداخلها في يد مجرمين لا يهمهم سوى المال سوف يكون مصيرهم هو الاستغلال، ولا يهم في أي جانب يتم ذلك بل المهم أن هذه الفئة أيضا هي فئة ضعيفة، بحاجة إلى الحماية.

وبعيدا عن الأخطار التي يتعرض لها المهاجرون من قبل عصابات التهريب، فهناك عامل أخر يتمثل في الظروف النقل ووسائله، فليس هناك أدنى مقاييس للسلامة يتم مراعاتها أثناء عماليات التهريب، وهو ما يفسر ارتفاع نسب المهاجرين القتلى ومفقودين، ليس هذا فحسب بل إن عددهم يتزايد بصفة مطردة مع كل زيادة للاجراءات المتخذة من قبل الدول لوقف موجات الهجرة القادمة إليها[3].

---

[1] أنظر تقرير الأمم المتحدة حول استعراض تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (CTOC/COP/2005/1)، فيينا، 10-21 أكتوبر 2005، ص 9.

[2] **وليام سبندلر**، بين الجحيم و مياه البحر الأزرق، مجلة اللاجئون، المجلد الرابع عدد 148، 2008 ص ص 16-21.

[3] **Duez D.**, « L'Europe et les clandestins : la peur de l'autre comme facteur d'integration ? », *Politique européenne* 2008/ 3, n° 26, p. 97-119. P 105.

وأكثر من ذلك أن هناك مخاطر جمة يتعرضون لها، ويرجع سبب أكثرها إلى كونهم موضع التهريب، ولكن مصدرها هم أعوان الدولة، إذا أن بعض المعلومات المتوفرة في هذا المقام تؤكد تعرض المهاجرين إلى معاملة مهينة من طرف بعض الموظفين في أجهزة الدولة[1]، وأن هناك منهم من تم الاعتداء عليه ومنهم من تم سلب ممتلكاته، وهذا بطبيعة الحال وسط تكتم تام للحكومات المعنية، بل أكثر من ذلك أن بعض الدول ترفض استقبال المهاجرين الذين يصلون اليها، وتمنعهم حتى من النزول من القوارب وتتركهم يصارعون مصيرهم المجهول في عرض البحر[2].

وخلاصة القول أن تهريب المهاجرين هي ظاهرة محاطة بمجموعة من المخاطر، أكثرها ناتجة عن طبيعة المنظمات التي تقوم به، وبعضها مرتبط بجهات أخرى، ثم إن مخاطره تنصب على الدولة وعلى المجتمع وعلى المهاجرين على حد سواء، ونتيجة لآثارها على كافة هذه المستويات، فإن هناك ضرورة ملحة للبحث عن السبل الملائمة للقضاء عليها ومحاربتها.

وهو الشيء الذي تجلى من خلال سعي الأمم المتحدة لوضع إطار قانوني يعالج هذه الظاهرة، التي كانت أغلب التشريعات لا تعرفها ولا تفرد لها إجراءات ردعية تتلاءم مع درجة خطورتها، إلا بعد صدور بروتوكول الأمم المتحدة، ومع ذلك فإن بعض الدول لم تأخذ ذلك بعين الاعتبار، أما بعضها الآخر قد بادرت إلى ذلك منذ مصادقتها على البروتوكول ووضعت قواعد تحدد بها إطارها القانوني بتحديد أركانها وجزاءاتها.

[1] بحسب المعلومات التي استقيناها من أحد الأشخاص الذي حاولوا خوض مغامرة الهجرة من ليبيا فإنهم بعد وصولهم إلى هذا البلد من الجزائر، تخلت عنهم الشبكة التي كانت من المفروض أن توصلهم إلى إيطاليا، بعد أن ترصدت بهم القوات الليبية التي فروا منها لكنهم وقعوا بين أيدي أجهزة الأمن الجزائرية، فقام بعض أعضائها بسلب ممتلكاتهم، ثم تركوا على مستوى أحد المستشفيات القريبة من الحدود الشرقية.

[2] **وليام سبندلر**، مرجع سابق، ص 21.

المبحث الثالث: التحليل الجنائي لجريمة تهريب (أركان الجريمة)

تعد الجريمة هو سلوكا أنسانيا شاذا تنفر منه الفطرة البشرية، و تعاقب عليه الأنظمة الاجتماعية بما تراه مناسبا من الجزاءات لردعه، غير أنه من الناحية القانونية فإن أي سلوك لا يعد جريمة إلا إذا توافرت فيه شروط وعناصر معينة تسمى عادة بأركان الجريمة، التي استقر رأي الفقه القانوني بشأنها على أنها تقسم إلى نوعين من الأركان؛ الأولى تسمى بالأركان العامة لأن جميع الجرائم تندرج تحتها ولأنها تساعد في تمييز الجريمة عن الفعل المباح، و الثانية تسمى أركانا خاصة وهي مرتبطة بنوع معين من الجرائم دون غيرها وتساعد في تمييز الجرائم عن بعضها [1].

ولغرض تمييز جريمة تهريب المهاجرين عن الجرائم الأخرى، خاصة عن جريمة الاتجار بالبشر وجرائم التهريب بشكل عام، فإن دراسة أركانها يعد شيئا جوهريا سواء تعلق الأمر بالركن المادي أو المعنوي أو الشرعي.

المطلب الأول: الركن المادي لجريمة تهريب المهاجرين

إن محل الجريمة عادة ما يكون مالا أو مصلحة أو حقا معينا بذاته يقع عليه الفعل الموصوف بالجريمة إذا كانت تامة، أو من المفترض أن يقع عليه في حالة الجريمة الخائبة أو المستحيلة مثلا، وعلى ذلك فإن محل جريمة القتل هو الإنسان ومحل جريمة السرقة هو المال، ويطلق على هذا المعنى في العادة مصطلح "**المحل المادي للجريمة**"[2]، وإذا جئنا نطبق هذا المحل على جريمة تهريب المهاجرين فإن هذا يعتبر من أهم الإشكالات المطروحة، إذ لا نستطيع أن نميز بسهولة ما هو محل الجريمة هل هو الإنسان أي المهاجر الذي يتم تهريبه أو المال الذي يُقبض منه؟ أم ماذا؟

---

[1] **الخلف علي حسين، الشاوي سلطان عبد القادر**، المبادئ العامة في قانون العقوبات، المكتبة القانونية، العراق، 2006، ص 137.

[2] **الصيفي عبد الفتاح مصطفى و آخرون**، الجريمة المنظمة، التعريف و الأنماط و الاتجاهات، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص 21.

فبما أن فعل التهريب يقع على شخص أو مجموعة من الأشخاص الذين يتم نقلهم خارج حدود الدولة التي يحملون جنسيتها أو التي يقيمون فيها، وهذا العمل يكون في جميع الأحوال نتيجة اتفاق مسبق وتراضي بين الناقل والمنقول، مما يجعلنا ننفي صفة الركن المادي على الشخص الذي يتم تهريبه، بل وتنتفي أيضا عنه صفة الضحية[1]، لأنه في نظر القانون فهو يعد موضوعا للجريمة[2]، وهو ما ذهبت إليه الكثير من التشريعات التي تضع فعل الهجرة غير الشرعية في مصاف الجرائم و تعاقب عليه، ومن جهة أخرى لا يمكننا أن نعتبر المال هو المحل المادي للجريمة لأنه يمثل بدوره جزء من الاتفاق الساري بين عصابات التهريب والأشخاص الذين يتم تهريبهم.

أما فيما يخص "**المحل القانوني**" فهو الحق الذي يسعى المشرع إلى حمايته مجردا عن صاحبه، وعلى ذلك فالمحل في جريمة القتل هو حماية الحق في الحياة و هو حماية حق الملكية بالنسبة للسرقة، وهنا يمكن أن نجد أن محل جريمة تهريب المهاجرين هو حماية حق من حقوق الدولة المتمثل في السيادة، وهذا الحق يعطي لكل دولة الحق والحرية التامة لتنظيم عمليات عبور حدودها سواء بالنسبة للسلع أو الأشخاص، وعليه فلها أن تسمح لمن تشاء و ترفض من تشاء أن لا يدخل إقليمها وبالشروط التي تحددها، و لأن تهريب المهاجرين يعني تمرير شخص أو مجموعة من الأشخاص خلسة أو بطرق احتيالية فإنه يمثل تعدٍ على هذا الحق، و بالتالي فهو يمثل خرقا لسيادة الدولة.

و يجب الإشارة إلى أن تحديد الركن المادي بشكل عام لا يساعد في تحديد معالم الجرائم بشكل صحيح ودقيق، وهذا ما يجعل التشريعات تحدد الركن المادي لكل جريمة على حدا، وتجدر الإشارة إلى أن جريمة تهريب المهاجرين تعتبر جديدة ومعقدة مما

[1] إن رضا المهاجر يعتبر شرط جوهري في جريمة تهريب المهاجرين لأنه في حالة غياب هذا الشرط أي في حالة الإكراه فإن هذا الفعل يأخذ وصفا أخر و يتحول إلى صنف ثان من الجرائم عبر الوطنية المنظمة و هي جريمة الاتجار بالأشخاص، أنظر القانون النموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين الصادر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مرجع سابق، ص 19.

[2] أنظر المادة 5 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق.

يجعل تحديد ركنها المادي صعبا، ومع ذلك فقد أعطى برتوكول مكافحة تهرب المهاجرين النسق العام لهذا الركن، وفي نفس الوقت ترك نوع من الحرية للدول الأطراف لتتعامل معه وفق ما يتناسب مع تشريعاتها، وقبل أن نشرع في إبراز الركن المادي لجريمة تهريب المهاجرين سندرس أولا عناصر هذا الركن التي يمكن أن نستشفها من خلال إبراز صور السلوك الإجرامي لتهريب المهاجرين الطبيعة القانونية ثم نتناول النتيجة التي تفضي إليها.

الفرع الأول: السلوك الإجرامي لجريمة تهريب المهاجرين

إن السلوك الإجرامي بشكل عام إما أن يتخذ طابعا ايجابيا، فيكون في هذه الحالة عبارة عن حركة عضوية إرادية في جسم الإنسان، أو يكون سلبيا في شكل امتناع، أو إحجام الشخص عن الإتيان بفعل إيجابي معين يأمر المشرع أو على الأقل ينتظر إتيانه في وقت معين[1]، ولكي تتوفر جميع معالم الجريمة يجب أن يكون هناك فعل ايجابي أو سلبي ونتيجة إجرامية يقع بها الاعتداء على مصلحة يحميها القانون وقيام علاقة سببية بين هذا النشاط و النتيجة، وإذا لم تتحقق هذه النتيجة لسبب لا دخل لإرادة الجاني فيها، في هذه الحالة يعد النشاط شروعا في الجريمة ويعاقب عليه القانون بنفس عقوبة الجريمة التامة[2].

أولا: صور السلوك الإجرامي في جريمة تهريب المهاجرين

إن أولى معالم الركن المادي لجريمة تهريب المهاجرين جاءت بها المادة الثالثة (3) من اتفاقية "**باليرمو**" لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي بينت الأنشطة التي يتحقق بها الركن المادي للجريمة المنظمة و التي نصت على أنه:" 1- تعتمد

[1] **البريزات جهاد محمد**، الجريمة المنظمة دراسة تحليلية، ط 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 47، 48.

[2] نفس المرجع، ص 47، 48.

كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية جنائيا عندما تُرتكب عمدا:

(أ) أي من الفعلين التاليين أو كلاهما، باعتبارهما فعلين جنائيين متميزين عن الجرائم التي تنطوي على الشروع في النشاط الإجرامي أو إتمامه:

'1، الاتفاق مع شخص آخر أو أكثر على ارتكاب جريمة خطيرة لغرض له صلة مباشرة أو غير مباشرة بالحصول على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى وينطوي، حيثما يشترط القانون الداخلي ذلك، على فعل يقوم به أحد المشاركين يساعد على تنفيذ الاتفاق، أو تكون ضالعة فيه جماعة إجرامية منظمة؛

'2، قيام الشخص، عن علم بهدف جماعة إجرامية منظمة ونشاطها الإجرامي العام أو بعزمها على ارتكاب الجرائم المعنية، بدور فاعل في:

أ – الأنشطة الإجرامية للجماعة الإجرامية المنظمة؛

ب– أي أنشطة أخرى تضطلع بها الجماعة الإجرامية، مع علمه بأن مشاركته ستسهم في تحقيق الهدف الإجرامي المبين أعلاه؛

(ب) تنظيم ارتكاب جريمة خطيرة تكون ضالعة فيها جماعة إجرامية منظمة، أو الإشراف أو المساعدة أو التحريض عليه أو تيسيره أو إسداء المشورة بشأنه..."[1]

أما في برتوكول الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو فقد تم النص في مادته السادسة (06) على أنه: "1– تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية في حال ارتكابها عمدا ومن أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى:

(أ). تهريب المهاجرين؛

[1] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمد من طرف الجمعية العامة في 15 نوفمبر 2000.

(ب). القيام، بغرض تسهيل تهريب المهاجرين بما يلي:

1. إعداد وثيقة سفر أو هوية مزورة؛

2. تدبير الحصول على وثيقة من هذا القبيل أو توفيرها أو حيازتها؛

(ج). تمكين شخص، ليس مواطنا أو مقيما دائما في الدولة المعينة، من البقاء فيها دون تقيد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة، وذلك باستخدام الوسائل المذكورة في الفقرة الفرعية (ب) من هذه الفقرة أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة.

2- تعتمد أيضا كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم:

(أ). الشروع في ارتكاب جرم من الأفعال المجرمة وفقا للفقرة 1 من هذه المادة، وذلك رهنا بالمفاهيم الأساسية لنظامها الداخلي أو؛

(ب). المساهمة كشريك في أحد الأفعال المجرمة وفقا للفقرة 1 (أ) أو (ب) 1، أو (ج) من هذه المادة وكذلك رهنا بالمفاهيم الأساسية لنظامها القانوني، المساهمة كشريك في جرم من الأفعال مجرمة وفقا للفقرة 1 (ب) 2، من هذه المادة؛

(ج). تنظيم أو توجيه أشخاص آخرين لارتكاب جرم الأفعال المجرمة وفقا للفقرة 1 من هذه المادة.

3- تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لاعتبار أي ظروف:

(أ). تعرض للخطر، أو يرجح أن تعرض للخطر، حياة أو سلامة المهاجرين المعنيين؛

(ب). تستتبع معاملة أولئك المهاجرين معاملة لا إنسانية أو مهينة، بما في ذلك لغرض استغلالهم، ظروفا مشددة للعقوبة في الأفعال المجرمة وفقا للفقرة 1 (أ) و (ب) 1 و (ج) من هذه المادة وكذلك، رهنا بالمفاهيم الأساسية لنظامها القانوني، في الأفعال المجرمة وفقا للفقرة 2 (ب) و(ج) من هذه المادة.

4- ليس في هذا البروتوكول ما يمنع أي دولة من اتخاذ تدابير ضد أي شخص يعد سلوكه جرما بمقتضى قانونها الداخلي"[1].

[1] بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر والجو، مرجع سابق.

ومن خلال ذلك كله يمكن لنا أن نستشف الصور الأساسية المكونة لفعل التهريب وما يرتبط بها والمتمثلة فيما يلي:

1. التجنيد أو الاستقطاب

التجنيد **(Le Recrutement)** في مدلوله الضيّق جمع الأشخاص طوعا أو كرها لإعدادهم عسكريا، أمّا في مفهومه الواسع الذي يستنبط من الواقع العملي فيراد كل نشاط يهدف إلى إقناع مجموعة من الأفراد وشحذ هممهم للقيام بعمل ما[1]، وفي حالة تهريب المهاجرين فإن هذا اللفظ يدل على اقدام المهربين على خلق الرغبة في الهجرة لدى الأشخاص الذي لم يقتنعوا بهذه الفكرة، وذلك باستغلال وضعهم الاقتصادي أو الاجتماعي وكذا بتقديم مجموعة من التسهيلات والمزايا[2].

ويجب الإشارة هنا إلى أن فكرة التجنيد غير ثابتة، أو بمعنى أخر أنها غير لصيقة بكل حالات التهريب، إذ يرتبط من جهة بنوع الشبكات التي تقوم بهذا النشاط، بحيث أن بعضها قد تستغني عن التجنيد وتفضل أن تنتظر اتصال المهاجرين بها لطلب خدماتها، فتتدخل للتكفل بكافة مراحل الرحلة أو بعضها، وهذه في العادة يكون نشاطها ظرفيا ومرتبط بإقبال المهاجرين على خدماتها.

النمط الثاني يتمثل في الشبكات المتخصصة أو التي سميناها بالشبكات المتوسطة[3]، وهذه تولي عناية خاصة بالتجنيد ولكن فقط في الحالات التي يقل فيها الإقبال على الهجرة غير الشرعية، حيث ينتشر أفرادها المتخصصين في الأواسط التي تعرف تقبلا لفكرة الهجرة، وتقوم بعرض خدماتها، أما في حالة وجود إقبال كبير من الطرف الشباب فإنها تستغني عن مهام التجنيد وتتحول إلى مهمة الانتقاء، وهذا الأخير

[1] **محمد قوراري فتيحة**، مرجع سابق، ص 191 .

[2] **Anteby-Yemini Lisa**, op cit, pp 82,83. Voir aussi **Eduardo Geronimi**, op cit, p 12.

[3] حول شبكات التهريب المتوسطة راجع الصفحة 158 من هذا البحث.

يقوم عادة على معيار المبلغ المالي المقترح، ولكن لا يستبعد أيضا أن تتدخل علاقات القرابة والمعارف لانتقاء الزبائن.

2. النقل

يقصد بالنقل **(Le transport)** عملية ايصال المهاجرين إلى دول العبور أو إلى دول الوصول، وهو يدخل ضمن إطار المادة 3 من بروتوكول تهريب المهاجرين التي استخدمت مصطلح "تدبير الدخول"[1]، والذي نقله المشرع الجزائري في المادة 303 مكرر 30[2]، ويفهم من العبارة المذكورة أن عملية النقل مرتبطة بالحدود الاقليمية للدولة، بمعنى أن وجهة الناقل يجب أن تكون هي تمكين المهاجر من اجتياز الحدود، وهذا على عكس الاتجار بالأشخاص الذي يشمل فيه النقل أي تحريك المجني عليهم من مكان إلى آخر سواء داخل الدولة الواحدة أم عبر الحدود الوطنية، سواء بطريقة مشروعة أو غير مشروعة [3]، و يتم النقل باستخدام وسائل معدة من أجل ذلك أيا كانت، سيارة أو طائرة أو باخرة، ولا يشترط في ذلك أن يصطحبه الشخص الذي قام بالنقل[4].

3. الإستقبال والإيواء

لقد اعتبر بروتوكول تهريب المهاجرين عملية الاستقبال والإيواء ضمن الأعمال المساعدة للتهريب، وهذا بحسب نص المادة 6 فقرة ج التي تحث الدول الأطراف على تجريم فعل " تمكين شخص، ليس مواطنا أو مقيما دائما في الدولة المعنية، من البقاء

[1] بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق.

[2] قانون 01/09، مرجع سابق.

[3] **خالد مصطفى فهمي**، النظام القانوني لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر في ضوء القانون رقم 64 لسنة 2010 والاتفاقيات الدولية والتشريعات العربية: دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011، ص، 198 .

[4] **إمام حسنين**، مشروع بحوث الاتجار بالبشر في المجتمع المصري، بحث الإستغلال الجنسي والبغاء في إطار الإتجار بالبشر، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، (د.ط)، دار القبس للطباعة، القاهرة، 2010، ص 13.

فيها دون تقيد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة، وذلك باستخدام الوسائل المذكورة في الفقرة الفرعية (ب) من هذه الفقرة أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة. "[1].

ويفهم من هذا النص أن البروتوكول يتناول كل المسائل التي تساعد المهاجر على البقاء في بلد ما، وإن هذا التمكين يقتضي أيضا إيجاد المبيت له، هذا من جانب ومن جانب آخر فقد بينّا في مواضع متقدمة من هذا البحث أن هناك جملة من الأسباب التي تدفع المهربين إلى إيواء زبائنهم في مختلف مراحل عملية التهريب.

ثانيا: طبيعة السلوك الإجرامي لجريمة تهريب المهاجرين

ترتبط طبيعة السلوك الإجرامي الذي يتحقق به الركن المادي لجريمة تهريب المهاجرين بجملة من الخصائص تم تحديدها بموجب اتفاقية باليرمو وبروتكولها وهي:

1. التنظيم

ويعني وجود نظام يبين آلية العمل وتقسيم الأدوار بين الأعضاء و تحديد علاقة أطرافها[2]، والتنظيم بهذا المعني قائم على أساس العنصر النفسي والنشاط الملموس الذي يتم بذله في سبيل خلق التجانس و الولاء، وهذا باستعمال جميع الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف، كتسليح الأعضاء و البحث عن مصادر تمويلية ثابتة، ولكن صفة التنظيم هذه لا تعني بالضرورة وجوب اتخاذ المنظمة شكلا معينا ولا أن يتم تحديد المهام والرتب كتابة، ويمكن أن نشير إلى بعض عناصر التنظيم فيما يلي:

أ. عدد الأعضاء

إن وجود طابع التنظيم يتطلب بالضرورة أن يتعدد الأعضاء في أي شبكة إجرامية، غير أن هذا التعدد هو أحد مناطق الاختلاف بين التشريعات؛ إذ تتطلب

[1] بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق.

[2] **البريزات جهاد محمد**، مرجع سابق، ص 49، 50.

بعضها أن تكون العصابة مؤلفة من ثلاثة أشخاص فأكثر ليعتبر الانتماء إليها بحد ذاته جريمة على غرار القانون الإيطالي والبلجيكي و هو الذي أخذ به الإتحاد الأوروبي في تعريفه للجريمة المنظمة[1]، و كذلك نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، و لكن هنالك من الآراء من يكتفي بعضوين ليكتمل عنصر التنظيم، لكن الغالب في الأمر أن التشريعات لا تحدد عددا معينا من الأعضاء وإنما تترك ذلك للقاضي ليعمل فيها سلطته التقديرية.

ب. أن تتمتع العصابة بهيكل تنظيمي هرمي

أي وجوب أن يكون هناك نوع من التسلسل الرئاسي بين أعضائها، بحيث تتألف جل المنظمات إن لم نقل جميعها من الرئيس الذي يعتبر كسلطة مركزية للتنظيم يتولى مهام الإدارة، ويلاحظ في بعض نماذج العصابات أن للزعيم سلطة روحية على باقي الأعضاء وعلى هذا الأساس فهم يخضعون له خضوعا تاما، وفي بعضها الأخر يكون العنف والقوة هما مصدرا السلطة وفي مثل هذا النوع من العصابات يفرض الولاء باستعمال السلاح و التهديد، وإضافة إلى هذا النموذج هناك حالة ثالثة ينبع فيها مصدر الزعامة من الحنكة و القدرة على التسيير وتوفير الأموال اللازمة لنشاطها وكذا توفير الزبائن، و مهما يكن فإن وجود الزعيم في المجموعة هو أمر ضروري من أجل ضمان استمراريتها، التي لن تتأتى إلا من خلال التوزيع الأمثل للمهام و الوظائف على مختلف أفراد العصابة[2].

---

[1] **كوركيس يوسف داود**، الجريمة المنظمة، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2001، ص 14، 45.

[2] تعد المافيا الأمريكية المعروفة باسم "**كوسا نوسترا**" **(Cosa Nostra)** من بين نماذج العصابات الإجرامية التي تتمتع بتركيب هرمي دقيق، إذ تتألف من 24 عائلة و في العائلة الواحدة يوجد زعيم (Boss) في قمة الهرم له سلطة مطلقة داخل العائلة مما يجعل جميع أفرادها يدينون له بالولاء المطلق، ويليه مرتبة النائب (Under Boss)، له مهمة جمع المعلومات للزعيم وتمثيله في حالة غيابه، ويوجد معه في نفس المرتبة كذلك المستشار الذي يعطي النصائح للزعيم من دون أن تكون له سلطة على العائلة، وبعده يأتي القائد (Caporegime) والذي يقوم بتنفيذ قرارات وأوامر الزعيم ونقلها إلى الأعوان، وكذلك يقوم بجمع الأموال اللازمة لنشاطهم ورفع الشكاوى، وهناك من القادة من يعمل كمصد أو عازل مما يجعل هذا الأخير قليل الاحتكاك أو حتى بمعزل عن باقي الأعضاء، و هذا حتى يكون بعيدا عن أدنى

إن النشاط في مجال تهريب المهاجرين السريين لا يعتبر من الأنشطة القديمة التي اهتمت بها العصابات الإجرامية المنظمة، وإن كان اليوم يرتقي إلى مصاف التخصصات المفضلة لديها.

و مع ذلك فإن البناء الهرمي يعد خاصية ضرورية لاكتمال عنصر التنظيم، مهما اختلفت درجات بساطته و تعقيده، إذ نلاحظ بالنسبة للعصابات البسيطة أنها مكونة عادة من شخصين إلى عشرة أشخاص كما هو عليه الحال بالنسبة للعصابات التي تنشط في المنطقة المغاربية التي لا يتعدى فيها التقسيم الوظيفي بين الرئيس والأعضاء وكذا تلك الموجودة على الحدود المكسيكية[1]، أما بالنسبة للعصابات الكبيرة و المعقدة فهي تمتاز ببناء هرمي يتدرج بين ثلاثة إلى أربعة درجات.

ففي القمة يوجد رئيس لا يمارس في العادة أي نشاط إجرامي بنفسه بل يبقى في الظل ويتصرف كرجل أعمال يدير أعمالا مشروعة في العادة، بغرض إبعاد الشبهات عن نفسه وتغطية نشاطه المحظور[2].

ويمكن أن يحيط بالرئيس، في حال العصابات الإجرامية الكبيرة، مجموعة مستشارين ومحامين إلى جانب الحرس الشخصي، وتحته هناك مجموعة من المسؤولين الذين يشرفون على الأنشطة الإجرامية، أما في القاعدة فيوجد في الغالب مجموعة من الشبان المضطلعين بمهام التنفيذ.

ومع هذا فإن بعض الشبكات لا تصل إلى هذا المستوى من التعقيد بل تكون في بعض الأحيان مشكلة من أشخاص يقومون بجمع المهاجرين و يرأسهم شخص ذو سوابق في مجال الهجرة أو حتى من الذين تخلوا عن مهنة الصيد و اختاروا الاستثمار

متابعة قانونية، و في أدنى المرتبة الهرمية هناك الأعضاء أو الجنود الذين يقومون بالمهام التنفيذية أو الأعمال غير المشروعة للمنظمة، أنظر في ذلك **كوريس يوسف داود**، مرجع سابق، ص 36.

[1] **Mabrouk Mehdi**, « Emigration clandestine en Tunisie : Organisations et filières », op cit, p 119.

[2] **البريزات جهاد محمد**، مرجع سابق، ص 50.

في هذا المجال، أو كذلك من الذين كانوا رحالة بين مناطق عدة بقصد التجارة[1] أو من الرعاة البدو الرحل[2].

2. الاستمرارية

في كل الأحوال تعتبر الجريمة المنظمة مستمرة، وهذا ليس فقط بسبب امتداد أو استغرق وقوعها فترة معينة من الزمن تكون طويلة نوعا ما، والسلوك الإجرامي المنظم عادة ما يتميز بهذه الصفة، ولكن بسبب طبيعة النشاط الذي يصدر من جماعة منظمة التي تجعل صفة الاستمرارية قائمة إلى غاية حل التنظيم ونهايته، وعلى هذا الأساس تعتبر تشريعات بعض الدول أن الاستمرارية هي خاصية أساسية في تعريف الجريمة المنظمة بشكل عام[3].

كما ينبغي الإشارة إلى أن زوال أحد عناصر الشبكة الإجرامية ولو كان رئيسا لها لا يؤثر بالمرة في خاصية الاستمرارية لأن العصابة تبقى قائمة وعليه فإن الجريمة تبقى كذلك، هذا مع استثناء حالة ما إذا كانت العصابة مكونة من عنصرين، ففي هذه الحالة تزول صفة الاستمرارية عن الجريمة[4].

3. وسائل ارتكاب السلوك الإجرامي

يرتبط تهريب المهاجرين شأنه شأن الأنماط الأخرى من الجرائم عبر الوطنية المنظمة بمجموعة من الوسائل التي تكفل تحقيق النتيجة الإجرامية المرجوة، ولأن هذه الأخيرة تتمثل –في جريمة الحال– في نقل الأشخاص عبر الحدود فهي لا تختلف في الوسائل المستعملة فيها عن جريمة الاتجار بالبشر، ويمكن أن نجملها في الرشوة والفساد، التزوير، استخدام العنف و التخويف.

---

[1] **Bredeloup Sylvie et Pliez Olivier,** op cit.

[2] **Anteby-Yemini Lisa**, op cit, pp 76, 99.

[3] **كوريس يوسف داود**، مرجع سابق، ص 37.

[4] **البريزات جهاد محمد**، مرجع سابق، ص 51.

أ. الفساد

يعتبر الفساد واحدة من أقدم الظواهر الإجرامية المتعلقة بالإدارة ظهورا، إذ تعود بداية نشأتها بحسب بعض المؤرخين إلى آلاف السنين[1]، ثم تباينت صوره وأساليبه وتفاقمت آثاره لتشمل أغلب مجالات الحياة من دون أن تستثني مجتمعا أو بلد أو منظمة[2]، فكان ذلك أن نصت عليه حتى جل الرسالات السماوية[3] ودعت إلى نبذه ومحاربته، ومع ذلك فقد تجذّر في نفسية الإنسان وزادت حدته حتى أصبح في عصرنا هذا – بعد أن أضحت الحياة قائمة على أساس الاعتبارات المادية وسلطة المال والأنانية[4]– يهدد كيانات الدولة بل ووجودها أيضا.

---

[1] وما يؤكد ذلك عثور فريق الآثار الهولندي سنة *1997* في موقع "**داكا**" في سوريا على ألواح لكتابات مسمارية تبين موقعاً إدارياً في شكل أرشيف إدارة الرقابة حالياً يكشف عن قضايا خاصة بالفساد الإداري وقبول الرشاوى من قبل الموظفين العاملين في البلاط الملكي الآشوري قبل آلاف السنين، أنظر **علي احمد فارس، حل الأزمات: الفساد الإداري نموذجا**، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، يوم *2009/12/11*، أنظر على الرابط التالي: .http://mcsr.net/activities/032.html

وثمة لوح محفوظ عن الحضارة الهندية والتي تعود إلى حوالي *300* سنة قبل الميلاد مكتوب عليه عبارة: (يستحيل على المرء أن لا يذوق عسلا أو سما إمتد إليه لسانه وعليه فإنه يستحيل أيضاً على من يدير أموال الحكومة ألا يذوق من ثروة الملك ولو نزرا قليلا)، أنظر **فايزة الباشا**، الفساد الإداري وآليات مكافحته، المركز العالمي للدراسات والأبحاث، يوم *2009/12/15*، على الرابط التالي:

http://www.greenbookstudies.com/ar/lectures/leetureram4.doc

[2] **عصمت عدل**، الجريمة و قضايا السلوك الإجرامي بين الفهم و التحليل، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009، ص 357.

[3] لقد ورد ذكر الفساد في آيات عديدة من القرآن الكريم ومنها قوله عزّ وجلّ "وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ" البقرة (250)، وقوله كذلك في سورة المائدة "إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوا مِنْ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ" الآية (33)، وكذلك قوله في الآية (183) من سورة الشعراء: "وَلا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ".

[4] **البشرى محمد الأمين**، الفساد و الجريمة المنظمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2008، ص 50 و ما بعدها.

ويعرف الفساد على أنه "فعل الإغراء أو عرض أو إعطاء أو قبول -بصورة مباشرة أو غير مباشرة -عمولة غير مشروعة أو أي امتياز آخر أو الوعد بهذا الامتياز الذي يؤثر على الممارسة العادية للمهمة أو السلوك العادي للمستفيد من العمولة غير المشروعة أو الامتياز أو الوعد بذلك الامتياز"[1]، ويتضح من خلال هذا التعريف أن الفساد ينصب على كل سلوك يؤدي إلى الإخلال بتوازن أي مهام مهما كان نوعه، غير أن أكثر ما يعرف عن الفساد أنه يرتبط بالعون العمومي (Agent public)، كما أن الرشوة هي أبرز صوره التي ترتبط بتهريب المهاجرين.

ولكي يتضح هذا الترابط من الضروري أن نعرف بأن الحدود تعتبر النقطة الفاصلة التي تنتهي فيها سلطات وصلاحيات دولة معينة لتبدأ صلاحيات وسلطات دولة أخرى، ويظهر ذلك بالأساس من خلال مراكز المراقبة التي يتم فيها التأكد من هوية عابري الحدود خروجا أو دخولا.

وعلى ذلك تكون هذه المنطقة هي نقطة الاحتكاك الأولى بين المهاجر والدولة التي تستقبله في إقليمها، ويكون حرّاس الحدود هم ممثلي السلطة الذين ينظمون مرور الأشخاص[2]، ويسهرون على أن يكون ذلك بما يتلاءم مع القوانين والأنظمة التي تضعه دولتهم، ومن خلال هذه المهام المنوط بهم يكون هؤلاء عرضة لمساومة مهربي المهاجرين لتسهيل أو حتى لضمان عبور زبائنهم، وعلى ذلك يكون الفساد وبشكل أخص الرشوة هي أحد الوسائل المفضلة لدى بعض عصابات تهريب المهاجرين لتخطي الحواجز التي تضعها الدول على حدودها.

وتتم في الغالب رشوة الأعوان العموميون سواء كانوا موظفين أو شرطة أو جمارك أو حراس، وفي أحيان أخرى قد يصل الأمر حتى إلى رشوة ربان السفينة أو الطائرة أو أحد عمالهما ليضمنوا تسلل المهاجرين إلى داخلها، و هي إحدى الصور

[1] **ميهوب يزيد، بجلال صلاح الدين**، الجهود الأوروبية لمكافحة الفساد، الملتقى الوطني حول "**الآليات القانونية لمكافحة الفساد**"، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم الحقوق، جامعة ورقلة، 02، 2003/12/03، ص 7.

[2] - **Mathilde Darley**, op cit, pp 12- 29.

المعروفة في الجزائر وتونس، لكنها أكثر انتشارا في موريتانيا والمغرب[1]، حيث يصطاف مئات الشاب بل وحتى الأطفال يوميا يتحينون الفرصة المواتية للتسلل إلى إحدى السفن التي توصلهم إلى الضفة الأخرى، لكن الفرصة لا تبتسم إلا لقليلين ممن يستطيعون ربط خيوط الاتصال مع أحد الأعوان الذين بإمكانهم تغطية ولوج المهاجر إلى السفينة.

لكن على الرغم من الدور الذي قد يلعبه العون العمومي في مجال ضمان تسلل المهاجرين إلى السفن المغادرة، إلا أن دور عصابات تهريب المنظمة في هذه الحالة تقل بالنسبة لدول شمال إفريقيا، إذ في هذه الحالة تنشأ علاقة الرشوة مباشرة بين المهاجر والعون العمومي، كما أنها تعتبر حالات نادرة بالنسبة للهجرة غير الشرعية في أمريكا، على عكس المهاجرين القادمين من أسيا أين يتم تنظيم رحلات الهجرة لمسافات بعيدة وتتطلب خبرة كبيرة وعلاقات متعددة، ولذلك تكثر حالات اللجوء إلى مثل هذه الوسيلة.

ومع ذلك فلا يجب أن يفهم من كل هذا أن الفساد، يعتبر حاضرا فقط في المراكز المخصصة لعبور الحدود، إذ كثيرا ما يكون المهربين ملزمين باللجوء إلى هذه الوسيلة خاصة أثناء عبور أقاليم البلدان المتخلفة حيث ينتشر الفساد بشكل واسع.

مثل هذه الدول غالبا ما يكون العون العمومي هو الذي يطلب الرشوة ولا حاجة للمهرب أن يقترحها، وذلك راجع بالأساس إلى كون أغلب أجهزة الدولة بمختلف مستوياتها متعفنة بهذا السلوك، أو بسبب تدني مستويات أجور الموظفين مما يجعلهم يلجئون إلى هذه الطريقة لتحسين قدرتهم الشرائية[2]، خاصة وأن في أغلب هذه الحالات لا تكون دولة المرتشي هي دولة المقصد بالنسبة للمهاجر، بيد أنه حتى الدول المتقدمة لا تسلم من هذا السلوك ذلك أن الرشوة والفساد يعتبران من الخصائص الأساسية لعصابات الجريمة المنظمة بشكل عام[3] ولشبكات تهريب المهاجرين بشكل خاص[4].

---

[1] **مشكوري كريم متقي**، مرجع سابق، ص 36.

[2] **عصمت عدلي**، الجريمة وقضايا السلوك الإنحرافي بين الفهم والتحليل، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية، 2009، ص 363.

[3] **كوركيس يوسف داود**، المرجع السابق، ص 54، 55.

[4] وللتفصيل أكثر في موضوع علاقة الفساد بتهريب المهاجرين راجع الصفحة 107 من هذا البحث.

أما عن دواعي اللجوء إلى الرشوة فهي متعددة ومختلفة بحسب الحالات، فعلى الرغم من أن الفساد بشكل عام يعبر عن سلوكا إنساني سلبي تحركه المصلحة الذاتية[1]، إلا أنه يعتبر ضرورة بالنسبة لبعض أشكال العصابات الإجرامية ومنها مهربي المهاجرين، إذ أن الطوق الأمني الذي أصبح مفروضا من طرف بعض الدول التي تفشت فيها ظاهرة الهجرة غير الشرعية صعبت، إن لم نقل جعلت إمكانية التسلل إلى إقليمها خلسة أمرا مستحيلا إلا إذا كان هناك غض للطرف من قبل بعض الأعوان نظير مقابل مالي محدد، وتعتبر مثل هذه التعاملات عادية جدا في بعض الدول إلى درجة أن هناك نظام يحدد مقدار الرشوة التي يجب دفعها والجهات التي تقبضها وكيفية توزيعها عليه

من جانب أخر فإن الرشوة قد تكون حلا استثنائيا لحالات أخرى أين يتم فيها الدخول من المناطق غير المحروسة خلسة وهنا لا يتم فيها الاعتماد على فساد الأعوان العموميون، إنما تقع في حالة ضبط العصابة في عرض البحر أو الصحراء مثلا فلا يكون لهذه الأخير من مناص لاقتراح مبلغ مالي مغري، من أجل تركهم يمرون بسلام أو لتغيير الوجهة أو لإطلاق سراهم على الأقل.

غير أن الأمور قد لا تسير وفق ما يشتهيه المهاجرون السريون الذين قد يتم التخلي عنهم في هذه الحالة ليواجهوا مصيرهم وحدهم، كما قد يقعون أيضا في قبضة حرس الحدود الذين يعمدون في بعض الأحيان إلى تجريدهم من كل ممتلكاتهم.

ب. التزوير

لما كان أساس التمييز بين المهاجرين الشرعيين و غير الشرعيين يعتمد على حيازة الوثائق اللازمة للولوج إلى الدولة أو للإقامة فيها، فكان من الطبيعي أن يكون التزوير هو أحد الوسائل الأساسية التي تعتمد عليها بعض العصابة المختصة في تهريب

[1] **عصمت عدلى**، المرجع السابق، ص 362.

المهاجرين لتُمكّن هؤلاء من الدخول بطريقة آمنة[1]، خاصة وأن هذه الوسيلة فيها الكثير من السهولة خاصة لما يتعلق الأمر بالوثائق التي تصدرها بعض الدول المتخلفة التي تستطع تحصين وثائقها من عمليات التزوير، كما أنها ممكنة التلاؤم مع جميع طرق تهريب المهاجرين برا وجوا وبحرا، غير أنها شائعة الاستعمال أكثر في الطريق الجوي الذي يرتبط في الغالب بهذا الوسيلة[2].

إن الارتباط الوثيق الموجود بين جريمتي التزوير وتهريب المهاجرين يجعلنا لا نستغني عن دراسة هذه الرابطة، ولكن قبل ذلك من الواجب قبل أن نبرز المقصود بالتزوير لكي نفهم من أين تتأتى أهمية التزوير بالنسبة لعمليات نقل الأشخاص.

يعرّف التزوير بشكل عام على أنه تغيير وتحريف متعمد للحقيقة في الوقائع أو البيانات التي يثبتها صك أو مخطوط يشكل مستندا، أو هو " تغيير للحقيقة في محرر، بقصد الغش، وبإحدى الطرق التي حددها القانون، تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا"[3].

على ذلك فإن جوهر التزوير هو الكذب المكتوب الذي يقع على محرر رسمي يحمل وقائع أو بيانات تصح لأن يحتج بها إما لتقرير حق أو لإثباته[4]، ومنه يمكن أن نقول أن التزوير يقوم عادة على خمسة عناصر أساسية وهي:

- أن يقع تغيير للحقيقة
- أن يجعل هذا التغيير للحقيقة في محور
- أن يكون ذلك بإحدى الطرق التي نص عليها القانون

---

[1] على الأقل من مخاطر الموت جوعا أو عطشا أو بردا أو غرقا... بسبب الظروف الصعبة للمسالك التي يستعملها المهربون في حالة التسلل عبر الحدود خلسة سواء عن طريق البر أو البحر، أما الطريق الجوي فغالبا ما يقترن تهريب المهاجرين عن طريقها بالتزوير أو الرشوة.

– أنظر **الكعبي خلفان راشد**، مرجع سابق، ص 169.

[2] **Mathilde Darley**, op cit, PP 12- 29.

[3] **القحطاني سعيد حسين فهد**، مرجع سابق، ص 68، 87.

[4] **القهواجي علي عبد القادر**، قانون العقوبات، القسم الخاص جرائم الاعتداء على المصلحة العامة وعلى الإنسان والمال، ط 2، دار الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص 99.

- أن يكون من شأن ذلك أن يسبب ضررا
- أن يكون لدى الفاعل قصد الغش

وإذا كان التزوير بهذا المعنى يقع على المحررات التي تكتسب صفة الرسمية، فإن ذلك لا يعني اقتصاره على المحررات التي تصدرها الدولة التي تنظر في القضية فقط، إذ أن هذه الجريمة في حالة اقترانها بتهريب المهاجرين مثلا فإنها غالبا ما تتعدى حدود الدول، وعليه فيجب أن يعتبر من صميم التزوير كلما اجتمعت عناصره التي تشكل الركن المادي لهذه الجريمة.

مع العلم أن التزوير إما أن يكون ماديا أو معنويا، بحيث ينقسم الأول إلى تزوير جزئي ويتمثل في كل زيادة أو حذف أو تعديل في محرر رسمي، وتزوير كلي يتم بإنشاء مستند أو محرر جديد غير موجود أصلا ثم نسبه إلى شخص في إنشائه أو توقيعه، ويكون هذا التغيير ممكن الإدراك إما بالعين المجردة أو باستعمال تقنية ما[1].

ومعلوم أن عصابات تهريب المهاجرين تعتمد كثيرا على التزوير كأسلوب لنقل الأشخاص وخصوصا تزوير جوازات السفر، التي تعتبر الوسيلة القانونية التي تتيح عبور الحدود من المراكز المخصصة لهذا الغرض[2]، ولكن قد ينصب التزوير على الجواز في حد ذاته أو على التأشيرة التي توضع على الجواز أو على الأختام، وعليه فإن تزوير هذه الوثيقة يتأرجح بين إحدى الحالتين:

- اصطناع جوازات السفر

تعتمد هذه الوسيلة على توفير جواز السفر للمهاجر ليستخدمه في الدخول إلى إقليم دولة بوثيقة لم تكن الهيئات المخول لها قانون هي مصدرها، وإنما يتم اصطناع

[1] **الرواشدة زياد زهير أحمد**، تزوير جوازات السفر ووسائل حمايتها، مجلة الأمن والحياة، العدد 314، أوت 2008، ص 42.

[2] يقصد بجواز السفر ذلك المستند الذي تعطيه السلطة الإدارية يشهد على الهوية و التابعية ومحل الإقامة ويسمح لحامله بالسفر واجتياز الحدود، وأصل الكلمة من اللغة الفرنسية (Passeport) التي تتألف من لفظين (Passe) التي تعني مرور ولفظ (port) وتعني الميناء، أنظر **القحطاني سعيد حسين فهد**، المرجع نفسه، ص 27.

واحدة تحمل بيانات معينة تسهل عملية العبور، واصطناع جوازات السفر يعتبر من أخطر أنواع التزوير بما أنها تعتمد على استصدار وثائق من غير الهيئات المكلفة بذلك وما في ذلك من اعتداء على سيادة الدول وعلى اختصاصها الأصيل في تحرير هذه الوثائق.

إن عملية إعداد جواز سفر مزورة تتم إما بالاستيلاء على نماذج من الجوازات التي تقدمها الدولة من المطابع التي تقوم بتجهيزها ثم تعبئتها ببيانات ومعلومات تتناسب مع المعني بها، أو بسرقة نماذج من دوائر الجوازات وملئها البيانات المطلوبة ثم تمر بنفس إجراءات الجوازات العادية مما يصعب في هذه الحالة الأخيرة اكتشاف عيوبها، خاصة وأنها لا تتم غالبا من طرف أفراد معزولين بل من طرف جماعات منظمة ومختصة في مجال التزوير، غير أن هذه الوسيلة وإن كانت ممكنة الحدوث لكنها قليلة ولا تتم إلا في حدود ضيقة ولأشخاص ذوا حالات خاصة.

- التزوير المادي في بيانات تحقيق الشخصية والبيانات التنظيمية

تحتوي جوازات السفر على بيانات متعلقة بصاحب الجواز والتي تحدد هويته مواصفاته وتسمى بالبيانات الشخصية[1]، وكما تحتوي على مجموعة أخر من البيانات تدعى بيانات تنظيمية، وهذه تدونها جهة الإصدار لتمييز الوثائق بعضها عن بعض ولربط كل واحدة بصاحبها كرقم الجواز واسم الدولة المصدرة وشعارها وغير ذلك.

إن التزوير في هذه الحالة قد يقع على البيانات الشخصية فتدون في الوثيقة بيانات خاطئة بتغيير الصورة الفوتوغرافية[2]، أو الاسم واللقب ليتمكن من الاستفادة من

[1] يعتبر من البيانات الشخصية صورة صاحب الجواز، اللقب والاسم، تاريخ ومكان الميلاد، الطول، لون العينين والشعر و توقيع صاحبه وكذلك البصمة، ويلاحظ فيها نوع من التفصيل بما يتناسب مع أهمية هذه الوثيقة، ولجعلها تحمل أدنى المواصفات المتعلقة بصاحبها مما يقلل من فرص تزويرها.

[2] لقد أثار هذا الموضوع جدلا فقهيا كبيرا نظرا لوجود فراغ قانوني في هذه المسألة أظهرها التطبيق العلمي، وأدت إلى إفلات الكثيرين من العقوبة بسببها، فقد استقر القضاء المصري على أنه " إذا وضع شخص ما صورته على الشمسية وثيقة رسمية ليست له، محل صاحب الصورة الحقيقي فهذا الفعل، وإن كان يترتب تغيير ضمني في معنى المستند، إلا أنه تغيير غير مباشر، لم يقع على نفس المسطور، ولم يحدث بإحدى الطرق المبينة في القانون للتزوير المادي،

التأشيرة[1]، وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى الحك والشطب في الجوازات سواء بالمحو الآلي كاستعمال الممحاة أو باستخدام المحو الكيميائي لمحو مساحات كبيرة وواسعة.

كما قد يقع على البيانات التنظيمية كرقم الجواز أو تقليد الأختام والتوقيعات أو على التأشيرة، كما قد يشمل كلا النمطين في نفس الوقت[2] وفي كل الحالات فإن هذا النمط من التزوير يمكن أن يقترب كثيرا إلى ما يعرف بجرائم انتحال الشخصية، كما ينبغي الإشارة إلى أن التزوير قد يطال كذلك تذاكر السفر بأن يتم تحرير هذه التذكرة باسم مزور بتواطؤ من الموظف أو أي كان، كما قد يتم ذلك من خلال اصطناع تذكرة مرور مزورة أو التغيير في تذكرة كانت موجودة.

وعلى الرغم من أن القانون الدولي الذي ينهى عن تجريم فعل الهجرة غير الشرعية وأن يكون المهاجرون عرضة للمتابعات الجزائية، فإن التزوير الذي تعتبر من أبر الوسائل التي تستعمل في تهريب المهاجرين يجعل من هؤلاء مجرمين في نظر القانون، وأغلب القوانين تتابعهم في هذه الحالة على أساس ارتكاب جريمة استعمال المزور التي تعتبر جريمة مستقلة عن التزوير[3]، في حالة محاولة عبور الحدود باستعمال جواز أو أي وثيقة سفر أخرى مزورة.

الفرع الثاني: النتيجة الإجرامية

تكتسي النتيجة الإجرامية أهمية بالغة في النظرية العامة للتجريم بحيث أن الركن المادي للجريمة لا يمكن تصوره ولا يمكن لعناصره أن تكتمل إلا بتحققها، أما في غير ذلك –أي في حالة لم تتحقق النتيجة الإجرامية– فإن القانون يضفي على الفعل إذا كان

إذ أن الجاني لم يمس كتابة الرخصة ولم يدخل عليها أي تغيير مادي، فهو إذن تغيير من نوع خاص بعيد عن ما رسمه القانون في باب التزوير، لذلك لا يمكن اعتباره تزويرا جنائيا، لعدم التوسع في تأويل أحكام قانون العقوبات، وأضاف إلى ذلك أن الصورة الشمسية لا يمكن اعتبارها جزء من المحرر، لأنها ليست من نوع الكتابة المعروفة، ولا يمكن إدخالها تحت نص من نصوص التزوير، أنظر في ذلك **القحطاني سعيد حسين فهد**، مرجع سابق، ص 96.

[1] **الكعبي خلفان راشد**، مرجع سابق، ص 111.

[2] **الرواشدة زياد زهير أحمد**، مرجع سابق، ص 41.

[3] **القحطاني سعيد حسين فهد**، مرجع سابق، ص 98، 99.

عمديا وصفا أخر فيسميه بالشروع، وقد يعاقب عليه أو لا باختلاف الأفعال والتشريعات، أما إذا كان السلوك غير عمدي بمعنى أنه جاء عن غير قصد من الجاني ففي هذه الحالة لا يدخل في مصاف الجرائم أصلا بالتالي فلا تقرر التشريعات عقوبة لها.

وقبل التطرق للنتيجة الإجرامية المترتبة عن فعل تهريب المهاجرين جدير بنا أن تعرض أولا إلى المقصود منها، إذ يراد بها التغيير الذي يحدث في العالم الخارجي كأثر للسلوك الإجرامي، وهذا ما يصطلح على تسميته في فقه القانون الجنائي بـ"**المدلول المادي**" للنتيجة الإجرامية، وبجانبه يوجد مدلول أخر يسمى بـ"**المدلول القانوني**" وهو يعبر عن العدوان الذي ينال المصلحة أو الحق اللذين يحميهما القانون[1].

أولا: المدلول المادي لجريمة تهريب المهاجرين

المدلول المادي للنتيجة الإجرامية يتمثل في مجموعة الآثار المادية التي تكفي الملاحظة الحسية لإدراكها، وعلى ذلك فإننا إذا أتينا نسقط المدلول المادي على جريمة تهريب المهاجرين فإننا نجد أن ما تتركه هذه الجريمة من أثر لا يتعدى نقل المهاجرين من بلد إلى أخر، مما قد يصعب على الكثيرين فهم الضرر الذي على أساسه تقوم التشريعات بتجريم فعل تهريب المهاجرين؟ والمتمعن في هذا الفعل يجد أن أثره ينعكس على مستويين؛ الأول متعلق بالأفراد وهنا يمكن أن نشير إلى مجموعة من الآثار منها:

- أن تهريب الأشخاص يقترن غالبا بمخاطر جمة وعديدة يتعرض لها هؤلاء تمس حياتهم أو صحتهم أو ممتلكاتهم حيث أن كثيرا منهم يموتون أثناء الرحلة أو يتم التخلي عنهم ونساء تغتصبن... إلخ[2].
- أن هذا الفعل يأتي به في الغالب مجموعة من الأشخاص الذين ينتمون إلى عصابات متخصصة في هذا المجال تلجأ في حالات إلى استعمال السلاح أو التهديد باستعماله وهو مما يجعلها تدخل أصلا فيما يعرف قانونا بعصابات الأشرار.

[1] **الخلف علي حسين، الشاوي سلطان عبد القادر**، مرجع سابق، ص 140.

[2] **جرين أوهارا**، الهجرة الكبرى صوب الشمال، ، مجلة اللاجئون، المجلد الرابع عدد 148، 2008، ص ص 22-24، أنظر أيضا **وليام سبندلر**، مرجع سابق، ص 19.

– أن المقابل الذي يحصل عليه المهربون يعتبر من قبيل الكسب غير المشروع الذي يكون مآله هو التبييض والغسيل.

أما المستوى الثاني الذي تظهر فيه آثار هذه الجريمة فهي الدولة بشكل عام، وبشكل أخص الدول التي يقصدها المهاجرون والتي تجد نفسها تستقبل أعداد تفوق طاقتها من المهاجرين تعجز عن التكفل بهم، وأكثر من ذلك أن وجودهم فوق إقليمها يؤدي بشكل طبيعي إلى انتشار بعض الآفات كالاتجار بالمخدرات، التسول، الدعارة، العمل الموازي و البطالة وغيرها، وهذا يعتبر من قبيل الأفعال الضارة التي تدخل في المدلول المادي للجريمة.

ثانيا: المدلول القانوني لجريمة تهريب المهاجرين

بالنسبة للمدلول القانوني الذي يعني كما أردفنا العدوان الذي يقع على المصلحة أو الحق الذي يحميه القانون فإنه في الغالب يستوجب تكييفا قانونيا لمعرفته، بمعنى أنه يستشف من النصوص القانونية التي تتناوله، وبالرجوع إلى هذه الأخيرة نجد أن السيادة تعتبر أحد أهم الخصائص الأساسية التي تقوم عليها الدولة سواء في نظر القانون الدولي أو الدستوري، وهذه الخاصية تجعل الدولة من الناحية الداخلية لا تخضع إلى أي قيد في فرض قوانينها وتنظيماتها على إقليمها[1].

وإذا تمعنّا في الطريقة التي يتم بها تهريب المهاجرين ندرك بوضوح أن هذا الفعل يعتبر خرق واضحا وخطيرا لسيادة الدولة من خلال التعدي على حقها في تنظيم دخول الأجانب إلى إقليمها، فبحسب مقتضيات هذه الخاصية فإن للدولة وحدها الحق الكامل في تحديد كيفية دخول الأجانب إلى إقليمها، ولها بكل حرية أن تقرر عدد الأشخاص الذين ترغب في دخولهم ومدد إقامتهم، وأن تضع ما تراه مناسبا من الشروط المتعلقة

[1] **سايح عبد الفتاح**، القانون الدستوري، النظرية العامة للمشكلة الدستورية، ماهية القانون الدستوري الوضعي، ط 2، دار الكتاب العربي، مصر، 2004، ص 40 وما بعدها.

بالوثائق والمؤهلات وهذا كله في حدود ما تسمح به قوانينها الداخلية والمواثيق الدولية التي تقرر بكل سيادة أن تلتزم بها.

المطلب الثاني: الركن المعنوي

لا يكفي وجود الركن المادي لقيام جريمة تامة إذ يرتبط ذلك أيضا بتوافر العنصر النفسي، بمعنى أن تكون هنالك علاقة بين الفعل الإجرامي الذي تظهر عادة آثاره عادة كتغير مادي للعالم الخارجي، العامل النفسي الذي يقوم داخل الإنسان بحيث يكون هذا السلوك نابع من إرادته الحرة وقاصد من وراءه إحداث الآثار المترتبة عن الفعل[1]، بمعنى أخر أن الشخص لا يسأل عن أية جريمة ما لم تكن هناك علاقة بين ماديات جريمته ونفسيته وهذا يعتبر في الحقيقة من مقتضيات العدالة.[2]

وللركن المادي أهمية قصوى لتمييز جريمة تهريب المهاجرين عن جريمة الاتجار بالبشر اللتان تشتركان في عدة نقاط تشابه، ذلك أن نية المهرب هي التي تحدد الغرض من الجريمة، إذ أن الغرض الذي يسعى مهربي المهاجرين وعصابات الاتجار لا تخرج عن تحقيق الربح المادي في العادة، غير أن هذه الأخيرة تقوم بمهامين[3] في نفس الوقت، الأول هو نقل زبائنها إلى دولة أخرى ثم استغلالهم إما في البغاء أو الأعمال الشاقة أو بيع الأعضاء وغيرها، مما يجعل العلاقة بين الطرفين لا تنتهي بعد تخطي الحدود بل وإن المقابل المادي الذي تحصل عليه يكون جراء الاستغلال.

على عكس من ذلك فإن عصابات تهريب المهاجرين تحصل على المقابل المادي من الثمن الذي يدفعه كل زبون نظير إدخاله إلى دولة المقصد، غير أنه يحدث في بعض الحالات وأن لا يستطيع المهاجر دفع الثمن كلية أو جزء منه، وهنا بينت المعاملات لدى بعض العصابات خاصة الصينية، أنها تقوم بنقل المهاجر إلى بلد المقصد حيث يقوم بتسديد ثمن رحلته من عوائد عمله أو المهربين يقومون بتشغيله في

[1] **الخلف علي حسين، الشاوي سلطان عبد القادر**، المرجع السابق، ص 148 وما بعدها.

[2] **البريزات جهاد محمد**، المرجع السابق، ص 57.

[3] **Gao Yun et V. Poisson**, Le trafic et l'exploitation des immigrants chinois en France, op cit, Pp 32-35.

بعض الوظائف الثانوية التي تقوم إلى غاية سداد ديونه، وفي هذه الحالة تزداد عملية التمييز بين الجريمتين تعقيدا[1]، مما يجعل من مسألة البحث عن نية المهرب أمر ذا أهمية بالغة لمعرفة حالات التهريب وتفريقها عن الاتجار.

المطلب الثالث: الركن الشرعي

مهما اختلفت أنواع الجريمة فهي تبقى سلوكا غير مشروع، وإذا كانت عدم المشروعية هذه مصدرها السلطان أو الدين أو العرف أو غير ذلك بالنسبة للمجتمعات القديمة، فإن مصدرها في المجتمعات الحديثة هو القانون، بحيث لا يوصف أي سلوك على أنه غير مشروع إلا بالاستناد إلى نص قانوني ما، أما إذا لم يكن هناك نص صريح، فإن العقوبة التي تفرض الفاعل لإتيانه سلوك معين تعد خرقا لأحد أهم المبادئ التي تحميها الدساتير والقوانين الوطنية والمواثيق الدولية، والمتمثل في الركن الشرعي.

لقد سبق وأن بينّا أنه لا الهجرة غير الشرعية ولا تهريب المهاجرين كان محلا لاهتمام المشرعين، إلا حديثا، بعدما وجد القضاء نفسه محرجا في كثير من القضايا التي تعرض أمامه دون أن يجد النص الملائم الذي يطبقه، وعلى هذا الأساس فإن الجزائر مثلا، والتي لم يحوي قانونها تجريما لتهريب المهاجرين والهجرة غير الشرعية إلا في عام 2009، كانت تلجأ إلى تطبيق أحكام المادة 545 من القانون رقم 05/98 الذي يعدل الأمر 80/76 المتضمن القانون البحري[2]، التي تعاقب على الدخول غير المشروع إلى السفينة[3].

---

[1] أنظر في مسألة التمييز بين جريمتي تهريب المهاجرين و الاتجار بالبشر في الصفحة 90 من هذا البحث.

[2] تنص المادة 545 من هذا القانون على أنه: "يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى خمس (5) سنوات، وبغرامة مالية من 10.000 دج إلى 50.000 دج، كل شخص يتسرب خلسة إلى سفينة بنية القيام برحلة.
وتطبق نفس العقوبة على أي عضو من الطاقم أو أي موظف، يساعد على متن السفينة أو على اليابسة على اركاب أو إنزال راكب خفي أو أخفاه أو زوده بالمئونة، كما تطبق نفس العقوبة على الأشخاص الذين تنظموا بأي شكل لتسهيل الركوب الخفي..."، أنظر قانون رقم 05/98 مؤرخ في 1 ربيع الأول 1419 الموافق 25 جوان 1998، يعدل ويتمم الأمر رقم 80/76 المؤرخ في 29 شوال 1396 الموافق 23 أكتوبر 1976 والمتضمن القانون البحري.

[3] **Labdelaoui Hocine**, « HARAGA » ou la forme actuelle de l'émigration irrégulière des algériens, op cit, pp, 20 et 21.

ولقد ثار جدل واسع في أوساط المختصين في مجال القانون حول خرق القضاء لأحكام الدستور ومخالفته للمادة 46 منه[1]، والمادة الأولى من قانون العقوبات التي تنص على أنه "لا جريمة ولا عقوبة أو تدابير أمن بغير قانون"[2].

ونفس التناقض وقع فيه المشرع التونسي وإن كان أقل حرجا مقارنة بالجزائر، حيث أن القضاء التونسي كان يطبق أحكام القانون المتعلق بشروط دخول الأجانب[3] في المادة 25 التي تعاقب كل من يساعد أجنبي على الدخول بطريقة غير قانونية للإقليم التونسي بالحبس لمدة شهر إلى سنة واحدة وبغرامة من 06 إلى 120 دينار تونسي. وكذا القانون التأديبي والعقابي البحري بدوره من خلال المادة 76 التي تعاقب بستة أشهر حبس وغرامة 300 دينار تونسي كل شخص سواء كان على ظهر السفينة أو لا، يساعد شخصا على الدخول أو الخروج من السفينة أو يقدم له غداء أو يخفيه إذا كان ذلك بدون علم الربان.[4]

والإشكال المطروح بالنسبة للنصين أنه بالنسبة للقانون المتعلق بشروط دخول و إقامة الأجانب لا تطبق إلا بالنسبة لإدخال الأجانب للإقليم التونسي أما نقل التونسيين إلى الخارج فلا تتطرق إليه.

ونفس الشيء بالنسبة للقانون البحري الذي يتطرق إلى طريقة واحدة من عشرات الطرق التي تستعمل لتهريب المهاجرين[5]، ألا وهو أسلوب التسلل إلى السفن التجارية بالخصوص، مع أن الغالب في الأسلوب البحري لتهريب المهاجرين أن يتم ذلك من ببواخر مخصصة لهذا الغرض أو بواسطة سفن صغيرة المعدة للصيد أو الاستجمام.

---

[1] تنص المادة 46 على: "لا إدانة إلا بمقتضى قانون صادر قبل ارتكاب الفعل المجرم." أنظر المرسوم الرئاسي 438/96، المؤرخ 7 ديسمبر 1996، ج ر 76 مؤرخة 8 ديسمبر 1996 رقم المتضمن الدستور الجزائري.

[2] الأمر رقم 66–156 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق 08 يونيو 1966، المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.

[3] Loi tunisienne n° 68-7 du 8 mars 1968, relative a la conditions des étrangers en Tunisie, JORT, n° 11 des 08-12 mars 1968, p. 251.

[4] Loi tunisienne n° 77-28 du 30 mars 1977 portant promulgation du code disciplinaire et pénal maritime, JORT n° 23 du 05 avril 1977, 839.

[5] **Souhayma Ben Achour**, le droit tunisien face a le traite des personne et au trafic de migrant, op cit, p, 15.

إن غياب نصوص تشريعية في الدولتين اللتين ضربنا بهما المثال جعل القضاة أمام حالة من حالات الفراغ القانوني، إذ أنه يتم عرض قضايا تخص الهجرة السرية والتهريب ولا يجد القاضي قاعدة قانونية تنطبق على مثل هذه الحالات، مما يجعله يلجأ إلى استعمال القياس مع أن هذا الأخير يعتبر من الأمور غير الجائزة و التي تتعارض مع مبدأ الشرعية.

هكذا فإن للركن الشرعي أهمية بالغة بين الركنين المادي والمعنوي، إذ أنه هو الذي تتحدد من خلاله معالم الجريمة وحدودها، وكيفية تطبيق العقوبة وحالات انتفائها أو تخفيضها أو تشديدها، وبتعبير أخر نقول أن الركن الشرعي هو الذي يعطي الصورة النظرية للجريمة والتي يقوم القاضي بإسقاطها على الصورة العملية لها ليتأكد من مدى ملائمة الفعل مع السلوك المبين في القانون.

ولعل هذه الأهمية يمكن لنا أن نستدل بها من خلال توجه غالبية التشريعات إلى تجريم فعل تهريب المهاجرين من خلال قوانين خاصة لتغطية هذا الفراغ القانوني، فجاء على إثر ذلك القانون 02/03 المتعلق بدخول وخروج الأجانب و بالهجرة غير المشروعة في المغرب، وقانون 3 فيفري 2004 في تونس المعدل والمتمم للقانون رقم 75–40 المتعلق بالجوازات ووثائق السفر، وصدر القانون 01/09 المعدل لقانون العقوبات في الجزائر والمتعلق بالهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، وغيرها من النصوص القانونية .

خلاصة الباب الأول

لم تكن علاقة الإنسان بأخيه الإنسان على أحسن أحوالها منذ الأمد البعيد، فإذا كان الطرف الضعيف في هذه العلاقة يسعى لتغيير حالته بتغيير مكان عيشه صوب الطرف القوي فيها، فإن هذا الأخير لم يكن مِضيافا ليتقبل الوافد الجيدي إليه، إلا إذا كان فيه ما ينفعه، ولعل هذا ما يفسر ظاهرة العبودية كخاصية ميزت المجتمع الإنساني لقرون عدة، هذه الظاهرة التي ضنَّ المجتمع الدولي أنه تخلص منها بعد الجهود المضنية التي بذلها، أخذت في الحقيقة صورا جديدة لتتعايش بها مع الظروف والمستجدات، فكان الاتجار بالبشر أبرز صورها، ولكن يبدو أن تهريب المهاجرين أيضا يعكس أحد أوجهها الحديثة.

ولقد حاولنا من خلال ما سبق أن نبين كيف ساهم النظام العبودي والاتجار بالرقيق في بروز ظاهرة تهريب المهاجرين، من خلال مختلف التحولات التي طرأت على المجتمع الدولي وعلى الفكر الإنساني الذي نضج أكثر في ظل عصر التنوير، الشيء الذي ساهم في نبذ فكرة الاستعباد ولكن ليس الاستغلال، لأن هذا الأخير دعمه الفكر الإمبريالي والرأسمالي ووسعه إلى استغلال الشعوب من طرف شعوب أخرى.

وعلى أساس ذلك زادت بعض الدول غنى على حساب دول أخرى، فزادت معها دواعي الهجرة، وإذا كان من الطبيعي أن ترد الدول المستقبلة لها بغلق حدودها، فإن ذلك لم يحبط عزيمة الراغبين في الهجرة بل أدى ذلك إلى البحث عن الحلول الممكنة لتخطي هذه العقبة، فكان ذلك سببا لشيوع ظاهرة تهريب المهاجرين، وانتشار الشبكاتها، متدعمة بالوسائل التكنولوجية الحديثة وبالخبرة التي اكتسبتها من مجالات أخرى كتهريب السلع والمواشي، ونقل الأشخاص وبالخصوص تجارة العبيد.

وعلى الرغم من أن تهريب المهاجرين هو من الظواهر الإجرامية المستحدثة، إلا أن وجود إطار دولي خاص به مكننا من الوصول إلى معرفته وتحديد تعريفه، بالاستعانة بما يرتبط به من ألفظ وبمحولة تمييزه عن بعض الأفعال القريبة منه والتي وجدنا أن لها علاقة به، ثم إن جميع التحليلات التي تم تقديمها من خلال هذه الدراسة تجعلنا قادرين

على أن نضع ظاهرة تهريب المهاجرين ضمن خانة خاصة مقارنة مع باقي الجرائم الأخرى وحتى تلك التي توصف بأنها عابرة للحدود.

إذ أن الجريمة المنظمة بشكل عام إما أن تجسد بسلوك إيجابي كالسرقة والنهب والقتل والنصب، أو بسلوك سلبي في شكل امتناع عن الإتيان بعمل ما[1]، ثم إن الجريمة المنظمة لها نتائج إجرامية وخيمة تلحق إما بالأفراد كالاتجار بالبشر والأعضاء البشرية، أو تصيب المجتمعات في نظامها وأمنها وصحتها، كحالة الاتجار بالأسلحة والمخدرات، و جميع هذه الخصائص قد لا نجدها تنطبق على جريمة تهريب المهاجرين.

فمن جهة لا نجد آثارا مادية ملموسة لها حتى على الأفراد الذين يعتبرون محلا لها، بل وحتى فكرة الاعتداء على أنظمة الدولة وسيادتها التي أصبحت المستند القانوني لتجريمها لأنها المصلحة الوحيدة المعتدى عليها[2]، ليست مقنعة خاصة إذا كانت الدولة المعنية هي دولة انطلاق إذ ليس من المنطقي منع أحد من مغادرة إقليمها، كما أن الشبكات الضالعة في هذه الأعمال لا تحمل كلها الطابع الإجرامي المرتبط بالعنف والاعتداء، فبعض الشبكات تقترح نفسها كوسائط تعين الراغبين في الهجرة على تخطي الحدود[3]، وإذا كان هذا التخطي من وجهة نظر قانونية بحتة يعتبر إخلالا بالأنظمة التي تضعها الدول، فإنه مستساغ من الناحية الإنسانية لما يوفره من إمكانيات لتحسين مستويات المعيشة لدى كثير من الأسر التي تعاني من الفاقة والفقر.

لكن مع ذلك فإن مجال العمل الإنساني يجب أن يبقى بعيدا عن الإجرام، بل أكثر من ذلك يجب أن يكون في إطار تنظيمي يعطي مصداقية لنفسه، وعيه فإن الإجرام مهما كانت طبيعته فهو غير قابل للتبرير، وفعل تهريب المهاجرين لن يشذ عن

[1] **ناجي محمد هلال**، الأبعاد الاجتماعية للجريمة المنظمة دراسة حالة لعصابات الياكوزا اليابانية كنموذج لتنظيمات الجريمة المنظمة، مجلة الفكر الشرطي، المجلد 11، عدد 1، أفريل 2002، ص 182.

[2] **Eduardo Geronimi**, op cit, p 17, 18.

[3] **Mabrouk Mehdi**, « Emigration clandestine en Tunisie : Organisations et filières », op cit, p 104.

هذه القاعدة مادامت القوانين تقر ذلك، خاصة وأنه مرتبط بجملة من المخاطر التي تمس المهاجرين والمجتمع الذي ينطلقون منه أو يقصدونه.

ثم إن انتشار ظاهرة الهجرة السرية وحاجة الناس لتغير مناطق عيشهم، استدرج كثير من المنظمات الإجرامية التي لها من السوابق الإجرامية ما يجعلها تغير سمة ظاهرة تهريب المهاجرين نحو طابع إجرامي محض[1]، وإن قوة هذه الشبكات الدولية وقدرتها على بلوغ أهدافها جعلها تكون عاملا يضاف إلى العوامل الكلاسيكية للهجرة، وبمعنى أخر أنها باتت تشجع على الهجرة غير الشرعية لتعزيز أرباحها[2]، كما أنها استطاعت أن تربط بين هذه الظاهرة الاجتماعية وبين بعض الظواهر الإجرامية الأخرى كتهريب الأسلحة والمخدرات، والاتجار بالأشخاص وبالأعضاء البشرية.

ويجب أن لا نغفل عن أمر وهو أن امتداد التاريخي لظاهرة تهريب المهاجرين الذي يعود إلى الاتجار بالرقيق والذي حوله جشع الرأسمالية والإمبريالية إلى تهريب اليد العاملة، كاف لجعل هذا السلوك يصبح مستقبلا أحد أكثر أنواع الإجرام المنظم انتشارا وخطورة، بعد أن استطاع اليوم أن يحتل مكانة بارزة في اهتمامات الدول والمنظمات الدولية، نظرا لعواقبه الوخيمة.

ولعل السمة الأساسية لجريمة تهريب المهاجرين هي أنها تعتبر في كل الحالات جريمة عابرة للحدود، ويكفي هذا العنصر لوحده للإقرار من جهة بصعوبة احتواء هذا العمل الإجرامي، ومن جهة بضرورة البحث عن الحلول الملائمة له من خلال تنسيق دولي شامل، ومن خلال أنظمة قانونية صارمة وأجهزة رقابة ومكافحة فعالة.

---

[1] **الأصفر أحمد عبد العزيز**، مرجع سابق، ص 38. أنظر أيضا مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية مرجع سابق، ص 37.

[2] المنظمة الدولية للهجرة – المغرب، دليل خاص بالتكوين الأساسي بعنوان: التحرك لمناهضة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، المنظمة الدولية للهجرة، جنيف، 2010، ص 28.





الباب الثاني:

إستراتيجيات مكافحة تهريب المهاجرين السريين





يقف المجتمع الدولي عاجزا أمام ظواهر إجرامية عديدة، بعضها مرده هي قوة المنظمات التي تنشط في كجالها، والتي تفوق أحيانا حتى سلطة الدولة، لتجعل هيئاتها خاضعة لنفوذ رؤساء الإجرام، وبعضها يرجع إلى فشل المجتمع الدولي في صياغة استراتيجية متكاملة ترفع قدرات أجهزة الدولة المكلفة بإنفاذ القانون، تحد بها من وطئة المنظمات الإجرامية وتقضي بها على نشاطها.

ولكن من جانب آخر فقد رأينا كيف أن الاستراتيجيات والسياسات التي تم تبنيها لمعالجة المشكلة، كانت هي في حد ذاتها أحد أبرز العوامل التي ساهمت في تضخيمها، ثم إن تحليل واقع جريمة تهريب المهاجرين يبين لنا كيف أن نشاط بعض شبكات المتخصصة في ذلك ترسخ منذ سنوات، مما أكسبها خبرة لا يستهان بها في ابتكار سبل واكتشاف مسالك جديدتين لتدبير دخول زبائنها بكل نجاح إلى بلدان المقصد، كما أنها نجحت في البقاء على الرغم من كل تلك الجهود التي بذلتها بعض الحكومات والتي بذلها المجتمع الدولي[1]، سواء باستهداف نشاطها أو من خلال الاجراءات المتخذة ضد زبائنها بغية إحباط عزيمتهم للتخلي عن فكرة الهجرة بهذه الطريقة.

وبينما تتزايد نسب الهجرة السرية في المناطق الأخرى التي لم تبرز فيها الظاهرة إلا في العقود الأخيرة، بدأت معها تظهر بوادر التنظيم لدى جماعات من الأشخاص الذين اختاروا أن يمتهنوا هذه النشاط الذي يدر بالربح السريع، وهي في الغد مرشحة لأن تلعب دورا أكبر بالنظر إلى التهيكل الذي ستكتسبه[2].

ووسط هذه المعطيات تبرز ضرورة البحث عن الاستراتيجيات الفعالة التي يتم من خلالها مكافحة تهريب المهاجرين، والتي يمكنها أيضا أن تساهم في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية ولو على المدى البعيد.

[1] **Draganova Diana**, op cit, p 19.

[2] **مهدي مبروك**، الهجرة السرية بالمغرب العربي: الشباب، الشبكات، و ثقافة الهروب، مرجع سابق، ص 8.





الفصل الأول:

الإطار القانوني لمكافحة تهريب المهاجرين





لقد بدأ المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة يبدي اهتماما متزايدا بظاهرة تهريب المهاجرين، خصوصا في إطار الجهود التي يبذلها لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة، ولا يعني ذلك أنها أصبحت تحتل صدارة اهتماماته، إذ أنه لا واقع هذه الجريمة يفرض ذلك خاصة في ظل استفحال جرائم أخرى أشد خطورة على غرار التجارة بالمخدرات وبالأسلحة والإرهاب، ولا حتى واقع الاجراءات المتخذة عمليا من طرف الدول أو المنظمات الدولية يثبت ذلك.

وزيادة على هذا فإن المصلحة التي يراد حمايتها لا تتمثل في حياة وأموال الأفراد المنقولين، على الرغم من أن عصابات التهريب جعلتهم مصدرا لها لتحقق ما تشاء من المكاسب، وعلى الرغم أيضا من أن واقعهم يعبر عن جملة المخاطر التي يتعرضون لها أثناء محاولتهم اجتياز الحدود.

إلا أن كثير من الدول باتت تفرض في حقهم عقوبات جنائية بغرض ردعهم، مما يعني أن المصلحة التي يراد حمايتها هي حدود دول المقصد من انتهاك قوانينها الخاصة بدخول وخروج الأجانب لا غير، وأن تجريم أو مكافحة تهريب المهاجرين إنما الغرض منهما هو تعزيز وحماية سيادة الدولة من كافة الاختراقات التي تتم بطريقة غير شرعية على حدودها[1].

[1] ترغب جميع الدول في الحفاظ على حقها في تقرير من يمكنه أن يدخل إلى إقليمها، حتى وإن كانت الهجرة حق معترف به عالميا، على أساس ذلك فإن الحكومات كلما أحست أنها بدأت تفقد السيطرة على حدودها، فإنها تسارع إلى اتخاذ ما تراه مناسبا من الإجراءات حتى ولو كانت استثنائية، ومعلوم أن العولمة أضعفت كثيرا السيطرة التي كانت تتمتع بها الدولة إزاء تنقل السلع والخدمات، ولكنها ترفض أن تفقد سيطرتها على رقابة تنقل الأشخاص لأسباب أمنية بالأساس، ولأسباب عديدة أخرى تختلف باختلاف الدول، غير أن المتغيرات التي تولدت عن العولمة، وبروز قانون دولي لحقوق الإنسان بآليات وأجهزة حكومية وغير حكومية تفرضه، جاءا بعكس رغبة الدولة في الحفاظ على سيادتها، للمزيد حول هذا الموضوع راجع:

Guiraudon Virginie, Lahav Gallya, "A reappraisal of the state sovereignty debate the case of migration control", *Comparative Political Studies*, Vol. 33 No. 2, March 2000 163-195, voir aussi **Draganova Diana**, op cit, p 23.

ومع أن مسألة تهريب المهاجرين لا تمثل صدارة اهتمامات المجتمع الدولي، كما أتينا على تبيانه، خصوصا بالمقارنة مع جريمة الاتجار بالبشر، على الرغم من أن هذه الأخيرة أقل حدة وانتشارا[1]، إلا أنه يمكن الحديث عن وجود اهتمام متزايد بها، تعكسه مجموعة الجهود التي يتم بذلها لمكافحة هذه الظاهرة، سواء على المستوى الدولي والإقليمي أو على المستوى الداخلي[2]، بحسب حاجة كل دولة وظروفها ودرجة استفحال الظاهرة على اقليمها.

وللإحاطة بهذه الجهود فإنه ينبغي التطرق كخطوة أولى إلى مختلف الآليات الموضوعة لهذا الغرض، سواء كانت قانونية تندرج ضمن إطار القانون الدولي أو على المستوى الوطني.

إذ أن كل الجهود الرامية لمحاربة الجريمة مهما كان نوعها لن تكون ذا فعالية إلا في ظل وجود إطار قانوني دقيق وواضح لها، ولا نقصد من هذا الإطار مبدأ الشرعية لوحده، والذي يعتبر أمرا مفروغا منه على المستوى الداخلي، بل نريد من ذلك أيضا الحيز القانوني على المستوى الدولي والذي يعد ركيزة أساسية لتجريم فعل التهريب على المستوى الداخلي من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر آلية لخلق جو من التعاون والتنسيق فيما بين الدول.

كما أن هذا الاطار القانوني هو الذي يمكن من استحداث الأجهزة اللازمة التي يناط لها الأشراف على عمليات محاربة جريمة تهريب المهاجرين، على الرغم من عدم وجود جهاز خاص إلى حد الآن، إلا أن هناك بعض الأجهزة الموجودة على المستويات الدولية والإقليمية تكلف بهذه المهمة.

[1] لاتتأتى أهمية جريمة الاتجار بالبشر من درجة انتشارها وإنما من الآثار الخطيرة التي تنجر عنها مقارنة بتهريب المهاجرين، ولذلك فإن الارتجار يرتبط أكثر بانساء والأطفال كأطراف ضعفاء.

[2] **Draganova Diana**, op cit, p 19.

المبحث الأول: مكافحة تهريب المهاجرين في إطار القانون الدولي

على اعتبار أن المجتمع الدولي هو كتلة تتألف من مجموعة من الدول تتميز عن بعضها البعض من خلال حدودها الإقليمية، وتتقاسم في نفس الوقت مجموعة من المصالح المشتركة التي يفرضها الانتماء إلى نفس هذه الكتلة[1]، فإن العمل في إطار دولي للسيطرة على بعض الظواهر الإجرامية يعد ضرورة لا مناص منها، خصوصا أن العالم المعاصر قد تحول إلى شبه قرية صغيرة بفعل تأثيرات العولمة[2] والتطور النوعي الذي أحدثته التكنولوجيات الحديثة في وسائل النقل.

ولهذه الاعتبارات جميعها أصبح القانون الدولي إطارا ضروريا لإضفاء فعالية أكبر على الجهود الرامية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتي يعتبر تهريب المهاجرين أحد أبرز صورها الحديثة.

مع ملاحظة أن شبكات الإجرام المنظم العابرة للحدود الدولية يمكن أن تدرس من زاويتين، الأولى تدخل ضمن وجهة نظر سياسية بحتة؛ يعكسها لجوء بعض المنظمات الإجرامية إلى العنف للتأثير على الدولة، خاصة من خلال الاستعانة بالمجموعات الإرهابية.

لكنها يمكن أيضا أن تدرس من نواحي أخرى وبالخصوص من وجهة نظر اقتصادية ومالية، بما أن جل العصابات الإجرامية تسعى لتحقيق فوائد نقدية كبيرة من نشاطها، تجعلها قادرة على فرض سيطرتها على اقتصاد الدولة باستثمار عوائد إجرامها

[1] Rapport du conseil international sur les politiques des droits humains, op cit, p 02

[2] لقد ساهمت العولمة في بروز فكرة الإجرام الكلي (**Macrocriminalité**) الذي تبدوا أنظمة الرقابة الكلاسيكية عاجزة أمامه، خاصة وأن مديري النشاط الإجرامي أصبحوا قادرين على التنقل عبر الحدود الدولية بكل بساطة، وهذا على عكس أجهزة الرقابة التي لا تستطيع ذلك إلا وفقا لإجراءات معقدة، أنظر حول موضوع العولمة والجريمة المنظمة:
Cartier-Bresson Jean, « Comptes et mécomptes de la mondialisation du crime », *L'Économie politique*, 2002/3 no 15, p. 22-23.

في شتى المجالات الاقتصادية، وفي نفس الوقت يتيح لها ذلك القدرة على القيام بأنشطة وعمليات إجرامية أخرى[1].

لكننا في هذا المقام سنتناول مسألة تهريب المهاجرين من زاوية القانون الدولي، من خلال إبراز الصكوك أو المواثيق الدولية التي تعالج من قريب أو من بعيد ظاهرة تهريب المهاجرين، والتي قد تأخذ شكل صكوك دولية عالمية (مطلب أول) تجسدها بالأساس اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة (فرع أول)، على اعتبار أنها الوعاء الذي يعالج جميع أنماط الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وكذا البرتوكول الملحق بها والمتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين السريين عن طريق البر والبحر والجو (فرع ثاني).

ثم سنتطرق أيضا إلى بعض المواثيق الدولية الأخرى غير المتخصصة والتي تتناول بدورها موضوع تهريب المهاجرين.

كما أن هنالك صكوكا ذات طابع إقليمي أغلبها ليست متخصصة لا في مجال تهريب المهاجرين ولا في مجال الجريمة عبر الوطنية المنظمة، ولكنها مع ذلك تعتبر أكثر فعالية، لأنها منبثقة عن تنسيق بين مجموعة من الدول التي لها إرادة حقيقية لتجسيد الالتزامات الدولية التي تقع على عاتقها بموجب هذه الصكوك، ونظرا لدور هذا النوع من الآليات فقد ألحت الأمم المتحدة على تجسيد التعاون الدولي في مجال مكافحة تهريب المهاجرين بواسطة مثل هذه الاتفاقية [2].

[1] **Beigzadeh Ebrahim**, « Présentation des instruments internationaux en matière de crime organisé », *Archives de politique criminelle*, 2003/1 n° 25, p. 195-196.

[2] أنظر تقرير فريق العامل المعني بتهريب المهاجرين بعنوان: التحدِّيات والممارسات الجيِّدة في مجال التعاون والتنسيق، بما في ذلك تبادل المعلومات الاستخبارية و غيرها من المعلومات، لمكافحة تهريب المهاجرين (CTOC/COP/WG.7/2012/5)، فيينا، 30 ماي – 1 جوان 2012.

المطلب الأول: مكافحة تهريب المهاجرين في إطار المواثيق الدولية العالمية

إذا كانت تجارة الرقيق هي أحد أبرز الجذور المعروفة تاريخيا لظاهرة تهريب المهاجرين السريين، فإن المواثيق الدولية الرامية إلى القضاء على هذه التجارة كانت بدورها الأرضية الأولى نحو صياغة نصوص تعالج تهريب المهاجرين، بداية باتفاقية جنيف لإلغاء العبودية التي تم اعتمادها في عام 1926[1]، مرورا بالاتفاقية المتعلقة بالعمل القسري لعام 1930[2]، ووصولا إلى الاتفاقية الإضافية لإلغاء العبودية والاتجار بالعبيد لعام 1956، والتي عززت باتفاقية منظمة العمل الدولي رقم 105 للقضاء على العمل القسري والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ 17 جانفي 1959[3].

ويلاحظ أن العمل القسري كان محل اهتمام كبير على المستوى الدولي بعد تراجع النظام العبودية بمفهومه التقليدي، وكانت سنوات السبعينات منطلقا للجهود الدولية لتباحث هذه المسألة، كما كانت فترة لبداية بروز الهجرة كمشكلة دولية، مع ما تطرحه من مسائل متشعبة، وبالخصوص مسألة العمال المهاجرين التي طرحت في محافل دولية عديدة بغية حمايتهم، والتي توجت بإبرام اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في عام 1990[4].

---

[1] تم التوقيع على هذه الاتفاقية التي بادرت إليها عصبة الأمم في 25 سبتمبر 1926، وتم تعديلها بموجب بروتوكول صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال توصيتها رقم 794 (VIII) المؤرخة في 23 أكتوبر 1953، تحال من خلاله بعض الالتزامات والمهام التي كانت تضطلع بها عصبة الأمم إلى هيئة الأمم المتحدة.

[2] تم اعتماد الاتفاقية رقم 29 المتعلقة بالعمل القسري من طرف المؤتمر العام للعمل في 28 جوان 1930، ودخلت حيز النفاذ بتاريخ 1 ماي 1932.

[3] **Decaux Emmanuel,** Les formes contemporaines de l'esclavage, Martinus Nijhoff Publishers, Boston, 2009, pp 76-87.

[4] لم تكن هناك نية من أغلبية الدول لإبرام هذه الاتفاقية والدليل على ذلك أنها لم تدخل حيز النفاذ إلا في عام 2003 بعد أن صادقت عليها 15 دولة، أي بعد مرور 13 سنة، كما يلاحظ أن جميع الدول المصادقة عليها هي من الدول المصدرة للمهاجرين، مع ما لذلك من دلالات فيما يخص حجيتها القانونية وقابليتها للتطبيق.

ولكن قبل ذلك بسنوات كانت هيئة الأمم المتحدة قد أصدرت من خلال المجلس الاجتماعي والاقتصادي قرارا[1] بشأن نقل العمال بصورة غير قانونية إلى بعض البلدان الأوروبية، انتهت بصدور تقرير مفصل يعالج هذه المسألة التي كانت تزداد حدتها تدريجيا.

ولتحقيق ذلك كُلفت السيدة "حليمة أمبارك ورزازي" بمهمة إجراء بحث ودراسة لمشكلة نقل العمال بصورة غير شرعية وذلك بموجب قرار رقم 6 (XXVI) للجنة الفرعية حول مكافحة التمييز وحماية المهاجرين، كما عبرت الجمعية العامة من خلال توصيتها رقم 2920 (XXVII) عن انشغالها العميق بما يحدث من استغلال للعمال المهاجرين خصوصا في بعض البلدان الأوروبية[2].

لكن هذا الانشغال لم يكن منصبا على فعل التهريب بقدر ما كان يتعلق بحماية حقوق العمال المهاجرين، وهو الشيء الذي تجسد باتفاقية خاصة بهذا المجال ونقصد بها اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين التي تم التوقيع عليها في عام 1990، بينما بقي فعل التهريب في حد ذاته بعيدا عن الاهتمام إلى غاية مباشرة النقاشات المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، ليتم من خلال ذلك تداول مسألة تهريب المهاجرين كجريمة، وتم وضع إطار عام لمكافحتها بمعية الجرائم الأخرى المنظمة والعابرة للحدود وهي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وإطار خاص بها يتمثل في برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

[1] يتعلق الأمر بقرار المجلس الاجتماعي والاقتصادي 1706 (د– 53)، أنظر في ذلك صحيفة وقائع رقم 24 بعنوان «الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين واللجنة المعنية بالاتفاقية»،ط 1، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وثيقة متوفرة على الرابط التالي:
http://www.ohchr.org/Documents/Publications/FactSheet24Rev.1ar.pdf

[2] **Embarek Warzazi Halima,** «Exploitation de la main-d'œuvre par un trafic illicite et clandestin», Rapport de la sous-commission de la lutte contre les mesures discriminatoires de la protection de minorités**,** Publication gouvernementale internationale, Nations Unis, New York, 1986, p 36, 37.

الفرع الأول: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة

لقد بذلت الأمم المتحدة جهودا مضنية في سبيل صياغة اتفاقية دولية تعالج الجريمة المنظمة العابرة للحدود، مما جعلها اليوم تعتبر أحسن إطار متاح لمكافحة الجريمة المنظمة وكذلك لتهريب المهاجرين.

أولا: مراحل إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة

تعود البوادر الأولى لإبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة إلى مؤتمر نابولي المنعقد في سنة 1994، والذي ناقش مجموعة من الموضوعات من أهمها؛ المشاكل والأخطار التي تطرحها الجريمة المنظمة بالنسبة لمختلف دول العالم، وكذا التشريعات التي تضعها ومدى قدرتها على التصدي لمختلف أشكال الجريمة المنظمة، بالإضافة إلى أهم أشكال التعاون الدولي الممكنة لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الدول، خاصة على مستويات التحقيق والإنابة والقضاء مع التطرق إلى مدى نجاعة الصكوك والاتفاقيات الدولية لتحقيق هذا الهدف[1].

ولقد انتهى المؤتمر إلى إصدار إعلان نابولي السياسي[2] والذي من خلاله وضِعت خطة عمل عالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية[3]، كما ركز المؤتمر التاسع

---

[1] **محسن عبد الحميد أحمد**، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة المنظمة، ومحاولات مواجهتها إقليميا ودوليا، الحلقة العلمية حول "الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها"، المنظم من طرف أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع وزارة الداخلية لدولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، من 25 إلى 28 نوفمبر 1998، ص 92. أنظر أيضا **قرايش سامية**، مرجع سابق، ص 79.

[2] تم تبني إعلان نابولي السياسي بموجب مؤتمر الأمم المتحدة حول الجريمة المنظمة، وقد تم اعتماده بموجب قرار الجمعية العامة رقم 195/49 المؤرخ في 23 ديسمبر 1994، أنظر في هذا القرار وثيقة الأمم المتحدة A/49/748, annexe, chap. I, sect. A.

[3] ولكن المؤتمر لم يكن أول تحرك للمجتمع الدولي بل جاء مكملاً للعديد من الجهود نذكر منها:

- مؤتمر فيينا 1815 "انتهى بإصدار تصريح يقرر فيه تعاون الدول ضد تجارة الرقيق".

للأمم المتحدة الخاص بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين على موضوع الجريمة المنظمة العابرة للحدود، فتكلل بإنشاء مركز لمنع الجريمة الدولية، ثم اقرار الجمعية العامة للقرار 111/53 في 9 ديسمبر 1998، والذي تم بموجبه إنشاء لجنة حكومية عهد لها صياغة اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وبعد إحدى عشر دورة عقدتها اللجنة قدمت تقريرها إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسون، ليتم الاعتماد النهائي لاتفاقية في باليرمو بموجب القرار رقم 383/55، في 15 نوفمبر 2000[1]، ودخلت حيز النفاذ في 29 سبتمبر 2003.

- اتفاقية سان جرمان 1919 "بشأن حظر الرق والعبودية والسخرة".
- اتفاقية السخرة 1930.
- الاتفاق الدولي المبرمة في 18 مايو 1904 حول تحريم الاتجار بالرقيق الأبيض، والمعدل بالبروتوكول الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 3 ديسمبر 1948.
- الاتفاقية الدولية المبرمة في 4 ماي 1910 حول تحريم الاتجار بالرقيق الأبيض، والمعدلة بالبروتوكول السالف الذكر.
- الاتفاقية الدولية المبرمة في 30 سبتمبر 1921 حول تحريم الاتجار بالنساء والأطفال والمعدلة بالبروتوكول المقر من الأمم المتحدة في 20 أكتوبر 1947.
- الاتفاقية الدولية المبرمة في 11 أكتوبر 1933 حول تحريم الاتجار بالنساء البالغات، والمعدلة بالبروتوكول السالف الذكر.
- اتفاقية جنيف للحد من تصنيع المواد المخدرة 1931.
- الاتفاقية الموحدة للمخدرات 1961.
- اتفاقية جنيف الخاصة بتجريم وعقاب الإرهاب الدولي 1937.
- اتفاقية واشنطن الخاصة بمنع ومعاقبة أعمال الإرهاب 1971.
- اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم الموجهة ضد الأشخاص المقيمين بالحماية الدولية 1973.
- الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب 1977.

[1] Pour plus de détails voir Rapport du Comité spécial sur l'élaboration d'une convention contre la criminalité transnationale organisée sur les travaux et ses, première à onzième, sessions. A/55/383, Prévention du crime et justice pénale, pp. 1-22, in :
http://www.unodc.org/pdf/crime/final_instruments/383a3f.pdf

ثانيا: تدابير مكافحة تهريب المهاجرين في اتفاقية مكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة

تحتوي اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة عبر الوطنية المنظمة على واحد وأربعون (41) مادة وثلاثة برتوكولات؛ خاص بالوقاية ومكافحة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال مكون من عشرون (20) مادة؛ وأخرى خاصة بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو ويتكون من خمسة وعشرون (25) مادة؛ وأخيرا بروتوكول خاص بمكافحة صناعة وتهريب الأسلحة والذي يتكون من أربعة وعشرون (24) مادة[1].

وإضافة إلى المواد الأربعة والعشرون التي جاء بها بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، فإن الاتفاقية الأم تعتبر حيزا مهما في مكافحة كافة أنماط الجريمة عبر الوطنية المنظمة وللوقاية منها، وهذا ما يمكن أن نستشفه من المادة الأولى منها[2]، إضافة إلى أنها تهدف إلى وضع حد لإفلات مرتكبي الجرائم العابرة للحدود من العقاب وذلك بجانب سعيها إلى القضاء على الآثار السلبية التي يلحقها هذا النشاط خصوصا وأن هناك تنام متزايد لنوع من العلاقة بينه وبين الإرهاب الدولي.

وتعتبر دعوة الأمم المتحدة لتجريم المشاركة في الجماعات الإجرامية المنظمة[3] هي من أهم الوسائل المعول عليها لتحقيق الغرض من هذه الاتفاقية، وذلك من خلال وضع تصور أو مفهوم عالمي للأنشطة التي تدخل ضمن نطاقها، ولتساعد الدول أكثر

---

[1] **Beigzadeh Ebrahim**, op cit, p 201.

[2] لقد جاء في نص المادة 1 من اتفاقية باليرمو على أن "الغرض من هذه الاتفاقية تعزيز التعاون الدولي على منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، أنظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مرجع سابق.

[3] وهذا حسب نص المادة 5 من الاتفاقية التي دعى الدول إلى تجريم المشاركة في جماعة إجرامية منظمة في الفقرة 1 (أ) و (ب).

على ذلك فقد تكفلت بوضع دليل تشريعي للدول بغية وضع الخطوط العريضة لكيفية صياغة النصوص التشريعية الكفيلة بردع الإجرام المنظم العابر للحدود[1]، الذي قامت الاتفاقية بتحديد الأعمال التي تدخل ضمن ناطقه والمتمثلة في ما يلي:

1. المشاركة في مجموعة إجرامية

فالدول الأعضاء ملزمة وفقا للاتفاقية بوضع ما تراه مناسبا من النصوص التشريعية لتعطي فيها الصفة التجريمية، للمشاركة في مجموعة إجرامية، وبحسب مادة 2 فقرة (أ) من الاتفاقية " يقصد بتعبير «جماعة إجرامية منظمة» جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى."[2]

2. تبييض عوائد الجريمة

على عكس اتفاقية مكافحة الاتجار غير الشرعي بالمخدرات والمؤثرات العقلية الصادرة عن الأمم المتحدة في عام 1988، والتي جرمت تبييض عوائد تهريب

[1] أنظر الأدلة التشريعية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، شعبة شؤون المعاهدات، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004، متوفر على الرابط التالي:

https://www.unodc.org/tldb/pdf/Arabic-organised-crime-guide.pdf

[2] تضيف الفقرة (ج) من نفس المادة أنه "يقصد بتعبير «جماعة ذلت هيكل تنظيمي» جماعة غير مشكلة عشوائيا لغرض الارتكاب الفوري لجرم ما، ولا يلزم أن تكون لأعضائها أدوار محددة رسميا، أو أن تستمر عضويتهم فيها أو أن تكون ذات هيكل تنظيمي، أنظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مرجع سابق، وأنظر أيضا: **Beigzadeh Ebrahim**, op cit, p 20.

المخدرات[1]، فإن اتفاقية باليرمو عممت هذا التجريم على كل حالات تبييض الأموال المحصلة من الإجرام، خاصة مسألة نقل وتحويل الأموال وكذا إخفاء الطبيعة الحقيقية للممتلكات ومصدرها ومكانها[2].

3. الفساد

كان ولابد أن يكون الفساد هو أحد المحاور المهمة لاتفاقية باليرمو، نظرا للعلاقة الوطيدة بينه وبين الجريمة الحديثة بشكل عام، وعلى الرغم من وجود اتفاقية كاملة للأمم المتحدة بشأن الفساد[3]، فإن اتفاقية باليرمو أصرت على تجريم الفساد وذلك في شكلين، الأول ورد في الفقرة الفرعية (أ) من المادة 8 فقرة 1 ويتعلق بتجريم وعد أو منح موظف عام، بشكل مباشر أو غير مباشر، أي مزية له أو لشخص أخر أو هيئة ما من أجل القيام بعمل ما أو الامتناع عن أدائه ضمن أداء مهامه الرسمية، أما الثاني فورد في الفقرة الفرعية (ب) من نفس المادة وهو متعلق بحالة التماس الموظف بنفسه له أو لشخص أخر أو هيئة ما هذه المزية.

4. إعاقة السير الحسن للعدالة

الصنف الرابع من الجرائم المشار إليها في اتفاقية باليرمو هي إعاقة السير الحسن للعدالة، وذلك عن طريق استعمال القوة أو التهديد والترهيب أو بتقديم أو الوعد

[1] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية الموقعة في فينا في 20 ديسمبر 1988، التي صادقت عليها الجزائر بتحفظ بموجب مرسوم رئاسي رقم 41/95، المؤرخ في 28 جانفي 1995، ج ر عدد 07، الصادرة بتاريخ 15 فيفري 1995.

[2] أنظر المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مرجع سابق.

[3] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في 31 أكتوبر 2003، التي صادقت عليها الجزائر بتحفظ بموجب مرسوم رئاسي رقم 128/04، المؤرخ في 19 أفريل 2004، ج ر عدد 26، الصادرة بتاريخ 25 أفريل 2004.

بتقديم مزية من أجل الحصول على شهادة زور أو منع شاهد عن الإدلاء بشهادته أو تقديم أدلة ذات أهمية، كما يدخل في هذا الإطار أيضا استعمال الوسائل المشار إليها آنفا لمنع موظفي العدالة عن أداء مهامهم بصورة طبيعية[1].

5. الجرائم الخطيرة

الجرائم الخطيرة بحسب نص المادة 2 فقرة(ب) من اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي "سلوك يمثل جرما يعاقب عليه بالحرمان التام من الحرية لمدة لا تقل عن أربعة سنوات أو بعقوبة أشد"، وبطبيعة الحال فإن هذه الجريمة يجب أن يكون لها صفة عابرة للحدود[2].

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة لم تغفل عن تناول مسؤولية الأشخاص الاعتبارية، على اعتبار أهميتها فتعرضت إليها في المادة 10، حيث حثت الدول الأطراف من خلالها على وضع ما تراه أساسيا من الإجراءات، بغية إقرار مسؤولية الأشخاص الاعتبارية التي تشارك في الجرائم المشار إليها بموجب المواد 5، 6، 8 و 23، وهذه المسؤولية قد تكون جنائية أو مدنية أو حتى إدارية[3].

وإلى جانب ذلك كله فقد حاولت الأمم المتحدة من خلال اتفاقية باليرمو أن تقوم بوضع آليات فعالة للوقاية من الجريمة ولتكوين أخصائيين في هذا المجال، كما حثت

[1] أنظر المادة 23 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مرجع سابق.

[2] تم تحديد الجرائم العابرة للحدود في الفقرة 2 من المادة 3 من اتفاقية باليرمو.

[3] **Beigzadeh Ebrahim**, op cit, p 201, voir aussi **De Bellefeuille Marc,** La convention des nations unies contre la criminalité transnationale et ses protocoles afférents, le rôle du Canada dans leur élaboration et leur application, Mémoire de maitrise en études internationales, institut Québécoise des Hautes Etudes Internationales, Université Laval, Québec, 2008, p 76.

أيضا على ضرورة حماية الشهود والتعاون في المجال القضائي وتسليم المجرمين[1]، لكن بعد نظر القائمين على صياغة هذه الاتفاقية يتجلى من إدراكهم بأن هناك علاقة وطيدة بين الوسط الذي تترعرع فيه الجريمة ومستويات انتشارها، وهو ما تجسد في المادة 30 منها والتي جاءت تحت عنوان "تنفيذ الاتفاقية من خلال التنمية الاقتصادية والمساعدة التقنية"[2].

الفرع الثاني: بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو

إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لا تمثل إلا الإطار العام بالنسبة لجريمة تهريب المهاجرين، وعليه فإن أفضل ما جاءت به هذه الاتفاقية هي وضع بروتوكول خاص يعالج جميع الجوانب المتعلقة بمسألة النقل غير الشرعي للمهاجرين.

أولا: التعريف بالبروتوكول

يعتبر بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو أكثر الوسائل القانونية المتاحة تخصصا في مجال مكافحة تهريب المهاجرين، ولقد تم وضع البروتوكول تزامنا مع تصاعد وتيرة التهريب حيث قدم مشروعه من طرف النمسا وإيطاليا في أول دورة للجنة المختصة المنعقدة بفينا في جانفي 1999، وشارك في المفاوضات المتعلقة بصياغة نصوص هذا البروتوكول حوالي 120 دولة وكذلك

[1] **قرايش سامية**، مرجع سابق، ص 80.

[2] تنص الفقرة 1 من المادة 30 من الاتفاقية أنه "تتخذ الدول الأطراف تدابير تساعد على التنفيذ الأمثل لهذه الاتفاقية قدر الإمكان، من خلال التعاون الدولي، آخذة في اعتبارها ما للجريمة المنظمة من آثار سلبية في المجتمع بشكل عام وفي التنمية المستدامة بشكل خاص"، أنظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، مرجع سابق.

مجموعة من مثلي المجتمع المدني، واستمرت المناقشات بين الأطراف المشاركة إلى غاية أكتوبر من عام 2000[1].

بعد صياغة المشروع تم عرضه للتوقيع بمعية مشروع الاتفاقية الأم، أي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بمدينة باليرمو في 15 نوفمبر 2000، ودخل حيز النفاذ في 28 جانفي 2004 بعد أن صادقت عليه 40 دولة بحسب ما تشترطه المادة 22 من البروتوكول[2].

ومع أخر تصديقين قامت بهما كل من إثيوبيا في 22 جوان وجمهورية ناورو[3] في 12 جويلية 2012، أصبح البروتوكول يضم 112 دولة موقعة و 132 دولة عضو[4]، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تزايد اهتمام المجتمع الدولي بجريمة تهريب المهاجرين، والذي بدأ منذ حقبة تسعينات القرن الماضي ثم تزايد أكثر مع أحداث 11 سبتمبر 2001[5].

[1] **Ollus Natalia**, ''Protocol against the smuggling of migrants by land, air and sea, supplementing the United Nations convention against transnational organized crime: a tool for criminal justice personne'', *Resource Material Serie*, No. 62, Tokyo, February 2004, 32, 33.

[2] تنص المادة 22 من البروتوكول على أنه "يبدأ نفاذ هذا البروتوكول في اليوم التسعين من تاريخ إيداع الصك الأربعين من صكوك التصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام، على ألا يبدأ نفاذه قبل بدء نفاذ الاتفاقية . ولأغراض هذه الفقرة، لا يعتبر أي صك تودعه منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي صكا اضافيا إلى الصكوك التي أودعتها الدول الأعضاء في تلك المنظمة"، أنظر بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، مرجع سابق.

[3] **جمهورية ناورو** (République de Nauru) أو ما كانت تعرف قديما باسم الجزيرة السعيدة أو الجزيرة المبهجة هي دولة أرخبيلية تقع في مايكرونيزيا في المحيط الهادي، تبلغ مساحتها 21 كم^2 وعدد سكانها يقدر بحوالي 10 ألاف نسمة.

[4] يمكن الإطلاع على تاريخ دخول البروتوكول حيز النفاذ وكذا الدول التي صادقت أو وقعت عليه وكذا مختلف التحيينات التي تقع عليها من خلال الموقع الرسمي للأمم المتحدة، تاريخ الإطلاع 2012/07/16، على الرابط التالي:

http://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XVIII-12-b&chapter=18&lang=fr

[5] « Des passeurs bien commodes », *Plein droit*, 2010/1 n° 84, p. 3-7, in : http://www.cairn.info/revue-plein-droit-2010-1-page-3.htm

ثانيا: فحوى بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين

كما أردفنا من قبل فإن بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين يتكون من 25 مادة إضافة إلى الديباجة[1]، هذه الأخيرة تطرقت في البداية إلى حاجة المجتمع الدولي إلى نهج شامل من أجل مكافحة ظاهرة تهريب المهاجرين، وكذا إلى التعاون وتبادل المعلومات وإلى وجوب اتخاذ التدابير المناسبة لتحقيق هذا الهدف سواء من خلال اتخاذ تدابير اقتصادية أو اجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي.

كما حرصت أيضا على التذكير بالجهود التي تم بذلها في مجال الهجرة بصفة عامة، مشيرة إلى قرار الجمعية العامة رقم 212/54 الذي حثت فيه على تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية[2]، بغية معالجة الأسباب الجذرية لها والتي يعتبر الفقر في مقدمتها، وكذا إلى تحقيق فوائد أكبر من الهجرة سواء لدول المقصد أو الانطلاق، مع ضرورة الحرص على احترام حقوق المهاجرين ومعاملتهم معاملة إنسانية.

وفي نفس السياق بينت ديباجة البروتوكول الفراغ الموجود في ما يخص جريمة تهريب المهاجرين مع أنه أصبح من المجالات المقلقة، خاصة بسبب الدور الذي تلعبه

[1] نظرت اللجنة المخصصة أثناء جلساتها 191 الى 203 و219 الى 222 المعقودة من 9 الى 13 أكتوبر، في مواد مشروع بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والجو والبحر، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ووضعت الصيغة النهائية لكل تلك المواد، واستندت في عملها الى نص منقح لمشروع البروتوكول برقم (A/AC.254/5/Add. 1/Rev.6) وإلى اقتراحات ومساهمات واردة من بعض الحكومات ونذكر منها الاقتراح رقم (A/AC.254/5/Add.27) و(A/AC.254/5/Add.34) و(A/AC.254/5/Add.35) و(A/AC.254/5/Add.37) و(A/AC.254/5/Add.38) و(A/AC.254/L.236) و(A/AC.254/L.237) و(Corr.1) و(A/AC.254/L.246) وتنقيحات أخرى مقدمة من قبل فرق عمل غير رسمية بناء على طلب الرئيس و يتعلق الأمر بالاقتراح رقم (A/AC.254/L.255) و(A/AC.254/L.258) و(A/AC.254/L.261)، أنظر حول ذلك تقرير اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عن أعمال دورتها الحادية عشرة، المعقودة في فيينا من 2 الى 29 أكتوبر 2000 (A/AC.254/ 38)، متوفر على الرابط التالي:

http://www.unodc.org/pdf/crime/session12/38a.pdf

[2] قرار الجمعية العامة رقم 212/54 المؤرخ في 22 ديسمبر 1999.

الشبكات الإجرامية ليس فقط في نقل الأشخاص، ولكن أيضا في مجالات أخرى عديدة لا تقل خطورة سواء على الدول أو على المهاجرين[1].

أما بالنسبة لنصوص المواد الخمسة وعشرون الواردة في البروتوكول فإن محتواها يجعلنا قادرين على تقسيمها إلى ثلاثة أقسام هي:

1. أحكام عامة

جاءت المواد من 1 إلى 6 بمجموعة من المسائل العامة المتعلقة بتهريب المهاجرين[2]، فالمادة الأولى انصبت على تبيان طبيعة العلاقة التي تربط بين البروتوكول واتفاقية مكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة، والتي تبرز أساسا من خلال اشتراط العضوية في الاتفاقية قبل الحصول على العضوية في البروتوكول[3]، فهو مكمل لها مما يجعل أحكامها تنطبق عليه إلا في حالة وجود نص صريح على خلاف ذلك، ونفس الأمر ينطبق على تفسير أحكام البروتوكول التي ترتبط بالاتفاقية، كما تضيف الفقرة 3 من نفس المادة أن الأفعال المجرمة بموجب البروتوكول تعتبر أيضا مجرمة بموجب الاتفاقية.

ثم بعد أن بين أغراض البروتوكول في المادة 2 والمتمثلة في منع ومكافحة تهريب المهاجرين، تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وحماية حقوق المهاجرين[4]، انتقل إلى

---

[1] رجع ديباجة بروتوكول تهريب المهاجرين، مرجع سابق.

[2] **Ollus Natalia**, op cit, p 34.

[3] راجع المادة 37 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مرجع سابق.

[4] لقد تم بالفعل ادراج مسألة صيانة حقوق المهاجرين في هذا البروتوكول وهذه الخطوة تعد مسألة إيجابية بل ويمكن أن يعتبر إنجازا كبيرا على اعتبار العقبات التي تعاني منها اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وكذلك بالنظر إلى الاختلاف الكبيرة الذي حدث بين الدول حول هذه النقطة، بما أن بعضها أصرت على أن يقتصر نطاق البروتوكول على مسألة تهريب المهاجرين فقط، لكن الرأي الغالب رجح ادراج حماية المهاجرين على اعتبار أنها فئة ضعيفة أنظر: **Ollus Natalia**, op cit, p 35.

شرح أهم المصطلحات المستخدمة؛ والمتمثلة في: تهريب المهاجرين، الدخول غير المشروع، وثيقة السفر، وأخير السفينة[1].

أما في المادة 5 فتطرق البروتوكول إلى مسألة المسؤولية الجنائية للمهاجرين، بحيث نفى أن يكون البروتوكول ذريعة أو سبب لتجريم فعل الهجرة، كما أنه رفع وصف الضحية عنهم وفضل استعمال مصطلح "موضوع"[2]، وأخيرا في المادة 6 تم التطرق إلى مسألة التجريم وذلك في 4 فقرات[3]، كل فقرة – ما عدا الرابعة – مقسمة إلى فقرتين فرعيتين على الأقل.

2. تدابير ضد تهريب المهاجرين عن طريق البحر

القسم الثاني من البروتوكول يتناول تهريب المهاجرين عن طريق البحر، على اعتبار أنه يعتبر أحد أخطر أنواعه مقارنة بالتهريب الذي يتم في البر أو عن طرق الجو، وبطبيعة الحال نتحدث هنا عن المخاطر التي قد تهدد حياة المهاجرين، الذين تدفعهم أوضاعهم الاقتصادية إلى استعمال أوهن الوسائل وأخطرها لعبور البحر نحو الوجهة المنشودة.

بيد أن أهمية تهريب المهاجرين عن الطريق البحر لا تتوقف هنا فقط، لأن هناك إشكالات عديدة مطروحة أمام الدول بشأن التدابير الواجب اتخاذها في حالة وجود عملية

[1] أنظر المادة 3 من بروتوكول تهريب المهاجرين، مرجع سابق

[2] إن المادة 5 هذه وإن كانت ترفع عن البروتوكول دعوته إلى فرض العقاب على المهاجرين، إلا أنها تعطي الضوء الأخضر للدول لفعل ذلك، أولا من خلال وصفهم "موضوع" للسلوك الإجرامي وليسوا ضحايا له، وهذا لا يجعل حمايتهم مسألة ذات أولوية، وثاني شيء أنها لم تتطرق إلى الحق في الهجرة المكرس من خلال مواثيق دولية عديدة، على غرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته رقم 13، خصوصا أن الظروف الحالية تشجع كثيرا على الهجرة وعلى اللجوء، ونحن نعلم صعوبة وضع حد فاصل بين المهاجر واللاجئ، كما تجدر الإشارة إلى أن الترجمة العربية تتحدث عن "هدف" عوض "موضوع" الذي يتوافق مع النص الأصلي بالنجليزية (Object).

[3] **Beigzadeh Ebrahim**, op cit, p 204.

تهريب للأشخاص تمت على مستوى المناطق البحرية الخاضعة لسيادتها أو في تلك التي تكون قد تمت خارجها[1].

وعليه فإن بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين قد قام بترسيخ مجموعة من الأحكام الجديدة في المجال البحري، والتي لم تكن معروفة في قانون الدولي للبحار الذي تجسده اتفاقية مونتي غوباي لعام 1982، وأولى هذه المستجدات احتواها نص المادة 7 الذي تعرض إلى مسألة التعاون الدولي في إطار قانون البحار للقضاء على ظاهرة تهريب المهاجرين[2]، بينما جاءت المادة 8 بمجمل هذه الأحكام وسمتها تدابير مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر.

ولقد تناولت الفقرة الأولى منها طلب المساعدة فيما بين الدول، بحيث تنص على أنه " يجوز للدولة الطرف التي تكون لديها أسباب معقولة للاشتباه في أن إحدى السفن التي ترفع علمها أو تدعي أنها مسجلة لديها، أو لا جنسية لها، أو تحمل في الواقع جنسية الدولة الطرف المعنية، مع أنها ترفع علما أجنبيا أو ترفض إظهار أي علم، ضالعة في تهريب مهاجرين عن طريق البحر، أن تطلب مساعدة دول أطراف أخرى لقمع استعمال السفينة في ذلك الغرض، وتبادر الدول الأطراف التي يطلب إليها ذلك إلى تقديم تلك المساعدة بالقدر الممكن في حدود إمكانياتهما [3].

فهذا يعتبر تدعيما لمقتضيات اتفاقية قانون البحار التي تسمح للدول الساحلية بالتدخل عن طريق سفنها الحربية أو التابعة للدولة، لوقف السفن إذا مرت عبر بحرها الإقليمي أو منطقتها المتاخمة، ويتم الشّك في أنها تهرب الأشخاص أو أنها تحمل على متنها مهاجرين غير شرعيين، كما يسمح لها بمطاردة هذه السفن في أعالي الحار[4].

---

[1] **Ollus Natalia**, op cit, p 35.

[2] تنص المادة 7 على أنه: " تتعاون الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن، على منع وقمع تهريب المهاجرين عن طريق البحر، وفقا لأحكام قانون البحار الدولي"

[3] أنظر بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق.

[4] **Caligiuri Andrea**, « La lutte contre l'immigration clandestine par mer : problèmes liés à l'exercice de la juridiction par les Etats côtiers », in Rafael Casado Raigon (Dir.), *L'Europe et la Mer*, Pêche, Navigation et Environnement marin, Ed. Bruylant, 2005, p 423.

ولقد جاءت الفقرة الثانية من المادة 8 مدعمة لذلك، إذ في حالة ما إذا شكت الدولة في أن سفينة ما تمارس نشاط تهريب المهاجرين فيمكنها أن تتدخل للقيام بمجموعة من الإجراءات المحددة في نص هذه الفقرة حتى وإن كانت لا تحمل علمها.

إذ تنص هذه الفقرة على أنه: "يجوز للدولة الطرف التي تكون لديها أسباب معقولة للاشتباه في أن إحدى السفن التي تمارس حرية الملاحة وفقا للقانون الدولي وترفع علم دولة طرف أخرى أو تحمل علامات تسجيل خاصة بتلك الدولة الطرف تعمل في تهريب المهاجرين عن طريق البحر، أن تُبلِّغ دولة العلم بذلك وتطلب منها تأكيد التسجيل، وأن تطلب من دولة العلم، في حال تأكيد التسجيل، إذنا باتخاذ التدابير المناسبة تجاه تلك السفينة. ويجوز لدولة العلم أن تأذن للدولة الطالبة بإجراءات منها:

(أ) اعتلاء السفينة؛

(ب) تفتيش السفينة؛

(ج) اتخاذ التدابير المناسبة إزاء السفينة وما تحمله على متنها من أشخاص وبضائع، حسبما تأذن به دولة العلم، إذا وجد دليل يثبت أن السفينة تعمل في تهريب المهاجرين عن طريق البحر."[1]

وتأكيدا على السيادة التامة للدولة على السفن التي تحمل علمها فإن الدولة التي تعتلي سفينة دولة أخرى ملزمة بأن تقدم لهذه الأخيرة حصيلة التدخل الذي قامت به، وهذا ما تنص عليه الفقرة 3 من نفس المادة، كما أن مبدأ السيادة هذا يجعل إصدار إذن التفتيش من طرف الدولة التي يطلب منها ذلك خاضعا للشروط التي تحددها هي، بما في ذلك الشروط التي تتعلق بالمسؤولية وبالتدابير الفعلية التي سيتم اتخاذها، وعلى العكس من ذلك فإن الدولة التي تطلب الإذن بالتدخل تلتزم بأن لا تقوم بأي تدابير خارجة عن الإطار المصرح به، إلا في حالة ما إذا كانت ضرورية لإزالة خطر وشيك

[1] أنظر بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق.

يهدد حياة الأشخاص، أو إذا كانت التدابير المتخذة نابعة عن اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تتصل بالموضوع[1].

ومن الواجبات الملقاة أيضا على عاتق الدول الأطراف ضرورة الاستجابة لأي طلب يرد من دولة أخرى طرف، لتقرير ما إذا كانت السفينة التي تدعي أنها مسجلة لديها أو ترفع عَلمها يحق لها ذلك، وأن ستجيب لأي طلب استئذان يقدم وفقا للفقرة الثانية من هذه المادة.

ولكي يتسنى للدول أن تتدخل بسرعة في حال وجود أو الاشتباه بوجود سفينة تمارس التهريب، فإن البروتوكول دعى الدول إلى استحداث جهاز أو عند الضرورة أجهزة لدى الدولة لتتلقى طلبات المساعدة، أو طلب تأكيد تسجيل السفينة أو حقها في رفع علمها وكذا لتقلي طلبات الاستئذان باتخاذ التدابير المناسبة وترد على تلك الطلبات، كما دعت أيضا إلى إخطار جميع الدول الأطراف الأخرى بذلك التعيين، عن طريق الأمين العام، في غضون شهر واحد من تاريخ التعيين حتى تتعرف على هذه الجهات.

أما نص الفقرة 7 من المادة 8 فقد تطرقت إلى الإجراءات التي يجوز اتخاذها في حالة السفن التي لا تحمل أي علم، إذ تنص على أنه "إذا توافرت للدولة الطرف أسباب وجيهة للاشتباه في أن إحدى السفن ضالعة في تهريب المهاجرين عن طريق البحر، ولا تحمل أية جنسية أو ربما جعلت شبيهة بسفينة ليس لها جنسية، جاز لها أن تعتلي تلك السفينة وتفتشها، وإذا عثر على دليل يؤكد الاشتباه، تتخذ الدولة الطرف التدابير المناسبة وفقا للقانونين الداخلي والدولي ذوي الصلة."[2]

وأخيرا تناولت المادة 9 من البروتوكول بعض شروط الوقاية الملحقة بالمادة 8، وهي تتعلق بكفالة سلامة الأشخاص الموجودين على متن السفينة ومعاملتهم معاملة إنسانية، وكذا سلامة السفينة وحمولتها وحتى سلامة البيئة كانت محل اهتمام

[1] **Ollus Natalia**, op cit, p 38.

[2] أنظر بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق.

البروتوكول، كما لم تستثني أيضا ضمان عدم المساس بالمصالح التجارية والقانونية لدولة العلم أو أية دولة أخرى.

وعلى أساس إمكانية الإخلال بسلامة ما ذكرناه آنفا فإن مسؤولية الدولة تثبت في حالة ما إذا كانت التدابير المتخذة غير مؤسسة، وبالتالي يتم تعويض السفينة عن أي خسارة قد تلحقها نتيجة لسلوك الدولة[1]، كما حرص البروتوكول من جهة أخرى على التنويه بضرورة عدم الإخلال بحقوق الدول الشاطئية والتزاماتها، وكذلك على الحق في ممارسة الولاية القضائية من طرف هذه الأخيرة أو من طرف دولة العلم.

وفي الأخير بين من هي السفن التي يحق لها ممارسة التدابير المنصوص عليها في المادة 8، وهي السفن الحربية والطائرات العسكرية، أو من قبل السفن والطائرات الحكومية أو التي هي مكلفة بأداء مهمة حكومية بشرط أن تكون حاملة لعلامات واضحة تدل على ذلك.

3. المنع والتعاون والتدابير الأخرى

الشق الثالث من البروتوكول، والذي جاء في المواد من 10 إلى 18، يتناول أساسا مجموعة من التدابير التي تنصب على الهجرة ومراقبة الحدود، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن تهريب المهاجرين يرتبط بشدة بمدى التحكم في ظاهرة الهجرة من عدمه[2].

ولما كانت هذه الظاهرة عبارة عن تحركات تتم في الغالب خارج إطار الحدود الاقليمية للدولة الواحدة، فإن ذلك يعني أنه من الضروري جدا أن يكون هناك تبادل للمعلومات بين مختلف الدول المعنية بها سواء كانت محطة للانطلاق أو العبور أو لاستقرار المهاجرين، خاصة فيما يتعلق بالمسالك التي تستخدم للتنقل والوسائل المستعملة

[1] **Ollus Natalia**, op cit, p 38.
[2] **Ibid.**, p 38.

لذلك وكذا الجهات المساعدة لتحقيق الرحلة، وهذا ما دعت إليه المادة 10 من البروتوكول[1].

كما يجب أن تكون هوية وأساليب عمل التنظيمات الإجرامية المعروفة أو المشتبه في أنها ضالعة في أعمال تدخل ضمن نطاق تهريب المهاجرين محلا أيضا للتنسيق الدولي، إضافة إلى مسألة تأمين وثائق السفر من خلال تقديم الدعم التكنولوجي لبعض الدول وكذا تبادل المعلومات بشأن كيفية إخفاء الأشخاص.

وفيما يخص التدابير الحدودية فقد دعى البروتوكول إلى ضرورة تعزيز الرقابة لمنع وكشف تهريب المهاجرين، وإلى سن مجموعة من النصوص التي يتم من خلالها ردع استخدام وسائل النقل المعدة للأعمال التجارية في مجال تهريب المهاجرين، وزيادة وعي الشركات العاملة في مجال النقل التجاري بضرورة مراقبة هوية زبائنها وحيازتهم لوثائق السفر المطلوبة والسليمة، و تجدر الإشارة إلى أنه من الأمور المهمة التي دعى إليها البروتوكول نجد عدم سماح الدول للأشخاص الضالعين في هذه الأعمال بالدخول إلى إقليمها[2].

كما اعتبر البروتوكول أن التدريب والتعاون التقني يعتبران دعامتين أساسيتين لمحاربة تهريب المهاجرين، وذلك على اعتبار أن الدول التي تصدر المهاجرين أو التي يعتبر اقليمها منطقة عبور ليس لها من الخبرة ولا القدرة ولا التجهيزات اللازمة التي من شأنها أن تساعد في اعطاء نتائج ملموسة في مجال محاربة نشاط شبكات التهريب، بالتالي فهي بحاجة إلى الدعم الذي تقدمه كل دولة تمتلك إمكانيات وخبرة في مجال مكافحة هذا النوع من الجرائم وفي الجريمة المنظمة بشكل خاص.

وعلى أساس ذلك تناولت المادة 14 من البروتوكول بعض جوانب التدريب والتعاون، على غرار ما جاءت به الفقرة الأولى التي تطرقت لتعزيز التخصص لدى

[1] أنظر بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق.

[2] أنظر المادتين 11 و 12 و 13 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق.

موظفي الهجرة ولدى كل الموظفين المعنيين بمحاربة تهريب المهاجرين والسلوكات المتصلة بها والمبينة في المادة 6[1]، كما حرصت أيضا على تأهيل هؤلاء في مجال المعاملة الإنسانية للمهاجرين الذي يكونون هدفا لهذا السلوك[2].

وإذ حرص على ضرورة تدريب الموظفين لزيادة مستويات تأهيلهم، فقد دعى البروتوكول كل من المنظمات الدولية المختصة والمنظمات الدولية غير الحكومية وسائر المنظمات ذات الصلة وعناصر المجتمع المدني أن تساعد بأي كيفية كانت ضمانا للمزيد من التأهيل والتدريب للموظفين في مجال أمن الوثائق ومراقبتها، وكذا جمع المعلومات الاستخبراتية الجنائية خاصة المتعلقة منها بكشف هويات الجماعات الإجرامية المنظمة، وهويات الأشخاص المهربين[3].

ولتحسيس الرأي العام بخطورة جريمة تهريب المهاجرين فإن البروتوكول لم يغفل عن دعوة أطرافه إلى اتخاذ التدابير المناسبة لتحقيق ذلك، خاصة بوضع برامج إعلامية يتم من خلالها توعية الرأي العام بأن السلوك موضع البروتوكول يعتبر جريمة ذات مخاطر عديدة، بما في ذلك تلك التي تهدد حياة وكرامة المهاجرين الذين يكونون موضوعا لهذا السلوك.

وعليه فمن الضروري أن تتخذ الدول الأطراف ما هو مناسب من الإجراءات بغية تعزيز حقوقهم التي يصونها القانون الدولي، خاصة الحق في الحياة وفي عدم الخضوع للتعذيب وكافة أشكال المعاملة القاسية واللاإنسانية، كما تتخذ تدابير أخرى لضمان عدم تعرضهم للخطر أو للعنف الذي يمكن أن يسلط.

---

[1] حتى تساعد الأمم المتحدة الدول الأطراف في عمليات التحقيق أصدرت دليل التدريب الأساسي على التحقيق في تهريب المهاجرين والملاحقة القضائية لمرتكبيه، وهو متوفر على هذا الرابط:
http://www.unodc.org/documents/human-trafficking/Migrant-Smuggling/Basic_Training_Manual/Basic_Training_Manual_e-book_Arabic_web_version.zip

[2] ولتحقيق هذا الغرض فقد أصدرت الأمم المتحدة مناشير عديدة تبين فيها كيف يجب التصرف مع المهاجرين وتقديم المساعدة لهم، بما في ذلك المساعدات الطبية والدعم النفسي.

[3] أنظر المادتين 14 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق.

وختاما فإن البروتوكول قد ألح على أطرافه ضرورة الارتباط باتفاقيات ثنائية ومتعددة الاطراف تكون كآليات لتحقيق أغراضه من جهة[1]، ومن جهة أخرى يتم من خلالها محو أثار التهريب عن طريق اعادة المهاجرين إلى دولهم أو إلى الدول التي دخلوا منها[2].

الفرع الثالث: اتفاقية قانون البحار

لا تقل اتفاقية قانون البحار أهمية في مجال مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر، والذي يعتبر أبرز الطرق المستعملة في نقل المهاجرين، وعلى ذلك لم يغفل بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين إلى الإشارة إليها[3].

إذ تناولت اتفاقية جمايكا مسألة الهجرة وكذا نقل الأشخاص في محور المرور البريء، وجعلتهما سببا للتضييق من مفهوم هذا الحق[4]، حيث تعتبر أن هناك مجموعة من الأنشطة التي تجعل من مرور السفينة الأجنبية عبر البحر الإقليمي ضارا بسلم الدولة الساحلية أو بحسن نظامها أو بأمنها، ومن بين هذه الأنشطة تحميل وإنزال أي سلعة أو عملة أو شخص خلافا للقوانين والأنظمة الجمركية أو الضريبية أو تلك المتعلقة بالهجرة أو الصحة الخاصة بالدولة الساحلية[5]، وللدولة أيضا حسب المادة 20 فقرة 1 (ح) من اتفاقية قانون البحار أن تضع ما تراه مناسبا من قوانين وأنظمة بشأن المرور البريء لمنع خرق قوانينها وأنظمتها المتعلقة بالهجرة.

---

[1] **Ollus Natalia**, op cit, p 41.

[2] أنظر المادتين 16 و 17 و 18 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق.

[3] أنظر المادة 7 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق.

[4] **سرحال أحمد**، قانون العلاقات الدولية، ط 3، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص 542.

[5] أنظر المادة 19 فقرة 2 (ز) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقع عليها في مونتيغوباي في 10 ديسمبر 1982، المصادق عليها من طرف الجزائر بموجب أمر رقم 05/96 مؤرخ في 10 جانفي 1996، ج ر عدد 03 الصادرة في 14 جانفي 1996.

و لا تثبت لها هذه الحقوق على بحرها الإقليمي فحسب، بل تمتد أيضا إلى المنطقة المتاخمة وذلك وفقا لمقتضيات المادة 33 فقر ة 1 وإلى المضائق بحسب المادة 42 فقرة 1 (د)، ثم إلى الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات التابعة للدولة والواقعة في المنطقة الاقتصادية الخالصة وفقا للمادة 60 فقرة 2.

كما يمكن أن نلاحظ العلاقة الوطيدة بين اتفاقية قانون البحار والبروتوكول من خلال استقراء المادة 8 من هذا الأخير التي تتناول مسائل تعتبر من صميم اختصاص قانون البحار، والمتمثلة في اعتلاء السفينة وتفتيشها، كما تعتبر المطاردة إحدى أبرز السبل لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر، ولمكافحة كافة أشكال النشاط الاجرامي، وهي منظمة وفقا لمقررات المادة 111 من اتفاقية جمايكا.

الفرع الرابع: وسائل الأمم المتحدة الأخرى

من المجحف نكران الدور الذي لعبته الأمم المتحدة في خلق فعالية حقيقية في مجال مكافحة تهريب المهاجرين، وإذ تتجسد هذه الفاعلية في اتفاقية الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول الملحق بها، فإن هناك أيضا مجموعة من الوسائل التي وضعتها لا تقل أهمية عن هاتين الوسيلتين.

ويتعلق الأمر بالأساس بمجموعة أدوات الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين[1] والأدلة التشريعية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، القانون النموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين، وأخيرا الدليل الأساسي على التحقيق في تهريب المهاجرين والملاحقة القضائية لمرتكبيه.

[1] يمكن الحصول على هذه الأدوات من الموقع الرسمي للجنة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة وهو متوفر على الرابط التالي:
http://www.unodc.org/documents/human-trafficking/SOM_Toolkit_E-book_english_Combined.pdf

أولا: مجموعة أدوات الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين

لقد صممت مجموعة أدوات الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين من طرف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وذلك بغرض مساعدة الدول على تنفيذ بروتوكول تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وهي تتضمن توجيهات وممارسات للدول الأطراف.

وعلى الرغم من أنها لم تصدر إلى غاية عام 2013 إلا في نسخة انجليزية، أي بعد مرور أكثر من عشر سنوات صدور اتفاقية الأمم المتحدة وبروتوكولاتها، مع هذا فقد جاءت في أكثر من 600 صفحة تعالج فيها مختلف المسائل المتصلة بتهريب المهاجرين[1]، ولكي تلم إلماما كاملا بمختلف هذه المسائل صدرت عن الأمم المتحدة 10 أدوات تعرضت كل واحدة إلى مجال من المجلات التي لها علاقة بهذه الجريمة، وجاءت محتوياتها كما يلي:

- الأداة الأولى جاءت بعنوان "**مفهوم تهريب المهاجرين**"، حاولت في البداية أن تتناول الهجرة في مختلف أبعادها من حيث الجنس والبيئة والصحة وحتى في علاقتها مع الأزمة الاقتصادية، ثم عرجت إلى تبيان المقصود من تهريب المهاجرين وعلاقته ببعض المصطلحات كاللجوء والاتجار بالبشر، وفي الأخير حاولت أن تبين تأثير المهربين على تصاعد وتيرة تهريب المهاجرين وكيف أنه أصبح من أبرز النشاطات الإجرامية المنتشرة في العالم[2].
- الأداة الثانية جاءت بعنوان "**الناشطون وعمليات تهريب المهاجرين**" وجاءت لتعطي نظرة عن من هم الأشخاص الذين يحترفون تهريب المهاجرين والأدوار التي يقومون بها ومن هم أيضا المهاجرين المهربين، كما أبرزت أيضا علاقة التهريب بكل من

[1] أنظر مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وثيقة الأمم المتحدة (CTOC/COP/WG.7/2012/2) بعنوان "التحدِّيات والممارسات الجيِّدة في مجال تجريم تهريب المهاجرين والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه قضائيًا"، ص 9.

[2] Toolkit to combat smuggling of migrants, tool 1, **Understanding the Smuggling of Migrants**, UNODC, Vienna, July 2010.

تزوير الوثائق، الفساد وتبييض الأموال ثم في الأخير بينت مختلف أنماط التهريب بين الذي يتم عن طريق البر والبحر والجو[1].

- الأداة الثالثة بعنوان "**الإطار القانوني الدولي**" وتناولت في البداية مقدمة عن الصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ثم تلتها العلاقة بين اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول تهريب المهاجرين، ثم عرجت للحديث عن التصديق على بروتوكول تهريب المهاجرين وأخيرا تعرضت للصكوك الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة[2].
- الأداة الرابعة بعنوان "**تقييم المشكلة ووضع إستراتيجية**" فبالنسبة لتقييم المشكلة تم فيها اعطاء توجيهات عامة لإجراء التقييم وكذلك تقديم بعض الإرشادات لتقييم الوضع خاصة بالنسبة لتقييم الاحتياجات السريعة في مناطق النزاع، كما لم تستثني من إجراء التقييم مسألة الأطر القانونية ونظام العدالة الجنائية في الدول الأعضاء، كما تناولت أيضا إستراتيجيات التنمية في مجال مكافحة تهريب المهاجرين من خلال وضع دليل لذلك واستحداث وكالات خاصة للتدخل وأيضا بوضع آليات التنسيق فيما بين الدول، كما تدعو هذه الأداة إلى وضع خطط عمل وآليات تنسيق وطنية وإقليمية ودولية[3].
- الأداة الخامسة جاءت بعنوان "**الإطار التشريعي**" وجاء نوعا ما كتفصيل للبروتوكول بحيث تعرضت فيه إلى تعريف تهريب المهاجرين، تجريم تهريب المهاجرين، مسؤولية الأشخاص الاعتبارية، الجرائم الأخرى ذات الصلة، تمييز الاتجار بالبشر عن تهريب المهاجرين، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية مراعاة حقوق الإنسان في التشريعات المتعلقة بمكافحة تهريب المهاجرين[4].
- الأداة السادسة بعنوان "**التعاون في إطار العدالة الجنائية الدولية**" وأبرزت الحاجة إلى هذا التعاون وما هي أنواعه وأسسه القانونية، ثم انتقلت إلى الآليات التي توفرها

[1] Toolkit to combat smuggling of migrants, Tool 2, **Actors and processes in the smuggling of migrants**, UNODC, Vienna, July 2010.
[2] Toolkit to combat smuggling of migrants, Tool 3, **International Legal Framework**, Vienna, UNODC, Vienna, July 2010.
[3] Toolkit to combat smuggling of migrants, Tool 4, **Problem assessment and strategy development**, UNODC, Vienna, July 2010.
[4] Toolkit to combat smuggling of migrants, Tool 5, **Legislative framework** , UNODC, Vienna, July 2010.

وبالخصوص اتفاقية مكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين[1].

- الأداة السابعة بعنوان "**إنفاذ القانون والمتابعة القضائية**" وجاءت كمدونة تبين قواعد سلوك الموظفين المكلفين بتطبيق القانون سواء أثناء التحقيق أو عند ملاحقة المهربين، أو في مسألة مراقبة الحدود وتدابيرها، كما أشارت أيضا إلى جملة من الاعتبارات الخاصة بالشهود والمسائل المطروحة في هذا الشأن، وإلى احتجاز المهاجرين وإعادتهم إلى بلدانهم[2].
- الأداة الثامنة بعنوان "**تدابير الحماية والمساعدة**" وتناولت التزامات الدول في مجال الحماية والمساعدة، وهي موجهة إلى موضوع التهريب أي للمهاجرين، من خلال عمليات الإنقاذ التي تتم بالخصوص في البحر، كما حاولت أيضا من خلالها تقديم فهم شامل للآثار النفسية الناجمة عن التهريب بالنسبة للمهاجرين، خاصة بالنسبة للذين عانوا من التعذيب أو التهديد أو الذي فقدوا أقارب لهم أثناء الرحلة، وهذا بطبيعة الحال يضاف إلى مختلف المسائل الأخرى المتعلقة بالظروف الصحية للمهاجرين والتي ينبغي في كل الأحوال أن تكون مسألة أساسية بالنسبة لأجهزة الدولة المكلفة بإنفاذ القانون[3].
- الأداة التاسعة تناولت "**الوقاية من تهريب المهاجرين**" والتي تعتبر مسألة جوهرية، وتسعى الأمم المتحدة من خلالها إلى معالجة الأسباب الجذرية الدافعة للهجرة وتوفير بدائل لها، كما اعتبرت من قبيل الوقاية تعزيز التدابير المتعلقة بالأمن ومراقبة الوثائق، ورفع مستوى الوعي لدى المهاجرين الذين يحتمل تهريبهم وذلك عن طريق تصميم استراتيجية للاتصالات لزيادة الوعي، وتفعيل دور وسائل الإعلام والشرطة في تحقيق ذلك[4].

[1] Toolkit to combat smuggling of migrants, Tool 6, **International criminal justice cooperation** , UNODC, Vienna, July 2010.
[2] Toolkit to combat smuggling of migrants, Tool 7, **Law enforcement and prosecution**, UNODC, Vienna, July 2010.
[3] Toolkit to combat smuggling of migrants, Tool 8, **Protection and assistance measures**, UNODC, Vienna, July 2010.
[4] Toolkit to combat smuggling of migrants, Tool 9, **Prevention of the smuggling of migrants**, UNODC, Vienna, July 2010.

- الأداة العاشرة بعنوان "**بناء القدرات والتدريب**" وهذه الأداة تتناول بالأساس المساعدة التقنية بين الدول وأيضا للتدريب على طرق مكافحة تهريب المهاجرين للسيطرة على الهجرة غير الشرعية، وخاصة تدريب المكلفين بهذه المهام وبالخصوص أجهزة الشرطة والجمارك وغيرهم[1].

ثانيا: الأدلة التشريعية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها

لا تقل الأدلة التشريعية التي وضعتها الأمم المتحدة أهمية عن الأدوات التي سبقت الإشارة إليها، مع العلم أن الغرض الأساسي من وضعها هو حث ومساعدة الدول على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات المكملة لها.

وإذ تسعى إلى تحقيق هذا الهدف فهي بذلك تكون موجهة إلى السلطات السياسية والهيئات التشريعية للدول التي تستعد للمصادقة على الاتفاقية وبروتوكولاتها، كما أنها تعتبر أيضا آلية أخرى لتقديم المساعدة التقنية، مما يجعلها جهدا من الجهود الدولية الرامية إلى ترويج التصديق على الاتفاقية وبروتوكولاتها.

وقد تمت صياغتها بطريقة تقدم عدة خيرات للدول فيما يخص تنفيذ الاتفاقية وطريقة صياغة التشريعات الداخلية بطريقة لا تخرج عن النظام القانوني الذي يطبع كل دولة مع تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الاتفاقية وبروتوكولاتها[2].

[1] Toolkit to combat smuggling of migrants, Tool 10, **Capacity-building and training**, United Nations Office on Drugs and Crime, Vienna, July 2010.

[2] أنظر الأدلة التشريعية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية و البروتوكولات الملحقة بها، ص (**xiii**)، متوفر على الرابط التالي:
https://www.unodc.org/tldb/pdf/Arabic-organised-**crime**-guide.pdf

ثالثا: القانون النموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين

بدوره يعد القانون النموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين واحدا من أهم الآليات التي وضعتها الأمم المتحدة لتكريس الفعالية لمجابهة نشاط شبكات التهريب وآثاره، وإذا كان هذا القانون قد تم وضعه وإصداره من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة[1]، فإنه يعتبر في الحقيقة استجابة للطلب الذي تقدمت به الجمعية العامة إلى الأمين العام، من أجل العمل على تعزيز جهود الدول الأعضاء وتقديم المساعدة إليها، سعيا إلى انضمامها إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والبروتوكولات الملحقة بها والمساعدة على تنفيذها في نفس الوقت.

ومن شأن هذا القانون النموذجي أن يتيح التسهيل والمساعدة على حدّ سواء لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لإتباع منهج نظامي في توفير المساعدة في المجال التشريعي، وكذلك تسهيل استعراض وتعديل التشريعات الموجودة حاليا واعتماد تشريعات جديدة من جانب الدول.

وهو مصمم بصيغة يمكن تكييفها وفقا لاحتياجات كل دولة، أيا كانت إيديولوجياتها وتوجهاتها وتقاليدها القانونية، ومهما اختلفت أيضا أحوالها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والجغرافية[2].

---

[1] شارك في اجتماعي الفريق العامل المكلف بإعداد هذه الوثيقة خبراء من البلدان التالية: إسبانيا، إكوادور، ألبانيا، بلجيكا، تايلندا، تونس، جامايكا، صربيا، فرنسا، الفلبين، مصر، المملكة المتحدة، ايرلندا الشمالية، نيجيريا، الهند والولايات المتحدة الأمريكية. و إضافة إلى ذلك، شارك في الاجتماعين ممثلون عن المكاتب والمنظمات والعمليات الإقليمية التالية: شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، مكتب الشؤون القانونية التابع لأمانة الأمم المتحدة؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ والمنظمة الدولية للهجرة؛ والمؤتمر الإقليمي للهجرة، كما وردت تعليقات من كل من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية.

[2] القانون النموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، مرجع سابق، ص 1.

ويحتوي القانون النموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين على كل الأحكام التي يحث البروتوكول أن تقوم الدول بالمصادقة عليه وأن تدرجها في تشريعاتها الداخلية، ويوصي بذلك أيضا، وقد بُيّنت في ستة فصول الأول تناولت مجموعة من الأحكام العامة المتعلقة بتهريب المهاجرين والتي تعتبر إلزامية ولا يجوز التصرف فيها، على غرار التعاريف الواردة في المادة الثانية.

أما في الفصل الثاني فتم تبيان الأفعال المجرمة أو كما يسميها هذا القانون "الإجرامية"، وتم تخصيص الفصل الثالث لتدابير الحماية والمساعدة بينما جاءت مسألة التنسيق والتعاون بشكل عام في الفصل الرابع في حين خصص الفصل الخامس للتعاون في مجال تهريب المهاجرين، وفي الفصل السادس والأخير تم التطرق إلى العمليات الإجرائية ذات الصلة بإعادة المهاجرين المهربين[1].

رابعا: دليل التدريب الأساسي على التحقيق في تهريب المهاجرين والملاحقة القضائية لمرتكبيه

أطلق هذا المنشور خلال اجتماع جانبي للجنة منع الجريمة السنوية التاسع عشر والتي عقدت في فيينا خلال الفترة من 17 إلى 19 ماي 2010، إن هذا الدليل العملي وسيلة معدة لتدريب موظفي وممارسي العدالة الجنائية، وهو يعتبر نتاج خبرات مشتركة في سياق ثلاثة اجتماعات لفريق الخبراء جُمعت من بين القائمين على تنفيذ القانون وكذا المدعين العامين من كافة أرجاء العالم لتبادل التجارب بين بلدان الانطلاق والعبور والمقصد[2].

[1] أنظر القانون النموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، مرجع سابق، أنظر أيضا مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مرجع سابق، ص 11.

[2] دليل التدريب الأساسي على التحقيق في تهريب المهاجرين والملاحقة القضائية لمرتكبيه، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2010.

ولقد ضم الشركاء الرئيسيون في عملية إعداد الدليل التدريبي كل من مكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول) ومكتب الشرطة الدولي (انتربول) ووكالة المملكة المتحدة للجريمة المنظمة والخطيرة، بينما تكفل الاتحاد الأوروبي بتمويله، أم عن المغزى من تصميمه، فيتمثل في تحسين وتكميل البرامج التدريبية التي تضعها معاهد التدريب الوطنية[1].

المطلب الثاني: مكافحة تهريب المهاجرين في إطار الاتفاقية الاقليمية والثنائية

بدون أدنى شك فإن المجال الإقليمي يعتبر الحيز الأكثر ملائمة لوضع الآليات والاستراتيجيات الفعالة لمعالجة جميع المجالات التي تتقاسمها الدول، وليس فقط لمكافحة تهريب المهاجرين، وهذا ما يتضح بصفة جلية من خلال الدعوة التي وجهها بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين للدول الأطراف فيه، إلى ضرورة اللجوء لمثل هذه الصكوك قصد معالجة ظاهرة نقل الأشخاص بأسلوب غير نظامي ومحاربة الشبكات المختصة في ذلك[2].

كما يمكن لنا أن نستشف ذلك أيضا من خلال غزارة هذه الصكوك، خاصة في صورة اتفاقيات شراكة أو معاهدات صداقة، والتي يسهل عقدها ويكون للدول الإطراف فيها حرية أكبر للتطرق لكل المسائل التي تهمها.

ولهذا السبب فإن الهجرة غير الشرعية التي تعتبر من المسائل التي تهم دولا معينة دون غيرها سواء كانت دول استقبال أو مناطق عبور أو أماكن استقرار، تكون هذه الآلية بالنسبة إليها الوسيلة الأنسب لمعالجتها، وتماشيا مع هذا الأهمية التي تتمتع بها فإننا سنحاول أن نعطي بعض النماذج عن هذه الاتفاقيات والمعاهدات ونبين في نفس الوقت درجة أهميتها.

[1] مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مرجع سابق، ص 10.

[2] أنظر المادة 17 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق.

الفرع الأول: اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية مغاربية

إن مشروع برشلونة هو أحد أبرز المحطات التي حاولت من خلالها مجموعة كبيرة من الدول التنسيق فيما بينها، بغرض تحقيق جملة من الأهداف المسطرة في مجالات عديدة تعبر عن مجموعة من الطموحات التي تشترك فيها شعوبها، وانبثق هذا المشروع عن الاجتماع الذي انعقد بإسبانيا في مدينة برشلونة في 27 – 28 نوفمبر 1995 بحضور 12 دولة متوسطية و 15 دولة أوروبية[1]، وجاء هذا المشروع كإستراتيجية للإتحاد الأوروبي ليجدد على ضوءها علاقات التعاون في حوض المتوسط التي كانت قائمة على أساس الاتفاقيات الموقعة في السبعينات.

و بادرت أوروبا منذ بداية عام 1992 إلى تغيير نمط التعاون الذي كان مسطرا وفق برنامج السبعينات، حتى وصفه البعض بأنه بادرة من أجل بناء إتحاد إقليمي جهوي ينتظر أن يتحول إلى تكتل اقتصادي[2]، و ذلك بالنظر إلى الأهداف الأساسية التي كانت محل اتفاق للدول الحاضرة و التي تتركز على ثلاثة محاور أساسية:

* تحديد فضاء مشترك للسلام و الاستقرار من خلال تعزيز التعاون السياسي والأمني؛
* بناء التنمية و تحقيق الرقي و الازدهار ببناء شراكة اقتصادية و مالية والتوجه نحو إنشاء منطقة للتبادل الحر؛

[1] حضر هذا المؤتمر بالإضافة إلى مجلس الإتحاد و المفوضية الأوروبية كل من الجزائر، النمسا، بلجيكا، قبرص، الدنمرك، فنلندة، فرنسا، اليونان، ايرلندا، إسرائيل، الأردن، لكسمبورغ، مالطا، المغرب، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة، سوريا، السويد، تونس و السلطة الفلسطينية.

[2] **بن ساسي إلياس، قريش يوسف**، المنظومة المالية الأوروبية و التعاون الاقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورو–متوسطية، الملتقى الدولي حول:" التكامل الأوروبي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، جامعة سطيف، في 8– 9 ماي 2004، نشر مخبر سام‌فام، 2005، ص 624، 625.

* بناء شراكة اجتماعية و ثقافية لتقريب المجتمعات في المنطقة و إيجاد نوع من التواصل ببناء المؤسسات المدنية و تعزيز التعاون في إطار موحد[1].

و انطلاقا من هذه الأهداف المسطرة يتبين أن الهجرة كانت نقطة مهمة بالنسبة لجميع الأطراف التي حضرت القمة، وهي تدخل في الجوانب الثلاثة مجتمعة وكذلك الأمر بالنسبة لتهريب المهاجرين، الذي يدخل أكثر في محور الشراكة الأمنية لاتصاله بالجريمة المنظمة عبر الوطنية[2].

وإذا كان اعلان برشلونة هذا لا يرقى لأن يكون آلية حقيقية لمحاربة تهريب المهاجرين، على اعتبار أغراضه والظروف التي صاحبت إقراره، فإنه يعتبر بالفعل أحد أولى المبادرات التي سمحت بفتح باب الحوار والنقاش في ما يخص هذه الظاهرة بشكل خاص وفي مجال الهجرة غير الشرعية بشكل عام.

إذ خرج المشاركون في القمة بقرار يحث على زيادة التعاون فيما بينهم[3]، وهو ما مهد الطريق لتبني مجموعة من الخطوات و الإجراءات التي تصب في هذا الاتجاه، والتي تجلت بصورة واضحة في اتفاقيات الشراكة ومعاهدات الصداقة التي ابرمت بين الدول المعنية بالهجرة غير الشرعية فيما بعد[4].

---

[1] **بن ساسي إلياس، قريش يوسف**، مرجع سابق، ص 624 ، 625.

[2] **Talhati Fatih** "Migration et développement en méditerranée, vieux débats, nouveaux enjeux", Paris: *Revue Monde arabe Maghreb Machrek*, Hors série, décembre 1997, p 71.

[3] نص إعلان برشلونة للشراكة الأورو- متوسطية المنبثق عن المؤتمر الأورو- متوسطي في برشلونة 27-28 نوفمبر 1995 .

[4] ولقد أشار الملحق الخاص بالوثيقة الأساسية المنبثقة عن قمة برشلونة إلى أنه: " سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لتحسين التعاون بين الشرطة، القضاء، الجمارك، السلطات الإدارية وغيرها من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية . و سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة وجود أساليب مختلفة تتمشى مع الوضع الخاص لكل دولة". كما أشارت كذلك في الديباجة بطريقة ضمنية إلى الهجرة السرية من خلال حثها على ضرورة التعاون من أجل محاربة الجريمة المنظمة و التي لها علاقة مباشرة بالظاهرة الأولى.

إذ وتجسيدا لما تم الاتفاق عليه في قمة برشلونة، تم خلال السبع سنوات اللاحقة التوصل إلى التوقيع على عديد من الاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الأخرى، نذكر منها تلك التي وقعت مع تونس و التي كانت قد دخلت في مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي منذ سنة 1992، و كان من نتاجها أنها وسعت كثيرا من علاقاتها التجارية مع الاتحاد كخطوة أولى، ثم توجت في الأخير بالتوقيع على اتفاقية الشراكة في 1995/07/17 و التي دخلت حيز النفاذ في 1 مارس من عام 1998 لتحل محل الاتفاقية الموقعة في 1975[1].

و لم تنتظر المملكة المغربية كثيرا لتلتحق بتونس ووقعت بدورها على اتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي دخلت حيز النفاذ في مارس من عام 2000، ثم جاءت الجزائر في الأخير التي وقعت على اتفاقية مماثلة في 22 /2002/04 دخلت حيز النفاذ في سبتمبر 2005.

أولا: اتفاقية الشراكة بين تونس والإتحاد الأوربي

إن الفترة الزمنية التي تم فيها التوقيع على اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي لم تكن فيها الهجرة غير الشرعية قد عرفت انتشارا واسعا، وربما على أساس ذلك لم يتم معالجة هذه المسألة إلا في الحدود الضيقة التي كانت قد عولجت بها من قبل في وثيقة برشلونة، حيث تم التطرق إليها فقط في الجزء المتعلق بالتعاون في المجال الاجتماعي و الثقافي، و تم خلاله التعرض إلى الهجرة عامة و الهجرة غير الشرعية في البابين الثاني و الثالث[2].

[1] **Mebtoul Abderrahmane**, "L'accord d'association entre l'Algérie et l'Europe, une porte historique pour le renforcement de l'itération Maghrébin dans le cadre Euro-Méd-iterranéen", Journal Elwatan, n° 4498, du 2&3/09/2005, p 10.

[2] **صايش عبد المالك**، التعاون الأورو–مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مرجع سابق، ص 69، 70.

لكنها أشارت إليها بعمومية مركزة على النقطة التي تهم الاتحاد الأوروبي أكثر وهي إعادة الأشخاص المهربين الذين يوجدون على إقليمها في وضعية غير قانونية إلى البلدان التي جاءوا أو دخلوا منها في الباب الثاني في المادة 69 فقرة 3 (ب، ج) فيما أكدت على ضرورة التعاون لتخفيض نسب تدفق المهاجرين في الباب الثالث المادة 71 فقرة (أ، ب)[1].

ثانيا: اتفاقية الشراكة بين المغرب والإتحاد الأوربي

من جانبها لم تحض مسألة تهريب المهاجرين في الاتفاقية الموقعة بين المغرب والاتحاد الأوروبي اهتماما واسعا ولا حتى الهجرة غير الشرعية[2]، على اعتبار عامل الزمن الذي وقّعت فيها والتي سبقت فترة ابرام اتفاقية باليرمو، ولوجود بعض اتفاقيات الصداقة التي أبرمها المغرب مع بعض الدول الأوروبية على غرار اسبانيا وفرنسا وإيطاليا.

ومع ذلك فقد تناولت هذه الاتفاقية مسألة الهجرة غير القانونية في بعض مواضعها، ونخص بالذكر في الجزء الخاص بالشراكة الاجتماعية و الثقافية في المادة 69 فقرة 3 (أ، ب،ج) التي تحدثت عن الحوار من أجل تحسين ظروف العمال المهاجرين والمشاكل المتعلقة بهم و الأشخاص الموجودين في وضعية غير قانونية وعودتهم و كذا في المادة 71 فقرة 1 (أ) التي حثت على التعاون من أجل تثبيت الأشخاص و تخفيف ضغط الهجرة[3].

---

[1] Accord Euro-Méditerranéen établissant une association entre les Communautés européennes et leurs états membres, d'une part, et la République Tunisienne d'autre part, JOCE n° L 097 du 30/03/1998 p. 0002 – 0183.

[2] **صايش عبد المالك**، التعاون الأورو–مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مرجع سابق، ص 69، 70.

[3] Accord Euro-Méditerranéen Etablissant une association entre la Communautés européenne et leurs états membres, d'une part, et le Royaume du Maroc d'autre part, JOCE n° L 70/2, du 18/03/2000.

ثالثا: اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوربي

على عكس سابقتها فإن الاتفاقية الموقعة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر تناولت مسألة تهريب المهاجرين باهتمام أكبر، وذلك راجع إلى ظروف توقيعها والتي تميزت بتنامي الهجرة السرية و تزايد حدتها، و قد تناولت أولا هذه النقطة في نفس إطار الاتفاقيتين السابقتين في الباب الثاني المتعلق بالحوار في المجال الاجتماعي في المادة 72 فقرة 3 (ب، ج ، د).

غير أن جدية الأطراف في تناول مسألة تهريب المهاجرين، تبدأ بالبروز في الجزء المتعلق بالتعاون في المجال الأمني و الشؤون الداخلية في المادة 84 التي جاءت تحت عنوان "التعاون في مجال الوقاية و محاربة الهجرة غير الشرعية ومراقبتها وإعادة القبول"، وفصلت هذه المسائل في ثلاثة فقرات تبرز المجالات الضرورية التي يجب تناولها لمعالجتها و المتمثلة فيما يلي:

- تبادل المعلومات حول تدفق المهاجرين
- قبول كل طرف إعادة الأشخاص الذين يعيشون في وضع غير قانوني في إقليم الطرف الأخر
- الدعوة إلى إجراء مفاوضات قصد ابرام اتفاقيات في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية وإعادة قبول المهاجرين في الدول التي دخلوا منها[1].

وعلى الرغم من أن المادة 86 تناولت الوقاية من الجريمة المنظمة ومكافحتها، إلا أن هناك لبس شاب نصها جعلها لا تفرق بين التهريب والاتجار بالبشر [1]، ومع ذلك

[1] Accord Euro-Méditerranéen Etablissant une association entre les Communautés européennes et leurs états membres, d'une part, et la République Algérienne Démocratique et Populaire d'autre part, ratifié par l'Algérie par le décret présidentiel n° 05-159, du 18 Rabie El Aouel 1426 correspondant au 27 avril 2005, JORADP n° 31, du 30/04/2005, Pp 3-184.

فيمكن أن يكون قصد الاتفاقية يتجه إلى الأخذ بالظاهرتين، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي لا يضع حدا فاصلا بينهما، وهو ما جعله لا يضع اتفاقية خاصة بتهريب المهاجرين، ويكتفي بوضع واحدة تتناول الاتجار بالبشر.

الفرع الثاني: معاهدات الصداقة

تجدر الإشارة إلى أن أكثر المناطق المعنية بالهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين لا تبدي اهتماما واضحا بالمسألتين، وهذا ما ينعكس في توصية المجلس الأوروبي رقم 1577 (2002)، حيث أن اللجنة الوزارية الأوروبية اعتبرت أن وضع صك دولي بشأن الهجرة غير الشرعية لا يعتبر أولوية[2]، كما يمكن أن نستشف ذلك أيضا من غياب مثل هذه الصكوك حتى بين أكثر البلدان المعنية بالظاهرة على غرار الولايات المتحدة والمكسيك ومع دول أمريكا اللاتينية الأخرى وحتى مع الصين.

بل ونلاحظ هذه الندرة أيضا بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، الذي نستغرب منه أنه وضع اتفاقية خاصة بالإتجار بالبشر، وعززها بمجموعة من التوصيات والقرارات الصادرة عن كل من المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي، لكنه لا يولي اهتماما مماثلا بجريمة تهريب المهاجرين، والبعض يرى بهذا الصدد أن الاتحاد الأوروبي ودوله لا يضعون تمييزا للظاهرتين، وهذا ما يمكن أن نستشفه من مداخلة قدمت أمام البرلمان الأوروبي في عام 2005 اعتبرت فيه أن الاختلاف بين تهريب المهاجرين والاتجار

---

[1] جاء نص الفقرة 1 باللغة العربية كالآتي "يتفق الطرفان على التعاون قصد الوقاية من الجريمة المنظمة ومحاربتها، لاسيما في ميادين الاتجار بالبشر..." فالنص المعتمد باللغة العربية يشير صراحة إلى الاتجار بالبشر بينما جاء النص الفرنسي كما يلي:

«Les Parties conviennent de coopérer afin de prévenir et de combattre la criminalité organisée, notamment dans les domaines du trafic des personnes…»

وهو بذلك أخلط بين الاتجار والتهريب باستعماله لفظ (Trafic de Personne) والذي لا يدل لا على هذا ولا على ذاك.

[2] Voir la recommandation n° 1577 (2002) 27 septembre 2003, «Création d'une charte d'intention sur la migration clandestine», Doc. 9930, in :
http://www.assembly.coe.int/Mainf.asp?link=/Documents/WorkingDocs/Doc03/FDOC9930.htm

بالبشر يكاد يكون منعدما[1]، وهذا في الحقيقة رأي خاطئ ويجب إعادة النظر فيه خاصة بوجود وثائق دولية يعترف بها الاتحاد وتبين الفروق الموجودة بينها[2].

ثم إنه بعيدا عن هذا الجدل فإن أغلب دول الاتحاد الأوروبي تعتبر منطقة مفضلة لاستقرار المهاجرين المهربين، وعلى هذا فإنه من الطبيعي أن نلتمس حرصا شديدا عليه للبحث الآليات الكفيلة بمحاربة التهريب، ومع ذلك فإننا لا نكاد نجد هذه الجريمة في أجندة الاتحاد سوى في تعليمة المجلس الأوروبي الصادرة في 28 نوفمبر 2002 التي تحدد المقصود بالمساعدة المقدمة للدخول، العبور أو الإقامة غير الشرعية[3]، وكذا القرار الصادر في نفس التاريخ والذي يهدف إلى تعزيز الإطار الجنائي لمنع تسهيل الدخول والعبور والإقامة[4].

وقد يعتقد البعض أن لا فرق بين أن يتم تناوله بهذه الصيغة أو بتلك التي جاءت بها الأمم المتحدة، لكن بمجرد أن نتمعن في الهدف من وثائق الاتحاد الأوروبي وبروتوكول الأمم المتحدة سنجد أن الأول أراد بدرجة أولى مكافحة الهجرة غير الشرعية، بدليل أنه لم يربط المساعدة على الدخول أو العبور غير المشروعين بشرط التربح، على

[1] Commission Européenne, Communication au Parlement européen et au Conseil - Lutter contre la traite des êtres humains : approche intégrée et propositions en vue d'un plan d'action, COM(2005) 514 final, Bruxelles, 18.10.2005, p. 7.

[2] **Atak Idil**, Les effets de l'européanisation de la lutte contre la migration irrégulière sur les droits humains des migrants, Thèse doctorat, Faculté de droit, Université de Montréal, 2009, pp 122&123.

[3] تعرف المادة الأولى (1) من هذه التعليمة المساعدة على الدخول، العبور والإقامة غير الشرعية على أنها الإعانة المقدمة عن قصد لشخص ليس من مواطني أحد الدول الأطراف من أجل الدخول إلى إقليم دولة طرف أو العبور عليه دون التقيد بأحكام قانون تلك الدولة المتعلق بدخول وعبور الأجانب عبر الإقليم، أما المساعدة على الإقامة غير الشرعية فهي معرفة في المادة الثانية (2) على أنها العون المقدم عن قصد، بهدف تحقيق منفعة مادية، لتمكين شخص ليس من مواطني أحد الدول الأطراف، من الإقامة بطريقة مخالفة للقوانين المتعلقة بإقامة الأجانب والمعمول بها في تلك الدولة، ويعد كالفعل نفسه كل من التحريض على هذا الفعل والاشتراك والمحاولة، أنظر حول ذلك:
Directive du Conseil du 28 novembre 2002 définissant l'aide à l'entrée, au transit et au séjour irrégulier, JOCE, n° L 328, 5 décembre 2002, pp. 17 et suiv.

[4] JOCE, n° L 328, 5 décembre 2002, pp. 1 et suiv. Voir **Guardiola Lago Maria Jesús,** « La traite des êtres humains et l'immigration clandestine en Espagne : réfléchissent-elles les prévisions des Nations Unies et de l'Union européenne ? », *Revue internationale de droit pénal*, 2008/3 Vol. 79, p. 412.

عكس بروتوكول الأمم المتحدة الذي اشترط في الفعل أن يكون هادفا لتحقيق أغراض مادية، مما يجعل النية الحقيقية للأمم المتحدة، على عكس الاتحاد الأوربي، متجهة صوب مكافحة الجريمة المنظمة وشبكات تهريب المهاجرين.

بذلك كان موقف الاتحاد محل انتقادات عديدة خاصة من جانب اللجنة الأممية لشؤون اللاجئين، التي عبرت في تعليقاتها الصادرة في 22 سبتمبر 2000، على هامش الاقتراحات الفرنسية حول الدخول والعبور والإقامة غير الشرعية، عن أهمية التقيد بشرط المنفعة المادية كمقابل للمساعدة المقدمة للدخول والعبور غير الشرعيين، ومدى تأثير إغفال هذا الهدف المادي على الأشخاص الذين يقدمون مساعدات إنسانية، خصوصا للاجئين، مما يجعلهم عرضة للمتابعات الجنائية بسبب نشاطهم الإنساني[1].

وحتى في الولايات المتحدة التي تعتبر سياساتها المتعلقة بالهجرة قديمة قدم هذا البلد، فإننا نلتمس غياب شبه كلي لسياسات تعاونية في هذا المجال حتى مع المكسيك[2]، بل على العكس يمكن أن نستشهد بسياسات عديدة ساهمت في رفع نسب الهجرة، خاصة في عهد رونالد ريغان، الذي تبنى سياسة حاول من خلالها زعزعة الاستقرار في أمريكا الوسطى مما أدى إلى تزايد نسب الهجرة بشكل غير مسبوق، وهذا ما يجلنا نتساءل عن مدى جدية هذه الدول في مكافحة الهجرة غير الشرعية، أم أنها تريد فقط أن تتحكم فيها لتستقبل من تريد بالعدد الذي تشاء[3].

---

[1] **Weyembergh A.**, La lutte contre la traite et le trafic d'êtres humains, op cit, p. 218, 219.

[2] **Chen Richard, Madamba Mark,** Migrant labour - an annotated bibliography, International Migration Papers, vol 33, Migration Branch International Labour Office, Geneva, 2000, p 12.

[3] تحت شعار محاربة الشيوعية قامت إدارة ريغان بمباركة من الكونغرس بتمويل مجموعات مسلحة ودعمتهم بالأسلحة، ارتكبت عديد من عمليات الاختطاف والتعذيب والاغتيال، وهو ما أدى إلى نزوح وهروب ملايين من الأشخاص من نيكاراغوا، السلفادور، هندوراس وغواتي مالا، أنظر:

Ariadna Torres, "Human smuggling: policies, practices and legislation (Mexico 2000-2003)", working paper prepared for the International Council on Human Rights Policy "Migration: Human Rights Protection of Smuggled Persons", eneva, 25-26 July 2006, p 07.

المبحث الثاني: مكافحة تهريب المهاجرين في إطار التشريعات الداخلية

إن التشريعات الداخلية للدول تعتبر بمثابة الحصن المنيع الذي يعبر عن سيادة الدولة ويحميها، خاصة في ظل المتغيرات الجديدة التي أحدثتها العولمة، فالدولة ملزمة بمراقبة إقليمها والدفاع عنه، ولا توجد وسيلة أفضل للقيام بهذه المهمة من تنظيم حركات الأشخاص داخل أراضيها، خاصة وأن شعار أو مبدأ الدولة الأمة (l'État-Nation) الذي تم رفعه من طرف فرنسا عقب نجاح ثورتها وتبعتها دول عديدة، أصبحت تعرف نوع من الهشاشة في العلاقة القائمة بين الظاهرتين (الدولة والأمة)، وعرف تراجعا كبيرا في ظل الاختلاط المتزايد للأجناس، وكذا مرونة الحدود و توسعها إلى خارج أطر الحدود المادية التقليدية[1].

هذه العوامل ساهمت بشكل أو بآخر في تحرك الدول نحو تقييد حرية مرور الأشخاص عبر حدودها في مرحلة أولى، ولقد كان من تبعات هذا التوجه أن ظهرت الهجرة السرية ثم انتشرت على أوسع نطاق، كما أنها ساهمت بشكل غير مباشر في تبلور شبكات اجرامية تتخذ من نقل الأشخاص أو تسهيل دخولهم نشاطا لها، لذا ففي مرحلة ثانية كان هناك توجه نحو تجريم جميع الأفعال المتصلة بالتنقلات غير النظامية التي تتم عبر الحدود.

وعلى اعتبار أن الجزائر (مطلب أول) صادقت على اتفاقية باليرمو وعلى بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، كما لا ننسى أيضا أنها تعتبر واحدة من الدول المعنية بالهجرة غير الشرعية، فقد بادرت إلى تحيين منظومتها القانونية وفقا لهذه المعطيات، وكذلك فعلت دول عديدة (مطلب ثاني) مؤكدة رغبتها في تقليص حجم

[1] **Miron Alexandre,** la sécurisation de l'immigration aux Etats-Unis: les présidences de Bill Clinton et George w. Bush, mémoire de la maîtrise en science politique, université du Québec à Montréal, novembre 2010, p 36, 37.

التحركات السكانية غير المراقبة، لكن بعضها الآخر ما تزال محجمة عن تجريم تهريب المهاجرين على الرغم من أنها معنية به.

المطلب الأول: مكافحة تهريب المهاجرين في التشريع الجزائري

لم تكن الجزائر معنية بالهجرة غير الشريعية قبل دخول الألفية الجديدة إلا في حالات معزولة[1]، وعلى ذلك فإن المشرع الجزائري همشها واختارت السلطات أن تعالجها في إطار اقتصادي واجتماعي.

ولكن بعد مرور سنوات من المصادقة على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين وبداية انتشارها على نطاق واسع وسط فئة الشباب، وكذا بعد أن أصبحت تسبب حرجا للدولة أمام شركائها الاقتصاديين وجيرانها، تدخل المشرع ليعالجها من خلال قانونين هما قانون 11/08 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الإقليم الجزائري وإقامتهم فيه، وقانون 01/09 المعدل لقانون العقوبات[2].

الفرع الأول: تجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية

حسب أغلب الضن فإن صدور قانون 01/09 كان يهدف المشرع من ورائه معالجة النقائص العديدة التي كانت تشوب قانون العقوبات، والتي دفعت القاضي في بعض الأحيان إلى الاستنجاد بالقونين الأخرى لسد الفراغ الموجود، وإن صدوره جعل المشرع الجزائري يتخذ موقفا واضحا من الهجرة غير الشرعية، معلنا من خلاله تغير موقف الجزائر من هذه الظاهرة بتبني مجموعة من الأحكام الردعية ضد من يرتكب فعلا مماثلا بعدما كانت تضعها في خانة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

[1] **Hocine Labdelaoui**, « HARGA » ou la forme actuelle de l'émigration irrégulière des algériens, op cit, p 2, 3.
[2] **Hocine Labdelaoui**, La dimension sociopolitique de la politique algérienne de lutte contre l'immigration irrégulière, op cit, p7 et 8.

أولا: مراحل تجريم الهجرة السرية

يمكن أن نميز بين ثلاثة مراحل أساسية تغيرت فيها سياسة الدولة المتعلقة بالهجرة والتي تعكس مجموعة التغيرات التي طرأت على المستوى الدولي وكذا على المستويات الاجتماعية والاقتصادية، والتي انعكست على المنظومة القانونية للجزائر.

1. مرحلة غض النظر عن الهجرة الشرعية

تحتل الجزائر موقعا جغرافيا فريدا يجعلها دولة عبور للمهاجرين وأحيانا أخرى موطن استقرار، ثم إن هناك مجموعة من العوامل التي تضافرت لتجعلها منها بلدا مصدرا للمهاجرين[1]، وهذا منذ حقبة ما قبل الاستقلال من فرنسا، التي بدأ الجزائريون يقصدونها منذ بداية القرن الماضي، ليتم تشغيلهم في المصانع و الورشات، و كان تنقلهم في البداية يتم تحت رقابة السلطات الاستعمارية، ثم السلطات الجزائرية بعد الاستقلال، غير أنه سرعان ما تزايدت أعداد المهاجرين في الستينات إلى مستويات غير قابلة للسيطرة عليها، حتى بلغت نسب المهاجرين السريين عموما 65% من العدد الإجمالي للمهاجرين في فرنسا.

والحقيقة أن الجزائر لم تكن في حرج من توجه مواطنيها بتلك النسب إلى فرنسا ولو بصفة غير قانونية، و هذا راجع إلى حجم العملة الصعبة التي كان ولا يزال يساهم بها هؤلاء المهاجرين، وإلى مساهمة ذلك في امتصاص البطالة، وبالتالي فإن أهميتهم من الناحية الاقتصادية تعتبر كبيرة بدرجة أهمية مساهمتهم في الأعباء المالية للدولة[2].

[1] **Hamouda Nacer-Eddine,** op cit, p 2 et suiv, Voir aussi **Mebrroukine Ali,** L'attitude des autorités algériennes devant le phénomène de la migration irrégulière, CARIM-AS 2009/08, Robert Schuman Centre for Advenced Studies, San Domenico di Fiesole (FI) : Institut universitaire européen,2009, p 2.

[2] **صايش عبد المالك،** مكافحة الهجرة غير الشرعية: نظرة على القانون 01/09، مرجع سابق، ص 11.

غير أن التوقيع على اتفاقية تشنغن وكذا تأثيرات الأزمة المالية للسبعينات غيرت من ملامح سياسة فرنسا نحو الهجرة الجزائرية[1]، التي ارتفعت أكثر تحت تأثير الوضع الأمني للبلاد في سنوات التسعينات، كما جاءت ظاهرة الإرهاب لتكون عاملا جديدا يؤثر في سياسات الهجرة نتيجة شعور الدول المستقبلة بخطره، كما كانت أيضا عاملا طاردا للمهاجرين الراغبين في العبور نحو أوروبا.

وعليه فالجزائر بقيت في مأمن من ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى غاية نهاية التسعينات، و بالرغم من الضغوطات العديدة التي مورست عليها من طرف الإتحاد الأوروبي في أعقاب قمة برشلونة، وفي كل مراحل المفاوضات التي سبقت التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي التي دخلت حيز النفاذ في عام 2005، فإنها بقيت ترى في الظاهرة مجرد استجابة لتنمية متأخرة في دول الانطلاق[2]، والشيء الأساسي أن الشبكات الإجرامية التي تتكفل بنقل المهاجرين لم يكن لها وجود يذكر.

2. مرحلة مقاضاة المهاجرين وفقا لأحكام القانون البحري

هذه المرحلة امتدت من سنوات 2005 إلى غاية 2008، وهي فترة تميزت بتزايد أعداد المهاجرين بصفة غير مسبوقة ومن كل شواطئ الوطن وفي كل الاتجاهات أيضا، بعدما كانت مركزة في الغالب من الشواطئ الغربية باتجاه اسبانيا.

و من جانب أخر فإن العمليات التي كانت تتم في ظروف طقس مناسبة وبتنظيم محكم، زالت وأصبحت تتم عن طريق شبكات إجرامية تسعى فقط لتحقيق الربح، من دون أن تكترث لا بحياة و لا بسلامة الأفراد الذين تقوم بنقلهم، مما جعل رحلاتهم تتم في كل

[1] **Labdelaoui Hocine**, Les dimensions sociopolitique de la politique algérienne de lutte contre l'immigration irrégulière, CARIM-AS, 2OO8/67, Robert Schuman Centre for Advenced Studies, San Domenico di Fiesole (FI) : Institut universitaire européen, 2008, p 1.

[2] **Mebrroukine Ali,** Migration, genre et relation internationales : le cas de l'Algérie, CARIM-AS 2011/07, Robert Schuman Centre for Advenced Studies, San Domenico di Fiesole (FI) : Institut universitaire européen, 2011, p 1 et suiv.

الأوقات وباستعمال أضعف الوسائل، و النتيجة كانت تحول الهجرة السرية إلى ظاهرة يصبو إليها جل الشباب، رغم علمهم أن مصير أكثرهم سيكون الغرق أو الحجز في مراكز متخصصة.

في ظل هذه الظروف كان لابد للدولة أن تتدخل لاحتواء هذه الظاهرة[1] و لردع الشباب ودفعهم للتخلي عن فكرة الهجرة السرية ولو بتسليط العقوبات عليهم[2]، و لأن قانون العقوبات لم يكن يحوي أحكاما تنظم هذا المجال فقد كان القضاة يعمدون إلى تطبيق أحكام القانون البحري (قانون 05/98) في المادة 545[3]، التي تعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى خمسة (5) سنوات، و بغرامة مالية تتراوح ما بين 10 ألف و 50 ألف دج على الدخول غير المشروع للسفينة بنية القيام برحلة[4].

و لا يغفل أي مختص بالقانون أن يلاحظ أن الأحكام التي يصدرها القضاة استنادا لأحكام المادة السابقة، إنما هي مبنية على أساس القياس، وأن هذا الأخير محظور في مواد القانون الجنائي لما فيه من تناف مع مبدأ الشرعية المكرس في الدستور و في القانون الجنائي[5].

---

[1] **Labdelaoui Hocine**, La dimension sociopolitique de la politique algérienne de lutte contre l'immigration irrégulière, op cit, p 8.

[2] **التميمي محمد رضا**، « الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية»، مجلة دفتر السياسة والقانون، عدد 4، جانفي 2011، ص 256.

[3] قانون رقم 05/98 مؤرخ في 1 ربيع الأول 1419 الموافق 25 جوان 1998، يعدل ويتمم الأمر رقم 80/76 المؤرخ في 29 شوال 1396 الموافق 23 أكتوبر 1976 والمتضمن القانون البحري، ج ر عدد 47، الصادرة بتاريخ 1998/06/27.

[4] **زروقي إبراهيم**، مرجع سابق، ص 27.

[5] تنص المادة 46 من الدستور الجزائري على أنه: "لا إدانة إلا بمقتضى قانون صادر قبل ارتكاب الفعل المجرم، أنظر الدستور الجزائري المرسوم الرئاسي 438/96، المؤرخ في 7 ديسمبر 1996، ج ر 76، مؤرخة في 8 ديسمبر 1996، وتنص المادة الأولى من قانون العقوبات، " لا جريمة ولا عقوبة أو تدابير أمن بغير قانون." أنظر الأمر رقم 156/66، مرجع سابق.

وعلى أساس ذلك فقد كانت هناك انتقادات عديدة تعرضت لها السلطات الجزائرية نتيجة الفراغ القانوني الموجود، فكان من الواجب أن تعمد إلى سن قانون يزيل اللبس الموجود في هذا المجال، فأدرج بذلك نص خاص يعاقب على الهجرة السرية[1]، بعد أن عرض على مجلس الوزراء المنعقد في 2008/09/01[2].

ثانيا: الأحكام التي تضمنها القانون 01/09 بشأن تجريم الهجرة غير الشرعية

لقد تناول المشرع الجزائري هذه الأحكام في المادة 175 مكرر 1، و ذلك في القسم الثامن من الفصل الخامس من الباب الأول و الجزء الثاني، عنونه بالجرائم المرتكبة ضد القوانين و الأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني.

جاء في مضمون المادة ما يلي:" دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر أو بإحدى العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر التراب الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، و ذلك بانتحال هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أية وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين و الأنظمة السارية المفعول، و تطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود.[3]"

لقد وضع المشرع الجزائري فعل الهجرة غير الشرعية في مصاف الجنح، وأفرد له نوعين من العقوبات أحدهما بدني؛ و هو الحبس من شهرين إلى ستة (06) أشهر،

---

[1] **محمد معمر**، أسباب و دوافع الإقبال على ظاهرة الحرقة، دراسة ميدانية للحرقة المطرودين من اسبانيا بمدينة الغزوات ولاية تلمسان، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2009، ص 11.

[2] **التميمي محمد رضا**، مرجع سابق، ص 266.

[3] القانون 01/09 المؤرخ في 25 فيفري 2009، مرجع سابق.

والثانية مالية وهي الغرامة من عشرين (000 20) إلى ستون (000 60) دج، والملاحظ أن هذه العقوبات ليست مشددة أو على الأقل غير مبالغ فيها، و هذا يوضح أساسا أن سبب تجريم المشرع للهجرة لا يكمن في طبيعة هذا الفعل في حد ذاته، الذي لا يمكن أن نعتبره بأي حال من الأحوال على أنه عمل شاذ ومخالف للنظام الاجتماعي والسلوك السوي للأفراد، خاصة و أنه يعبر من جهة أخرى على حق مكفول في المواثيق الدولية ومنها المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[1] وفي دستور الجزائري[2].

و عليه نقول أن مرد هذا التجريم هو القضاء على هذه الآفة بمحاولة إخافة المقبلين على الهجرة عن طريق هذه العقوبات، و فيما يخص العقوبات المالية فيمكن أن يحكم بها إضافة إلى النطق بالعقوبة البدنية، أو أن يتم النطق بها منفردة، و يلاحظ أنها جاءت متلائمة مع المبالغ التي تكلف المهاجر السري سواء لتزوير الوثائق أو لحجز مكان في القارب المعد لاجتياز الحدود[3].

الفرع الثاني: تهريب المهاجرين

تماشيا مع مصادقة الجزائر على اتفاقية باليرمو وبروتوكولها الخاص بتهريب المهاجرين، وكذا مع الانتشار المستمر لعصابات نقل الأشخاص خارج الوطن، وما يكتسي محاربة نشاط هذه الشبكات من أهمية في عملية محاربة الهجرة غير الشرعية، فأفرد المشرع الجزائري مجموعة من المواد في القانون 01/09، لكي يتفادى الهفوات التي تم الوقوع فيها سابقا، ولكنه أورد أيضا بعض الأحكام في قانون 11/08 المتعلق بشروط دخول وإقامة الأجانب في الإقليم الجزائري.

[1] أنظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مرجع سابق.

[2] أنظر المادة 44 من الدستور الجزائري، مرجع سابق.

[3] **عثمان الحسن محمد نور، ياسر العوض الكريم المبارك**، مرجع سابق، ص 18، 19.

ولقد أورد المشرع الجزائري الأحكام المتعلقة بفعل تهريب المهاجرين في القسم الخامس مكرر 2 من الفصل الأول الباب الثاني الكتاب الثالث من الجزء الثاني، تحت عنوان "**تهريب المهاجرين**"، و جاء في هذا القسم 12 مادة، وذلك من المادة 303 مكرر 30 إلى المادة 303 مكرر 41 تناولت تعريف هذا العمل الإجرامي ومجموعة من الأحكام الأخرى.

أولا: الأحكام الواردة في قانون 01/09

يشكل هذا القانون ردة فعل مباشرة من السلطات للواقع الذي أصبحت تعيشه الجزائر بعد انتشار الهجرة غير الشرعية في أوساط شبابها على نطاق واسع، كما أنه يعتبر أيضا استجابة لبروتوكول تهريب المهاجرين ومختلف الوثائق الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة في نفس الموضوع، حتى يتم تحيين القانون الجزائري بناء على ما تحتويه هذه المواثيق.

يعتبر فاعلا بحسب القانون الجزائري كل من قام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني، لشخص أو عدة أشخاص، وهذا ما يمكن أن يستخلص من خلال التعريف الذي جاء به نص المادة 303 مكرر 30[1]، وغني عن البيان أن المشرع الجزائري لم يميز بين حالة ما إن كان الفعل قام به شخص واحد أو عدة أشخاص، رغم أن هذا النوع من الجرائم يدخل في خانة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تتطلب التنظيم و تعدد الأشخاص، غير أنه أشار إلى حالة تعدد الأشخاص الفاعلين وجعله سببا من أسباب التشديد وهذا وفقا لمقررات المادة 303 مكرر 32[2].

[1] جاء تعريف فعل التهريب في الفقرة الأولى من المادة 303 مكرر 30 التي تنص على أنه" يعد تهريبا للمهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو لعدة أشخاص من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أية منفعة أخرى." حول تعريف تهريب المهاجرين وأهم الإشكالات التي يطرحها التعريف المقدم من طرف المشرع الجزائري راجع الصفحة 78 من هذا البحث وما بعدها.

[2] قانون 01/09، مرجع سابق.

كما يمكن أن نشير إلى أن المشرع ميّز بين الفعل البسيط، وذلك الذي تسهل له وظيفته ارتكاب الجريمة أو يستعمل السلاح أو يهدد باستعماله، إضافة إلى تفصيله في مسألة الشخص الطبيعي والمعنوي في المادة 303 مكرر 38 التي تنص على أنه" يكون الشخص المعنوي مسؤولا جنائيا عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم، حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 51 مكرر من هذا القانون[1]، و تطبق على الشخص المعنوي العقوبات المقررة في المادة 18 من هذا القانون".

1. العقوبات المقررة لجريمة تهريب المهاجرين

لقد جاءت العقوبات التي أقرها المشرع الجزائري من خلال هذا التعديل في مسألة تهريب المهاجرين مختلفة في درجاتها باختلاف المعطيات السابقة التي أشرنا إليها سابقا، فالعقوبة الأولى والأخف التي أفردها المشرع هي مقررة للشخص الذي يقوم بصفة منفردة بنقل أو تدبير الخروج من الإقليم الوطني لمهاجر أو أكثر للحصول على منفعة مالية أو أية منفعة أخرى، وقررت له المادة 303 مكرر 30 في الفقرة الثانية عقوبة الحبس من ثلاثة (03) سنوات إلى خمسة (05) سنوات حبسا وغرامة تتراوح ما بين 000 300 دج و000 500 دج.

و هي عقوبة تتلاءم في نفس الوقت مع الثمن الذي يطلبه المهربون لقاء خدماتهم، و مع درجة جسامة فعل نقل شخص أو عدة أشخاص إلى خارج الإقليم الوطني إذا كان لا يعرض و لا يرجح تعريض سلامة المهاجرين للخطر و لا معاملتهم معاملة غير إنسانية، وكذلك أن لا يكون من بين هؤلاء المهاجرين أشخاصا قصر، أما إذا تحققت أحد هذه الحالات فإن العقوبة ترتفع لتصل إلى حبس لمدة تتراوح بين خمسة

[1] تنص المادة 51 مكرر من قانون العقوبات على أنه: "باستثناء الدولة والجماعات المحلية والأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون العام، يكون الشخص المعنوي مسؤولا جزائيا عن الجرائم التي ترتكب من طرف أجهزته أو ممثليه الشرعيين عندما ينص القانون على ذلك.

إن المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي لا تمنع مساءلة الشخص الطبيعي كفاعل أصلي أو كشريك في نفس الأفعال." أنظر قانون رقم 15/04، المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، يعدل ويتمم الأمر رقم 156/00، المتضمن قانون العقوبات الجزائري، ج ر 71، الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 2004.

(05) إلى عشرة (10) سنوات وغرامة مالية مقدرة ما بين 000 500 إلى 000 000 1 دج حسب المادة 303 مكرر 31.

2. الظروف المشددة

أما المادة 303 مكرر 32 فجاءت بظروف أخرى مشددة لكنها لا تتعلق بالمهاجر وإنما تتعلق بالمهرب، و جاءت بأربعة حالات ترتفع فيها العقوبة إلى السجن من عشرة (10) إلى عشرين (20) سنة و غرامة من مليون إلى مليونين دينار، و هذه الحالات هي:

- إذا سهلت وظيفة الفاعل ارتكاب الجريمة؛ كأن يكون الفاعل يشتغل في سلك حرس الحدود أو الجمارك أو ربان طائرة أو باخرة و غير ذلك من الوظائف؛
- إذا ارتكبت الجريمة من طرف أكثر من شخص من دون أن يكون بينهم اتفاق مسبق حول ارتكاب الجريمة؛
- إذا ارتكبت الجريمة بحمل السلاح أو التهديد باستعماله؛
- إذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة، أي أن يكون الفعل مبرمجا من طرف شخصين أو أكثر مع وجود اتفاق مسبق للإتيان بهذا السلوك الإجرامي، و نوع من التنظيم يسمح بتوزيع المهام بشكل محدد ما بين الأعضاء.[1]

و يلاحظ أن المشرع ميز بين الجريمة لمّا يتعدد فيها الأشخاص من دون وجود طابع التنظيم بينهم، وحالة أن تتم الجريمة من طرف جماعة منظمة، و نتساءل عن هدف و أهمية هذا التميز ما دام أنه قد سوّى بينهما في العقوبة[2].

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الحالة الثانية – أي حالة ارتكاب الجريمة من طرف جماعة منظمة – تكون أشد خطورة من الأولى، وأن نشاطها يمتاز بالاستمرارية والتنظيم، وعادة ما يرافق نشاطها الظروف المشددة الأخرى التي أشار إليها المشرع؛

[1] أنظر المادة 303 مكرر 32، من قانون 01/09، مرجع سابق.

[2] **صايش عبد المالك**، مكافحة الهجرة غير الشرعية: نظرة على القانون 01/09، مرجع سابق، ص 11 وما بعدها.

كحمل السلاح أو التهديد باستعماله و تعريض حياة المهاجرين للخطر[1]، والمعاملة اللإنسانية و المهينة، كسلب الأموال و اغتصاب النساء ورميهم في البحر[2]، ومثل هذه الشبكات هي التي أشار إليها برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، والذي تلزم مادته السادسة على تجريم الأفاعل التي تقوم بها.

و قد قامت الجزائر وفاءا لالتزاماتها الدولية بعدما صادقت على هذا البروتوكول بموجب المرسوم الرئاسي 481/03 المؤرخ في 09 نوفمبر 2003، وتأكيدا من طرف المشرع على أهمية محاربة نشاط المهربين تعامل المشرع بحزم حتى مع الأشخاص الذين لم يبلغوا السلطات عن التهريب، ولو كانوا ملزمين بالسر المهني فعاقبهم بالحبس من سنة إلى خمسة سنوات حبسا و بغرامة مالية مقدرة ما بين 100 ألف دج إلى 500 ألف دج، ويستثنى فقط من هذه العقوبات أقارب و حواشي وأصهار الجاني إلى غاية الدرجة الرابعة، غير أنه في حالة كون الجريمة ارتكبت على قاصر لم يتعدى 13 سنة فإن هذا الاستثناء لا يعتد به.

وهنا يمكن أن نطرح سؤالا في غاية الأهمية و هو: هل يمكن أن يعاقب المهاجر بنفس هذه العقوبة ما دام يعلم بوقوع التهريب؟ فالمفروض أنه في هذه الحالة أرتكب جريمتين هما: الهجرة غير الشرعية و جريمة عدم إبلاغ السلطات و الجريمة الثانية هي الأشد عقوبة و بالتالي فيفترض أن يعاقب بها المهاجر.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية مكافحة تهريب المهاجرين تكتسي أهمية بالغة في السيطرة على وفود الهجرة غير القانونية ويتجلى ذلك من خلال أوجه عديدة، أبرزها أن شبكات تهريب المهاجرين تمتاز بالتنظيم المحكم و الذي يعتبر عاملا أساسيا لبقائها ونجاح أعمالها، إذ أن نشاطها لا يشمل إقليم دولة واحدة بل أقاليم متعددة مع ما يفرضه

---

[1]– **عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك**، مرجع سابق، ص 18، 19.

[2] تروي عائشة إحدى المهاجرات الصوماليات التي استعانت بشبكات تهريب البشر كيف أنهم أمسكوا إبنها و قاموا برميه في البحر ليكون و جبة للأسماك لمجرد أنه كان يبكي جراء الألم الذي كان يعاني منه من شدة المرض، وهي إحدى الصور التي تثبت بشاعة و قساوة هؤلاء المجرمين، أنظر:

Astridvangenderen Sort, « Pire que des requins », *Revue Refugiés*, n° 148, 2008, p 12.

ذلك من الاختلاف في مجال الأفراد، القوانين، اللغات، التضاريس... وغير ذلك من الأمور التي تستدعي درجة كبيرة من الحنكة في التعامل مع المواقف والحالات.

و في المسائل المتعلقة بالسعر الذي يطلبه المهربون يلاحظ كيف أن هذه الشبكات أصبحت تعتمد على مساهمة بعض الأشخاص في جمع الطامحين في الهجرة، فإذا تمكنوا من ذلك فإنهم يحصلون على تخفيض أو إعفاء من دفع ثمن الرحلة، و كذلك الأمر لمن يسهل عملية عبور الحدود عن طريق رشوة الإداريين ومصالح حراسة الحدود[1].

من خلال هذا يمكن أن نتصور درجة التنظيم العالية لدى هذه الشبكات الإجرامية التي تنشط بغرض واحد وهو تحقيق المصالح المادية، مما يجعل مكافحة نشاطها يأتي في المقام الأول في أي سياسة تهدف إلى السيطرة على تحركات الأشخاص خارج ما يقرره القانون.

ثم إنه من جهة أخرى يعتبر نشاطها خطرا كبيرا على حياة المهاجرين، إذ في كثير من الأحيان يتم التخلي عن المهاجرين في مناطق معزولة وخطيرة أو حتى في وسط البحر، كما تكون حياتهم معرضة للخطر على الدوام تحت تهديد استعمال السلاح إضافة إلى السرقة و الاغتصاب.

أمر أخر لا ينبغي أن نغفل عنه وهو أن هذه الشبكات إضافة إلى الأضرار المشار إليها آنفا، فهي تلعب في نفس الوقت دورا لا يستهان به في نشر ثقافة الهجرة غير الشرعية لدى فئة الشباب، وخصوصا من خلال عرض تجارب المهاجرين الناجحين الذين استطاعوا تغيير وضعهم الاقتصادي، و هذا بهدف تحفيزهم على الهجرة، مما يجعل نشاط المهربين لا يقتصر على تدبير الدخول و إنما يصل إلى حد الدعاية لهذا العمل، وفي الحقيقة أن المشرع الجزائري لم يتفطن إلى هذه الجزئية ولم يفرد لها أحكاما خاصة بها.

[1] **Mabrouk Mehdi**, Emigration clandestine en Tunisie : Organisations et filières, op cit, pp 104 et 105.

3. تخفيض العقوبة والإعفاء منها

لقد أقر المشرع الإعفاء من العقوبة لفائدة بعض الأشخاص في حالة ما إذا قاموا بإبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية عن جريمة تهريب المهاجرين، شرط أن يكون ذلك قبل البدء في تنفيذها أو أثناء القيام بها[1].

وهذا الإجراء إنما يهدف المشرع من ورائه إلى تشجيع الفاعلين للعدول عن ارتكاب الجريمة، وتبليغ السلطات لإفشال مشروع نقل الأشخاص خارج الإطار المحدد له قانونا، وهي وسيلة إضافية لمكافحة نشاط عصابات التهريب وفك ارتباط عناصرها، ويتجلى هذا بصورة أوضح من خلال الفقرة الثانية من نفس المادة التي تقرر تخفيضا للعقوبة فقط في حق من قام بالتبليغ عن الجريمة بعد تنفيذها.

كما يلاحظ أن المشرع الجزائري من خلال القانون 01/09 أدرج فقط فعل تدبير نقل الأشخاص، سواء كانوا جزائريين أو أجانب إلى خارج الأقليم الوطني ضمن ما يعرف بتهريب المهاجرين، وأفرد له العقوبات التي ذكرناها، أما في الحالة العكسية فلم يتناولها، أي في حالة قيام أي شخص بنقل المهاجرين من دولة أجنبية نحو الجزائر، مع أنه في الواقع هذا لم ينم عن غفلة منه وإنما مرد ذلك يرجع إلى تناوله لهذا العمل في قانون أخر و هو القانون 11/08 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيه.

ثانيا: الأحكام الواردة في قانون رقم 11/08

بداية ينبغي أن نشير إلى القانون 11/08 يطبق على الأجنبي الذي عرفه المشرع الجزائري على أنه: "يعتبر أجنبيا، كل فرد يحمل جنسية غير الجنسية الجزائرية أو الذي لا يحمل أية جنسية"[2]، و هذا الأجنبي إذا كان متواجدا على التراب الوطني فإنه يجب

[1] أنظار المادة 303 مكرر 36 من قانون 11/09، مرجع سابق.

[2] أنظار المادة 3 من قانون 11/08، مرجع سابق.

عليه أن يكون حائزا لوثيقة سفر ولتأشيرة تكون قيد الصلاحية[1]، وإلا عد مهاجرا غير شرعي سواء دخل الإقليم الجزائري بصفة فردية أو مستعينا بالمهربين.

وعلى ذلك فإنه من الطبيعي أن يحتوي القانون 11/08 على بعض الجزاءات، خاصة لمن يساعد أو يسهل أو يقوم بإدخال الأشخاص إلى الإقليم الجزائري، وهذا على الرغم من أن المشرع لم يشر صراحة إلى تهريب المهاجرين من خلال هذا القانون.

وبخصوص الجزاءات التي أقرها هذا القانون لفعل نقل المهاجرين بطريقة غير قانونية فيمكن أن نلاحظ أنها مقسمة إلى نوعين، الأول ذات طابع مدني جاءت في المادة 35 التي تلزم بدفع غرامة مدنية جزافية تتراوح قيمتها ما بين 150 ألف دج إلى 500 ألف دج كل ناقل يقوم بنقل أجنبي إلى الإقليم الجزائري قادما إليه من دولة أخرى، سواء كان ذلك بنية الإقامة أو العبور، بشرط أن يكون الشخص المنقول غير حائز لوثائق السفر القانونية أو للتأشيرة المفروضة عليه بموجب القانون أو الاتفاقات الدولية المطبقة عليه بسبب جنسيته[2].

والنوع الثاني هي عقوبات ذات طابع جزائي نصت عليها المادة 46 وتمس الجانب البدني والمالي في آن واحد حيث، تنص على أنه:" يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى خمسة (5) سنوات و بغرامة من 60 ألف إلى 200 ألف دج كل شخص يقوم بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتسهيل أو محاولة تسهيل دخول أو تنقل أو إقامة أو خروج أجنبي من الإقليم الجزائري بصفة غير قانونية"[3].

[1] انظر المادة 4 فقرة 2 من قانون رقم 11/08، مرجع سابق.

[2] على العكس من ذلك فإن القانون 01/09 يعاقب على فعل إخراج أي شخص من الإقليم الوطني حتى ولو كان هذا الشخص حاملا للوثائق إذ ما تم ذلك من غير الأماكن المخصصة لعبور الحدود.

[3] قانون رقم 11/08، مرجع سابق.

وتكون العقوبة بالسجن من خمس (5) سنوات إلى عشر (10) سنوات وغرامة من 300 ألف دج إلى600 ألف دج عندما ترتكب المخالفة المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه مع أحد الظروف الآتية :

- حمل السلاح.
- استعمال وسائل النقل والاتصالات وتجهيزات خاصة أخرى.
- ارتكاب المخالفة من طرف أكثر من شخص عندما يكون عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين تم إدخالهم أكثر من شخصين.
- عندما ترتكب المخالفة في ظروف من شأنها تعريض الأجانب مباشرة لخطر آني للموت أو لجروح تحدث بطبيعتها تشويها أو عاهة مستديمة.
- عندما تكون المخالفة من شأنها تعريض الأجانب لظروف المعيشة أو النقل أو العمل أو الإيواء لا تتلاءم مع الكرامة الإنسانية.
- عندما تؤدي المخالفة إلى إبعاد قصر الأجانب (الأجانب القصر) عن وسطهم العائلي أو عن محيطهم التقليدي[1].

و تكون العقوبة السجن لمدة تتراوح من عشر(10) سنوات إلى عشرين (20) سنة وغرامة من 2.250.000 دج إلى 3.000.000 دج عندما ترتكب المخالفة مع ظرف على الأقل من الظروف المحددة في الفقرات السابقة، كما يجوز للقاضي النطق بمصادرة الأشياء التي استخدمت لارتكاب المخالفة وكذلك الموارد الناجمة عنها."

[1] يلاحظ من خلال هذه الظروف المشددة أنها لا تختلف عما جاء به قانون 01/09 وأنها تصب في خانة الجريمة عبر الوطنية المنظمة، ولذلك نتساءل عن السبب الذي جعل المشرع يفرد أحكاما خاصة بدخول الأجانب في هذا القانون، وأخرى خاصة بتدبير الخروج غير الشرعي من الإقليم الوطني، مع أن كلا الحالتي تعتبر تهريبا للمهاجرين، أنظر حول الموضوع، **صايش عبد المالك**، محاربة الهجرة السرية من خلال القانون رقم 08-11، مرجع سابق، ص 236-246.

لا شك أن المشرع أراد من خلال هذه الأحكام أن يتعامل بحزم، خصوصا مع الأشخاص الذين يحاولون استغلال ظروف المهاجرين و رغبتهم الجامحة في الوصول إلى البلد المتطورة للحصول على أرباح مادية، فأقر عقوبات مالية وأخرى بدنية حدها الأدنى سنتين وحدها الأقصى عشرون سنة إذا توافرت واحدة من الظروف المشددة المذكورة أعلاه.

علاوة على ذلك فقد جاء القانون المتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم في الاقليم الجزائري بمجموعة من الأحكام التي تساعد بشكل غير مباشر على محاربة تهريب المهاجرين، نذكر على سبيل المثال معاقبة كل من يسهل إقامة الأجانب بطريقة غير شرعية، وذلك حسب نص المادة 45، وكذا الزام كل من يقوم بإيواء أجنبي بالتصريح بذلك، و طبعا تحت طائلة عقوبة تقررها المادة 38.

كما يلحق العقاب أيضا كل من يقوم بعقد زواج لمجرد الحصول على بطاقة إقامة، والتي قد يصل الجزاء فيها إلى عشرة (10) سنوات حبس إذا قامت به مجموعة منظمة[1].

المطلب الثاني: مكافحة تهريب المهاجرين في القانون المقارن

على غرار الجزائر قامت العديد من الدول بسن قوانين داخلية تقنن من خلالها جريمة تهريب المهاجرين، وتكون متلائمة مع طبيعة أنظمتها القانونية من جهة، وتستجيب لحتمية مكافحة هذه الظاهرة ولالتزامها الدولي المتمثل في المصادقة على اتفاقية باليرمو بروتوكول المتعلق بتهريب المهاجرين.

[1] **Kerdoun Azzouz,** La loi 08-11 sur la condition des étrangers : mutation des règles juridique algériennes et leurs impacts sur la migration irrégulière, CARIM-AS 2009/06, Robert Schuman Centre for Advenced Studies, San Domenico di Fiesole (FI) : Institut universitaire européen, 2009, p 7-9.

بطبيعتها تختلف القوانين المقارنة في المواقف التي تتخذه إزاء الجرائم بكافة أنواعها بحسب درجة انتشارها في كل مجتمع، كما نجدها تتعامل مع كل جريمة بما يتلاءم مع درجة خطورتها، وهذا ما ينطبق على جريمة تهريب المهاجرين التي تعرف انتشارا وخطورة أكبر في دول المصدرة ودول العبور إلى درجة ما (الفرع الأول) على عكس الدول المستقبلة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تهريب المهاجرين في تشريعات بعض دول المصدر و دول العبور

من الطبيعي أن تتخذ أغلب الدول المصدرة ودول العبور مواقف صارمة تجاه تهريب المهاجرين، على أساس المخاطر التي قد تتعرض لها جراء انتشارها، غير أن بعضها الأخر لم يتعامل بنفس الحزم مع الشبكات التي تنشط في هذا المجال، وهذا ما سنبينه من خلال بعض النماذج التي سنتناولها.

أولا: موقف المشرع المغربي

لقد استطاعت الهجرة غير الشرعية المغربية أن تلفت النظر بكثافتها واتجاهاتها، فحولت المغرب إلى محطة عبور وانطلق ووصول بالنظر إلى موقعه الجغرافي، الذي جعل الشبكات الإجرامية المتخصصة في تهريب المخدرات المنتجة في المغرب أو القادمة من دول أمريكا اللاتينية تتخذ من هذا الأخير مركزا أساسيا لإدارة نشاطها، الذي سرعان ما امتد إلى مجالات أخرى ذات صلة ومنها تدبير عبور الأشخاص عبر الحدود، كما أن هذه المكانة هي التي جعلت المغرب يحتل صدارة اهتمام الاتحاد الأوروبي في ما يخص برامجه المتعلقة بالهجرة[1].

[1] على عكس الجزائر بل وحتى أغلب دول الضفة الجنوبية للمتوسط فإن المغرب يتعاطى مع السياسات الأوروبية المتعلقة بالهجرة بإيجابية تامة، وهذا ما جعل الاتحاد الأوروبي يمنحه صفة الشريك المتقدم (Associé Avancé)

وبالنظر إلى هذه المعطيات كان المغرب سباقا إلى سن تشريع يستهدف به هذه الظاهرة، بصدور القانون المتعلق بدخول وخروج الأجانب وبالهجرة غير الشرعية في نوفمبر من عام 2003، الذي يعتبر دليلا على جدية المملكة في تعاملها الحازم مع كل من يتسلل إلى الإقليم الأوروبي انطلاقا من المغرب، وكذا مع كل من يقدم مساعدة في هذا الصدد بما في ذلك شبكات التهريب، والاتحاد الأوروبي من جانبه دعم هذه الخطوة بتقديمه مساعدة مالية للمغرب بلغت قيمتها 40 مليون أورو عام بعد صدور هذا القانون، ثم في عام 2006 خصص له أيضا غلاف ماليا لا يقل عن 30 مليون أورو[1].

وعلى الرغم من أن المشرع المغربي لم يدمج جريمة تهريب المهاجرين في محيطها الطبيعي، والمتمثل في قانون العقوبات على اعتبار أنها تدخل في مصاف الإجرام المنظم، وهو الشيء الذي جعله لا يفصل في تعريفها ولا يبوب أحكامها بنسق جيد، إلا أنه مع ذلك أفرد مجموعة من العقوبات لكل الأفعال التي تعتبر مساعدة للمهاجر السري لنجاح رحلته، وهو بذلك يعتبر تكملة لقانون العقوبات المغربي وللقوانين الأخرى ذات الصلة[2].

إذ تناول المشرع المغربي تهريب المهاجرين من خلال القانون 02/03 والذي جاءت صيغته التنفيذية بظهير شريف رقم 196- 03-1 الصادر بتاريخ 11 نوفمبر 2003 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة، وتنص المادة 48 منه على أنه "يعاقب بغرامة من 5000 إلى 10000 درهم كل مسافر

عوض الشريك العادي وذلك في أعقاب القمة السابعة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في أكتوبر عام 2008، وقد أعلن الاتحاد على إثره أنه يثني على الجهود التي يبذلها المغرب لمواجهة الهجرة غير الشرعية والتي أدت إلى تراجع ملفت في نسبها، أنظر حول ذلك:

Procès-verbal de la septième session du Conseil d'Association UE-Maroc, Conseil de l'Union Européenne, (Bruxelles, 13 octobre 2008) (cf. doc. UE-MA 13653/08), p 10, document disponible sur le lien suivant : http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009_2014/documents/dmag/dv/200/200912/20091201_eustatementmorocco_fr.pdf

[1] **Kitmun Diane**, « Le Maroc gère les flux des indésirables », *Plein droit*, 2011/1 n° 88, p. 29.

[2] **Baba Naima**, op cit, p 12.

أو ناقل أو مقاولة النقل الذين يقومون بنقل كل أجنبي غير حائز على الوثائق اللازمة إلى التراب المغربي قادما إليه من إقليم دولة أخرى"[1].

ولم يقع المشرع المغربي في الخطأ الذي وقع فيه نظيره الجزائري، وعليه فهو لم يجعل العقوبة تقتصر على نقل الأجانب إلى الإقليم المغربي فقط بل شملت أيضا نقل المغاربة أو الأجانب من المغرب إلى أي دولة أجنبية.

إذ نجد المشرع المغربي يستطرد في المادة 51 من القانون السالف الذكر بأنه يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة مالية يتراوح قدرها بين 50000 إلى 500000 درهم، كل من يقدّم مساعدة أو عونا لكل شخص سواء كان مغربيا أو أجنبيا لمغادرة التراب المغربي بصفة توحي أنها رسمية، وذلك باستعماله أثناء اجتياز أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية وسيلة احتيالية للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة، أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة المعمول بها، أو باستعماله لوثائق مزورة أو بانتحاله اسما، وتعاقب كذلك بنفس العقوبة كل شخص تسلل إلى التراب المغربي أو غادره من منافذ أو عبر أماكن غير مراكز الحدود المعدة خصيصا لذلك.

أما تسهيل و تنظيم الأفعال المذكورة سابقا فإن المشرع المغربي يعاقب عليها بالحبس من 6 أشهر إلى ثلاثة سنوات و بغرامة مالية من 50000 إلى 500000 درهم، و ترتفع هذه العقوبات إلى السجن ما بين 5 و 15 سنة وبغرامة من 500 ألف إلى مليون درهم في حالة العود، و قد ترتفع أكثر لتصل العقوبة إلى السجن المؤبد في حالة ما إذ أدت هذه الأفعال إلى موت أحد المهاجرين[2].

[1] **Naima Baba**, op cit, p 12.

[2] القانون 02/03، مرجع سابق.

وإضافة إلى ذلك فقد جاء القانون 03-02 بمجموعة من الأحكام المساعدة على مكافحة تهريب المهاجرين، ومن ذلك تلك التي تمنع الزواج بغرض الحصول على الوثائق، وكذا تلك التي تعاقب الأشخاص الذين يقومون بتشغيل المهاجرين السريين بصفة غير قانونية[1]

لكن على الرغم من المدح الذي تلقاه المغرب من الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذا لم يلق صدرا رحبا لدى المغربيين بل وإن كثيرا من المختصين في مجال القانون انتقدوه، خاصة وأنه جاء خدمة للمصالح الأوروبية بحسب رأي الكثيرين، كما أنه يتعامل بقسوة مع ظاهرة اجتماعية واقتصادية آلا وهي الهجرة غير الشرعية، خاصة وأنه عرض أمام مجلس النواب في نفس الوقت الذي نوقش فيه قانون حول الإرهاب، وفي ذلك دلالات عديدة فيما يخص الجهة التي ساهمت في وضعه والأهداف التي سطرت له[2].

ومع أنه يبقى آلية حقيقية لمكافحة تهريب المهاجرين خاصة بالنظر إلى حجم انتشار هذا النمط من الإجرام المنظم في المغرب، إلا أنه يعاب عليه أيضا أنه لم يعالج الهجرة غير الشرعية بما يتلاءم مع طبيعتها وخصائصها، وذلك راجع إلى غياب صورة واضحة عن الظاهرة لدى من سنوا هذا القانون، مما جعله لا يعالج بكل جوانبها وبمختلف تعقيداتها[3].

ثانيا: موقف المشرع التونسي

لقد التحقت تونس بركب الدول التي تمسها الهجرة غير الشرعية فأصبحت منفذا مفضلا للمهربين الذين ينشطون عادة باتجاه إيطاليا وبالضبط إلى صقيلية ولمبدوزا، نظرا

[1] **Khechani Mohamed,** La migration clandestine au Maroc, op cit, p 14.
[2] **Belguendouz Abdelkrim**, « Le Maroc, vaste zone d'attente ? », *Plein droit*, n° 57, pages 35-40, 2003.
[3] **Belguendouz Abdelkrim,** Le Maroc et la migration irrégulière : une analyse sociopolitique, CARIM-AS 2009/07, Robert Schuman Centre for Advansed Studies, San Dominico Di Fiesole (FI) : Institut européen, 2009, p 20.

لقربها من اليابسة التونسية، ولكن هذا لا يمنع من أن تكون مالطا أيضا وجهة أخرى للمهاجرين بل وحتى إلى اليونان وتركيا أحيانا على الرغم من بعد المسافة.

وليست المسافة هي فقط التي تنعش ديناميكية الهجرة السرية في تونس، فمع ما لهذا العامل من أهمية، فإن معدل انتشار شبكات التهريب يعد أيضا سببا لتراكم وتوافد مهاجرين غير شرعيين جدد باستمرار ومن جنسيات متعددة، خاصة في ظل هشاشة النظام الأمني الذي أعقب تغير النظام في هذا البلد، وكذا بسبب تدهور الأمن في ليبيا التي كانت بدورها تستقبل ثم تصدر أعدادا لا يستهان بها من المهاجرين[1].

أمام هذا التصاعد عمدت السلطات التونسية في عام 2004 إلى سن قانون يعاقب بقسوة على أي مساعدة تقدم للمهاجرين السريين، وتعوض به بعض النصوص التي كانت تعاقب على تهريب المهاجرين من ذلك القانون 1968/03/08، والذي يعاقب في الفصل 25 منه كل شخص يساعد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو يسهل دخول أو خروج أو عبور الأشخاص أو إقامتهم بطريقة غير شرعية على الإقليم التونسي بحبس يتراوح بين شهر إلى سنة وغرامة ما بين 6 و 120 دينار[2].

ولكن النية الحقيقية للمشرع التونسي في مكافحة تهريب المهاجرين ظهرت أكثر من خلال القانون الصادر عام 2004، والذي جاء معدلا للقانون 75-40 الصادر في 14 ماي 1975 والمتعلق بجوازات ووثائق السفر[3].

---

[1] **Ben Acour Souhayma et Ben Jemia Monia**, Révolution tunisienne et migration clandestine vers Europe : Révolution européennes et tunisiennes, "CARIM AS", 2011/65, Robert Schuman Centre for Advenced Studies, San Domenico di Fiesole (FI) : Institut universitaire européen, 2011, p 1,2.

[2] القانون التونسي عدد 7 لسنة 1968، مؤرخ في 8 مارس 1968، يتعلق بحالة الأجانب بالبلاد التونسية، ج ر عدد 11، الصادرة مابين 8 و12 مارس 1968.

[3] هذا القانون لم يتناول سوى حالة الهجرة غير الشرعية حيث يعاقب كل تونسي يغادر أو يدخل إلى الإقليم التونسي بطريقة غير شرعية، أنظر المادة 35 من القانون التونسي عدد 40 لسنة 1975، مؤرخ في 14 ماي 1975، يتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر، ج ر، عدد 34، صادرة في 20 ماي 1975.

وإذا كانت الأفعال التي يعاقب عليها لم يطرأ عليها تغييرات كثيرة فإن العقوبات المقررة باتت أشد صرامة[1]، بل أكثر من ذلك أن المادة 52 منه تعطي للقاضي الحرية لتطبيق العقوبات المقررة وفقا لقانون العقوبات أو أي قانون أخر للحالات التي تعرض أمامه، مما يبين أن الهدف من وراء سن هذا التشريع لا يكمن فقط في وضع وثيقة قانونية تعالج وثائق السفر في النظام التونسي، ولا إعادة تنظيم شروط الحصول على هذه الوثائق وإجراءات إصدارها من طرف السلطات المختصة، بل إن الهدف منها هو سن قواعد تكافح بفعالية شبكات التهريب التي تعرف انتشارا متزايدا[2].

وتماشيا مع ذلك جاءت العقوبات في قانون 3 فيفري 2004 متشددة، إذ يعاقب الفصل 38 بثلاثة سنوات حبسا كل شخص قدم معلومة، خطط، سهل أو ساعد أو دبر الدخول أو الخروج غير الشرعي لشخص ما من الإقليم التونسي سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو، ولو كان ذلك تطوعا[3] ومن دون مقابل مالي، أما الفصل 39 فجاء بعقوبة أشد تصل إلى أربعة سنوات لكل من قام بإيواء أو إخفاء الأشخاص الداخلين أو المغادرين للتراب التونسي أو عمل على ضمان فرارهم أو وفر وسيلة نقل لهم.

ثم شددت العقوبة أكثر على من تعمد نقل شخص أو أشخاص لغاية إدخالهم إلى التراب التونسي[4]، وكذا على من شارك في "وفاق" أو تنظيم يهدف إلى إعداد أو تحضير

[1] **Monia Ben Jémia**, « La Tunisie, cerbère des frontières européennes », *Plein droit*, 2007/2 n° 73, p. 35-38.
[2] **Ben Achour Souhayma,** Le droit tunisien face à la traite de personne et au trafic de migrant, op cit, p 7.
[3] يمكن أن نلاحظ خطورة هذه المادة التي تعاقب العمل الخيري التطوعي، والتي يمكن أن تذهب ضحيتها بعض المنظمات والجمعيات الخيرية التي تقدم المساعدة للأجانب لدوافع انسانية، وهذه السمة لا نجدها في أي من قوانين الدول المغاربية، كما أن هذه المادة تتعارض مع أحكام بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين في مادته 14 فقرة 2، حول الموضوع أنظر:
Monia Ben Jémia, « La Tunisie, cerbère des frontières européennes », op cit, p 37.
[4] في رأينا فإن المشرع التونسي لم يحسن صياغة المواد –أو الفصول كما يسميها هو– من 38 إلى 41، ووقع في خلط كبير، إذ ينص الفصل 38 على أنه : "يعاقب بالسجن مدة ثلاثة أعوام وبخطية قدرها ثمانية آلاف دينار كل من

أو ارتكاب الأفعال المذكورة، ولم يغفل المشرع التونسي من إمكانية ضلوع أعوان الدولة في أعمال تهريب المهاجرين ولا من خطورة ذلك، فجعل العقوبة في حقهم مضاعفة لتصل إلى حد السجن لمدة 12 سنة وغرامة قدرها 40 ألف دينار تونسي، إذا كان هؤلاء من فئة حرس الحدود، حراس الموانئ أو ممن هم مكلفون بمعاينة هذه الجرائم أو أعوان قوات الأمن والقوات العسكرية، أما إذا كان هذا الفعل تسبب في عاهات وما شابه ذلك أو في موت الأشخاص المنقولين فإن العقوبة تصل السجن لمدة تتراوح ما بين 15 إلى 20 سنة.

كما لم يغفل المشرع التونسي على حث المواطنين للإبلاغ على هذا النوع من الجرائم، وذلك تحت طائلة العقوبة التي قد تصل إلى 3 أشهر حبسا، وكذا الضالعين في الجريمة بتخفيف العقوبة أو الإعفاء منها[1].

أرشد أو دبر أو ساعد أو توسط أو نظم بأي وسيلة كانت، ولو دون مقابل، دخول شخص إلى التراب التونسي أو مغادرته خلسة سواء تم ذلك برا أو بحرا أو جوا، من نقاط العبور أو من غيرها.

والمحاولة موجبة للعقاب وكذلك الأعمال المعدة مباشرة لارتكاب الجريمة." ثم جاء الفصل 40 كالآتي: "يعاقب بالسجن مدة خمسة أعوام وبخطية قدرها اثنا عشر ألف دينار كل من تعمد نقل شخص أو أشخاص لغاية إدخالهم التراب التونسي أو إخراجهم منه خلسة مهما كانت الوسيلة المستعملة." أما الفصل 41 فينص على أنه: " يعاقب بالسجن مدة ستة أعوام وبخطية قدرها عشرون ألف دينار كل من شارك أو وافق أو كون تنظيما يهدف إلى إعداد أو تحضير أو ارتكاب الأفعال المذكورة بالفصول 38 و 39 و 40 أو أداره أو انخرط فيه أو تعاون معه أو ساعده بأي طريقة كانت سواء كان ذلك داخل البلاد أو خارجها.

ويحصل الوفاق بمجرد الاتفاق والتقرير والعزم بين شخصين أو أكثر على ارتكاب الأفعال المذكورة بالفصول 38 و 39 و 40." أنظر القانون أساسي التونسي عدد 6 لسنة 2004، مؤرخ في 3 فيفري 2004، يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 40 لسنة 1975، المؤرخ في 14 ماي 1975، المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر، ج ر عدد 11، الصادرة في 6 فيفري 2004.

فالمتمعن في هذه النصوص يجد أنها تتحدث عن تهريب المهاجرين سواء خارج إطار تنظيمي أو في إطار الجريمة المنظمة، وهي كلها محتواة في الفصل 38، ثم إن السؤال يبقى مطروحا عن سبب استعمال مصطلح تهريب المهاجرين على الأقل ليتم فصله عن حالات الاتجار بالبشر، أنظر في الموضوع:

Ben Achour Souhayma, Le droit tunisien face à la traite de personne et au trafic de migrant, op cit, p 7.

[1] أنظر الفصول من 43 إلى 47 من القانون التونسي رقم 6 لسنة 2004، مرجع سابق.

ثالثا: موقف المشرع الليبي

لقد كان القانون رقم (1) لسنة 1987 والمتعلق بتنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها، والذي عدّل بدوره القانون رقم (17) لسنة 1962[1]، هو الحيز الوحيد الذي يعالج من خلاله المشرع الليبي مسألة عبور الحدود دخولا أو خروجا، ولما كان هذا القانون خال تماما من أي إشارة إلى جريمة تهريب المهاجرين التي تنتشر بشكل واسع في ليبيا، فقد عدله المشرع الليبي سنة 2004، وأدرج في المادة 19 مكرر من قانون رقم (2) لسنة 2004 مجموعة من العقوبات[2]، التي يصعب علينا أن نقول أنها رادعة بالنظر إلى الإبهام الذي يكتنفها بما أنه حدد لها فقط الحد الأدنى، ولكنها مع ذلك

---

[1] لا نلتمس في هذا القانون أي قواعد خاصة بحالات الدخول غير المشروع نحو ليبيا، و لا أي من الجرائم التي تعتبر تهريبا للمهاجرين أو أعمالا مساعدة لهذا الجريمة، باستثناء إلزامه ربابنة السفن وقادة الطائرات بضرورة التبليغ عن كل شخص لا يحوز على الوثائق اللازمة لعبور الحدود، و لقد جاء ذلك في المادة الرابعة التي تنص على أنه "يجب علي ربابنة السفن والطائرات عند وصولها إلى الأراضي الليبية أو مغادرتها لها أن يقدموا إلى مكتب الجوازات المختص كشفاً بأسماء العاملين علي سفنهم أو طائراتهم وركابها والبيانات الخاصة بهم، وعليهم أن يبلغوا المكتب بأسماء الركاب الذين لا يحملون تأشيرات دخول أو مرور صحيحة وأن يمنعوهم من مغادرة السفينة أو الطائرة أو الصعود إليها إلا بإذن كتابى من المكتب المذكور، كما يجب عليهم قبل الرحيل أن يبلغوا عن تخلف أى راكب غادر السفينة أو الطائرة ويسلموا مستند سفره إلى مكتب الجوازات المختص، وإذا لم يكشف أمره إلا بعد الرحيل وجب عليهم أن يبلغوا المكتب المذكور باسمه وجنسيته برقيا، وأن يرسلوا بأسرع الوسائل وثيقة سفره من أول ميناء أو مطار يصلون إليه."

[2] قبل صدور هذا القانون كان التشريع الليبي يشير إلى بعض الأعمال التي تقترب من تهريب المهاجرين، لكن لم يبين المشرع الليبي مقدار عقوبة الحبس التي يعاقب بها ولم يضع لها لا حدا أدنى ولا أعلى واكتفى فقط بتسقيف الغرامة بمائتين دينا، فتنص المادة 19 على أنه "مع عدم الإخلال بأية عقوبة اشد ينص عليها أي قانون آخر يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد علي مائتى دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين :

أ) كل من أدلى أمام الجهات المختصة بأقوال كاذبة أو قدم إليها بيانات أو أوراقاً غير صحيحة مع علمه بذلك ليسهل لنفسه أو لغيره دخول البلاد أو الإقامة فيها أو الخروج منها بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

ب) كل من دخل البلاد أو بقى فيها أو خرج منها بدون تأشيرة صحيحة صادرة عن الجهات المختصة طبقاً لأحكام هذا القانون .

ج) كل من خالف الشروط المفروضة لمنح التأشيرة أو إطالة مدتها أو تجديدها .

د) كل من بقي في البلاد بعد ابلاغه بمغادرتها من قبل الجهات المختصة طبقاً لاحكام هذا القانون .

هـ) كل من استخدام أجنبياً دون مراعاة للأحكام الواردة بالمادة التاسعة من هذا القانون ."

استطاعت أن تسد الفراغ القانوني الذي كان موجودا بخصوص جريمة تهريب المهاجرين.

إذ تنص المادة 19 مكرر من القانون رقم (2) لسنة 2004 على أنه " مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب عليها أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن ألف دينار كل من قام بقصد الحصول لنفسه أو لغيره على منفعة مادية أو غير مادية بصورة مباشرة بأحد الأفعال الآتية:

أ. تهريب المهاجرين بأية وسيلة.

ب. إعداد وثائق سفر لهم أو هوية مزورة أو توفيرها أو حيازتها.

ج. تنظيم أو توجيه أشخاص آخرين للقيام بأي فعل من الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة.

وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة الأموال المحصلة من الجريمة والمبالغ والوسائل التي استخدمت فيها أو أعدت لارتكابها ".[1]

ثم دعم المشرع الليبي في سنة 2010 ترسانته القانونية بقانون أخر، وهذا القانون متعلق مباشرة بالهجرة غير الشرعية، عُرف من خلالها المهاجر غير الشرعي، ولكنه أدرج عملية إدخال المهاجرين وإخراجهم وتسهيل ذلك وتدبير الوثائق للمهاجرين ضمن الهجرة غير الشرعية، مع أنها تدخل ضمن تهريب المهاجرين وكلا المصطلحين لديه دلالة خاصة[2].

ثم يلاحظ أيضا أن هذا القانون متعارض مع القانون السالف الذكر من حيث مدة العقوبة، إذ أن القانون رقم (2) لسنة 2004 يقر سنة كعقوبة أدنى لتهريب المهاجرين في المادة 19 مكرر، ونفس هذا الفعل تعاقب عليه المادة الرابعة (4) من القانون رقم

[1] أنظر القانون رقم (2) لسنة 2004 بتعديل القانون رقم (6) لسنة 1987 الصادر في 1987/06/20 بتنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها.

[2] حول تمييز تهريب المهاجرين عن الهجرة غير الشرعية راجع الصفحة 97 وما بعدها من هذا البحث.

(19) لسنة 2010 بسنة كحد أقصى، لكن يبدوا أن هذا القانون الأخير هو الأكثر تفصيلا، لأنه يرفع العقوبة في حالة القيام بفعل التهريب ضمن جماعة إجرامية إلى 5 سنوات[1]، أما إذا سبب هذا الفعل حالة وفاة فإن المشرع الليبي قرر للجاني أو الجناة عقوبة السجن المؤبد[2].

رابعا: موقف المشرع الموريتاني

حتى موريتانيا لم تعد في ظل التغيرات التي حدثت على مستوى الخصائص العامة للهجرة بلدا مصدرا للمهاجرين فقط، بل باتت تعتبر منطقة عبور أساسية لهم، مما جعل سياستها تجاهها وتجاه ما يتعلق بها من عوامل تتغير لتتلاءم مع مختلف المستجدات، فنتج عن ذلك قانون يهاجم أبرز عامل متحكم في الهجرة الحديثة ألا وهو تهريب المهاجرين[3].

---

[1] تنص المادة 4 على أنه "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد عن عشرة آلاف دينار كل من قام بقصد الحصول لنفسه أو لغيره على منفعة مادية أو غير مادية مباشرة أو غير مباشرة بارتكاب أحد الأفعال المعتبر هجرة غير مشروعة، وتكون العقوبة مدة لا تقل عن خمسة سنوات وغرامة لا تقل عن خمسة عشر ألف دينار ولا تزيد على ثلاثين ألف دينار إذا ثبت أن الجاني عند ارتكاب الجريمة ينتمي إلى عصابة منظمة لتهريب المهاجرين."

[2] يعتري القانون الليبي كثير من النقائص، ففي المادة 5 من القانون رقم (19) التي جاء نصها كما يلي: "يعاقب بالسجن وغرامة لا تقل عن عشرين ألف دينار ولا تزيد على خمسة ألف دينار إذا نتج عن نقل الأشخاص المهاجرين غير الشرعيين إلى الداخل أو الخارج عاهة مستديمة وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا ترتب على الفعل حدوث الوفاة"، نجد أن العقوبة المقررة في حالة ما إذا أفضى فعل التهريب إلى إحداث عاهة مستديمة هي السجن، لكن مدة السجن غير محددة وهذا يتنافى مع مبدأ الشرعية، كما أن المشرع استعمل العبارات التالية "...إذا نتج عن نقل الأشخاص المهاجرين غير الشرعيين إلى الداخل أو الخارج عاهة مستديمة وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا ترتب على الفعل حدوث الوفاة" وهنا لم يوضح هل العاهة المستديمة أو وفاة المهاجر هي المقصودة أم أن أي حالة وفاة أو عاهة إذا ارتبطت بالتهريب تعتبر ظرفا مشددا ولو كان حارس حدود أثناء المطاردة بل ولو كان الضحية مهرب، أنظر القانون (19) لسنة 2010، مرجع سابق.

[3] **Zekeria Ahmed Salem,** La migration irrégulière de, vers et a travers la Mauritanie : quelques aspects sociopolitiques, "CARIM AS", 2010/58, Robert Schuman Centre for Advenced Studies, San Domenico di Fiesole (FI) : Institut universitaire européen, 2010, p 1.

وإذا جئنا نحلل مضامين هذا القانون، فمنذ الوهلة الأولى يمكن القول أنه من النادر أن نجد تشريعا متعلقا بتهريب المهاجرين في مستوى التشريع الموريتاني، ذلك أن المشرع الموريتاني هو الوحيد الذي صاغ قانونا خاصا بهذه الجريمة سنة 2010، وأراد من ذلك وضع آلية لمكافحة الجريمة المنظمة وليست لمواجهة الهجرة غير الشرعية[1].

ثم إن نصوصه تدل على معالجة دقيقة للظاهرة الإجرامية التي يعالجها، فكانت البداية بضبط مجموعة من المصطلحات التي لم يتناولها حتى بروتوكول الأمم المتحدة، على غيار الأشخاص الضعفاء الواجب حمايتهم (Personne vulnérable) وكذا مفهوم ضحية التهريب –على عكس بروتوكول تهريب المهاجرين الذي يستعمل مصطلح "موضوع" التهريب– ويعرف الضحية أنها كل شخص يعاني بصفة مباشرة من ضرر تسبب أحد الجرائم المحددة وفقا لهذا القانون[2].

ليس هذا فقط بل إن المشرع الموريتاني قام بتحديد الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها من خلال سنه لهذا القانون، إذ تنص المادة 2 من القانون رقم 021–2010 على أن هذا القانون يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف وفي مقدمتها الوقاية من جريمة تهريب المهاجرين ومكافحته[3]، كما تبين المادة 3 بأن هذا القانون يطبق على الوقاية على التحريات والمتابعات المتعلقة بجريمة تهريب المهاجرين، ويطبق على الأشخاص الطبيعية والاعتبارية.

[1] **Ahmed-Mahmoud El Houssein**, Genre et migration : encadrement normatif et configuration(s) effective(s) en Mauritanie, "CARIM AS", 2011/02, Robert Schuman Centre for Advenced Studies, San Domenico di Fiesole (FI) : Institut universitaire européen, 2011, p 10.

[2] Voir article premier de la loi mauritanienne n° 2010-021 du 10 février 2010 relative à la lutte contre le trafic illicite de migrants.

[3] L'article 2 de le loi mauritanienne n° 2010-021 relative a la lutte contre le trafic illicite de migrants stipule que : « La présente loi a pour objet de :
1 Prévenir le trafic illicite de migrants ;
2 Combattre le trafic illicite de migrants ;
3 Protéger les droits des victimes ;
4 Promouvoir la coopération» voir la loi mauritanienne n° 2010-021, op cit.

أما بالنسبة للعقوبات المقررة من طرف القانون 021-2010 فقد تم تبويبها بطريقة ممنهجة في الباب الثاني، تناول في فصله الأول تهريب المهاجرين والجرائم الملحقة أو المتعلقة به، وأفرد في المادة 4 عقوبة الحبس لمدة 5 سنوات وبغرامة تتراوح بين 5 إلى 10 مليون أوقية لكل من اقترف فعل تهريب المهاجرين، ثم تناول الجرائم المتعلقة بها والمتمثلة في اعداد وتزوير وتقليد وثائق سفر والإدلاء بمعلومات خاطئة للحصول على هذه الوثائق بغرض ارتكاب فعل تهريب المهاجرين وكذا استعمالها، ولهذه الحالات قرر المشرع الموريتاني عقوبة الحبس لمدة أربعة سنوات[1].

علاوة على ذلك فقد قرر التشريع الموريتاني عقوبات على الاقامة غير المشروعة التي ترتبط بتهريب المهاجرين، فيعاقب كل من أقدم على ذلك بعقوبة الحبس لمدة تتراوح بين عامين إلى أربعة سنوات، ليس ذلك فقط بل إن أي شخص يعطي تعليمات أو توجيهات بغرض تنفيذ الجريمة أو اعداد وثائق السفر يعاقب بنفس هذه العقوبة الأخيرة.

من جهة أخرى فإن القانون 021-2010 يلزم الناقلين مهما كانت صفتهم أو طبيعة النشاط الذي يقومون به[2]، على تقديم الوثائق اللازمة التي يتطلبها القانون الموريتاني لكل شخص يكون على متن وسيلة نقل متجهة إلى موريتانيا أو عابرة على إقليمها، كما أنه لم ينس التعرض للعقوبات التي تطبق على الشخص المعنوي بحيث خصه بغرامة مقدرة بين عشرة (10) إلى مائة (100) مليون أوقية إذا كان ضالعا في جريمة تهريب المهاجرين أو في أحد الجرائم المتعلقة بها وذلك ما تبينه المادة 13.

[1] Voir article 5 & 6 de la loi mauritanienne n° 2010-021, op cit.

[2] لعل المادة 12 التي تناولت هذه المسألة دليل أخر على أن المشرع الموريتاني نجح في صياغة قانون يعالج أدق التفاصيل المتعلقة بتهريب المهاجرين، إذ أن كل التشريعات التي تصفحناها تتناول وثائق السفر والعقوبات المتعلقة بها في قانون دخول وخروج الأجانب، وهذا لا يعني أن المشرع الموريتاني لم يتناول هذه المسألة في قانون خاص بدخول وخروج الأجانب بل إنه عالج ذلك أيضا من خلال قانون متعلق بدخول وخروج الأجانب من الاقليم الموريتاني والذي قدم مشروعه في مارس 2009، أنظر حول ذلك:

Ahmed-Mahmoud El Houssein, op cit, p 11.

وأخيرا فإن المادة 17 من هذا القانون تحمي ضحايا جريمة التهريب، بحيث أنهم لا يخضعون للمتابعة ولا للإدانة وفقا لأحكامه، سواء على أساس اتيانهم جريمة تهريب المهاجرين، الدخول أو الإقامة غير الشرعية، حيازة وثائق مزورة للدخول بطريقة غير شرعية إلى موريتانيا[1].

وفيما يخص الباب الثاني فقد عالج فيه المشرع الموريتاني الظروف المشددة والعقوبات المكملة وكذا أسباب الإعفاء من العقوبة وتخفيفها، إذ حصر الظروف المشددة التي ترفع بسببها العقوبة إلى الضعف في ما يلي:

- عندما تكون حياة الضحية أو أمنه معرضين للخطر أو ممكني التعريض؛
- عندما يتعرض المهاجر إلى معاملة غير إنسانية أو مهينة؛
- عند استعمال العنف أو السلاح من طرف مرتكب الجريمة؛
- عندما يكون مرتكب الجريمة موظفا عموميا ويكون ارتكاب الجريمة خلال أداء مهامه الوظيفية؛
- عندما يكون الضحية طفلا أو معوقا ذهنيا أو شخصا متقدما في السن[2]؛

[1] يبدو أن المشرع الموريتاني يولي أهمية قصوى للمهاجرين الذين تدفعهم الظروف الاجتماعية للهجرة بأي طريقة، أو يتم تغليطهم من قبل عصابات تهريب المهاجرين، وعلى أساس هذا الفهم الذي يبنيه المشرع الموريتاني فإنه يحاول بقدر الإمكان حماية هؤلاء وكذا عدم تعريضهم للعقاب، وتعتبر المادة 17 هذه خير دليل، وكذا من خلال المادة 16 التي تنص على أن الجاني لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتحجج برضا الضحية أي المهجر للتنصل من مسؤوليته.

[2] قد تكون هذه الفقرة من السلبيات القليلة التي يمكن أن يؤاخذ عليها المشرع الليبي في هذا القانون، ذلك أنه أدرج فئات تدخل ضمن الاتجار بالبشر وهم الأطفال، ضمن تهريب المهاجرين، مع العلم أن موريتانيا تعتبر من بين الدول الأوائل التي صاغت قانونا يعالج الاتجار بالبشر وذلك من خلال القانون رقم 25-2003، وقد نص هذا الأخير على حالة الأطفال في المادة الثالثة منه واعتبر أن رضا الأطفال لا يغير من وصف الاتجار إذا كان نقل الأطفال أو إيوائهم أو استقبالهم بغرض الاستغلال، هذا على الرغم من أن الغرض بالنسبة للأطفال غير مهم بحسب مقتضيات بروتوكول مكافحة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية باليرمو أنظر:

Loi mauritanienne n° 025-2003 portant répression de la traite des personnes du 17 juillet 2003.

Voir **Ahmed-Mahmoud El Houssein**, op cit, p 11.

- في حالة ما إذا كان مرتكب الجريمة في حالة عود[1]؛

كما يلاحظ أن المشرع لم يغفل عن تشجيع المنخرطين في شبكات التهريب والضالعين في مثل هذا النشاط على العدول عن اقتراف الجريمة أثناء أو قبل البدء فيها، وقرر لذلك تخفيضا أو اعفاءا من العقوبة وفقا لأحكام المادتين 21 و 22 من القانون 021-2010، وإذا كان المشرع الموريتاني قد اجتهد لوضع قانون يعالج بدقة جريمة تهريب المهاجرين، فإن أثار هذا الاجتهاد بدت واضحة من خلال تراجع نسب تهريب المهاجرين والهجرة غير الشرعية، وأصبحت السلطات الموريتانية تتحكم بشكل أفضل في الظاهرتين[2].

وزيادة على القوانين الأخرى التي ذكرناها يمكن أن نشير أيضا إلى بعض التشريعات الأخرى على غرار القانون اللبناني جاء بالنص على تهريب المهاجرين تقنين العقوبات الخاص به في المواد 503، 504، 505، 507، 508، 509، 512، 515، 516، 518، 520، 523، 525، 526، 527[3].

الفرع الثاني: تهريب المهاجرين في بعض قوانين الدول المستقبلة

إن أغلب الدول المستقبلة للمهاجرين تحث الدول المصدرة لهم على تكثيف الجهود من أجل مكافحة تهريب المهاجرين، ولسن القوانين التي من شأنها أن تحقق هذا الهدف، مع ذلك فإن أغلب تشريعاتها هي لا تحتوي على نصوص تجرم أو تشير إلى تهريب

[1] Voir article 18 de la loi mauritanienne n° 2010-021, op cit.
[2] **Zekeria Ahmed Salem,** Cadre sociopolitique de la migration en Mauritanie : principales tendances et développements récents, "CARIM AS", 2011/57, Robert Schuman Centre for Advenced Studies, San Domenico di Fiesole (FI) : Institut universitaire européen, 2011, p 8.
[3] CARIM Méditerranéen Migration Rapport, 2006-2007, sous la direction de Philipe Farques, Robert Schuman Centre for Advenced Studies, San Domenico di Fiesole (FI) : Institut universitaire européen, 2007, p 132.

المهاجرين، وسنحاول أن نثبت ذلك من خلال تقديم بعض النماذج عن التشريعات في أوروبا وفي أمريكا.

أولا: تهريب المهاجرين في التشريع الكندي

يقتضي التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة وبروتوكولها المتعلق بتهريب المهاجرين من طرف أي دولة أن ينعكس ذلك على تشريعاتها، ذلك أن كلا الوثيقتين تحثان أطرافها على إنزال أقصى العقوبات على المهربين، ولأن كندا صادقت على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين[1] فإنها قامت على أساس ذلك بتعديل قوانينها وفق مقتضيات هذه الوثائق القانونية الدولية.

وتجدر الإشارة في البداية إلى أن كندا كانت قد بادرت منذ عام 1997 إلى تعديل تشريعاتها لمكافحة الجريمة المنظمة من خلال قانون العقوبات، ثم اتبعتها بنصوص أخرى متعلقة بالدخول غير الشرعي إلى إقليمها من خلال قانون الهجرة وحماية اللاجئين[2]، وبما أن الأحكام الواردة في قانون العقوبات والتي لها علاقة بتهريب المهاجرين، لا تخرج عن الإطار العام للجريمة المنظمة والشبكات المختصة في ذلك فإننا سنركز على الأحكام المتعلقة بالدخول غير الشرعي إلى إقليمها والتي تضمنها قانون الهجرة وحماية اللاجئين.

فقانون الهجرة وحماية اللاجئين وردت عليه تعديلات عميقة في 28 جوان 2002، أُريد من خلالها منع توافد أشخاص آخرين ليس لهم وثائق إلى الإقليم الكندي، خصوصا

[1] Canada a signé la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée et le Protocole contre le trafic le illicite de migrant le 14 décembre 2000 et la ratifié le 13 mai 2002, voir **Estibaliz Jimenez, Ph. D.**, L'immigration irrégulière et le trafic des migrants comme ultime recours pour atteindre le Canada : l'expérience migratoire des demandeurs d'asile, op cit, p 149.

[2] **Estibaliz Jimenez calvo,** le combat contre le trafic des migrants au Canada : contrôle migratoire d'abord, lutte au crime organisé en suite, thèse doctorat, Faculté des études supérieures, université de Montréal, 2007, p 257.

من خلال تشديد العقوبات على الجرائم التي كانت موجودة، على غرار تنظيم الدخول غير المشروع الذي تنص عليه المادة 117، والدخول عن طريق البحر في المادة 119 وكذا تشجيع الدخول من دون وثائق في المادة 126[1]، وتشديد العقوبة هنا قد يصل إلى غاية السجن مدى الحياة.

ثم أيضا بوضع ضوابط جديدة لم تكن معروفة، من خلال هذا التعديل الذي حاولت كندا من بواسطته التمييز لأول مرة بين تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، فتعالج الاتجار في قانون العقوبات والتهريب في القانون المذكور أعلاه، ومع ذلك فاللبس ظل قائما بما أن المادة 118 من قانون الهجرة وحماية اللاجئين تدخل بعض خصائص الاتجار في تهريب المهاجرين[2].

والجديد في تجريم الدخول غير المشروع لا يكمن فقط في تشديده للعقوبات، بل أيضا للتمييز فيما بينها حسب عدد الأشخاص المهربين، فإذا كان عددهم أقل من عشرة فإن العقوبة المقررة هي الغرامة، المقدرة كحد أقصى بخمس مائة ألف دولار والحبس لمدة لا تتعدى عشرة سنوات، أما إذا كان عددهم أكبر فإن العقوبة المقررة هي غرامة مقدرة بمليون دولار والحبس لمدى الحياة أو بإحدى هاتين العقوبتين[3].

وفي الأخير يمكن أن نخلص إلى أن كندا على الرغم من اعتبارها واحدة من أبرز الدول المعنية بتهريب المهاجرين، إلا أنها لم تفلح في ضبط قانون يعالج هذه الجريمة

---

[1] **Estibaliz Jimenez calvo,** op cit, p 261.

[2] L'article 118 loi sur l'immigration et la protection de refugiés stipule :

«1) Commet une infraction quiconque sciemment organise l'entrée au Canada d'une ou plusieurs personnes par fraude, tromperie, enlèvement ou menace ou usage de la force ou de toute autre forme de coercition.

2) Sont assimilés à l'organisation le recrutement des personnes, leur transport à destination du Canada et, après l'entrée, à l'intérieur du pays, ainsi que l'accueil et l'hébergement de celles-ci.», loi sur l'immigration et la protection de refugiés, 2001, ch.27, Sanctionnée le 1er novembre 2001, entrée en vigueur le 28 juin 2002, texte disponible in : http://laws-lois.justice.gc.ca/PDF/I-2.5.pdf

– فمن الواضح جدا أن المشرع الكندي أخطأ في إدراج مصطلح الاحتيال والخداع والتهديد واستعمال القوة التي تتلاءم كلها مع الاتجار بالبشر، ولا تناسب تهريب المهاجرين الذي يقوم على ركن أساسي وهو رضا المهاجر.

[3] Voir l'article 117, loi sur l'immigration et la protection de refugiés, op cit.

بكيفية جيدة، وهذا ما يمكن أن نستشفه من خلال النقائص الكثيرة التي تشوب قانونها، ومنها مثلا عدم الإشارة إلى السعي لتحقيق الربح من طرف مرتكبي السلوك الإجرامي، ولكن مع ذلك فقد حاولت أن تكون حازمة مع كل من يقترف سلوك ينتهك به قوانينها المتعلقة بعبور الحدود من خلال عقوبات قاسية.

ثانيا: تهريب المهاجرين في التشريع الفرنسي

منذ انخراطها في الاتحاد الأوروبي – بمختلف مراحل تطوراته– أصبحت كل التشريعات الفرنسية المتعلقة بالهجرة ترتبط بشكل مباشر بالسياسة الأوروبية المعتمدة في هذا المجال، مع العلم أن هناك جهودا تم بذلها في إطار الاتحاد الأوروبي لتقريب تشريعات أطرافه من بعضها وجعلها أكثر تجانسا، فجاء نتيجة لذلك تقنين الأعمال التي تدخل ضمن تهريب المهاجرين في إطار ما يسمسه الاتحاد الأوروبي بالمساعدة على الدخول أو العبور أو الإقامة غير الشرعية، والتي خصص لها الاتحاد تعليمة خاصة صدرت في 28 نوفمبر 2002[1].

وإذا كانت هذه التعليمة لم تشر بوضوح إلى جريمة تهريب المهاجرين، ولم تعالجها ضمن إطارها الطبيعي أي كجريمة عبر وطنية منظمة تماشيا مع ما دعت إليه هيئة الأمم المتحدة في مختلف الأعمال الصادرة منها، فإن الأحكام الواردة في نصوصها تحمل إشارات عديدة تدل على اتحادها مع مقاصد بروتوكول الأمم المتحدة بشأن تهريب المهاجرين[2]، ومن جهة أخرى فإن أحكام هذه الاتفاقية قد أثرت على أغلب تشريعات الدول الأطراف في الاتحاد الأوروبي وجعلتها تحذو حذوها أثناء معالجتها لنقل الأشخاص بطريقة غير شرعية.

[1] Voir la directive du Conseil du 28 novembre 2002, op cit.
[2] **Weyembergh A.**, La lutte contre la traite et le trafic d'êtres humains, op cit, p. 218.

وعلى أساس ذلك لم تشذ فرنسا، باعتبار أن هذه التعليمة هي التي اقترحتها[1]، عن ما تعتمده أغلب الدول من الإشارة إلى المسائل المتعلقة بجريمة تهريب المهاجرين في الخانة الخاصة بدخول وخروج الأجانب من الإقليم وعبورهم منه ، على الرغم من أن تقنينها لهذه الجريمة جاء في أعقاب مصادقتها على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين في 2002[2].

ويمكن أن نلتمس ذلك من خلال المادة 622-1 من القانون المتعلق بدخول وخروج الأجانب وباللجوء بنفس المبادئ التي تبنتها التعليمة 02/20، التي تعاقب كل من قدم مساعدة مباشرة أو غير مباشرة أو سهل دخول أو عبور أو الإقامة غير الشرعية لأجنبي في الإقليم الفرنسي بحبس لمدة 5 سنوات وغرامة 30 ألف أورو، ثم جاءت الفقرتين الثانية والثالثة توسعان مفهوم الإقليم إلى جميع فضاء تشنغن وكذا إلى أقاليم الدول الأطراف في بروتوكول تهريب المهاجرين[3].

ثالثا: تهريب المهاجرين في تشريع لكسمبورغ

على عكس فرنسا فإن لكسمبورغ أدرجت تهريب المهاجرين في قانون العقوبات وكان ذلك في 21 جويلية 2012، حيث استحدثت لذلك فصلا سادس مكرر 2 وبينت العقوبات المقررة لهذه الجريمة في المادة 382-4 وقدرتها بالحبس ما بين ثلاثة (3) إلى خمسة (5) سنوات.

[1] **Weyembergh, A**., « De certaines propositions visant à renforcer la lutte contre l'immigration irrégulière au sein de l'Union européenne », *Revue du droit des étrangers*, 111, octobre-décembre 2000, p. 704et s.

[2] Voir la loi française n° 2002-1039 du 6 août 2002 autorisant la ratification du protocole contre le trafic illicite de migrants par terre, air et mer, additionnel à la convention des Nations unies contre la criminalité transnationale organisée, JORF du 7 août 2002 page 13521, texte n° 9.

[3] Ordonnance n° 2004-1248 du 24 novembre 2004 relative à la partie législative du code de l'entrée et du séjour des étrangers et du droit d'asile, modifiant l'ordonnance n° 45-2658 du 2 novembre 1945 relative aux conditions d'entrée et de séjour des étrangers en France et loi n° 52-893 du 25 juillet 1952 relative au droit d'asile.

لكن هذه الجريمة إذا ارتكبت من طرف شخص له سلطة على الضحية أو أساء استعمال السلطة، أو من طرف أحد أعوان الدولة أثناء ممارستهم للسلطة، أو في حالة استغلال ضعف الضحية وظروفه، وكذا في حالة استعمال القوة والسلاح أو إفضاء عملية التهريب إلى موت الضحية أو تهديد حياته وتعريضها للخطر، و في حالة إحداث عاهة أو مرض ، وكذلك في حالة العود أو أن يكون النشاط الممارس يندرج ضمن أنشطة شبكة إجرامية منظمة، ففي كل هذه المجالات ترتفع العقوبة المقررة إلى الحبس لمدة تتراوح بين خمسة (5) وعشرة (10) سنوات، و بغرامة تتراوح بين 50 ألف و 100 ألف أورو[1].

رابعا: تهريب المهاجرين في التشريع الأسباني

من الطبيعي أن تكون إسبانيا واحدة من الدول السباقة إلى إدراج التنقلات غير الشرعية في تقنينها، إذ أن أول نص جاء معالجا لبعض حالات تهريب المهاجرين كان في عام 1995، من خلال تعديل قانون العقوبات الذي أصبحت مادته 313 تعاقب لمدة ستة (6) أشهر إلى ثلاثة (3) سنوات كل من يشجع أو يروج بأي شكل من الأشكال العمال على الهجرة بطريقة غير شرعية، وكذا كل من يُقْدم بأسلوب مخادع القيام بتشجيع شخص للهجرة إلى بلد أخر، كما أشارت المادة 221 منه أيضا إلى تهريب القصر، وكلا الحالتين لا تزالان منصوصا عليهما إلى غاية الآن مع زيادة تشديد العقوبة لتصل إلى الحبس بين ثلاثة (3) و خمسة (5) سنوات[2].

[1] Loi du Luxembourg du 21 juillet 2012 portant approbation du Protocole contre le trafic illicite de migrants par terre, air et mer, signé à Palerme, le 12 décembre 2000, additionnel à la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée du 15 novembre 2000 et modification de la Loi du 16 juin 1879 portant code pénal, JOGDL n° 153, du 27 juillet 2012.

[2] **Guardiola Lago M.**, La traite des êtres humains et l'immigration clandestine en Espagne : réfléchissent-elles les prévisions des Nations Unies et de l'Union européenne ?, *Revue internationale de droit pénal* 2008/3, Vol. 79, p. 420, 421.

ولا شك أن هذه المادة كانت تهدف إلى حماية المهاجرين الإسبانيين في فترة كانت فيها إسبانيا دولة هجرة نازحة(Pays d'émigration)، ولذلك فلم يأخذ قانونها بعين الاعتبار جميع المسائل التي يشملها تهريب المهاجرين مما جعل الفقه يتوسع في تفسيره لمفهوم الترويج لهجرة العمال بطريقة غير شرعية، والتي نص عليها القانون في المادة 313 السالفة الذكر، وتم تدراك بعض النقائص من خلال تعديل قانون العقوبات في عام 2003 لتتماشى مع تعليمات الاتحاد الأوربي، فتم النص على تهريب المهاجرين والظروف المشددة المتعلقة به في المادة 318 مكرر، ثم في الأخير تم تعديل كلا المادتين في عام 2007[1]، ليشمل تهريب المهاجرين نقل الأشخاص بمقابل مالي سواء إلى داخل الإقليم الإسباني أو خارجه، آخذا الصفة التنظيمية وعبر الوطنية في هذا النوع من الجرائم بعين الاعتبار.

مع ذلك فيجب أن نشير إلى أن المشرع الإسباني لم يميز بين تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، بدليل أنه يستعمل عبارة تهريب البشر ليجمل المعنيين، بل ويمكن أيضا أن نستشف قلة تمييزه بين الجريمتين والهجرة غير الشرعية وهذا ناتج عن غياب تعريف يبين كل هذه الحالات كما فصل ذلك في البروتوكول، وهو ما يعكس قلة التناغم ما بين أحكام هذا الأخير وقانون العقوبات الإسباني[2].

[1] Il s'agit de la loi organique 13/2007, du 19 novembre, pour la persécution extraterritorial du trafic illégal ou l'immigration clandestine de personnes, en plus de cette loi on peux citer également :

- Loi 5/1984, du 26 de mars, régulatrice du droit d'asile et de la condition de réfugié, modifiée par la Loi 9/1994, du 19 mai.
- Loi 45/1999, du 29 novembre, sur le déplacement des travailleuses et des travailleurs dans le cadre d'une prestation de services transnationaux.
- Loi organique 4/2000, du 11 janvier, sur les droits et les libertés des étrangers en Espagne et leur intégration sociale, modifiée successivement par les lois organiques 8/2000 du 22 décembre, 11/2003 du 29 septembre et 14/2003 du 20 novembre.
- Loi 40/2006, du 14 décembre, du Statut de la citoyenneté espagnole à l'étranger.
- Loi 25/2002, du 25 novembre, sur les mesures d'aide au retour des Catalans émigrés et de leurs descendants, et seconde modification de la loi 18/1996.

Voir le Pacte National pour l'Immigration, dirigé par Meritxell Benedí i Altés, édition Generalitat de Catalunya, signé à Barcelone le 19 décembre 2008, p 83.

[2] **GUARDIOLA LAGO M.**, op cit, p 27 et suiv.

المبحث الثالث: الأجهزة التي تضطلع بمكافحة تهريب المهاجرين

إذا كانت اتفاقية الأمم المتحدة وبروتوكولها المتعلق بتهريب المهاجرين يقرر مجموعة من التدابير العامة بهدف محاربة تدبير عبور الحدود[1]، إلا أنه يعاب عليها أنهما لم يقوما بإنشاء أجهزة كفيلة بترجمة الجهود المبذولة نظريا إلى واقع عملي، بل ولم ينطا حتى للأجهزة الموجودة هذه المهام، مما يجعلنا نتساءل عن مدى فعالية الوثائق القانونية المكرسة في ظل غياب آليات تجسد محتوى الوثائق عمليا؟ وتعكس التوجّه الجدي لمحاربة الظاهرة الإجرامية عموما وجريمة تهريب المهاجرين بشكل خاص.

وإذ نتحدث عن هذا التناقض في الوثيقتين الدوليتين، فهذا مرده هو قوة الشبكات العاملة في مجال الجريمة المنظمة، وقدرتها على اختراق الحدود على عكس أجهزة الدولة المكلفة بانفاذ القانون، مما يخلق حاجة أكبر لوجود جهاز دولي ذا اختصاص عالمي في مكافحة الشبكات الاجرامية.

وعلى الرغم من هذا الفراغ من ناحية الأجهزة فإننا سنقوم بتحديد بعض منها، مع ملاحظة أن بعض الأجهزة التي نذكرها حكومية والأخرى غير حكومية، كما أن جزء منها لديه دور مباشر يلعبه في محاربة أعمال شبكات الهجرة، ولكن بعضها أيضا لديه دور غير مباشر يتمثل في تقديم دراسات أو معلومات أو تنسيق للجهود بين بعض الكيانات أو بين الدول، ولكل من النمطين دور خاص يلعبه، وستبرزه فيما يلي:

المطلب الأول: أهم الأجهزة المكلفة بترصد عمليات تهريب المهاجرين

لقد كانت مسألة الهجرة غير الشرعية ذات أولوية بالنسبة للدول الغربية منذ التسعينات، ولكنها أصبحت ذات أولوية أكبر مع دخول الألفية الجديدة، ويعكس ذلك من

[1] **Fatna Sarehane** et autres, op cit, p 45.

جهة الترسانة القانونية التي تم وضعها لاحتواء هذه الظاهرة، ومن جهة أخرى الميزانية التي خصصت لذلك، والتي بلغت منذ عام 2002 إلى يومنا هذا حوالي 17 مليار دولار[1].

بعضها وجهت لاستحداث هيئات جديدة مكلفة بترصد المهاجرين، أو لتقوية الأجهزة التي كانت موجودة، وبعضها الأخر وجهت لتشديد الإجراءات الإدارية الخاصة بعبور الحدود[2].

لكن على الرغم من كل هذه الجهود فيمكن من البداية أن نلتمس غياب أجهزة مكلفة فعليا بمكافحة شبكات التهريب، بل إنه في أغلب الأحيان يكون تركيز الدول على نشاطها، مكتفية بمكافحة الهجرة السرية بواسطة أجهزة سنشير إلى بعض منها، سواء المتخصصة على قلتها، أو التي لها اختصاص عام أو أن لها دور غير مباشر.

الفرع الأول: الأجهزة الأوروبية المكلفة بمكافحة تهريب المهاجرين

لقد بلغت أوروبا مستويات عالية من التنسيق في جميع الميادين من خلال مجموعة الآليات التي تم وضعها والتي توجت في الأخير بإنشاء الاتحاد الأوروبي الذي أصبح يمثل الآلية لتوحيد السياسات الأوروبية، ولما كانت الجريمة والهجرة هي أحد الهواجس التي تؤرق العالم بشكل عام والدول المتقدمة بشكل خاص، فإنه من الطبيعي أن يكون تعامل الاتحاد الأوروبي مع مسألة تهريب المهاجرين في إطار إقليمي هو أحد أولويات سياساته، خاصة وأن بلدانه هي من أكثر المناطق استهدافا من طرف المهاجرين والمجرمين في نفس الوقت.

[1] هذه الميزانية تخص فقط خمسة دول وهي كندا والولايات المتحدة ألمانيا بريطانيا وهولندا.

[2] **Estibaliz Jimenez Calvo**, op cit, p 199.

وبشكل عام فقد بدأ التنسيق الأوروبي في المجال الأمني منذ عام 1880[1]، واستطاع بذلك أن يبلغ مستويات عالية من التقدم في هذا المجال، مما أتاح للاتحاد الأوروبي أن يكون من التنظيمات الإقليمية القليلة التي خلقت لأعضائها حيزا وآليات مشتركة للدفاع عن حدودها، من الإجرام ومن كافة المخاطر التي من شأنها أن تهدد استقرار المنطقة.

ومنها بطبيعة الحال الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين بشكل خاص، مع العلم أنها وضعت للظاهرتين الأخيرتين كيان متخصص وهي الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود، لكن جعلتها تعمل بالتعاون مع هياكل أخرى عديدة استطاعت أن تنشئها.

أولا: الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود

تعتبر الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود فرونتاكس (FRONTEX[2]) الجهاز الدولي الوحيد الذي وضع خصيصا من أجل مراقبة الحدود، بل ويمكن القول أنه وضع لأجل صد وفود الهجرة التي تقصد أوروبا، ولقد تم إنشائها من قبل الاتحاد الأوربي عبر مراحل عديدة، إذ كانت بداية بناء هذه الوكالة من خلال اتفاقياتي ديبلان الأولى والثانية بين عامي 2000 و 2001، والتي أقرت اقتسام المسؤولية بين الأطراف في ميدان اللجوء، ثم في جوان من عام 2002 أقر المجلس الأوروبي مشروع التسيير المشترك لوفود الهجرة، خلص إلى اعتماد برنامج لاهاي الذي تم من خلاله تأطير السياسة الأوروبية لمدة خمسة سنوات.

وفي العام ذاته تم التفاوض حول إنشاء مراكز للمهاجرين المبعدين خارج أوروبا وأفضى إلى صياغة أول اتفاق حول ذلك مع ليبيا، وفي نفس السنة كذلك أصدر

[1] **Richardot Michel**, « Interpol, Europol », *Pouvoirs*, 2002/3 n° 102, p. 78.
[2] Agence Européenne De Gestion Des Frontières Extérieures.

المجلس الأوروبي تنظيمه رقم 2007/2004 [1]يتضمن إنشاء الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود، والتي تجسدت فعليا بوضع هياكلها في 1 ماي 2005.

وفي حين أن مقر هذه الوكالة يقع في "**فيرسوفي**" ببولونيا فإن الدور المنتظر منها كبير، وذلك ما يتجلى من خلال الميزانية المخصصة لها والتي بلغت 88,8 مليون أورو في عام 2009 و 87,9 مليون أورو سنة 2010، ومن خلال الوسائل التي سخرت لها، بحيث تمتلك 26 طائرة مروحية و 22 طائرة صغير و 113 باخرة إضافة إلى 476 شاحنة مجهزة بمعدات لمكافحة الهجرة السرية، كالرادارات المتحركة والكاميرات الحرارية وأجهزة ترصد دقات القلب[2].

أما بالنسبة للمهام التي تكفلت بها فتتمثل أولا في تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء في المجال الأمني، وتحليل المخاطر التي تهددها لتُمكِّن كل عضو بعد ذلك من الخبرة التي تكتسبها خاصة في ما يتعلق بتدريب حرس الحدود.

لكنها في الوقت ذاته تقدم لهم أيضا المساعدة التقنية اللازمة وكل ما يتعلق بذلك من المعلومات التي تحصل عليها من خلال البحوث التي تقوم بها، غير أن الجانب الأكثر أهمية بالنسبة لمهاماها يتمثل في وضعها تحت تصرف الدول الأعضاء لفرق تدخل سريعة في الحالة التي يقتضي فيها ذلك[3].

وإذا كانت فرونتاكس هي الشرطي الجديد الذي يحمي حدود أوروبا، فإن دورها بالنسبة لبعض الخبراء لا يعدو أن يكون رمزيا ليس إلا، ذلك أن العمل الميداني الذي

[1] Council Regulation (EC) No 2007/2004 of 26 October 2004 establishing a European Agency for the Management of Operational Cooperation at the xternal Borders of the Member States of the European Union, Official Journal of the European Union, L 349/1, 25.11.2004.
[2] **Rodier Claire**, « Frontex, l'agence tout risque », *Plein droit*, 2010/4 n° 87, p. 10.
[3] **Arias Fernández** Gil, « La gestion des frontières extérieures de l'Union Européenne », *Regards croisés sur l'économie*, 2010/2 n° 8, p. 218-224. Voir aussi FRONTEX, présentation du rôle actuel et a venir de l'agence in : http://www.statewatch.org/news/2010/apr/indymedia-frontex-presentation.pdf

تقوم به بالنسبة لدولة مثل اليونان، يقتصر فقط على تقديم المعلومات حول المهاجرين والطرق التي يستعملها المهربون بعد أن يتم ترصدهم بالطوافات ومختلف الأجهزة التي تزخر بها الوكالة.

وهي بذلك لا تقدم سندا فعليا لسلطات الدول التي تعاني من حركية كبيرة في نشاط شبكات التهريب، ولا تسمح لها إمكانياتها المحدودة من التدخل، لأن الإشكال لا يكمن في المعلومات ولكن في كيفية التدخل وتقديم مساعدة على الأرض لوقف المهربين.

أما وقف المهاجرين فيزيد في متاعب السلطات اليونانية التي لا تجد الطريقة التي تتعامل بها معهم، وربما قد يكون تركيز هذه الوكالة على السواحل الجنوبية الغربية هو أحد أسباب فشلها شرقا، ذلك أنها استطاعت أن تخفض نسب تسرب المهاجرين في 2008 إلى حدود 23%[1].

ثم ومن جانب أخر لا شك أن الوكالة في حد ذاتها غير قادرة على تقديم السند الذي تنتظره منها بعض الدول التي تحتاج إلى عونها، وما الميزانية المخصصة لها إلا دليل قاطع على ذلك.

فالغلاف المخصص لها على قدر مايبدو كبيرا فهو يعد بحسب بعض المختصين، غير كافي للقيام بمهامه على أكمل وجه وكذا لتحقيق الأهداف المسطرة له من قبل الاتحاد الأوروبي، بما أن الميزانية المخصصة له لم تصل حتى إلى عتبة 100 مليون أورو، وهذا يجعلها تعمل فقط على تحقيق الحد الأدنى من أهدافها بالاعتماد على العدد القليل من الأعوان الذين تشغلهم.

[1] **Rodier Claire**, op cit, p. 8-11.

وزيادة على ما تمت الاشارة إليه فإن الوكالة كثيرا ما تجد نفسها في موقف المتهم، خاصة من قبل بعض الناشطين في مجال حقوق الإنسان والذين يرون فيها أداة لقمع طالبي اللجوء وتعدي صارخ على أحد الحقوق المعترف بها دوليا والمتمثل في الحق في الهجرة، هذا ناهيك عن الممارسات غير الإنسانية التي يقوم بها أعوانها ضد المهاجرين، وعدم احترام المعلومات ذات الطابع الخصوصي بالنسبة لهم[1].

وتعتبر وجهة نظر هؤلاء المنتقدون منطقية جدا، ذلك أن تركز جهودها موجه أساسا لمكافحة الهجرة وليس إلى ضرب مهربي المهاجرين، فلو أن الدعم الذي تقوم به هذه الوكالة كان موجها إلي ردع المجرمين الذين يحفزون ويساعدون ويتممون عمليات التهريب لما كانت الهجرة بنفس هذه الحدة، ولما تهاطلت عليه الانتقادات بهذا القدر مادام يعكف على محاربة الجريمة.

ثانيا: الأجهزة الأوروبية الأخرى الناشطة في مجال مكافحة تهريب المهاجرين

إن وكالة فرونتاكس إلى جانب أنها تعمل لفائدة أعضاء الاتحاد وبتنسيق معهم، فإنها أيضا تعمل بالتعاون مع هيئات أخرى تعتبر هي أيضا من هياكل الاتحاد الأوروبي، ونعني بها ثلاثة هياكل أساسية [2]وهي:

1. منظمة الشرطة الأوروبية

لقد كانت الأبعاد الدولية للجريمة المنظمة الحديثة، خصوصا في مجال تهريب المخدرات هي أحد الأسباب التي دفعت الدول الأوروبية إلى التفكير في إنشاء وكالة

[1] **Sara Casella Colombeau et al**, Agence FRONTEX : quelles garanties pour les droits de l'homme ?, Étude sur l'Agence européenne aux frontières extérieures en vue de la refonte de son mandat, avec le soutien du groupe des Verts / ALE au Parlement européen, 2010, pp 9-19.

[2] **Arias Fernández Gil**, op cit, p. 218-224.

أوروبية لتبادل المعلومات والاستخبارات، المتعلقة بالشبكات الإجرامية وطرق نشاطها وأماكن استقرارها وغير ذلك.

وتم تكريس هذه الفكرة من خلال منظمة الشرطة الأوروبية (EUROPOL) في نوفمبر 1991، عهد لها في البداية التنسيق في مجال مكافحة تهريب المخدرات وتبييض عوائدها من الأموال.

لكن مجالاتها توسعت إلى الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال المعاهدة التي خصصت لها والموقع عليها في 7 فيفري 1992[1]، والتي دخلت حيز النفاذ في عام 1998، وبذلك تأخرت البداية الفعلية لممارسة مهامها إلى جويلية من عام 1999، لكن الشيء الإيجابي أنها اليوم أصبحت ذات اختصاصات موسعة – زيادة على ما ذكرنا– إلى الاتجار بالبشر، تهريب السيارات، الهجرة غير الشرعية، أعمال التهريب المتعلقة بالمجال النووي وأخير تبييض الأموال[2].

وتقدم أوروبول دعما كبيرا لمكافحة كل إعانة على الدخول غير المشروع للمهاجرين إلى الحدود الأوروبية، خاصة وأن تجربة هذه المنظمة قد كشفت عن وجود علاقات متشعبة لشبكات تهريب المهاجرين مع أنماط أخرى من الإجرام خاصة تقليد وثائق السفر وتبييض الأموال والمخدرات.

وعلى أساس ذلك وضعت الأوروبول شبكات تهريب المهاجرين تحت تركيزها، خاصة تلك التي تشغل في فيتنام، العراق، أفغانستان، إيران، أسيا الجنوبية وشمال إفريقيا باستعمال الوثائق المزورة، كما أصبحت أيضا مهتمة منذ 2010 بحالات الزواج الذي يتم بغرض الحصول على الوثائق، لكن جهودها تظهر أكثر من خلال عمليات المساندة

[1] Voir le texte integrale de la convention sur Cultures & Conflits n°45 (2002) pp. 154-158, disponible en line in : http://conflits.revues.org/789?&id=789#article-789

[2] **Richardot Michel**, op cit, p. 82-83.

التي تقدمها، إذ في نفس هذه السنة شاركت يوروبول ودعمت ستة عمليات متعلقة بتهريب المهاجرين أدت إلى توقيف 80 مهربا[1].

لكن مع كل هذا الاختصاصات التي تمارسها وكذا مع النتائج التي استطاعت أن تحققها، فإن الدور الذي يلعبه هذا الكيان لا يعدوا أن يكون مكملا، وبالأحرى مساعدا لفرونتاكس، خاصة لما يتعلق الأمر بالهجرة.

2. الكلية الأوروبية للشرطة

الكلية الأوروبية للشرطة (CEPOL) هو جهاز تابع للاتحاد الأوروبي تم تأسيسه في شهر سبتمبر من عام 2005 بموجب القرار (JAI /681/2005)[2]، يقع مقرها في برامشيل (Bramshill) في المملكة المتحدة، تجمع هذه الوكالة كبار مسئولي أجهزة الشرطة في أوروبا، وتهدف إلى تقديم المساعدة في مجال تكوين الشرطة، وبالتالي فهي تسعى إلى تنمية قدرات أجهزة قمع الجريمة لكي تتمكن من مسايرة مختلف التهديدات والأخطار، خاصة وأن هذه الأخيرة تتطور باستمرار، مع الإشارة إلى أنها تركز على التهديدات التي تعني كل أعضاء الاتحاد، وبمعنى أخر فإنها تعني أكثر بالأخطار العابرة للحدود التي يعتبر تهريب المهاجرين أحدها[3].

---

[1] Compte-rendu d'EUROPOL, Rapport général sur les activités d'Europol, Office européen de police, 2011, p 39&40, document disponible in :
http://www.aedh.eu/plugins/fckeditor/userfiles/file/Protection%20des%20donn%C3%a9es%20personnelles/Convention%20EUROPOL.pdf

[2] كانت أول مناقشة لإنشاء الكلية الأوروبية للشرطة في لإطار اجتماع المجلس الأوروبي في تامبيري بفنلندا في 15 و 16 أكتوبر 1999، ثم تم إنشاء الوكالة في 22 سبتمبر 2000 بموجب القرار (JAI/820/2000) والذي ألغي بالقرار المؤسس للوكالة رقم(JAI /681/2005)، أنظر:

- Décision du Conseil de l'Europe du 22 décembre 2000 portant création du Collège européen de Police (CEPOL). *JO L 336 30.12.2000, p. 1*. Voir aussi **Atak Idil**, La coopération policière pour la lutte contre la migration irrégulière au sein de l'Union européenne, *Revue générale de droit*, 2006 n° 36, pp 458.

[3] Voir les articles de 1 à 8 de la décision du Conseil 2005/681/JAI du 20 septembre 2005 instituant le Collège européen de police (CEPOL) et abrogeant la décision 2000/820/JAI, JOCE n° L 256 du 01/10/2005 p. 0063 – 0070.

ولكي تؤدي هذا الدور فإن هذه الكلية تنظم مئات العمليات في مجالات مختلفة، بالخصوص في المواضيع المهمة بالنسبة للشرطة الأوروبية باختلاف جنسياتها[1]، وحتى وإن كانت هذه الكلية لا تتمتع بصلاحية التدخل الميداني المباشر مجال تهريب المهاجرين إلا أنها تقدم إسهاما فعالا من خلال شبكة تعليمية إلكترونية تقدم من خلالها ما أمكن من المعلومات لأجهزة مراقبة الحدود[2].

3. وحدة التعاون في المجال القضائي

لاكتمال التنسيق في مجال الجريمة المنظمة كان من الواجب البحث عن آلية تدعم التعاون القضائي، فكان بذلك ميلاد وحدة التعاون القضائي (EUROJUST) التابع للإتحاد الأوروبي، بموجب القرار الصادر في 2002/02/28[3]، والتي أريد من خلالها تحسين مستويات التعاون القضائي لضمان فعالية أكبر في مجال مكافحة الأنواع الخطيرة من الإجرام المنظم، ولتسهيل التنسيق في عمليات التحري والمتابعة.

كما يمكن أن نقول أيضا أنها جاءت لتزكية دور منظمة الشرطة الأوروبية، بدليل أن الجرائم التي تختص بها هذه الأخيرة هي التي يشملها اختصاص هذه الوحدة القضائية وهذا ما تنص عليه المادة 4 من قرار الإنشاء[4]، مما يعني أن لها اختصاص في مجال تهريب الأشخاص على غرار أوروبول[5].

---

[1] **Arias Fernández Gil**, op cit, p 222.

[2] Voir le Proposition de plan global de lutte contre l'immigration clandestine et la traite des êtres humains dans l'Union européenne, (2002/C 142/02), JOCE n° C 142 du 14/06/2002, p 11.

[3] Décision du conseil du 28 février 2002 instituant Eurojust afin de renforcer la lutte contre les formes graves de criminalité, (2002/187/JAI), JOCE n° L 63/1, du 06/03/2002.

[4] L'article 4 de la décision de création de l'Eurojust prévoit que : «le champ de compétence générale d'Eurojust recouvre:
a) les types de criminalité et les infractions pour lesquels Europol a, à tout moment, compétence pour agir en application de l'article 2 de la convention Europol du 26 juillet 1995…»

[5] **Atak Idil**, La coopération policière pour la lutte contre la migration irrégulière au sein de l'Union européenne, op cit, p 479.

الفرع الثاني: الأجهزة المكلفة بمكافحة تهريب المهاجرين في الولايات المتحدة

على الرغم من أن السياسة الأمريكية في مجال الهجرة لا تعود بوادرها إلى وقت قريب، وكذلك الأمر بالنسبة للمكنزمات التي وضعتها لمحاربة تهريب المهاجرين والهجرة غير الشرعية في آن واحد، إلا أن تغيرات عديدة حدثت على سياستها بعد أحداث المشهورة 11 سبتمبر 2001، حيث حاولت الولايات المتحدة ممارسة سياسة الانغلاق على النفس، وركزت كل جهودها على ضمان أمن مواطنيها بكل الطرق، وبطبيعة الحال فإن ذلك يعني بالضرورة حماية حدودها الخارجية، التي تعتبر هي المصدر الأساسي للخطر الذي يهدد أمنها.

على أساس ذلك كان هناك تركيز شديد للبحث عن كل الحلول الممكنة لضمان سلامة ترابها، خاصة من خلال إيجاد آليات مستحدثة أو تعزيز تلك التي كانت موجودة بإمكانيات وقدرات جديدة[1].

ومن ذلك مثلا نذكر تدعيم استراتيجية الحدود الجنوبية الغربية (Southwest Border Strategy) التي أطلقت في عام 1993 في تكساس ثم اعتمدت في كل من كاليفورنيا وأريزونا[2]، غير أن أهم ما يمكن أن نلتمسه من خلاله تحول السياسة الأمريكية هو إلحاق الأجهزة الرئيسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين بكتابة الدولة المكلفة بالأمن الداخلي (Department of Homeland Security).

هذه الوزارة التي أنشئت في عام 2001 أصبحت هي الجهة التي تتولى التنسيق بين الأجهزة المكلفة بمراقبة الحدود، ونعني بذلك دائرة الهجرة والتجنس، دائرة الجمارك،

[1] **أبوشامة عباس**، « تهريب البشر وانعكاساته الأمنية»، *مجلة الفكر الشرطي*، المجلد 14، عدد 55، 2005، ص ص82.

[2] **Belinda I. and al**, Holding the Line? The Effect of the Recent Border Build-up on Unauthorized Immigration, Public Policy Institute of California, San Francisco, 2002, p 2 et suiv.

الدائرة الفدرالية للحماية والدائرة الفدرالية لأمن الطائرات[1] ، ثم وبغرض خلق انسجام أكبر بين نشاطات كل وكالة أصبحت كلها تدمج في مصلحة الهجرة والجمارك[2].

وسبب هذا الإدماج يعود إلى فشل دائرة الهجرة والتجنس في مكافحة تهريب المهاجرين، نتيجة ضعف تنسيقها بين مختلف المكاتب الميدانية المكلفة بهذه المهمة[3]، على الرغم من تدعيمها بميزانية ضخمة، حيث بلغت في عام 2002 حوالي 5,5 مليار دولار أمريكي.

وتعتبر الدوريات الحدودية للولايات المتحدة الأمريكية (U.S. Border Patrol) والتي تم إنشائها في عام 1928، من أبرز الآليات الأمريكية لرقابة الحدود، بتعداد بلغ عام 2008 أكثر من 12000 عون، موزعين على طول الحدود الكندية والمكسيكية، كما أنها تراقب أيضا المياه الإقليمية لفلوريدا وبورتوريكو، وهي تعتبر من أبرز الآليات الفدرالية لمكافحة تهريب المهاجرين.

وتقوم هذه الهيئة المكلفة باقامت الدوريات بممارسة مهامها في المناطق المتاخمة لحدود الولايات المتحدة مع المكسيك، وذلك بواسطة مجموعة من الإجراءات منها مثلا أنها في حالة الشك في هوية شخص ما أو حمولة أي العربة فإنها تخضعها لرقابة صارمة، وبعد الخضوع للتفتيش يسمح للمعني أو للعربة بالمتابعة أو يرفض دخولهما أو حتى يتم اعتقال بعض الأشخاص إذا ما ثبت تورطهم في بعض الأعمال التي يعاقب عليها القانون الأمريكي[4].

[1] We talk about the Immigration and Naturalization Service (INS), the United States Customs Service (USCS), the Federal Protective Service (FPS), and the Federal Air Marshals Service (FAMS).

[2] **أبوشامة عباس**، مرجع سابق، ص 84.

[3] **Amanda E. Schreyer**, op cit, pp 799&800.

[4] **McC. Heyman Josiah**, « Risque et confiance dans le contrôle des frontières américaines », *Politix*, 2009/3 n° 87, p. 20.

غير أن هذه الآلية تهدف بالأساس إلى مكافحة الهجرة وليس تهريب المهاجرين، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ضباطها كثيرا ما يبالغون في وصف خطر شبكات التهريب والمهاجرين حتى يرفع نسب تمويلها، خاصة بعد أن نجحوا في الاتحاد فيما بينهم في شبكات تحول بعضها إلى منظمات عنصرية مناهضة للمهاجرين[1].

في الأخير يمكن الإشارة إلى أن هناك توجه جديد نحو "دخلنة" السياسات المتعلقة بالهجرة في الولايات المتحدة، وهذا نتيجة لرغبة بعض الدويلات في سن ووضع آليات صارمة تجاهها، وهي بالأساس تلك التي تقع على الحدود المستقطبة للمهاجرين، وأخرى ليس لها نفس الحماس نحو انتهاج سياسة صارمة تجاه المهاجرين، خاصة وأن هذا الموضوع يطرح مسائل معقدة على مستوى العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، وبالخصوص مع المكسيك التي تصل أحيانا فيها مستويات الاحتكاك حد التوتر في العلاقات[2].

واستنادا إلى ذلك يمكن الإشارة إلى عديد من الإجراءات المتخذة على مستوى الدويلات، على غرار تبني نظام الرقابة الإلكترونية للحدود، وكذا وضع كيانات وأجهزة خاصة لذلك، وإشراك المجتمع المدني في مراقبة تحركات الأشخاص وشل نشاط الشبكات العاملة في ذلك[3].

---

[1] **Ayse Ceyhan**, « La fin de l'en-dehors : les nouvelles constructions discursives de l'ennemi intérieur en Californie », *Cultures & Conflits*, 43 | automne 2001, p 9.

[2] **Le Texier Emmanuelle**, « La relation Etats-Unis / Mexique au miroir de la question migratoire », in Annuaire Français des Relations Internationales, vol.X, La Documentaion française/Bruylant, 2009, pp.669, 668.

[3] على سبيل المثال تم خلال عام 2005 استحداث 300 قانون متعلق بالهجرة صودق منها على 38 قانون، وفي عام 2006 تم اقتراح 570 84 منها صودق عليه، في عام 2007 اقترح 1562 قانون 240 تم المصادق عليه، وأخير في عام 2008 صودق على 182 قانون من أصل 1404 مقترح، أنظر:

National Conference of State Legislatures: State Laws Related to Immigrants and Immigration, June 2008. http://www.ncsl.org/programs/immig/immigreportjuly2008.htm, voir aussi **Le Texier Emmanuelle**, op cit, p 7.

الفرع الثالث: الأجهزة المكلفة بمكافحة تهريب المهاجرين في كندا

على قدر ما تركت أحداث 11 سبتمبر من تغيرات عميقة على السياسة الأمريكية كان هناك تأثر واضح لكندا أيضا بها، فزيادة على اللهجة الحادة التي أصبحت تعامل بها الهجرة والتي تتضح من خلال الترسانة القانونية التي تم تبنيها، يمكن أن نلتمس أيضا وضع مجموعة من الأجهزة و/أو استنفارها في سبيل في سبيل وقف تدفقات الهجرة غير الشرعية[1].

ويمكن أن نشير في هذا المجال إلى كيان مهم وهي وكالة مصالح الحدود الكندية(ASFC)، والتي تم استحداثها في 12 ديسمبر 2003، من خلال دمج أعوان وكالات عديدة منها المواطنة والهجرة في كندا، الوكالة الكندية لمراقبة الأغذية، مفتشي الجمارك لدي وكالة الجمارك والإرادات، وتعتبر من بين الأجهزة التي يمكن أن يكون لها دور مباشر في مكافحة تهريب المهاجرين والهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني: الأجهزة المساعدة في مكافحة تهريب المهاجرين

رسميا ليس هنالك جهاز وكلت له مهمة مكافحة تهريب المهاجرين، بل ولا نكاد نجد جاهز يعني بجميع أنواع الجريمة المنظمة رغم أهمية ذلك من الناحية العملية، بل ورغم ضرورته لبناء سياسة دولية حازمة إزاء تزايد انتشار شبكات الإجرام المنظم وقوة نفوذها، في ظل عالم تعجز أغلب دوله على مواجهة تداعيات العولمة، على عكس هذه الشبكات التي استفادت من هذا العامل.

غير أننا يمكن أن نتفاءل في هذا الصدد خاصة بعد تتويج الجهود الدولية بوضع اتفاقية وبروتوكولات عديدة لتحقيق هذا الهدف، والتي كانت بدايتها بدعوة لجنة الأمم

[1] **Estibaliz Jimenez Calvo**, op cit, p 204.

المتحدة للوقاية من الجريمة والعدالة الجنائية في عام 1998 من أجل وضع آلية دولية لمحاربة تهريب المهاجرين[1]، ثم أثمرت بتوقيع عدة دول على البروتوكول وبوضع آليات على المستويات الوطنية وهذا يعتبر من بين أهم المكاسب للتي حققتها الأمم المتحدة في إطار جهودها الرامية لمكافحة تهريب المهاجرين.

الفرع الأول: الأمم المتحدة كجهاز للتوجيه والتنسيق

حتى وإن لم تكن الأمم المتحدة تلعب دورا مباشرا في مكافحة جريمة تهريب المهاجرين، إلا أننا يمكن أن نشير إلى دور بارز لعبته في حث الدول على مكافحة هذه الظاهرة، من خلال التصديق على بروتوكولها ومن خلال وضع آليات وطنية للمكافحة، فمع بداية دخول بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين حيز النفاذ أفادت دول عديدة بمصادقتها عليه منها أوكرانيا وبنما وتركيا وسلوفاكيا والمكسيك، كما أفادت ألمانيا وإندونيسيا والجمهورية التشيكية وليتنشتاين واليابان بأنها في طريقها إلى التصديق على البروتوكول.

وأفادت عدة دول بأنها، نظراً للأولوية العالية الممنوحة لمكافحة تهريب المهاجرين وبغية الامتثال لمقتضيات البروتوكول، قد اعتمدت أو في طريقها إلى اعتماد تشريعات جديدة تشمل جملة من الأمور، منها منع هذه الظاهرة على نحو فعال والمعاقبة عليها، وإعانة ضحايا التهريب، وحماية الشهود، ومكوث الأجانب وإقامتهم في البلد، وإصدار تراخيص العمل والتأشيرات، وأفادت أسبانيا وتركيا والسلفادور بالتحديد بأن قوانينها الجنائية تجرِّم تهريب المهاجرين.

[1] **Rapport du Secrétaire général** sur l'examen et évaluation des progrès accomplis dans la réalisation des buts et objectifs du Programme d'action de la Conférence internationale sur la population et le développement, conseil économique et social, Nations Unies E/CN.9/1999/PC/2, 07/01/1999, p 13.

وأبلغت دول عديدة عن إنشاء هيئات وكيانات مكلَّفة بتنسيق الأنشطة الوطنية وجمع المعلومات، مثل مركز التحاليل والإستراتيجية المشترك بشأن الهجرة غير المشروعة[1]، في ألمانيا؛ وفرقة العمل الوطنية لمكافحة تهريب البشر، في إندونيسيا، والوحدة الوطنية لمكافحة الهجرة غير المشروعة التابعة لشرطة الحدود وشرطة تسجيل الأجانب، في سلوفاكيا.

ومن جانبها أفادت كندا بأنها أصبحت تمتلك شبكة استخبارات خاصة بالهجرة تضم 45 وظيفة ضابط سلامة هجرة في مواقع رئيسية خارج البلد، للعمل مع إدارات حكومية أخرى، وشركاء دوليين وهيئات الهجرة ومختلف الأجهزة المحلية لإنفاذ القانون وشركات الطيران، من أجل مكافحة جميع أشكال التدفقات المخالفة للقانون، وأفادت بأن ضباط سلامة الهجرة، منذ استلامهم لمهامهم، قد ساعدوا أيضاً في استمرار تدفق المعلومات الاستخبارية التي تسمح لهم بمواصلة تعزيز سلامة البرنامج الذي وضعته كندا في مجال الهجرة[2].

وتضمنت التدابير الإضافية التي أبلغت الدول بشأنها والمتعلقة بمكافحة تهريب المهاجرين وضع نظم لمعلومات إدارة الحدود؛ وحملات للمنع والتوعية؛ واستحداث مشاريع لحماية ضحايا التهريب؛ والنهوض ببرنامج بنشر معلومات عن حالات التهريب في وسائط الإعلام؛ وإنشاء قواعد بيانات تتعلق بأساليب عمل المهربين وجماعات التهريب.

---

[1] مركز التحاليل والإستراتيجية المشتركة بشأن الهجرة غير المشروعة (Gemeinsamen Analyse- und Strategiezentrum Schleusungskriminalität) هو عبارة عن جهاز يضطلع بمهمة التنسيق بين مختلف الوحدات المكلفة بعمليات مكافحة الهجرة غير الشرعية على المستوى الفيدرالي أو على المستوى الدولي، وكذا تبادل المعلومات فيما بينها، تم تأسيسه في شهر ماي عام 2006، أنظر موسوعة ويكيبديا الحرة على:
http://de.wikipedia.org/wiki/Gemeinsames_Analyse-_und_Strategiezentrum_illegale_Migration

[2] أنظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم (E/CN.15/2005/1) مقدم من طرف لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في الدورة الرابعة عشرة بفيينا، أيام 23-27 ماي 2005.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي في مكافحة تهريب المهاجرين، أشير إلى وجود ترتيبات إقليمية مثل الفريق العمل الثلاثي الألماني–البولندي–التشيكي، وعملية "بالي" بشأن تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، ومشاورات آسيا والمحيط الهادئ الحكومية الدولية للاجئين والمشردين والمهاجرين.

كما ذكرت المبادرات المتخذة ضمن إطار المنظمات الدولية والحكومية الدولية، مثل الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة ورابطة آسيا والمحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا[1].

الفرع الثاني: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

هو كيان تابع للأمانة العامة للأمم المتحدة تم إنشائه عام 1997 من أجل القيام بعمليات تنفيذية في مجال مكافحة الإجرام العابر للحدود[2]، وذلك عبر آليات عديدة بعضها خاصة بالمخدرات ممثلة في برنامج الأمم المتحدة للرقابة على المخدرات، وبعضها خاص بالإرهاب لكن ما يهمنا هنا هو المركز المعني بمنع الإجرام الدولي.

وإذا كانت أهم المهام المناطة إليه تتمثل في تنفيذ توصيات لجنة الجريمة والعدالة الجنائية والمؤتمرات التي تقوم بها، ومساعدة الدول على تطبيق التوجيهات النموذجية الصادرة عن الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة[3].

وإذا كانت هذه المهام لا تنصب بصفة مباشرة على مكافحة تهريب المهاجرين، فإن جهود الأمم المتحدة في وضع آليات لمكافحة الجريمة المنظمة وكذا تهريب

---

[1] أنظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم E/CN.15/2005/1

[2] Les Nations Unies Aujourd'hui, publié par le département de l'information de l'organisation des nations unies, New York, 2008, p 45.

[3] **خالد بن مبارك القروي القحطاني**، مرجع سابق، ص 125.

المهاجرين تكاد تكون محصورة في الأعمال التي تقوم بها هذه اللجنة، وزيادة على ذلك فهي تسعى لخلق الأطر القانونية المناسبة لتحقيق هذا الهدف، كما يتجلى العمل الجبار الذي تقوم به من خلال مئات الدراسات والتوجيهات التي قامت بها ولا تزال تقوم بها، محللة جريمة تهريب المهاجرين بكافة أبعادها[1].

الفرع الثالث: المنظمة الدولية للشرطة الجنائية

كان الهدف الأساسي من إنشاء المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الأنتربول) هو تنمية وتطوير التعاون البوليسي في مجال مكافحة الإجرام العابر للحدود[2]، وبعدما كانت هذه المنظمة فيما مضى محل انتقادات عديدة بسبب بطأ استجابتها وتعاملها مع الجرائم[3]، أصبحت اليوم تحتل مكانة فريدة بين الأجهزة الدولية المكلفة بإنفاذ القانون والتي تسمح له بالمساعدة على ضرب شبكات الإجرام العابر للحدود.

فهذه الجاهز الشرطي يقدم مساعدة في بالغ الأهمية للدول الأعضاء فيه، وذلك من خلال توفيره لقاعدة بيانات ضخمة تحتوي على نشريات[4] مختلفة للمجرمين المبحوث عنهم عبر العالم، ومصادر معلوماتية واستخبراتية عن الأجرام المنظم والتي تدعمها قدراتها التقنية العالية.

---

[1] من الأمثلة على ذلك نذكر دليل التدريب الأساسي على التحقيق في تهريب المهاجرين والملاحقة القضائية لمرتكبيه الصادر عام 2010، وكذا مجموعة أدوات الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين والقانون النموذجي اللذين سبقت الإشارة إليهما.

[2] **منتصر سعيد حمودة**، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الأنتربول، ط 1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008، ص 131.

[3] **Atak Idil**, La coopération policière pour la lutte contre la migration irrégulière au sein de l'Union européenne, op cit, p 453.

[4] هناك عدة نشرات تصدرها الأنتربول منها النشرة الدولية الحمراء، الخضراء، الزرقاء، الصفراء، السوداء، النشرة الفنية، النشرة الدولية للأطفال المفقودين والنشرة الدولية للنقد المزيف، أنظر **منتصر سعيد حمودة**، مرجع سابق، ص 120.

فالأنتربول يتدخل ويعمل جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء التي تحتاج إلى مساعدتها، وبالخصوص تلك التي يعتبر تهريب المهاجرين بالنسبة إليها أولوية نظرا لحدته وخطورته، وعليه فإن إفريقيا تعتبر أحد الأهداف الأساسية في العمليات التي يقوم بها الأنتربول، على أساس الأبعاد الخطيرة التي وصلت إليها جريمة تهريب البشر في هذه القارة وفي منطقة غرب إفريقيا خصوصا، كما تتصدر آسيا أيضا لائحة اهتماماتها على اعتبار أن منطقة جنوب شرق هذه القارة تعتبر من أبرز مناطق الانطلاق والعبور والاستقرار في العالم.

ولأن تهريب المهاجرين أصبح أحد أخطر فروع الجريمة المنظمة، فإنه كان له نصيب في أجندة الأنتربول الذي أنشأ فرعا خاصا في أمانته العامة للجريمة المنظمة منذ عام 1989[1]، تجسدت جهوده بوضع منظومة الأنتربول العالمية للاتصالات الشرطية المأمونة (I-24/7) [2]، وهذه الأخيرة تمكن الدول الأعضاء من الوصول إلى الأدوات التالية:

- المجموعة الشاملة من المنتجات (GSP)، وهي منصة متاحة على موقع الأنتربول المؤمن على الانترنت، تسمح للمحققين بتبادل جميع أنواع المعلومات المتعلقة بتهريب المهاجرين، ولا سيما الاتجاهات الجديدة السائدة في هذا المجال، والشبكات الإجرامية المعروفة، وتقارير أجهزة إنفاذ القانون، والأخبار التي تتناقلها وسائل الإعلام، ونتائج القضايا الجنائية التي استُكمل التحقيق فيها، وتستمر هذه الأداة الإلكترونية الجديدة على الانترنت في التنامي بفضل المعلومات التي تحمّلها فيها أجهزة الشرطة في جميع أنحاء العالم.

[1] **خالد بن مبارك القروي القحطاني**، مرجع سابق، ص 153، أنظر أيضا أيضا **قرايش سامية**، مرجع سابق، ص 95، 96.

[2] صحيفة وقائع الأنتربول ، تهريب المهاجرين، (COM/FS/2012-01/THB-01) وثيق متورفة على الرابط التالي:
http://www.interpol.int/content/download/795/98061/version/13/file/Factsheets_AR_feb2012_THB01.pdf

- الحلول الفنية لمنظومتي مايند وفايند (MIND/FIND)، التي تتيح لأجهزة إنفاذ القانون في خط المواجهة والمعنية بمكافحة تهريب المهاجرين(شرطة الحدود، سلطات الهجرة)، الحصول على ردود فورية على التحريات التي تجريها بشأن وثائق السفر المسروقة أو المفقودة.
- الدليل الدولي لجهات الاتصال المعنية بمسائل مكافحة تهريب المهاجرين، الذي يتضمن تفاصيل الاتصال بالموظفين المسؤولين عن مسائل مكافحة تهريب المهاجرين والهجرة غير المشروعة في المكاتب المركزية الوطنية للإنتربول في العالم أجمع.

إلى جانب ذلك فإن الأنتربول ينظم دوريا مؤتمرات عالمية بشأن هذه الجريمة من أجل وضع استراتيجية دولية موحدة في هذا المجال، ولمكافحة جميع الأعمال المتعلقة بها، كما أنه يقوم بأعمال ميدانية في مجال تفكيك الشبكات الإجرامية، خاصة بعد أن وفر لذلك مشروع يعرف ببرنامج الأنتربول للتدريب على عمليات مكافحة تهريب المهاجرين، والذي تحاول من خلاله تقديم دعم في مسألة إدارة الحدود عن طريق توفير قاعدة بيانات متعلقة بالوثائق المسروقة، كما يمكن الإشارة إلى عملية هامر بالتعاون مع وكالة فرونتاكس التي تم فيها التدقيق في 8 آلاف وثيقة سفر[1].

الفرع الرابع: المنظمة الدولية للهجرة

المنظمة الدولية للهجرة (OMI) هي عبارة عن منظمة حكومية متخصصة أنشأت في عام 1951، وهي تظم اليوم 146 دولة عضو و 13 دولة أخرى كعضو مراقب، وتُعنى هذه المنظمة بشؤون الهجرة الدولية فتحاول أن تجعل من هذه الظاهرة تتم بنظام وفي أحسن الظروف، فخصصت لذلك عدة أجهزة تقوم بالأساس بمحاولة ترقية مستويات

[1] صحيفة وقائع الأنتربول، مرجع سابق.

التعاون بين الدول فيما يخص الهجرة الدولية مركزة على مجموعة من المحاور أبرزها الهجرة والتنمية، الهجرة القسرية[1].

وتعتبر الخبرة التي اكتسبتها منظمة الهجرة الدولية جد مفيدة في مجال مكافحة تهريب المهاجرين والهجرة السرية[2]، كما يمكن أن نلتمس ثقلها في تسيير شؤون الهجرة من خلال الثقة التي تمتلكها لدى الدول الأعضاء فيها، وكذا من خلال العدد الكبير من البرامج التي تقوم باعداها في هذا المجال، والتي وصلت في عام 2011 إلى 2700 برنامج يسهر على تنفيذها حوالي 450 مكتب موزعين على 100 دولة، مما يمكنها من تقديم المساعدة اللإنسانية للمهاجرين[3] والمشورة للحكومات[4].

وبما أن هذه المنظمة تسعى لتنظيم شؤون الهجرة كما أسلفنا، وأن نشاط عصابات تهريب المهاجرين يعتبر أكبر عائق لتحقيق هذا الهدف، فإنه من الطبيعي أن يكون هذا الأخير ضمن اهتماماتها[5].

ويتجلى ذلك من خلال محاور وأبرزها هي تلك الدراسات والتقارير التي تقوم بإعدادها حول هذا الموضوع، وكذا من خلال مختلف المؤتمرات التي عقدتها وتعقدها لتحليل هذه الظاهرة والبحث لها عن حلول في إطار تعاون دولي، على غرار مؤتمر بوبلا (Puebla) بالمكسيك الذي انعقد في سبتمبر 2010[6].

---

[1] **Gramegna Marco**, Assistance à la réintégration dans le pays d'origine, Actes du colloque « Esclavage moderne et trafic d'êtres humains, quelles approches européennes ?», Centre de Conférences Internationales, Paris, 17 novembre 2000, p 44.

[2] **Belguendouz Abdelkrim**, op cit, p 22.

[3] Les migrations dans un monde interconnecté : nouvelles perspectives d'action, Rapport de la commission mondiale sur les migrations internationales, Commission sur les migrations internationales, Suisse, 2005, p 69.

[4] L'Organisation internationale pour les migrations en bref, Brochure d'information: L'OIM en bref, octobre 2012, p 1, in : http://www.iom.int/files/live/sites/iom/files/About-IOM/docs/iom_in_brief_fr.pdf

[5] **Geronimi Eduardo**, op cit, p 4.

[6] L'OIM co-organise le deuxième Congrès latino-américain sur le trafic illicite de migrants et sur la traite, article disponible sur le site de l'OIM, date de consultation le 18/10/2012, in : http://www.iom.int/cms/fr/sites/iom/home/news-and-views/press-briefing-notes/pbn-2010/pbn-listing/iom-coorganizer-and-participant-in-the.html

وأبعد من ذلك فهي تقدم مساعدات لا يستهان بها لأجهزة الدول المكلفة بمكافحة تهريب المهاجرين من خلال الورشات التحسيسية التي تعقدها دوريا مثل تلك التي أقيمت لفائدة شرطة أندونيسيا في شهر أفريل 2012[1] وفي شهر جوان من نفس السنة لصالح شرطة فيتنام[2].

الفرع الخامس: المركز الدولي لتطوير السياسات المتعلقة بالهجرة

المركز الدولي لتطوير السياسات المتعلقة بالهجرة (ICMPD) هو منظمة دولية حكومية تتمتع بمركز مراقب في هيئة الأمم المتحدة، تم إنشائها في عام 1993 بين كل من سويسرا والنمسا[3]، غير أنها اليوم تضم تسعة دول عضو أخرى وهي كل من بلغاريا، كرواتيا، المجر، تركيا، بولونيا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد وجمهورية التشيك، كما أنها تتمتع بدعم من أكثر من 30 دولة.

إن أهمية مجال عملها جعلها تبني علاقات تعاون وطيدة مع اللجنة الأوروبية ومع كافة أجهزة الاتحاد الأوروبي، وتمكنها في ظرف وجيز من توقيع عديد من الاتفاقيات في مجال الهجرة، مع كل من تركيا وكندا وروسيا وجمهورية مقدونيا وغيرها، ولعل هذه الجهود التي تبذلها هي التي مكنتها من الحصول على تمويل من دول عديدة خارج الدول الأعضاء على غرار بريطانيا واستراليا وألمانيا وفرنسا.

تستند فلسفة المركز الدولي لتطوير السياسات المتعلقة بالهجرة في العمل بناء على قناعة مفادها، أن تعقيدات تحديات الهجرة لا يمكن احتوائها سوى عن طريق العمل

[1] Le Canada soutient l'OIM et la police indonésienne dans leur lutte contre le trafic illicite de personnes, article disponible sur le site de l'OIM, date de consultation le 18/10/2012, in : http://www.iom.int/cms/fr/sites/iom/home/news-and-views/press-briefing-notes/pbn-2012/pbn-listing/canada-supports-iom-indonesian-police-t.html

[2] Le Vietnam lutte contre le trafic illicite de personnes, article disponible sur le site de l'OIM, date de consultation le 18/10/2012, in : http://www.iom.int/cms/fr/sites/iom/home/news-and-views/press-briefing-notes/pbn-2012/pbn-listing/viet-nam-combats-people-smuggling.html

[3] **Ragaru Nadège**, op cit, p 74.

في شراكة وتعاون مع الحكومات ومعاهد البحوث والمنظمات الدولية والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني.

وعلى أساس ذلك يستند عمل المركز على مقاربة قائمة على ثلاث أسس هي إعداد البحوث والدراسات، إجراء حوارات حول الهجرة، السعي لتحسين قدرات الدول والأجهزة في مجال تسيير شؤون الهجرة.

من خلال هذه الركائز الثلاث، فإن هذا المركز قادر على دعم الدول الأعضاء وشركائها، في مجموعة متنوعة من المجالات المتصلة بالهجرة، فكل نشاط من الأنشطة سواء تعلق الأمر بالبحوث أو بناء القدرات تركز بشكل عام على واحد من المجالات المواضيعية الستة المذكورة أدناه، كما أن كل الحوارات والمناقشات التي يجريها المركز تنصب دائما على أحد الجوانب المتعددة للهجرة، وعلاوة على ذلك، فإن الأنشطة المتعلقة بتحسين القدرات تشكل نقطة مهمة في اختصاصات المركز.

وعلى كل فإن المواضيع التي يهتم بها المركز تنصب دوما على وضع مقاربات أو سياسات على المدى البعيد في المجالات التالية: الهجرة غير المشروعة والعودة، الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، إدارة الحدود والتأشيرات، اللجوء، الهجرة والتنمية، الهجرة الشرعية والاندماج[1].

وبالنسبة لتهريب المهاجرين والهجرة غير الشرعية فإنه طالما كان محورا لاهتمامات المركز في اللقاءات التي عقدها بين الدول[2]، كما أنه أصدر العديد من

[1] للمزيد حول التعريف بالمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة أنظر على موقعه في الرابط التالي:
http://www.icmpd.org/OUR-WORK.1510.0.html

[2] منذ عام 1994 استطاع المركز أن يعقد مئات اللقاءات الدولي بين أكثر من 40 دولة كما حضر أعماله 10 منظمات دولية حكومية وغير حكومية.

الدراسات في هذا المجال على غرار الكتب السنوية الدورية التي يصدرها بعنوان "الهجرة غير الشرعية، تهريب المهاجرين، والاتجار في وسط وشرق أوروبا"[1].

وقد عكف منذ عام 2002 على تنسيق الجهود لوضع شبكة غير رسمية مختصة في الوقاية من الهجرة السرية تنشط في منطقة البحر الأبيض المتوسط تدعى "الحوار حول الهجرة العابرة في المنطقة المتوسطية"[2]، لتضاف إلى الإحصائيات التي يقدمها سنويا حول تهريب المهاجرين وتطوراتها وكذا على الهجرة السرية[3].

[1] **Futo Peter, Jandl Michael (eds.),** (2003/2004/2005/2006/2007) year Book on illegal migration, human smuggling and trafficking in central and eastern Europe, a survey and analysis of borders apprehensions data from 22 states.

[2] Qu'est-ce que l'ICMPD ? Document publié par Organisation pour la sécurité et la coopération en Europe, Vienna, 2006, in : http://www.osce.org/fr/eea/30043

[3] **Jandl Michael**, Irregular migration, human smuggling and the eastern enlargement of European union, op cit, p 295.





الفصل الثاني:

تدابير مكافحة تهريب المهاجرين





لقد أدرك المجتمع الدولي أن الهجرة لا تعدو أن تكون واقعا ملموسا ينبغي التعامل معه بحذر[1]، لتفادي الأخطاء السابقة التي ارتكبتها بعض دول المقصد، والتي ركزت على تحصين الحدود بزيادة شدة الرقابة، وبتعزيز القوانين المتعلقة بحركات الأشخاص، والتي شجعت الراغبين في الهجرة على القيام بذلك بطريقة غير قانونية، في ظل غياب قنوات شرعية للهجرة وأيضا في ظل وجود بديل يمكِّن من التسلل عبر الحدود بعيدا عن رقابة أجهزة الدولة[2].

ولقد سبق وأن أشرنا سابقا إلى أن هذا الوضع ساهم بشدة في تنمية وتبلور نشاط شبكات التهريب – في مجال نقل الأشخاص– التي اكتسبت وزنا ثقيلا في تنظيم حركات الأشخاص من جهة، وتمكنت من تغيير معالم الهجرة من حيث توجهاتها والمسالك التي تستعملها والفئات البشرية التي دخلتها من جهة أخرى، ولكن يبقى التغير الكبير الذي أحدثته هذه الشبكات يتمثل في الوسائل والمعدات الحديثة التي أصبحت تسخر من طرف المهربين لبلوغ أهدافهم.

وهذا ما أكدته منظمة الأمم المتحدة من خلال مكتبها المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يعترف بأن التدابير المتخذة من قبل أجهزة الدولة المكلفة بإنفاذ القانون لا يمكن لها وحدها أن تنجح في منع تهريب المهاجرين ولا أن تشل نشاط شبكاتها، فهي ستبقى دوما عاجزة ما لم تكن الإجراءات الردعية المتخذة لحماية الحدود، مجرد حلقة في نهج أو استراتيجية شاملة لكافة الجوانب المتعلقة بجريمة تهريب المهاجرين، فما عدا ذلك سوف

[1] **بسيوني محمود شريف**، الجريمة المنظمة عبر الوطنية: ماهيتها ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا، ط 1، دار الشروق، القاهرة، 2004، ص 94.

[2] **مهدي مبروك**، الهجرة السرية: 4 صور للمهاجر والوطن والمهربين وأرض الأحلام، مرجع سابق، ص ص 10–12.

لن تثمر الجهود المبذولة إلا في تغيير المناطق المتخذة للتسلل عبر الحدود والطرق المستخدمة لذلك[1].

وهذا الطرح أصبح حقيقة ملموسة تؤكده تجارب العديد من الدول التي لها باع طويل في حربها ضد المهاجرين السريين، لكنها فشلت في مسعاها على أساس اعتمادها على مجهود فردي وعلى مجموعة من الحلول الترقيعية التي ساهمت في تأزّم المشكلة أكثر فأكثر[2].

فالحقيقة أن الهجرة غير الشرعية تمثل واحدة من افرازات النظام الدولي الجديد، التي حفزتها اللبرالية ودعمها التقدم التكنولوجي في وسائل النقل والاتصال، ثم كرستها إفرازات العولمة، لتغدو في الأخير تحت سيطرة عصابات الإجرام المنظم العابر للحدود، التي ساهمت كل هذه المعطيات في تشجيع نشاطها ودعم نفوذها وزيادة نسبة الأرباح التي تحققها.

وعليه فإن إجراءات مكافحة تهريب المهاجرين يجب أن تأخذ جميع هذه الأبعاد بعين الاعتبار، بداية بتلك التي يتم من خلالها شلّ نشاط التهريب، عن طريق اتخاذ تدابير فعالة تستهدفه وتستهدف الشبكات التي تتخذ من هذا النشاط حرفة لها (مبحث أول)، مرورا بمجموعة من التدابير التي تنصب على مختلف النشاطات التي تتصل بالتهريب (مبحث ثاني)، ووصولا إلى الشق الأكثر أهمية والمتمثل في تبني سياسة دولية تهدف إلى مواجهة الهجرة غير الشرعية ليتم القضاء على أسبابها (مبحث ثالث)، على اعتبار أن الخلل الموجود في مستويات التنمية هو الباعث الأساسي الذي يحفز الأشخاص على تغيير مناطق عيشهم.

[1] أنظر دليل التدريب الأساسي على التحقيق في تهريب المهاجرين والملاحقات القضائية لمرتكبيه، مرجع سابق.

[2] **مهدي مبروك**، الهجرة السرية: 4 صور للمهاجر والوطن والمهربين وأرض الأحلام، مرجع سابق، ص 10.

المبحث الأول: شل نشاط شبكات تهريب المهاجرين

ينشأ الإجرام بشكل عام ويتطور في بيئة ملائمة ذلك وتساعد أيضا في بقائه وانتشاره، لذلك نجد أن شبكات تهريب المهاجرين كان لها بيئتها التي ترعرعت فيها وهي بلدان الانطلاق والعبور، وكان ذلك في ظل غياب تام لقوانين تجرم وتعاقب على مثل هذا السلوك الإجرامي، وساعدتها في الانتشار مجموعة من الحوافز بعد أن تمكنت من إنماء أعمالها وتوسيع نشاطاتها، وأبرزها هي مليارات الدولارات التي تجنيها سنويا[1].

غير أن تفطن المجتمع الدولي إلى أهمية مكافحة تهريب المهاجرين في تخفيض نسب الإقبال على الهجرة بشكل عام، والهجرة غير الشرعية بشكل خاص، قد عجلت باتخاذ تدابير على جميع المستويات التي يتم من خلالها التهريب، تشمل الحدود البرية وبعضها خاص بالمجال البحري وبعضها الأخر تستهدف تهريب المهاجرين عن طريق الجو، وسنميز في هذا المقام بين تلك التي تتخذ على مستوى مراكز الحدود، وتلك المعتمدة خارجها سواء في الحدود البرية أو البحرية.

المطلب الأول: التدابير الخاصة بمراكز عبور الحدود

ترتبط الهجرة غير الشرعية في كثير من البلدان بالمعابر الحدودية البرية والبحرية، كما أن النظرة العامة قد تجعلنا نفهم على أنها مجرد انتقال لمجموعة من الأشخاص خلسة إلى دولة أجنبية ليسوا من مواطنيها ولا من المقيمين فيها بصف دائمة، وهذا على الرغم من أن الإحصائيات الموجودة فيما يخص الهجرة تؤكد عكس ذلك بما أن أكثر من

[1] قدرت الأمم المتحدة عوائد تهريب المهاجرين للمهربين في أمريك اللاتينية بحوالي 6,6 مليار دولار سنويا، في حين تبلغ عوائده السنوية في إفريقيا 150 مليون دولار، أنظر حول ذلك:
Estimating illicit financial flows resulting from drug trafficking and other transnational organized crimes, Research Report of United Nations of drugs and crime, Vienna, October 2011, p 49.

80% من المهاجرين غير الشرعيين يعبرون الحدود بشكل قانوني ثم يواصلون إقامتهم خارج النطاق المسموح به في تأشيرة الدخول، بينما لا تمثل الفئة التي تعبر الحدود متسللة من أماكن بعيدة عن مراكز عبور الحدود سوى نسبة ضعيفة[1].

و هذا الواقع يدفع إلى ضرورة إعادة النظر في التعريف المقدم لتهريب المهاجرين[2]، خاصة وأن هذه الطريقة تعتبر الوسيلة المفضلة لدى شبكات المهربين بالنظر إلى ارتفاع نسب النجاح فيها وإلى وفرة عوائدها أيضا، فالشبكات الصينية (رؤوس الأفاعي) قادرة على تقليد أي جواز سفر مقابل 5000 دولار[3]، كما أن مكافحته تكون مرتبطة بقدرات الدولة على حماية وثائق السفر التي تقدمها مصالحها الخاصة، وكذا بحجم ونوعية التدابير التي تتخذ على مستوى مراكز الحدود.

الفرع الأول: تأمين وثائق السفر (جوازات السفر)

يجب التنويه في البداية إلى أنه مهما كان حجم الإقبال على الهجرة غير الشرعية مرتفعا اليوم، فإنه مع ذلك تبقى فرص نجاحها ضئيلة جدا مقارنة بما مضى، وهذا ما يفسر اللجوء المتزايد للمهربين الذين يمتلكون وسائل تزيد فرص نجاح محاولات الهجرة، وهذا ما يؤكده جل المهاجرين غير الشرعيين في المكسيك[4]، إذ منذ بداية التسعينات أصبحت تسخر إمكانيات كبيرة لوضع حواجز معنوية في القنصليات، دعمت بمجموعة من الإجراءات المعتمدة لمراقبة المسافرين والتي سخرت لها أحدث التجهيزات التكنولوجية وبالاعتماد على بحوث ودراسات توفرها جهات متخصصة.

---

[1] **Vagnoux Isabelle**, « États-Unis et Mexique : le mur de la discorde », *Cités*, 2007/3 n° 31, p 46.

[2] حول هذا الموضوع راجع الصفحة 68 وما بعدها من هذا الرسالة.

[3] **Cindy Yik-Yi Chu**, "Human trafficking and smuggling in China", *Journal of Contemporary China*, *Vol.* 20, No. 68, January 2011, p 45. See too **Kaizen Julie, Nonneman,** "Irregular migration in Belgium and organized crime: An Overview", *International Migration Journal* **Walter**, *Vol*. 45, No. 2, 2007, p 133.

[4] **David Spener,** "Mexican Migrant-Smuggling: A Cross-Border Cottage Industry", *Journal of International Migration and Integration*, Vol. 5, No. 3, Summer 2004, p 298.

وقد جاءت المساندة لهذا التوجه من خلال نص المادة 12 من بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين، التي تنص على أنه يجب على كل دولة طرف في البروتوكول أن تتخذ ما يلزم من تدابير في حدود الوسائل المتاحة لها، من أجل أن تكون وثائق السفر والهوية التي تصدر عن مصالحها من النوعية التي يصعب معها اساءة استعمالها، أو تزويرها أو تحويرها أو تقليدها أو إصدارها بصورة غير مشروعة، وذلك من خلال تبني أحدث التقنيات المستعملة في مجال تأمين الوثائق، كما تلتزم أيضا بأن تؤمن سلامة وثائق السفر والهوية التي تصدرها الدول الأطراف، بواسطة سن قوانين ردعية تعاقب الفاعلين والمستعملين للوثائق المزورة على حد سواء[1].

أولا: تقنيات جديدة لحماية أوراق جوازات السفر

نتيجة الارتفاع الكبير في نسب الهجرة غير الشرعية أصبحت جوازات السفر من أكثر المحررات الرسمية عرضة للتزوير والتلاعب ببياناتها، لذا ولغرض ابقاء الدولة لسيطرتها على حدودها وتعزيزها أكثر، من خلال رفع مستويات مصالحها في التعرف على الأشخاص، فإنها تحرص على صناعة جوازات سفر ذات مواصفات أمنية يصعب على الأشخاص العاديين الحصول عليها وتحوير معلوماتها[2].

لتصبح بذلك التقنيات الرقمية والبيومترية[3] التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة هي من بين أهم الوسائل الأكثر فعالية في مجال حماية وثائق السفر[1]، والتي استحدثت بموجبه مجموعة من التقنيات الدقيقة والآمنة.

---

[1] **عادل عبد الجواد محمد**، برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر الجو، مجلة الأمن والحياة، عدد 309، السنة 27، مارس 2007، ص ص 55.

[2] **الرواشدة زياد زهير أحمد**، مرجع سابق، ص 42.

[3] يقصد بها علم المقاييس الحيوية التي تعتبر تقنية قادرة على التعرف على هوية الشخص بنسبة 100%.

إن أول تقنيات الأمن التي تهدف إلى حماية وثائق السفر تظهر من خلال الورق المستعمل، والذي يصنع من عجينة مكونة من الألياف السيلولوزية[2] المحصل عليها من مواد مختلفة كالكتان والخشب والقطن، يتم ملء الفراغات التي تكون بين الألياف بواسطة مواد غير عضوية مثل أملاح الألمنيوم والكالسيوم، ثم يتم في الأخير صقل هذا الورق بمواد ملائمة لوسائل الكتابة المختلفة وأكثر ما يستعمل في ذلك النشاء والجلاتين[3] والشمع والمطاط.

وتمنع هذه المواد من أن يتم مسح أو إزالة بيانات معينة في الوثيقة من دون ترك آثار، ودعمت أكثر في السنوات الأخيرة بمواد كيماوية مقاومة لمزيلات الحبر ولجميع محاولات الكشط والمحو الآلي، بحيث أصبحت بفضلها وسائل الحماية أكثر فعالية خصوصا وأنها دعمت كذلك بتقنيات منها:

1. العلامات المائية

هي عبارة عن كتابات ورسومات شفافة غير واضحة ولا يمكن مشاهدتها إلا بواسطة الضوء النافذ[4]، وتختلف الأشكال والكتابات والرسوم التي تحملها الجوازات باختلاف الدول، وغالبا ما يكون عبارة عن شعار ما للدولة أو معلما من معالمها الطبيعية أو التاريخية أو أحد الشخصيات البارزة فيها.

---

[1] **Du Bois P.**, «Anciennes et nouvelles menaces : les enjeux de la sécurité en Europe», *Relations internationales* 2006/1, n° 125, p. 5-16. Voir aussi **Serge Weber**, op cit, p 163.

[2] السيلولوز **(Cellulose)** هو مكوثر طبيعي يتم استخراجه من أنواع نباتية عدة وخصوصا من القطن، ويعتبر من المواد الأساسية التي تستخدم في صناعة الورق وفي صناعات كيميائية أخرى، انظر:

Le Roux Jérôme, Modification des fibres cellulosiques amélioration des propriétés hydrophiles des pates bisulfites, thèse doctorat en chimie organique, université de Bordeaux I, 2003, p 13.

[3] الجيلاتين **(Gélatine)** هي مادة هلامية شبه صلبة وشفافة وفي بعض الأحيان تميل للون الأصفر، عديمة الطعم والرائحة موجودة في الحيوانات خاصة جلد الخنزير، وتتكون مع الغلي المستمر لأنسجة حيوانية أو نباتية، المصدر موسوعة ويكيبيديا، مرجع سابق.

[4] **الرواشدة زياد زهير أحمد**، مرجع سابق، ص 43.

وتطبع العلامات المائية بطريقة تكون من خلالها عملية التحوير أو التقليد صعبة جدا، بحيث تكون واضحة المعالم والتفاصيل وتتدرج فيها الاضواء والظلال بنسق معين، مما يجعل من العلامات المائية أحد أهم وسائل الحماية الأمنية المضافة إلى عجينة الورق قبل أن تكتمل صناعة الورق، لتكون هذه التقنية احد أبرز العوائق أمام مزوري الجوازات[1].

2. سلك الضمان

على عكس العلامات المائية فإن سلك الضمان يمكن رؤيته بالعين المجردة، وهو مصنوع إما من الفضة أو البلاستيك ومع ذلك فهو لا يتأثر بشد الورق أو طويه، كما يعتبر إضافة فعالة لتأمين جواز السفر لأنه بدوره يتم دمجه مع عجينة الورقة ويكون إما متصلا أو متقطعا، وأصبح اليوم أكثر فعالية بعد أن أضيفت له مواد فسفورية تجعله متوهجا بفعل الأشعة فوق البنفسجية، وكذا من خلال بعض الكتابات الدقيقة الي تكتب عليه كاسم الدولة أو الجهة المصدرة للجواز والتي لا يمكن رؤيتها إلا بواسطة أجهزة التكبير[2].

3. الشعيرات الحمراء

هي عبارة عن ألياف ملونة من الحرير تضاف على عجينة الورق في المرحلة الأولى من صناعتها، تضفي ألوانا ثابتة ومبعثرة بطريقة عشوائية على سطح الورقة، وتعتبر هذه الطريقة من التقنيات الأكثر استعمالا وانتشارا في العالم، واستطاعت الدول من خلال تبنيها أن تؤمن وثائق سفرها كثيرا، خاصة وأن المزورين عجزوا عن تقليد

[1] **الرواشدة زياد زهير أحمد**، مرجع سابق، ص 43.

[2] المرجع نفسه، ص 43.

التوهجات التي تنبعث من هذه الشعيرات الحرارية فأصبحوا يلجئون إلى رسمها على سطح الورقة، ولكن هذه التقنية يمكن اكتشافها بسهولة من قبل مصالح مراقبة الحدود[1].

ثانيا: تقنيات الطباعة الحديثة لحماية جوازات السفر

تعد الطباعة واحدة من بين التقنيات الاضافية المستعملة في تأمين وثائق السفر، وعليه فقد أصبحت تستعمل أحدث الوسائل لطباعتها بطريقة لا تسمح بالتلاعب في المعلومات الأصلية التي تحملها، وذلك بالاعتماد على ثلاثة أنواع من الطباعة.

1. الطباعة السطحية

تكون في هذه الحالة الكتابة باستعمال قوالب طباعة متوسطة فلا تكون غائرة جدا في عمق الورقة، ولا تكون بارزة نحو الخارج، ويتم فيها مراعاة مجموعة من الأشكال والتصاميم الدقيقة والقياسات المضبوطة، مما يمكن معه الحكم على أي وثيقة لا تتناسب مع هذه الخصائص على أنها مزورة[2].

2. الطباعة البارزة

هي من أفضل الوسائل المستخدمة لحماية جوازات السفر بحيث لا تحتاج إلى وسائل علمية متطورة للتعرف عليها، بل قد يكون اللمس كافيا للتعرف على الوثائق التي يتم التلاعب بها، من خلال تلك الآثار الخارجية الخشنة والبارزة التي تتركها قوالب الطباعة على سطح الورقة، غير أنه غالبا ما تستخدم أجهزة التصوير الضوئية الحديثة و والماسحات الضوئية لكشف التزوير الذي يقع عليها.

[1] **الرواشدة زياد زهير أحمد**، مرجع سابق، ص 44.

[2] نفس المرجع، ص 45.

3. الطباعة الغائرة

هي عكس النوع الثاني حيث يتم رسم الحروف عن طريق إحداث حفر صغيرة داخل الورقة، وهي تستعمل في الغالب لكتابة أرقام الجوازات، كما تستعمل أيضا من أجل كتابة الصفحات.

وبالإضافة إلى الأنواع الثلاثة هذه يمكن أيضا أن نشير إلى نمط أخر من الكتابات التي لا تقل فعالية من حيث قدرتها على الحماية ويتعلق الأمر بالكتابة الدقيقة، والتي يتم من خلالها تدوين بعض البيانات كالاسم واللقب وتاريخ الميلاد، ببند صغير الحجم لا يمكن رؤيته بالعين المجردة إلا في شكل سطور أو خطوط.

ثم إنه بجانب هذا كله توجد أيضا بعض التقنيات الأخرى التي تستعمل لرفع مستويات حماية جوازات السفر، خاصة ما يتعلق منها بالصورة وذلك من خلال تثبيتها بطرق معينة تدعم بفيلم لاصق وبالعمدة المشفرة التي تحتوي على المعلومات الخاصة بصاحب الجواز[1].

الفرع الثاني: التأشيرات

حتى ولو كانت جوازات السفر هي الوثيقة الأكثر تعرضا للتزوير بغية تسهيل عبور الحدود، إلا أنه في غالب الأحيان لا يشكل الحصول على هذه الوثيقة مشكلة بالنسبة للراغبين في الهجرة[2]، إذ يكفي فقط استيفاء بعض الشروط البسيطة وإيداع طلب لدى المصالح المعنية في الدولة للحصول عليه، غير أن هذه الوثيقة لا تعدو أن تكون

[1] **الرواشدة زياد زهير أحمد**، مرجع سابق، ص 45.

[2] **Joris van Wijk**, "Luanda – Holanda: Irregular migration from Angola to the Netherlands", *International Migration Journal, Vol*. 48, No. 2, 2010, p 8.

بطاقة لإثبات الهوية في الدولة الأجنبية، ولا تكون كافية للسماح للمهاجر بالمرور[1] إلا إذا كان يحمل ختما يؤشر بموجبه لحامله بعبور الحدود، ويعبر فيه بقبول دخوله لمدة محددة وهو ما يعرف بالتأشيرة، والتي لها أهمية بالغة في مكافحة تهريب المهاجرين الشيء الذي جعل الدول تعتمد على أحدث التكنولوجيات لحمايتها.

أولا: أهمية نظام التأشيرات

إذا كان تهريب المهاجرين هو تدبير الدخول غير المشروع لشخص لا تنطبق عليه الشروط التي تضعها الدولة، أو لا ترغب أصلا في استقباله وهذا أمر سيادي بالنسبة لها[2]، فإن أي تغيير في الشروط المطلوبة بما يسمح لطالب التأشيرة بالحصول عليها يعتبر تدبيرا للدخول وبالتالي فهو من قبيل التهريب.

ويلاحظ أن بعض الدول تتساهل في منح التأشيرة، وأخرى على العكس من ذلك يصعب على العامة أن يحصلوا منها على ترخيص للدخول إلى ترابها، وهذه الأخيرة غالبا ما تكون وجهة مفضلة للمهاجرين، وعليه فإنه من السبل المستخدمة في التهريب أن يقوم المهرب كخطوة أولى بتدبير تأشيرة إلى الدولة التي يسهل دخولها، ثم بعد ذلك يتم الاستعانة بطرق أخرى للوصول إلى دولة المقصد التي لا تكون بعيدة، وهذه طريقة تستعمل كثيرا للهجرة نحو أوروبا بحيث يتم طلب التأشيرة من بعض الدول الشرقية التي تفتح المجال للدخول إلى أي اقليم أوروبي من خلال تأشيرة تشنغن.

---

[1] هناك استثناء على هذه القاعدة بحيث يسمح بعبور الحدود في بعض الحالات بمجرد تقديم جواز السفر، غير أن له حالات خاصة أبرزها تتجسد في جوازات السفر الدبلوماسية، وكذا في حالة وجود اتفاق بين دولة أو أكثر يلغى بموجبه العمل بنظام التأشيرات، أكثر من ذلك أن بعض الدول قد تتنازل حتى عن شرط الجواز فتطلب من الوفدين إليها تقديم بطاقة الهوية فقط.

[2] **Eduardo Geronimi**, op cit, p 5. Voir aussi **Graganova Diana**, la migration irrégulière : portrait de la situation actuelle, note de synthèse, centre d'études et de recherches internationales, université de Montréal, 2007, p 3, 4. Voir **Daussi Duez D.**, « L'Europe et les clandestins : la peur de l'autre comme facteur d'integration ? », *Politique européenne* 2008/3, n° 26, p. 105.

ثانيا: التكنولوجيات الحديثة لحماية التأشيرات

لقد سمحت التكنولوجيا الحديثة بتغيير نمط مراقبة الحدود، بحيث بدأت الدول تتخلى عن إجراءات الرقابة الدقيقة في المراكز المخصصة لمغادرة الاقليم، في مقابل تبنيها لمجموعة من التقنيات التي تصعب الدخول على الأفراد الذين لا ترغب فيهم وتعتبرهم خطيرين، من خلال تكوين ملفات شخصية دقيقة لكل شخص تعتبر أنه يشكل خطرا على أمنها على غرار نظام تشنغن للمعلومات[1]، ومن خلال آليات تمنع التقليد والتزوير في جميع أنواع الوثائق الشخصية.

وإذ نتمعن في التأشيرة بوجهها القديم نجد أنها عبارة عن ختم يحمل مواصفات معينة تحددها الدولة لا يصعب على ذووا الخبرة تقليده، أما في شكلها الحديث فقد أصبحت تحمل من التقنيات[2] ما يصعب على جل المهربين تقليدها، إذ أنها باتت معبئة بصورة لصاحبها ومعلوماته الشخصية وتاريخ بداية صلاحيتها ونهايته، بالإضافة إلى ختم الدولة، وهذا كله يكون مطبوعا وفقا لأحدث التقنيات التي لا تسمح بتحوير المعلومات التي تحتويها وخصوصا باستعمال الماسح الضوئي (Scanner).

وأكثر من هذا فإن كل هذه المعلومات تبقى مخزنة ومدعمة بآليات للتعرف على صاحب التأشيرة، على غرار استعمال معالم الوجه(Reconnaissance Faciale)، قزحة العين

[1] **Morokvasic Mirjana**, « Migrations en Europe : l'impact de l'élargissement à l'Est de l'Union », *Revue internationale et stratégique*, 2003/2 n° 50, p. 89.

[2] مهما كانت درجة فعالية التقنيات المبتكرة لتطويق المهاجرين السريين، فإنها تبقى مجرد آلية لدى بعض الشركات الاقتصادية كمثل شركة (ZN Vision technologie)، التي لعبت دورا بارزا في خلق هذه الطرق الجديدة مستغلة احداث 11 سبتمبر 2001 وحالة الخوف التي انتابت الدول الغربية عقبها، لتسويق منتجاتها الخاصة بتحصين وثائق السفر على الرغم من أن اغلبها مبالغ فيه، مثلما هو الحال بالنسبة للتخوف من الأجانب بداعي الإرهاب وعليه يمكن القول بأن بعض الشركات استطاعت أن تستثمر في خوف الدول الغربية لتسويق منجاتها، أنظر حول ذلك:
Bigo Didier, « Chapitre 11 - Le visa Schengen et le recours à la biométrie », *in* Xavier Crettiez , Du papier à la biométrie : identifier les individus Presses de Sciences Po « Académique », 2006 p. 256.

(Rétinienne)، مرفولوجيا اليد وبصمات الأصابع (Morphologie De La Main, Empreintes Digitales)، التعرف عن طريق الصوت (Vocale) والبصمة الوراثية (Empreintes d'ADN)[1].

وزيادة على ذلك فإن التقنيات الحديثة أصبحت قادرة على أن تتبين هوية الشخص الحقيقية بغض النظر عن الوثائق التي يقدمها، من خلال قواعد بيانات بيومترية تكون قابلة للتداول بين مختلف مصالح الدول المختصة في مراقبة الحدود بأنظمة اليكترونية أو بواسطة شريحة يحملها الشخص المعني بنفسه، مما يتيح لأجهزة المراقبة أن تتعرف عليه من دون أن يعلم ومن دون أن يتوقف للمراقبة، والمعلومات المحصل عليها تشمل أيضا الأشخاص الذين تم رفض منحهم التأشيرة، مما يجعل سلطات الدولة تستطيع التعرف عليه في حال ما دخلها خلسة.

لكن حتى ولو كانت التكنولوجيا الحديثة قادرة على أن ترفع من مستويات ""تصفية" المهاجرين أثناء أو قبل عبور الحدود، الشيء الذي من شأنه أن يحد من نشاط شبكات تهريب المهاجرين، فإنه من ناحية أخرى هناك عقبتين تواجههما؛ الأولى تتمثل في رفض الرأي العام لمثل هذه الإجراءات، التي تعد بالفعل تدخلا سافرا للحرمة الشخصية للإنسان[2].

أما العقبة الثانية فتتمثل في كون أن نفس هذه التكنولوجيا التي تعطي دعما قويا للدولة لفرض الرقابة على حدودها ومجابهة التهريب، تقدم أيضا للمهربين وسائل

[1] **Bigo Didier**, op cit, p 256.

[2] هذا ما جعل البريطانيون يرفضون فكرة بطاقة التعريف ثم بطاقة التعريف البيومترية التي تم اقتراحها بصفة مستمرة في فترات متقطعة، وذلك على أساس أنها تتعارض مع طبيعة القانون الإنجليزي غير المقنن وأنها وسيلة لتقييد الحريات الفردية، أنظر حول الموضوع:

Carlos Miguel Pimentel « L'exception britannique : une tradition de l'identité non écrite », *in* Xavier Crettiez , Du papier à la biométrie : identifier les individus Presses de Sciences Po « Académique », 2006 p. 189-210.

يستعينون بها لتحقيق أهدافهم، ثم إن المعلومات التي يتم جمعها يمكن أن تكون محلا للاستغلال من طرف بعض المنظمات الاجرامية، في حال ما إذا تمكنت من قرصنتها، وهذا السبب هو الذي جعل الاتحاد الأوروبي يرفض الاستراتيجية الأمريكية التي تتبنى هذا النهج، مخافة أن يتم استغلال المعلومات الشخصية للمهاجرين من قبل جهات ما لأغراض ربحية[1].

المطلب الثاني: تدابير مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر

تزداد نسبة تهريب المهاجرين بالنسبة للدول التي تفصلها حدود برية على أساس قلة المخاطر والوسائل الواجب توفيرها لإنجاح الرحلة، ولما نتحدث عن تهريب المهاجرين عن طريق البر فإن الحدود الأمريكية المكسيكية ستفرض نفسها بدون أدنى شك، وحتى إن كان التهريب البري للأشخاص ينتشر أيضا في إفريقيا وفي أوروبا خصوصا من تركيا واليونان تجاه باقى الدول الأوروبية، إلا أن النموذج الأول الذي أعطيناه يبقى مهيمنا من خلال الأعداد الكثيرة من المهاجرين الذين يتسللون تجاه الولايات المتحدة، سواء كان ذلك سيرا على الأقدام أو باستعمال السيارات أو الدواب أو غيرها من الوسائل[2].

وعلى قدر ما يبين هذا من ضغط بقدر ما دفع الحكومة الأمريكية إلى أن تسعى باستمرار لابتكار مزيد من التدابير التي تمكنها على الأقل من تخفيض نسب التدفقات السنوية، بعضها قائم على الطرق القديمة المعروفة وكثير منها مبتكر بما يتلاءم مع الطرق الجديدة التي يعتمد عليها المهربون.

[1] **Bigo Didier**, op cit, p 256.

[2] حول الوسائل المستعملة في التسلل عبرا الحدود أنظر **القحطاني مسعود بن جار الله**، مرجع سابق، ص 20، أنظر أيضا:

Yun G., Lévy F. et Poisson V., De la migration au travail. L'exploitation extrême des chinois-e-s à paris, Travail, op cit, p 60.

الفرع الأول: محدودية تدابير الرقابة الكلاسيكية

إن التسلل عبر الحدود يعتبر ظاهرة قديمة قدم ظهور الحدود السياسية للدولة، لكن وتيرته تسارعت اليوم بسبب عوامل عديدة اقتصادية وسياسية واجتماعية[1]، وعلى أساس قدم هذه الظاهرة فلقد بادرت الحكومات إلى إنشاء جهاز حرس الحدود ليضطلع بمهمة الرقابة على حركات الأشخاص عبر المعابر وخارجها، من خلال القيام بدوريات على المناطق الحدودية خصوصا تلك التي يعرف عنها أنها تمتاز بنشاط كبير للمهربين فيها.

ومع ذلك فإن حدة ظاهرة تهريب المهاجرين دفعت بعض الحكومات إلى الاستنجاد بالجيش[2]، على غرار المكسيك التي جندت ما يناهز 40 ألف جندي في محاربة الجريمة المنظمة بشكل عام[3]، كما باتت بعضها الأخر يستعمل الكلاب لتقفي آثار المتسللين عبر الحدود[4].

وبالنسبة للدول التي تعاني بالفعل من مشكلة تهريب المهاجرين فإن زيادة عدد أعوان حرس الحدود هو احد الحلول المتوفرة، مع تعزيزهم بمجموعة من الوسائل التي تساعدهم وتسهل لهم القيام بمهامهم كالعربات والكلاب والأضواء الكاشفة[5].

---

[1] **مسعود بن جار الله القحطاني**، مرجع سابق، ص 11.

[2] لقد أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على الاستنجاد بالجيش في حراسة الحدود في سنوات التسعينات، وسخرت جميع الامكانات التي يمتلكها على غرار الطائرات المروحية ونظام الرؤية الليلية، وقد أدى ذلك إلى تراجع محسوس في نسب تدفق المهاجرين، ولكنه في نفس الوقت رفع من نسب الوافيات لديهم بسبب اتجاههم إلى المناطق الأكثر انعزالا لعبور الحدود، بعض الأمريكيين رفضوا هذه الخطوة لأنها تتعارض مع قانون(Posse Comitatus) لعام 1878 والذي يمنع السلطة الفدرالية من استخدام الجيش للحفاظ على النظام العام، أنظر:

"Le nouveau Containment: La protection des frontières américaines", Fondation pour la Recherche Stratégique, Notes de la FRS, n°7, March 11th 2008, p 2,3.

[3] **Nieto Gómez R.,** op cit, p 174.

[4] Irregular Migration, Migrant Smuggling and Human Rights: Towards Coherence, International Council on Human Rights Policy, Geneva, 2010, p 46.

[5] **Cornelius, Wayne A.**, "Controlling 'Unwanted' Immigration: Lessons from the United States, 1993-2004", *Working Paper (University of California, San Diego)*, No. 92, December, 2004, p 8.

بيد أن استحالة التواجد في جميع الأماكن وفي كل الاوقات، مع ما لعاملي الزمان والمكان من أهمية بالنسبة لعمليات تهريب المهاجرين، جعل الدوريات التي تقوم بها الأجهزة المكلفة بمراقبة الحدود تعتمد بشكل رئيسي على تحديد المواقع المفضلة للمهربين، وحصر الطرق الأساسية التي يسلكونها للتسلل، ليتم ترصدهم فيها وذلك بمراعاة الأوقات التي يجب التدخل فيها على أساس أن شبكات التهريب تعتمد بشكل اساسي على عامل المباغتة.

أولا: ضبط أماكن الانطلاق

على اعتبار صفة التنظيم الذي تتسم بها شبكات تهريب المهاجرين، فإنهم يختارون أماكن انطلاقهم والمسالك التي يعبرون منها بعناية فائقة، حتى يتجنبوا الرقابة واحتمال توقيفهم بمعية زبائنهم، لذا فغالبا ما تكون نقاط انطلاقهم من أماكن معزولة وكذلك الأمر بالنسبة لنقاط وصولهم والأماكن التي قد يتخذونها كمراكز عبور، كما أنهم يسلكون المعابر الصحراوية والجبلية التي يصعب مراقبتها[1]، زيادة على ذلك فإن حنكة المهربين تجعلهم قادرين على تنويع معابرهم حتى يتجنبوا المداهمات المحتملة لعناصر مراقبة الحدود.

ثانيا: البحث عن المواعيد المفضلة للقيام بعمليات النقل

يختار المهربون بذكاء وعناية كبيرين أوقات انطلاقهم لذا فيجب البحث عن هذه الأوقات التي يختارونها، وذلك لأن هذه المواعيد غالبا ما تكون مدروسة ومحددة بدقة، بما يتناسب مع حالة كل دولة، غير أنه في الغالب يتم اختيار الأوقات التي تزداد فيها

[1] The role of organized crime in the smuggling of migrants from West Africa to the European Union, a report of the United Nations Office on Drugs and Crime, Regional Office for West and Central Africa, Dakar, 2011. p 27-32.

غفلة أعوان الرقابة كموسم الأعياد الدينية والوطنية مثلا، مما يعني ضرورة انتقاء أوقات التدخلات بشكل مدروس ومنظم.

ثالثا: معرفة الطرق المستعملة

بالنسبة للطرق المستعملة من طرف شبكات التهريب فهي تختلف بحسب طبيعة المنطقة الجغرافية وبعض الظروف الأخرى، كدرجة التشديد على مراقبة الحدود ونسب اقبال المهاجرين.

وعلى كل فإن الرحلة الواحدة قد تكفي لها وسيلة واحدة، غير أن أغلبها تتطلب عدة وسائل منها استعمال القوارب وإخفاء المهاجرين داخل السيارات والشاحنات فضلا عن السير على الأقدام[1]، وعليه من الضروري أن يتم معرفة أهم الوسائل المعتمدة لكي يكون تدخل أعوان الرقابة فعالا، كما يستلزم الأمر في بعض الأحيان بناء مراكز مراقبة جديدة أو شق طرق إضافية أو اعادة تأهيلها[2]، كما هو الشأن بالنسبة للطريق الساحلي الرابط بين طنجة وسبتة الذي استفاد من تمويل من قبل الاتحاد الأوروبي[3].

رابعا: الاستعانة بالمخبرين

ومن السبل التي يمكن الاعتماد عليها لمتابعة شبكات تهريب المهاجرين، والتي دعت إليها مجموعة أدوات الأمم المتحدة في جزئها السابع نجد طريقة الاعتماد على المعلومات التي يوافي بها المخبرون، والمخبر بحسبها هو شخص تتمثل وظيفته في افادة الشرطة بمعلومات عن الجرائم التي تكون عصابات التهريب بصدد القيام بها.

[1] **Mustafa Mutluer**, op cit, p 8.
[2] **Cornelius, Wayne A.**,''Death at the Border -Efficacy and Unintended Consequences of US Immigration Control Policy 1993-2000', *Population and Development*, 27(4), December 2001, p 663.
[3] [3] **Olivier Clochard**, op cit, p 9.

هذا المخبر قد يكون مجرد شخص أودع شكوى أو قدم معلومة، كما قد يكون مندسا في العصابة وأقام مع أفرادها علاقات تسمح له بالحصول على كل التفاصيل التي تفيد في التحقيقات والمتابعات، وإذا كان هؤلاء يقدمون أفضل المعلومات فإن المهاجرين المهربين وأفراد العصابات المنسحبين يعتبرون بدورهم مخبرين جيدين، لكن يجب أن يكونوا مراقبين عن كثب من طرف المحققين.

أما عن طبيعة المعلومات التي يمكن أن يقدموها فهي تتراوح بين تقديم توضيحات حول هيكل وطبيعة العصابة الاجرامية، والأماكن التي يتواجد بها المهاجرون أو التي سينقلون إليها، وكذا عن كمية الأموال المتحصل عليها وقنوات استعمالها، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بتهريب المهاجرين.

لكن استعمال المخبرين يجب أن يكون وفقا لضوابط معينة، بحيث يجب أولا أن لا يؤدي الاستعانة بهم إلى تعرّض سلامتهم و هويتهم أو سلامة المهاجرين للخطر، كما يجب أن يتم ضمان سلامتهم كما يجب أن يتم ذلك بمراعاة المبادئ القانونية والأخلاقية وأن يكون ذلك خدمة للعدالة وتطبيقا للقوانين[1].

وبالعودة إلى النشاط الذي يقوم بها جهاز حرس الحدود فهو لا يبدو سهلا على الاطلاق، خاصة وأن التهريب في العادة يتم من أماكن بعيدة عن أنظار أعوانه، لذا نجد أغلب العمليات لا تأخذ نفس المسار ولا تعتمد على نفس الطرق، لكي تبقى الجهود المبذولة من طرف أعوان الرقابة عاجزة عن شل نشاط التهريب.

على ذلك غالبا ما كانت الطرق الكلاسيكية بعيدة عن تحقيق نتائج مبهرة في مجال تحصين الحدود، من جميع انواع التهريب عامة ومن تهريب الأشخاص بشكل

[1] Toolkit to Combat Smuggling of Migrants, Tool 7, Law enforcement and prosecution, op cit, p 25 & 26.

خاص، مما جعل الاستنجاد بالوسائل التكنولوجية الحديثة أمر لا مفر منه خاصة بالنسبة للدول التي تمتاز بشساعة حدودها وكثرة إقبال المهاجرين عليها.

الفرع الثاني: التدابير المستحدثة لمراقبة الحدود

في ظل التطور الحاصل في مستويات التدفقات غير الشرعية ونوعية الوسائل والطرق المستخدمة في ذلك، انتهجت كثير من الدول سياسة وضع "الأسوار الافتراضية"[1]، ولكن بعضها لجأ أيضا إلى وضع حواجز حقيقة لردع التهريب لوقف تدفق المهاجرين، وعلى أساس ذلك أصبحت هناك العديد من التدابير التي اتخذت على مستوى الحدود وأثبتت فعاليتها، خصوصا بين الولايات المتحدة والمكسيك، حيث تم التركيز على بعض النقاط الإستراتيجية لعبور الحدود ودعمت فيها بشكل كبير إجراءات الرقابة على حركات الأشخاص، على غرار منطقة ألباصو، التي تتجسد فيها تقنيات عديدة لفرض الرقابة وإحباط محاولات تهريب الأشخاص نذكرها فيما يلي:

أولا: سياسة الحواجز المادية

تعتبر الحواجز المادية سياسة قديمة في تحصين الحدود من التهديدات الخارجية، فكان سور الصين العظيم أحد أبرز وأقدم الأمثلة والذي بني في عام 221 قبل الميلاد، كما يعتبر جداري برلين وقبرص من الأمثلة الحديثة عن ذلك، لكن الحواجز المادية التي تعد أحد الوسائل المعروفة في القانون الدولي لرسم الحدود[2]، تعتبر طريقة نادرة لمعالجة مشكلة تهريب المهاجرين، إلا في بعض الحالات حيث لجئت إليها بعض الحكومات التي تحاول أن تكون حازمة في تعاملها مع ظاهرة التسلل.

[1] **Nieto Gómez R.,** op cit, p 174 .

[2] **Froylan Garza,** The U.S. - Mexico border fence: an exploration of the effectiveness of this immigration policy, a thesis submitted to the graduate school of the University of Texas Pan American, in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of public administration, 2010, pp. 10-16.

وتعد حكومة الكيان الإسرائيلي من بين هذه الحكومات حيث بدأت منذ عام 2002 في بناء جدار (الحاجز الأمني كما تسميه) في الضفة الغربية لمنع دخول الفلسطينيين إلى اسرائيل، ثم عُزز مرة ثانية في عام 2006، وأصبح مشروعه يمتد على طول 703 متر بارتفاع ارتفاع 8 أمتار[1]، كما حاولت مصر بدورها القيام بإجراء مماثل لكنه لم يكتمل وفشل مع تغير النظام الحاكم فيها.

ويلاحظ على كل الأمثلة السابقة أنها تربط تحصنها بحواجز مادية بالتهديد الأمني، وهذا بعكس الولايات المتحدة التي تبنت هذا الأجراء بهدف مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات بحسب الادارة الأمريكية للأمن الداخلي، غير أنها لم تخفي أن يكون من بين أهدافها أيضا منع تسلل المهاجرين حسب تصريح الرئيس الأمريكي السابق جورج ولكر بوش.

وتم تجسيد سياسة الحواجز المادية من خلال ما يعرف بقانون السياج الآمن (The Secure Fence Act) الذي زكي من طرف الكونغرس في 26 أكتوبر 2006، والذي يقضي بوضع حاجز مادي مكون من جدران اسمنتية وحديدية وسياج على مدى حوالي 1100 كلم من حدود الأمريكية المكسيكية[2].

والغريب في الأمر أن هذه الوسيلة لا تحبط تماما عمليات تهريب المهاجرين، لأن العصابات غالبا ما تجد لكل عقبة حيلة معينة، فالجدران والأسلاك لا يستحيل على المهربين المرور فوقها باستعمال السلالم حيث قالت في ذلك **جانيت نبوليتانون** حاكمة أريزونا "**أريني جدارا بارتفاع 50 قدما أريك سلما بارتفاع 51 قدما**"[3]، بل أكثر من ذلك أن المهربين أصبحوا يمرون تحتها إذ عمدوا إلى حفر أنفاق تحت الأرض يصعب

[1] **Froylan Garza,** op cit, p 15.
[2] **Marret Jean-Luc**, op cit, p 5.
[3] «*Show me a 50-foot wall and I'll show you a 51-foot ladder*» Janet Napolitano, Gouverneur de l'Arizona, voir **Marret Jean-Luc**, op citp. 1.

ايجادها، وبالتالي يصعب التفطن لها، وهي منتشرة بكثرة على الحدود المصرية مع غزة، وموجودة أيضا في الحدود الأمريكية المكسيكية على مستوى منطقة ألباصو، وعادة ما تكون مملوكة لعصابة من عصابات التهريب[1].

لكن الغريب في الأمر أن هذه الحواجز هي التي ساهمت في استمرار شبكات التهريب وزيادة نشاطها[2]، بدل شل نشاها، مما جعل الاعتماد على وسائل أحدث وأكثر قدرة على السيطرة على احدود أمرر لا بد منه.

ثانيا: تسخير التكنولوجيا وسياسة الحدود الذكية

في كل ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية تبقى الولايات المتحدة هي المرجع بما في ذلك تسخيرها للتكنولوجيا لفرض مزيد من الرقابة على الحدود، وكان ذلك بين عامي 1994 و 1995 نتيجة زيادة أعدد المهاجرين بفعل الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالمكسيك، فقامت على اثرها كاليفورنيا بتبني عملية سمتها "حارس البوابة" وتكساس بعملية ثانية سمتها "البقاء على الخط"[3]، مكنت هاتين العمليتين من السيطرة على الحدود وتحقيق نتائج لم يسبق أن تم تحقيقها، ثم جاء قانون السياج الآمن لينص على تبني سياسة الحدود الذكية بالاعتماد على أحدث الوسائل، التي نذكر منها:

1. نظام المراقبة الحرارية

يعتبر نظام الرقابة الحرارية أحد الوسائل المتاحة أمام مصالح مكافحة تهريب المهاجرين لترصد وصد العمليات المتعلقة بها، والتي من شأنها أن تأتي بثمارها على

[1] **G.Vermeulen and al**, "Perceived involvement of «organised crime» in human trafficking and smuggling", *International Review of Penal Law*, vol. 81 (1-2), 2010, p 262. See too Texas Human Trafficking Prevention Task Force REPORT 2011, to the Texas Legislature • January 2011, p 4.

[2] **Peter Futo, Michael Jandl**, 2005 year book on illegal Migration, Human Smuggling and Trafficking in Central and Eastern Europe. A Survey and Analysis of Border Management and Border Apprehension Data from 22 States, op cit, p 63.

[3] **Torres Ariadna**, op cit, p 5.

الرغم من أن عصابات التهريب تتمتع بدورها بمؤهلات عالية وتتحكم في التكنولوجيا الحديثة بكيفية جديدة وتحسن استخدامها في عملياتها.

ويعتمد نظام المراقبة الحرارية على كاميرات مجهزة بخلايا استشعارية قادرة على استشعار حرارة الجسم والعربات، على مسافة تتراوح ما بين 5 كلم و 7 كلم بالنسبة للكاميرات قصيرة المدى، بينما تستطيع الكاميرات بعيدة المدى أن تستشعر جسم الانسان من على بعد 10 كلم والعربات على بعد لا يقل عن 13 كلم، وبالتالي فهذه الأجهزة بمقدورها أن تساهم في مراقبة المناطق الحدودية ومعرفة أي اختراق تم من دون أن يشعر المخترق[1].

وتزداد فعاليتها في حالة ما إذ اتم تثبيتها في سيارات رباعية الدفع قادرة على الوصول إلى أبعد المناطق الحدودية، مما يمكنها أيضا من مطاردة الأشخاص والعربات الأكثر تطورا، كما أن بعض الدول تربطها بالرادارات على غرار تلك التي تم زرعها على الحدود بين استونيا وروسيا[2].

وإذا كان مثل هذا الأسلوب يعتمد عليه كثيرا في الدول المعروفة بالهجرة، على غرار إسبانيا التي تبنت هذه الطريقة من خلال برنامج الرقابة الالكترونية[3] البحرية

[1] **مسعود بن جار الله القحطاني**، مرجع سابق، ص ص 42-46.

[2] **Futo Peter**, Yearbook on Illegal Migration, Human Smuggling and Trafficking in Central and Eastern Europe in 2007, A Survey and Analysis of Border Management and Border Apprehension Data, International Centre for Migration Policy Development, Vienna · 2008, p 32.

[3] جدير بالذكر أن الأمم المتحدة قد دعت إلى مثل هذا الإجراء من خلال اتفاقيتها المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية التي نصت في المادة 20 فقر 1 على ما يلي: " تقوم كل دولة طرف، ضمن حدود امكانياتها ووفقا للشروط المنصوص عليها في قانونها الداخلي، اذا كانت المبادئ الاساسية لنظامها القانوني الداخلي تسمح بذلك، باتخاذ ما يلزم من تدابير لإتاحة الاستخدام المناسب لأسلوب التسليم المراقب، وكذلك ما تراه مناسبا من استخدام اساليب تحري خاصة اخرى، **مثل المراقبة الالكترونية** او غيرها من اشكال المراقبة، والعمليات المستترة، من جانب سلطاتها المختصة داخل اقليمها لغرض مكافحة الجريمة المنظمة مكافحة فعالة"، أنظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مرجع سابق.

(Sistema Integrado de Vigilancia Exterior) الذي تم تبنيه منذ بداية سنة 2000، واستطاع أن يحقق نتائج مبهرة إلى درجة أن المهاجرين اضطروا إلى تغيير المعابر التي يستعملونها[1]، فإنه مع ذلك توجد دول أخرى تعتمد طريقة الرقابة عن طريق الكاميرات لمكافحة كافة أنواع التهريب كالسعودية [2].

2. جهاز تحديد المواقع

هذا الجهاز الذي يستعمل أكثر من طرف المهربين يعتمد عليه أيضا حرس الحدود، إذ يعتبر جزء من نظام التحكم في الكاميرات الحرارية ويساعد على تحديد مواقع العربات والإحداثيات على الخريطة، التي يتم تخزينها في قاعدة بيانات تحتوي أيضا على خرائط دقيقة للمنطقة المراد حراستها[3].

3. وضع قواعد بيانات للمهاجرين المهربين

إن أكبر مشكلة تواجه السلطات المكلفة بمكافحة الهجرة غير الشرعية هي الحصول على الهوية الحقيقية للمهاجرين، ذلك أن المهربين إما أنهم يقومون بمصادرة جميع الوثائق التي ثبت هوية المهاجرين، أو على الأقل يطلبون منهم اخفائها أو التخلص منا لكي لا تتمكن سلطات الدولة التي تضبطهم من معرفة جنسياتهم فتقوم بإعادتهم إلى بلدانهم.

ولمواجهة هذه العقبة تم استحداث نظام إعلام ألي بيوميتري لكشف المهاجرين غير الشرعيين يدعى (IDENT)[4]، يسمح بتخزين صور وبصمات كل مهاجر غير شرعي

[1] **Duez D.**, op cit, p 106.

[2] **مسعود بن جار الله القحطاني**، مرجع سابق، ص 42.

[3] المرجع نفسه، ص 46-47.

[4] **Cornelius, Wayne A.**, "Controlling 'Unwanted' Immigration: Lessons from the United States, 1993-2004", op cit, p 8, . Voir aussi **Miron Alexandre,** op cit, p 44.

يتم رصده وكذا معلوماته البيومترية ومكان دخوله في قاعدة للبيانات، بحيث يتم التعرف عليه بسهولة إذا تم ضبطه مرة أخرى سواء أثناء دخوله أو بعد ذلك[1].

وتعتبر هذه التقنية ذات فعالية كبيرة بدليل أن تطبيقها على مستوى الحدود الاسبانية المغربية، قد ساهم في تخفيض نسب تسلل المهاجرين من المغرب إلى اسبانيا سواء من طرف المغاربة أو الأجانب، وشكّل دعما كبيرا للدوريات المشتركة التي تقوم بها إسبانيا والمغرب في إطار نظام اليقظة الإلكترونية (SIVE)[2].

وبالإضافة إلى ما سبق هناك تدابير أخرى تستعمل من طرف بعض الدول، على غرار اعتماد الولايات المتحدة على زرع أجهزة استشعار الحركة في الأرض بالقرب من الحدود، لتتفطن لكل حالة تسلل من دون أن يشعر المهرب ولا المهاجر بوجودها، مما يمكن مصالح مراقبة الحدود من التدخل ومباغتة المتسللين.

ولا يفوتنا أن نشير ختاما إلى أن الولايات المتحدة بسبب كثرة الوافدين إليها، فقد انخرط المجتمع المدني فيها في عملية مكافحة تهريب المهاجرين، من خلال الدور التقليدي الذي يلعبه المواطن في مكافحة الجريمة وهو التبليغ، وأيضا من خلال دوريات يقوم بها مجموعة من المتطوعين الذين يحرسون الحدود، ويعتبر المشروع مينوتمنت (Minutemen)[3] أول تنظيم ظهر وكان ذلك في عام 2004[4] بكاليفورنيا، وهو اليوم يتواجد في أكثر من 30 ولاية أمريكية.

---

[1] **Cornelius, Wayne A.**, "Death at the Border -Efficacy and Unintended Consequences of US Immigration Control Policy 1993-2000", op cit, p 663. Voir aussi **Miron Alexandre,** op cit, p 44.

[2] **SIVE** c'est l'abréviation du Système intégré de vigilance électronique

[3] اطلق أول مرة هذا الاصطلاح على مجموع من الجنود التابعين للدول الثلاثة عشر قبل تشكل الاتحاد الفدرالي الأمريكي، ويعني الاستعداد للحرب كل دقيقتين، ثم أطلق على عدة فرق عسكرية أمريكية.

[4] **April Lee Dove**, Framing illegal immigration at the U.S.-Mexican border: anti-illegal immigration groups and the importance of place in framing, Patrick G. Coy, in (ed.) Research in Social Movements, Conflicts and Change (Research in Social Movements, Conflicts and Change, Volume 30), Emerald Group Publishing Limited, pp. 208, 209.

لكن ما يؤاخذ على هذا التنظيم أن نشاطه له خلفية عنصرية لا تخفى على أحد، وهي نابعة من كره بعض الفاءات الأمريكية للأجانب، وبالتالي فهي لا تسعى إلى السهر على تطبيق القانون على غرر مصالح الأمن، مما يجعل تعاملهم مع المهاجرين يطبعها القسوة والإهانة، كما أن تدخلهم ينحصر فقط على المجال البري بينما يبقى المجال البحري هو الأكثر صعوبة مع ما له من دور في استقطاب المهاجرين، وهو ما جعل الأمم المتحدة من خلال برتوكولها تكز عليه وتحث الدول على اتخاذ مجموعة من التدابير المتعلقة به.

المطلب الثالث: تدابير مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر

كنتيجة طبيعية لتمتع الدولة بالسيادة الكاملة على كل أجزاء اقليمها، فإنه من المستساغ أن يكون لها الحق في اتخاذ جميع الإجراءات التي ترها مناسبة لضمان سلامة اقليميها ومواطنيها، بما في ذلك تلك التدابير التي تسعى من خلالها إلى مراقبة حدودها واعتراض جميع محاولات العبور غير الشرعي للأشخاص من خلاله[1].

مما يعطي لها الحق في أن تمنع أي سفينة تحمل على متنها مهاجرين غير شرعيين من الدخول إلى المياه التي تخضع لسيادتها، وتتخذ ضد مثل هذه السفن الإجراءات التي تراها مناسبة.

ولكن يجب عليها أن تراعي في ذلك الضوابط التي يحددها القانون الدولي، سواء تلك التي جاء بها بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين أو تلك التي تحتويها اتفاقية جمايكا لقانون البحار.

[1] L'interception et le sauvetage en mer de demandeurs d'asile, de réfugiés et de migrants en situation irrégulière, Rapport de la Commission des migrations, des réfugiés et de la population, assemblée parlementaire Européenne, **Doc. 12628,** 1er juin 2011, p 9.

الفرع الأول: قمع استعمال السفينة في التهريب

بالرجوع إلى المبدأ العام الذي يكرسه العرف الدولي نجد أن الدولة الساحلية ملزمة بالسماح للسفن الراغبة في الدخول إلى موانئها أن ترسو دون تأخير، إذا كانت في حالة لا تسمح لها بالإبحار نتيجة عطب أصابها أو لسوء الأحوال الجوية أو غير ذلك من الحالات الاستثنائية، ولكن في نفس الوقت فإن الدولة بما لديها من سيادة على مياهها الداخلية وعلى بحرها الإقليمي، تستطيع اعتراض السفن[1] إذا كان هناك انتهاك للأنظمة المتعلقة بالهجرة[2].

وعلى أساس أن القانون الدولي أغفل تقديم تعريف صريح للاعتراض على الرغم من أهميته الكبيرة، فإننا سنعتمد على التعريف الذي قدمته المفوضية العليا للاجئين، والذي جاء فيه أن: « الاعتراض يشمل أحد التدابير المتخذة من قبل الدولة من أجل:

- منع الأشخاص من الصعود على متن السفن التي هي بصدد القيام برحلة دولية؛
- قطع الطريق على الأشخاص الذين هم بصدد القيام برحلة دولية؛
- اعتلاء السفن في حالة وجود أسباب مقنعة بأن السفينة تحمل على متنها أشخاصا بما لا يتوافق مع قواعد القانون البحري الداخلي أو الدولي؛

إذا كان الأشخاص في الحالات المحددة لا يحملون الوثائق اللازمة او لم يحصلوا على ترخيصات صالحة للدخول للإقليم، وعندما تكون هذه الإجراءات تهدف إلى حماية حياة وسلامة المسافرين والأشخاص المتسللين أو المحمولين بطريقة سرية[3]».

[1] المادة 25 من اتفاقية قانون البحار، مرجع سابق.

[2] المادة 19، المرجع نفسه.

[3] Comité exécutif du HCR, Conclusion sur les garanties de protection dans les mesures d'interception, 2003, No. 97 (LIV). Également dans le document du HCR, Interception de demandeurs d'asile et de réfugiés: le cadre international et les recommandations en vue d'une approche globale, 9 juin 2000.

ونلاحظ من خلال هذا التعريف أن هناك مجموعة من التدابير التي يتعين على سلطات الدولة أن تقوم باتخاذها، لمواجهة حالات التهريب بمختلف أنواعه وتهريب المهاجرين بشكل خاص والتي تتم عن طريق البحر، وسنتناول هذه التدابير بالشكل التالي:

أولا: التصدي للتهريب قبل بدايته

لتهريب المهاجرين عن طريق البحر تعتمد شبكات التهريب على إحدى الطريقتين، الأولى بسيطة وتتلخص في تقديم المساعدة للدخول إلى سفينة مبحرة معلوم وجهتها وتاريخ إقلاعها[1]، والثانية بتدبير وسيلة نقل بحرية تتمثل عادة في قارب صغير يتسع لعدد محدود من الأشخاص[2].

1. تدابير متعلقة بالتسلل إلى السفن

تعتد بعض شبكات التهريب المنتشرة في بعض البلدان على غرار المغرب وموريتانيا على طريقة آمنة بالنسبة لها[3]، إذ يتلخص دورها في تدبير تسلل المهاجرين إلى سفينة توشك على الإبحار إلى وجهة معينة، وفي هذه الحالة غالبا ما يتم الاستعانة بأشخاص يعملون في محيط السفينة كالحراس أو أجهزة الشرطة والجمارك، كما قد تكون الجهة المساعدة للمهرب هو أحد أفراد طاقم السفينة[4].

---

[1] **شيشني عزت حمد**، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، الندوة العلمية بعنوان "مكافحة الهجرة غير المشروعة"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، أيام 8-2010/02/10، ص 114.

[2] **محمد فتحي عيد**، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، مرجع سابق، ص 29-31. أنظر أيضا: **Ben Achour Souhayma et Ben Jemia Monia**, Révolution tunisienne et migration clandestine vers Europe : Révolution européennes et tunisiennes, op cit, p 7.

[3] **Ba Cheikh Oumar et Armelle Choplin**, op cit, p. 24-25.

[4] **شيشني عزت حمد** ، مرجع سابق، ص 114.

ويلاحظ أن عمل هذا النوع من الشبكات يرتبط بشكل أساسي بتحصيل القدر الكافي من المعلومات المتعلقة بالسفينة وطاقمها ووجهتها، وكذلك تلك المتعلقة بتاريخ انطلاقها، لذا فإن عملها يعتمد أساسا على نشاط شبه إستخباراتي، يجعلها تدخل في علاقات مع جهات عديدة ونافذة في محيط الموانئ، ولأن الوسيلة الأساسية التي تستعملها هي الرشوة فإن التدابير الأساسية المتخذة ضدها تنصب على مكافحة الفساد الذي سيأتي ذكره[1].

ومع ذلك فقد يكون تزوير الوثائق أيضا ملاذا لعصابات المهربين، غير أن التزوير في هذه الحالة لا ينصب فقط على وثائق السفر التي تعتبر الموضوع التقليدي له في الحالات الأخرى، بل أيضا على تلك المتعلقة بالعمل بأن ينتحل المهاجر صفة معينة للدخول إلى السفينة، أو صفة عامل في السفينة ليتمكن من التهرب من رقابة الأجهزة المختصة.

وعلى أساس كل هذه الحقائق نرى أنه من الأهمية بمكان أن يتم تطهير محيط الموانئ بشكل جيد، حتى لا تكون هناك علاقة بين طاقم السفينة وأي شخص من المحيط الخارجي، مثلا من خلال وضع موظفين مختصين في مجال الهجرة لمراقبة السفن[2]، على أساس أن بعض حالات التهريب تتم بالتواطؤ بين ربان السفن وأشخاص يمتهنون تدبير الدخول إلى السفن[3]، وهذا من شأنه أن يضفي نوع من السرية على المعلومات المتعلقة بالسفينة لكي يتم استغلالها، كما تلزم أيضا أن يتم تطبيق أحكام القانون البحري بصرامة فيتم معاقبة أي شخص يسهل عملية التسلل سواء كان من طاقم السفينة أو ممن يحتكون بهؤلاء.

[1] **Ba Cheikh Oumar et Armelle Choplin**, op cit, p. 24-25.
[2] **Marcadon J.**, Le transport maritime mondialisé et le concept de frontière virtuelle, *Flux* 2008/1, N° 71, p. 40.
[3] **Ba Cheikh Oumar et Armelle Choplin**, op cit, p. 25.

2. تدابير متعلقة بنقل المهربين عن طريق القوارب

بالنسبة لهذه الحالة التي تعرف انتشارا أوسع في شمال افريقيا، ولكنها موجودة أيضا في جنوبها متجهة شرقا نحو أستراليا وفي بعض المناطق الأسيوية وبصفة أقل في أمريكا اللاتينية، وأكثر أشكالها تداولا هو نقل المهاجرين باستعمال قوارب صغيرة أو متوسطة الحجم تكون مملوكة غالبا للصيادين.

وحتى يتم السيطرة على نشط شبكاتها فإنه يجب في البداية تحديد أهم المواقع التي تنتشر فيها هذه الشبكات، ونظرا لصعوبة ذلك فيجب الاعتماد على الاحصائيات التي يقدمها الموقوفون[1]، لمعرفة أماكن العمل وكذا الأماكن التي تستعمل كمناطق انطلاق، والتي غالبا ما تختارها الشبكات بناءا على مميزات معينة؛ أهمها القرب من الواجهة البحرية المقابلة وبعدها عن رقابة أعوان الأمن، هذه الرقابة يتم أيضا التهرب منها من خلال اختيار أوقات معينة كالأعياد والمناسبات الوطنية، ولكن غالبا ما تؤخذ أحوال الطقس بعين الاعتبار.

وعليه فإن الوسيلة التي تبدوا فعالة لعرقلة مثل هذ النوع من التهريب هو قيام أعوان الأمن بمداهمات وتدخلات مباغتة، وذلك بمراعاة المعطيات السابقة، وإذا كانت هذه التدابير لا تفضي إلى القبض على المهربين، فإنه يمكن الحصول على معلومات هامة من المهاجرين فيما يخص تشكيلة الشبكة وطريقة ومكان عملها، لكنها في كل الأحوال تؤدي إلى إفشال الرحلات البحرية التي يتم تنظيمها، وهذا ما تبينه تجارب كل من إيطاليا واليونان بعد أن قامت سلطاتها باتخاذ عديد من الاجراءات[2].

[1] **Tapinos Georges**, Les enjeux économiques et politiques des migrations clandestines, séminaire sur «La prévention et la lutte contre l'emploi d'étrangers en situation irrégulière », organisé par l'OCDE, La Haye, les 22 et 23 avril 1999, p 15.

[2] **محمد فتحي عيد**، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، مرجع سابق، ص 64.

ثانيا: المطاردة البحرية

من المهم أن تمتد سلطة الدولة إلى أبعد منطقة بحرية ممكنة أثناء قيامها بعمليات ضد تهريب المهاجرين، وعليه ففي حالة ما إذا شكت الدولة الساحلية في أن أحد السفن الأجنبية ضالعة في عملية تهريب المهاجرين أو نقلهم، أثناء مرورها على بحرها الإقليمي أو منطقتها المتاخمة، حق لسفنها الحربية أو التابعة للدولة أن تقوم بمطاردة السفينة حتى إلى أعالي البحار[1].

وإذا كانت اتفاقية جمايكا لا تمس بحق الدولة الساحلية في اتخاذ جميع الإجراءات التي تمنحها لها قوانينها الداخلية، لكن بشرط أن تكون السفينة قد انطلقت من أحد موانئها أو قد دخلت بحرها الاقليمي[2]، وتعطي لها هذا الحق في مسألة الهجرة[3] استثناء في المياه المتاخمة[4]، فإن بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين لم تكن اضافته بالقدر الكافيي لضمان مكافحة فعالة لتهريب المهاجرين، بما أنه جعل تدخل الدولة في غير هذه الحالات مرتبط بالموافقة المسبقة للدولة التي تحمل السفينة علمها[5]، وهذا من شأنه أن يعيق أو على الأقل يؤخر تدخل الدولة المعنية مع ما تتطلبه هذه الحالات من السرعة في التدخل.

وعلى العموم فإن القانون الدولي يتيح مجموعة من الآليات التي تسمح بأن تأتي المطاردة البحرية ثمارها، وذلك من خلال منح صلاحية اعتلاء السفينة، تفتيشها وكذا اتخاذ التدابير المناسبة إزاءها.

---

[1] **Caligiuri Andrea**, op cit, p. 422.

[2] المادة 27 فقرة 2 و 5 من اتفاقية قانون البحار، مرجع سابق.

[3] المادة 33، المرجع نفسه.

[4] **Clochard Olivier**, « La Méditerranée : dernière frontière avant l'Europe », *Les Cahiers d'Outre-Mer* , 222 | Avril-Juin 2003, pp.160.

[5] المادة 8 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق.

1. اعتلاء السفينة

إذا كان للدولة أسباب معقولة للاشتباه في أن إحدى السفن التي تمارس حرية الملاحة وفقا للقانون الدولي، وترفع علم دولة طرف أخرى أو تحمل علامات تسجيل خاصة بها، تشط في مجال تهريب المهاجرين عن طريق البحر، لكن يجب عليها أن تأخذ إذنا مسبقا من الدولة التي تحمل السفينة علمها[1]، وفي هذه الحالة جاز لسلطات الدولة أن تعتلي السفينة وأن تقوم باقتيادها إلى إحدى موانئها وتقوم بمعاقبة الفاعلين.

لكن يجب أن نشير إلى أن هذه القاعدة تجد مصدرها في العرف الدولي الانجلو-سكسوني، والذي يعود تاريخه إلى نهاية القرن التاسع عشر وتم تأكيده في القرار التحكيمي الصادر 1902/11/29 بين الولايات المتحدة وروسيا في قضية سفينتي (James Hamilton Lewis & C.H. White)[2]، ثم أكدته مرة ثانية اتفاقية لاهاي لعام 1930 واتفاقية جينيف في المادة 22 التي أجازت اعتلاء السفينة في حالة الشك بممارسة هذه الأخيرة عملا شبيها بتهريب المهاجرين وهو الاتجار بالرقيق، وفي هذه الحالة يمكن للسفينة الحربية أن تطلب من السفينة المعنية التراخيص اللازمة للقيام بهذا لكن المادة 23 اشترطت أن تبدأ المطاردة من المناطق التي تخضع لسادة الدولة[3].

2. تفتيش السفينة

يجب أن تتحقق نفس شروط اعتلاء السفينة لكي يسمح لمصالح الدولة بتفتيش السفينة، زيادة على ذلك يجب أن تكون الاجراءات المتخذة بعد الاعتلاء غير كافية

[1] المادة 8 فقرة 2 (أ) من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق.

[2] **Jean-Pierre Beurier et al**, Droit Maritimes, 2ème édition, Dalloz, 2008, p 122.

[3] Convention sur la haute mer faite à Genève le 29 avril 1958. Entrée en vigueur le 30 septembre 1962. Nations Unies, Recueil des Traités, vol. 450, p. 82.

لإزالة الشك، مما يدفع إلى تفتيش السفينة والبحث عن قرائن على ممارستها لتهريب الأشخاص، والحقيقة أن هذه الأخيرة لا تعد إشكالا في حال ما إذا كانت السفينة أصلا معدة لهذا الغرض، أما إذا كانت تمارس تهريب المهاجرين بالموازاة مع وظيفة أخرى كنقل البضائع أو الصيد أو الاستكشاف، فهنا يكون التفتيش هو الحل لمعرفة الحالة الحقيقية الي توجد عليها السفينة[1]، وهنا ستتمكن مصالح الدولة التي تقوم بالمهمة من مراقبة كافة الأماكن التي تشك في إمكانية إخفاء مهاجرين فيها، كما تستطيع أن تراقب الوثائق الخاصة بكل الأشخاص الذين يوجدون على متنها.

3. اتخاذ التدابير المناسبة

دائما بحسب نص المادة 8 فقرة إذا أذنت دولة العَلم بذلك، يمكن لمصالح الدولة الساحلية اتخاذ التدابير المناسبة إزاء السفينة وما تحمله على متنها من أشخاص وبضائع، حسبما تأذن به دولة العلم، إذا وجِد دليل يثبت أن السفينة تعمل في تهريب المهاجرين عن طريق البحر[2]، ويفهم من ذلك أن الدولة الساحلية تستطيع مصادرة السفينة وما تحتويه من معدات وأجهزة، وكذا ضد الأشخاص الذين يتواجدون على متن السفينة، ولكن بشرط عدم استعمال القوة لغياب النص على ذلك في البروتوكول[3]، إلا إذا كانت السفينة في حالة رد العدوان الذي تتعرض له من قبل السفينة المعتدية.

الفرع الثاني: معوقات مكافحة تهريب المهاجرين وضرورة التعاون الدولي

على اعتبار أن تهريب المهاجرين من الجرائم العابرة للحدود فإن آثارها تمتد إلى أقاليم دول متعددة، وذلك يجعل من الصعوبة بمكان أن تتمكن أي دولة من مواجهة

[1] **Caligiuri Andrea,** op cit, p 11.

[2] المادة 8 فقرة 2 (ج) من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق.

[3] [3] **Caligiuri Andrea,** op cit, p 11.

العصابات التي تنشط فيها بمعزل عن الدول الأخرى[1]، ولأن كانت هناك معوقات كبيرة تعترض الجهود الرامية لمكافحة تهريب المهاجرين، فإن التعاون بين الدول أصبح ضرورة لا مناص منها.

أولا: معوقات مكافحة تهريب المهاجرين

هناك عديد من الصعوبات التي تكتنف عملية مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر، فعلى الرغم من وجود عدة آليات دولية متعلقة بالموضوع، تبين التزامات الدول والأفراد وحقوقهم بشكل جيد، إلا أن هناك اختلاف حول تفسير مضامينها مما يجعل بعض الدول تتنصل من مسؤوليتها في بعض الأحيان، وكمثال على ذلك نسوق رفض الدول تطبيق مبدأ إعادة المهاجرين إلى أوطانهم الأصلية، خاصة إذا تم توقيفهم في أعالي البحار.

وهي في الحقيقة مسألة شائكة خاصة لما نعرف أن القانون الدولي يلزم الدول على قبول استقبال المهاجرين الذين دخلوا إلى حدود دولة أخرى عبر إقليمها[2]، ففي حال تم القبض عليهم في أعالي البحار فهنا يتعطل هذا المبدأ نظرا لعدم خضوع هذه المنطقة البحرية إلى أي سيادة.

وعليه فإن أغلبية السفن سوف تمتنع عن التدخل لاعتراض قوارب المهاجرين، بل وحتى عن تقديم المساعدة نظرا لرفض كل الدول استقبالهم، وهذا ما حدث مع أحد السفن التي علقت على في المياه الواقعة بين الأراضي الإيطالية والليبية في عام 2007،

[1] **الشيباني شائف علي محمد**، وسائل الوقاية وإجراءات التعاون في مكافحة الجرائم المنظمة عبر الوطنية، ندوة إقليمية حول "الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، برنامج تعزيز حكم القانون في بعض الدول العربية – مشروع تحديث النيابات العامة، القاهرة، 29/28 مارس 2007، ص 3.

[2] **صايش عبد المالك**، التعاون الآرومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مرجع سابق، ص 87-89.

ورفضت كلا الدولتين أن تتحمل مسؤوليتهما في انقاض الأشخاص الذين كانوا على متن ذلك القارب[1].

إلى جانب ذلك فإن الدول أثناء اعتراضها لأحد السفن يجب أن تضع ضمن أولوياتها وضع الأشخاص المهربين في مكان آمن، مع ملاحظة أن مفهوم "**المكان الآمن**" تبقى بدورها نقطة إشكال، على أساس الاختلاف الموجود بين الدول في تفسيرها لهذا المفهوم، ففي حين تكتفي بعض الدول بالحماية الجسدية تضيف بعضها ضمان حماية حقوقهم الأساسية.

هذا الاختلاف من شأنه أن يعرض حياة الأشخاص المهرَّبين الذين يحتاجون للمساعدة إلى خطر مباشر، لأنه إن لم يجعل طاقم السفينة تحجم عن انقاض المهاجرين فإنه على الأقل يؤخره، على أساس أنها قد تعجز عن ايجاد مكان آمن تحطهم فيه خصوصا في ظل غياب حلول جلية يقدمها البروتوكول[2].

أما الإشكال الأكبر فيكمن في أن التدابير المتخذة في سبيل صد عمليات التهريب تستهدف في الدرجة الأولى المهاجرين وليس المهربين، وعلى ذلك كان أكثر شيء حققته هو مساهمتها في زيادة تدهور أوضاع المهاجرين وارتفاع نسب الوافيات غرقا أو جوعا أو عطشا، في حالات يمكن رؤيتها يوميا على الحدود التركية اليونانية وفي الكراييب والبحر الأبيض المتوسط وصحراء أريزونا وفي فلوريدا.

وفي نفس السياق تشير بعض المصادر إلى أن نسبة الوفيات على الحود الأمريكية المكسيكية، ارتفعت بعشر أضعاف في السنوات القليلة التي طبقت فيها سياسات حدود صرامة، أما المهربين فإن جل هذه الترتيبات ساهمت في ازدهار

[1] Rapport de la Commission des migrations, des réfugiés et de la population, assemblée parlementaire Européenne, op cit, p 2.
[2] **Ibid.**, p 2.

نشاطهم وتزايد اقبال المهاجرين على خدماتهم، وهذا يقودونا مباشرة إلى الحديث عن التدابير المتخذة ضد المهربين أنفسهم وضد بعض النشاطات التي يرتبطون بها.

والنتيجة التي نخلص إليها أن هذه المعطيات إن دلت على شيء فإنما تدل على فشل السياسات التي تحاول صد نشاط عصابات تهريب المهاجرين، لكنها تنم عن قلة التعاون بين الأطراف المعنية على الرغم من أهميته[1] والأهداف التي يحققها[2].

ثانيا: التعاون الدولي

في ظل هذه الإشكاليات إذن يبرز التعاون الدولي كأحد أفضل الحلول المطروحة لتدعيم سياسات مكافحة تهريب الأشخاص وجعلها أكثر فعالية، ذلك على أساس أن العلاقات الدولية أصلا هي مبنية على منطق المصالح المتبادلة، وأنه ليس من مصلحة أي دولة أن تستمر التدفقات غير الشرعية بهذا الشكل، حتى ولو كانت مجرد مناطق عبور أو انطلاق للمهاجرين.

وتدعيما لهذا التوجه نجد أن الأمم المتحدة قد ركزت كثيرا على محور التعاون بين الدول إدراكا منها على أهميته، فالبروتوكول نص في محطات عدة على ذلك، بداية من الديباجة[3] التي أشارت إلى قرار الجمعية العامة 212/54 الذي حثت فيه على تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية[4]، ثم بينت أن من بين أغراض هذا

[1] **Sharon Pickering and Leanne Weber**, borders, mobility and technologies of control, Springer, 2006 p 10.

[2] **خالد بن المبارك القريوي القحطاني**، مرجع سابق، ص 43.

[3] نصت الفقرة 1 من الديباجة على أنه :"...أن اتخاذ تدابير فعالة لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو يتطلب نهجا دوليا شاملا، بما في ذلك التعاون وتبادل المعلومات واتخاذ تدابير مناسبة أخرى، ومنها تدابير اجتماعية– اقتصادية، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي." بروتكول تهريب المهاجرين، مرجع سابق.

[4] أنظر قرار الجمعية العامة 212/54 المؤرخ 22 ديسمبر 1999، بشأن الهجرة الدولية والتنمية، دورة 54، بند 99 (هـ)، صادر في 1 فيفري 2000.

البروتوكول هو تعزيز التعاون الدولي فيما بين الأطراف[1]، خصوصا لما يتعلق الأمر بتهريب المهاجرين عن طرق البحر الذي خصصت له حيزا هاما بين نصوص البروتوكول[2].

ودعت أيضا إلى إنشاء قنوات خاصة بهذا الغرض من خلال المادة 11 فقر 6، وإلى تبادل المعلومات حول مناطق التهريب والأشخاص المهربين ووثائق السفر[3]، والمساعدات التقنية[4] فيما بين الدول وموظفي الهجرة وكل الموظفين الذين لهم علاقة بمكافحة تهريب المهاجرين.

كما دعت الأمم المتحدة أيضا إلى تعزيز التعاون فيما بين الدول والمنظمات الدولية المتخصصة وغير الحكومية، ليس فقط بغرض مكافحة التهريب بل أيضا بهدف الوقاية منه وهذا ما تناولته الفقرة 2 من المادة 15، والتي استندت إلى نص المادة 31 من اتفاقية باليرمو.

وبدورها نصت اتفاقية مكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة في محطات عديدة على أهمية التعاون الدولي، وتناولت إضافة إلى ما سبق ذكره الدعوة إلى التعاون في مجال تسليم المجرمين، وتدعيم التدابير الرامية إلى تحقيق فعالية أكبر في مجال انفاذ القانون، ليس فقط فيما بين الدول الأطراف، ولكن حتى مع الدول التي لم تنظم إلى الاتفاقية والتي من الممكن أن يتم التعامل معها من خلال ابرام اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف معها[5].

[1] المادة 2 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق.

[2] أنظر المادتين 7 و 8 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق.

[3] المادة 10 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق.

[4] المادة 14 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق.

[5] أنظر المواد من 27 إلى 31 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة، مرجع سابق.

المطلب الرابع: القضاء على عصابات التهريب

يرتبط نشاط التهريب بشبكات متخصصة استطاعت بعضها أن تجعل لنفسها نسيجا منظما يزيد من قوتها ونفوذها وقدرتها في بلوغ أهدافها، مما يمكنها من تهريب آلاف الأشخاص سنويا على غرار أحد الشبكات التي فككتها الوكالة الأمريكية للهجرة والتجنيس سنة 1998 والتي تمكنت من تهريب ما لا يقل عن 10 آلاف شخص[1]، كما أنها تمكنت من مصادرة أكثر من ملونين وثيقة سفر مزورة، ومنه وتكملة للجهود المبذولة لصد نشاطها، يكون تفكيك شبكات تهريب المهاجرين سبيلا ليس لتخفيض نسب التهريب وإنما للقضاء عليه، خاصة إذا تم تدعيمه بتدابير ردعية تكفلها عقوبات جنائية صارمة.

الفرع الأول: تفكيك عصابات تهريب المهاجرين

تفكيك شبكات تهريب لمهاجرين تستدعي البحث عن هذه العصابات في الأماكن التي تمارس فيها أغلبية نشاطها، لكنها تقتضي أيضا التنسيق ما بين الدول باعتبار الصفة عبر الوطنية لهذه الجريمة، وهذا التنسيق يجب أن يشمل أمورا عديدة خاصة تبادل المعلومات و تسليم المجرمين.

أولا: تنشيط مناطق النشاط

لكي يتم العثور على البؤر التي يتخذها المهربون كقواعد لتسيير وتنظيم نشاطهم، ومن ثم القبض على أعضائها، يجب في البداية تحديد الأماكن التي ينشطون فيها والتي تختف باختلاف هذه العصابات وكذا باختلاف الأماكن، فبالنسبة لحالة الشبكات التي تنشط في شمال إفريقيا فمعروف أنها تتخذ من الأحياء الشعبية مكانا للاتصال مع

[1] **Tapinos Georges**, op cit, p 15.

زبائنها أو في محاذاة الموانئ ، أما تلك المنتشرة في المكسيك فتعمل على مستوى المدن الحدودية، كما أن بعض الشبكات الصينية تتخذ مكاتب لها على شكل وكالات سياحية.

وبعد استقاء هذه المعلومات يمكن الاعتماد على النشاط الاستخباراتي لمصالح الأمن ليتم كشف مراكز النشاط، وهذا ما دعى إليه البروتوكول[1] وكذا أدوات الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين[2]، أو على المعلومات التي يدلي بها زبائن شبكات التهريب الذين يتم القبض عليهم أثناء محاولة الهجرة، أو الذين تم إعادتهم من البلدان التي دخلوا إليها، ثم أيضا من مصالح أمن دول أخرى أو أفراد عصابات يتم تسليمهم.

ثانيا: تبادل المعلومات

وأكد عليه كل من البروتوكول واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة، فبالنسبة للبروتوكول أشارت إليها في الفقرة 2 من الديباجة وفصلت فيها المادة 10، التي بينت أهم النقاط التي يجب أن يشملها تبادل المعلومات، وهي مناطق الانطلاق والمقصد والمسالك والوسائل المستعملة في التهريب، العصابات التي تنشط فيه وأساليب عملها، وثائق السفر وكيفية تحصينها، أساليب نقل الأشخاص والطرق المستعملة لذلك، تبادل الخبرات التشريعية ومختلف التدابير المتخذة لمكافحة الظاهرة، وكذا الوسائل التكنولوجية المعتمدة لتحقيق هذا الهدف[3].

ثالثا: تسليم المجرمين

لم يتناول بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين مسألة تسليم المجرمين محيلا بذلك تفصيلاته إلى اتفاقية باليرمو، هذه الأخيرة نصت على تسليم المجرمين في المادة 16،

[1] المادة 14 فقرة 2 (ج) من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق.

[2] Toolkit to Combat Smuggling of Migrants, Tool 7, Law enforcement and prosecution, op cit, p 25, 26.

[3] المادة 10 فقرة 1 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق.

نظرا لأهميته في مكافحة فعالة للجريمة المنظمة بشكل عام، ليس من خلال تقديم المجرمين للعدالة لمعاقبتهم فقط، بل ولأهمية بعض المجرمين في مواصلة التحقيقات وتفكيك العصابة التي قد ينتشر تواجدها إلى أقاليم عديدة.

غير أنه يمكن أن يعاب على اتفاقية باليرمو هذه في مسألة تسليم المجرمين أنها تشترط أن يكون الجرم معاقبا عليه لدى الدولة الطالبة والدولة المطلوب منها[1]، وهذا من شأنه أن يعيق عمليات التسليم لأن الأجدر أن تشترط الاتفاقية أن يكون الفعل مجرم وفقا لهذه الاتفاقية فقط.

وحري بنا أن نشير إلى أن الأمور المتعلقة بتسليم المجرمين غالبا ما تكون خاضعة لاتفاقيات ثنائية تبرم ما بين الدول، أما النص عليها في اتفاقيات مثل اتفاقية باليرمو فهو من باب الدعم والتحفيز أو ملء الفراغ.

الفرع الثاني: العقوبات الردعية

لطالما اعتمدت السياسات الجنائية بشكل كبير على العقوبة كأداة لمحاربة الجريمة، وإذا كان القانون الدولي الكلاسيكي لا يهتم بهذا المجال، إلا أنه أصبح في خضم التطورات الحاصلة على الجريمة يهتم ليس فقط بالجريمة ذات البعد الدولي والتي تدخل ضمن اطار القانون الجنائي الدولي، بل إنه بات يهتم كذلك بالجريمة الوطنية لما تصبح لها أبعادا دولية، وخصوص في المسائل المتعلقة بالعقوبة وبمعاملة المدانين وبالسجناء[2].

[1] تنص المادة 16 فقرة 1 على "... شريطة أن يكون الجرم الذي يُلتمس بشأنه التسليم معاقبا عليه بمقتضى القانون الداخلي لكل من الدولة الطرف الطالبة والدولة الطرف متلقية الطلب."

[2] **خوري عمر**، السياسة العقابية، دراسة مقارنة في القانون الجزائري، ط 1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص 65.

أما فيما يتعلق بجريمة تهريب المهاجرين فقد لعب القانون الدولي دورا بارزا في وضع التصور العام لكافة جوانبها، من خلال اتفاقية مكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة وبروتوكولها، وكذا في تحديد الأفعال المجرمة و التي ينبغي معاقبة فاعليها، وهي تدبير الدخول غير المشروع لدولة ما، إعداد وتدبير وثيقة معدة لهذا الغرض، وأيضا تيسير الاقامة غير المشروعة[1].

وتماشيا مع ذلك قامت بعض الدول بصياغة قانون خاص لتجريم فعل تهريب المهاجرين والمعاقبة عليه، على غرار المشرع الموريتاني الذي يعاقب على كل من يقدم على تهريب المهاجرين بالحبس لمدة تتراوح بين خمسة (5) إلى عشرة (10) سنوات وبغرامة 10 ملايين أوقية[2].

أما الدول الأخرى فأدرجت هذه الجريمة في قانون العقوبات مثلما فعل المشرع الجزائري، الذي قرر عقوبة الحبس لمدة تتراوح بين ثلاثة (3) وخمسة (5) سنوات وبغرامة تتراوح بين 300 ألف و 500 ألف دينار لجنحة تهريب المهاجرين، وفقا لمقتضيات المادة 303 مكرر 30 فقرة 2[3]، وكذا كل من قانون العقوبات الهولندي الذي يعاقب على تهريب المهاجرين في المادة 197، والقانون اليوناني في المادة 33 والقانون النمساوي من خلال المادتين 80 و 81[4].

أما بعض الدول الأخرى فاختارت أن تدرجها في قوانينها المتعلقة بدخول وخروج الأجانب، مثل القانونين الفرنسي والألماني اللذان أدرجا لتهريب المهاجرين عقوبة السجن

[1] أنظر المادة 5 (أ)، (ب) و(ج) من القانون النموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين.

[2] Article 4, de la loi mauritanienne n° 2010-021, op cit.

[3] أنظر قانون رقم 01/09، مرجع سابق.

[4] **كورليس يوسف داود**، مرجع سابق، 72، 73.

لمدة خمسة (5) سنوات، والمشرع الإيطالي الذي أفرد له عقوبة الحبس لمدة ثلاثة (3) سنوات[1].

وهناك ملاحظ سنعود إليها في كل مرة نظرا لأهميتها البالغة، وهي أن هذه التشريعات لم تضع جريمة تهريب المهاجرين في إطارها الطبيعي، على اعتبار أنها نوع من أنواع الجريمة عبر الوطنية المنظمة التي من المفروض أن يعاقب عليها بأشد العقوبات وفي قانون خاص أو في القانون الجنائي، على الأقل للتأكيد على خطورتها وعلى الأهمية التي يجب أن تحاط بها، للقضاء على شبكات التي تنشط في هذا الاختصاص، خاصة وأن الواقع يثبت وجود صعوبات عديدة تعرقل انجاز هذه المهمة، وتجعل المصالح المختصة في إنفاذ القانون نادرا ما تفلح في الوصول إليها لتفكيكها وشل نشاطاتها.

ويمكن الإشارة إلى احتمالات عديدة تفسر ذلك، إذ قد يكون السبب هو طبيعة الشبكات المختصة في تهريب الأشخاص والتي لا تعتبرها بعض المجتمعات على أنها منظمات إجرامية، أو طبيعة نشاط التهريب في حد ذاته، والذي يجعل من الصعب التفريق بين المهاجر والمهرب في أغلب الحالات.

كما أن البعض لا يقرأ هذا الفعل على أنه جريمة بل يعتبره مجرد مساعدة تقدم للمهاجر لكن مهاما يكن فإنه في ظل قلة المخاطر التي تهدد الشبكات العاملة في هذا المجال وكثرة أرباحها، فلا يكون مآل التهريب سوى النمو سواء بتكثيف الشبكات العاملة لنشاطها أو بزيادة عددها[2]، وهذا الواقع يجعل اللجوء إلى سبل أخرى لمحاربة التهريب أمرر لا مفر منه.

[1] **عبد الرزاق طلال جاسم السارة، عباس حكمت فرمان الدركزلي**، مرجع سابق، ص 7.

[2] UNODC, Estimating illicit financial flows resulting from drug trafficking and other transnational organized crimes, Research report, op cit, p 64.

المبحث الثاني: مكافحة نشاط الشبكات التي تستغل المهاجرين

إن دراسة الهجرة غير الشرعية لا تتوقف عند شخص المهاجر السري الذي تتناوله جل الدراسات، بل إن التحليل الجاد لها، والذي من المفروض أن تُستنبط منه مختلف السياسات الداخلية والدولية المتعلقة بالظاهرة، يجب أن يكون مربوطا بالسلسلة التي تصنع أو تخلق الصفة غير الشرعية له؛ بداية بالمهاجر نفسه، مرورا بالوسيط الذي يسهل العبور والاستقرار ومن يتصل به من معاونين، ووصولا إلى المؤسسة التي تقوم بالتشغيل[1].

وبالتالي فإن ما نقترحه هنا لتدعيم التدابير الهادفة لمكافحة تهريب المهاجرين، والتي تم تناولها في ما سبق من هذه الدراسة، تنصب أيضا على بعض الأنشطة المساعدة لعمليات تهريب المهاجرين، ونقصد بالأساس العمل الموازي، وكذا الفساد، وأيضا عمليات الإيواء، ومختلف الأنشطة الأخرى التي تساهم من قريب أو من بعيد في نجاح عمليات التهريب.

المطلب الأول: مكافحة العمل الموازي

كل الأعمال التي يمارسها المهاجرون في بلد الوصول تكون مخالفة للقانون إذا كان دخولهم أصلا قد تم بطريقة لا تتلاءم مع الأنظمة التي تحددها الدولة[2]، وإذا كان ذلك يجعلهم في وضعية غير قانونية مزدوجة، فإنه في حقيقة الأمر ليس هناك من ملاذ أمام غالبية المهاجرين غير الشرعيين إلا الاستعانة بالسوق الموازية لتدبر سبل معيشتهم ما يجعل العمل غير الشرعي عاملا محفزا للهجرة السرية ولتهريب المهاجرين في نفس

[1] **Tapinos Georges**, op cit, p 15.
[2] The role of organized crime in the smuggling of migrants from West Africa to the European Union, a report of the United Nations Office on Drugs and Crime, Regional Office for West and Central Africa, op cit. p 13.

الوقت (فرع أول)، وهذا يجعل مكافحتهما مرتبطة بشكل كبير بمكافحة السوق الموازية (فرع ثاني).

الفرع الأول: الجدوى من مكافحة العمل الموازي

لعل العمل غير الشرعي هو من أبرز النتائج المنجرة عن الهجرة السرية، فالشخص الذي يكون في مثل هذه الوضعية لا يكون بمقدوره مزاولة عمل شرعي لأن القوانين لا تسمح له بذلك من جهة، ومن جهة أخرى مخافة أن يتم اكتشاف أمره لتتخذ في حقه الاجراءات المقررة قانونا، سواء بالترحيل أو المعاقبة الجنائية أو غير ذلك من الاجراءات، التي كما قلنا، تجعل المهاجر يسلك سبيل العمل الموازي ليتدبر لقمة عيشه، مع ما لذلك من انعكاسات سواء على الدولة أو على المهاجر.

إذ في المقام الأول يمكن الاشارة إلى الانعكاسات الاقتصادية الخطيرة للعمل الموازي، سواء على المستوى المالي، حيث لا تستفيد الدولة من العامل غير الشرعي بما أنه لا يدفع الضرائب ولا أي من المستحقات المالية التي تقع على عاتق العامل الذي يكون في حالة قانونية، وهذا بطبيعة الحال سيكون في صالح رب العمل الذي يدعم امكانياته التنافسية في سوق المنتجات[1].

ثم يوجد أيضا فقدان الدولة لوظيفة الرقابة على سوق العمل الذي ينجر عنه عدم قدرتها على التحكم فيه ولا في احصائياته وكذا جميع الظواهر الأخرى المرتبطة بها، وعلى رأسها البطالة التي تمس أكثر مواطنيها الذين هم أحق بالظفر بالمناصب المتوفرة، ومع ذلك فإن تدني أجور المهاجرين تجعل أرباب العمل يفضلونهم عن الوطنيين، وهذا

[1] **Irlenkaueuser Rainer**, L'emploi irrégulier d'étrangers en Allemagne : sanctions contre les employeurs et principaux secteurs recourant à cette forme d'emploi, séminaire sur «La prévention et la lutte contre l'emploi d'étrangers en situation irrégulière », organisé par l'OCDE, La Haye, les 22 et 23 avril 1999, p 161.

يشكل ضغطا اضافيا على الدولة وكذلك يزيد من معاداة المهاجرين[1]، لأنهم يؤثرون على مستويات الأجور[2] التي تتدنى بسبب وفرة اليد العاملة الرخيصة[3].

على مستوى أخر يمكن أن نلتمس مجموعة من الانعكاسات السلبية على المهاجر، ويأتي في مقدمة ذلك عدم استفادته من مزايا العمل وحقوق العمال التي تقرها القوانين الداخلية والاتفاقيات الدولية وعلى رأسها الاعلان العالمي لحقوق الانسان[4] واتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم[5]، ويضاف إلى ذلك تدني الأجور وارتفاع ساعات العمل وغياب تام لشروط العمل الصحي والآمن، وهي كلها تعكس حالة الاستغلال التي يعاني منها المهاجرون، والتي تكون بطبيعة الحال في صالح أرباب العمل بل وتعتبر هي التي تحفزهم على تشغيل الأجانب.

---

[1] **Tapinos Georges**, op cit, p 14.

[2] Rapport de la sous-commission de la lutte contre les mesures discriminatoires de la protection de minorités**,** op cit, p 14.

[3] على العكس مما قد يبدو عليه الوضع فإن بعض الدراسات التي تمت في الولايات المتحدة في الثمانينات تبين أن لا علاقة بين تدني مستويات الأجور والهجرة غير الشرعية، بل إن تدني الأجور يمكن ربطه بالمهاجرين الشرعيين أكثر منه بالمهاجرين غير الشرعيين، إذ أن هؤلاء غالبا ما يمارسون نشاطا تكون أجورها في الأصل متدنية ولا يقبل عليها المواطنون لأنها وظائف لا يرغبون بها، حول الموضوع أنظر:

Tapinos Georges, op cit, p 26-27.

[4] تقرر المادتان 22 و25 من الاعلان العلمي لحقوق الانسان لكل شخص الحق في مستوى معيشي كافي لضمان صحته، وحسن معيشته هو وأفراد أسرته، وبالخصوص الحق في الملبس والغداء والدواء والمسكن، ونفس هذه الحقوق أقرتها أيضا المواد 9 إلى 12 من الميثاق العالمي للحقوق الاقتصادية وللاجتماعية والثقافية، أنظر الاعلان العالمي لحقوق الانسان، مرجع سابق.

[5] من جانبها فإن اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم قد أكدت على عدم التمييز بين العمال الوطنيين والأجانب من خلال المادة 7، كما تنص المادة 25 منها على أنه :"يتمتع العمال المهاجرون بمعاملة لا تقل مراعاة عن المعاملة التي تنطبق على رعايا دولة العمل من حيث الأجر ومن حيث ما يلي:

أ- شروط العمل الأخرى، أي أجر العمل الإضافي، وساعات العمل، والراحة الأسبوعية، وأيام العطلة المدفوعة الأجر، والسلامة، والصحة، وإنهاء علاقة الاستخدام، وغير ذلك من شروط العمل التي يغطيها هذا المصطلح بموجب القانون الوطني والممارسة الوطنية.

ب – شروط الاستخدام الأخرى، أي السن الأدنى للاستخدام، والتقيدات المفروضة على العمل في المنزل، وأية مسألة أخرى، يعتبرها القانون الوطني والممارسة الوطنية شرطا من شروط الاستخدام.

ومن المؤكد أن وفرة العمل في دولة ما، ولو كان في المجال الموازي يعتبر عاملا أساسيا لاختيار وجهات الهجرة، وكذلك لاقتناع الأشخاص بهذا المشروع سواء لمعرفتهم المسبقة بذلك، أو كخدمة أخرى يقدمها المهرب، كما يمكن أن تكون أيضا وسيلة في يد هذا الأخير لإقناع زبائنه، ولكن أي ما كان الأمر فإن مكافحة العمل الموازي يجب أن يؤخذ على محمل من الجد من قبل أي دولة ترغب في وضع سياسة متكاملة لمكافحة الهجرة السرية وتهريب المهاجرين.

ثم يجب أن نشير أيضا إلى أن المهاجر السري لا يعتبر سببا في خلق العمل الموازي الذي هو ظاهرة تنتشر في جل الدول بل إنه يندمج فيه فقط، كما أنه قد يكون هو السبب في خلق الرغبة في الهجرة وبالتالي يحفز ويشجع نشاط المهربين[1].

وإذا كان عدد المهاجرين السريين في الولايات المتحدة حسب تقديرات حكومتها ينتهز 5,5 مليون بمعدل تدفق سنوي يصل إلى 275000 مهاجر، والذين ليس لهم مآل إلا العمل في المجال الموازي فإنه من السهل علينا تصور أهمية مكافحة هذه المشكلة لتعزيز التي تستهدف التهريب[2].

هذا مع العلم أن العمل الموازي لا يعني بالضرورة شغل وضيفة لدى مؤسسة أو حتى لدى شخص ما، بل قد يكون العمل عبارة عن نشاط مهما كان نوعه يمارسه المهاجرون لسد حاجتهم، وإذا كانت اللغة تشكل عائقا كبيرا بالنسبة للبعض فإن البعض الأخر يتجاوز هذه العقبة ويتاجر في أشياء صغير، أو يعرض خدمات يدوية على غرار حمل الأشياء أو الخدمات المنزلية أو أعمال الفلاحة وغيرها[3].

[1] **Tapinos Georges**, op cit, p 25.

[2] **Fraser John**, La prévention et la lutte contre l'emploi d'étrangers en situation irrégulière aux États-Unis, séminaire sur «La prévention et la lutte contre l'emploi d'étrangers en situation irrégulière », organisé par l'OCDE, La Haye, les 22 et 23 avril 1999, p 109.

[3] **شريفي الشريف**، مرجع سابق، ص 11.

الفرع الثاني: الوقاية من العمل الموازي ومكافحته

تتلازم مع الهجرة غير الشرعية خاصيتين أساسيتين، فهي لا تكون إلا بتوافر عنصري التقييد – بمعنى تقييد الحركة الشرعية للأشخاص مما يجعل منها نتيجة طبيعية للإقبال غير المحدود على الهجرة والقبول الشحيح لطلبات التأشيرة – والتساهل الذي تبديه على التسلل ومختلف الطرق المستعملة للدخول غير الشرعي[1].

وهذا يعد واحدا من العوامل التي تغذي الهجرة السرية وتهريب المهاجرين من بعد، وإذا كانت بعض الدول تجد في عمليات تسوية الوضعية حلا لجذب المهاجرين السريين نحو سوق العمل المشروع، فإن ذلك لا يعدو أن يكون زيادة في حدة المشكلة بما أنه سيحفز أشخاصا آخرين على الهجرة.

أولا: فتح المجال للهجرة الشرعية

لتفادي العواقب التي تم الإشارة إليها تبدي بعض الحكومات مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية ليونة كبيرة في منح التأشيرات، فهذه الأخيرة تقدم كل سنة ما لا يقل عن 140 ألف تأشيرة لطالبي العمل ولأفراد أسرهم[2].

وهذا سيؤدي على الأقل إلى تراجع نسب الاقبال على الخدمات التي يقدمها المهربون بمثل هذا العدد، مع العلم أن التعامل بالليونة في منح التأشيرات له انعكاسات ايجابية على تقليص نسب الحركات غير الشرعية للأشخاص، مما يمكّن الدولة التي تتبنى مثل هذا الإجراء أن تقي اقتصادها من العواقب الوخيمة التي تنجر عن السوق الموازية للعمل.

---

[1] **Tapinos Georges**, op cit, p 14.

[2] **Fraser John**, op cit, p 110.

زيادة على ذلك فإن هذا الإجراء يسمح لأرباب العمل من الدخول إلى سوق العمل الدولية، واختيار العمال الذين تتوافر فيهم المواصفات المهنية المطلوبة[1]، لكن مع ذلك لا تتجاوب غالبية الحكومات من خلال سياساتها مع هذا الحل بل على العكس نجد أن أغلبها أغلقت سبل الهجرة الشرعية وفضلة الأسلوب الردعي على الرغم من أنها يمكن أن تعتمد الحلين معا.

ثانيا: فرض احترام القانون من طرف المؤسسات

إن الفكر الليبرالي الذي انتشر في أوروبا منذ قرون قد زرع مفهوم الربح كهدف وحيد للاقتصاد، والذي يدعم بمبدأ "دعه يعمل دعه يمر"، مما جعل أرباب العمل يجدون في الرقيق الذي ينقل من افريقيا وسيلة لزيادة ثروتهم، كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

وفي ظل اندثار العبودية في العصر المعاصر، فإن الأجانب القادمين من مناطق معدومة يعتبرون أفضل بديل للعمالة المجانية، وحتى ولو كان هؤلاء يتقاضون أجورا عكس العبيد فإن مستوياتها المتدنية تجذب الكثير من المؤسسات لتفضيلهم على الوطنيين.

ولكن ليس من مصلحة أي دولة أن يسير اقتصادها بهذه الكيفية، لذا نجدها تفرض رقابة شديدة على مؤسساتها، وتسهر على التأكد من العمال الذين يشتغلون لديها، وخصوصا إذا كانوا أجانب، بحيث تشترط عليهم أن يكونوا حاملين لوثائق الاقامة وكذا لتصريح صادر من أحد الهيئات الإدارية المختصة يرخص للأجنبي بالعمل، وهذا ما أقره القانون الأمريكي الصادر في عام 1986 والمتعلق بالهجرة، والذي يشدد على كل مؤسسة تشغل أجنبيا أن تتأكد من أنه يستوفي الشروط الواجب توافرها، وذلك من خلال

[1] **John Fraser**, op cit, p 111, 112.

تقدميه لمجموعة من الوثائق التي تثبت هويته وقبول تشغيله، وهذا كله تحت طائلة مجموعة من العقوبات الإدارية والجنائية[1].

والحقيقة أنه من المهم أن تتضاعف جهود الرقابة على المؤسسات للتّحقق من مدى تقيّدها بهذه القواعد، خاصة تلك التي تُعرف بإقبال المهاجرين عليها، وإلا فلن يكون للقوانين أهمية طالما أن الرقابة منعدمة، وهذا ما يمكن أن نلتمسه في بعض البلدان على غرار تونس التي توفر موانئ الصيد فيها فرصا للعمل وللتقرب من الحلم الأوربي[2] بعيدا عن الرقابة، ويبدو أن الحال أخطر في الجزائر التي فقدت السيطرة على سوق العمل في السنوات الأخيرة، مما جعل العمل الموازي هو المشهد الذي يسيطر على اقتصادها[3]، إلى درجة أن بعض الولايات الجنوبية أصبح اقتصادها لا يتحرك في إلا بفضل العمالة الأجنبية غير الشرعية[4].

وعلى العكس الجزائر تبذل دول أخرى جهودا مضنية في سبيل حماية اقتصادها بدرجة أولى، وفي سبيل مكافحة كل الظواهر المرتبطة بالعمل الموازي وعلى رأسها تهريب المهاجرين وتشغيلهم، وهذا ما جعل فرنسا مثلا تسخر ما يفوق 1500 مفتش عمل وأنشئت فوجا متخصصا في مكافحة العمل غير القانوني وتهريب العمال[5].

ومن جانبها قامت الولايات المتحدة بمراقبة 375 ألف رب عمل للتأكد من مدى احترامهم لالتزاماتهم، ووضعت تحت تصرفهم قاعدة بيانات تمكنهم من مراقبة الوضعية القانونية لعمالها بصفة دورية، ولأن إجراءات الرقابة لم تكن كافية بادرت وكالة الهجرة

[1] **John Fraser**, op cit, p 111, 112.
[2] **Boubakri Hassen et Mazzella Sylvie,** « La Tunisie entre transit et immigration : politiques migratoires et conditions d'accueil des migrants africains à Tunis », *Autrepart*, 4/2005 (n° 36), p 152.
[3] **Mebroukine Ali**, L'application par l'Algérie de la Convention des Nations Unies du 18 décembre 1990 pour la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille, ‘‘CARIM - AS’’, 2009/10, Robert Schuman Centre for Advansed Studies, San Dominico Di Fiesole (FI) : Institut européen, 2009, p 5.
[4] **Bensaad Ali**, Les migrations subsahariennes en Algérie, ‘‘CARIM - AS’’, 2008/01, Robert Schuman Centre for Advansed Studies, San Dominico Di Fiesole (FI) : Institut européen, 2008, p 1.
[5] **Gao Yun & V. Poisson**, Le trafic et l’exploitation des immigrants chinois en France, op cit, p 95.

والتجنيس لمهاجمة الشبكات المختصة في تزوير الوثائق وبالخصوص تراخيص العمل والإقامة، كما أنها رخصت في كثير من الحالات لبعض أرباب العمل لتشغيل الأجانب في الأعمال المتدنية الأجور، حتى لا تُقبل على خدمات العمال غير القانونيين بسبب نقص اليد العاملة أو لعدم تقبل العمال الوطنيين شغل تلك الوظائف[1].

ثالثا: فرض العقوبات

نشير في البداية إلى أن النظام العقابي على الرغم من أنه الأقل نجاعة في مكافحة التشغيل السري للعمال، إلا أنه الأكثر انتشارا مقارنة بمختلف المقاربات التي يتم اعتمادها هنا وهناك، ومع ذلك نقول أنه لا مناص من تجريم أو على الأقل فرض العقاب على المؤسسات أو أرباب العمل الذين يشغلون عمالا أجانب من دون ترخيص، وذلك على الأقل ليكون هناك إطار قانوني واضح المعالم يحدد هذا السلوك والإجراءات الواجب اتخاذها على من يأتيه، مع العلم أن القانون هنا غالبا ما يخاطب صاحب العمل أو المؤسسة – دون العامل – على أساس أنه هو المستفيد الأول من العمل[2].

ولما كان للتشغيل غير القانوني الآثار التي أشرنا إليها فإن الكثير من التشريعات اصبحت لا تتوانى في فرض أقصى العقوبات على هذا الفعل، ولعل التشريع الفرنسي هو خير دليل على ذلك، إذ يعاقب قانون الأجانب واللجوء على هذا الفعل بخمسة (5) سنوات حبسا وبغرامة 15 ألف أورو، وتضاعف هذه العقوبة إلى الحبس لمدة عشرة سنوات وبغرامة قد تصل إلى 100 ألف أورور إذا تم ذلك في إطار جماعة منظمة[3].

[1] **John Fraser**, op cit, p 112, 113.
[2] **Claude-Valentin Marie**, La lutte contre l'emploi des étrangers sans titre en France, sa place dans le dispositif de lutte contre le travail illégal et ses résultats, Séminaire sur «La prévention et la lutte contre l'emploi d'étrangers en situation irrégulière », organisé par l'OCDE, La Haye, les 22 et 23 avril 1999, p 119.
[3] Voir l'article L8256-2, de la loi française relative à l'immigration, à l'intégration et à la nationalité, modifié par la loi n° 2011-672, du 16 juin 2011, art 74.

أما المشرع البلجيكي فلم يكن بنفس صرامة المشرع الفرنسي إلا أنه يقرر عقوبات تراوح ما بين شهر وسنة حبس و/أو بغرامة مالية تتراوح بين 873 14 و368 74 أورو[1]، مع إمكانية غلق المؤسسة أو أحد فروعها بصفة كلية أو لفترة محددة إذا كان الشخص الذي تم تشغيله ليس بلجيكيا أو من رعايا الاتحاد الأوروبي[2].

ومن جانبه فقد اكتفى المشرع الألماني بالعقوبات المالية التي توقع على رب المعل في حالة تشغيله للأجانب بدون رخصة، لكنها عقوبات صارمة بحيث تصل إلى 500 ألف دوتش مارك وهو ما يعادل حوالي 645 255 أورو، أما العقوبة البدنية فاكتفى بتطبيقها على حالة ثبوت الاستغلال الذي يقع على العمال والتي قد تصل إلى ثلاثة سنوات حبسا[3].

وعلى العكس من ذلك فإن القانون الجزائري يبدي تساهلا غير مفهوم إزاءه! خصوصا وأنه مازال يتعامل مع التشغيل غير القانوني للأجانب بقانون يعود تاريخ سنه إلى الحقبة الاشتراكية والمتمثل في القانون رقم 10/81، والذي أفرد من خلاله المشرع عقوبة مالية في المادة 19 تتراوح ما بين 5000 و 000 10 دج لكل من قام بتشغيل أجنبي بطريقة غير قانونية[4].

وهذا الموقف نعتبره غير مفهوم على أساس المعطيات الكثيرة التي تغيرت على المستويين الاقتصادي والسياسي، وهذا بالموازاة مع حالات الاستغلال التي يعاني منها

[1] Voir l'article 27 de l'arrêté royal belge n° 34 du 2 juillet 1967 relatif à l'embauche de travailleurs de nationalité étrangère.

[2] **Heirman Jean-Claude,** L'état de la législation belge en matière de sanctions contre l'emploi d'étrangers en situation irrégulière, séminaire sur «La prévention et la lutte contre l'emploi d'étrangers en situation irrégulière », organisé par l'OCDE, La Haye, les 22 et 23 avril 1999, pp 155-157.

[3] **Irlenkaueuser Rainer**, op cit, p 162, 163.

[4] أنظر المادة 19 من قانون رقم 81 /10، المؤرخ في 9 رمضان عام 1401، الموافق 11 يوليو سنة 1981، والمتعلق بشروط تشغيل العمال الأجانب، ج ر عدد 28، الصادرة بتاريخ 1981/07/14.

المهاجرون المستقرون في الجزائر[1]، وعلى الرغم كذلك من أن المشرع الجزائري كان بإمكانه أن يستدرك الفراغ الموجود في هذا المجال على الأقل من خلال القانون الذي ينظم شروط دخول وخروج الأجانب من الإقليم الوطني وإقامتهم فيه، على اعتبار أنه قانون جديد نسبيا، وبدل أن يفعل ذلك اكتفى فقط بالنص على العقوبة المقررة للشخص المعنوي الذي يشغل الأجانب دون ترخيص، والتي لم تكن اصلا مدرجة في القانون القديم[2].

وعلى ذكر الشخص المعنوي فإن المشرع الجزائري يرى إمكانية ردعه فقط بعقوبات مالية متمثلة في غرامة تتراوح ما بين 200 الف و 800 ألف دج[3]! وإذ تبدو هذه الغرامة معتبرة نوع ما فإن عدم دعمها بجزاءات أخرى كالحل والغلق والمنع من مزاولة نشاط معين يحول دون تحقيق أهدافه[4].

[1] Voir **Barros Lucile et al**, "L'immigration Irrégulière Subsaharienne à Travers et Vers le Maroc.", programme des migrations international, Bip, Genève, 2002, p 25.

[2] إن المادة 46 من قانون 11/08 تعاقب كل شخص يقوم بتسهيل أو محاولة تسهيل دخول أو تنقل أو إقامة أو خروج أجنبي من الاقليم الوطني بصفة غير قانونية بالحبس لمدة سنتين، وتشدد هذه العقوبة إلى 5 سنوات سجنا وإلى 10 أو 20 سنة، ولما نعلم أن التشغيل يعتبر شكلا من أشكال المساعدة فإننا نتساءل حول إمكانية تطبيق هذه الأحكام على التشغيل وكذا الإيواء، ونحن نعتقد أنه ليس هناك شيء يمنع القاضي من ذلك وخصوصا أن هذه الممارسات تشكل نوعا من أنواع السخرة أو الاستغلال.

[3] أنظر المادة 49 من قانون رقم 08 /11، مرجع سابق.

[4] نعتبر موقف الجزائر غير مفهوم على أساس أن التشريع المعمول به قديم ولم يعد يستجيب للمعطيات الراهنة، خصوصا وأن الجزائر في ذلك الوقت كانت تتبنى نظاما اشتراكيا تسيطر فيه الدولة بإحكام على المؤسسات الاقتصادية التابعة لها، على عكس ما هو عليه الحال في ظل الانفتاح الاقتصادي والانتقال نحو النظام الرأسمالي، حيث أصبحت بعض المؤسسات تشغل الأجانب خصوصا الأفارقة بطرق غير قانونية وبأجور زهيدة، وعلى أساس مقدار الغرامة المفروضة فلا يمكن أن نتصور أن تحقق هذه العقوبة الأهداف المرجوة منها، ذلك أن أقل ما يمكن القول عنها أنها رمزية ولا تعكس القيمة الحالية للعملة والتي تأثرت كثيرا بفعل التضخم، ثم إنه من غير المفهوم حقا سكوت المشرع وعدم تدخله لحماية الاقتصاد الوطني والذي أصبح يعاني من ظواهر سلبية عديدة تؤثر سلبا على مسار تحقيق التنمية، ولا حتى لمحاولة السيطرة على نسب البطالة التي يعاني منها الشباب والتي يعتبر تشغيل الأجانب بطريقة غير شرعية أحد أسبابها.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن المشرع الجزائري لم يوفر حتى الحد الأدنى من الظروف التي يمكن من خلالها مكافحة التشغيل غير الشرعي للأجانب، هذه الظاهرة التي تلاقي كثير من الدول صعوبات ميدانية عديدة في مسعاها للسيطرة عليها، على الرغم من الإجراءات العديدة التي يتم تبنيها سواء تلك التي تقع على أرباب العمل أو على المؤسسات، هذا مع العلم أن مكافحتها سوف لن تكون فعّالة إذا لم تدعم بتدابير تشمل النشطات المساعدة الأخرى.

المطلب الثاني: ردع الإيواء غير الشرعي للمهاجرين

بما أن موضوع جريمة تهريب المهاجرين هو نقل الأشخاص إلى الوجهات التي يطلبونها، حتى وإن كان ذلك يتطلب مسافات طويلة مرورا بحدود دولا عديدة، فإن ذلك يجعلها مجبرة على توفير شقق أو غرف في فنادق أو أي مكان يصلح لإيواء المهاجرين بصفة مؤقتة، وهذا يجعل من الإيواء أو حتى تيسير الإقامة واحدة من ابرز الأنشطة المساعدة لهذه الجريمة.

ولا نغفل عن الإشارة في هذا الصدد إلى أن الإيواء قد يتم من طرف أشخاص أو مؤسسات بدوافع إنسانية[1]، وهذه الحالة لا تندرج ضمن ما نقترحه من مجمل الحلول المقدمة لتهريب المهاجرين، بل إن ما نقصده في هذا المجال هي تلك الحالات التي تكون مقترنة بثبوت استغلال المهاجرين، أو على الأقل أين يتم التأكد من وجود مقابل مادي يدفع لصالح الشخص الذي يوفر المأوى.

[1] من المهم جدا أن يتم توفير مناخ ملائم للمؤسسات والأشخاص العاملين في المجال الإنساني وهذا بطبيعة الحال تكفله العديد من المواثيق الدولية، ولكن هناك العديد من الجهات التي أصبحت تشتكي توظيف القانون لردع نشاطها، وعلى سبيل المثال فقد أحصى فريق التوجيه ومساعدة المهاجرين، وهي واحدة من الجمعيات الناشطة بفرنسا، وجود 32 حالة إدانة ضد أشخاص قدموا مساعدات للمهاجرين، وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي 1986 و 2008، وللمزيد من النماذج المتعلقة بحالات إدانة لناشطين إنسانيين أنظر:
Jannard Louis-Philippe, **Crepeau François**, op cit, p 129, 130.

والشيء الأكثر أهمية هو ضرورة وجود علاقة واضحة بين التهريب وتيسير الإقامة، والتي تكون صلاحية البحث عنها وتأكيد وجودها مخولة للقاضي أو للمدعي العام[1]، هذا مع العلم أن هناك حالات أخرى لا ترتبط بالمهربين بل يكون تدبير الإقامة من طرف المهاجر ومع ذلك يعاقب عليها القانون.

الفرع الأول: سبل تدبر أماكن الإيواء

كما سبق وأن قلنا يحتاج المهربون إلى أماكن الإيواء لهم ولزبائنهم المهاجرين بالخصوص، سواء قبل بداية الرحلة أو أثنائها أو عند الوصول، وحتى وإن كان المقابل يدفعه الزبون، والذي يكون في الغالب ضعف ما يدفعه الشخص الذي يكون في وضعية قانونية[2]، إلا أن ايجاد الملجأ عادة ما يكون من طرف المهرب الذي يعرف أكثر موطن الاقامة، وإلا فإنه يعتمد على المعارف التي يمتلكها في الأماكن التي قد يحتاج لقضاء مدة زمنية معينة لانتظار استكمال كافة إجراءات ومتطلبات الرحلة.

وفي هذه الحالة غالبا ما تخصص لذلك شقق صغيرة ورخيصة يخبأ فيها المهاجرون إلى إشعار أخر، وأثناء فترة الانتظار لا يضمن لهم في بعض الأحيان حتى الحد الأدنى من ظروف العيش، المهم أن ينتظروا استكمال التعداد لبداية عملية عبور الحدود، لكنهم يوضعون في هذه الأماكن أيضا في انتظار استكمل الإجراءات التي تتطلبها الرحلة، كتهيئة الوثائق أو الاتصال بالموظفين المرتشين أو تحسن الظروف المناخية وغير ذلك.

ويبقى أن أكثر ما يرتبط الإيواء بالمهربين هو في حالة ما إذا تم تمويل الرحلة بالدين، فكما هو معلوم أن دفع مستحقات الرحلة في هذه الظروف سيتم بأقساط تدفع

[1] أنظر قانون نموذجي للأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق، ص 29.

[2] **Gao Yun**, **V. Poisson**, Le trafic et l'exploitation des immigrants chinois en France, op cit, p 48.

دوريا أو تقتطع مباشرة من الأجر الذي يتحصل عليه المهاجر أو من خلال العمل لفترة معينة لدى عصابة التهريب، ومهما كانت الطريقة فإن مراقبة المهاجر تكون ضرورية لضمان سداد الدين وللتأكد من أنه سيقوم بالوفاء بالتزاماته.

أما في حالة ما إذا لم يتكفل المهرب بعملية الإيواء فإن المهاجر يضطر للاعتماد على نفسه للبحث عن ملجأ يأويه، لتكون الفنادق الصغيرة والرخيصة هي احد أبرز الحلول المتاحة، خاصة أن هذه الأخيرة كثيرا ما يكون نشاطها بعيدا عن رقابة السلطات، لكن بالنسبة للمعسورين فحتى هذا الوسيلة لن تكون ممكنة وبالخوص في بلدان العبور أين يكون همه الأساسي هو جمع مقدار المال اللازم لبلوغ وجهته، وعليه يلجا كثير من المهاجرين الذين يعبرون على شمال إفريقيا مثلا إلى الإقامة لدى معارفهم الذين يملكون مقررات سكن أو في الإقامات الجامعية[1].

لكن في غالبية الأمر يكون كراء الشقق هو أحد أفضل السبل المتاحة، خاصة في مناطق العبور حيث يجتمع عدد معين من المهاجرين ويتقاسمون محل إقامتهم وأعبائه، وهذه هي حالة 48% من المهاجرين غير الشرعيين المقيمين في الجزائر، أما 16% منهم فيعيشون لدى معارفهم بينما يبيت 10% منهم في الفنادق مقابل 7% يقيمون في الاقامات الجامعية[2].

الفرع الثاني: التدابير المتخذة لمنع الإيواء غير الشرعي للمهاجرين

لقد حرصت منظمة الأمم المتحدة على تتمة جميع التدابير التي قد تساعد بأي شكل من الأشكال في مواجهة جرائم تهريب المهاجرين، سواء كانت منصبة على الفعل نفسه أو أنها تتناول الأفعال المساعدة له.

[1] **Boubakri Hassen**, **Mazzella Sylvie,** op cit, p 160.
[2] **Khaled Noureddine et al**., Profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie, Rapport intermédiaire de recherche, SARP, avril 2007,

وعلى أساس ذلك أدرجت تيسير الإقامة غير المشروعة ضمن مقترحاتها الهادفة لمساعدة الدول لصياغة قانون شامل يحقق هذا الهدف، وجاء ذلك في المادة 5 (ج) من القانون النموذجي[1] والتي تم استقائها من المادة 6 فقرة 1 التي تنص على أنه: " تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية في حال ارتكابها عمدا ومن أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى... تمكين شخص، ليس مواطنا أو مقيما دائما في الدولة المعنية، من البقاء فيها دون تقيد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة، وذلك باستخدام الوسائل المذكورة في الفقرة الفرعية (ب)[2] من هذه الفقرة أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة".

وإذ نتحدث هنا عن التدابير المتخذة لموجهة تيسير الإقامة غير المشروعة فإن العقوبة هي الوسيلة المثلى التي يقترحها القانون النموذجي الصادر عن الأمم المتحدة، لكن من دون أن تقوم بتحديد مقدارها تاركة ذلك لسلطات الدول لتقدرها بحسب النظام القانوني الذي تعمده[3].

وعليه يعاقب التشريع الجزائري على الإيواء غير الشرعي بغرامة تتراوح ما بين خمسة (5) و 20 ألفا دج[4]، من خلال القانون 11/08 المتعلق بدخول وخروج الأجانب

[1] أنظر قانون نموذجي للأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق، ص 33.

[2] أي بإعداد وثيقة سفر أو هوية مزورة أو تدبير الحصول على وثيقة من هذا القبيل أو توفيرها.

[3] جاء نص المادة 5 (ج) من القانون النموذجي على الشكل التالي: " يرتكب جريمةً يعاقَب عليها ب [تُدرج العقوبة] أيُّ شخص يتولى عمدا، من أجل الحصول، على نحو مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى،استخدام وسائل غير مشروعة لتمكين شخص ليس مواطنا أو مقيما دائما في الدولة المعنية من البقاء فيها دون تقيّد بال ûشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة"، أنظر قانون نموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق، ص 33.

[4] أنظر المادة 38 من قانون رقم 08 /11، مرجع سابق.

من الاقليم الوطني وإقامتهم فيه، غير أنه في القانون 01/09 الذي يعدل قانون العقوبات لم يتطرق للأمر بتاتا على الرغم من أنه ينصب على تهريب المهاجرين.

أما المشرع التونسي فعالج هده المسألة في الفصل 39 من قانون 6/2004 التي تنص على أنه: " يعاقب بالسجن مدة أربعة أعوام وبخطية قدرها عشرة آلاف دينار كل من تولى إيواء الأشخاص الداخلين أو المغادرين للتراب التونسي خلسة أو مرتكبي الجرائم المنصوص عليها بهذا الباب أو خصص مكانا لإيوائهم أو أخفاهم أو عمل على ضمان فرارهم أو عدم التوصل إلى الكشف عنهم أو عدم عقابهم.[1]"

ويبدو أن العقوبة المقررة لمجرد الإيواء قريبة للعقوبة التي قررها لفعل التهريب نفسه، ما لم يقترن هذا الأخير بأحد الظروف المشددة على غرار القيام بهذا العمل في إطار منظم، فترتفع العقوبة في هذه الحالة إلى السجن لمدة عشرة (10) سنوات[2] بينما يعاقب على المشاركة في إحدى الجماعات المنظمة التي تمتهن هذا النشاط بالسجن ستة (6) أعوام[3]، وهذه المواد كلها تشدد تلك الأحكام التي كان قد جاء بها قانون 8 مارس 1968[4]، ليبين بها المشرع التونسي نيته للحيلولة دون انتشار ظاهرة التهريب، وبقاء مسألة إيواء الأجانب منظمة وفقا لما تقتضيه القوانين.

وبالمقابل فإن بعض القوانين غير متشددة تماما إزاء الإيواء غير الشرعي للأجانب، على غرار اليونان التي يعاقب قانونها على تقديم المأوى لشخص ما مع تدبير عمل له بالحبس لمدة ستة أشهر وغرامة مالية رمزية[5]، كما أن بعض الدول الأخرى لا

[1] قانون أساسي تونسي عدد 6 لسنة 2004، مرجع سابق.

[2] أنظر الفصل 41 من نفس القانون.

[3] أنظر الفصل 40 من نفس القانون.

[4] **Farah Ben Cheïkh**, **Hafidha Chekir, ,** op cit, p 7, voir aussi **Ben Achour Souhayma,** Le droit tunisien face à la traite de personne et au trafic de migrant, op cit, p 9.

[5] **Robin Sophie et Barros Lucile**, Analyse des réponses apportées par quelques pays Membres au questionnaire élaboré par le Secrétariat de l'OCDE, séminaire sur «La prévention et la lutte contre l'emploi d'étrangers en situation irrégulière », organisé par l'OCDE, La Haye, les 22 et 23 avril 1999, p 96.

تعاقب على ذلك بتاتا، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التي لا يكون فيها الشخص الذي يأوي مهاجرا سريا في حرجا أما القانون إلا إذا قام بما يعيق عمل الشرطة في القبض عليه[1].

المطلب الثالث: غسيل الأموال

قد تهدف المنظمات التي تنشط في مجال الإجرام إلى تحقيق غايات عديدة من خلال ممارستها لنشاط معين، وهذا باختلاف الشبكات والأماكن التي تمارس فيها نشاطها، ومع ذلك يبقى تحقيق الربح هو الهدف الأبرز الذي تشترك فيها جميع أنواعها.

وما من شك أن ذلك يجعل من رأس المال قوة اقتصادية ضرورية، تغذي وجود العصابات الاجرامية، وتضمن لها أسباب الاستمرارية[2]، وتعطي لها فرصا أكبر لتوسيع مجالات عملها بتوظيف أكبر قدر من أموالها في مشاريع جديدة لتضمن بذلك زيادة عوائدها، وهذه الأحكام تنطبق تماما على العصابات العاملة في مجال تهريب المهاجرين.

غير أن الاستفادة من هذه الأموال على هذا النحو لا يكون إلا بتحويلها من الوضع غير الشرعي إلى وضع يسمح لها باستغلالها، وبمعنى أخر أنه يجب أن يتم تغيير صفتها من أموال غير شرعية، على أساس أن تحصيلها جاء بطرق غير قانونية، إلى أموال شرعية تسمح لأصحابها من الاستفادة منها، بحقنها في الاقتصاد الرسمي[3]، وهذه العملية هي التي تدعى بتبييض الأموال أو غسيلها.

---

[1] **McC. Heyman Josiah**, op cit, p 87.

[2] **كورليس يوسف داود**، مرجع سابق، ص 81.

[3] **محمد محمد علي إبراهيم**، الجواب الاقتصادية لغسيل عوائد الجريمة المنظمة، ندوة علمية حول «الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي»، ط 1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2003، ص 95.

ولأن عوائد تهريب المهاجرين تعتبر من الأموال المحصلة بطريقة غير شرعية، فإن إمكانية استغلالها مرتبطة بمدى قدرة الشبكات على تبييضها (فرع أول)، وبالتالي يمكن لنا أن نتصور أهمية مكافحة تبييض الأموال في مكافحة تهريب المهاجرين (فرع ثاني) وكذلك جميع أنماط الجريمة المرتبطة بالتربح، ولعل هذه الأهمية هي التي جعلت التشريعات الوطنية والقانون الولي يولون أهمية بالغة لجريمة تبييض الأموال.

الفرع الأول: تبيض عوائد تهريب المهاجرين

لا شك أن تبييض الأموال أو غسيلها أصبح اليوم من الجرائم الاقتصادية الأشد انتشارا في العالم المعاصر، ولكنها في الحقيقة جريمة لا تقوم إلا بوجود جرائم أخرى هي التي تحصّل من خلالها الأموال.

لتبقى عملية التبييض مجرد وسيلة يتم بواسطتها إضفاء الصفة الشرعية على العمليات التى تنطوى على كسب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو استثمارها أو تحويلها أو نقلها أو التلاعب فى قيمتها، وعلى ذلك يعرفها البعض على أنها عملية اقتصادية ومالية مركبة تهدف إلى إعطاء الصفة المشروعة للأموال المتحصل عليها من الأنشطة الإجرامية[1].

وهذا يعني أن جريمة غسيل الأموال على قدر ما هي منتشرة فإنها تبقى تعبر عن مدى انتشار الجريمة وتفشيها في المجتمعات الحديثة، بما أنها لا تعدو أن تكون آلية للاستفادة من حاصل النشاط الاجرامي كما قلنا، والذي انحصر في بداية الأمر في مجال المخدرات، لكنه أصبح تدريجيا يشمل جميع الأنماط الأخرى للجريمة على غرار تهريب المهاجرين.

[1] **جهاد محمد البنزرت**، مرجع سابق، ص 84.

ولما نتحدث عن تهريب المهاجرين فذاك يقودنا بطبيعة الحال إلى الحديث أيضا عن غسيل الأموال التي تحصُل عليها عصابات التهريب، بما أن الهدف الوحيد لها هو تحقيق الربح، ويظهر ذلك خاصة من حجم العوائد السنوية التي تحققها، إذ قُدرت في أحد التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة بحوالي 6,6 مليار دولار كأرباح حققت نتيجة تهريب حوالي ثلاثة ملايين مهاجر من أمريكا اللاتينية إلى أمريكا الشمالية، بينما حققت العصابات عن تهريب أكثر من 55 ألف مهاجر إفريقي في عام 2008 ما يفوق 150 مليون دولار أمريكي[1].

وإذا كانت هذه الأموال قد تبدوا طائلة فإنها من جانب أخر لا تشكل في الحقيقة إلا العوائد المباشرة لتهريب المهاجرين، أما العوائد غير المباشرة فمن الصعب إحصائها إن لم نقل يستحيل ذلك لأنها تتجاوز حتما عتبة العشرة مليار دولار، إذا ما احتسبنا تلك الأموال التي يتم الاستفادة منها في بعض الدول التي تستعين بشكل كبير بالعمالة الأجنبية غير الشرعية.

إذ غالبا ما يتدفق لهذه الدول عمال غير شرعيين تستغلهم بعض التنظيمات والمؤسسات في الأنشطة التي تمرسها، بمعدل أجر يكون محفزا له ولرب العمل في نفس الوقت، مما يعني أن الفائض يكون مآله التبييض[2]، ونفس الأمر يقال عن الأموال التي تحصل من نقل هؤلاء العمال أو إيوائهم أو إطعامهم أو تزوير الوثائق لهم، ففي كل هذه الحالات يتم إخفاء الدخل الحقيقي ويتم صب الأموال المكتسبة في قنوات معروفة لأجل تبييضها و"شرعنتها"[3].

[1] UNODC, The Globalization of Crime: A Transnational Organized Crime Threat Assessment, Vienna, June 2010, p 16, see too UNODC, Estimating illicit financial flows resulting from drug trafficking and other transnational organized crimes, Research report, op cit, p 49.

[2] **محمد محمد علي إبراهيم**، مرجع سابق، ص 99.

[3] نفس المرجع، ص 102.

الفرع الثاني: دور مكافحة غسيل الأموال في صد تهريب المهاجرين

يحدد بعض المختصين خمسة عوامل أساسية تسبب الانتشار الواسع لسوق تهريب الأشخاص والاتجار بهم؛ تتمثل العوامل الأربعة الأولى في: الزيادة السكانية السريعة لبعض المجتمعات التي تعتبر مجتمعات تقليدية للهجرة، ثم ظهور أسواق اقليمية جديدة يسهل اختراقها خاصة مع انهيار حلف وارسو وتفكك المعسكر الشيوعي وما صاحب ذلك من تحولات ديمقراطية، حدثت في بعض الدول الافريقية والأسيوية والأمريكية، عولمة الاقتصاد الدولي، والتطور السريع للتكنولوجية وللاتصالات، أما العامل الخامس فيتمثل في الارتفاع الكبير لنشاط المنظمات الاجرامية في مجال الاتجار بالأسلحة والمخدرات ونقل المواد النووية وأيضا لغسيل الأموال[1].

فغسيل الأموال يزيد من القدرة المالية للمنظمات الاجرامية مما يدعم وسائلها الفنية وتطوير أساليبها، وهذا قد يؤدي إلى إضعاف الأجهزة الأمنية المكلفة بمحاربتها ويضلل العدالة التي تعتبر آلية رئيسية لتحقيق النظام في المجتمع[2].

وإذا كان هذا الأخير يؤثر بهذا الشكل في تنامي جريمة تهريب المهاجرين، فهذا يعني بالضرورة أن مكافحته ستحدث أثرا عكسيا، بل وأكثر من ذلك يمكن الجزم أن مكافحة أي جريمة منظمة ترتبط ارتباطا شديدا بمكافحة غسيل الأموال، على أساس أن عصب الاجرام الحديث يتمثل في الأموال المحصل عليها، وهو ما ينطبق على تدبير نقل المهاجرين وإقامتهم وتشغيلهم[3].

---

[1] **Widgren, j., "**Multinational co-operation to combat trafficking in migrants and the role of international organizations", Eleventh IOM seminar on migration, 26-28 october 1994, Geneva, p 3-5. Voir aussi **Geronimi Eduardo**, op cit, p 10.

[2] **الميطري صقر بن هلال**، مرجع سابق، ص 56.

[3] **Falletti François**, « La confiscation de l'argent sale ou les nouveaux instruments de l'action internationale a l'égard du ressort des activités criminelles », Revue internationale de droit pénal, 2003/1 Vol. 74, p 601.

والنقطة الأولى التي ندعم بها هذا الرأي تتمثل في أن غياب فرص تحويل أموال الجريمة للاستفادة منها في القطاع الرسمي يشكل احباطا بالنسبة لجميع من يرى في نقل الأشخاص عبر الحدود فرصة لتحقيق الربح، وبالتالي فإن فرض الرقابة الشديدة على حركة الموال من شأنه أن يكسر شوكة عصابات التهريب ويشل نشاطها، غير أن منع هذه الحركة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال المعاقبة عليها وتجميد ومصادرة الأموال التي يتم ضبطها[1].

ثم من جهة أخرى يتيح مكافحة تبييض الأموال تقليص فرص اعادة استغلال أو استثمار الأموال المحصلة من نشاط التهريب، في عمليات تهريب جديدة، خصوصا وأن تمرير الأشخاص عبر الحدود يستلزم توافر مقدار من الأموال لا يستهان به.

ويجب أيضا أن تكون قابلة للنقل بسرعة لتبلغ المنتفعين منها من الذي يقدمون خدمات ما للمهربين، سواء كانوا داخل حدود دولة واحدة أو في أقاليم متعددة، وليس لذلك من سبيل أفضل من العمليات البنكية، هذه التي تتحصن بما يعرف بالسرية المصرفية لتمكين زبائنها من القيام بجميع عملياتهم بكل حرية، لكنها تصطدم بإرادة دولية وبجهود وطنية تسعى للحد من وطأة المجرمين، وشلهم اقتصاديا رغم قصور القوانين والاتفاقيات الموجودة.

الفرع الثالث: موقف القانون الدولي والقوانين الوضعية من غسيل الأموال

لقد كان غسيل الأموال محل اهتمام القانون الدولي منذ سنوات عديدة، وذلك من خلال مؤتمرات وندوات عديدة افضت إلى ابرام بعض الصكوك الدولية بهدف منع وتقييد انتشارها.

[1] Toolkit to Combat Smuggling of Migrants, Tool 5, Legislative framework, op cit, p 30.

أولا: على المستوى العالمي

على المستوى العالمي تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية[1] لعام 1988 من أولى الآليات الدولية التي اهتمت بغسيل الأموال[2]، وعلى الرغم من أنها استهدفت فقط الأموال المتأتية من المخدرات، إلا أنها تعتبر آلية جد مهمة على المستوى الدولي، خاصة وأنها كانت سباقة لتحديد معالم هذه الجريمة من خلال تقديم أولى تعريفاتها[3].

كما أن أهميتها تتأتى أيضا من حيث أنها دعت إلى ضرورة أن تسعى كل دولة إلى تجريم عمليات الغسيل، وتكثيف التعاون الدولي في المجال القضائي والإداري وخصوصا فيما يتعلق بتسليم المجرمين[4].

ولا تقل اتفاقية باليرمو حول مكافحة الجريمة المنظمة أهمية من حيث اهتمامها بغسيل الأموال، وهي التي تعنينا بدرجة أكبر على أساس أن بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين ما هو إلا تفصيل لها، وهذا ما أكده القانون النموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين، الذي دعى إلى وجوب أن يقرأ البروتوكول والاتفاقية معا[5].

---

[1] صدرت هذه الاتفاقية في 1988/12/20 ودخلت حيز النفاذ في 190/11/11، وصادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 41/95 المؤرخ في 26 شعبان 1415 الموافق 28 يناير 1995، ج ر عدد 7 الصادرة بتاريخ 15 فيفري 1995.

[2] أنظر **كورليس يوسف داود**، مرجع سابق، ص 86.

[3] قامت بذلك من خلال تحديد الأفعال الواجب تجريمها في المادة 3 في الفقرات ب1، ب2، ح1، أنظر **جهاد محمد البنزرت**، مرجع سابق، ص 90.

[4] **عبد محمود هلال السميرات**، عمليات غسيل الأموال بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي، رسالة ماجستير في الاقتصاد والمعارف الاسلامية، قسم الاقتصاد والمعارف الاسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2003، ص 108.

[5] أنظر القانون النموذجي للأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق، ص 2.

وعليه فهذه الاتفاقية تعطي مجموعة من الأحكام التي تطبق لمكافحة جميع أصناف الإجرام المنظم العبر للحدود[1]، من خلال استهداف عوائده بدعوة الدول الأطراف إلى تجريم غسيل الأموال في المادة السادسة (6)[2]، وحددت لها قائمة من الأفعال التي يجب عليها أن تقوم بتجريمها.

كما أنها حاولت أن تحدد جملة من التدابير الكفيلة بمكافحتها لتقترحها على الدول الأعضاء في المادة السابعة (7)، ومنها أن تنشئ كل دولة نظاما داخليا شاملا لمراقبة البنوك والمؤسسات المالية الأخر والإشراف عيها، وكذا سائر الهيئات المعرّضة بشكل أو بأخر لغسيل الأموال، وذلك بهدف ردع وكشف جميع أشكال هذه الجريمة ومعاقبة الضالعين فيها[3].

كما دعت الاتفاقية إلى تعزيز قدرات الأجهزة الإدارية والرقابية وجميع الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون، وخصوصا جهاز القضاء، من أجل التعاون وتبادل المعلومات سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، وأن تنشأ في سبيل ذلك وحدات استخباراتية مالية

---

[1] **جهاد محمد البنزرت**، مرجع سابق، ص 91.

[2] تنص المادة 6 على أنه ". 1- تعتمد كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية جنائيا عندما ترتكب عمدا:

(أ) '1، تحويل الممتلكات أو نقلها، مع العلم بأنها عائدات جرائم، بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الممتلكات أو مساعدة أي شخص ضالع في ارتكاب الجرم الأصلي الذي تأتت منه على الإفلات من العواقب القانونية لفعلته؛

'2، إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، مع العلم بأنها عائدات جرائم؛

(ب) ورهنا بالمفاهيم الأساسية لنظامها القانوني:

'1، اكتساب الممتلكات أو حيازتها أو استخدامها مع العلم، وقت تلقيها، بأنها عائدات جرائم؛

'2، المشاركة في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة، أو التواطؤ أو التآمر على ارتكابها، ومحاولة ارتكابها والمساعدة والتحريض على ذلك وتسهيله وإسداء المشورة بشأنه..."

[3] **Falletti François**, op cit, p 602.

تعمل كمركز وطني لجمع المعلومات ثم تحليلها وتعميم نتائجها عما يحتمل وقوعه من غسل للأموال[1].

وقد دعت أيضا المادة 7 من الاتفاقية إلى ضرورة أن تسعى الدول الأطراف لتكريس تدابير مجدية، والتي من شأنها أن تكشف وترصد حركات الأموال عبر حدودها وكذا الصكوك القابلة للتداول ذات الصلة بعوائد الجريمة، مع ضرورة وضع ضمانات تكفل حسن استخدام المعلومات، ومن دون إعاقة حركة رأس المال المشروع بأي صورة من الصور.

ونظرا للدور الخطير الذي يلعبه تبييض الأموال في تحفيز شتى أنواع الإجرام الأخرى، فقد اجازت الاتفاقية أن يتم رفع الحصانة عن مبدأ السرية المصرفية في بعضا الحالات، إذ تنص المادة السالفة الذكر أنه يجوز أن تشمل التدابير المذكورة اشتراط قيام الأفراد والمؤسسات التجارية بالإبلاغ عن تحويل الكميات الكبيرة عبر الحدود سواء من النقد أو من الصكوك القابلة للتداول ذات الصلة[2].

وسعيا منها لتكريس التعاون على جميع الأصعدة سواء بين الدول أو بين الأجهزة التي تضعها لغرض مكافحة غسيل الأموال أو بين المنظمات الدولية أيضا، فقد حرصت الاتفاقية على التذكير بأنه لدى إنشاء أي نظام أو جهاز يتولى مهام الرقابة أو الإشراف الداخلي بمقتضى أحكام المادة 7، فإنه على الدول الأطراف أن تسترشد بالمبادرات ذات الصلة التي تتخذها المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف لمكافحة غسل الأموال، وبالتجارب التي تكون قد مرت بها هذه الأجهزة[3].

[1] أنظر الفقرة 1 من المادة 7 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مرجع سابق.

[2] أنظر الفقرة 2 من المادة 7، من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مرجع سابق.

[3] أنظر الفقرة 3 من المادة 7 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مرجع سابق.

ولكن يبدو الإلحاح على التعاون أكثر في الفقرة الرابع حيث دعت الاتفاقية إلى وجوب سعي الدول الأطراف إلى تطوير وتعزيز التعاون العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والثنائي بين الأجهزة القضائية وأجهزة إنفاذ القانون وأجهزة الرقابة المالية من أجل مكافحة غسل الأموال[1].

ثانيا: على المستوى الاقليمي

على المستوى الإقليمي حاولت الكثير من الدول أن تعزز التنسيق فيما بينها في إطار بعض الأجهزة الإقليمية التي كانت متوفرة، وذلك بتبني مجموعة من الآليات القانونية وإنشاء هيئات متخصصة، بعضها في إطار منظمة الدول الأمريكية وبعضها الأخر في إطار الإتحاد الأوروبي، وقبله في إطار المجلس الأوروبي الذي أصدر اتفاقية خاصة برصد وحجز ومصادرة أموال الجريمة الموقعة في 8 نوفمبر 1990، ثم عززها بتعليمة صادرة في 8 جويليا 1991 والخاصة بإشراك الهيئات المالية في مكافحة تبييض الأموال[2].

وفيما يخص الأجهزة المكلفة بمكافحة غسيل الأموال فتعتبر لجنة بازل من أبرزها والتي تم انشاء في عام 1974 من طرف الدول الصناعية تتألف من بلجيكا، كندا، فرنسا، بريطانيا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، و السويد والولايات المتحدة الأمريكية، كما نشير أيضا إلى فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والتي أنشأت عام 1989 في باريس، وهما مدعومتان إقليمياباًجهزة نذكر منها اللجنة الأوروبية لتطوير الإستراتيجية الدولية ضد غسيل الأموال[3].

---

[1] أنظر الفقرة 3 من المادة 7 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مرجع سابق.

[2] **Falletti François**, , op cit, p. 589.

[3] **كرليس يوسف داود،** مرجع سابق، ص 90، 92.

ثالثا: على المستوى الداخلي

إن جريمة غسيل الأموال هي من أبرز الجرائم التي هذا العصر وأكثرها انتشارا، وعلى اعتبار الآثار الوخيمة التي تنجر عنها خاصة مع العلاقة التي تربطها بالإرهاب الدولي والذي أصبح هاجسا لا يستثني أي دولة، فقد تزايد الاهتمام بها على المستوى الداخلي، ويمكن أن نلتمس ذلك من خلال استحداث جل الدول لتشريعات داخلية تعاقب عليها[1]، كما أن بعضها عزز ذلك بإنشاء أجهزة متخصصة في مراقبات حركات رؤوس الأموال، وتنقسم الدول إلى ثلاثة اتجاهات فيما يخص تعاملها مع غسيل الأموال، الأولى تتعامل معه وفقا لموقف اتفاقية فيينا لعام 1988 التي تجرم غسيل الأموال الناجمة عن الجريمة، والثانية تتعامل معه بحسب جسامة الجريمة التي حُصّلت منها الأموال، أما الثالثة فتجرم جميع أنواع الغسيل مهما اختلف مصدر الأموال [2].

ولكن مع ذلك يبقى الإشكال الحقيقي يبرز من خلال موقف بعض الدول التي تعتبر وجهة أساسية لعوائد الجريمة على الرغم من أنها تجرم تبييض الأموال، إلا أنها لا تزال تستقبلها في بنوكها متحججة بالسرية المصرفية التي تحميها قوانينها، والتي بموجبها

---

[1] فالمشرع الجزائري كان قد بادر إلى تعديل قانون العقوبات من خلال القانون 15/04 وأدرج فيه تعريفا لجريمة تبييض الأموال (مادة 389 مكرر)، وأفرد لكل من اقترفها عقوبة تتراوح ما بين 5 سنوات و10 سنوات حبس وبغرامة تتراوح ما بين مليون و 3 ملايين دج وتشدد العقوبة في حال العود أو أن تسهل مهمة الفاعل هذه الجريمة أو في إطار جماعة منظمة إلى الحبس من 10 إلى 20 سنة وبغرامة ما بين 4 و 8 ملايين (مادة 389 مكرر 2)، أنظر القانون 15/04 مؤرخ في 27 رمضان 1425 الموافق 10 نوفمبر 2004، يعدل ويتمم الأمر رقم 156/66، ج ر عدد 71، الصادرة في 10 نوفمبر 2004.

ثم أصدر المشرع قانونا خاصا بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما وهو القانون رقم 01/05، قدم فيه تعريفا مفصلا لهذه الجريمة في المادة 2، لكن الجديد بالنسبة لهذا القانون أنه يهدف أيضا للوقاية من تبييض الأموال وهو ما جاءت به المواد من 6 إلى 14، أنظر القانون رقم 01/05، مؤرخ في 27 ذي الحجة 1425 الموافق 6 فيبراير 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، ج ر عدد 11،الصادرة في 9 فبراير 2005.

[2] **البريزات جهاد محمد**، مرجع سابق، ص 97.

يتم معاقبة كل من يخل بها مما يجعل من السرية المصرفية واحدة من أهم العقبات التي تعيق مكافحة غسيل الأموال بطرقة فعالة، وبالتالي أصبحت بعض الدول التي تعتمد هذا المبدأ على غرار سويسرا تساهم بشكل سلبي في التصدي لتبييض الأموال[1].

المطلب الرابع: مكافحة الفساد

يرى كثير من المختصين أن تفشي الفساد وتغلغله في المؤسسات العامة والخاصة للدولة هو الذي ساعد، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في تنامي مختلف أنماط الجريمة، وإذا أمكننا الحديث عن عن دور تهريب المهاجرين في بروز بعض الجرائم لكانت الرشوة – التي هي من أبرز صور الفساد[2]– هي الجريمة التي قد تنشأها نظرا لحاجة عصابات التهريب لها[3].

الفرع الأول: حاجة عصابات التهريب لتسهيلات الادارة

لا يمكن أن تقوم علاقة بين الادارة وعصابات الإجرام المنظم إلا بناء على أُسُس غير قانونية، فالمفروض أن الادارة هي واحدة من الآليات المعدة لمكافحة الجريمة، غير أنها قد تتحول إلى وسيلة لتسهيل تنفيذ الجريمة أو المساعدة تنفيذها أو التستر عليها، لذلك تكون الرشوة هي الطرقة المفضلة التي يتصل بها المجرمون عموما ومهربوا المهاجرين خصوصا بمصالح الادارة.

---

[1] **كرليس يوسف داود،** مرجع سابق، ص 95، 96.

[2] تعرف منظمة شفافية دولية الفساد على أنه "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة" بينما يعرفه البنك الدولي على أنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص"،أنظر **مزاولي محمد،** مكافحة الفساد في القانون الجزائري وأساليب معالجته، الملتقى الوطني حول«الآليات القانونية لمكافحة الفساد»، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 02 و 03 ديسمبر 2008، ص 1.

[3] Toolkit to Combat Smuggling of Migrants, Tool 2, Actors and processes in the smuggling of migrants, op cit, p 23.

وتعرف الرشوة حسب نص المادة 15 فقرة (أ) من اتفاقية مكافحة الفساد على أنها "وعد موظف عمومي بمزية غير مستحقة، أو منحها له، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء كان ذلك لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية"، وتضيف الفقرة (ب) أنها أيضا "التماس موظف عمومي أو قبوله، بشكل مباشر أو غير مباشر، مزية غير مستحقة، سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص آخر، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بعل ما لدى أداء واجباته الرسمية."[1]

وتنبغي الإشارة إلى أنه من بين جميع الأنشطة المساعدة للجريمة عبر الوطنية المنظمة بصفة عامة ولتهريب المهاجرين بصفة خاصة، تبرز الرشوة كأحد أهم الوسائل التي يتم الاعتماد عليها لتحقيق أهداف الجريمة، ليس فقط لأنها الأكثر أمانا بالنسبة لعصابة الإجرام بما تمنحه من احتياطات للمجرمين، لتجعلهم في منئى عن كثير من المخاطر المحدقة بالنشاط الإجرامي[2]، وعلى رأسها التعرض للعقاب، بل وأيضا لما تمنحه من فرص إضافية لبلوغ الأهداف المسطرة في وقت وجيز وبأقل قدر ممكن من الأضرار وكذا بنسب نجاح عالية.

لكن بالنسبة لعمليات تهريب المهاجرين فإن الرشوة تحتل مكانة هامة، إذ تعتبر الحل الأنسب لمواجهة كافة التهديدات التي تحدق بالمهربين، كما أنها كفيلة بضمان نجاح نشاطهم ، خصوصا لما نعرف أن هذه الجريمة ليس لها محل سوى التعدي على الأنظمة والقوانين التي تنظم دخول وخروج الأشخاص عبر الحدود.

---

[1] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مرجع سابق، وحول تعريف الفساد راجع **حمليل صالح**، تحديد مفهوم جرائم الفساد في القانون الجزائري ومقارنتها بالاتفاقيات الدولية، الملتقى الوطني حول«الآليات القانونية لمكافحة الفساد»، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 02 و 03 ديسمبر 2008، ص 3.

[2] **عبد الرزاق طلال جاسم، عباس حكمت فرمان الدركزلي**، جريمة تهريب المهاجرين والآثار المترتبية عنها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالي، عدد 1، ص 17.

ولأن الإدارة هي التي تسهر على هذه العملية، ممثلة في المصالح المكلفة بحراسة الحدود والتي تعتبر الهيئة المعنية أكثر من غيرها بقمع تهريب المهاجرين، فقد باتت هذه الهيئة من أكثر المصالح ارتباطا بالرشوة وتقبلا لها، ولا يعود سبب ذلك إلى طبيعة عملها المتمثل في النظر في مادى تطابق حركات الأشخاص والأموال للقانون، ولكن بالنظر كذلك إلى الأماكن التي تزاول فيها مهامها، والتي تجعل امكانيات اكتشافها تعتبر ضئيلة بالنظر صعوبة مراقبتها.

ثم هناك أيضا عامل أخر لا يقل أهمية ويتمثل في تعدد الخدمات التي قد يقدمها موظفو الإدارات للمهربين، إذ لا تقتصر رشوة الأعوان على السماح للمهاجرين بالمرور عبر الحدود فقط، بل قد تشمل كذلك الإعفاء التام من الرقابة أو مجرد السماح بالدخول إلى وسيلة نقل معينة، كما قد تتم في صورة تسهيل الحصول على وثيقة معينة، أو المساعد على تزوير أوراق معينة أو نماذج عن وثائق السفر أو العمل أو الإقامة وغيرها[1].

ثم إنه وعلى الرغم من أن الخدمات التي يطلبها المهربون تبدو ضئيلة ويسهل تقديمها من دون وجود مخاطر تحدق بمن يقدمها، فإن المقابل الذي يقترح على الأعوان[2] غالبا ما يكون محفزا للعون الذي لا يتوانى في تقديم خدماته، وهذا ما يجعل الفساد غاية

[1] Toolkit to Combat Smuggling of Migrants, Tool 7, Law enforcement and prosecution, op cit, 39.

[2] هناك أنماط عديدة من الأعوان الذين يضطلعون عادة في مسائل الرشوة المتعلقة بتهريب المهاجرين وهم: الشرطة وغيرهم من موظفي إنفاذ القانون، موظفي الجمارك، مكاتب التأشيرات أو السفارات، أجهزة مراقبة الحدود، مصالح الهجرة، مصالح الترجمة التحريرية والشفوية، الموظفون العموميون في الهيئات المحلية، المخابرات أو قوات الأمن، القوات العسكرية الوطني أو الدولية، الأفراد أو المجموعات الذين لديهم نفوذ في مجتمعات معينة، الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، بما في ذلك: وكالات سفر، الخطوط الجوية، قطاع النقل، المؤسسات المالية و البنوك، أنظر:

Toolkit to Combat Smuggling of Migrants, Tool 2, Actors and processes in the smuggling of migrants, op cit, p 23, 24.

ووسيلة بالنسبة للمهربين، ودرجة انتشاره تعبر في المقام الأول عن كيفية تعامل العدالة الجنائية مع الضالعين فيه[1].

الفرع الثاني: استراتيجية مكافحة الفساد

إن الفساد هو جريمة خطيرة من شأنها أن توهن المجتمعات في مجالات عديدة، فهي من جانب تعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة نسب الفقر الذي يعتبر العامل الأول الباعث على الهجرة، كما أنه يعيق الاستثمار الوطني والأجنبي على حد سواء، أو يحوله إلى مجالات غير مرغوب فيها، وهو ما يؤثر سلبا على مجالات التعليم والصحة، بل وأكثر من ذلك فهو يؤثر حتى على الاستقرار السياسي للدولة خاصة إذا تغلغل في المؤسسات الحكومية[2].

وعلى أساس هذه المخاطر وغيرها فإن المجتمع الدولي أولى اهتماما بالغا بهذه الظاهرة في السنوات الأخيرة، فترجم ذلك في شكل اتفاقيات دولية وإقليمية وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد، وكذا على المستوى الوطني حيث شرعت قوانين خاصة بالفساد وأنشأت أجهزة على أعلى المستويات، لتجسيد نية حقيقية لمكافحة هذه الظاهرة.

وما يعنينا أكثر في موضوع الفساد هو ذاك الذي يرتبط بتهريب المهاجرين، ومع ذلك فبروتوكوله لم يتطرق إلى موضوع الفساد بشكل عام ولا للرشوة بشكل خاص، إلا ما جاء في المادة 3 فقرة (ج)[3]، ثم ما يمكن فهمه من خلال الفقرة (ب) من المادة 6 ومن

[1] Toolkit to Combat Smuggling of Migrants, Tool 2, Actors and processes in the smuggling of migrants, op cit, p 23.
[2] Ibid., p 25.
[3] تنص الفقرة ج من المادة 3 على أنه:" يقصد بتعبير "وثيقة السفر أو الهوية المزورة" أي وثيقة سفر أو هوية: ... أو تكون قد أُصدرت بطريقة غير سليمة أو حصل عليها بالاحتيال أو الفساد أو الإكراه أو بأية طريقة غير "مشروعة أخرى..." أنظر بروتكول مكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق.

المادة 12[1] التي تدعو إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية وثائق السفر، وهذا يشمل التدابير التقنية لجعل الوثائق أكثر صعوبة للتزوير وكذا العناصر الإدارية والأمنية للحماية التي يدخل ضمنها الفساد[2].

وحتى ولو كان البروتوكول لم يفصل في موضوع الفساد فذلك ليس سهوا من محرريه ولا نقصا في أهميته، بل لأن اتفاقية مكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة كانت قد تناولته ببيان تعريفه ودعوة الدول إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحته، ولكن من الضروري أن ننوه بأن اهتمام هذه الاتفاقية اقتصر فقط على أنماط محددة من الفساد[3]، وهي تلك التي ترتبط بانحرافات الموظفين العموميين، فدعت إلى تجريم الرشوة وإساءة استخدام السلطة وإعاقة سير العدالة[4].

وقد جاء بيان ذلك في المادة 8 فقرة 2 التي دعت الدول الأطراف إلى ضرورة اعتماد كل دولة لما يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال المذكورة والمشاركة فيها[5].

وقدمت الأمم المتحدة نموذجا للعقوبة التي يمكن إفرادها بهذا الخصوص وهي عقوبة الحبس لمدة 10 سنوات فضلا عن العقوبة المالية[6]، وبالتالي حاول المشرع

---

[1] بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق.

[2] Toolkit to Combat Smuggling of Migrants, Tool 9, Prevention of the smuggling of migrants, op cit, p 19.

[3] فاقتصر تعريفها فقط على أنماط الفساد المرتبطة بالجريمة عبر الوطنية المنظمة وهما وعد موظف بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو أن يلتمسها هو بنفسه بشكل مباشر أو غير مباشر، لنفسه أو لغيره، أنظر المادة 8 فقرة 1 (أ) و (ب) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة، مرجع سابق.

[4] **البشرى محمد الأمين**، مرجع سابق، ص 90.

[5] المادة 8 فقرة 2 و 3، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة، مرجع سابق.

[6] أنظر قانون نموذجي للأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين، مرجع سابق، ص38. القانون رقم 01/06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، المتعلق المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج ر عدد 14، الصادرة بتاريخ 08 مارس 2006.

الجزائري أن يكرسها من خلال المادة 25 من قانون 01/06 المتعلق بالفساد التي تعاقب بحسب مقتضياتها كل من يقدم مزية لموظف عمومي أو يعرضها عليه، وكل موظف عمومي يطلبها أو يقبل بها بالحبس من سنتين إلى 10 سنوات[1].

وإذا كان المشرع الجزائري قدى أبدى صرامة واضحة في تعامله مع جرائم الفساد، فإن هناك عديد من التشريعات التي تعاملت بحزم أكبر معه على غرار كل من المشرع الفرنسي[2] والتونسي[3] اللذين أقرا عقوبة 10 سنوات حبسا لكل من يدان بهذه الجريمة.

ومن جانبها دعت المادة 9 من اتفاقية الأمم المتحدة فقد الدول الأطراف إلى اتخاذ ما تراه مناسبا من تدابير تشريعية وأي تدابير فعالة أخرى من شأنها تعزيز نزاهة الموظفين ومنع فسادهم.

وقد دعمت هذه المادة بمدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، التي جاءت بها مجموعة أدوات الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين في الجزء السابع، ونصت هذه المدونة في المادة 8 على أنه "لا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين عدم ارتكاب أي فعل من أفعال الفساد. وعليهم أيضا يعارضون بصرامة ومكافحة جميع هذه الأعمال."[4]

لكن يبقى الإطار الأكثر تفصيلا في مجال الفساد يتمثل في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 2005، والتي تتكون من 71 مادة تعرف الفساد وتحدد أنماط والأشخاص الذين ينطبق عليهم هذا الوصف، كما تولي أهمية للتعاون الدولي لإنجاح جهود مكافحة هذه

[1] القانون رقم 06/ 01، مرجع سابق.

[2] Voir l'article 432-11 de la loi n°2007-1598 du 13 novembre 2007 - art. 1 JORF 14 novembre 2007.

[3] الفصل 33 من القانون التونسي عدد 33 لسنة 1998 المؤرخ في 23 ماي 1998 يتعلّق بتنقيح وإتمام بعض فصول المجلة الجنائية.

[4] Code of Conduct for Law Enforcement Officials (General Assembly resolution 34/169), cited by the Toolkit to Combat Smuggling of Migrants, Tool 7, Law enforcement and prosecution, op cit, 3.

الظاهرة، من خلال تبادل المساعدات والخبرات والمعلومات وتسليم المجرمين واسترداد أموال الجريمة وغيرها[1].

كما نشير إلى وجود ميكنيزمات أخرى على غرار البرنامج الدولي ضد الفساد الذي أطلق من طرف المركز الدولي لمكافحة الجريمة في عام 1999، وكذا إعلان فيينا الذي تم اعتماده من قبل مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين لعام 2000[2].

إقليميا توجد أيضا آليات عديدة لمكافحة الفساد على غرار الاتفاقية الجنائية الأوروبية لعام 1999 والبروتوكول الملحق العام 2003، والاتفاقية المدنية لمكافحة الفساد المؤرخة في 1999/11/04[3].

كل هذه الآليات مدعمة بأجهزة عملية تعمل على دحض الفساد واستهداف مرتكبيه والقضاء على أسبابه، ونخص بالذكر منظمة الشرطة الدولية، والبنك الدولي، صندوق النقد لدولي، المنظمة العالمية للتجارة، الاتحاد الأوروبي، منظمة الدول الأمريكية، منظمة شفافية دولية[4].

في الأخير يجب أن نشير إلى أن كل هذه الآليات تعالج الفساد بغض النظر عن مجاله أو علاقته بالجريمة بمختلف أنماطها، وحتى ولو كان القضاء على الجريمة بشكل عام وتهريب المهاجرين بشكل خاص يمر عبر السيطرة على الفساد والجرائم الأخرى المرتبطة به، فإن هناك زاوية أخرى يجب أن يشملها الاهتمام وهي الهجرة غير الشرعية بمختلف أبعادها.

---

[1] **البشرى محمد الأمين**، مرجع سابق، ص 143.

[2] نفس المرجع، ص ص 141-143.

[3] **ميهوب يزيد، بوجلال صلاح الدين**، مرجع سابق، ص ص 1-10.

[4] **البشرى محمد الأمين**، مرجع سابق، ص ص 145-147.

المبحث الثالث: معالجة مشكلة الهجرة السرية

يستطيع المتمعن في السياسة المنتهجة على المستوى الدولي، والرامية للقضاء على تهريب الأشخاص خاصة من قبل الغرب وبالأساس الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، أن يدرك تعارض يستحق أن يتم التوقف عنده مطولا، والتمعن فيه حتى يتم إدراك بعض الحقائق والوقائع المتعارضة.

فقد بينّا فيما سبق أن هناك تحولات عديدة حدثت على السياسات المتعلقة بالهجرة خصوصا في أعقاب أحداث 11 سبتمبر[1]، بحيث دفع تخوف بعض الدول من المهاجرين إلى بناء جدران مادية على مستوى الحدود وأخرى معنوية تبدأ من القنصليات المكلفة بتقديم التأشيرات، كما تم تسخير أحدث التكنولوجيات لتدعيم هذه الجدران مثل كاميرات الفيديو وأجهزة الاستشعار (Ground Sensors)، التي تزرع على الأرض أو تنشر في المياه، وأجهزة أخرى تعمل بالإشعاع (Radiation Detectors) إضافة إلى نظام المعلومات الجغرافية (Geographic Information Systems)[2].

غير أن كل هذه الوسائل لم تمنع وصول آلاف المهاجرين إلى بلدان المقصد، متحدين بذلك كل العقبات والصعاب التي تتعرض سبيلهم والعقوبات الجزائية التي تهددهم في حال تم القبض عليهم[3]، وهذا يثير عديد من الاشكاليات التي يجدر بنا

[1] **Draganova Diana**, op cit, p 34.

[2] **Cornelius, Wayne A.**, Controlling 'Unwanted' Immigration: Lessons from the United States, 1993-2004, Working Paper No. 92, December, 2004, p 7.

[3] غالبا ما تقابل حكومات الدول توافد الأجانب بمجموعة من الإجراءات "الدراكونية"، فتقترح حلولا قائمة على أساس الردع و الطرد و الترحيل و وضع علامات على أجساد المهاجرين بحبر لا يمحى، وهذه الحلول يقول عنها الأستاذ **إمنويل تيري** أنها كانت السبب في ازدهار نشاط شبكات التهريب، إذ أن العلاقة بين المهربين وبين المهاجرين لا تتوقف في عمليات نقلهم، أو تسهيل عبورهم للحدود أو تشغيلهم كما يبدو بل هي أعمق من ذلك وأعقد، فهناك دور رائد يلعبه هؤلاء المهربون في تشجيع وتحفيز الأشخاص الذين لم تكتمل فكرة الهجرة في عقولهم، ومن ثم أصبح لهم دور في تطور و تنامي ظاهرة الهجرة السرية، و في هذا تكريس للقاعدة المعروفة التي تقول أنه: " عندما تتظاهر أي

التوقف مطولا عندها، إذ كيف يمكن لمجموعة من المهاجرين غير الشرعيين الذين لا يملكون من العدة سوى حقيبة صغيرة أن يتجاوزوا هذه العقبات التكنولوجية التي تكلف مليارات الدولارات؟

ثم هل يعقل أن يتم تسخير كل هذه الإمكانيات التي تضاهي تكلفة "حروب الفضاء" [1] فقط من أجل ثلة من المهاجرين؟ الذين كان من الممكن أن يستفيدوا من هذه الأموال لو تم تسخيرها لاستئصال أسباب الهجرة من جذورها، وخلق الامكانيات اللازمة لتثبيت الأشخاص في مناطق اقامتهم وبالتالي القضاء على الرغبة في الهجرة![2] وهذا عوض أن يتم استحداث أو حتى ترقيع السياسات القديمة التي أثبتت التجربة فشلها، وأصبحت مع مر الزمن عاملا يحفز الراغبين في الهجرة على مخالفة القوانين التي تنظمها.

إن هذه الرؤية الشاملة في معالجة الهجرة غير الشرعية لا تعد طرحا جديدا في الاستراتيجيات الدولية المتعلقة بها، بل إن العديد من البلدان تبنتها ولازالت تدافع عنها، وخصوصا دول المصدر، ولعل الجزائر هي أبرزها، فهي تعتمد على تقديم قراءة للهجرة

الدولة أنها تستعمل إجراءات إدارية أو بوليسية لردع نشاط لا تستطيع من الناحية الواقعية منعه، فإنها تشجع على ظهور الإجرام"، أنظر:

Terry Emmanuel, les migrants illégaux : victimes et acteurs, revue NAQD, n° 26/27 automne/hiver 2009, p 13.

[1] قدرت تكلفة الرقابة على الحدود الجنوبية الغربية للولايات المتحدة ما بين عامي 2007 و 2011 بحوالي 7,6 مليار دولار وهو ما يعادل أو يفوق الميزانية السنوية لكثير من الدول المصدرة للمهاجرين، أنظر:

Froylan Garz, The U.S. - Mexico border fence: an exploration of the effectiveness of this immigration policy, master thesis of public administration, Texas Pan American University, 2010, p 40.

[2] في منظور البعض فإن الجواب بسيط ويتمثل في أن هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة لا تريد أن تمنع دخول المهاجرين بصفة كلية، بل إنها تفعل ذلك بصفة تسمح لها بأن تستفيد من جزء منهم في بعض القطاعات الاقتصادية التي تعاني فيها نقص في اليد العالمة، أنظر حول ذلك:

Ariadna Torres, op cit, p 06.

السرية قائمة على أساس واقع اقتصادي واجتماعي وحتى سياسي وأمني لأغلب التحركات السكانية المعزولة[1].

وعليه فما سنقترحه هنا سيعتد على بعض الحلول التي ترمي إلى السيطرة على الهجرة عامة والهجرة غير الشرعية بشكل خاص، وفق مقاربة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، وإذ نقدم هذا الطرح فذلك راجع إلى أن السيطرة على نسب الهجرة لابد أن يكون لها أثر على تراجع معدلات الإقبال على خدمات شبكات التهريب، وهذا لن يتأتى إلا من خلال سياسات ثنائية ومتعددة الأطراف قائمة على أساس التعاون في مختلف المجالات[2].

المطلب الأول: رفع مستويات الشمية في دول الانطلاق

كما بينا سابقا فإن نشاط شبكات تهريب المهاجرين يرتبط بجملة من العوامل والهجرة السرية هي من أبرزها، إذ كلما كان الإقبال على الهجرة كبيرا كلما أدى ذلك إلى انتشار واسع لشبكات التهريب، وكذا إلى زيادة مستويات نشاطها، مما يعني أن جل الجهود التي ترمي لمحاربة هذا النمط من الإجرام تصطدم بتزايد الإقبال عليه، من طرف المهاجرين الذين لا يجدون من وسيلة أخرى لتحسين أوضاعهم الاقتصادية.

وعليه فحتى إن سلمنا بوجود نية دولية حقيقية لمكافحة التهريب فهي تبقى غير كافية، في ظل وجود مجموعة من المعطيات التي تشير إلى احتمال تصاعد ظاهرة الهجرة السرية بشكل أكبر خلال السنوات القادمة خاصة من منطقة إفريقيا وبعض المناطق الأسيوية، وذلك راجع من جهة إلى مختلف الأزمات السياسية، الاقتصادية

[1] نسميها معزولة على أساس أنها تتم من طرف أفراد أو جماعات صغيرة قد لا تشترك في دواعي الهجرة وأهدافها، وهذا ما يجعلها تتميز عن حركات اللجوء والنزوح التي تتم في جماعات كبيرة قد تتألف من أسر عديدة وتحركها أسباب وأهداف موحدة.

[2] **Draganova Diana**, op cit, p 21.

والاجتماعية التي تعصف بها، ومن جهة أخرى إلى اتجاه السياسات الدولية المنتهجة في مجال التصدي لظاهرة الهجرة إلى حلول سطحية لا تتعلق بدوافعها وإنما بسد طرقها دون إزالة أسبابها[1].

والنتيجية التي ينبغي الوصول إليها هي أن مكافحة تهريب المهاجرين ترتبط بمعالجة أسباب الهجرة، بعيدا عن الحلول الأمنية التي اتضح أنها تؤدي إلى تشجيعها لا إلى تراجعها.

وإذا كان هذا الطرح يعتبر مطلبا لبعض دول الجنوب منذ استفحال الظاهرة فإنه مع مرور الوقت بدأت بعض المنظمات ودول المقصد تتبناه، على غرار المكتب الدولي للعمل، الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة التي بادرت إلى إقامة دراسات جادة حول الهجرة الدولية في البحر المتوسط، واقتراح حلول بديلة للهجرة الإفريقية نحو أوروبا وأمريكا، وذلك بتفعيل الشراكة في مجال التنمية، والقيام بنقل الأسباب التي تستقطب المهاجرين إلى دول الانطلاق عن طريق دعم التنمية في دول المصدر لاسيما فيما يتعلق بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي، وهو الشيء الذي باشر به الاتحاد الأوروبي من خلال إعلان برشلونة لعام 1995 والذي كرسته اتفاقيات الشراكة الأورو- مغاربية التي حاولت أن تعالج المجالات الداخلة في أسباب الهجرة غير الشرعية.

الفرع الأول: دعم التنمية الاقتصادية كآلية لوقف الهجرة غير القانونية

إذا كانت بلدان الانطلاق تعرف تأخرا في التنمية وتمر بظروف اقتصادية صعبة لا يمكن تحديها ومواجهتها، وبالمقابل هناك تنمية متقدمة وظروف معيشية مغرية في

[1] **أديرنتي أديبوجو**. «قضايا الهجرة الدولية و اتجاهاتها الحديثة في إفريقيا جنوب الصحراء»، (ترجمة البهنسي محمد)، المجلة الدولية للشؤون اجتماعية، مركز مطبوعات اليونسكو القاهرة، العدد 165، (سبتمبر 2002)، ص 206.

دول الاستقرار في ظل عالم أصبحت فيه إنعاكاسات العولمة هي التي تحدد سماته، وهذا من دون شك سوف يشجع على التوافد إلى هذه المناطق المزدهرة حتى وإن كان الأفراد مرتبطين ارتباطا وثيقا وشديدا ببلدانهم وبالأرض التي يعيشون فيها[1].

وعليه فإنه يجب أن تكون هناك عناية فائقة توليها الدول المتطورة بالخصوص للجانب الاقتصادي، من أجل التوصل إلى حل مشكلة الهجرة غير القانونية من خلال خلاق أفاق للتعاون بين جميع الأطراف المعنية بالهجرة، حتى يتم تثبيت المهاجرين في بلدانهم[2].

وفي هذا السياق، كان هناك اهتمام شديد على المجال الاقتصادي بل وأخذ حصة الأسد في موضوعات الشراكة الأورو– مغاربية والمتعلقة بجانبين: الشراكة الاقتصادية من خلال تحرير التجارة عن طريق خلق منطقة للتبادل الحر من جانب، والشراكة المالية من جانب آخر.

أولا: خلق مناطق للتبادل الحر

في إطار احتمالات الزيادة المستمرة للهجرة غير الشرعية من جهة، وسعي الدول لكبحها من جهة أخرى، بُنيت آمال كبيرة على تحرير التجارة من أجل السيطرة عليها، واعتبرت حرية التجارة كحل بديل لها[3] بالنظر إلى أنها تساعد كثيرا في دعم اقتصاد الدولة وتساهم في تحقيق النمو انطلاقا من التخصيص الجيد للاقتصاد مع الاستعمال الكبير للإمكانيات الإنتاجية وتحسين طرق التسيير، إضافة إلى كون أنها تساهم في إدخال الاقتصاد في دائرة من الرفاهية وبما أنها ستؤدي إلى ارتفاع عمليات الاستثمار

[1] **Draganova Diana**, op cit, p 13.
[2] **Clochard Olivier**, op cit, p 177.
[3] **فوتيوس جورج** ، «الكوكبية والتكامل الإقليمي و الهجرة»، (ترجمة أحمد رضا)، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، العدد 165، سبتمبر 2002، ص 74، 75.

الذي سوف يؤدي ارتفاع الإنتاج وانخفاض في الأسعار ووفرة مناصب الشغل مع تحسن المستوى المعيشي[1].

وجهة النظر هذه أكدتها العديد من المنظمات الدولية من بينها البنك الدولي الذي حاول في تقارير كثيرة شرح هذه النظرة، وبين كيف أن الدول التي عملت على ترقية صادراتها استطاعت أن تتطور بسرعة ونجحت في تفادي الأزمات الاقتصادية ومنها خاصة دول آسيا[2]، ومن جهته يؤكد صندوق النقد الدولي هذا الرأي حيث يدافع خبراءه على ضرورة التحرير المستدام للاقتصاد الوطني سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة.

ومثل هذا التوجه حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تجسيده أزاء الهجرة السرية المكسيكية، وذلك من خلال تطبيقهالبرنامج العمل المؤقت المعروف ببرنامج براسيرو (Bracero program)، الذي انتهج في عام 1951 وانتهى العمل به في 1964، وأدى إلى تفكيك التعريفات الجمركية من طرف المكسيك مما زاد الحركة التجارية لشركاتها وساهمت بذلك في توفير عديد من مناصب العمل[3].

ويمكن أن نلتمس تراجع نسب الهجرة غير الشرعية نتيجة سياسة تبنتها الجزائر في أعقاب ما يعرف بالربيع العربي، حيث قدمت تسهيلات هامة للشباب الراغب في الحصول على إعانات أو قروض استثمارية، وهي السياسة التي طالما دعمها الاتحاد الأوروبي لذي كان قد أطلق مشاريع عديدة في هذا الإطار لصالح الدول المغاربية بشكل

---

[1] **Évelyne Ritaine**, op cit, p 156.

[2] **زايري بلقاسم**، الإقليمية الجديدة و مكاسب تحرير التجارة: نموذج عقد الشراكة ما بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي، الملتقى الدولي حول "**الجزائر و النظام العالمي الجديد**"، جامعة عنابة، في 29 و 2002/04/30، ص 246، 247.

[3] **زايري بلقاسم، كورياللي بغداد**، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمنطقة البحر المتوسط، الملتقى الدولي حول:" التكامل الأوروبي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، جامعة سطيف، يومي 8 و 9 ماي 2004، نشر مخبر سامفـام، 2005، ص 42و 43.

عام، ومن أهمها مشروع "ميديا"، كما لا يزال يطالب بضرورة إحداث الإصلاحات الاقتصادية اللازمة خاصة من خلال منظومة قانونية واضحة، وذلك من أجل تحرير التجارة وتشجيع الاستثمار، وحددت هذه النقطة في اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الدول المغاربية ضمن خمس مجموعات من الأهداف والوسائل والتي لها علاقة مباشرة بدعم اقتصاديات الدول المغاربية إضافة لبناء منطقة التبادل الحر وهي:

- زيادة التدفقات الاستثمارية إلى البلدان المغاربية.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.
- إنشاء آليات مؤسساتية للحوار السياسي و الاقتصادي.
- تقديم دعم مالي من الاتحاد الأوروبي إلى الدول المغاربية[1].

ثانيا: الدعم المالي

تشترك كل الدول التي ينزح منها المهاجرون في أنها دول فقيرة لا تستطيع توفير سبل العيش الملائمة لمواطنيها، وهذا العامل كما هو معروف يعتبر سببا كافيا بالنسبة لكثير من الشباب للتفكير في الهجرة، وعلى أساس ذلك يكتسي الجانب المالي أهمية بالغة في إطار السعي للقضاء على الأسباب الدافعة للهجرة.

ونظرا لأهمية هذا لجانب فقد أصبح جوهرا للتعاون بين بعض الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين، كحال الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية الذين أحاطوه بالأولوية في الشراكة الأورو- مغاربية، وتجسد في شكل تعهدات قامت بها أوروبا تجاه شركائها لتدعيم نموها الاقتصادي سواء في شكل مساعدات مالية، أو كقروض يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي أو كمساعدات تمنحها دول أوروبا لنظيراتها المغاربية.

[1] **زايري بلقاسم**، الإقليمية الجديدة و مكاسب تحرير التجارة، المرجع السابق، ص 247.

والهدف من الشراكة المالية هو بناء إستراتيجية لتمويل التنمية عن طريق دعم بناء منطقة التبادل الحر وترقية الاستثمارات ودعم كل النشاطات الأخرى ذات الأولوية كالمجال الصناعي مثلا.

وفي مجال الهجرة غير الشرعية يُعقد على برنامج الإتحاد الأوروبي للمعاونة والتعاون آمال كبيرة لتمويل العمليات التي ترمي إلى محاربتها، خاصة فيما يتعلق بتعزيز مراقبة الحدود في شكل تمويل للعمليات، وعلى هذا الأساس فإنه ينتظر منه تقديم المساعدات اللازمة للدول من أجل تفعيل دور الجانب الأمني في هذه العملية، وقد كان له بالفعل دور بارز في ذلك، بحيث قدرت نسبة المساعدات المقدمة للمغرب – الذي يعتبر من أكبر الدول المصدرة للمهاجرين مما جعل من أكبر المستفيدين منها – بحوالي 40 مليون أورو في عام 2005[1].

أما برنامج بنك الاستثمار الأوروبي فهو يسعى بالأساس إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما بناء التكامل الاقتصادي، ودعم التقارب الاجتماعي، وقصد تحقيق ذلك يقدم مجموعة من الحصص المالية لتمويل المشاريع في أشكال عديدة وهامة، وفي شتى المجالات لاسيما منها الطاقة، الاتصالات، البيئة،...إلخ.

وتلقت الدول المغاربية قروضا مختلفة وصلت قيمتها إلى 4,432 مليار أورو، وتلقت الجزائر لوحدها ما يناهز 1,843 مليار أورو، وهو ما يعادل 41 % من القروض الكلية الموجهة للدول المغاربية[2].

[1] **صايش عبد المالك**، التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مرجع سابق، ص 77.

[2] **بن ساسي إلياس، قريش يوسف**، المنظومة المالية الأوروبية و التعاون الاقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورو–متوسطية، الملتقى الدولي حول:" التكامل الأوروبي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، جامعة سطيف، في 8– 9 ماي 2004، نشر مخبر س‌ام‌ف‌ام، 2005، ص 628 و627.

الفرع الثاني: التنمية الاجتماعي والثقافي كحل بديل لوقف الهجرة السرية

إن دعم التنمية في الجانب الاقتصادي فقط لا يكفي وحده لإزالة مشكلة الهجرة غير الشرعية، ولا حتى الحد منها بل يجب أن يقع اهتماما خاصا بالجانب الأكثر تحكما بها بشكل عام والمتمثل في الجانب الاجتماعي، وعليه فإنه لابد من إعطاء الأولوية لعامل الشغل على اعتبار أنه دعامة أساسية لتثبيت السكان إضافة إلى جوانب أخرى لا تقل أهمية عنه كالتربية والتعليم وترقية التكوين والمبادلات البشرية.

أولا: خلق فرص العمل

يعتبر العمل السبب الجوهري الذي تفسر به ظاهرة الهجرة الشرعية منها وغير الشرعية ، وعليه فإن ترقية سوق الشغل هو المعيار المعول عليه من طرف الدول لحل مشكلة الهجرة السرية، فلو تصفّحنا مثلا حالة سوق العمل في معظم الدول المغاربية لوجدنا أنه يمتاز بارتفاع كبير في نسب البطالة، مما أدى إلى انتشار واسع لكثير من الظواهر الاجتماعية الخطيرة كالإجرام والمتاجرة أو الادمان عل المخدرات، والهجرة السرية، إذ وصلت نسبة البطالة في الجزائر في ظل الأزمة التي مرت بها إلى نسبة تقارب 30% غالبيتهم شباب تقل أعمارهم عن 25 سنة، وهي الفئة الأكثر إقبالا على الهجرة السرية، والشيء المقلق في هذه الأخيرة أنها أصبحت تشمل حتى الشباب المكون وخريجي الجامعات وأصحاب الشهادات العليا[1].

وأمام حدة هذه المشكلة وقلة إمكانيات الدول المعنية بالهجرة فإن تصور الحلول لها والقضاء عليها لا يمكن أن يتم في غياب شرطين أساسين؛ أولهما هو الاستثمار

[1] **Boutaleb Kouider,** "L'impacte de l'élargissement de UE aux PECO sur les mouvements migratoires maghrébins", Colloque International sur "l'impacte de l'élargissement de UE sur le projet Euro-Méditerranéen". Université d'Annaba, 06-07/12/03, pp 51et 52.

الذي يقوي النشاط الاقتصادي ويرفع من وتيرة سوق العمل، وثانيهما هو التنظيم الجيد لسوق العمل الذي يفترض أن يسير بطرق معينة تسمح بتفادي البطالة.

ويمكن الاستعانة في هذا المقام بتجربة أوروبا في مجال خلق فرص العمل التي تفوق قدرة دول جنوب المتوسط بأكثر من ثلاثة أضعاف، خاصة التجربة الألمانية التي استطاعت بفعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أنشأتها أن تجعل اقتصادها من أقوى اقتصاديات العالم، وعليه فإن الشراكة الأورو– مغاربية يمكن أن تلعب دورا فعالا في هذا المجال للقضاء على العامل الأول الدافع إلى الهجرة، وقد أكدت الاتفاقيات في هذا المجال ذلك من خلال تشجيعها للتعاون الاجتماعي.

وجسدت هذه الإرادة عمليا بجهود عديدة تسعى كلها إلى تحقيق استقرار سوق العمل في العالم ككل تقوده الأمم المتحدة، المنظمة الدولية للعمل، المنظمة الدولية للهجرة، إضافة إلى الجهود المبذولة من طرف الاتحاد الأوروبي لدعم الدول المغاربية ومنها على سبيل المثال: برنامج الدعم والتنمية الاجتماعية الذي أطلق عام 1996 في الجزائر بهدف القضاء على الإقصاء والتهميش الاجتماعيين من خلال ترقية الشغل وإنشاء وكالة للتنمية الاجتماعية التي تسعى لتحقيق هذا الهدف وتمويل المشاريع المتعلق بالأعمال والخدمات التي تؤدي غلى خلق مناصب العمل[1].

ثانيا: دعم مجالي التعليم والتكوين

يرتبط الشغل بشكل مباشر بجانبي التعليم والتكوين لأن هذه المحاور الثلاثة تشكل الركيزة الأساسية لتطوير وتنمية أي بلد، لذلك كانت لهما المرتبة الثانية في أولويات الشراكة الأورو– مغاربية التي وضعت بعض القطاعات ضمن اهتماماتها ومنها

[1] مجلة **بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر**، عدد 5، فيفري 2006، ص 05.

تحسين مستوى التعليم عن طريق فتح حوار دائم ومنتظم حول السياسات التعليمية ينصب بالخصوص على الإعداد والتدريب المهني والتكنولوجي، كما أعطت أهمية بالغة للتعليم العالي والبحث العلمي في إطار تشجيع التعاون بين الجامعات وتبادل الخبرات وعقد ندوات ودراسات مشتركة وفتح مجال للتكوين في الخارج.

ولكن اجتماعيا تطرح عدة إشكالات أخرى حول الهجرة تتعدى هذه النقاط ومنه ما تعانيه القارة الإفريقية والعالم الثالث من مشكل هجرة الأدمغة، إذ تعتبر إحدى أخطر النتائج السلبية للهجرة على الدول المصدرة خاصة وأن الفئات المعنية بها تتلقى تشجيعات كبيرة من الدول المتطورة[1].

المطلب الثاني: التحسيس بمخاطر شبكات التهريب

تقترح شبكات التهريب نفسها كجهة مساعدة للمهاجرين للوصول إلى الدول التي يقصدونها، وذلك بغرض استقطابهم والترويج لأعمالها، وهذا ما استعرضناه في بعض النماذج في الصين والمكسيك والمغرب، ومع ذلك فإن الأبحاث التي تناولتها بالدراسة تنكر عنها ذلك، وبينت بأن همها الوحيد هو تحقيق الربح وأن أغلب أفراد شبكاتها مجرمون محترفون.

وعلى ذلك فمن الأهمية بمكان أن يتم ادراج محور التحسيس بمخاطر الشبكات الإجرامية هذه وبالهجرة غير الشرعية بشكل عام[2]، في إطار الإستراتيجية العامة لمكافحة ظاهرة تهريب المهاجرين، خصوصا من خلال استعراض الوجه الحقيقي لها والأهداف

[1] **ستيفن كاسلز**، «الهجرة الدولية في مطلع القرن الحادي و العشرين: الاتجاهات الحديثة و القضايا الكوكبية»، ترجمة البهنسي محمد المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز مطبوعات اليونسكو القاهرة، عدد 165، سبتمبر 2000، ص 41.

[2] **Fatna Sarehane et al**, op cit, p 66.

التي تسعى إلى تحقيقها، وكذا من عبر تقديم مجموعة من النماذج الحية عن المهاجرين الذين كانوا ضحايا للمهربين.

الفرع الأول: الطبيعة الإجرامية لشبكات التهريب

بعيدا عن مختلف التطورات التي مرت بها شبكات تهريب المهاجرين في مختلف مناطق العالم، فإنها اليوم تشترك كلها في خاصية أساسية تتمثل في طابعها الإجرامي، الذي يبرز من عدة أوجه نذكر منها:

أولا: تحقيق الربح والغاية تبرر الوسيلة

تمتاز العلاقة القائمة بين المهاجرين السريين وعصابات المهربين بكثير من الضبابية والإبهام، خصوصا وأنها ترتبط بمجوعة من المتغيرات والعوامل المتعلقة بكلى الطرفين، لكن في كل الأحوال يبقى من الواضح أن كل الشبكات التي تمارس تهريب المهاجرين مهما اختفت أنوعها ودرجة تنظيمها والبيئة التي تعمل فيها، فهي تبقى دوما تشترك في سعيها بكل طريقة ممكنة لكسب أكبر قدر من المال، ونادرا ما يهمها أمر المهاجرين[1]، وعلى أساس هذه المواصفات فهي لا تتوانى في استعمال أي وسيلة لبلوغ أهدافها.

وقد بينّا سابقا أنها قد تشترط مبلغا محددا سلفا، لكنها قد تقوم بتأجيل الدفع في بعض الحالات تماشيا مع ركود أعمالها أو لقدرتها على استيفاء ثمن التهريب بطرق معينة، إذ يمكن أن تقوم باستغلال المهاجرين في نشاطات غير شرعية إضافية تمارسها

[1] The role of organized crime in the smuggling of migrants from West Africa to the European Union, a report of the United Nations Office on Drugs and Crime, Regional Office for West and Central Africa, op cit. p 56.

كتهريب المخدرات والاتجار بها، أو في الأنشطة الشرعية الأخرى التي يمارسها رؤساء العاصبات والتي يبيضون من خلالها أموالهم[1].

أما في حالة ما إذا كان المهاجر صغير السن أو امرأة فقد تتحول عملية التهريب إلى اتجار بالأشخاص، لأن هاتين الفئتين من السهل استغلالهما في أعمال الدعارة أو الأفلام الخليعة، بل وحتى في بيع الأعضاء البشرية[2]، وهذا ينزع عنها أي محاولة لإضفاء الطابع الإنساني على أعمالها كما يزعم بعض المهربين[3].

ثم من جانب أخر يمكن التحسيس بجشع المهربين الذي يتجلى من الطرق التي يستعملونها للتهريب، والتي لا تراعى فيها أدنى إجراءات السلامة أثناء النقل أو الإيواء، فأثناء النقل غالبا ما يتم تكديسهم في قوارب صغيرة وضعيفة أو داخل صناديق أو في حاويات، أو داخل سيارات يتحملون فيها جميع أنواع المخاطر الطبيعية، ونفس الأمر يقال على الإيواء الذي غالبا ما يخصص له أماكن غير معدة للعيش، ومع ذلك يدفعون مقابلها أموالا طائلة.

ثانيا: الطبيعة الإجرامية للشبكات التهريب

من الأهمية بمكان أن يتعرف المهاجرون على الأشخاص الذين سيتعاملون معهم أثناء رحلتهم، فهؤلاء يلعبون دورا محوريا في إقناع وتشجيع الشباب على الهجرة، ويعرضون عليهم خدماتهم المتنوعة سواء بتوفير وسيلة النقل أو تزوير الوثائق أو تمكين الدخول إلى السفن الأجنبية وغيرها من الطرق، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو من هم

[1] **Guido Friebel, Sergei Guriev,** op cit, p 3 and suiv.
[2] **Ibid.,** op cit, p 8.
[3] The role of organized crime in the smuggling of migrants from West Africa to the European Union, a report of the United Nations Office on Drugs and Crime, Regional Office for West and Central Africa, op cit. p 56.

هؤلاء؟ وإذا كانوا قادرين على عبور الحدود الدولية إلى بلدان يصفونها بالجنة فلما لا يهاجرون هم بأنفسهم لتحسين وضعيتهم الاقتصادية؟

إن هذه المسألة تقودنا إلى القول أنه من الضروري أن يعرف المهاجرون أن الشبكات التي يتعاملون معها، مهما كانت فهي مكونة من مجرمين قادرين على القيام بأي شيء لتحقيق مآربهم[1]، وليس غريبا أن يقدموا على هذا الأساس بابتزاز زبائنهم وسلب ممتلكاتهم وحتى تركهم في مناطق معزولة أو تسليمهم إلى مصالح الأمن وغير ذلك[2].

فالغالب في الأمر أن أعضاء الشبكات الإجرامية، المستقرة في شمال إفريقيا، هم من البحارة الذي تركوا مهمتهم الأصلية ليحققوا أرباحا طائلة باستغلال سذاجة المهاجرين، أو هم من العصابات التي كانت تمتهن التهريب بكافة أنواعه فأصبح لديها دراية عالية بمسالكه، وعلاقات متشعبة مع جهات نظامية وغير نظامية تساعدها لبلوغ أهدافها، لكن في كل الأحوال فهم يمارسون نشاطا حضورا يعاقب عليه القانون ويعتبر كل من يأتي هذا الفعل مجرما، وبالتالي فهو ليس من الأشخاص الذين يمكن أن يأتمنهم المهاجرون على أنفسهم ولا الأسر على أبنائهم.

ومع هذا فمن الواجب الإشارة إلى أن بعض الدارسين لشبكات التهريب لا يشاطرون هذا الرأي، ومنهم مجموعة من الخبراء في المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، الذين يعتقدون أن شبكات تهريب البشر تختلف عن مجمل عصابات التهريب الأخرى من حيث طبيعتها غير الإجرامية، وهذا الرأي لا يمكن أن يشاطره من يتعامل مع أحد الشبكات الصينية أو البولونية مثلا.

[1] **Bilger Veronika and al**, "Human Smuggling as a Transnational Service Industry: Evidence from Austria", *International Migration*, Vol. 44 (4) 2006, p 64.
[2] United Nations Office on Drugs and Crime, Global Report Vienna: The Globalization of Crime: A Transnational Organized Crime Threat Assessment United Nations publication, op cit, p 55.

الفرع الثاني: تقديم نماذج عن ضحايا المهربين

على الرغم من أن القانون الدولي لا يعترف بصفة "الضحية" للمهاجرين مفضلا مصطلح "موضوع التهريب"، فإننا لا نشك في وجود ضحايا لعمليات التهريب، سواء ممن يموتون أثناء رحلاتهم أو يضيعون أو يوقفون من طرف سلطات الدولة التي يعبرونها أو التي يقصدونها[1]، وهذا بالإضافة إلى الكثير من الحالات المرضية وحالات الابتزاز والاغتصاب والسرقة والاستغلال والسخرة التي يتعرضون لها.

على أساس ذلك فمن الحلول التي تقترح لمعالجة الهجرة غير الشرعية والتي لها أهمية بالغة، تقديم نماذج عن ضحايا التهريب، وتوضيح المصير الحقيقي الذي ينتظر من يتعامل مع هذه الشبكات من جهة، ومن جهة أخرى توضيح الفكرة الخاطئة التي يضعها الشباب المقبل على الهجرة عن الحالة المعيشية التي تنتظره في المهجر.

وعليه من الضروري بذل أكبر مجهود ممكن لتصحيح الفكرة النمطية الموجودة في رؤوس الشباب بما أنهم أكبر فئة مستهدفة من طرف المهربين، من خلال محاولة

[1] في سنة 2000 تم إحصاء أكثر من 369 حالة وفاة في المكسيك ممن حاولوا العبور إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بينما أحصت منظمة الصليب الأحمر وفاة اكثر من 1000 مهاجر اثناء محاولتهم بلوغ جزر الكناري وهذا ما يمثل 40% من النسبة الإجمالية للذين يحاولون الهجرة بأسلوب غير قانوني انطلاقا من موريتانيا باتجاه هذه الجزر، وتبين بعض الاحصائيات أنه خلال 15 سنة تم تسجيل وفاة ما لا يقل عن 11 ألف مهاجرا على الحدود الأوروبية، ومن النماذج التي يمكن أن نقدمها أيضا حالة المهاجرين الذين حاولوا بكل الوسائل عبور السياج الذي تتحصن به مدينتي سبته ومليلة، والذين قوبلوا برد عنيف من قبل السلطات الاسبانية والمغربية والتي أسفرت عن وفاة 12 مهاجرا ومئات الجرحى، وإذا كانت حالة المهاجرين الذين تم العثور عليهم ميتين في حاويات أو عالقين في البحر هي من الحالات التي هزت العالم، فكثير من المهاجرين عانوا من عصابات التهريب في صمت، فالعديد منهم رأوا أصحابهم أو أبنائهم أو اخوتهم يرمون في البحر أو يقتلون بكل برودة، وعدد أخر كان مآله هو الاستغلال في الدعارة والأفلام الاباحية والترويج للمخدرات وغيرها، أنظر حول اموضوع:
OCDE, op cit, p 192, voir aussi **Streiff-Fénart Jocelyne et Poutignat Philippe**, op cit, 202, voir aussi **Duez D.,** «L'Europe et les clandestins : la peur de l'autre comme facteur d'intégration ?», Politique européenne 2008/ 3, n° 26, pp. 105-107, **Fatna Sarehane et al**, op cit, p 19, 20.

الكشف عن الحالة الحقيقية التي يعيشها المهاجرون السريون من الواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والقانونية، وكذا تصحيح وجهة نظرهم بشأن الوجه الحقيقي لشبكات التهريب[1]، ويكون ذلك من خلال دور يجب أن تلعبه العديد من الجهات، بداية بالمؤسسات التعليمية كالمدارس والجامعات وكذا المؤسسات ذات الطابع الديني، مرورا بالجمعيات والمنظمات ووصولا إلى وسائل الإعلام، وكل جهة تستطيع أن تقدم إضافة في هذا المجال[2]، وهذا ما ذهبت إليه المادة 15 من برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين.

المطلب الثالث: إعادة المهاجرين إلى بلدانهم

إن الدولة التي تضبط مهاجرا مقيما بصفة غير قانونية يكون لها الحق في أن تتخذ مجموعة من التدابير الرامية إلى ابعاده من اقليمها[3]، سواء باقتياده إلى الحدود أو بإعادته إلى الدولة التي دخل منها أو إلى دولته الأصلية، وهذا ليس فقط بناء على السيادة الي تمارسها على إقليمها، بل أيضا للدور الذي يلعبه هذا الإجراء في تحفيز الهجرة مما جعله يحتل مكانة بارزة في كثير من اتفاقيات التعاون[4].

الفرع الأول: أهمية إجراء الإعادة في مكافحة التهريب

قد تكون كثرة المهاجرين المستقرين في أقاليم دول المقصد بطرق غير شرعية، هي إحدى الدواعي التي تجعل الحكومات تتخذ قرارات إعادة المهاجرين إلى أوطانهم،

---

[1] **OCDE,** op cit, p 192,

[2] وهنا من الضروري أن ننوه بضرورة اعداد دراسات تشمل المجال الاجتماعي والنفسي والاقتصادي وكذا القانوني، حول المسائل المتعلقة بالهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين.

[3] **بسعيد مراد،** الابعاد و/أو الطرد إلى الحدود في ظل قانون 11/08، تعدد المقاربات ووحدة الهدف، ملتقى وطني حول «تنظيم العلاقات الدولية الخاصة في الجزائر واقع متطور»، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 21-2010/04/22، ص 229.

[4] **Graganova Diana**, op cit, p 38.

ولكن يمكن أيضا اعتبار هذا الإجراء طريقة لمكافحة التهريب، لأنها تعتبر عاملا مثبطا للمهاجرين على الإقبال على الهجرة.

بمفهوم المخالفة وبتعبير أوضح، نقول إن أحد أهم العوامل التي تجعل المهربين وكذا المهاجرين يختارون وجهاتهم هي كيفية تعامل مصالحها مع المهاجرين الموقوفين، فإذا كانت تتساهل معهم فهذا سيحفز على الهجرة إليها، عل غرار إيطاليا التي اصبحت في السنوات الأخيرة "تدبر" لهم طريقة للدخول إلى فرنسا، أم إذا تعاملت معهم بحزم فتقوم بإعادتهم إلى بلدانهم أو إلى تلك التي دخلوا منها، فهذا سيكون عاملا مثبطا للراغبين في الهجرة وللشبكات التي تتكفل لهم بالرحلة.

وعلى الرغم من أن هذا الاجراء يصطدم بمشكلة صعوبة التعرف على الهوية الحقيقية للمهاجر، إلا أن إمكانية اعدتهم إلى البلدان التي دخلوا منها حتى ولو لم يكونوا من مواطنيها أو من المقيمين الدائمين فيها تعد حلا أخر للمشكلة[1].

بجانب ذلك تلجأ بعض الدول لتثبيط عزيمة المهاجرين من خلال اقتيادهم إلى احدود أو حشدهم في مراكز داخل أو خارج حدود الدولة، وفي هذا المقام تقترح عديد من الدول المستقبلة على دول أخرى أغلبها تشكل مناطق عبور، من أجل أن تبني على إقليمها مراكز حجز مؤقتة ريثما يتم التعرف على الهوية الحقيقية للمهاجرين، وإذا كانت بعضها رفضت الفكرة فإن بعضها الأخر رحب بها في مقابل بعض المصالح التي تحققها[2]، فتم على أساس ذلك بناء محتجزات في المغرب وليبيا، مع ما تتعرض له

[1] **Gabrielli L.**, Les enjeux de la sécurisation de la question migratoire dans les relations de l'Union européenne avec l'Afrique. Un essai d'analyse. , *Politique européenne* 2007/3, n° 22, p. 155.

[2] كانت بريطانيا هي أول دولة اقترحت على المجموعة الأوروبية فكرة انشاء مراكز «انتظار» في كل ادول الأوروبية وبالخصوص الساحلية منها وكان ذلك عام 2002، أما المراكز المنشأة خارج حدود الدولة فكانت الولايات المتحد هي أول بادر إلى ذلك من خلال مركز (Carmichael Road) ثم اتبعت ذلك بتخصيص بعض قواعدها العسكرية لهذا الغرض على غرار قاعدة غوانتانامو (Guantanamo) انظر:

Cedric Audebert et Nelly Robin, op cit, p 43, 44.

حكومات هذه الدول من انتقادات، خصوصا من جانب بعض المنظمات الدولية أو الوطنية ومن الرأي العام.

كما تعتبر مسألة مدى احترام حقوق المهاجرين لدى عودتهم إلى بلدانهم أو إلى الدول التي عبروا منها من أبرز المسائل المطروحة[1] في العلاقات الدولية، وذلك راجع بالأساس إلى الحرج الذي يتسببون فيه لحكوماتهم، أمام الدول التي يقصدونها، وكيف يمكن لذلك أن يؤثر على السير الحسن للعلاقات الدولية لبلدانهم.

وفي الواقع أن إجراء الإعادة يعتبر تقنية دبلوماسية يفترض لها أن تتم التدابير التي تتخذ لمراقبة الحدود، خاصة إذا اتبعت بجملة من التدابير التي تهدف إلى تسهيل تنقلات الأشخاص وفق نسب محددة، كالتي قامت بها الحكومة الإيطالية بين عامي 1996 و 2000، بمعاملة مميزة للمهاجرين التونسيين والمغاربة والألبانيين، وبادرت إليه كذلك اسبانيا مع كل من المغرب، الاكوادور، كولومبيا ورمانيا[2].

وتماشيا مع ذلك وكذا في ظل استمرار توافد عد معتبر من المهاجرين باتجاه بعض الدول، فإنها اصبحت تبحث عن ايطار اتفاقي لذلك، وهذا ما يفسر أن الاتحاد الأوروبي أصر في كل الاتفاقات و المناسبات التي تم فيها مناقشة ظاهرة الهجرة السرية على ضرورة إعادة قبول الدول للمهاجرين الذين يعتبرون رعايا لها أو الذين تسللوا عبر إقليمها[3]، باقتراح من دوله الجنوبية[4]، بينما تطالب المنظمات الدولية بضرورة حمايتهم من كل أنواع الاستغلال و كذا من المضايقات التي يتعرضون إليها من قبل مصالح الأمن و من قبل السلطات الإدارية و الذي يعتبر أيضا مطلبا مغاربيا وإفريقيا.

[1] **Lamalle S.**, «L'Union européenne et les migrations Ambiguïtés et défis d'une approche globale», *Revue internationale et stratégique* 2007/3, N° 67, p. 36.

[2] **Évelyne Ritaine**, op cit, p 156.

[3] **صايش عبد المالك**، التعاون الأورو–مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مرجع سابق، ص 86.

[4] Rapport de la Commission des migrations, des réfugiés et de la population, op cit, p 8.

وكانت الاتفاقية التي وقعت بين المغرب واسبانيا من بين أولى الاتفاقيات المتعلق بقبول اعادة المهاجرين وكان ذلك في عام 1992، كما وقعت الجزائر من جانبها اتفاقية مع فرنسا سنة 1994، أما إيطاليا فقد وقعت ما بيين عام 1996 وسنة 2000 ما لا يقل عن 22 اتفاقية مع دول المصدر والعبور[1]، انتهت في الأخير إلى الاتفاق على قبول المهاجرين في اتفاقية الشراكة الموقعة مع دول جنوب المتوسط بشكل انفرادي[2].

الفرع الثاني: إعادة المهاجرين إلى أوطانهم في الاستراتيجيات الدولية

إذا كانت سيول الهجرة غير الشرعية التي تدخل الإقليم الأوروبا مستخدمة لوسائل غير الشرعية ولشبكات مختصة في التهريب يمكن ردعها بمحاربة هذه الشبكات، وبتشديد الرقابة على الحدود خاصة على المناطق التي تسلكها، فإن الفئة الأخرى التي تعبر الحدود بطرق شرعية ثم تستقر في بلد الوصول بطريقة سرية لا يمكن ردعها بوسائل المستعملة لمراقبة الحدود، وزيادة على ذلك فإن نسبة كبيرة من المهاجرين العابرين للحدود غالبا ما ينجحون في الوصول إلى بلدان الاستقرار، إذ تبين الاحصائيات المتوفرة أنه لا يتم صد سوى 2,5% إلى 3,5 % من مجموع الأشخاص الذين يحاولون عبور الحدود.

و هذا ما خلق مجتمعات بأكملها من المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا ينبغي معالجة ملفها، و بالنسبة لأغلب الدول الأوروبية لا يمكن أن يكون الحل في تسوية و وضعيتهم لأن نتائجها معروفة و هذه السياسة ستؤدي لا محال إلى تشجيع الوافدين الجدد، و لا يمكن أن يكون الحل في تركهم على تلك الوضعية، لذا فإن الاختيار الأخير المتبقي هو إعادتهم من حيث أتوا سواء إلى دول الانطلاق أو إلى دول العبور.

[1] **Évelyne Ritaine**, op cit, p 155.
[2] **Serge Weber**, op cit, p 169.

وعليه فإن قبول إعادة المهاجرين تشكل نقطة محورية في السياسة الأوروبية، إذ تعتبرها الوسيلة الأنجع للتخلص من تلك الأعداد الكبيرة من المهاجرين الذين يقيمون على إقليمها بطريقة غير شرعية، و لذلك تنص جل الاتفاقيات التي وقعها الإتحاد الأوروبي مع دول المصدر أو العبور على أن الدولة التي يدخل منها المهاجرين السريين أو التي تعتبر موطنا أصليا لهم تلتزم بقبول إعادتهم إليها[1]، و هو ما يفسر الإصرار الكبير من الجانب الأوروبي على هذه المسألة في الوثيقة المتضمنة للشراكة الأورو-متوسطية و في كل اتفاقية وقعتها مع الدول المغاربية، و أكثر من ذلك فهي تسعى إلى إبرام مواثيق خاصة بإعادة القبول مع كل دولة مصدرة للمهاجرين أو دولة عبور لهم.

فبالنسبة لاتفاقية برشلونة احتوت بندا خاصا بالهجرة السرية و تناولت إجراء عمليات قبول إعادة المهاجرين بتعبيرها"...و في مجال الهجرة غير الشرعية، يقررون زيادة التعاون فيما بينهم. و في هذا الصدد، و إيمانا منهم عن مسئوليتهم في أعادة قبول المهاجرين، فقد وافق المشاركون على تبنى الخطوات و الإجراءات اللازمة عن طريق الاتفاقيات أو الترتيبات الثنائية لإعادة قبول المواطنين الذين يوجدون في وضع غير شرعي. و لتحقيق ذلك، سيعتبر الاتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء كمقيمين طبقا لتعريف المجموعة الأوروبية"[2].

و أعيد التأكيد على هذا الموقف في جميع اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الدول المغاربية، ففي الاتفاقية الموقعة مع الجزائر أعطي لها حيزا كبيرا، بحيث تم تناولها في القسم المتعلق بالحوار في المجال السياسي و الأمني في المادة 72 فقرة 3 (ج) التي تنص على ضرورة إقامة حوار بشأن شروط عودة المهاجرين من دول الإتحاد الأوروبي

[1] Conférence Euro-Méditerranéenne des ministres des affaires étrangères a mi-parcoures de Crete, les 26 et 27 mai 2003. in www.europa.ue.net.

[2] نص إعلان برشلونة، مرجع سابق.

إلى الجزائر والعكس، و في القسم الثالث تلزم المادة 74 فقرة 2 (ب) الأطراف على أن الأشخاص الذين كانوا يعيشون في وضعية غير شرعية يجب إعادة إدماج في المجتمع.

و للتأكيد أكثر على أهمية هذه النقطة تم إعادة طرحها مرة أخرى في المادة 84 المتعلقة بالتعاون في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية و حثت على وجوب تقديم الوثائق اللازمة لهؤلاء الأشخاص لدى عودتهم[1].

أما الاتفاقية الموقعة مع المغرب فتناولت إعادة المهاجرين السريين إلى بلدانهم في المادة 69 فقرة 3 (د) و القيام بإعادة إدماجهم في الجزء المتعلق بالأعمال التي تجسد الشراكة الاجتماعية في المادة 71 فقرة 1 (ب)[2]، و هي نفس المواد التي احتوت قبول إعادة المهاجرين في اتفاقية الشراكة مع تونس[3].

وإضافة إلى ذلك فالإتحاد الأوروبي مازال يسعى إلى إبرام اتفاقات أخرى لمعالجة هذا الموضوع، و منه أطلقت مفاوضات حثيثة مع كل الدول المعنية بالهجرة غير الشرعية، وكان ذلك منذ بداية عام 2003، أين سعى لدمجها في مشروعه حول سياسة حسن الجوار التي أطلقتها فرنسا، كما لا تخلو أغلب معاهدات الصداقة المبرمة بشكل ثنائي مع الدول المغاربية من بند يتحدث عن إعادة قبول و إدماج المهاجرين السريين.

وزيادة على هذا إستطاعت أوروبا إقناع بعض دول شمال إفريقيا لخلق مراكز عبور فيها، ومنها محتشدات " الناظور"، "بردن" و"طنجة" التي تصفها بعض المنضمات الدولية غير الحكومية بأنها محتشدات عسكرية على اعتبار الأوضاع المزرية التي تطبعها[4].

[1] Accord d'association entre la Communauté européenne et l'Algérie. Op. Cit.
[2] Accord d'association entre la Communauté européenne et la Tunisie. Op. Cit
[3] Accord d'association entre la Communauté européenne et le Maroc. Op. Cit.
[4] **صايش عبد المالك**، التعاون الأورو–مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مرجع سابق، ص 86.

ولكن هناك دول ترفض الحلول القمعية لمحاربة الهجرة غير الشرعية مثل الجزائر التي تعتبرها ظاهرة ذات بعد إنساني ولا تقبل أن تكون حلولها بأساليب غير إنسانية، وإذا كانت اتفاقية الشراكة التي تربطها بالإتحاد الأوروبي تناولت قضية إعادة المهاجرين السريين إليها و إعادة إدماجهم في المجتمع فإنها تقبل فقط برعاياها و ترفض أي مبادرة أخرى ترمي إلى إنشاء محتشدات أو مراكز عبور للأفارقة داخل إقليمها يكون الهدف منها تخليص أوروبا من مشكلتها دون تكفل بالأسباب الباعثة على الهجرة[1].

المطلب الرابع: مشكلة تسوية وضعية المهاجرين

تذهب جل الأراء التي تحلل الهجرة غير الشرعية إلى اعتبارها ظاهرة سلبية على المجتمع والاقتصاد، لكن بعض الدارسين لها يعتقدون أنها قد تكون ظاهرة إيجابية، ويشككون في وجود نية حقيقية لمكافحتها[2]، خاصة في ظل اعتماد بعض السياسات التي يتم من خلالها تشجيعها، على غرار سياسة تسوية وضعية المهاجرين غير القانونيين التي تبنتها العديد من الدول.

الفرع الأول: اجراءات التسوية كسياسة لمواجهة الهجرة غير الشرعية

على الرغم من أن الاتفاقيات الدولية[3] والقوانين الوطنية تلزم المهاجرين بوجوب أن يكونوا في وضعية قانونية، فإن الحالة العكسية هي التي تناسب المهاجرين غير

---

[1] **صايش عبد المالك**، التعاون الأورو–مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مرجع سابق، ص 87.

[2] **Gordon H. Hanson,** op cit, p 3.

[3] على سبيل المثال تنص المادة 34 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد اسرهم على أنه: "ليس في هذا الجزء من الاتفاقية ما يكون من أثره إعفاء العمال المهاجرين وأفراد أسرهم سواء من الالتزام بالتقيد بقوانين وأنظمة كل دولة من دول العبور ودولة العمل أو الالتزام باحترام الهوية الثقافية لسكان تلك الدول. أنظر الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم المعتمدة، مرجع سابق.

الشرعيين، الذين غالبا ما لا يحملون أي وثيقة هوية أو ترخيص اقامة أو عمل[1]، مما يجعل الدول المستقبلة لا تجد الطريقة المناسبة للتعامل مع حالاتهم، وبما أن هويتهم كانت إلى وقت قريب غير ممكنة التحديد ليتم اعادتهم إلى بلدانهم، فقد اعتمدت طرق بديلة مثل إجراءات التسوية.

أولا: أسباب اللجوء إلى سياسات التسوية

تأتي الضغوط التي تمارسها المنظمات الحقوقية في طليعة الأسباب التي تدفع بعض الدول إلى تسوية وضعية المهاجرين السريين، خاصة في ظل ظروف الحياة التي يعيشونها هم وأفراد أسرهم[2]، والتي لا تعكس مستويات التطور الاقتصادي الذي تزخر بها الدول المستقبلة، لكن في بعض الحالات قد تكون الأهداف السياسية هي الدافع لذلك خاصة في مواسم الانتخابات، حيث تستثمر بعض الأحزاب السياسية في هذه الفئات لاستمالة المهاجرين والظفر بأصواتهم.

ومن المعلوم وجود أحزاب عديدة في أوروبا تدافع عن حقوق المهاجرين، وأخرى على العكس من ذلك تبدي تطرفا شديدا إزاءهم، غير أن التسوية تعتبر بالنسبة لبعض الدولة طريقة للحصول على ما أمكن من المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية[3]، والتي تساعدها على اعداد استراتيجياتها المستقبلية، كما لا يستبعد أن تكون أيضا استجابة لظروف اقتصادية معينة كنقص اليد العاملة مثلا، أو الرغبة في الاستفادة من هذه الفئة في إطار بدل استغلالها في الخفاء بطريقة بشعة.

[1] وعلى أساس ذلك أصبحت العديد من القوانين والإدارات تستعمل مصطلح (Les Sans-papiers) للدلالة على المهاجرين السريين.

[2] **Cournil Christel**, « La régularisation, une pratique injuste et inefficace », *Plein droit*, 2008/1 n° 76, p. 44.

[3] **Moulier Boutang Yann et al**, Economie politique des migrations clandestines de main-d'œuvre, Edition Publisud. Paris, 1986, pp de 40- 44.

ثانيا: نماذج عن بعض سياسات التسوية

منذ ما يربو عن ثلاثون عاما أصبحت عملية التسوية واحدة من الطرق المعتمدة من طرف بعض الدول "لإنقاذ" المهاجرين الذين هم في أوضاع دراماتيكية، لكن دولا أخرى كفرنسا تخلت عنها بعد أن اعتمدت هذا الحل منذ سنوات خمسينيات القرن الماضي، حيث أفرزت العملية التي قامت بيها عام 1973 عن تسوية وضعية ما يقارب 40 ألف مهاجر، تبعتها عملية تسوية أخرى في عام 1981 أدت إلى تسوية وضعية 130 ألف حالة، وهذا بجانب عمليات أخرى أقل أهمية تمت في أعوام 1979، 1987، 1991 وأخيرا في عام 2006[1].

إسبانيا أيضا شهدت حالات تسوية عديدة بداية من عام 1980 وكان أخرها تلك التي بادرت بها حكومة "ثابطيرو" في عام 2005 والتي أسفرت عن تسوية وضعية أكثر من 700 ألف مهاجر[2]، وهذا الرقم لا يبتعد عن ذلك الذي أسفرت عنه عملية تسوية قامت بها إيطاليا في عام 2002، حيث بلغ عدد الذين تم تسويتهم 690 ألف شخص[3]، لتضاف إلى تلك التي أسفرت عنها عمليات أخرى تمت سنوات 1982، 1986، 1990، 1995 وعام 1998[4].

أما في الولايات المتحدة فقد بدأت حركات التسوية منذ عام 1986 بتسوية وضعية حوالي 3 مليون مهاجر، ثم انتهت في السنوات الأخيرة إلى مفاوضات مع المكسيك اتُفِق بموجبها على تسوية وضعية ما لا يقل عن 3.5 مليون مهاجر[5].

---

[1] **Cournil Christel**, op cit, p 45.
[2] **Draganova Diana**, op cit, p 47.
[3] **Du Bois P.**, op cit, p 16.
[4] **Ben Achour Souhayma,** Le droit tunisien face à la traite de personne et au trafic de migrant, op cit, p 5, see too **Bruno Nascimbene**, "The Regularisation of Clandestine Immigrants in Italy", *European Journal of Migration and Law,* , Vol. 2, No. 3/4. (2000), 337-359 .
[5] **OCDE,** op cit, pp 146-149.

وتجدر الاشارة في الأخير إلى أن اتفاقية حماية حقق المهاجرين حرصت على أن تبين للدول، أن تسوية الوضعية ليس حقا للمهاجرين الذين يوجدون في وضعية غير قانونية، وعلى الرغم من أن نص المادة 35 كان هدفه تحفيز الدول على المصادقة عليها[1]، إلا أنها تقدم اطارا قانونيا هاما لتستند إليها الحكومات لرفض الضغوطات التي يمكن ان تمارس عليها من طرف المنظمات والجمعيات، التي تدعوا إلى اعطاء مزيد من الحقوق للمهاجرين غير الشرعيين، كما يمكن أن يفهم ضمنيا منها أنها لا تعتبر التسوية على أنها من الحقوق التي يجب كفلها.

الفرع الثاني: الانعكاسات السلبية لإجراءات التسوية

أكيد أن هناك علاقة بين إجراءات تسوية الوضعية، التي تقوم بها بعض الدول كطريقة تتخذ لمعالجة مشكلة الأشخاص غير الحائزين على الوثائق، وتهريب المهاجرين الذي يعتبر آلية من بين الآليات التي يعتمد عليها للدخول لهذه الدول.

أولا: انعكاسات اجراءات التسوية على الهجرة غير الشرعية

فإذا كانت التسوية تتيح للمهاجرين الخروج من الحالة اللاقانونية إلى حالة قانونية، مع ما لذلك من أثر على وضعيتهم المعيشية وعلى النشاط الاقتصادي الذي يمارسونه، بما أن ذلك يوفر لهم فرصا للعمل المشروع الذي ينعش اقتصاد الدولة من

[1] تنص المادة 35 على أنه "ليس في هذا الجزء من الاتفاقية ما يفسر بأنه ينطوي على تسوية وضع العمال المهاجرين أو أفراد أسرهم الذين يكونون غير حائزين للوثائق اللازمة أو في وضع غير نظامي أو أي حق في مثل هذه التسوية لوضعهم، وليس فيه ما يمس التدابير الرامية إلى ضمان تهيئة أوضاع سليمة ومنصفة للهجرة الدولية على النحو المنصوص عليه في الجزء السادس من هذه الاتفاقية." أنظر اتفاقية حماية حقوق المهاجرين، مرجع سابق.

جهة، ويجعل المهاجرين يستفيدون من المزايا التي يوفرها العمل الرسمي، فمن الواجب أن نتساءل عن تأثير هذه الإجراءات على مستويات الإقبال على الهجرة.

وهذا لا يدع مجالا للشك حول دور هذه الإجراءات في تحفيز المهاجرين وبالتالي زيادة مستوى تدفق المهاجرين إلى الدول التي تتخذها[1]، والمثالين الإيطالي في عام 2002 والإسباني في عام 2005 يعبران بصدق على ذلك، فهاتين الدولتين اللتان قامتا بتسوية وضعية ما يناهز المليون مهاجر قد فجرتا طموحا لدى مئات الآلاف من المرشحين الجدد للهجرة، مما أدى إلى ارتفع نسبة المهاجرين الوافدين على هاتين الدولتين طوال السنوات الخمسة اللاحقة لعمليتي التسوية، أما فرنسا فإن تجربته السابقة ومعرفتها بآثارها جعلتها ترفض إجراء أية عملية تسوية أخرى.

ثم من الضروري أن ننوه إلى أن اجراءات التسوية تؤدي إلى مناقضة المنهج العام الذي تتخذه الدول ازاء الهجرة، فالمهاجر غير الشرعي عادة هو ذلك الشخص الذي لا تتوافر فيه الشروط المحددة للدخول وللإقامة في دولة ما، مما يدفعه لاختيار الأسلوب غير القانوني لتحقيق هذا الهدف، فلما تقوم الدولة بمنحه وثائق الإقامة فهي بذلك تعارض الشروط التي كانت قد حددتها مسبقا، وهي بذلك ستساهم في تشجع الأشخاص على مخالفة القوانين المتعلقة بالدخول بما أنه السبيل الأفضل للحصول على الإقامة القانونية.

وربما يكون هذا التناقض هو الذي أحدث نوع من التغير في مجال سياسة التسوية، بالانتقال من التسوية الشاملة إلى أخرى انتقائية تمس فقط بعض الفئات التي تتوافر فيها مجموعة الشروط التي تحددها القوانين التي تأتي بإجراءات التسوية، كضرورة الاندماج وطلب المؤهلات المهنية ومستويات التعليم على غرار تلك التي قامت بها

[1] **Khachani Mohamed, Mghari Mohamed**, L'immigration marocaine en Espagne, op cit, p 11.

فرنسا في عام 2006، مع ما يتسم به هذا النوع من تعقيد وترسيخ للتميز في معاملة المهاجرين[1].

ثانيا: انعكاسات اجراءات التسوية على عمليات تهريب المهاجرين

يمكن أن نلتمس العلاقة بين التسوية وتهريب المهاجرين من خلال زيادة نسبة الاقبال على الهجرة السرية الذي يؤدي إلى زيادة نشاط التهريب، خاصة أن الترتيبات المتخذة خلال هذه الفترة جعلت إمكانية عبور الحدود بأسلوب قانوني ضئيلة، وكذلك إمكانية المكوث خلسة[2]، ولا يؤثر ذلك فقط على ازدهار نشاط شبكات التهريب من حيث الكم، بل هناك تأثيرات أخرى تظهر على مستوى المقابل الذي يطلبه المهربون والذي يرتفع إلى مستويات أعلى وأكبر[3].

ومن جانب أخر لا يستبعد أن تكون إجراءات التسوية هي وسيلة تستخدمها شبكات التهريب من أجل تحفيز المهاجرين، بمعنى أنها في السنوات العجاف التي لا تكون أعمالها مزدهرة فقد رأينا أنها تلجأ إلى تشجيع بعض الفئات من الشباب للإقبال على الهجرة، وتعرض عليها خدماتها مدعمة بفرص التسوية، لذا تبدو احتمالات التسوية عاملا مساعدا على اقناع الشباب على الهجرة، ليس فقط من خلال اقناع المهاجرين بأن وضعيتهم ستسوى في أقرب الآجال فقط، بل أيضا بتقديم وعد لهم بأنهم سيتكفلون بملفات تسوية وضعيتهم.

---

[1] **Cournil Christel**, op cit, p. 46.

[2] كما أشرنا إلى ذلك سابقا فإن المعلومات – خاصة البيومترية – التي تأخذها القنصليات عن الراغبين في الدخول إلى إقليمها وتخزين تلك الملومات، تسهل عليها التعرفف على كل مقيم على اقليمها من دون أن تطلب وثائقه، بالتالي فهي أصبحت قادرة على تحديد مدد إقامة كل مهاجر وجنسيتهم، مما يسهل عليها إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية، وبالتالي فإن هذه التقنيات سهلت كثيرا على الحكومات محاربة الهجرة غير الشرعية الناتجة عن الهجرة الشرعية.

[3] **Gao Yun et Véronique Poisson,** op cit, 26.

وفضلا عن كل ما سبق فإن التسوية قد تشكل عاملا أساسيا تحدد على أساسه الوجهة المفضلة للمهاجرين غير الشرعيين، على أساس الاختيار الذي تقوم بها لهم عصابات التي يتعاملون معها.

فبعض شبكات التهريب تحدد البلدان التي توجه إليها زبائنها بحسب امكانية اعتماد اجراءات التسوية، بالتالي أصبح من الضروري إعادة النظر في إجراءات التسوية، لأن كل دولة تتخذ سياسة متساهلة مع الهجرة، ستجد مزيدا من الوفود تتجه صوبها أو صوب الدول التي تجاورها كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي، إذ في ظل سياسة الانفتاح التي يتبناها فإن الدول التي لا تبدي تساهلا مع الهجرة تكون متضررة من تبعات الاجراءات التي يتخذها أي عضو في الاتحاد[1].

كما لا بد أن ننوه أيضا إلى أهمية تغيير السياسات الهجرة الحالية بإظهار مزيد من الليونة في تعاملها مع طلبات التأشيرة، بما يوفر فرصا لدى الطامحين في الهجرة، ولتنخفض نسب الاقبال على خدمات المهربين خاصة في ظل المخاطر المحدقة بالأسلوب غير الشرعي.

وإذا كان مثل هذا الحل لا يمكن أن تتقبله الدول الأوروبية مثلا ، إلا في شكل وعود سياسية قد تُتَرجم بتدابير في الواقع لكنها غالبا ما توجه لبعض الدول أو لبعض الفئات في إطار مصالح اقتصادية بحتة، فإن دولا أخرى تبدو أشد صرامة مع الأجانب بغض النظر عن جنسيتهم، فأحكمت الاغلاق على نفسها من خلال السياسات التي تبنتها وهو المنهج الذي اعتمدته مثلا كل من اليابان وكوريا الجنوبية[2].

[1] **Masson Paul et Balarello José,** Commission d'enquête sur la régularisation d'étrangers en situation irrégulière, Les rapports du Sénat, in : http://www.senat.fr/rap/l97-4701/l97-470138.html
[2] **Draganova Diana**, op cit, p 35.

وعلى العكس من ذلك تماما فإن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وكذلك أستراليا ونيوزيلندا تعتبر من النماذج التي تمتلك سياسة مدروسة في مجال الهجرة، ويبدو أنها تبني استراتيجيات اقتصادية يلعب فيها المهاجرون دورا بارزا، فإلى جانب مساهمتهم في بناء الاقتصاد فهم يلعبون دورا كبيرا في شغل الوظائف التي لا يرغب فيها المواطنون الأصليون، وهذا زيادة على انهم يحققون نوعا من التوازن ببين الفئة النشطة والفئة المستهلكة في هذه الدول[1].

وغير بعيد عن كل ذلك فإن مثل هذه السياسة من شأنها أن تحد ولو بقسط يسير في نسب الهجرة السرية، وذلك لسبب بسيط وهو أن المهاجر إذا كانت له فرصا للهجرة الشرعية فإنه لن يسلك السبيل غير القانوني، لما فيه من مخاطر على حياته وكذا لإمكانية تعرضه للإبعاد من طرف الدولة امستقبلة.

[1] **Draganova Diana**, op cit, p 41.

ملخص الباب الثاني

تفرض الظروف الدولية الراهنة مزيدا من التعاون والتكامل بين الدول في كل المسائل التي تهمها، و/أو التي تتقاسم المصالح فيها، ولأن الجرائم العابرة للحدود من طبيعتها أن تمس دولتين أو أكثر، فإن ضرورة معالجتها في قالب دولي تبدو ملحة أكثر من غيرها من المسائل.

أما بالنسبة لجريمة تهريب المهاجرين و لظاهرة الهجرة غير الشرعية فزيادة على ما ذكرنا، فإنهما يؤثران و يتأثران بطبيعة العلاقات الدولية التي تربط بين الدول المعنية، لذا نجدهما حاضرتين في كل المناقشات والمعاهدات والمؤتمرات التي تتلاقى فيها هذه الأطراف، على أساس أن مسألة تنظيم التدفقات السكانية تعتبرها كل الدول مسألة حساسة و مرتبطة بسيادتها.

بذلك فلا غرابة أن نلاحظ وجود إلتفاتة جادة من المجتمع الدولي لمسألة تهريب المهاجرين، التي باتت تتحكم فعليا في تدفقات الأفراد و درجتها واتجاهاتها، انعكس ذلك من خلال كل تلك الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة، والتي تمخضت عنها اتفاقية "أم" حول الجريمة عبر الوطنية المنظمة و صك دولي بالغ الأهمية يتمثل في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين.

هذا الأخير تناول كثير من المسائل التفصيلية المتعلقة بشبكات الإجرام التي تمتهن تدبير حركات الأشخاص عبر الحدود و تنظيمها، فأزال بعض جوانب اللبس المتعلقة بمفهومه، كما أعطى اطارا جادا للدول لتحقيق التنسيق فيما بينها بغرض مكافحة هذه الشبكات. كما أعطت لها إطارا قانونيا تستند عليه لوضع النظام القانوني الذي تحدد به معالم هذه الجريمة في تشريعها الداخلي.

تحقيقا هذا الغرض وضعت الأمم المتحدة وثيقة أخرى لا تقل أهمية بين أيدي الدول سواء كانوا أطراف في البروتوكول أم لا، لوضع إطار محكم لتجريم الأفعال التي تعد تهريبا للمهاجرين أو تلك المساعدة لها، و ونقصد بها القانون النموذجي الذي تدعم بمجموعة من الأدوات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ولا يقل اهتمام المجتمع الدولي إقليميا بهذه المسألة، لكن على هذا المستوى يبدو أن هنالك تركيزا أكثر على الهجرة غير الشرعية من دون تهريب المهاجرين، لتبدو شدة تأثر العلاقات الدولية بالظاهرة بصفة أكثر وضوحا، على أساس أن بعض الدول تريد فرض رؤيتها الأمنية للظاهرة وأخرى تصر على الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية لها.

و من المؤكد أن هذا العامل يعتبر أحد الأسباب الرئيسية التي ساهمت في عدم استحداث أجهزة سواء على المستوى الدولي أو الاقليمي، تكلف بمهمة مكافحة الجريمة العابرة للأوطان، و هذا لا يعني انعدامها كليا ذلك أن هناك دور تلعبه بعض الأجهزة ولو كان غير مباشر، على غرار الأمم المتحدة و لجنتها المختصة بمكافحة الجريمة، المنظمة الدولية للهجرة و المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.

كما أن هناك أجهزة تقدم دعما هاما في مجال مكافحة تهريب المهاجرين ونخص بالذكر منظمة الشرطة الدولية و الأوروبول، بينما تبقى فرونتاكس هي الجهاز الوحيد الذي أنشيء خصيصا لمكافحة الهجرة السرية و ما يتعلق بها من اجرام منظم.أما على المستوى الوطني، فغالبية الدول تلحق هذه الصلاحية بالأجهزة الكلاسيكية التي تسهر على حفظ الأمن، من شرطة و درك و جمارك، غير ان بعضها وضعت أجهزة خاصة لأجل ذلك على غرار كندا و الولايات المتحدة التي تكفل هذه المهمة حتى للجيش.

ومهما يكن فإن معالجة الجريمة باختلاف حجمها وأنواعها و إستأصالها تتطلب أن تتضافر الجهود على مستويات عديدة، أو بمعنى آخر فهي تتطلب أن تعالج بوسائل

أمنية تهدف إلى ردع المجرمين واستئصال الجريمة، وأخرى ذات طابع اقتصادي واجتماعي تستهدف الوقاية منها قبل وقوعها، وهذه المقاربة تجعل مكافحة تهريب المهاجرين قائمة على جانبين أهدهما أمني ينصب على نشاط التهريب ومجموعة الأنشطة المساعدة له، والآخر يهتم بموضوع التهريب المتمثل في المهاجرين السريين.

فبالنسبة لنشاط التهريب هناك جملة من تدابير المكرسة بغرض مكافحته بعضها توفرها الوسائل الكلاسيكية، من خلال دوريات تقوم بها الأجهزة المكلفة بحراسة الحدود، ومن خلال مطاردات تتم في البر والبحر، خاصة في ظل ما يكفله البروتوكول من حقوق للدولة بغرض متابعة السفن واعتلائها وتفتيشها.

وإلى جانب هذه الوسائل الكلاسيكية توجد مجموعة أخرى مستحدثة توفرها التكنولوجيات الحديثة، تضمن مراقبة الحدود بأكثر وفعلية، كالكاميرات الحرارية وأجهزة الاستشعار وأنظمة الإعلام الآلي التي للتأكد من هوية الأشخاص، كما توجد تدابير أخرى تستهدف الشبكات في حد ذاتها بالبحث عن مناطق عملها ومحاولة تفكيكها وتقديمها للعدالة لتعاقب وفق ما تقرره القوانين، وغير بعيد عن ذلك يجب أيضا استهداف النشاطات المساعد للتهريب بداية بتيسير الاقامة إلى العمل غير الشرعي مرورا بالفساد وتبييض الأموال، فهذه كلها تسام بقسط كبير في إنعاش تهريب المهاجرين، وعليه فإن مكافحتها ستؤدي من دون أدنى شك إلى كسر شوكة عصابات التهريب.

أما الجانب الوقائي في جريمة تهريب المهاجرين فهو لا يخرج عن الحلول التي ترتبط بها الهجرة غير الشرعية، لأن نشاط شبكات التهريب يتدعم ويعرف رواجا أكبر إذا كان هناك إقبال على خدماتها، وعليه فإن تقليل محفزات الهجرة سيؤدي حتما إلى تراجع نسب التهريب، ولا يكون ذلك إلا من خلال البحث عن السبل الكفيلة بتخفيض الفارق الموجود بين العالمين الشمالي والجنوبي في مستويات التنمية.

الخاتمة :

بغض النظر عن الآثار التي قد تنجم عن الجريمة ودرجة جسامتها أو حتى نظرة المجتمع إليها، فهي تبقى سلوكا شاذا ينبغي التخلص منه ووقاية البشرية من آفاته، حتى لا نقول المجتمع على أساس أن جريمة الحال، أي تهريب المهاجرين، لا تعترف بالحدود ولا بالمجتمعات.

وإذ يبدو أن نشاط شبكات تهريب المهاجرين يهدف إلى تقديم العون للمحتاجين وللأشخاص الذي تدفعهم الحاجة إلى مغادرة أماكن عيشهم، من خلال تمكينهم من عبور الحدود التي أغلقت في وجههم بشروط وإجراءات تفرضها دول المقصد على هؤلاء، فإن الهدف الحقيقي الذي يحرك عصابات التهريب يكمن فقط في تحقيق الربح، مثلها مثل جل المنظمات الضالعة في الإجرام المنظم، بل وزيادة على ذلك فهي تستغل الحالة التي يوجد عليها هؤلاء وتطلب منهم مبالغ خيالية، حتى تدبر لهم الدخول إلى البلدان التي يبغونها باحتمالات نجاح ضعيفة.

ثم يجب التذكير بخلفيات جريمة تهريب المهاجرين التي تعتبر أحد الصور العبودية الحديثة، ومع ذلك فهي لا تلاقي نفس الاهتمام الموجه للاتجار بالبشر على أساس أن ضحايا الاتجار هي اليي تستحق حماية أكبر وأن تهريب المهاجرين قائم على أساس الرضا، هذا الرضا الذي يجب أن توضع تحته خطوط عديدة لأن المفروض أن الشخص بالفطرة يميل للعيش في بلده إلا إذا وجدت ظروف قاهرة، وفي هذه الحالة يغيب عنصر الرضا ويصبح الأشخاص ملزمين لترك أماكن عيشهم.

وليست هذه هي الإشكالية الوحيدة المطروحة من الناحية القانونية فيما يخص جريمة تهريب المهاجرين، لكن لما نركز على آثارها فقط نجد أن هناك نقص فادح إن لم نقل انعدام لمواثيق قانونية دولية وخصوصا الإقليمية منها التي تعالج مسألة تهريب

المهاجرين، على الرغم من الحيز الواسع الذي تشغله الهجرة غير الشرعية وتحديدا في ما يتعلق بإعادة المهاجرين إلى أوطانهم في المناقشات الدولية.

كما يجب أن نشير إلى محدودية بعض الاتفاقيات التي تم وضعها فيما، فمثلا لا تزال الملاحة البحرية تخضع لأحكام اتفاقية جمايكا حول قانون البحار الموقعة عام 1982، على الرغم من التغيرات والمتغيرات التي باتت تطرح تحديات جديدة من أجل تحقيق مستويات أعلا من الفعالية، خصوصا في ظل انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي يعتبر الإقليم البحري أفضل فضاء يمكن أن تُمارس فيه لمجموعة من الاعتبارات، ولعل قصورها هو ما جعل بروتوكول تهريب المهاجرين يتطرق إلى بعض المسائل التي لا تحتويها هذه الاتفاقية.

كما أن التشريعات الداخلية التي تعتبر اللبنة الأساسية لمكافحة جميع أنواع الجرائم، نتيجة لذلك لم توليها الأهمية التي تستحقها، فبعض القوانين لا تتعامل معها كجريمة منظمة عبر وطنية على غرار التشريع الفرنسي والألماني مثلا، مع ما ينج عن ذلك من أثار خصوصا في تحديد عقوبتها، وبعضها الأخر تناولها بصيغ مخالفة لأحكام برتوكول الأمم المتحدة، فميزت بين حالات تدبير الخروج وتدبير الدخول إلى الإقليم وأقرت جزاءات مختلفة، وثالثة أخلطت بينها وبين الهجرة غير الشرعية التي أصبحت عديد من التشريعات تجرمها، أما أفضلها فقد جسدت مقترحات الأمم المتحدة وفصلت في معالجة تفاصيل الجريمة بكل تدقيقاتها.

أما بخصوص التدابير الرامية لمواجهة جريمة تهريب المهاجرين، فإن الغموض يبقى قائما حول النية الحقيقية لكل التدابير التي تتخذ من هنا وهناك، هل فعلا تهدف للقضاء على جريمة التهريب أم على الهجرة غير الشرعية؟ يبدو أن الطرح الثاني هو الأقرب للصواب، إذ أن الاجراءات الدراكونية التي كان المهاجرون السريون عرضة لها

بعد السبعينات، زادت أحداث 11 سبتمبر 2001 من حدتها إلى درجة أنه في بعض الأحيان يعامل المهاجر غير الشرعي بنفس معاملة الإرهابي، خاصة أن كثير من الدول الغربية أصبحت عقب هذه الأحداث تربط بين الظاهرتين.

والمشكل أن التحركات السكانية ما هي إلا تعبير عن قانون ثابت عبر عنه "ألفرد سافي" بقوله إما أن تنتقل الثروة إلى حيث البشر، أو ينتقل البشر إلى حيث توجد الثروة، ومع ذلك نجد أيضا أن التحليل الاجتماعي لظاهرة الهجرة غير الشرعية يثبت وجود نوع من الانقلاب في الموازين في طريقة التعامل معها.

فالثابت في الأمر أن التغيرات التي تطرأ على الوضع الديمغرافي من شأنها لا محال أن تأثر في الحركات السكانية، فمن جهة هناك نزول مستمر للمنحنى الديمغرافي في الدول المتطورة التي تستقطب المهاجرين، بينما هناك زيادة مطردة للسكان في المناطق الأكثر فقرا في العالم، مما يجعل تنقل الأشخاص هي حركات طبيعية لا تختلف عن انتقال الهواء من أماكن الضغط المرتفع (الضغط الديمغرافي) إلى أمكان الضغط المنخفض.

زد على ذلك أن الحاجة متبادلة بين سكان الجنوب والشمال ففي ظل قلة الفئة القادرة على العمل في الغرب، التي ستتحول إلى ندرة في المستقبل القريب، هناك فائض من هذه الفئة في الجنوب، مما يجعل امكانية التكامل ممكنة ويعطي هذا الطرح إمكانية معالجة الهجرة غير الشرعية من خلال عقلانية أكبر في التعامل مع طلبات الهجرة، وهذا من شأنه أن يقلل من فرص اللجوء إلى شبكات تهريب المهاجرين.

وإذا كانت بعض السياسات الحكومية تعكس هذا التوجه من خلال مجموعة من المبادرات، التي نجح بعضها وباء بعضها الأخر بالفشل، فإن المؤشرات المتوفرة حاليا تشير إلى ارتفاع أكيد للإقبال على الهجرة، مما ينعش نشاط شبكات التهريب بشكل

إضافي، خاصة وأن الجريمة بشكل عام تعرف تزايدا ملحوظا مستغلة المناخ الذي توفره العولمة والتطور التكنولوجي.

والغريب أن هذا التطور التكنولوجي بقدر ما تستفيد منه العصابات الإجرامية، بقدر ما يبقى بعيد المنال عن المصالح المكلفة بمكافحتها، خصوصا وأن أغلبها تنتشر في بلدان لا تتوافر على هذه الامكانيات، وعليه فإن تلك التي تمتلكها تستعملها فقط في مطاردة المهاجرين غير الشرعيين أو منع دخولهم، وهذا غير كاف ما دام أن بواعث الهجرة تبقى قائمة، ومروجو هذه الفكرة ينشطون بارتياح يجعل جريمة تهريب المهاجرين مرشحة لآن تحتل مستقبلا المراكز الأولى من حيث درجة انتشارها.

وهذا الواقع يقودنا إلى الحديث عن ضرورة بذل مزيد من الجهود ليس فقط في سبيل مكافحة جريمة تهريب، بل وللوقاية منها على أساس أن درجة الانتشار الحالية لها ما هي إلا البداية فقط، وأن المعطيات المستقبلية التي تنذر بزيادة توسع الهوة بين الغرب والجنوب ستجعل من تهريب المهاجرين ظاهرة مستفحلة، وستغذيها انعكاسات الاحتباس الحراري التي ستزيد من معانات الأفارقة بالخصوص من الجفاف والقحط وندرة الغداء.

ومن جهة أخرى يجب أن تبدأ عملية تقييم حقيقية للسياسات التي تم انتهاجها مسبقا في مجال الهجرة والتساؤل عن مدى فعاليتها، هل نجحت السياسة الأمريكية على مدى أكثر من قرنين في مواجهة الهجرة السرية القادمة من الصين ثم المكسيك؟ أو تلك التي انتهجتها فرنسا أو اسبانيا أو ايطاليا من صد الوفود القادمة من مختلف بقاع الأرض؟ وهل بات العالم الغربي أمنا بفضل هذه السياسات من مخاطر الجريمة المنظمة أو من الارهاب، أو حتى بمنئى عن أزمة تعصف باقتصادها الذي يديره مجتمع سيحل قريبا على التقاعد؟

إن مجمل الاعتبارات التي قمنا باستعراضها تجعلنا نقدم مجموعة من التصورات التي من الممكن أن تترجم في شكل استراتيجيات متكاملة، بغية مكافحة جريمة تهريب المهاجرين أولا، وبغية إعطاء مكانة جديدة للهجرة غير الشرعية في العلاقات الدولية، والتي نلخصها فيما يلي:

- إيجاد آليات قانونية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على مستوى البحري، تكون فعالة في مكافحة تهريب المهاجرين، كما يجب أن يتم توسيع اختصاص بعض الآليات الموجودة لتشمل هذه الظاهرة، على غرار اتفاقية سان جوزي المعروفة باتفاقية أوروبا والتي تم التوقيع عليها في 10 أفريل 2003، وتعالج التعاون من أجل مكافحة التهريب البحري والجوي للمخدرات والمؤثرات العقلية في منطقة الكراييب.
- استحداث جهاز دولي يُعنى حماية مصالح المجتمع الدولي بشكل عام يتولى المطاردات خاصة في أعالي البحار، ليس فقط على السفن التي تقوم بتهريب المهاجرين، بل ضد جميع أصناف التهريب لكي تكون كآلية لتجسيد مقتضيات اتفاقية جمايكا وما بعدها من الصكوك المكملة كاتفاقية فيينا ضد تهريب المخدرات وبروتوكول تهريب المهاجرين، وتوضع تحت وصاية الأمم المتحدة حتى يكون اختصاصها شاملا.
- القيام بدوريات ومداهمات مشتركة تستهدف شبكات التهريب على مستوى الإقليم البري والبحري، على غرار تلك التي تمت بين فرنسا وإيطاليا في السواحل المتاخمة لجزيرة صقلية بهدف مراقبة حركات الهجرة غير الشرعية، وهذا سيجعل مسألة مراقبة الحدود مقتسمة بين مصالح مراقبة الحدود للدول التي تشترك فيها.
- تبادل المعلومات الاستخبراتية بشكل فعلي بين الدول المعنية بتهريب المهاجرين، سواء كانت دول مقصد أو عبور أو انطلاق، خصوصا حول كيفيات تنظيم

عمليات التهريب ومناطقها ومسالكها والأشخاص الضالعين فيها، ويدعم ذلك بتسليم المجرمين إلى الدول التي تطلبهم.

- على المستوى الداخلي من الضروري تناول تهريب المهاجرين في إطاره الطبيعي المتمثل في القانون الجنائي، وتجريم كافة الأفعال المتصلة به من تدبير الدخول وتمكين الاقامة أو تزوير الوثائق أو كل مساعدة تقدم للمهربين أو للمهاجرين، وإفرادها بعقوبات صارمة تتلاءم مع خطورة الأفعال التي يدان بها، وتعزز بظروف مشددة تردع المجرمين وأخرى مخففة لتحفيز بعضهم على العدول.
- ضرورة حماية الأشخاص الذين يقدمون المساعدة للمهاجرين بخلفيات إنسانية، وعلى العكس من ذلك من الواجب معاقبة كل من يحجم عن تقديم المساعدة لمن يحتاجونها، خصوصا لربان السفن وأصحاب العربات، كما يجب أن تقدم الحماية والعناية الواجبة للمهاجرين المهربين وعدم معاملتهم كمجرمين مدانين.
- ضرورة تعزيز التعاون الدولي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالخصوص تقديم المساعدة التقنية اللازمة التي تمتلكها الدول المتقدمة وتمكين الدول التي تشارك في مكافحة الجريمة من الاستفادة من الوسائل المتطورة لرصد المجرمين، وليس فقط لمع عبور الأشخاص فيما بين الحدود.
- تغيير سياسات الهجرة الدولية القائمة نحو تفتح أكبر مبني على استراتيجية مدروسة للتعامل مع جميع الطلبات، والتوجه نحو دعم التنمية في دول الانطلاق بما يسمح بتثبيت بعض الفئات التي تحركها الحاجة الاقتصادية.

ثم في الأخير لا يفوتنا إلى أن نذكر بأن الهجرة غير الشرعية إنما هي انعكاس طبيعي لحالة عدم التوازن في توزيع الثروة، ليس فقط بين الأفراد ولكن أيضا بين الشعوب، وإذا كانت هذه الثروة لا تنتقل إلى من هم بحاجة إلى جزء ضئيل منها فإنهم

سينتقلون إليها مهم كان الصعوبات التي يتعرضون لها، فالإنسان البدائي كان دائم الترحال بحثا عن سبل العيش والإنسان الحديث سيفعل ذلك لتحقيق نفس الهدف.

فإذا كان الكائن البشري يمتاز بهذه الصفة فطريا فمعنى ذلك أن الهجرة هي أحد الحقوق الطبيعية التي وجدت قبل نشأة الدولة، مما يعني بحسب الفكر الليبرالي التحرري الذي أصبح يحارب الهجرة اليوم، أن الدولة في الحقيقة ملزمة بحماية هذا الحق الطبيعي، لكنها فعلت العكس تحت حجة السيادة وأغلقت حدودها لمنع توافد الأشخاص إلا وفق ما تقرره من شروط.

ولأن مخاطر الهجرة كثيرا ما تكون أهون مخاطر البقاء فإن المهاجرون بحثوا عن كل الوسائل لتجاوز العقبات التي تضعها الحكومات، فكن الاستعانة بشبكات الهجرة وحتى بغيرها من المنظمات الإجرامية التي تمتلك الوسائل اللازمة لتمكين عبور الحدود، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن التعامل مع هذه الظاهرة على أساس أمني من شأنه أن يزيد من حدة الكراهية بين العالمين، مما يحفز أكثر على العنف وما ظاهرة الاختطاف والإرهاب والقرصنة سوى صور من صورها، والقادم من الآثار أشد وطأة في الظل الظروف الدولية الراهنة وما ستفضي إليه مستقبلا.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

I. الكتب

1. **البارودي عبد الله**، المغرب الامبريالية والهجرة، ترجمة المركز العربي للوثائق والدراسات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د ت ن.
2. **البشرى محمد الأمين**، الفساد و الجريمة المنظمة، إصدارات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات و البحوث، الرياض، 2008.
3. **البريزات جهاد محمد**، الجريمة المنظمة دراسة تحليلية، ط 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
4. **الخلف علي حسين، الشاوي سلطان عبد القادر**، المبادئ العامة في قانون العقوبات، المكتبة القانونية، العراق، 2006.
5. **الشهاوي طارق عبد الحميد** ، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009 16.
6. **الشيخلي عبد القادر**، جرائم الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية وعقوباتها في الشريعة والقوانين العربية والقانون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.
7. **الصيفي عبد الفتاح مصطفى و آخرون**، الجريمة المنظمة، التعريف والأنماط والاتجاهات، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1999.
8. **العريان محمد علي**، عمليات الاتجار بالبشر وآليات مكافحتها (دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011.
9. **القهواجي علي عبد القادر**، قانون العقوبات، القسم الخاص جرائم الاعتداء على المصلحة العامة وعلى الإنسان والمال، ط 2، دار الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.
10. **إمام حسنين**، مشروع بحوث الاتجار بالبشر في المجتمع المصري، بحث الإستغلال الجنسي والبغاء في إطار الإتجار بالبشر، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، دار القبس للطباعة، القاهرة، 2010.

11. **أمير فرج يوسف**، مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2011.
12. **بسيوني محمود شريف** ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية: ماهيتها ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا، ط 1، دار الشروق، القاهرة، 2004.
13. **خالد مصطفى فهمي**، النظام القانوني لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر في ضوء القانون رقم 64 لسنة 2010 والاتفاقيات الدولية والتشريعات العربية: دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011.
14. **خليفة عبد الله**، الاتجاهات المثالية في الفلسفة العربية الإسلامية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2005.
15. **خوري عمر**، السياسة العقابية، دراسة مقارنة في القانون الجزائري، ط 1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009.
16. **رزيق المخادمي عبد القادر**، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
17. **زوزو عبد الحميد**: دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين 1919–1939 ، الشركة الجزائرية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 1984.
18. **سايح عبد الفتاح**، القانون الدستوري، النظرية العامة للمشكلة الدستورية، ماهية القانون الدستوري الوضعي، ط 2، دار الكتاب العربي، مصر، 2004.
19. **سرحال أحمد**، قانون العلاقات الدولية، ط 3، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993.
20. **عبد الله عبد الغني غانم**، هجرة الأيادي العاملة؛ دراسة في الأنثروبلوجية الاجتماعية للبناء الاجتماعي على مجتمع الحمالين بميناء الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د ت ر.
21. **عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك**، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008.
22. **عصمت عدلي**، الجريمة و قضايا السلوك الإجرامي بين الفهم و التحليل، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009.

23. **منتصر سعيد حمودة**، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الأنتربول، ط 1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008.

II. الرسائل والمذكرات

أ. الرسائل

1. **براهمي بوطالب محمد**، مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بالقايد – تلمسان، 2012، ص 64.
2. **خالد بن مبارك القريوي القحطاني**، التعاون الأمني الدولي ودوره في مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أطروحة دكتوراه في الفلسفة في العلوم الأمنية، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعوم الأمنية، الرياض، 2006.
3. **كوركيس يوسف داود**، الجريمة المنظمة، رسالة دكتورا (منشورة)، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2001.

ب. المذكرات

1. **القحطاني سعيد حسين فهد**، حماية وثائق السفر في النظام السعودي الجديد ولائحته التنفيذية (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير في العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004.
2. **القحطاني مسعود بن جار الله**، فعالية استخدام التقنيات الحديثة في الحد من ظاهرة التسلل والتهريب عبر الحدود، رسالة ماجستير في العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009.
3. **الكعبي خلفان راشد**، ظاهرة التسلل عبر الحدود وأبعادها الأمنية بدولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005.
4. **المطيري صقر بن هلال**، جريمة غسل الأموال "دراسة حول مفهوم ومعوقات التحقيق فيها وإشكالية تنسيق الجهود الدولية لمواجهتها"، مذكرة ماجستير في العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004.
5. **خليل عبد المصلح شفق الرشيدان**، فعالية تفتيش وسائط النقل في منافذ التفتيش الحدودية (دراسة مسحية على منافذ جمارك حديثة)، مذكرة ماجستير في العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012.

6. **زروقي إبراهيم**، الهجرة السرية و الأمن القومي: دراسة في الانعكاسات وإستراتيجيات المواجهة، المجتمع الجزائري نموذجا، مذكرة ماجستير كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة تلمسان، 2009/2008.
7. **سعد بن محمد بن عبد العزيز**، جريمة استعمال جواز السفر المزور في نظام مكافحة التزوير في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000.
8. **صايش عبد المالك**، التعاون الأورو – مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مذكرة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق جامعة عنابة.
9. **قبيلي محمد**، التحريات الجمركية في مجال التهريب، مذكرة تخرج، المدرسة الوطنية للإدارة، 2004.
10. **عبد محمود هلال السميرات**، عمليات غسيل الأموال بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي، رسالة ماجستير في الاقتصاد والمعارف الاسلامية، قسم الاقتصاد والمعارف الاسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2003.
11. **قرايش سامية**، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2009.
12. **قزو محمد أكلي**، الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين في فرنسا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة تيزي وزو، 1986.
13. **مشكوري كريم متقي**، الهجرة السرية للأطفال القاصرين المغاربة نحو أوربا. دراسة في ظل المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، فاس، 2006.
14. **شريط محمد**، ظاهرة غسيل الأَموال في نظر الشريعة الإسلامية والقَانون الجزائري دراسة تحليلية مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص شريعة وقانون، كلية العلوم الاسلامية، جامعة الجزائر، 2010.

15. **محمد معمر**، أسباب ودوافع الإقبال على ظاهرة الحرقة؛ دراسة ميدانية للحراقة المطرودين من اسبانيا بمدينة الغزوات ولاية تلمسان، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009.

III. **المقالات**

1. **أبوشامة عبا** ، « تهريب البشر وانعكاساته الأمنية»، *مجلة الفكر الشرطي*، المجلد 14، عدد 55، 2005، ص ص 60-104.
2. **التميمي محمد رضا**، « الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية »، مجلة دفتر السياسة والقانون، عدد 4، جانفي 2011، ص ص 256، 275.
3. **الرواشدة زياد زهير أحمد**، تزوير جوازات السفر ووسائل حمايتها، مجلة الأمن والحياة، العدد 314، أوت 2008، ص ص 41-42.
4. **جرين أوهارا**، الهجرة الكبرى صوب الشمال، مجلة اللاجئون، المجلد الرابع عدد 148، 2008، ص ص 22-24.
5. **جواكلين آرنجو**، « تفسير الهجرة، المداخل المفاهيمية و النظرية، ترجمة الكرار درية »، *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية*، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، العدد 165، سبتمبر 2002، ص ص 51 . 70.
6. **جورج فوتيوس**. «الكوكبية والتكامل الإقليمي و الهجرة»، (ترجمة أحمد رضا)، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، العدد 165، سبتمبر 2002، ص ص 71، 85.
7. **سبندلر وليام** ، «بين الجحيم و مياه البحر الأزرق»، مجلة اللاجئون، المجلد الرابع عدد 148، 2008 ص ص 16-21.
8. **ستيفن كاسلز**، «الهجرة الدولية في مطلع القرن الحادي و العشرين: الاتجاهات الحديثة و القضايا الكوكبية»، ترجمة البهنسي محمد المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز مطبوعات اليونسكو القاهرة، عدد 165، سبتمبر 2000، ص ص 31-50.

9. **عادل عبد الجواد محمد،** برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر الجو، *مجلة الأمن والحياة*، عدد 309، السنة 27، مارس 2007، ص ص 52-56.
10. **عبد الرزاق طلال جاسم، عباس حكمت فرمان الدركزلي،** جريمة تهريب المهاجرين والآثار المترتبة عنها، مجلة العلوم القانونية والسياسية/ جامعة ديالي، عدد 1، ص ص 1-36.
11. **غالب هالة،** «المواجهة الدولية لجرائم تهريب المهاجرين»، المجلة الجنائية القومية، العدد الأول (خاص)، المجلد 51، مارس 2008، ص ص 103-138.
12. **صايش عبد المالك،** مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة على القانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، ع 2011/01، ص ص 08-22.
13. **قوراري محمد فتيحة،** «المواجهة الجنائية لجرائم الإتجار بالبشر، دراسة مقارنة في القانون الإماراتي المقارن»، *مجلة الشريعة و القانون*، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية، الإمارات، 2009 ، ص ص 173-287.
14. **محمد سمير مصطفى،** «الهجرة غير الشرعية (الموت من أجل الحياة)»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 48، 49، خريف 2009، شتاء 2010، ص ص 106-120.
15. **مهدي مبروك،** «الهجرة السرية: 4 صور للمهاجر والوطن والمهربين وأرض الأحلام»، مجلة الانساني، العدد 50، خريف 2010، ص ص 10-13.
16. **ناجي محمد هلال،** «الأبعاد الاجتماعية للجريمة المنظمة دراسة حالة لعصابات الياكوزا اليابانية كنموذج لتنظيمات الجريمة المنظمة»، مجلة الفكر الشرطي، المجلد 11، عدد 1، أفريل 2002، ص ص 167-223.

IV. الملتقيات والندوات العلمية

1. **أحمد رشاد سلام**، الأخطار الظاهرة و الكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير الشرعية، الندوة العلمية حول "مكافحة الهجرة غير الشرعية"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 8-2010/02/10، الرياض.
2. **الأخضر عمر الدهيمي**، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، ندوة حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعوم الأمنية، 2010/02/08.
3. **الأصفر أحمد عبد العزيز**، الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة، الندوة العلمية بعنوان "مكافحة الهجرة غير المشروعة"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، أيام 8-2010/02/10.
4. **البداينة ذياب موسى**، التقنية والإجرام المنظم، أعمال ندوة " الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، 2003.
5. **السرياني محمد محمود**، هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الشمال والجنوب، حلقات علمية لجامعة الندوة العلمية بعنوان "مكافحة الهجرة غير المشروعة"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، أيام 8-2010/02/10.
6. **الشيباني شائف علي محمد** ، وسائل الوقاية وإجراءات التعاون في مكافحة الجرائم المنظمة عبر الوطنية، ندوة إقليمية حول "الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، برنامج تعزيز حكم القانون في بعض الدول العربية – مشروع تحديث النيابات العامة، القاهرة، 29/28 مارس 2007.
7. **الشيشني عزت حمد** ، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، الندوة العلمية بعنوان "مكافحة الهجرة غير المشروعة"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، أيام 8-2010/02/10.
8. **الطاهر عبد الجليل حبوش**، الوقاية و التأهيل و المكافحة للجرائم المستحدثة، ندوة علمية بعنوان " الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها"، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، تونس، من 28 إلى 30 جوان 1999.

9. **الوهيد محمد سليمان**، ماهية الجريمة المنظمة، أعمال ندوة " الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، 2003.
10. برنامج تعزيز حكم القانون في بعض الدول العربية– مشروع تحديث النيابة العامة، أعمال عن الندوة الإقليمية حول: "الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، القاهرة، 28، 29 مارس 2007.
11. **بسعيد مراد**، الابعاد و/أو الطرد إلى الحدود في ظل قانون 11/08، تعدد المقاربات ووحدة الهدف، ملتقى وطني حول «تنظيم العلاقات الدولية الخاصة في الجزائر واقع متطور»، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 221-2010/04/22.
12. **بكوش كريم**، هاجس الهجرة غير الشرعية بين الإجراءات النظرية والإكراهات الميدانية، المركز الجامعي بتمنراست، الملتقى الوطني الثاني حول: ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الأبعاد القانونية والإنسانية، 04،05 ماي 2010.
13. **بن ساسي إلياس، قريش يوسف**، المنظومة المالية الأوروبية و التعاون الاقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورو–متوسطية، الملتقى الدولي حول:" التكامل الأوروبي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، جامعة سطيف، في 8– 9 ماي 2004، نشر مخبر سامفام، 2005.
14. **بيار فرنسيس**، الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية، الندوة العلمية حول "الهجرة غير الشرعية"، من تنظيم المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع لجامعة الدول العربية، أيام 4، 2011/07/5، لبنان.
15. **حمليل صالح**، تحديد مفهوم جرائم الفساد في القانون الجزائري ومقارنتها بالاتفاقيات الدولية، الملتقى الوطني حول«الآليات القانونية لمكافحة الفساد»، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 02 و 03 ديسمبر 2008.
16. **دوبي بونوة جمال** ، ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الأبعاد القانونية و الإنسانية، الملتقى الوطني حول: ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الأبعاد القانونية و الإنسانية المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى آق اخموك، أيام 04،05 ماي 2010.

17. **زايري بلقاسم،** الإقليمية الجديدة و مكاسب تحرير التجارة: نموذج عقد الشراكة ما بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي، الملتقى الدولي حول "الجزائر و النظام العالمي الجديد"، جامعة عنابة، في 29 و 2002/04/30.
18. **زايري بلقاسم، كوريالي بغداد**. «استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر المتوسط»، الملتقى الدولي حول:" التكامل الأوروبي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، جامعة سطيف، يومي 8 و 9 ماي 2004، نشر مخبر سامفام، 2005.
19. **شريفي الشريف،** الهجرة غير الشرعية والإرهاب الدولي، ، الملتقى الوطني حول: ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الأبعاد القانونية و الإنسانية المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى آق اخموك، أيام 04،05 ماي 2010.
20.
21. **عبد الله سعود السراني،** العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم الندوة العلمية حول "مكافحة الهجرة غير الشرعية"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 8–2010/02/10، الرياض.
22. **صايش عبد المالك،** محاربة الهجرة السرية من خلال القانون رقم 11/08، الملتقى الوطني حول: تنظيم العلاقات الدولية الخاصة ، واقع متطور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامع قاصدي مرباح ورقلة، يومي 21،22 أفريل 2010، مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 236–246.
23. **صايش عبد المالك،** مكافحة تهريب المهاجرين كآلية للحد من الهجرة السرية، الملتقى الوطني حول: الظاهرة الإجرامية و السياسة الجنائية، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى آق اخموك، أيام 4،5 ماي 2010.
24. **معيفي لعزيز،** الهجرة غير القانونية بين الحلول الأمنية والحلول الاقتصادية والاجتماعية، الملتقى الوطني حول: ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الأبعاد القانونية والإنسانية المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى آق اخموك، أيام 04،05 ماي 2010.

25. مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بعنوان: "استراتيجيات شاملة لمواجهة التحديات العالمية: نظم منع الجريمة"، المنعقد بسلفادور، البرازيل من 12-2010/04/19.

26. محسن عبد الحميد أحمد، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة المنظمة، ومحاولات مواجهتها إقليميا ودوليا، الحلقة العلمية حول "الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها"، المنظم من طرف أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع وزارة الداخلية لدولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، من 25 إلى 28 نوفمبر 1998، ص 92.

27. محمد فتحي عيد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، الندوة العلمية بعنوان "مكافحة الهجرة غير المشروعة"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، أيام 8-2010/02/10.

28.محمد فتحي عيد، عصابات الإجرام ودورها في الاتجار بالأشخاص، الندوة العلمية حول "مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية"، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، أيام 15 أيام 15 – 2004/03/17.

29. محمد محمد علي إبراهيم، الجواب الاقتصادية لغسيل عوائد الجريمة المنظمة، ندوة علمية حول «الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي»، ط 1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2003، ص ص 91-133.

30.مختار سعد، نشأة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وطرق مكافحتها، الندوة الإقليمية حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية المنعقدة في مصر تاريخ 28-29 مارس 2007.

31. خلوصي مدحت عباس، النقل البحري والإجرام المنظم (التسلل عبر السفن)، ندوة الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، ط 1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003، ص ص 179-194.

32. مزاولي محمد، مكافحة الفساد في القانون الجزائري وأساليب معالجته، الملتقى الوطني حول «الآليات القانونية لمكافحة الفساد»، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 02 و 03 ديسمبر 2008.

33. ميهوب يزيد، بجلال صلاح الدين، الجهود الأوروبية لمكافحة الفساد، الملتقى الوطني حول "الآليات القانونية لمكافحة الفساد"، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم الحقوق، جامعة ورقلة، 02، 2003/12/03.

V. البحوث والدراسات

1. أنمار أسعد خليل، النظام الاقتصادي الرأسمالي، بحث مقدم إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمرك، كلية الإدارة والاقتصاد، 2011.

2. مجلة **بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر،** عدد 5، فيفري 2006، ص 05.

VI. التقارير والأعمال الصادرة عن المنظمات الدولية

1. أعمال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وثيقة الأمم المتحدة (CTOC/COP/WG.7/2012/2) بعنوان "التحدِّيات والممارسات الجيِّدة في مجال تجريم تهريب المهاجرين والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه قضائيًا".

2. الأدلة التشريعية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، شعبة شؤون المعاهدات، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004.

3. دليل التدريب الأساسي على التحقيق في تهريب المهاجرين والملاحقة القضائية لمرتكبيه، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2010.

4. دليل خاص بالتكوين الأساسي بعنوان: التحرك لمناهضة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، المنظمة الدولية للهجرة، جنيف، 2010.

5. تقرير فريق العامل المعني بتهريب المهاجرين بعنوان: التحدِّيات والممارسات الجيِّدة في مجال التعاون والتنسيق، بما في ذلك تبادل المعلومات الاستخبارية و غيرها من المعلومات، لمكافحة تهريب المهاجرين (CTOC/COP/WG.7/2012/5)، فيينا، 30 ماي – 1 جوان 2012.

6. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم (E/CN.15/2005/1) مقدم من طرف لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في الدورة الرابعة عشرة بفيينا، أيام 23–27 ماي 2005.

7. تقرير اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عن أعمال دورتها الحادية عشرة، المعقودة في فيينا من 2 الى 29 أكتوبر 2000 (A/AC.254/ 38).

8. قرار المجلس الاجتماعي والاقتصادي 1706 (د- 53)، أنظر في ذلك صحيفة وقائع رقم 24 بعنوان «الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين واللجنة المعنية بالاتفاقية»، ط 1، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

9. قرار الجمعية العامة 212/54 المؤرخ 22 ديسمبر 1999، بشأن الهجرة الدولية والتنمية، دورة 54، بند 99 (هـ)، صادر في 1 فيفري 2000.

10. مجموعة أدوات الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر، البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، منشورات الأمم المتحدة، رقم (A.06.V.11)، فيينا، 2006.

11. القانون النموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين الصادر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، 2010.

12. تقرير الأمم المتحدة حول استعراض تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (CTOC/COP/2005/1)، فيينا، 10-21 أكتوبر 2005.

VII. <u>المواقع و الوثائق الالكترونية</u>

1. طالب محيبس الوائلي، لماذا نشبت الحرب الأهلية الأمريكية؟ وكيف؟ تاريخ الاطلاع أنظر الموقع: www.ulum.nlTalib.pdf، تاريخ 18 مارس 2009، ص 3، 4.

2. علي احمد فارس، حل الأزمات: الفساد الإداري نموذجا، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، يوم *2009/12/11*، وثيقة متوفرة على الرابط التالي: http://mcsr.net/activities/032.html.

3. محمد رمضان، الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي، دراسة ميدانية، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد 43، خريف

2009، متوفرة على الرابط التالي: https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/alhjrte-alsryte-fy-almjtm-aljzayry

.4

.5 **محمد مطر**، أحكام قانونية عامة لمكافحة الاتجار بالبشر من منظور دولي مقارن، ص 7، وثيقة الكترونية، تم الإطلاع عليها في 2012/02/09، متوفرة على الرابط التالي: http://www.protectionproject.org/wp-content/uploads/2010/09/charts-in-Arabic1.pdf

.6 **مهدي مبروك**، الهجرة السرية بالمغرب العربي : الشباب، الشبكات، وثقافة الهروب، مجلة المغرب الموحد، عدد 4، 2010، ص 8، متوفر على الرابط التالي: www.maghrebuni.org/n4/malaf/**mehdi**.doc

.7 **نجاح قدور**، الهجرة السرية في بلدان المغرب العربي: حالة المغرب، تاريخ الإطلاع 08/09/04، ص 8 وما بعدها، متوفر على الرابط التالي: http://www.dirasaat.com.ly/2007/28/pages/doc/b4.doc

.8 صحيفة وقائع الإنتربول ، تهريب المهاجرين، COM/FS/2012-01/THB-01، وثيق متورفة على الرابط التالي: http://www.interpol.int/content/download/795/98061/version/13/file/Factsheets_AR_feb2012_THB01.pdf

.9 موسوعة لاروس على : http://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Voltaire/149270

.10 موسوعة وكيبديا الحرة على: .www.wikipedia.org

.11 موقع اليونيسكو على: http://geo-phile.net/IMG/pdf/5-_Etat-nation_UNESCO.pdf

VIII. **<u>النصوص القانونية</u>**

أ. **<u>النصوص القانونية الدولية</u>**

.1 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948.

.2 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 نوفمبر 2000، المصادق عليها بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي 55/02، المؤرخ في 5 فبراير 2002، ج ر عدد 09، الصادرة في 10 فيفري 2002.

3. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية الموقعة في فينا في 20 ديسمبر 1988، التي صادقت عليها الجزائر بتحفظ بموجب مرسوم رئاسي رقم 41/95، المؤرخ في 28 جانفي 1995، ج ر عدد 07، الصادرة بتاريخ 15 فيفري 1995.

4. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في 31 أكتوبر 2003، التي صادقت عليها الجزائر بتحفظ بموجب مرسوم رئاسي رقم 128/04، المؤرخ في 19 أفريل 2004، ج ر عدد 26، الصادرة بتاريخ 25 أفريل 2004.

5. اتفاقية منظمة العمل الدولي رقم 29 لعام 1930، المعتمدة من طرف المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، في الدورة 14، بتاريخ 28 جوان 1930.

6. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقع عليها في مونتيغوباي في 10 ديسمبر 1982، المصادق عليها من طرف الجزائر بموجب أمر رقم 05/96 مؤرخ في 10 جانفي 1996، ج ر عدد 03 الصادرة في 14 جانفي 1996.

7. بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة، المعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 نوفمبر 2000، المصادق عليه من الطرف الجزائر بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي 418/03، المؤرخ في 09 نوفمبر 2003، ج ر عدد 69، الصادرة بتاريخ 12 نوفمبر 2003.

8. بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمد من طرف الجمعية العامة في 15 نوفمبر 2000، المصادق عليه من الطرف الجزائر بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي 417/03، المؤرخ في 09 نوفمبر 2003، ج ر عدد 69، الصادرة بتاريخ 12 نوفمبر 2003.

9. نص إعلان برشلونة للشراكة الأورو- متوسطية المنبثق عن المؤتمر الأورو- متوسطي في برشلونة 27-28 نوفمبر 1995 .

ب. <u>التشريعات الداخلية</u>

- **<u>النصوص القانونية الجزائرية</u>**

1. الدستور الجزائري المرسوم الرئاسي 438/96، المؤرخ في 7 ديسمبر 1996، ج ر 76، مؤرخة في 8 ديسمبر 1996.

2. أمر رقم 156/66، المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق 8 يونيو 1966، والمتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.

3. قانون 01/09 المؤرخ في 29 صفر 1430 الموافق 25 فيفري 2009، يعدل و يتمم الأمر رقم 156/66 المتضمن قانون العقوبات، ج ر 15، الصادرة في 08 مارس 2009.

4. قانون رقم 15/04، المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، يعدل ويتمم الأمر رقم 156/00، المتضمن قانون العقوبات الجزائري، ج ر 71، الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 2004.

5. قانون 11/08 المؤرخ في 21 جمادى الثانية الموافق 25 يونيو 2008، يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، ج ر 36، الصادرة في 02 يوليو 2008.

6. القانون رقم 06/ 01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج ر عدد 14، الصادرة بتاريخ 08 مارس 2006.

7. القانون رقم 01/05، مؤرخ في 27 ذي الحجة 1425 الموافق 6 فيبراير 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، ج ر عدد 11،الصادرة في 9 فبراير 2005.

8. أنظر القانون 15/04 مؤرخ في 27 رمضان 1425 الموافق 10 نوفمبر 2004، يعدل ويتمم الأمر رقم 156/66، ج ر عدد 71، الصادرة في 10 نوفمبر 2004.

9. قانون رقم 05/98 مؤرخ في 1 ربيع الأول 1419 الموافق 25 جوان 1998، يعدل ويتمم الأمر رقم 80/76 المؤرخ في 29 شوال 1396 الموافق 23 أكتوبر 1976 والمتضمن القانون البحري، ج ر عدد 47، الصادرة بتاريخ 1998/06/27.

10. قانون 10/98 مؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419 الموافق 22 غشت 1998، يعدل ويتمم القانون 07/79 المؤرخ في 26 شعبان 1399 الموافق 21 يوليو 1979 و المتضمن قانون الجمارك، ج ر ع 61، صادرة في 23 غشت 1989.

11. قانون رقم 10/81، المؤرخ في 9 رمضان عام 1401، الموافق 11 يوليو سنة 1981، والمتعلق بشروط تشغيل العمال الأجانب، ج ر عدد 28، الصادرة بتاريخ 1981/07/14.

- **<u>النصوص القانونية الأجنبية</u>**

1. القانون الليبي رقم (19) لسنة 1378 و.ر- 2010 مسيحي، المنشور في 2010/06/16، بشأن مكافحة الهجرة غير المشروعة.

2. قانون أساسي التونسي عدد 6 لسنة 2004، مؤرخ في 3 فيفري 2004، يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 40 لسنة 1975، المؤرخ في 14 ماي 1975، المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر، ج ر عدد 11، الصادرة في 6 فيفري 2004.

3. القانون التونسي عدد 7 لسنة 1968، مؤرخ في 8 مارس 1968، يتعلق بحالة الأجانب بالبلاد التونسية، ج ر عدد 11، الصادرة مابين 8 و12 مارس 1968.

4. القانون التونسي عدد 33 لسنة 1998 المؤرخ في 23 ماي 1998 يتعلّق بتنقيح وإتمام بعض فصول المجلة الجنائية.

5. القانون التونسي عدد 40 لسنة 1975، مؤرخ في 14 ماي 1975، يتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر، ج ر، عدد 34، صادرة في 20 ماي 1975.

6. القانون الأردني في 3 من قانون رقم (9) لعام 2009، المؤرخ في 2009/09/16.

7. ظهير شريف رقم 196-03-1 صادر في 16 رمضان 1424 الموافق 11 نوفمبر 2003، متعلق بتنفيذ قانون رقم 03-02 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية والهجرة غير المشروعة، ج ر بتاريخ 18 رمضان 1424، الموافق 13 نوفمبر 2003.

ثانيا: باللغات الأجنبية

I. *Livres*

1. **Ahmed Akellal,** Les motivations historiques et sociales de l'émigration marocaine, in L'émigration marocaine, Publications de l'Académie du Royaume du Maroc, Rabat, 1999.
2. **Atak Idil**, l'européanisation de la lutte contre la migration irrégulière et les droit humains, une étude de renvois forcés en France, au Royaume-Uni et en Turquie, Bruylant, 2011.
3. **Beurier Jean-Pierre et al**, Droit Maritimes, 2ème édition, Dalloz, 2008.
4. **Chitour Chems Eddine**, La nouvelle immigration entre errance et body shopping, édition ENGA, Alger, 2004.
5. **Choussudovsky Michel,** Ma mondialisation et la pauvreté, les édition El-Hikma, Alger, 2000.
6. **Decaux Emmanuel,** les formes contemporaines de l'esclavage, Martinus Nijhoff Publishers, Boston, 2009.
7. **Denis Duez**, L'union européenne et l'immigration clandestine, de la sécurité intérieure à la construction de la communauté, édition de l'université de Bruxelles, Belgique, 2008.
8. **Harris Mémel-Fotê,** L'esclavage dans les sociétés lignagères de la forêt ivoirienne (XVIIe-XXe siècle), IRD Editions, Montpellier, 2007.
9. **Harun Yahya,** Le désastre causes a l'homme par le darwinisme, traduction **Dominique Insermet**, Attique publishers Inc, Canada, 2001.
10. **Mouhoubi Salah** . La politique de coopération Algérie- Française, bilant perspectives, Edition OPU, Benaknoun, Sans année d'édition.
11. **Moulier Boutang Yann et al**, Economie politique des migrations clandestines de main-d'œuvre, Publisud. Paris, 1986.
12. **Peyret Jean François et Prochiantz Alain**, Les variations Darwin, Odile Jacob, Paris, 2005.
13. **Pickering Sharon and Leanne** Weber, borders, mobility and technologies of control, Springer Edition, 2006.
14. **Pliez O.,** Villes du Sahara, urbanisation et urbanité dans le Fezzan libyen, CNRS Editions, coll. Espaces et territoires, Paris,2003.
15. **Salt John,** Curent trends in international migration in Europe, Council of Europe published, Strasbourg, 2005.
16. **Sauvy Alfred** . L'Europe submergée : sud- nord dans 30 ans, Edition Dunob, Paris, 1987.
17. **Sawyer Roger**, Slavery in the Twentieth Century, Altamira Press, Lanham, 1986.

II. *Thèses et Mémoires*

A. Thèses Doctorats

1. **Atak Idil**, Les effets de l'européanisation de la lutte contre la migration irrégulière sur les droits humains des migrants, Thèse doctorat, Faculté de droit, Université de Montréal, 2009.
2. **Escoffier Claire**, Communautés d'itinérance et savoir– circuler des transmigrant-e-s au Maghreb, Thèse de doctorat en Sociologie et Sciences Sociales, Université Toulouse II, Juin 2006.

3. **Estibaliz Jimenez calvo,** le combat contre le trafic des migrants au Canada : contrôle migratoire d'abord, lutte au crime organisé en suite, thèse doctorat, Faculté des études supérieures, université de Montréal, 2007.
4. **Le Roux Jérôme**, Modification des fibres cellulosiques amélioration des propriétés hydrophiles des pates bisulfites, thèse doctorat en chimie organique, université de Bordeaux I, 2003.

B. Mémoires

1. **De Bellefeuille Marc,** La convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale et ses protocoles afférents, le rôle du Canada dans leur élaboration et leur application, Mémoire de maitrise en études internationales, institut Québécoise des hautes études internationales, université Laval, Québec, 2008.
2. **Froylan Garza,** The U.S. - Mexico border fence: an exploration of the effectiveness of this immigration policy, a thesis submitted to the graduate school of the university of Texas Pan American, in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of public administration, 2010.
3. **Lagdameo Mary Angela**, human smuggling from Fujian to New York, Master of Arts, Faculty of the Graduate School University of Southern California, August 2008.
4. **Miron Alexandre,** la sécurisation de l'immigration aux Etats-Unis: les présidences de Bill Clinton et George w. Bush, mémoire de la maîtrise en science politique, université du Québec à Montréal, novembre 2010.
5. **Sersli Stephanie**, Smuggler or service provider? Reframing the context for human smuggling to Canada, master's thesis, York University; Toronto, Ontario, July 2009.

III. Articles

1. **A. shirk D.**, «Migration transfrontalière et développement : le cas du Mexique», *Outre - Terre* 2007/1, , p. 95-109.
2. **Ambrosini Maurizio**, Migrants dans l'ombre. Causes, dynamiques, politiques de l'immigration irrégulière, *Revue européenne des migrations internationales*, vol. 26 - n°2, 2010, pp. 7-32.
3. **Anteby-Yemini Lisa**, « Migrations africaines et nouveaux enjeux de la frontière israélo-égyptienne », *Revue Cultures &Conflits*, Numéro 72 (hiver 2008), pp 76-99.
4. **Arditi Claude**, Les « enfants bouviers » du sud du Tchad, nouveaux esclaves ou apprentis éleveurs ?, *Cahiers d'études africaines*, 3/2005 (n° 179-180), pp. 713-729.
5. **Astridvangenderen Sort** : Pire que des requins, *Revue Refugiés*, n° 148, 2008, p 12.
6. **Atak Idil**, La coopération policière pour la lutte contre la migration irrégulière au sein de l'Union européenne, *Revue générale de droit*, 2006 n° 36, pp 433-481.
7. **Ba Cheikh Oumar et Armelle Choplin**, « Tenter l'aventure par la Mauritanie : migrations transsahariennes et recompositions urbaines », *Autrepart*, 2005/4 n° 36, pp. 21-42.
8. **Bales Kewin et T. Robbins Peter,** "No One Shall be Held in Slavery or Servitude: A Critical Analysis of International Slavery Agreements", Human Rights Review, vol. 2, 2001, pp 18-45.
9. **Beigzadeh Ebrahim**, « Présentation des instruments internationaux en matière de crime organisé », *Archives de politique criminelle*, 2003/1 n° 25, p. 195-212.
10. **Belguendouz Abdelkrim**, « Le Maroc, vaste zone d'attente ? », *Plein droit*, n° 57, pp. 35-40, 2003.

11. **Ben Jémia Monia**, « La Tunisie, cerbère des frontières européennes », *Plein droit*, 2007/2 n° 73, p. 35-38.
12. **Bensaad A.,** Les migrations transsahariennes, une mondialisation par la marge, *Maghreb-Machrek*, n°185, 2005, pp. 13-36.
13. **Bigo Didier**, « Chapitre 11 - Le visa Schengen et le recours à la biométrie », *in* Xavier Crettiez , Du papier à la biométrie : identifier les individus, *Presses de Sciences Po « Académique »*, 2006 p. 237-267.
14. **Boni Tanella**, « L'Afrique des clandestins, Social Science Information », *nformations sur les Sciences Sociales/Social Science Information*, Vol 47, n° 4, pp 681-696, p 687.
15. **Botte Roger**, « Les habits neufs de l'esclavage : métamorphoses de l'oppression au travail », *Cahiers d'études africaines*, 2005/3 n° 179-180, p. 651-666.
16. **Boubakri Hassen et Mazzella Sylvie,** « La Tunisie entre transit et immigration : politiques migratoires et conditions d'accueil des migrants africains à Tunis », *Autrepart*, 4/2005 (n° 36), p. 149-165.
17. **Caligiuri Andrea**, « La lutte contre l'immigration clandestine par mer : problèmes liés à l'exercice de la juridiction par les Etats côtiers », in Rafael Casado Raigon (Dir.), *L'Europe et la Mer*, Pêche, Navigation et Environnement marin, Ed. Bruylant, 2005, pp. 419-439.
18. **Caligiuri Andrea**, « La lutte contre l'immigration clandestine par mer : problèmes liés à l'exercice de la juridiction par les Etats côtiers », *in* CARSELO RAIGON R, (Dir.), *L'Europe et la mer. Pêche, navigation et environnement*, Bruxelles, Bruylant, 2005, pp. 419-439.
19. **Cartier-Bresson Jean**, « Comptes et mécomptes de la mondialisation du crime », *L'Économie politique*, 2002/3 no 15, pp. 22-37.
20. **Casillas Rodolfo R. et Le Goff Hélène,** L'enlèvement, un nouveau visage de la vulnérabilité du migrant centraméricain au Mexique , *Problèmes d'Amérique latine*, 2010/2 N° 76, pp. 77-93.
21. **Cedric Audebert et Nelly Robin,** « L'externalisation des frontières des « Nords » dans les eaux des « Suds ». », *Cultures & Conflits*, n° 73, printemps 2009, pp. 35-51.
22. **Ceyhan Ayse**, « La fin de l'en-dehors : les nouvelles constructions discursives de l'ennemi intérieur en Californie », *Cultures & Conflits*, 43 | automne 2001, p 2- 19.
23. **Chomette G.-P**, «Voyage sur la nouvelle frontière de l'UE», Le Courrier des pays de l'Est 2004/2, n° 1042, p. 49-58.
24. **Choplin Armelle et Lombard Jérôme,** « Migrations et recompositions spatiales en Mauritanie » «Nouadhibou du monde ». Ville de transit... et après ?, *Afrique contemporaine*, 2008/4 n° 228, p. 151-170.
25. **Cindy Yik-Yi Chu**, "Human Trafficking and Smuggling in China", *Journal of Contemporary China* (2011), Vol. 20, No. 68, January, pp 39–52.
26. **Cleo J. Kung,** supporting the snakeheads: human smuggling from china and the 1996 amendment to the U.S statutory definition of "refugee", *the Journal of Criminal law& Criminology*, Vol 90, No 4, 2000, pp 12716-1316.
27. **Clochard Olivier**, « La Méditerranée : dernière frontière avant l'Europe », *Les Cahiers d'Outre-Mer* , 222 / Avril-Juin 2003, pp. 159-180.
28. **Cornelius, WA,** « Death at the Border -Efficacy and Unintended Consequences of US Immigration Control Policy », Population and Development, 27(4), décembre (2001) : 661-685.
29. **Corrin C**., Le trafic des femmes dans l'Europe du Sud-Est. Particularités locales, généralités internationales, *Travail, genre et sociétés* 2003/2, N° 10, p. 83-106.

30. **Cournil Christel**, « La régularisation, une pratique injuste et inefficace », *Plein droit*, 2008/1 n° 76, p. 44-47.
31. **Cuttitta Paolo,** « Le monde-frontière. Le contrôle de l'immigration dans l'espace globalisé », *Cultures & Conflits*, 68, hiver 2007, pp. 61-84.
32. **Daniel Dominique**, « La politique de l'immigration aux États-Unis », Dalloz, *Revue internationale et stratégique*, n° 50, 2003/2, pp. 147-155.
33. **Daussi Duez D.**, L'Europe et les clandestins : la peur de l'autre comme facteur d'integration ?, *Politique européenne* 2008/3, n° 26, p. 97-119.
34. **Djerbal Daho, Kadri Aissa,** nouveaux enjeux entre etats, sociétés, groupes et individués, Revue NAQD (Revue d'études et de critique sociale), « Migrant Migration El Harga », automne 2009, pp 5-7.
35. **Du Bois P.**, «Anciennes et nouvelles menaces : les enjeux de la sécurité en Europe», *Relations internationales* 2006/1, n° 125, p. 5-16.
36. **Duez D.,** «L'Europe et les clandestins : la peur de l'autre comme facteur d'intégration ?», *Politique européenne,* 2008/ 3, n° 26, p. 97-119.
37. **E. Schreyer Amanda**, Human Smuggling Across the U.S.-Mexico Border: U.S. Laws Are Not Stopping It, Suffolk University Law Review, vol 39, 2006, pp 795-815.
38. **Édith Lhomel**, « Immigration et élargissement de l'Union européenne » Une harmonisation des politiques à plusieurs vitesses, *Le Courrier des pays de l'Est*, 2007/2 n° 1060, p. 4-24.
39. **Estibaliz Jimenez et Ph. D.**, L'immigration irrégulière et le trafic des migrants comme ultime recours pour atteindre le Canada : l'expérience migratoire des demandeurs d'asile, *Refuge: Canada's Periodical on Refugees*, Volume 26, issue 1, 2009, pp 148-160.
40. **Falletti François**, « La confiscation de l'argent sale ou les nouveaux instruments de l'action internationale a l'égard du ressort des activités criminelles », *Revue internationale de droit pénal*, 2003/1 Vol. 74, p. 589-617.
41. **Fernández Gil Arias**, « La gestion des frontières extérieures de l'Union européenne », *Regards croisés sur l'économie*, 2010/2 n° 8, pp. 218-224.
42. **Gabrielli L.**, Les enjeux de la sécurisation de la question migratoire dans les relations de l'Union européenne avec l'Afrique. Un essai d'analyse. , *Politique européenne* 2007/3, n° 22, pp. 149-173.
43. **Gallagher Anne**, "Trafficking, smuggling and human rights: tricks and treaties", Forced Migration Review, vol. 12, 2002, pp. 25-28.
44. **Geffray Christian**, Introduction : trafic de drogues et État, *Revue internationale des sciences sociales*, 2001/3 n° 169, pp. 463-468.
45. **Guardiola Lago Maria Jesús,** « La traite des êtres humains et l'immigration clandestine en Espagne : réfléchissent-elles les prévisions des Nations Unies et de l'Union européenne ? », *Revue internationale de droit pénal*, 2008/3 Vol. 79, pp. 405-436.
46. **Guido Friebel et Sergei Guriev,** ''Smuggling Humans: A Theory of Debt-Financed Migration'', *Journal of the European Economic Association*, February, 2006, 4 (6), 1085-1111.
47. **İçduygu Ahmet**, Transborder Crime between Turkey and Greece: Human Smuggling and its Regional Consequences, *Southeast European and Black Sea Studies*, Vol. 4, No. 2, May 2004, pp. 294–314.
48. **Jandl Michael**, ''The Development-Visa Scheme: a proposal for a market-based migration control policy'', *Global Migration Perspectives*, No. 36, June 2005.
49. **Jandl Michael**, Irreguler migration, human smuggling and the eastern enlargement of European union, *International Migration Review*, vol 41, No. 2, summer 2007, pp. 291-315.

50. **Jannard Louis-Philippe et Crepeau François**, La lutte contre le trafic de migrants au Canada: un combat contre le crime organisé ou contre l'immigration irrégulière?, *Nos Diverses Cités*, No. 7, pp. 126-130.
51. **Jocelyne Streiff-Fénart et Philippe Poutignat**, «Nouadhibou « ville de transit » ?Le rapport d'une ville à ses étrangers dans le contexte des politiques de contrôle des frontières de l'Europe, *Revue européenne des migrations internationales*, vol. 24 - n°2/ 2008, pp. 193-217.
52. **Kaizen and Walter Nonneman,** "Irregular migration in Belgium and organized crime: An Overview", *International Migration Journal, Vol*. 45, No. 2, 2007, pp. 121-146.
53. **Kitmun Diane**, « Le Maroc gère les flux des indésirables », *Plein droit*, 2011/1 n° 88, p. 28-31.
54. **Kyle David et Koslowski Rey,** "Global human smuggling, comparative perspectives", second edition, the Johns Hopkins University press, Maryland USA, 141 – 143.
55. **Lamalle S.**, L'Union européenne et les migrations Ambiguïtés et défis d'une approche globale, *Revue internationale et stratégique* 2007/3, N° 67, pp. 31-40.
56. **Le Texier Emmanuelle**, « La relation Etats-Unis / Mexique au miroir de la question migratoire », in Annuaire Français des Relations Internationales, vol.X, La Documentaion française/Bruylant, 2009, pp.663-676.
57. **Lee Dove April**, "Framing illegal immigration at the U.S.-Mexican border: anti-illegal immigration groups and the importance of place in framing", *Patrick G. Coy*, Vol 30, Emerald Group Publishing Limited, pp. 199 – 237.
58. **Mabrouk Mehdi,** émigration clandestine en Tunisie : organisations et filières, Revue NAQD (Revue d'études et de critique sociale), « Migrant Migration El Harga », automne 2009, pp 101-126.
59. **Marcadon J.**, «Le transport maritime mondialisé et le concept de frontière virtuelle», *Flux*, 2008/1, N° 71, p. 37-45.
60. **Mathilde Darley**, « Le contrôle migratoire aux frontières Schengen : pratiques et représentations des polices sur la ligne tchéco-autrichienne », *Cultures & Conflits*, Numéro 71 (automne 2008), pp 13-29.
61. **McC. Heyman Josiah**, « Risque et confiance dans le contrôle des frontières américaines », *Politix*, 2009/3 n° 87, p. 21-46.
62. **Miers Suzanne,** «Le nouveau visage de l'esclavage au XXe siècle», *Cahiers d'études africaines* 2005/3-4, 179, pp. 667-688.
63. **Miguel Pimentel Carlos** « L'exception britannique : une tradition de l'identité non écrite », *in* Xavier Crettiez , Du papier à la biométrie : identifier les individus Presses de Sciences Po « Académique », 2006 pp. 189-210.
64. **Morice A,** « Comme des esclaves », ou les avatars de l'esclavage métaphorique, *Cahiers d'études africaines* 2005/3- 4, 179, pp. 1015-1036.
65. **Morokvasic Mirjana**, « Migrations en Europe : l'impact de l'élargissement à l'Est de l'Union », *Revue internationale et stratégique*, 2003/2 n° 50, pp. 85-93.
66. **Mutluer Mustafa,** Les migrations irrégulières en Turquie, Traduit par **Stéphane de Tapia**, Revue européenne des migrations internationales, vol. 19 - n°3 | 2003, pp 151-172.
67. **Nascimbene Bruno**, "The Regularisation of Clandestine Immigrants in Italy", *European Journal of Migration and Law*, , Vol. 2, No. 3/4. (2000), 337-359.
68. **Nieto Gómez R.,** L'énigme de la Homeland Security pour l'Administration Obama : quel scénario pour la sécurité et l'administration des frontières ?, *Hérodote*, 2009/1, n° 132, p. 166-180.
69. **Ollus Natalia**, " protocol against the smuggling of migrants by land, air and sea, supplementing the united nations convention against transnational organized crime: a tool

for criminal justice personnel ", *Resource Material Serie*, No. 62, Tokyo, February 2004, pp. 31- 43.

70. **Papasavva A**., L'immigration à Chypre : découverte du problème ou procrastination ?, *Outre - Terre* 2006/4, n° 17, pp. 231-237.
71. **Paragas Fernando,** « Les réseaux interpersonnels transnationaux des travailleurs migrants philippins » Une communication en hélice, *Réseaux*, 2010/1 n° 159, pp. 57-89.
72. **Peraldi Michel, Rahmi Ahmed**, « Migration marocaine, vieilles routes, nouveaux destins », Revue NAQD, Automne/hiver 2009, pp 87-100.
73. **Piazza Pierre**, « Septembre 1921 : la première ''carte d'identité de Français'' et ses enjeux, *Genèses*, 2004/1 n° 54, p. 76-89.
74. **Pliez Olivier,** Le Sahara libyen dans les nouvelles configurations migratoires, *Revue européenne de migrations internationales*, Vol. 16 N°3, 2000, pp. 165-181.
75. **Poisson V.**, Des réseaux transnationaux : le cas des Chinois du Zhejiang, *Outre - Terre* 2006/4, n° 17, pp. 421-430.
76. **Prévost Gérard,** « Qu'y a-t-il de nouveau ah jour d'hui dans les manifestations migratoires ? », *Naqd*, automne /hiver 2009, pp 21-38, p 32.
77. **Ragaru Nadège**, « Du bon usage de la traite des êtres humains. » Controverses autour d'un problème social et d'une qualification juridique, *Genèses*, 2007/1 n° 66, p. 69-89.
78. **Raufer X**., Le crime organisé albanophone en 2007, vue cavalière, *Outre - Terre* 2006/4, n° 17, pp. 403-419.
79. **Richardot Michel**, « Interpol, Europol », *Pouvoirs*, 2002/3 n° 102, pp. 77-85.
80. **Ritaine Évelyne**, « Dos à la mer ? Les pays européens du Sud face à l'immigration », *Critique internationale* n°18 - janvier 2003, pp 143-158.
81. **Robin Nelly,** L'émigration internationale à Dakar : au cœur des nouveaux trafics mondiaux. In: Lombard Jérôme (ed.), Mesclier Evelyne (ed.), Velut S. (ed.) La mondialisation côté Sud: acteurs et territoires. Paris (FRA) ; Paris : IRD ; ENS, 2006, p. 143-162.
82. **Rodier Claire**, « Frontex, l'agence tout risque », *Plein droit*, 2010/4 n° 87, p. 8-11.
83. **Rodier Claire**, Les camps d'étrangers, nouvel outil de la politique migratoire de l'Europe, *Mouvements*, n°30 novembre-décembre 2003, pp 102-107.
84. **Sabbagh Daniel,** « Le statut des « Asiatiques » aux États-Unis L'identité américaine dans un miroir », *Critique internationale*, n°20 - juillet 2003, pp 69 – 92.
85. **Saillant Francine et Araujo Ana Lucia**, « L'esclavage au Brésil : le travail du mouvement noir », *Ethnologie française*, 2007/3 Vol. 37, p. 457-466.
86. **Schiray Michel**, Introduction : trafic de drogues, organisations criminelles et politiques publiques de contrôle, *Revue internationale des sciences sociales*, 2001/3 n° 169, pp. 389-396.
87. **Spener David,** "Mexican Migrant-Smuggling: A Cross-Border Cottage Industry", *Journal of International Migration and Integration*, Vol. 5, No 3, summer 2004, pp 295-320.
88. **Spiga S**., " Tamanrasset, capitale du Hoggar : mythes et réalités ", *Méditerranée*, tome 99, 2002, pp. 83-90.
89. **Spiga Sassia**, « Aménageurs et migrants dans les villes du Grand Sud algérien », *Autrepart*, 2005/4 n° 36, p. 81-103.
90. **Talhati Fatih** «Migration et développement en méditerranée, vieux débats, nouveaux enjeux», *Revue Monde arabe Maghreb Machrek*, Hors-série, décembre 1997, p 71-82.
91. **Tarrius Alain**, « Migrants transnationaux et nouveaux réseaux criminels », Revue européenne des migrations internationales, vol. 26 - n°2 | 2010, pp. 155-167.

92. **Thanh-Dam Truong, Des Gasper**, Transnational Migration and Human Security: The Migration-Development-Securité Nexus, *Hexagon series on human environment security and peace*, vol 6, Springer, New York, 2011, pp 315-346.
93. **Vagnoux Isabelle**, « États-Unis et Mexique : le mur de la discorde », *Cités*, 2007/3 n° 31, pp. 41- 46.
94. **Van Wijk Joris**, "Luanda – Holanda: Irregular migration from Angola to the Netherlands", *International Migration Journal, Vol*. 48, No. 2, 2010, pp 1–30.
95. **Vermeulen G. and al**, "Perceived involvement of «organised crime» in human trafficking and smuggling", *International Review of Penal Law*, vol. 81 (1-2), 2010, pp. 247-273.
96. **Veronika Bilger et al**, "Human Smuggling as a Transnational Service Industry: Evidence from Austria", *International Migration*, Vol. 44 (4) 2006, pp 59-93.
97. **Virginie Guiraudon, Gallya Lahav, «**A reappraisal of the state sovereignty debate the case of migration control**»**, *Comparative Political Studies*, Vol. 33 No. 2, March 2000 163-195
98. **W.W. Buckland**, "The Roman Law of Slavery", 1908; **C.W.W**. Greenidge, Slavery, 1958, p. 15-18.
99. **Watson Alan**, "A Slave's Marriage: Dowry or Deposit" , Journal of legal History, vol. 12, 1991, pp. 29-132.
100. **Weber Serge**, « D'un rideau de fer à l'autre : Schengen et la discrimination dans l'accès à la mobilité migratoire », *Géocarrefour*, Vol. 84, 3/2009, p 163.
101. **Weyembergh A.**, «La lutte contre la traite et le trafic d'êtres humains», *Revue internationale de droit pénal*, 2006/1-2, 77, p. 211-221.
102. **Weyembergh, A**., «De certaines propositions visant à renforcer la lutte contre l'immigration irrégulière au sein de l'Union européenne », *Revue du droit des étrangers*, 111, octobre-décembre 2000, p. 704-707.
103. **Wihtold De Wenden Cathrine**, Pour un droit a la mobilité et une démocratisation des frontières, Paris, Revue Panoramique, n° 55, 4eme édition, 2001.
104. **Yumin R. Wang**, "Human smuggling, illegal Chinese immigrants and crimes, an examination of the American experience", Tamkang *Journal of International Affairs* (Taiwan), 2004, pp 45-66.
105. **Yun G., Lévy F. et Poisson V.**, De la migration au travail. L'exploitation extrême des chinois-e-s à paris, Travail, *Genre Et Sociétés*, 2006/2, N° 16, pp. 53-74.
106. **Zaid A. Zaid**, The obligations of transit countries in controlling irregular Immigration through the borders, journal of law, no 4, vol. 34, December 2010, pp 11–52.

IV. Colloques et Séminaires

1. **Belinda I. and al**, Holding the Line? The Effect of the Recent Border Build-up on Unauthorized Immigration, Public Policy Institute of California, San Francisco, 2002.
2. **Bellayer-Roille Alexandra**, l'organisation générale de la lutte contre les trafics illicites en mer, Colloque Safer Seas sous le thème «Pour des mers plus sures et plus propres», Centre des Congrès Brest, du 9 au 12 octobre 2007, p 433-440.
3. **Boutaleb Kouider,** "L'impact de l'élargissement de UE aux PECO sur les mouvements migratoires maghrébins", Colloque International sur "l'impact de l'élargissement de UE sur le projet Euro- Méditerranéen". Université d'Annaba, 06-07/12/03.
4. **Caligiuri Andrea**, « La lutte contre l'immigration clandestine par mer : problèmes liés à l'exercice de la juridiction par les Etats côtiers », *in* CARSELO RAIGON R, (Dir.), *L'Europe et la mer. Pêche, navigation et environnement*, Bruxelles, Bruylant, 2005.

5. **Cornelius, Wayne A.**, "Controlling 'Unwanted' Immigration: Lessons from the United States, 1993-2004", *Working Paper (University of California, San Diego)*, No. 92, December, 2004.
6. Direction de la police des frontières, direction générale de sureté nationale, « Etat des lieux sur l'émigration clandestine en Algérie », actes de le rencontre/débat sur les jeunes expulsés d'Europe et le HARAGAS, Ministère de la solidarité nationale.
7. **Draganova Diana**, La migration irrégulière : portrait de la situation actuelle, note de synthèse, centre d'études et de la recherche internationale, université de Montréal, juillet 2007.
8. Direction de la police des frontières, direction générale de sureté nationale, « Etat des lieux sur l'émigration clandestine en Algérie », actes de le rencontre/débat sur les jeunes expulsés d'Europe et le HARAGAS, Ministère de la solidarité nationale, 2007.
9. Etude économique de l'OCDE : Mexique ; volume 2003, supplément n°1- janvier 2004.
10. **Geronimi Eduardo**, Aspects juridiques du trafic et de la traite des travailleurs migrants, document publié par OIT, Genève, 2003.
11. **Khachani Mohamed**, « La Migration Clandestine au Maroc », Acte de Colloque : « Entre mondialisation et protection des droits - Dynamiques migratoires marocaines : histoire, économie, politique et culture», Casablanca, du 13 au 15 juin 2003.
12. **Marie Claude-Valentin**, La lutte contre l'emploi des étrangers sans titre en France, Sa place dans le dispositif de lutte contre le travail illégal et ses résultats, séminaire sur «La prévention et la lutte contre l'emploi d'étrangers en situation irrégulière », organisé par l'OCDE, La Haye, les 22 et 23 avril 1999, pp 115-140.
13. **Marie Claude-Valentin,** Prévenir l'immigration irrégulière : entre impératifs économique, risque politique et droits des personnes, 2ème, éditions du conseil de l'Europe, Strasbourg, 2008.
14. **Nechad Abdelhamid,** Pauvreté et immigration clandestine : Cas du Maroc, colloque international migration maghrebine : enjeux et contentieux Oujda le 24 et 25 novembre 2005.
15. **Torres Ariadna**, "Human smuggling: policies, practices and legislation (Mexico 2000-2003)", working paper prepared for the International Council on Human Rights Policy "Migration: Human Rights Protection of Smuggled Persons", eneva, 25-26 July 2006.
16. **Weissbrodt David,** Abolir l'esclavage et ses formes contemporaines, HCDH, Nations Unies New York et Genève 2002.

V. Etudes

1. « Des passeurs bien commodes », *Plein droit*, 2010/1 n° 84, p. 3-7, in : http://www.cairn.info/revue-plein-droit-2010-1-page-3.htm
2. **Ahmed-Mahmoud El Houssein**, genre et migration : encadrement normatif et configuration(s) effective(s) en Mauritanie, "CARIM AS", 2011/02, Robert Schuman Centre for Advenced Studies, San Domenico di Fiesole (FI) : Institut universitaire européen, 2011.
3. **Baba Naima**, le Maroc face à la traite transnationale : Interroger les éléments de réponses, ''CARIM - AS'', 2011/43, Robert Schuman Centre for Advansed Studies, San Dominico Di Fiesole (FI) : Institut européen, 2011.
4. **Belguendouz Abdelkrim,** le Maroc et la migration irrégulière : une analyse sociopolitique, CARIM-AS 2009/07, Robert Schuman Centre for Advansed Studies, San Dominico Di Fiesole (FI) : Institut européen, 2009.

5. **Ben Achour Souhayma et Ben Jemia Monia**, Révolution tunisienne et migration clandestine vers Europe : Révolution européennes et tunisiennes, "CARIM AS", 2011/65, Robert Schuman Centre for Advenced Studies, San Domenico di Fiesole (FI) : Institut universitaire européen, 2011.
6. **Ben Achour Souhayma,** Le droit tunisien face à la traite de personne et au trafic de migrant, ''CARIM - AS'', 2011/47, Robert Schuman Centre for Advansed Studies, San Dominico Di Fiesole (FI) : Institut européen, 2011.
7. **Ben Cheïkh, Farah; Chekir, Hafidha,** Les obstacles à la ratification par la Tunisie de la Convention internationale sur les droits des travailleurs migrants et des membres de leurs familles, ''CARIM - AS'', 2009/28, Robert Schuman Centre for Advansed Studies, San Dominico Di Fiesole (FI) : Institut européen, 2009.
8. **Bensaad Ali**, Les migrations subsahariennes en Algérie, ''CARIM - AS'', 2008/01, Robert Schuman Centre for Advansed Studies, San Dominico Di Fiesole (FI) : Institut européen, 2008.
9. **Casella Colombeau Sara et al**, agence FRONTEX : quelles garanties pour les droits de l'homme ?, Étude sur l'Agence européenne aux frontières extérieures en vue de la refonte de son mandat, avec le soutien du groupe des Verts / ALE au Parlement européen., 2010.
10. **Chen Richard, Madamba Mark,** Migrant labour - an annotated bibliography, International Migration Papers, vol 33, Migration Branch International Labour Office, Geneva, 2000.

11. **Fatna Sarehane et al**, Traite transnationale des personnes Etat des lieux et analyse des réponses au Maroc, Etude réalisée sous la direction de l'Organisation internationale pour les migrations, en coopération avec le Ministère de la justice du Royaume du Maroc, Août 2009.
12. Fondation pour la Recherche Stratégique, "Le nouveau Containment: La protection des frontières américaines", , Notes de la FRS, n°7, March 11th 2008.
13. **Fraser John**, La prévention et la lutte contre l'emploi d'étrangers en situation irrégulière aux États-Unis, séminaire sur «La prévention et la lutte contre l'emploi d'étrangers en situation irrégulière », organisé par l'OCDE, La Haye, les 22 et 23 avril 1999, p 109.
14. **Gao Yun et V. Poisson**, Le trafic et l'exploitation des immigrants chinois en France, Genève, Bureau international du Travail, 2005.
15. **Georges Tapinos**, «Les enjeux économiques et politiques des migrations clandestines», séminaire sur « La prévention et la lutte contre l'emploi d'étrangers en situation irrégulière », organisé parl'OCDE, La Haye, les 22 et 23 avril 1999, pp 13-44.
16. **Gramegna Marco**, Assistance à la réintégration dans le pays d'origine, Actes du colloque « Esclavage moderne et trafic d'êtres humains, quelles approches européennes ?», Centre de Conférences Internationales, Paris, 17 novembre 2000.
17. **Habib Fourati,** de la migration irrégulière de tunisiens a la migration irrégulière des étrangers à travers la Tunisie : une tentative d'estimation, note d'analyse et de synthèse ''CARIM - AS'', 2008/74, Robert Schuman Centre for Advansed Studies, San Dominico Di Fiesole (FI) : Institut européen, 2008.
18. **Hamouda Nacer-Eddine,** la migration irrégulière vers et à travers l'Algérie, ''CARIM - AS'', 2008/75, Robert Schuman Centre for Advansed Studies, San Dominico Di Fiesole (FI) : Institut européen, 2008.
19. **Hassan Bousetta et al**, Les migrations marocaines vers la Belgique et l'Union européenne : Regards croisés, Actes de la journée d'étude organisée dans le cadre du Pôle d'Attraction Interuniversitaire (PAI) par le CEDEM le 17 février 2004, Publications de l'Université de Deusto, Bilbao, 2005.

20. **Heirman Jean-Claude,** L'état de la législation belge en matière de sanctions contre l'emploi d'étrangers en situation irrégulière, séminaire sur «La prévention et la lutte contre l'emploi d'étrangers en situation irrégulière », organisé par l'OCDE, La Haye, les 22 et 23 avril 1999, pp 152-159.
21. **Hocine Labdelaoui**, « HARGA » ou la forme actuelle de l'émigration irrégulière des algériens, ''CARIM - AS'', 2009/18, Robert Schuman Centre for Advanced Studies. San Domenico di Fiesole (FI) : Institut universitaire européenne, 2009.
22. **Hocine Labdelaoui**, Les dimensions sociopolitique de la politique algérienne de lutte contre l'immigration irrégulière, CARIM-AS, 2OO8/67, Robert Schuman Centre for Advenced Studies, San Domenico di Fiesole (FI) : Institut universitaire européen, 2008.
23. **International Council on Human Rights Policy**, Irregular Migration, Migrant Smuggling and Human Rights: Towards Coherence, Geneva, 2010.
24. **International Council on Human Rights Policy**, Irregular Migration, Human Smuggling and Human Right., Versoix, Switzerland, 2009.
25. **Irlenkaueuser Rainer**, L'emploi irrégulier d'étrangers en Allemagne : sanctions contre les employeurs et principaux secteurs recourant à cette forme d'emploi, séminaire sur «La prévention et la lutte contre l'emploi d'étrangers en situation irrégulière », organisé par l'OCDE, La Haye, les 22 et 23 avril 1999, pp 160-166.
26. **Kerdoun Azzouz,** La loi 08-11 sur la condition des étrangers : mutation des règles juridique algériennes et leurs impacts sur la migration irrégulière, CARIM-AS 2009/06, Robert Schuman Centre for Advenced Studies, San Domenico di Fiesole (FI) : Institut universitaire européen, 2009.
27. **Khachani Mohamed,** La migration clandestine au Maroc, ''CARIM - AS'', 2008/09, Robert Schuman Centre for Advansed Studies, San Dominico Di Fiesole (FI) : Institut européen, 2008.
28. **Khachani Mohamed, Mghari Mohamed,** L'immigration marocaine en Espagne, ''CARIM - AS'', 2009/28, Robert Schuman Centre for Advansed Studies, San Dominico Di Fiesole (FI) : Institut européen, 2006.
29. **Kyle David, Liang Zai**, Migration Merchants: Human Smuggling from Ecuador and China, Working Papers, Center for Comparative Immigration Studies, UC San Diego, 2001.
30. **Marylène Lieber** et autres, Les modalités d'entrée des ressortissants chinois en France, Migration Etudes, n° 108, juillet-aout 2002.
31. **Mebroukine Ali**, L'application par l'Algérie de la Convention des Nations Unies du 18 décembre 1990 pour la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille, ''CARIM - AS'', 2009/10, Robert Schuman Centre for Advansed Studies, San Dominico Di Fiesole (FI) : Institut européen, 2009.
32. **Mebrroukine Ali,** L'attitude des autorités algériennes devant le phénomène de la migration irrégulière, CARIM-AS 2009/08, Robert Schuman Centre for Advenced Studies, San Domenico di Fiesole (FI) : Institut universitaire européen, 2009.
33. **Mebrroukine Ali,** Migration, genre et relation internationales : le cas de l'Algérie, CARIM-AS 2011/07, Robert Schuman Centre for Advenced Studies, San Domenico di Fiesole (FI) : Institut universitaire européen, 2011.
34. **Peter Futo, Michael Jandl (eds.),** (2003/2004/2005/2006/2007) year Book on illegal migration, human smuggling and trafficking in central and eastern Europe, a survey and analysis of borders apprehensions data from 22 states.
35. **Peter Futo, michael Jandl (eds.),** 2005 year Book on illegal migration, human smuggling and trafficking in central and eastern Europe, a survey and analysis of borders apprehensions data from 22 states, International centre of migration policy Development, Vienna, 2006.

36. **Robin Sophie et Barros Lucile**, Analyse des réponses apportées par quelques pays Membres au questionnaire élaboré par le Secrétariat de l'OCDE, séminaire sur «La prévention et la lutte contre l'emploi d'étrangers en situation irrégulière », organisé par l'OCDE, La Haye, les 22 et 23 avril 1999.
37. **Salt John,** Migrations internationales européennes: Évaluation de la situation actuelle, European Population Papers Series No. 5, Mars 2002.
38. **The Human Smuggling and Trafficking Center,** Fact sheet: Distinctions between Human Smuggling and Human Trafficking, Unclassified.
39. **Widgren, j., "**Multinational co-operation to combat trafficking in migrants and the role of international organizations", Eleventh IOM seminar on migration, 26-28 october 1994, Geneva.
40. **Zekeria Ahmed Salem,** cadre sociopolitique de la migration en Mauritanie : principales tendances et développements récents, "CARIM AS", 2011/57, Robert Schuman Centre for Advenced Studies, San Domenico di Fiesole (FI) : Institut universitaire européen, 2011.
41. **Zekeria Ahmed Salem,** la migration irrégulière de, vers et a travers le Mauritanie : quelque aspects sociopolitiques, "CARIM AS", 2010/58, Robert Schuman Centre for Advenced Studies, San Domenico di Fiesole (FI) : Institut universitaire européen, 2010.

VI. Rapports et documents

1. **Barros Lucile et al**, "L'immigration irrégulière subsaharienne à travers et vers le Maroc.", programme des migrations international, Bip, Genève, 2002.
2. **Boubakari (H),** « Migration de transit entre la Tunisie, la Libye et l'Afrique subsaharienne : étude à partir du cas du grand Tunis », Rapport pour le conseil de l'Europe, conférence régionale, Les migrants dans les pays du transit : partage de responsabilité en matière de gestion et de protection, Strasbourg, septembre 2004.
3. CARIM Méditerranéen Migration Rapport, 2006-2007, sous la direction de Philipe Farques, Robert Schuman Centre for Advenced Studies, San Domenico di Fiesole (FI) : Institut universitaire européen, 2007.
4. Comité exécutif du HCR, Conclusion sur les garanties de protection dans les mesures d'interception, 2003, No. 97 (LIV).
5. Communication au Parlement européen et au Conseil - Lutter contre la traite des êtres humains : approche intégrée et propositions en vue d'un plan d'action, COM(2005) 514 final, Bruxelles, 18.10.2005.
6. Compte-rendu d'EUROPOL, Rapport général sur les activités d'Europol, Office européen de police, 2011.
7. Décision du Conseil 2005/681/JAI du 20 septembre 2005 instituant le Collège européen de police (CEPOL) et abrogeant la décision 2000/820/JAI, JOCE n° L 256 du 01/10/2005.
8. Décision du Conseil de l'Europe du 22 décembre 2000 portant création du Collège européen de Police (CEPOL). JO L 336 30.12.2000.
9. Décision du conseil du 28 février 2002 instituant Eurojust afin de renforcer la lutte contre les formes graves de criminalité, (2002/187/JAI), JOCE n° L 63/1, du 06/03/2002.
10. Décision-cadre du 28 novembre 2002, visant à renforcer le cadre pénal pour la répression de l'aide à l'entrée, au transit et au séjour irréguliers, J.O., L 328 du 5/12/2002.
11. Direction de la police des frontières, direction générale de sureté nationale, « Etat des lieux sur l'émigration clandestine en Algérie », actes de le rencontre/débat sur les jeunes expulsés d'Europe et le HARAGAS, Ministère de la solidarité nationale.**Gordon H. Hanson**, The Economic Logic of Illegal Immigration, Special Report of the Council on Foreign Relations (CSR), n° 26, APRIL 2007.

12. Directive 2002/90/CE du 28 novembre 2002, définissant l'aide à l'entrée, au transit et au séjour irréguliers, J.O., L 328 du 5.12.2002.

13. Document du HCR, Interception de demandeurs d'asile et de réfugiés: le cadre international et les recommandations en vue d'une approche globale, 9 juin 2000.

14. Estimating illicit financial flows resulting from drug trafficking and other transnational organized crimes, Research Report of united nations of drugs and crime, Vienna, October 2011.

15. Fiona David, Global Programme Against Trafficking in Human Beings, Rapid Assessment: Human Smuggling and Trafficking from the Philippines, report prepared by the United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute (UNICRI) and the Australian Institute of Criminology (AIC), November 1999.

16. Halima Embarek Warzazi «Exploitation de la main-d'œuvre par un trafic illicite et clandestin», Rapport de la sous-commission de la lutte contre les mesures discriminatoires de la protection de minorités**,** Publication gouvernementale internationale, Nations Unis, New York, 1986, p 36, 37.

17. International Council on Human Rights Policy, Irregular Migration, Migrant Smuggling and Human Rights: Towards Coherence, Geneva, 2010.

18. Khaled Noureddine et al., Profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie, Rapport intermédiaire de recherche, SARP, avril 2007,

19. Office des Nations Unies Contre La Drogue Et Le Crime, Estimating illicit financial flows resulting from drug trafficking and other transnational organized crimes, Research report, Vienna, October 2011.

20. Office des Nations Unies Contre La Drogue et le Crime, Manuel de formation, « assistance for the implementation of the ECOWAS Plan of Action against trafficking in persons ».

21. **Paul MASSON et José BALARELLO,** Commission d'enquête sur la régularisation d'étrangers en situation irrégulière, Les rapports du Sénat, in : http://www.senat.fr/rap/l97-4701/l97-470138.html

22. Proposition de plan global de lutte contre l'immigration clandestine et la traite des êtres humains dans l'Union européenne, (2002/C 142/02), JOCE n° C 142 du 14/06/2002.

23. Qu'est-ce que l'ICMPD ? Document publié par Organisation pour la sécurité et la Coopération en Europe, Vienna, 2006.

24. Rapport annuel du Centre pour l'égalité des chances et la lutte contre le racisme, intitulé : « La politique belge en matière de traite des êtres humains : Ombres et lumières », Bruxelles, Novembre 2005.

25. Rapport de l'OMI intitulé « traite transnationale des personne état des lieux et analyse des réponses au Maroc », OMI/Ministre de la justice/BCR/HCR, Aout 2009.

26. Rapport de la Commission des migrations, des réfugiés et de la population, L'interception et le sauvetage en mer de demandeurs d'asile, de réfugiés et de migrants en situation irrégulière, assemblée parlementaire Européenne, **Doc. 12628,** 1er juin 2011.

27. Rapport de la Commission Mondiale sur les Migrations Internationales intitulé : Les migrations dans un monde interconnecté : nouvelles perspectives d'action, Commission sur les migrations internationales, Suisse, 2005.

28. Rapport du Comité spécial sur l'élaboration d'une convention contre la criminalité transnationale organisée sur les travaux et ses première à onzième sessions. A/55/383, Prévention du crime et justice pénale.

29. Rapport du Secrétaire général sur l'examen et évaluation des progrès accomplis dans la réalisation des buts et objectifs du Programme d'action de la Conférence internationale sur la population et le développement, conseil économique et social, Nations Unies E/CN.9/1999/PC/2, 07/01/1999.

30. Rapport sur, Crime organisé et migration clandestine de l'Afrique vers l'Europe, juillet 2006.
31. Rapport VI du **BIT**, Une approche équitable pour les travailleurs migrants dans une économie mondialisée, Conférence internationale du BIT, 92ème session, rapport nº 6, Genève.
32. Recommandation 1577 (2002)27 septembre 2003, «Création d'une charte d'intention sur la migration clandestine», Doc. 9930.
33. Report of the United Nations Office on Drugs and Crime, The role of organized crime in the smuggling of migrants from West Africa to the European Union, Regional Office for West and Central Africa, Dakar, 2011.
34. Saillard, Christine Ta, Les modalités d'entrée des ressortissants chinois en France, Rapport à la Direction de la Population et des Migrations, Ministère des Affaires sociales, du Travail et de la Solidarité, 2002.
35. Salvatore Saguès Migration irrégulière, trafic illicite de migrants et droits humains : vers une cohérence, Traduction :, Rapport du Conseil International sur les Politiques des Droit humains, Genève, 2010.
36. United Nations Office on Drugs and Crime, Global Report Vienna: The Globalization of Crime: A Transnational Organized Crime Threat Assessment United Nations publication, 2010.
37. United Nations Office on Drugs and Crime, Toolkit to combat smuggling of migrants, tools 1 to 10, Vienna, July 2010.

VII. Textes juridiques

A. Conventions et protocoles

1. Convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leurs familles du 18 décembre 1990. Résolution de l'assemblée générale nº 45/158.
2. Convention sur la haute mer faite à Genève le 29 avril 1958. Entrée en vigueur le 30 septembre 1962. Nations Unies, Recueil des Traités, vol. 450, p. 82.
3. Accord Euro- Méditerranéen Etablissant une association entre les Communautés européennes et leurs états membres, d'une part, et la république Tunisienne d'autre part, JOCE n° L 097 du 30/03/1998 p. 0002 – 0183.
4. Accord Euro- Méditerranéen Etablissant une association entre la Communautés européenne et leurs états membres, d'une part, et le royaume du Maroc d'autre part, JOCE n° L 70/2, du 18/03/2000.
5. Accord Euro- Méditerranéen Etablissant une association entre la Communautés européenne et leurs états membres, d'une part, et la république Algérienne démocratique et populaire d'autre part, ratifié par l'Algérie par le décret présidentiel n° 05-159, du 18 Rabie El Aouel 1426 correspondant au 27 avril 2005, JORADP n° 31, du 30/04/2005, Pp 3-184.

B. Législations internes

1. Loi du Luxembourg du 21 juillet 2012 portant approbation du Protocole contre le trafic illicite de migrants par terre, air et mer, signé à Palerme, le 12 décembre 2000, additionnel à la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée du 15

novembre 2000 et modification de la Loi du 16 juin 1879 portant code pénal, JOGDL n° 153, du 27 juillet 2012.

2. loi française relative à l'immigration, à l'intégration et à la nationalité, modifiée par la loi n° 2011-672, du 16 juin 201.

3. loi Mauritanienne n° 2010-021 du 10 février 2010 relative à la lutte contre le trafic illicite de migrants.

4. loi française n°2007-1598 du 13 novembre 2007 - art. 1 JORF 14 novembre 2007.

5. Loi fédérale du Canada sur les étrangers (LETR) du 16 décembre 2005 (Etat le 11 octobre 2011).

6. Loi du Canada sur l'immigration et la protection des réfugiés, LC 2001, c 27, <http://canlii.ca/t/mvb3> consulté le 2012/01/27.

7. Loi organique tunisienne n° 2004-6 du 3 février 2004, modifiant et complétant la loi n° 75-40 du 14 mai 1975, relative aux passeports et aux documents de voyage. JORT n°11 du 6 février 2004.

8. Ordonnance tunisienne n° 2004-1248 du 24 novembre 2004 relative à la partie législative du code de l'entrée et du séjour des étrangers et du droit d'asile, modifiant l'ordonnance n° 45-2658 du 2 novembre 1945 relative aux conditions d'entrée et de séjour des étrangers en France et loi n° 52-893 du 25 juillet 1952 relative au droit d'asile.

9. Loi française n° 2002-1039 du 6 août 2002 autorisant la ratification du protocole contre le trafic illicite de migrants par terre, air et mer, additionnel à la convention des Nations unies contre la criminalité transnationale organisée, JORF du 7 août 2002 page 13521, texte n° 9.

10. Loi du Canada sur l'immigration et la protection de réfugiés, 2001, ch.27, Sanctionnée le 1er novembre 2001, entrée en vigueur le 28 juin 2002, texte disponible in : http://laws-lois.justice.gc.ca/PDF/I-2.5.pdf

11. Loi française n° 025-2003 portant répression de la traite des personnes du 17 juillet 2003.

12. Loi tunisienne n° 68-7 du 8 mars 1968, relative aux conditions des étrangers en Tunisie, JORT, n° 11 des 08-12 mars 1968.

13. Loi tunisienne n° 77-28 du 30 mars 1977 portant promulgation du code disciplinaire et pénal maritime, JORT n° 23 du 05 avril 1977.

14. Arrêté royal belge n° 34 du 2 juillet 1967 relatif à l'embauche de travailleurs de nationalité étrangère.

العنوان	الصفحة

قائمة المختصرات.....04
مقدمة.....05
الباب الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة تهريب المهاجرين.....13
الفصل الأول: مفهوم تهريب المهاجرين السريين.....15
المبحث الأول: مراحل نشأة ظاهرة تهريب المهاجرين.....18
المطلب الأول: مرحلة تجارة العبيد.....21
الفرع الأول: نشأة العبودية.....21
الفرع الثاني: التجارة بالعبيد كأولى بوادر الهجرة غير الشرعية.....24
أولا : ازدهار تجارة العبيد من إفريقيا نحو أوروبا.....24
ثانيا: تجارة العبيد والهجرة غير الشرعية أي علاقة.....27
المطلب الثاني: مرحلة تهريب العمال.....30
الفرع الأول: زوال تهريب العبيد و بروز تجارة العمالة.....31
الفرع الثاني: نهاية تجارة العمالة و بروز الهجرة غير الشرعية.....32
المطلب الثالث: مرحلة الهجرة غير الشرعية العفوية.....37
الفرع الأول: سياسة تشجيع الهجرة والحاجة لليد العاملة.....37
الفرع الثاني: تغير الظروف والسعي لوقف الهجرة.....40
المطلب الرابع: مرحلة تبلور شبكات تهريب المهاجرين.....42
الفرع الأول: نشأة شبكات التهريب.....43
الفرع الثاني: أسباب ظهور شبكات التهريب.....44
أولا: الأسباب السياسية والقانونية.....44
ثانيا: الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية.....48
المبحث الثاني: تعريف جريمة تهريب المهاجرين السريين.....50
المطلب الأول: الإحاطة ببعض المصطلحات ذات الصلة بتهريب المهاجرين.....50
الفرع الأول: تعريف التهريب.....51
الفرع الثاني: تعريف الهجرة السرية.....53

العنوان	الصفحة
أولا: التعريف الفقهي للهجرة السرية	55
ثانيا: التعريف القانوني	57
الفرع الثالث: تعريف الجريمة عبر الوطنية المنظمة	64
أولا: التعريف الفقهي	65
ثانيا: تعريف الجريمة المنظمة حسب الاتحاد الأوروبي	65
ثالثا: منظمة الأمم المتحدة	66
المطلب الثاني: التعريف القانوني والفقهي لتهريب المهاجرين	67
الفرع الأول: تعريف تهريب المهاجرين من خلال برتوكول الأمم المتحدة	68
أولا: طريقة عبور الحدود	69
ثانيا: الشخص المهاجر	73
ثالثا: الهدف من نقل المهاجرين	75
الفرع الثاني: التعريفات الواردة في بعض القوانين الوطنية	78
أولا: تعريف تهريب المهاجرين في القانون الجزائري	78
ثانيا: تعريف تهريب المهاجرين في القانون المقارن	80
المبحث الثالث: علاقة جريمة تهريب المهاجرين ببعض الظواهر المشابهة	85
المطلب الأول: علاقة جريمة تهريب المهاجرين بالجريمة المنظمة عبر الوطنية	85
الفرع الأول: معايير تحديد الجريمة المنظمة عبر الوطنية	86
أولا: المعيار القائم على تعدد الدول التي ارتكبت فيها الجريمة	86
ثانيا: المعيار القائم على تعدد الأفعال المكونة للجريمة	86
ثالثا: المعيار القائم على اتساع المدى الذي تنشط فيه الشبكات الإجرامية	87
رابعا: المعيار القائم على اتساع أثر الجريمة	88
الفرع الثاني: إسقاط معايير الجريمة عبر الوطنية المنظمة على جريمة تهيب المهاجرين	89
المطلب الثاني: علاقة تهريب المهاجرين بالإتجار بالبشر	90
الفرع الأول: أوجه التشابه بين الظاهرتين	92

العنوان	الصفحة
الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين الظاهرتين	94
أولا: من ناحية نوعية الجريمة	94
ثانيا: من ناحية العمل الذي تقوم به العصابات	96
ثالثا: من ناحية مدى الجريمتين	97
المطلب الثالث: علاقة تهريب المهاجرين بالهجرة غير الشرعية	97
الفرع الأول: الهجرة غير الشرعية و الحاجة إلى شبكات التهريب	98
الفرع الثاني: دور شبكات التهريب في تنظيم الهجرة غير الشرعية	100
الفرع الثالث: تهريب المهاجرين وتفاقم الهجرة غير الشرعية	102
المطلب الرابع: علاقة تهريب المهاجرين ببعض الظواهر الإجرامية	104
الفرع الأول: تهريب وترويج المخدرات	105
الفرع الثاني: الفساد	107
الفرع الثالث: تبييض الأموال	108
الفصل الثاني: تحليل وقائع جريمة تهريب المهاجرين	111
المبحث الأول: انتشار ظاهرة تهريب المهاجرين	114
المطلب الأول: تهريب المهاجرين في إفريقيا	114
الفرع الأول: تهريب المهاجرين في إفريقيا جنوب الصحراء	115
الفرع الثاني: تهريب المهاجرين في الجنوب الشرقي للمتوسط	117
الفرع الثالث: تهريب المهاجرين في الدول المغاربية	122
أولا: تهريب المهاجرين في الجزائر	124
ثانيا: تهريب المهاجرين في تونس	128
ثالثا: تهريب المهاجرين في المغرب	129
المطلب الثاني: تهريب المهاجرين في أسيا	132
الفرع الأول: تهريب المهاجرين في الصين	134
الفرع الثاني: تهريب المهاجرين في الفلبين	138

العنوان	الصفحة
المطلب الثالث: تهريب المهاجرين في أمريكا	140
الفرع الأول: المكسيك كمنطقة عبور	141
الفرع الثاني: المكسيك كبلد مصدر ومنظم للهجرة السرية	142
المطلب الرابع: تهريب المهاجرين في أوروبا	145
الفرع الأول: تهريب المهاجرين في الدول المنظمة حديثا إلى الاتحاد الأوروبي	149
الفرع الثاني: تهريب المهاجرين في تركيا	151
المبحث الثاني: هيكلة شبكات تهريب المهاجرين ومخاطرها	155
المطلب الأول: أنواع شبكات تهريب المهاجرين	155
الفرع الأول: الزمر	156
الفرع الثاني: الشبكات المتوسطة	158
أولا: المجندون	159
ثانيا: الناقلون	159
ثالثا: الأشخاص الذين يتكفلون بالإيواء	160
رابعا: المرافقون	161
خامسا: المهربون	161
الفرع الثالث: الشبكات الدولية	162
المطلب الثاني: الطرق التي تستعملها شبكات التهريب	165
الفرع الأول: الطرق البرية	165
الفرع الثاني: الطرق البحرية	166
الفرع الثالث: الطرق الجوية	167
المطلب الثالث: المقابل المالي	168
الفرع الأول: تقدير ثمن العبور	168
الفرع الثاني: عقود الدين مقابل العمل	170
المطلب الرابع: عوامل انتشار جريمة تهريب المهاجرين	172

العنوان	الصفحة
الفرع الأول: الدور الدعائي لشبكات تهريب المهاجرين	172
الفرع الثاني: العولمة وأثر التقدم التقني	173
الفرع الثالث: دور الدولة وسياساتها المتعلقة بالهجرة	174
الفرع الرابع: العوامل الاقتصادية	175
المطلب الخامس: مخاطر شبكات تهريب المهاجرين	176
الفرع الأول: تهريب المهاجرين يمثل تهديدا لسيادة الدولة	177
الفرع الثاني: تهديد الكيان السياسي والاجتماعي	178
الفرع الثالث: مخاطر التهريب على الأشخاص المهربين	179
المبحث الثالث: التحليل الجنائي لجريمة تهريب	182
المطلب الأول: الركن المادي لجريمة تهريب المهاجرين	182
الفرع الأول: السلوك الإجرامي لجريمة تهريب	184
أولا: صور السلوك الإجرامي في جريمة تهريب المهاجرين	184
1. التجنيد أو الاستقطاب	187
2. النقل	188
3. الاستقبال والإيواء	188
ثانيا: طبيعة السلوك الإجرامي لجريمة تهريب	189
1. التنظيم	189
أ. عدد الأعضاء	189
ب. أن تتمتع العصابة بهيكل تنظيمي هرمي	190
2. الاستمرارية	192
3. وسائل ارتكاب السلوك الإجرامي	192
أ. الفساد	193
ب. التزوير	196
الفرع الثاني: النتيجة الإجرامية	200
أولا: المدلول المادي لجريمة تهريب المهاجرين	201

العنوان	الصفحة
ثانيا: المدلول القانوني لجريمة تهريب المهاجرين	202
المطلب الثاني: الركن المعنوي	203
المطلب الثالث: الركن الشرعي	204
خلاصة الفصل الأول	207
الباب الثاني: استراتيجيات مكافحة تهريب المهاجرين السريين	210
الفصل الأول: الإطار القانوني لمكافحة تهريب المهاجرين	212
المبحث الأول: مكافحة تهريب المهاجرين في إطار القانون الدولي	215
المطلب الأول: مكافحة تهريب المهاجرين في إطار المواثيق الدولية العالمية	217
الفرع الأول: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة	219
أولا: مراحل إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة	219
ثانيا: تدابير مكافحة تهريب المهاجرين في اتفاقية مكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة	219
1. المشاركة في مجموعة إجرامية	222
2. تبييض عوائد الجريمة	222
3. الفساد	223
4. اعاقة سير العدالة	223
5. الجرائم الخطيرة	224
الفرع الثاني: بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو	225
أولا: التعريف بالبروتوكول	225
ثانيا: فحوى بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين	227
1. أحكام عامة	226
2: تدابير ضد تهريب المهاجرين عن طريق البحر	229
3. المنع والتعاون والتدابير الأخرى	233

العنوان	الصفحة
الفرع الثالث: اتفاقية قانون البحار	236
الفرع الرابع: وسائل الأمم المتحدة الأخرى	237
أولا: مجموعة أدوات الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين	238
ثانيا: الأدلة التشريعية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها	241
ثالثا: القانون النموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين	242
رابعا: دليل التدريب الأساسي على التحقيق في تهريب المهاجرين والملاحقة القضائية لمرتكبيه	243
المطلب الثاني: مكافحة تهريب المهاجرين في إطار الاتفاقية الاقليمية والثنائية	244
الفرع الأول: اتفاقيات الشراكة الأوروبية مغاربية	245
أولا: اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوربي	247
ثانيا: اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوربي	248
ثالثا: اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي	249
الفرع الثاني: معاهدات الصداقة	250
المبحث الثاني: مكافحة تهريب المهاجرين في إطار التشريعات الداخلية	253
المطلب الأول: مكافحة تهريب المهاجرين في التشريع الجزائري	254
الفرع الأول: تجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية	254
أولا: مراحل تجريم الهجرة السرية	255
1. مرحلة غض النظر عن الهجرة الشرعية	255
2. مرحلة مقاضاة المهاجرين وفقا لأحكام القانون البحري	256
ثانيا: الأحكام التي تضمنها القانون 01/09 بشأن تجريم الهجرة غير الشرعية	258
الفرع الثاني: تهريب المهاجرين	259
أولا: الأحكام الواردة في قانون 01/09	260
1.العقوبة المقررة لجريمة تهريب المهاجرين	261
2. الظروف المشددة	262

العنوان	الصفحة
3. تخفيض العقوبة والإعفاء منها	265
ثانيا: الأحكام الواردة في قانون رقم 11/08	265
المطلب الثاني: مكافحة تهريب المهاجرين في القانون المقارن	268
الفرع الأول: تهريب المهاجرين في تشريعات بعض دول المصدر ودول العبور	269
أولا: موقف المشرع المغربي	269
ثانيا: موقف المشرع التونسي	272
ثالثا: موقف المشرع الليبي	276
ربعا: موقف المشرع الموريتاني	278
الفرع الثاني: تهريب المهاجرين في بعض قوانين الدول المستقبلة	282
أولا: تهريب المهاجرين في التشريع الكندي	283
ثانيا: تهريب المهاجرين في التشريع الفرنسي	285
ثلثا: تهريب المهاجرين في تشريع لكسمبورغ	286
رابعا: تهريب المهاجرين في التشريع الإسباني	287
المبحث الثالث: الأجهزة التي تضطلع بمكافحة تهريب المهاجرين	289
المطلب الأول: أهم الأجهزة المكلفة بترصد عمليات تهريب المهاجرين	289
الفرع الأول: الأجهزة الأوروبية المكلفة بمكافحة تهريب المهاجرين	290
أولا: الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود	291
ثانيا: الأجهزة الأوروبية الأخرى الناشطة في مجال مكافحة تهريب المهاجرين	294
1. منظمة الشرطة الأوروبية	294
2. الكلية الأوروبية للشرطة	296
3. وحدة التعاون في المجال القضائي	297
الفرع الثاني: الأجهزة المكلفة بمكافحة تهريب المهاجرين في الولايات المتحدة	298
الفرع الثالث: الأجهزة المكلفة بمكافحة تهريب المهاجرين في كندا	301
المطلب الثاني: الأجهزة المساعدة في مكافحة تهريب المهاجرين	301
الفرع الأول: الأمم المتحدة كجهاز للتوجيه والتنسيق	302

العنوان	الصفحة
الفرع الثاني: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	304
الفرع الثالث: المنظمة الدولية للشرطة الجنائية	305
الفرع الرابع: المنظمة الدولية للهجرة	307
الفرع الخامس: المركز الدولي لتطوير السياسات المتعلقة بالهجرة	309
الفصل الثاني: تدابير مكافحة تهريب المهاجرين	312
المبحث الأول: شلّ نشاط شبكات تهريب المهاجرين	315
المطلب الأول: التدابير الخاصة بمراكز عبور الحدود	315
الفرع الأول: تأمين وثائق السفر	316
أولا : تقنيات جديدة لحماية أوراق جوازات السفر	317
1. العلامات المائية	318
2. سلك الضمان	319
3. الشعيرات الحرارية	319
ثانيا: تقنيات الطباعة الحديثة لحماية جوازات السفر	320
1. الطباعة السطحية	320
2. الطباعة البارزة	320
3. الطباعة الغائرة	321
الفرع الثاني : التأشيرات	321
أولا: أهمية نظام التأشيرات	322
ثانيا: التكنولوجيات الحديثة لحماية التأشيرات	323
المطلب الثاني: تدابير مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر	325
الفرع الأول: محدودية تدابير الرقابة الكلاسيكية	326
أولا: ضبط أماكن الانطلاق	327
ثانيا: البحث عن المواعيد المفضلة للقيام بعمليات النقل	327
ثالثا: معرفة الطرق المستعملة	328
رابعا: الاستعانة بالمخبرين	328

العنوان	الصفحة
الفرع الثاني: التدابير المستحدثة لمراقبة الحدود	330
أولا: سياسة الحواجز المادية	330
ثانيا: تسخير التكنولوجيا وسياسة الحدود الذكية	332
1. نظام المراقبة الحرارية	332
2. جهاز تحديد المواقع	334
3. وضع بيانات للمهاجرين المهربين	334
المطلب الثالث: تدابير مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر	336
الفرع الأول: قمع استعمال السفينة في التهريب	337
أولا: التصدي للتهريب قبل بدايته	338
1. تدابير متعلقة بالدخول إلى السفن	338
2. تدابير متعلقة بنقل المهربين عن طريق القوارب	340
ثانيا: المطاردة البحرية	341
1. اعتلاء السفينة	342
2. تفتيش السفينة	342
3. اتخاذ التدابير المناسبة	343
الفرع الثاني: معوقات مكافحة تهريب المهاجرين وضرورة التعاون الدولي	343
أولا: معوقات مكافحة تهريب المهاجرين	344
ثانيا: التعاون الدولي	346
المطلب الرابع: القضاء على عصابات التهريب	348
الفرع الأول: تفكيك عصابات تهريب المهاجرين	348
أولا: تمشيط مناطق النشاط	348
ثانيا: تبادل المعلومات	349
ثالثا: تسليم المجرمين	349
الفرع الثاني: العقوبات الردعية	350

العنوان	الصفحة
المبحث الثاني: مكافحة نشاط الشبكات التي تستغل المهاجرين	353
المطلب الأول: مكافحة العمل الموازي	353
الفرع الأول: الجدوى من مكافحة العمل الموازي	354
الفرع الثاني: الوقاية من العمل الموازي ومكافحته	357
أولا: فتح المجال للهجرة الشرعية	357
ثانيا: فرض احترام القانون من طرف المؤسسات	358
ثالثا: فرض العقوبات	360
المطلب الثاني: ردع الإيواء غير الشرعي للمهاجرين	363
الفرع الأول: سبل تدبر أماكن الإيواء	364
الفرع الثاني: التدابير المتخذة لمنع الإيواء غير الشرعي للمهاجرين	365
المطلب الثالث: غسيل الأموال	368
الفرع الأول: تبيض عوائد تهريب المهاجرين	369
الفرع الثاني: دور مكافحة غسيل الأموال في صد تهريب المهاجرين	371
الفرع الثالث: موقف القانون الدولي والقوانين الوضعية من غسيل الأموال	372
أولا: على المستوى العالمي	373
ثانيا: على المستوى الاقليمي	376
ثالثا: على المستوى الداخلي	377
المطلب الرابع: مكافحة الفساد	378
الفرع الأول: حاجة عصابات التهريب لتسهيلات الادارة	378
الفرع الثاني: استراتيجية مكافحة الفساد	381
المبحث الثالث: معالجة مشكلة الهجرة السرية	385
المطلب الأول: رفع مستويات التنمية في دول الانطلاق	387
الفرع الأول: دعم التنمية الاقتصادية كآلية لوقف الهجرة غير القانونية	388
أولا: خلق مناطق للتبادل الحر	389
ثانيا: الدعم المالي	391

العنوان	الصفحة
الفرع الثاني: التنمية الاجتماعي والثقافي كحل بديل لوقف الهجرة السرية	393
أولا: خلق فرص العمل	393
ثانيا: دعم مجالي التعليم والتكوين	394
المطلب الثاني: التحسيس بمخاطر شبكات التهريب	394
الفرع الأول: الطبيعة الإجرامية لشبكات التهريب	396
أولا: تحقيق الربح؛ الغاية تبرر الوسيلة	396
ثانيا: الطبيعة الإجرامية للشبكات التهريب	397
الفرع الثاني: تقديم نماذج عن ضحايا المهربين	399
المطلب الثالث: إعادة المهاجرين إلى بلدانهم	400
الفرع الأول: أهمية إجراء الإعادة في مكافحة التهريب	400
الفرع الثاني: إعادة المهاجرين إلى أوطانهم في الاستراتيجيات الدولية	403
المطلب الرابع: مشكلة تسوية وضعية المهاجرين	406
الفرع الأول: اجراءات التسوية كسياسة لمواجهة الهجرة غير الشرعية	406
أولا: أسباب اللجوء إلى سياسات التسوية	407
ثانيا: نماذج عن بعض سياسات التسوية	408
الفرع الثاني: الانعكاسات السلبية لإجراءات التسوية	409
أولا: انعكاسات اجراءات التسوية على الهجرة غير الشرعية	409
ثانيا: انعكاسات اجراءات التسوية على عمليات تهريب المهاجرين	411
ملخص الباب الثاني	414
الخاتمة	417
قائمة المراجع	424
فهرس الموضوعات	454

ملخص

لقد عرفت جريمة تهريب المهاجرين انتشارا متزايدا منذ بضع سنين، وحتى لا تتفاقم أكثر فقد بادرت الأمم المتحدة إلى بذل كثير من الجهود الرامية إلى مكافحتها، فنجحت في وضع بروتوكول خاص بها تحدد فيه التدابير التي ينبغي اتخاذها، للقضاء على عصابات التهريب، فتجسدت على المستوى الوطني من خلال سن تشريعات تعاقب فيها على تهريب المهاجرين، وكذا بمجموعة من التدابير الرامية لوقف نشاط التهريب.

Résumé:

Depuis quelques années Le trafic illicite de migrants prend de plus en plus de l'ampleur, grâce à des filières de passeurs bien organisés, et à une dynamique dans les mouvements migratoires clandestins, et pour que cette situation ne soit pas aggravée davantage, l'organisation des Nations Unies à élaborer un certain nombres de texte pour contrôler et combattre ces filières, via le protocole contre le trafic illicite de migrants additionnel à la convention contre la criminalité transnationale organisée, qui s'est fait concrétiser aussi au niveau des Etat qui ont pris à leur tour des mesures législatives et règlementaires à cet effet.

Abstract:

The smuggling of migrants is increasingly growing, during the last few years, thanks to well-organized smugglers, and a dynamic growth in illegal migration. This situation has led United Nations to provide a lot of efforts to control and combat these criminals, via the Protocol against the smuggling of Migrants supplementing the Convention against transnational Organized Crime, which was followed by laws and measures intended to eliminate those.